النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغيير
(دراسات فى مشكلات معاصرة)

دكتور/ جمال على زهران

الطبعة الأولى نوفمبر ١٩٩٦

عنوان الكتاب: النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغيير
اسم المؤلف : د. جمال على زهران

الناشر : مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر
٤ش ٩ب المعادى - ت: ٣٧٥٢٠٣٣
المدير العام ، والمشرف على السلسلة : فـريـد زهــران
صف وتنفيذ : هشام صلاح مراجعة : إيهاب غريب
عبير ياسين مسئول الطباعة : محمد سعيد
صباح عامر
رقم الإيداع : ٩٦/١١٢٥٧
الترقيم الدولى I.S.B.N: 977-5652-57-x

إهـــــداء

إلى من رجحت عنده كفة الأستاذية على المنصب ..

إلى من لم تنسيه سلطة المركز عن المعمل والطلاب ..

إلى من أدار الجامعة بحكمة واقتدار رغم الشطحات ..

إلى من قاد سفينة جامعتنا بهدوء ..

وسط العواصف الجانحة ، فأوصلها إلى بر الأمان ..

إلى من يمهد الطريق لم يقود بعده بكل حب ..

أهدى هذا الكتاب تقديرا واحتراما .. لمن وجدت فيه المثل والقدوة

(الأستاذ الدكتور / أحمد دويدار عبده البسيونى)

فهرس الكتاب

أ سا

3

مقدمة

يعتبر التغير الذى شهده النظام الدولى فى السنوات الإحدى عشرة الأخيرة (٨٥-١٩٩٦) - وهو الذى أفصح عن نفسه بتفكك الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٩١ إثر مجموعة السياسات التى بدأها رئيسه جورباتشوف منذ أن تولى الحكم فى مارس ١٩٨٥ - محل جدل كبير فى الأوساط الأكاديمية والسياسية والفكرية بصفة عامة ، كما أن هذا التغير - بما نجم عنه من تفكك أحد القطبين الرئيسيين للنظام الدولى ، وما ترتب على ذلك من إتاحة الفرصة للقطب الآخر ، وهو الولايات المتحدة الأمريكية ، من سعيها للانفراد بالعالم - أصاب دول العالم الثالث بصدمة أربكت صفوفها ، وأسهمت فى تشتيت تجمعها ، ووضعها فى تحد ضخم مع هذا الظرف الجديد، فى نفس الوقت الذى يتيح فيه هذا التغير لقوى دولية جديدة أن تأخذ موقعا متقدما فى خريطة التنافس الدولى للحيلولة دون انفراد الولايات المتحدة بالعالم .

ولاشك أن العالم على هذا النحو - ونظمه الإقليمية - يعتبر فى مرحلة "المخاض" أو مرحلة "إعادة التشكيل" ، وهى مرحلة تتسم بعدم الثبات، وقد تمتد فى تقديرنا حتى نهاية التسعينات (أى حتى نهاية القرن العشرين).

وقد قادتنى قراءة الواقع المتغير فى خريطة النظام الدولى ، وكذا خريطة النظام الإقليمى العربى ، إلى طرح التساؤل المنطقى : إلى أى مدى يتعرض كل من النظامين - الدولى والإقليمى - إلى درجة من التغير أو درجة من الثبات أو الاستقرار ؟ والإجابة عن هذا التساؤل قد فتحت باب الاجتهاد واسعا بين علماء السياسة ، وخاصة أساتذة العلاقات الدولية فى مصر والوطن العربى ، وجزء كبير منهم يميل إلى اعتبار أننا نشهد نظاما دوليا جديدا ، واستخدم هذا المفهوم فى كتاباته ، إلى أن أشيع فى الكتابات الأكاديمية . وعلى الطرف الآخر ، يقف فريق يرى أن التغير الذى أصاب النظام الدولى لايزال سطحيا ومؤقتا ، وأن النظام القديم لايزال مستمرا ، ودرجة الثبات فيه عالية ، وإن اختلفت درجة الشكل نظرا لاختفاء الاتحاد السوفيتى .

وأيا كانت منطقية حجج كل فريق ، إلا أن البحث لايزال جاريا عن درجة الاستمرارية والتغير فى النظام الدولى ، وكذا النظام الإقليمى العربى ، باعتبار أن هناك علاقة تأثير وتأثر بين النظامين .

وفى هذا الكتاب الذى اخترنا عنوانه (النظام الدولى والإقليمى بين الاستمرارية والتغيير) ، نسعى بين دفتيه إلى تحليل درجات الاستمرارية والتغير التى اعترت النظامين محل الدراسة ، وهذه هى القضية الأساسية لهذا الكتاب ، فضلا عن أن الكتاب يضم العديد من الدراسات والمقالات التى لم تكتب فى لحظة زمنية واحدة ، بل على العكس : كتبت فى فترات تاريخية مختلفة ، وقد أشرت فى هامش كل مقال أو دراسة إلى تاريخ كتابتها ، والدورية التى نشرت فيها ؛ وذلك لكى يستجمع معى القارئ الفكر الأساسى الذى يحرك الكاتب ويتحرك فى إطاره . وقد تعمدت ألا أغير فى أى مقال أو دراسة – رغم مراجعتى لها جميعا – حرصا منى على أن كل ما يكتب يجب أن يقرأ فى سياقه الزمنى ، وقد وجدت أنه من الفائدة تجميع بعض الدراسات والمقالات التى تتناول مشكلة معاصرة ما ، وقد تابعتها عبر تطورها الزمنى، وفى ظل سياق تطور النظام الدولى ، وكذا فى ظل تغيرات النظام الإقليمى.

ولذلك ، فقد رأيت تقسيم هذا الكتاب إلى قسمين رئيسيين :

القسم الأول : يغطى بعض المشكلات الدولية المعاصرة ، ومنها : النظام الدولى فى التسعينات وتحدياته ، وانعكاسات التحولات فى الكتلة الشرقية ، والتكتلات الدولية فى ظل النظام الدولى المتغير ، وقضايا الأمن والاستقرار فى الشرق الأسيوى ، والانتخابات الأمريكية بين بوش وكلينتون وتأثيرها على بعض القضايا الإقليمية العربية ، والدور الأمريكى الدولى فى عهد كلينتون ، ورحيل الدور السوفيتى ومخاوف الدور الروسى ، بالإضافة إلى تناول عدة أزمات دولية معاصرة هى (الأزمة الأفغانية ، وأزمة البوسنة والهرسك) .

والقسم الثانى : يغطى عددا من المشكلات الإقليمية المعاصرة وهى : قضايا الأمن العربى فى البحر الأحمر واستراتيجية المواجهة ، والأزمة الصومالية بين الدور الدولى والدور المصرى المنتظر ، وتطورات القضية الفلسطينية ومرحلة المفاوضات العربية الإسرائيلية ، والنظام العربى وسط التطورات

الدولية الإقليمية ، والعلاقات العربيـة مـع دول الجـوار الجغرافـى ، وقضايـا الأمـن والاستقرار والتوحـد فـى منطقـة الخليـج العربـى ، والبترول العربـى والاهتمـام الأوروبـى بـالخليج ، بالإضافـة إلـى تنـاول عـدة أزمـات إقليميـة معاصرة هى (الحرب العراقيـة الإيرانيـة ١٩٨٠-١٩٨٨ ، والغزو العراقـى للكويت ١٩٩٠-١٩٩١) .

وحقيقة الأمر أن تتبع المشكلات المعاصرة بالرصد والتحليل يعد مـن القضايا الأكاديمية الشائكة ، وأن هناك كثيرين يتناولون هذه المشكلات بشـكل متناثر ، ولكن من الصعوبة بعض الشئ أن يتم التنـاول لعدد مـن المشـكلات الدولية والإقليمية فى كتاب تتوافر فيه الحدود المعقولـة أكاديميـا . وعلـى أيـة حال ، فهى مغامرة محسوبة من جانبى دفعنى إليهـا وشـجعنى عليهـا طلابـى فى قسـم العلـوم السياسـية بكليـة التجـارة ببورسـعيد - جامعـة قنـاة السـويس (الدراسات العليا) ، حيث قمت بتدريس مادة مشكلات معاصرة لهم على مدار (٤) سنوات متتالية ، فتمخض عن الحـوار معهـم ، بالإضافـة إلـى ضـرورة إعداد مادة علمية لمعاونتهم بعض الشئ ، صدور هذا الكتاب .

كما أننى أدين بالفضل - أساسا - للعديد من الدوريات والـ رائد التى عملت ، ولازلت أعمل ، فى بعضها حتى الآن - والتـى نشـرت غالبيـة مـا نشر فى الكتاب ، مما زاد من اهتمامى وحفزنى على المزيد من الـ متابعة لهذه المشكلات المعاصرة ؛ **فلهم منى كل الشكر والتقدير .**

داعيا الله سبحانه وتعالى أن أكون قـد وفقت فـى إصـدار كتـاب قـد يسهم فى نفع القارئ المهتم بالسياسة الدولية وبأمور وطننا العربـى ، وقـد يسهم أيضا فى نفع قارئنا المتخصص على مستوى الدراسات العليا .

وفقنا الله جميعا .

القاهرة ١٩٩٦/٧/١ **المؤلف**

الفصل الأول

"النظام الدولي في التسعينات وتحدياته

(المبحث الأول)
"الصراع الأيديولوجي في ظل الوضع الدولي الجديد" * _

لا شك أن سقوط الأنظمة الشمولية – خاصة داخل الكتلة الشرقية ، مع تفكك الاتحاد السوفيتي الذى كان السند الرئيسي لدول العالم الثالث ، إضافة إلى تبني دول هذه الكتلة الرأسمالية نقيضا لما كانت تتبعه من فكر اشتراكي – أدى إلى تفجر موضوع الصراع الأيديولوجي وطبيعته في ضوء الظروف التي يمر بها عالمنا المعاصر . وقد استرعى هذا انتباه أحد المفكرين الأمريكيين وهو ياباني الأصل ويدعى (فرنسيس فوكوياما) فنشر مقالا بعنوان (نهاية التاريخ) في مجلة "المصلحة القومية" في بداية عام ١٩٩٠ ، حيث أكد أن التاريخ قد وصل إلى نهايته بعد انتصار الليبرالية انتصارا ساحقا على الشمولية ، وهيمنة النموذج الرأسمالي . وبعد عامين تبلورت أفكار هذا الرجل في كتاب شامل ضم عددا من الفصول المترابطة ، صدر بعنوان : "نهاية التاريخ وآخر الرجال" "The End of History and The Last "Man" وأكد في هذا الكتاب من واقع دراسته لتاريخ المجتمعات البشرية المختلفة أن هذا التاريخ وصل إلى النهاية بانتصار الأيديولوجية الرأسمالية ، وأن النظام الدولي الجديد يقوم على قيم الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية ، وهي القيم التي ترمز لها أمريكا وتملك – قبل غيرها – القوة الكفيلة بالزود عنها . وواقع الأمر أن "فوكوياما" انطلق من افتراض أساسي وهو أن الصراع الأيديولوجي في العالم كان يدور بين أيديولوجيتين بشكل صارم – الأولى هي الشيوعية ، والثانية هي الرأسمالية – ومن ثم ، فإنه بعد سقوط الشيوعية في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفيتي ، وما يستتبعه ذلك من تبني هذه البلدان للفكر الرأسمالي ، فإنه يتصور إذن تلاشي هذا الصراع أساسا ، وبالتالي فإن الرأسمالية تتربع على عرش هذا العالم بلا منازع ، وبلا منافسة لأيديولوجية أخرى .

وأكاد اتفق مع ما وصل إليه الاقتصادي الرأسمالي الشهير (جالبرت) في أن هذا التصور يتسم بالتبسيط والسطحية ؛ لأنه تصور بعيد عن الواقع ،

---

* نشرت بتاريخ ١٩٩٢/٦/١٨ – بجريدة "العالم اليوم" ، وأيضا بجريدة صوت الكويت في ١٩٩٢/٦/١٨ .

باعتبار أن المسألة أعقد بكثير من هذه النظرة السطحية . وبداية فإن تصور عالم نعيش فيه بدون صراع أيديولوجي هو تصور لا يتسم بالدقة ولا يتفق مع التاريخ ، فالعالم ، منذ أن نشأ ، وهو قائم على فكرة الشيء ونقيضه ، أي الفكر وعكسه ، ولم يسد فكر واحد على مدار التاريخ البشرى . ومع ذلك يمكننا أن نناقش الصراع الأيديولوجي من زوايا عديدة ، فهو أولا : موجود ، وثانيا : فإن سقوط الأيديولوجيات في عالمنا المعاصر أمر لا يقره المنطق ولا العقل ولا الواقع التاريخي .

فإذا أخذنا بمؤشر الكم مثلا ، نجد أن العالم الرأسمالي بما يحتويه من عدد السكان البالغ (مليار نسمة تقريبا) لا يتجاوز خمس سكان العالم الذى يقترب من ٥ مليار نسمة ، وذلك بعد أن تم ضم دول الكتلة الشرقية .

وفي المقابل ، فإن عدد سكان الصين يزيد على ربع سكان العالم (١,٢) مليار نسمة ولازالت الصين تأخذ بالنظام الاشتراكي . وبين هذين التوجهين الكبيرين ، يوجد نصف سكان العالم الذى يتأرجح بين الاتجاهين ، إضافة إلى التوجه الديني ، وخاصة التوجه الإسلامي ، كما أنه بأخذ مؤشر طبيعة الأيديولوجية الموجودة ، فإننا نلاحظ عدم اختفاء الاشتراكية من الصين والتي لها مقعد دائم وصوتها مسموع وتجربتها راسخة ، والفرق الوحيد بينها وبين الاتحاد السوفيتي أن الصين لا تنتهج من تبنيها للأيديولوجية الشيوعية دورا عالميا خارج حدودها دفاعا عن هذه الأيديولوجية أو دعوة لها ، أو مساندة لنظام يأخذ بها ، على عكس ما كان سائدا لدى الاتحاد السوفيتي الذى كان يسعى إلى الأممية الشيوعية على مستوى العالم ، وهذا أدى إلى وضوح الصراع الأيديولوجي العالمي بين الرأسمالية والشيوعية ما قبل تفكك الاتحاد السوفيتي ، أو بالتحديد ما قبل تولى جورباتشوف الحكم عام ١٩٨٥ .

كما أنه إلى جانب هذه الأيديولوجية الشيوعية ، توجد أيضا "الأيديولوجية الإسلامية" . وهي التي أفصحت عن نفسها على المستوى التطبيقي منذ ظهور الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ . وأضحى لهذه الثورة الإسلامية دور في تصديرها ومساندة أنظمة إسلامية جديدة ، وموازرة حركات إسلامية وأحزاب لها هذا التوجه أيضا . ويقترب حجم الوجود الإسلامي في بلدان العالم من ربع مساحة العالم سكانيا ، وهذه الأيديولوجية

الإسلامية تكتسب كل يوم أرضا جديدة ، وتتقارب من حيث الحجم السكانى من الأيديولوجية الرأسمالية . وفى ضوء ذلك ، يتضح أن الأيديوجيات موجودة وتكاد تنحصر فى ثلاث هى : الرأسمالية ، والاشتراكية ، والإسلامية . والسؤال المحورى فى هذا الصدد هو : أين موقع العالم الثالث من خريطة هذه الأيديولوجيات الثلاث ؟ والإجابة تشير إلى أن انتكاسة التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى لها تأثيرها السلبى على دول العالم الثالث التى تبنت التوجه الاشتراكى ، ويصبح من الصعب استمرار هذا التوجه فيها، بل إن العديد من هذه البلدان سارع بالإقلاع عنه لتوجه جديد غير محدد . وفى نفس الوقت ، فإن تركيبة العالم الثالث الذى يعانى من ظاهرة التخلف ، وكذا افتقاد دوله إلى وجود العدالة الاجتماعية ، بل إن هذه العدالة المنشودة لا تتحقق فى ظل تبنى الاختيار الرأسمالى ، خاصة أن الطريق الرأسمالى فى مجتمع متخلف يزيده تخلفا ، بل يؤدى إلى توسيع الهوة بين طبقاته بما يتنافى مع قيم العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص . ومن ناحية أخرى ، فإن تبنى الاختيار الرأسمالى يكرس فكرة التبعية للبلدان الرأسمالية الكبرى ، ويجعل دول العالم الثالث نهبا لهذه البلدان الصناعية الرأسمالية . كذلك فإن ضعف الدور العالمى الأيديولوجى للصين يضعف من فرص تبنى هذه البلدان فى العالم الثالث للأيديولوجية الاشتراكية "الصينية".

ويبقى السؤال إذن هو : أى الأيديولوجيات سيكون لها وجود فى عالمنا الثالث ؟ والإجابة تنحصر فى أن الأيديولوجية التى ستتنامى فى هذه البلدان هى الإسلامية ، باعتبارها تحمل قيما سامية تتركز فى العدالة والمساواة وعدم التمييز وحقوق الإنسان .. وغيرها" . وعلى الرغم من أن وصف "فوكوياما" نمو هذه الأيديولوجية يأتى فى إطار أنها تتسم بالفاشية كالتى ظهرت فى ألمانيا وإيطاليا ، وأنها تعبير عن شعور دول العالم التى يعيش فيها المسلمون بأن كرامتهم وكبريائهم قد جرحا ، إلا أن هذه الأيديولوجية الإسلامية تشق طريقها فى مجتمعات العالم الثالث الذى لن يجد نفسه فى ظل قيم النظام الرأسمالى . وهذا هو الذى دعا نيكسون فى كتابه الجديد (انتهزوا هذه اللحظة) إلى أن يتوقع أن القوة الخطيرة التى ستواجه الغرب هى المد الإسلامى ، وأنه يتوقع أيضا الصدام بينها وبين العالم "الحر". كما أن المفكر محمد حسنين هيكل بعد أن كان يرى من قبل أن

الحركات الإسلامية فى طريقها إلى الأفول ، عاد ليؤكد أن الأصولية الإسلامية هى المستقبل فى ظل الظروف العالمية الجديدة ، وهو ما ورد فى حديث صحفى أخير له . والواقع يشهد ما يؤكد هذه التصورات ، فها هو النظام الإيرانى الذى – يعد نموذجا عمليا للأيديولوجية الإسلامية – يسعى جاهدا لتجميع الدول الأسيوية الإسلامية ومن بينها الدول الإسلامية السوفيتية الست وهى : (كازاخستان ، وأوزباكستان ، وطاجيكستان ، وتركمنستان ، وأذربيجان ، وقرغيزيا) علاوة على دول وسط آسيا (باكستان ، وأندونيسيا ، وأفغانستان ، وبنجلادش) ومن ثم يتضح أن المد الإسلامى يأتى من الشرق ممتدا إلى الغرب عبر المنطقة العربية المرشحة لأن تواجه تبنيا للأيديولوجية الإسلامية . وهذا ما يعزز من فرص المواجهة الأيديولوجية بين الإسلام والرأسمالية .

وعلى الرغم من أن الصراع الأيديولوجى عامة قد خفتت حدته نسبيا، إلا أنه لم يختف ، بل يتعزز كل يوم . التحدى القائم هو فى مدى إمكانية بلورة نظرية إسلامية متكاملة فى الفكر والممارسة فى ضوء الظروف المعاصرة ، فإن تدعيم أركان هذه النظرية بالدافع العلمى من شأنه دعمها ونشرها فى رقعة دول العالم الثالث بصفة عامة . كذلك ، فإن الشيوعية فى الصين – كأيديولوجية – تواجه تحديا يتمثل فى كيفية تجاوزها لنقاط الضعف التى أودت بها فى الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية ، وذلك بإحداث مزج بين الفكر الماركسى والظروف المعاصرة .

وعلى الرغم من أن هناك بعضا من الأمل فى دور عالمى للصين فى الفترة القادمة ، إلا أن هذا ربما لا يعزز الصراع الأيديولوجى بين الشيوعية أو الاشتراكية والرأسمالية بعد أفول التجربة السوفيتية ، لكن هذا لن يبدد أو يلغى الشيوعية كأيديولوجية من الساحة العالمية . أما الصراع الأيديولوجى المترقب خلال التسعينات – والذى له بوادره وتعززه عوامل عديدة أشرنا إليها – فهو الصراع بين الأيديولوجية الإسلامية ، والأيديولوجية الرأسمالية . وهذا ما يؤكد أن النظام العالمى الجديد لن يخلو من سمة الصراع الأيديولوجى أو حتى اختفاء الأيديولوجيات – أساسا كما يتصور البعض فى ضوء فهم الواقع وتفسيره بنوع من التعصب للفكر الرأسمالى والهيمنة الغربية .

(المبحث الثانى)

"إعادة هيكلة مجلس الأمن فى ضوء تطورات الهيكل الدولى"*

أصبح من الواضح أن تفكك الاتحاد السوفيتى مع نهاية عام ١٩٩١ – وهو الذى كان يعد أحد القطبين الرئيسيين فى النظام الدولى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى منتصف الأربعينات – هى البداية الرسمية لإعادة النظر فى هيكل النظام الدولى . كما أن معركة الخليج – فى بداية عام ١٩٩١ – تشير إلى الإمكانيات الضخمة للولايات المتحدة فى التأثير على الحلفاء وبعض الخصوم وتعبئتهم فى خندق واحد لتحقيق ما تهدف إليه ، وهذه الإمكانيات الأمريكية هى التى قلصت الدور السوفيتى فى تلك المعركة، وجردته من كونه القطب الثانى المنافس فى النظام الدولى .

وتعتبر حرب الخليج – طبقا لما أورده بعض المعلقين – المسمار الأخير فى نعش الاتحاد السوفيتى" ليتفكك بعدها ، ويصبح (١٥) جمهورية تجتاحهم صراعات لا حد لها .

وفى أتون معركة الخليج ، ظهرت الصين كقطب له رأى بغض النظر عن عدم استخدامه لحق الفيتو ، بل استخدم حق الامتناع عن التصويت فى ضوء الظروف التى تحيط به ، وهو ما يوحى باعتراضه الضمنى على قرارات الأمم المتحدة إزاء أزمة الخليج . كما ظهرت كل من ألمانيا واليابان كقطبين لابد من مراعاتهما مستقبلا ، خاصة أنهما قدما إسهامات مالية لدعم قدرة الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة بعد جهود مضنية فى الداخل ، حيث كان هناك عوائق كبرى تحول دون إتمام هذه العملية ، لولا الضغوط الأمريكية التى تلاقت مع رغبة دفينة لدى كل منهما فى ممارسة دور دولى .

وهكذا ، فإن أحداث الكتلة الشرقية وما شهدته من تحولات ، وصلت إلى نهايتها الدرامية بتفكك قطبها المركزى – وهو "الاتحاد السوفيتى" – وما شهدته حرب الخليج وما نتج عنها ، وما استخلص منها ، يشير إلى أن مناخ الحرب الباردة الذى يعد من مخلفات الحرب العالمية الثانية قد تغير ، ومن ثم تغيرت صورة الهيكل الدولى الذى ظل سائدا لمدة (٤٥) عاما والذى كان يعتمد على وجود قطبين رئيسيين هما : الولايات المتحدة ، والاتحاد

* (*) نشرت بجريدة عكاظ – السعودية بتاريخ ١٩٩٣/٩/٤ .

السوفيتي، ويتجمع حول كل منهما عدة دول من هنا أو هناك ، وبين القطبين صراع واضح ، أحد أبعاده الصراع الأيديولوجي . وبتفكك الاتحاد السوفيتي وكتلته الشرقية ، بدا واضحا أن خصم الصراع الدولي قد اختفى ، وأضحت الولايات المتحدة طبقا لهذا المنطق وكأنها القطب الوحيد في العالم ولا تجد من ينافسها ، إلى حد أنها بدأت تتصرف في العالم ومع دوله بأنها الزعيمة التي تحكم العالم كله بلا منافس .

إلا أن هذه التطورات العالمية قادت إلى العديد من التكتلات ، حيث بدأ تنسيق بين عدد من الدول بما يخلق كتلا دولية قادرة على الصمود والمنافسة الدولية ، فبدأت أوروبا تتحرك وتسعى في اتجاه التوحد الشامل ، وهو ما تمخض عنه معاهدة ماستريخت عام ١٩٩١ لتصبح "أوروبا الموحدة". ولعبت كل من فرنسا وألمانيا دورا قائدا في قيادة مشروع الوحدة ، مكونة بذلك قطبا دوليا جديدا ، وبما يحول دون انفراد الولايات المتحدة بقيادة النظام الدولي . في نفس الوقت الذي بدأت اليابان تتحرك صوب هذا الهدف، وكان لإصدار البرلمان الياباني قراره بالموافقة على إرسال قوات – حتى ولو كانت رمزية – خارج الحدود للإسهام في عمليات السلام في كمبوديا عام ١٩٩٢ ، خير دليل – يحمل معاني الحاضر والمستقبل – على رغبة اليابان في معاودة ممارستها لدور دولي واضح . كما أن ألمانيا انتهجت الطريق الياباني ، وسبق لها أن وافقت على إرسال قوات لها خارج حدودها – دون تعديل الدستور الذي ينص على رفض ذلك – في الصومال للإسهام في عمليات السلام هناك تحت قيادة الأمم المتحدة .

وقد أكد المستشار الألماني (هلموت كول) هذا المعنى عندما أعلن في مارس ١٩٩١ "أن الأمر يتعلق بجدية" نوايانا" السياسية في المساهمة في عبء تأمين السلام الدولي" ، وهو بهذا يكشف عن الطموح الألماني في معاودة ممارسة الدور السياسي الدولي ، ويؤكد ذلك أيضا وزير الخارجية الألماني بقوله : "إننا لا نريد أن نكون مغامرين ولا نريد أن نكون ماكرين ، كما أنه يتعين علينا أن نضع تاريخنا نصب أعيننا ، ولكن يجب ألا نحتمي وراءه ".

وخلاصة الأمر ، إذن ، أن هناك واقعا جديدا بدأ يفرض نفسه ، حيث بدأت الصين تسعى إلى ممارسة دور دولي بعد اختفاء الاتحاد

السوفيتى، وبدأت تستقطب الدول المختلفة فى آسيا ، وكذلك بدأت اليابان فى السعى نحو الخروج من دائرة الحصار التى فرضتها مخلفات الحرب العالمية الثانية وما تمخض عنها من حرب باردة بين قطبين ، اختفى أحدهما بعد (٤٥) عاما من نهاية الحرب العالمية الثانية ، كما أن ألمانيا سارت فى هذا الطريق أيضا ، بالإضافة إلى أوروبا الموحدة كقوة عظمى . ويعزز من مكانة هذه القوى الثلاث قواهم الاقتصادية التى أصبحت تنافس الولايات المتحدة ، بل وتهدد مصالحها فى العالم ، حيث الحرب التجارية على الأسواق فى مختلف بقاع العالم . وإزاء ذلك ، فإنه من الطبيعى أن يبرز التفكير فى استيعاب هذه القوى الجديدة فى داخل المنظمة الدولية .

فبعد أن كانت الأحاديث تدور همسا حول إمكانيات إعطاء مقاعد دائمة لكل من ألمانيا واليابان ، بالإضافة إلى مقاعد مماثلة لعدد من الدول المتميزة والموزعة على خريطة العالم ، والتى تحتل مكانة وسطى فى منظومة القوة ومنها : الهند وباكستان فى آسيا ، ومصر ونيجيريا فى أفريقيا، والبرازيل والأرجنتين فى أمريكا اللاتينية – أصبح الحديث علنيا ومنظما .

وفوجئنا منذ عدة أسابيع بذلك الإعلان الأمريكى على لسان – مادلين أولبرايت – المندوبة الأمريكية الدائمة لدى الأمم المتحدة ، بالموافقة الأمريكية على إمكانية إعطاء مقاعد دائمة لكل من ألمانيا واليابان ، ولكن دون أن يكون لهما حق الاعتراض المعروف بالفيتو ، وأشارت فى ذلك إلى أن هذه الموافقة الأمريكية لا تعنى التضحية بالفاعلية الجديدة فى مجلس الأمن ، بما يؤكد عدم إعطائهما القدرة على إعاقة هذا الدور الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة . ودعا البيان الذى أعلنته المندوبة الأمريكية كلا من الدولتين إلى القيام بمسئوليتهما فى حفظ السلام الدولى ، وتحمل أعباء ذلك ، وأكد ميتران على أن الأمر يحتاج إلى مناقشة ، لكنه لا يعترض بشرط أن تتحمل اليابان كافة الأعباء المالية والعسكرية الناجمة عن حصولها على مقعد دائم ، دون أن يشير إلى ألمانيا فى تعليقه ، وكان رد فعل اليابان مرحبا بهذه المبادرة ، خاصة أنها أفصحت عن ذلك من قبل ، ورحبت ألمانيا أيضا على لسان وزير خارجيتها ، وكذا مستشارها كول ، حيث إنها طالبت بذلك رسميا، وكان كول في زيارة لليابان فى مارس (١٩٩٣) وطالب فى حديث صحفى بأنه يتعين إجراء إصلاحات فى مجلس الأمن لأن هيكله يعكس موقفا

سياسيا جغرافيا مضى عليه نصف قرن ، وأنه يجرى مناقشات فى هذه القضية ستؤدى إلى نتائج فى القريب العاجل ، وهو ما حدث بعد عدة أشهر ، حيث قبلت الولايات المتحدة ذلك .

وبتحليل الدوافع وراء تلك الموافقة الأمريكية على ذلك ، يتضح أن الولايات المتحدة تستهدف امتصاص جزء من القدرات الاقتصادية التى أصبحت تنافسها عالميا ، وذلك بإدماجهما فى دور سياسى دولى يتحملان معه أعباء مالية وسياسية ، ترغب الولايات المتحدة فى التخفيف منها ، كما أن مشاكل الولايات المتحدة الداخلية - خاصة فى النواحى الاقتصادية والخدمات - تفرض على كلينتون ، وطبقا لبرنامجه الانتخابى ، ضرورة الانكفاء على الداخل ، وهذا يتوازى مع التفريط فى جزء من الدور الدولى للولايات المتحدة ، والذى يرتب توفيرا فى النفقات يمكن أن تسهم فى حل بعض المشاكل الداخلية . والأكثر من هذا ، فإن الموافقة الأمريكية تؤكد الاعتراف الأمريكى الصريح بأن العالم يشهد أقطابا عديدة ، وليس بوسع الولايات المتحدة أن تنفرد بزعامة العالم لعدم قدرتها على تحمل هذه الأعباء، بالإضافة إلى أن إبراز اليابان كقوة دولية من شأنه منافسة الصين فى جنوب شرق آسيا والسعى نحو محاصرة دورها وقدرتها على فرض الاستقطاب بعد التفكك السوفيتى ، وإبراز ألمانيا أيضا من شأنه خلق التنافس مع فرنسا وبريطانيا ، بما يخفف الأعباء على الولايات المتحدة ويحد من الصراع الأوروبى بعض الشئ .

وبعيدا عن هذا كله ، فإن التغيرات التى شهدها العالم فى السنوات الثلاث بين (٨٩-١٩٩٢) والتى كان من شأنها إحداث الخلل فى الهيكل الدولى ، بالتراجع عن هيكل ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وظاهرة القطبية الثنائية ، بما أدت إلى انفراد مؤقت للولايات المتحدة يصاحبه تعددية قطبية اعترفت الولايات المتحدة بها إقرارا للواقع الدولى فى الحقبة الجديدة ، وهذا من شأنه أن يفرض ضرورة مراجعة هيكل المنظمة الدولية وخاصة مجلس الأمن ، مع محاولة من الولايات المتحدة للحد من نفوذ وسلطات الدول التى ستنضم ، بما لا يقلل من النفوذ الأمريكى داخل هذا المجلس . ولكن لازالت هذه الاقتراحات بعيدة عن الواقع الدولى ، وأن انضمام ألمانيا واليابان - فحسب - إلى مجلس الأمن يعكس انحيازا دوليا إلى الشمال الدولى ، وهو ما

يشير إلى استمرارية الاضطهاد للجنوب . وهذا ما يجب أن يؤخذ في الاعتبار مع ارتفاع صوت الجنوب ، ويتطلب الأمر مناقشته ، حيث إن الاقتراح يضم دولا من الجنوب من كل من آسيا ، وأفريقيا ، وأمريكا اللاتينية والتي سبقت الإشارة إليها ، وهو أمر جدير بالأهمية حرصا على الاستقرار الدولي ، وحفاظا على استمرارية المنظمة الدولية كآلية صالحة لإدارة العلاقات بين دول العالم في فترة ما بعد الحرب الباردة .

(المبحث الثالث)
"تحديات النظام الدولي في التسعينات"
(التنمية .. والديمقراطية .. والفقر) *

يواجه النظام الدولي في التسعينات تحديات كبرى في ظل تحولات نهاية الثمانينات التي شهدها العالم .

ويوضح هذا التقرير ، الرابع عشر في هذه السلسلة السنوية ، هذه التحديات ، حيث يستخلص الدروس المستفادة من فترة تزيد على أربعين عاما من تجربة التنمية . كما أن تقرير عام ١٩٩١ ، يسعى إلى جانب تقرير العام الماضي عن "الفقر" ، وتقرير العام القادم عن "البيئة" ، لتقديم نظرة عامة شاملة لجدول أعمال التنمية .

فيشير التقرير في مقدمته إلى أن عقد التسعينات قد بدأ بتغييرات مثيرة ، حيث استهلت بلدان كثيرة في شرقي أوروبا وفي أماكن أخرى إصلاحات طموحة لنظمها الاقتصادية والسياسية . وجاءت هذه الإصلاحات انعكاسا للشواهد المتراكمة بشأن السياسات الاقتصادية والتغييرات الأساسية في البيئة السياسية ، فالناس يسعون للإفلات من الفقر والقمع والظفر بالسيطرة على مصائرهم وإيجاد حياة أفضل لأنفسهم ولأسرهم ، ليس فقط في أوروبا الشرقية ، بل أيضا في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط .

ويتضمن هذا التقرير – الذي نعرض له – ثمانية فصول : الأول يتناول الاقتصاد العالمي في مرحلة انتقال ، والثاني يتضمن طرق التنمية

---

* نشر بالأهرام الاقتصادي بتاريخ ١٩٩١/١٠/٢١ ص٢٢:٢٤ .

المختلفة ، والثالث يشير إلى الاستثمار فى البشر وتحديات التنمية البشرية ، والرابع يتناول مناخ النشاط الاقتصادى ، والخامس يتضمن التكامل مع الاقتصاد العالمى ، حيث توجد قنوات لنقل التكنولوجيا ، وتدفق الأيدى العاملة والاستثمار الأجنبى المباشر ، والسياسة التجارية والنمو الاقتصادى ، وشروط النجاح فى إصلاح التجارة ، والسادس يشير إلى الأساس الاقتصادى الكلى متضمنا سياسات دعم الاستقرار والنمو ، والإصلاح ، والاستثمار والادخار ، إلا أن الفصل السابع يتناول إعادة التفكير فى دور الدولة ، ثم الفصل الثامن والأخير الذى يتضمن أولويات العمل .

كما ان هذا التقرير يتضمن – كسابق التقارير – مؤشرات التنمية الدولية والتى تضمنت تقسيمات جديدة إلى حد ما فى مجموعات الدول المصنفة فى التقارير السابقة استنادا إلى التغيرات فى متوسط دخول الأفراد فى هذه البلدان ، وهو الأساس الذى يصنف التقرير الدول إلى مجموعات مختلفة فى ضوئه .

ويثير هذا التقرير بالتالى عددا من القضايا الهامة التى تحتاج إلى عرض للوقوف على حجم التغيرات التى تحدث فى العالم منذ نهاية الثمانينات والمتوقع استمرارها بمعدل أكبر خلال عقد التسعينات .

فالتنمية هى أهم تحد يجابه الجنس البشرى ، فرغم الفرص الهائلة التى تهيأت بفضل الثورات التكنولوجية فى القرن العشرين ، إلا أن ما يقرب من بليون شخص – أى خمس عدد سكان العالم – يعيشون على أقل من دولار واحد فى اليوم ، وهو مستوى للمعيشة بلغته أوروبا الغربية والولايات المتحدة منذ مائتى عام مضت .

ويتبنى التقرير قضية "التفاعل بين الحكومات والأسواق" ، باعتبارها القضية المحورية فى التنمية ، وهذه القضية ليست قضية تقابلها قضية حرية النشاط الاقتصادى "دعه يعمل" – وهو تقسيم شائع بين نقيضين وإن كان خاطئا – فالأسواق التنافسية هى أفضل وسيلة عرفت حتى الآن لتنظيم إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بكفاءة . وهذا هو السبب الذى من أجله يتعين على الحكومات – مثلا – أن تستمر فى البنية الأساسية ، وأن توفر الخدمات الأساسية للفقراء . فالقضية ليست قضية إما الدولة أو السوق ؛ فلكل منهما

دور كبير ولا بديل عنه . ولذلك ، فإن هناك توافقا فى الآراء يظهر بصورة تدريجية يجسد منهاجا للتنمية" مشجعا للسوق" ويعتمد عليه .

وفى وصف للاقتصاد العالمى الذى يمر فى مرحلة انتقال ، فإن التقرير يرى أن التغييرات التكنولوجية التى حدثت فى هذا القرن هيأت للبلدان أن تستخدم مواردها استخداما أوفر إنتاجية منه فى أى وقت مضى ، مما أدى إلى تحسن أوضاع المعيشة ، لا فى البلدان الصناعية فحسب ، بل كذلك فى معظم البلدان النامية .

ويتأكد ذلك من خلال ضيق الفجوة بصورة مثيرة فى الدخل الحقيقى بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، ولا سيما فى شرق آسيا منذ الحرب العالمية الثانية ، بينما الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية فى مناطق أخرى اتسعت ، وكان عقد السبعينات عموما عقدا عصيبا بالنسبة لمعظم البلدان .

ومع ذلك ، فإن الفجوات بين الأغنياء والفقراء فى وفيات الأطفال والعمر المتوقع ضاقت بدرجة أسرع ، وذلك راجع إلى انتشار التكنولوجيا الطبية ووسائل حماية الصحة البيئية وإلى النوعية الأفضل من التغذية والتعليم وإلى الحدود الطبيعية للإنجاز فى هذه المؤشرات .

أما عن السؤال الحاسم بالنسبة للمستقبل فى هذا الإطار ، فهو : هل تسمح السياسات القومية والدولية باستغلال الإمكانيات التى ولدها التقدم التكنولوجى ؟ فالتنمية الدائمة تحتاج إلى استتباب السلام . والحرب وآثارها فى الشرق الأوسط قد نشرت سحابة من الشك على تلك المنطقة .

ولا ريب فى أن التعرض المتزايد للمؤثرات الخارجية من شأنه أن تصبح البلدان النامية مستهدفة للمخاطر ؛ فالتنمية المستمرة تتوقف على الأوضاع العالمية – وبصفة خاصة على السياسات القطرية .

وقد أعد موظفو البنك الدولى تقديرات مستقبلية عن الاقتصاد العالمى فى عقد التسعينات ، فإن لم تحدث صدمات معاكسة كبيرة ، وإن اتبعت سياسات جيدة على وجه عام ، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقى فى البلدان الصناعية قد ينمو حوالى ٢,٥٪ فى السنة . ومن الممكن تحقيق هذا مع وجود معدل للتضخم بنسبة ٣-٤٪ ، وسعر حقيقى للفائدة يقرب من ٣٪ . وإذا توسعت التجارة العالمية بنسبة تزيد على ٥٪ فى السنة ، واستمرت

إصلاحات السياسة الأخيرة وعززت ، فإن دخل الفرد الحقيقى فى البلدان قد ينمو بنحو ٣٪ فى السنة . ومن شأن الأحوال الخارجية الأفضل أو الأسوأ أن ترفع هذه النتيجة أو تخفضها بنسبة ٠,٥-١ نقطة مئوية . كما أن هناك سيناريوهات أكثر تطرفا (مثل انخفاض معدلات النمو فى البلدان الصناعية بدرجة كبيرة) وهى وإن كانت مقبولة ، إلا أنها غير محتملة فى فترة تمتد إلى عقد من الزمان .

وتوحى الدراسات القطرية التى تعزز هذه التقديرات المستقبلية بأنه من المحتمل - فى ظل إصلاحات أشد حزما وشمولا - أن يتحسن نمو دخل الفرد فى المدى الطويل فى البلدان النامية بنسبة مئوية تتفاوت بين ١,٥٪ و٢ نقطة مئوية فى المتوسط ، وهو حوالى ضعفى التحسن الناجم عن أوضاع خارجية أفضل ، فماذا عساها تكون هذه الإصلاحات على وجه التفصيل ؟ إلا أن التقديرات المستقبلية تنطوى كذلك على تحذير إذا انعكس اتجاه الإصلاحات الأخيرة ، فقد تكون النتيجة بكل سهولة أسوأ من ذلك بكثير .

كما أن التقرير يناقش الطرق المفضية إلى التنمية ، منطلقا من أن التحدى الذى تمثله التنمية ، هو بعبارة عريضة ، أن تتحسن نوعية الحياة ، فنوعية الحياة الأفضل - ولا سيما فى بلدان العالم الفقيرة - تتطلب بصورة عامة تحقيق دخل أعلى ، ولكنها تنطوى على ما هو أكثر من ذلك بكثير ، فهى تشتمل ، كغايات فى حد ذاتها ، على نوع أفضل من التعليم ، ومستويات أعلى من الصحة والتغذية ، وفقر أقل ، وبيئة أوفر نظافة ، ومساواة أكبر من الفرصة المتاحة ، وحريات فردية أكبر ، وحياة ثقافية أكثر ثراء .

واليوم .. فإن هناك أدلة أكثر وضوحا - كما يرى التقرير - مستمدة من كل من البلدان النامية والصناعية ، على أنه من الأفضل عدم مطالبة الحكومات بإدارة التنمية بصورة مفصلة . ومع إدارك أهمية الانفتاح والمنافسة ، فإنها تنافى الاعتقاد بأنهما لا يكفيان فى حد ذاتهما ، كما أن الاستثمار فى البشر ، إن تم على وجه سليم ، يهيئ للتنمية المقيمة إرساء الأساس ، كما أن الدور الاقتصادى السليم للحكومة هو أكبر من مجرد الحلول محل الأسواق إذا فشلت فى أداء دورها جيدا . والدولة فى تعريفها لحقوق الملكية وحمايتها لها ، وفى توفيرها للنظم القانونية والقضائية واللوائح الفعالة ، وفى تحسينها لكفاءة الخدمة المدنية ، إنما تشكل لب التنمية .

والحريات السياسية والمدنية لا تتعارض مع النمو الاقتصادى على خلاف الرأى الذى كان شائعا فى وقت ما .

وبصورة عامة ، فإن هناك من الأدلة ما توحى بدورها بما يمكن جنيه بالحد من التدخلات فى السوق . ومن ذلك مثلا ، أن الدرجات المختلفة من الإصلاحات التى أجريت فى عقد الثمانينات فى تركيا ، وجمهورية كوريا، وشيلى ، والصين ، وغانا ، والمغرب ، والمكسيك ، والهند ، جاءت فى أعقابها عامة تحسينات فى الأداء الاقتصادى . وهذا يقود إلى التساؤل عن مدى انسجام ذلك مع الإنجازات المرموقة التى أحرزتها اقتصادات شرق آسيا ، أو مع الإنجازات السابقة عليها فى اليابان ؟ لماذا تقترن فى هذه الاقتصادات فى حالات التدخل فى السوق ، مثل حماية الصناعة الناشئة وتقديم دعم ائتمانى ، بالنجاح وليس بالفشل ؟ وتتحدد الإجابة فى عدة نقاط هى : أولا : لأن هذه الحكومات جعلت تدخلها منضبطا مع المنافسة الدولية والمحلية . وكان معنى هذا أن تتم عمليات التدخل بكفاءة وبراجماتية ومرونة.

فإذا اخفق أحدها ، استغنى عنه على الأرجح . وعوضا عن أن تقاوم الحكومات المنافسة فى السوق ، حاولت أن تتوقعها ، ومتى ثبت خطؤها بادرت بتدارك الضرر . وثانيا : لأن هذه الحكومات قد حرصت فى مجموعها على مراعاة ألا ينتهى الأمر بالتدخل إلى تشويه الأسعار النسبية دون داع ، ففى التجارة ، نجحت فى تحييد التحيزضد الصارات ، وهو عادة نتيجة ثانوية للحماية ، وثالثا : لأن تدخلها كان أكثر اعتدالا منه فى معظم البلدان النامية . وفى هذا الصدد ، فندت هذه الاقتصاديات الحجج الداعية إلى مذهب الاقتصاد المحكم التوجيه بنفس القدر من الاقتناع الذى فندت به الحجج الداعية إلى مذهب "دعه يعمل" ... (الحرية الاقتصادية) .

وفى نواح متعددة ، يكون التدخل الحكومى ضروريا بالنسبة للتنمية . فما هى إذن الظروف التى يحتمل أن يكون التدخل الحكومى فيها عنصرا مساعدا بدلا من أن يكون عنصرا معوقا ؟ ويشير التقرير إلى أن النظرية الاقتصادية والتجربة العملية بأن حالات التدخل يمكن أن تكون حالات مساعدة ، بشرط أن تكون مشجعة للسوق .

وفى استعراض التقرير لعناصر نهج الاعتماد على السوق ، يتأمل فى العلاقة بين الحكومات والأسواق تحت أربعة عناوين عريضة هى : التنمية البشرية ، والاقتصاد المحلى ، والاقتصاد الدولى ، والسياسة الاقتصادية الكلية ، والمجالات الخاصة بهذه الأنشطة هى مجالات مترابطة .

ولكن التقرير يتناول بإسهاب قضية هامة فى التنمية ، وهى : دور الدولة ، مطالبا بضرورة إعادة النظر فيه ، حيث يشير إلى أن منهج التنمية الذى يبدو أنه أفلح بصورة يمكن التعويل عليها إلى أقصى حد ، والذى يبدو أنه يبشر بأفضل النتائج ، يشير بإعادة تقييم الأدوار بالنسبة لكل من السوق والدولة . وبعبارة بسيطة : فإن الحكومات يعوزها أن تعمل بصورة أقل فى تلك الميادين التى تعمل فيها السوق أو التى يستطاع عملها على أن تعمل فيها بصورة جيدة بدرجة معقولة ، ويساعد على ذلك فى بلدان كثيرة نقل ملكية كثير من المشروعات المملوكة للدولة إلى الملكية الخاصة . ويعوز الحكومات أن تدع المنافسة المحلية والدولية تزدهر ، وفى نفس الوقت يعوز الحكومات أن يكون لها دور أكبر فى المجالات التى يستطاع التعويل فيها على الأسواق وحدها . ويعنى هذا فى المحل الأول : الاستثمار فى التعليم ، والصحة ، والتغذية ، وتنظيم الأسرة ، والتخفيف من وطأة الفقر ، وبناء نوعية أفضل من البنية الأساسية الاجتماعية والمادية والإدارية والتنظيمية والقانونية ، وتعبئة الموارد لتمويل الإنفاق الحكومى أو تهيئة أساس مستقر على صعيد الاقتصاد الكلى ، وبدون ذلك لا يتحقق إلا الشئ القليل .

ويناقش التقرير العلاقة بين التنمية الاقتصادية والحكم الديمقراطى ، فيشير إلى أن هناك حججا قائلة إن نظام الحكم الديمقراطى يجعل تحقيق التنمية الاقتصادية أشد صعوبة . ففى جميع الأوقات – تقريبا – يتم الإصلاح على حساب مصالح مكتسبة معينة ، أما الزعم الذى يساق فهو أن الحكومات السلطوية هى وحدها القادرة على اتخاذ الاختيارات الصعبة ، وهذا خطأ صريح ، فالأدلة تشير ، ومن واقع عينات كبيرة من البلدان ، بأن الحريات الفردية فى حد ذاتها لا تستنهض النمو الاقتصادى ، ولكنها لا تقدم أبدا ما يؤيد وجهة النظر القائلة بأن هذه الحريات تُعطل النمو . ولا هى تؤيد الفكرة القائلة إن الحكومات السلطوية – فى المتوسط – تبشر بأمل أكبر فى تحقيق النمو السريع . ولو امتد البصر وراء النمو إلى حيث توجد العناصر الأخرى

للتنمية الاقتصادية ، لجاء الدرس المستمد من الخبرة أقل حسما من ذلك ؛ فالحريات السياسية والمدنية - كحرية الصحافة وحرية تدفق المعلومات - هى حريات يبدو أنها تقترن بالتقدم فى الصحة والتعليم فى مجموعة كبيرة من البلدان .

وفى ختام التقرير ، يفرد جزء بعنوان "أولويات تتطلب عملا" ويتضمن الدعوة بأن تغتنم البلدان الصناعية والنامية ووكالات المعونة والإقراض الخارجية ، الفرصة لتطرح عملا ذا أولوية خاصة ، وأن فرصة التنمية السريعة هى اليوم أكبر منها فى أى وقت فى التاريخ .

- فالمطلوب من الدول الصناعية أن تخفف من القيود المفروضة على التجارة ، وأن تصلح السياسة الاقتصادية الكلية .
- وفى وسع البلدان الصناعية والوكالات المتعددة الأطراف ، ومنها البنك الدولى ، تعزيز إمكانيات التنمية بالتوسع فى المساعدة المالية والخارجية من حيث الكم بزيادة الدعم المالى ، ومن حيث الكيف بتعزيز إصلاح السياسات المحلية وتشجيع النمو القادر على الاستمرار .
- ولكن التوقعات الخاصة بالبلدان النامية هى أساسا فى أيديها . والإصلاحات المحلية كفيلة بتأمين المنافع العائدة من الأوضاع الخارجية الأفضل . والمطلوب من البلدان النامية ، إذن ، أن تستثمر فى البشر تعليما وصحة وبأولويات ، وأن تحسن المناخ أمام المشروعات وأن تفتح اقتصاداتها أمام التجارة والاستثمار الدوليين، وأن تجعل السياسة على صعيد الاقتصاد الكلى سياسة صائبة .

فالتحدى الماثل أمام راسمى السياسة فى كل من هذه الميادين هو أن يستغلوا أوجه التكامل بين الدولة والسوق ، وفى وسعهم أن يحدثوا تحولا فى آفاق التنمية الاقتصادية بمراعاة أن يكون تدخل الدولة أقل ، حيث يجوز ذلك (مثل التدخل فى الإنتاج) وأن يكون أكبر حيث يجب ذلك (مثل التدخل فى حماية البيئة) وبالعمل على تعزيز المؤسسات والقدرات ، وبالاهتداء إلى أساليب غير مشوهة لتحقيق المساواة ، وبإيجاد أساليب مراجعة وتوازن فى الحكومات ، فالاستراتيجيات السياسية التى تقوم الحكومات فيها بتعضيد الأسواق التنافسية بدلا من الحلول محلها هى أفضل أمل مرجو لمواجهة

تحدى التنمية ، كما تقول خبرة السنوات الأربعين السابقة فى التنمية ، وهذا ما يؤكده التقرير .

وكما هو واضح من العرض السابق ، فإن تقرير عام ١٩٩١ يركز على قضية التنمية من منظور كلى شامل أساسه تبنى النظام الرأسمالى كطريق تنموى وحيد ، والذى يتأسس على إنسحاب الدور المحورى للدولة فى التنمية ، وقوامه الالتزام بالفكر الديمقراطى كأساس للحكم فى بلدان العالم الثالث .

ولاشك أنه لا اختلاف مع التقرير فيما ذهب إليه من ضرورة الحريات السياسية والفردية عموما كأساس لازدهار مجتمعات العالم الثالث ، ولكن هناك خلافا أساسيا حول دور الدولة فى المجتمعات النامية ، فتقلص دور الدولة سيؤدى إلى انخفاض تحقيق الهدف القومى المتمثل فى إقامة واستمرارية العدالة الاجتماعية ، وهذا هو التحدى الذى يواجه شرعية النظم السياسية فى العالم الثالث ، فلو عجزت هذه النظم عن تحقيق هذا الهدف ، لأدى ذلك إلى فقدان شرعيتها . ولذلك ، فإن ما نراه فى تجارب العالم الثالث الآن هو ميل الأنظمة الحاكمة إلى تبنى المشروع الحر ، ولكن بتردد وحذر شديد ، بل إن هذا التبنى يتم بخوف وقلق من عواقب المجهول حين تتبنى سياسات اقتصادية حرة صحيحة .

فوصفات صناديق النقد الدولية تقدم فى إطار الاقتصاد العالمى المسيطر دون مراعاة ظروف هذه المجتمعات ، والنتيجة هى : الإخفاق . ولذلك ، فإن تجربة مصر التدرجية فى الأخذ بهذا النظام جديرة بالتأمل والبحث عما إذا كانت تعتبر نموذجا يحتذى به إذا ما استمرت فى خطواتها لتحقق الهدف الرئيسى من وراء ذلك ، وهو رفع مستوى المعيشة للمواطنين. لأن مصر تقع مشدودة بين قوتين : إحداهما تسعى إلى انتهاج الفكر الحر كاملا وبسرعة ، والثانية تسعى نحو ضمان حدود العدالة الاجتماعية كقيد على أية سياسة ، وهذا يقود صانعى القرار فى مصر إلى الحذر والتردد ، كما أن المطالبة المستمرة من جانب صناديق النقد الدولية لدول العالم الثالث بضرورة فتح الباب على مصراعيه للاستثمار الأجنبى وتقديم تسهيلات بلا حدود لا تتفق والأساس الرأسمالى - تعد من قبيل المدخل الحقيقى لاستشراء

الفساد في جميع بلدان العالم الثالث الذى وصل إلى قمة القابضين على السلطة إن لم يكن هؤلاء هم صانعوه وأطرافه الأساسيون .

وهكذا يطرح التقرير أسئلة وقضايا كبرى تستحق التأمل والتفكير من جانب الباحثين ومن جانب صناع القرار الوطنيين ؛ ليعى الجميع أبعاد الموضوع بدلا من التشوه الحادث ، كأن يؤخذ بسياسات اقتصادية حرة دون إصلاحات سياسية ديمقراطية ، وغير ذلك مما سبق توضيحه .

والتقرير من الأهمية قراءته باهتمام بالغ ؛ لأنه جدير بذلك ، بغض النظر عن الاختلاف مع ما ورد فيه من بعض الأفكار .

(المبحث الرابع)

"الانتشار الدولى للإرهاب كأداة جديدة للسياسة الخارجية"*

تتعدد وسائل وأدوات السياسة الخارجية طبقا لما هو سائد ، ولكن بين آن وآخر تطفو على السطح أداة جديدة ، أو أداة قديمة فى ثوب حديث . ومن بين الأدوات المستحدثة فى السياسة الخارجية ، مسألة الإرهاب الذى أصبح ذا طابع دولى ، والذى يستخدم هذه الأداة نمطان من الدول : الأول هو : الدول الكبرى فى إطار إعادة صياغة نمط السياسة الخارجية وإطار مصلحتها القومية ، وكذا محاولة رسم خريطة جديدة للعالم بما يتفق مع مصالحها ، والنمط الثانى من الدول هو : الدول الإقليمية ذات الدور المؤثر على المستوى الإقليمى بما يحفظ لها دورها الإقليمى المؤثر والقائد ، وبما يضمن مصالحها أيضا . كما أنه لا يخفى على أحد ذلك الدور الهائل الذى تلعبه وسائل الإعلام المختلفة فى تغذية هذه الأداة وغيرها مما يعطى لها وزنا كبيرا ، ويضخم منها – حتى ولو كانت صغيرة ومتواضعة – لكى لا تصبح مجرد أداة للسياسة الخارجية فحسب ، بل لكى تصبح وسيلة تبريرية لتدخل الدول الكبرى فى شئون الدول الصغرى .

وفى هذا الإطار ، فإنه يلاحظ سريان موجة استخدام الإرهاب كأداة للسياسة الخارجية على النطاق الدولى ، وخاصة فى البلاد الغربية والولايات المتحدة ، باعتبار أن انتشار التطرف على المستوى الأفقى فى أكثر من بلد

*نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٣/٥/١ ، ص٦٢،٦٣ .

عربى وغير عربى يؤكد أن هناك صلة ترابط بين المواقع التى تحدث فيها انفجارات معينة ، فهناك ربط - سرعان ما وجد صداه فى وسائل الإعلام الغربية والأمريكية - بين الانفجار الذى شهدته نيويورك وبين الانفجارات التى وقعت فى مصر وعدد من الدول العربية الأخرى ، بل وهناك ربط آخر بين هذا ، وما يحدث فى الهند أيضا . والنتيجة المترتبة على ذلك ، طبقا لما نشر أيضا لدى هذه الصحف وغيرها من وسائل الإعلام ، والتى تربط بين هذه الانفجارات باعتبارها سلسلة متعددة الحلقات ومترابطة أيضا ، تتمحور فى ضرورة وضع حد معين لها ، وذلك بالتخطيط الغربى الذى يستهدف مقاومة ما يحدث .

ولاشك أن الحديث فى هذا الموضوع من حيث أصول هذا الإرهاب وطبيعة انتشاره الأفقى ، وكذا من حيث فهم آليات ترابطه من عدمه ، وكذا أيضا من حيث انعكاساته المختلفة على مستوى كافة الاصعدة - يمكن أن يسهم فى فهم نصيب المنطقة العربية التى ننتمى إليها ، وأيضا فهم الإرهاب باعتباره وسيلة من وسائل السياسة الخارجية .

فأصول ما يسمى "بالإرهاب" ارتبطت بذلك التنامى الواضح للتيار الإسلامى الجهادى ، واستطاعت مجموعة من الظروف أن تتجمع لتسهم فى بلورة هذه الظاهرة ؛ فالدور الطامح لإيران بالانتشار بهدف تسويق نموذجها الإسلامى ارتبط بضرورة استخدام العنف لتحقيق هذا النموذج ، وبدلا من الدعوة للنموذج الإيرانى بالأسلوب السلمى ، ارتبط نشر هذا النموذج باستخدام الطريق الكفاحى لترجمته إلى واقع عملى ، وفى سبيل ذلك تم تجريم وتحريم بعض مصادر الدخل لعدد من الدول المؤثرة فى المنطقة العربية .

كذلك ، فقد أدى نجاح المجاهدين الأفغان فى الانتصار على النظام الشيوعى فى أفغانستان ، ونجاحهم أيضا فى الوصول إلى السلطة وتغلبهم على مشاكلهم - ومن أهمها تمكنهم من تجميع الشمل فيما بين المتناحرين على السلطة ، وبفعل دول إقليمية يعنيها استقرار هذه الدولة - إلى أن أصبح هناك نموذج آخر يمكن "تسويقه" إسلاميا عبر عدد من الدول العربية وغيرها أيضا .

بالإضافة إلى السعى الحثيث لبعض الأنظمة العربية لتبنى التوجه الإسلامى على غرار نموذج إيران وأفغانستان ، كما يحدث فى السودان والجزائر وتونس وبعض الجماعات فى مصر تحت دعاوى الالتزام بالحركات الأصولية للإسلام . وقد أسهم انهيار الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى إلى اعتبار الإسلام عدوا جديدا للغرب يجب مقاومته ، ومن ثم فقد ترجم التفكك اليوغسلافى والصراع بين الصربيين ومسلمى البوسنة والهرسك إلى تجسيد الصراع بين الإسلام وغيره من الديانات .

والأكثر من هذا وذاك ، أن أساليب القهر والتعنت والتعذيب ، وإهدار حقوق الإنسان الفلسطينى من جانب إسرايل فى الأراضى العربية المحتلة فى الضفة الغربية وقطاع غزة أدت إلى أن يسهم هذا فى تقوية التيار الأصولى الدينى (الإسلامى والمسيحى) ضد إسرائيل ، ومن ثم صعود نجم حركة حماس الإسلامية إلى الدرجة التى اعتبرتها الولايات المتحدة ، وبالتنسيق مع إسرائيل ، أنها حركة إرهابية ، ووضعت على رأس قائمة جماعات الإرهاب فى العالم .

وفى ضوء ما سبق ، يتضح أن هناك تناميا واضحا للحركات الأصولية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ترتبط هذه الحركات فى شق كبير منها ، ومن حركة مناصريها بالعنف كوسيلة من وسائل تجسيد أفكارهم إلى واقع حى من خلال محاولتهم الوصول إلى السلطة .

ولذلك فإن الموجة العالمية الصاعدة فى الغرب تتركز فى الربط بين الانفجارات التى تحدث لديهم ، وبين تنامى الظاهرة الأصولية فى المنطقة العربية والشرق الأوسط . وتلعب إسرائيل دورا ملموسا فى تغذية هذه الموجه ، إلى الحد الذى يصل إلى خلق هذه الانفجارات من جانبها وإلصاق هذه التهمة عبر إحكام جيد بعدد من الأصوليين الذين يعيشون فى بلدان الغرب ، وهم من أصول دول عربية أو شرق أوسطية ، وهذا ما أكدته بعض وسائل الإعلام الغربية ذاتها. ولكن يبقى التساؤل حول حقيقة هذا الترابط من جانب ، أو من جانب آخر : حقيقة المصلحة التى تستهدفها إسرائيل .

وفيما يتعلق بهذا الترابط الفعلى ، فإنه لازال محل التحقيق والذى لم يستقر على اتهام رسمى للجماعات الأصولية . أما من ناحية مصلحة

إسرائيل ، فإنها تتبلور فى توسيع نطاق دورها فى الشرق الأوسط فى إطار المتغيرات التى يشهدها النظام الدولى الذى أسهم بمجمله فى تقليل الدور التقليدى لإسرائيل فى خدمة الغرب ، خاصة إزاء مقاومتها للشيوعية . فإسرائيل تبحث عن استمرارية لها ، ومن ثم تسعى بجدية نحو خلق أسس جديدة تبرر بها دورها الجديد ، وبالتالى فإن الدور المأمول – بعد انتهاء الشيوعية فى الاتحاد السوفيتى – أن تقوم إسرائيل بدور رئيسى فى مقاومة الحركات الأصولية والتنامى الإسلامى ، وتستخدم فى ذلك تسميتها بأن هذا يمثل الإرهاب بعينه ، كما أنها فى نفس الوقت تسعى لإقناع الغرب بأن الأنظمة الموالية للغرب مهددة بالسقوط إزاء هذا التنامى الإرهابى والذى يهدد فى النهاية مصالح الغرب . وفى المعنى الأخير : تسعى إسرائيل للاضطلاع بمسئولية جديدة يستطيع الغرب من خلالها إيجاد مبررا لمساندة إسرائيل . ولكن ما ناحية أخرى ، فإن إسرائيل تستهدف أيضا مزيدا من الترابط العضوى مع الغرب لضمان استمرار انحياز الغرب لها ، وذلك من خلال إيهامه بأن حل القضية الفلسطينية سيسفر عن صعود الحركة الإسلامية ممثلة فى حماس ، وكأنها ستتولى سلطة الدولة الفلسطينية ، وما لهذا من تبعات على تهديد أمن إسرائيل وأمن المنطقة العربية .

ولاشك أن الإصرار على طرح هذا التصور يضعف من الموقف العربى مقابل إسهامه فى تقوية الموقف الإسرائيلى فى المفاوضات مع العرب .

ولكن فى تقديرنا أن مقاومة الإرهاب مسألة داخلية بلا نزاع ، ولكل دولة ظروفها . وهو منتشر فى كل منطقة ، ولا يجب إلصاقه بأنه إفراز إسلامى فحسب ، كما أنه ليس من التقدير الموضوعى أن نقتنع بأن هذه الظاهرة تهدد استمرارية النظم القائمة بسهولة وبساطة . إنما يمكن النظر فى المسألة فى سياق آخر ، وهو أن العنف الذى تستخدمه إسرائيل فى الأراضى المحتلة ضد الفلسطينيين ، لو أنه انتهى ، فسيسهم ذلك فى تفويت الفرصة على الاتجاهات المتطرفة ، ومن ثم الحفاظ على استقرار المنطقة فى ضوء حل نهائى وعادل للقضية الفلسطينية . وعلى العرب السعى لإيضاح عدم واقعية الأطروحات التى تغذيها إسرائيل فى الصحافة الغربية كوسيلة للضغط على النظام الغربى سواء فى الولايات المتحدة أو الدول الغربية للمساندة

الكاملة لها ، وفى الإسراع بالضغط على الأنظمة العربية والشرق أوسطية للتنسيق الكامل مع الغرب لمقاومة هذه الظاهرة . والمسألة فى النهاية لا تحتاج إلى مجهود كبير فى مقاومتها فى الداخل ، وذلك فى سياق الظروف الداخلية والطبيعية المجتمعية لكل دولة على حدة ، باعتبار أن هذه القضية من صميم الشئون الداخلية ، وليست بالتالى مطروحة على جدول أعمال السياسة الخارجية لهذه البلدان العربية والشرق أوسطية فى علاقاتها بالخارج.

ومن ثم فإن على الجميع أن يتنبه لتفادى استخدام بعض الدول الكبرى ، وبعض الدول الإقليمية لهذه الأداة باعتبارها وسيلة للتدخل فى شئون بلادنا ومنطقتنا العربية ، حرصا على تماسك مجتمعاتنا ، وحفاظا على أمننا القومى العربى .

(الفصل الثانى)

"انعكاسات التحولات فى الكتلة الشرقية"

(المبحث الأول)

"هيكلية النظام الدولى فى الوضع المتغير" *

لم يعد من المشكوك فيه أننا نعيش نظاما دوليا له من السمات ما يجعله متميزا عن المرحلة السابقة عليه . دون خوض فى تفاصيل التطورات التى يمر به عالمنا المعاصر ، فإن هناك عددا من القضايا تفرضها الأحداث، ومن الأهمية الوقوف عندها بالتحليل حتى يمكن طرح رؤى مستقبلية ، حتى إن كانت غير مرئية فى الوقت الحاضر ، إلا أن الأحداث تفرض علينا ضرورة التحليق فيما وراء الواقع بكثير ، ومن خلاله أيضا ؛ فما كان بالأمس مستحيلا أصبح الآن واقعا بلا توقع مسبق . ولا يستطيع أحد الادعاء بقدرته على التنبؤ .

ومن بين القضايا الهامة التى تطرحها أحداث العالم المعاصر هى : طبيعة هيكل النظام الدولى فى ظل الوضع المتغير . وقد تعددت الآراء بين القطبية الواحدية ، وبين القطبية المتعددة ، وأيضا القطبية الثنائية الجامدة التى لا تسمح لقوى أخرى بالدخول فيها ، والقطبية الثنائية المرنة التى تسمح بذلك. أما عن الذين يرون الهيكل الدولى "الجديد" وقد تركز فى سيطرة قطب واحد ، فإن هؤلاء يرون أن هذا القطب يتمثل فى الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لتراجع القطب السوفيتى . وهذا الرأى – بغض النظر عن القطب الواحد المطروح عنده من الهيمنة على النظام العالمى – يتناسى حقيقة تاريخية تتمثل فى أن العالم شهد القطبية الثنائية المهيمنة على النظام الدولى منذ فجر التاريخ ، وأن سيطرة وقتية لقطب ما لا يعنى سيطرة نهائية ، بل سرعان ما تختفى لأنها ضد منطق التاريخ ، فقد كان هناك الفرس والروم حتى ظهرت الإمبراطورية الإسلامية المهيمنة ، لكن ظهرت أوروبا فى مواجتها ، ثم بعد ذلك فرنسا وإنجلترا كقطبين أساسيين بجوارهما بعض القوى الأوروبية الأخرى الأقل شأنا كالبرتغال وأسبانيا وإيطاليا ، وفى فترة متقدمه ألمانيا ، وقبل ذلك النمسا . وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى والثانية تراجع القطبان (إنجلترا وفرنسا) ليتم استبدالها بالولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى .

---

*نشرت فى الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٦/٤/١٩٩٠ ، ص٧٥ .

ولاشك أن قراءة التاريخ تؤكد حقيقة هامـة هـى : أن النظـام العـالمى محكوم بقواعد توازن معينة يتحكم فيها قطبان أساسيان إلى جانب قوى أخرى أقل وزنا .

ومن هنا فإنه يمكن القول بأن النظام الدولى الحالى - استنادا للتـاريخ - هـو نظـام قـائم علـى القطبيـة الثنائيـة المرنـة التـى تسمح بسيطرة قطبيـن رئيسيين وإلى جوارهما أقطاب أخرى أقل شأنا ، وأن مـا حـدث ويحـدث فـى الوقت الحاضر هو امتداد لذلك ، ولا ينال من هذه القطبية الثنائية المرنة .

ومع ذلك فيمكن التسليم بالتمييز بين ثلاثة مستويات فى النظام الدولى هى :

المسـتوى العسـكرى ، والمسـتوى السياسـى الديمقراطـى ، والمسـتوى الاقتصـادى. فالمستويان العسكرى والاقتصـادى تنطبـق عليهمـا سـمة القطبيـة الثنائية المرنة ، فالاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة يوجد إلى جوارهما عدة دول أخرى هى أوروبا الغربية ، والصين ، واليابان . أما المستوى السياسـى الديمقراطى ، فإن تطورات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى نفسه تشير إلى أن العالم يتجه نحو القطبية الواحدية فى النظـام الديمقراطـى بـالمعنى الغربـى وتقـاليده المعروفـة فـى الديقراطيـة مـن حيـث التعدديـة السياسـية (حزبيـة ، وخلافه) ، والانتخابات كوسيلة أساسية لحسم التنـافس علـى الحكـم ، وحقـوق الإنسان المتعددة ، ... إلخ حيـث ثبـت فشـل الحـزب الواحـد كشـكل مطـروح للتعبير عن نظام ماركسـى لينينـى (اشـتراكى) ، وبالتـالى ثبـت فشـل سـيطرة وهيمنة واحتكار الحزب الشيوعى للسلطة فى البلاد ، وهنا يمكـن القـول بـأن العالم يتجه فى هذا الإطار نحو قطبية واحدية .

وبالتالى فإن هذا التمييز لا يعنى التسليم بأن تداعيات الأخـذ بالقطبيـة الديمقراطية الواحدة كأسلوب حكم لمجتمعات العالم ستؤدى إلى انتفاء الثنائيـة القطبية المرنة كما نراها ويراها كثيرون معنا .

كما أن من العوامل التى تدعم من استمرارية القطبية الثنائيـة المرنـة تلك التطورات التكنولوجية الهائلة ، والتى لم تعد ملكـا لأحـد ، بـل أصبحـت هناك دول لديها قـدرات تكنولوجيـة كبـيرة يمكـن أن ترقـى بهـا إلـى مصـاف القطب الدولى . وهذا ما يحول دون صحة مزاعم أصحـاب الـرأى بالقطبيـة

الواحدية في عالمنا المعاصر ، الأمر الذى يجعلنا نستشرف النزوح فى فترة قادمة قصيرة نحو التعددية القطبية .

وقد يقودنا هذا إلى أن النظام الدولى قد لا يقف عند القطبين الحاليين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) ؛ فملامح التطورات تقود إلى أن الولايات المتحدة كقطب قد يستمر ، ولكن فى نفس الوقت ستصعد أوروبا الموحدة والتى تضم أوروبا الغربية والشرقية ، وفى داخلهما ألمانيا الموحدة . كذلك تقود ملامح التطورات إلى أن التحديات التى تواجه الاتحاد السوفيتى خاصة فى موضوع القوميات والأقليات ، والحركات الانفصالية لعدد من جمهورياته ، وتخليه عن أوروبا الشرقية ... إلخ – قد يقود ذلك إلى ضعف نسبى للقطب السوفيتى وتفكك أركانه كقوة كبرى ، مما سيعطى فرصة أكبر لظهور القطب الصينى ، ومن المحتمل أن يتحالف الجزء المتبقى من الاتحاد السوفيتى مع الصين ليظهر فى الأفق قطب جديد فى مواجهة الغرب الرأسمالى .

ولذلك فإنه من المتصور أن نشهد خلال بدايات القرن القادم الذى لا يبعد عشر سنوات نظاما دوليا ذا هيكل جديد فى أقطابه ، ولكنه فى إطار القطبية الثنائية المحتمل تحولها إلى التعددية القطبية . وهذا الهيكل يتمثل فى:

(أ) الأطراف ممثلة فى الولايات المتحدة واليابان كقوى رأسمالية.

(ب) الأطراف المواجهة أو المضاده للقوى الرأسمالية ممثلة فى الصين وبقايا الاتحاد السوفيتى .

(جـ) تجمعات القلب فى النظام العالمى وتتمثل فى أوروبا الموحدة فى الشمال ، والمنطقة العربية فى الوسط ، ودول العالم فى شكل قوس إلى الجنوب .

وقد تختلف أوزان أطراف الهيكل المتصور ، إلا أن المؤكد أن التراجع عن القطبية الثنائية المرنة إلى الواحدية أمر لا يعززه المنطق أو الواقع أو التاريخ ، بل إن الأحداث وتطورات النظام الدولى الحالى تشير إلى استمرارية القطبية الثنائية المرنة ، وتحمل إمكانية تحولها إلى نظام متعدد الأقطاب . وهذا من الآثار والتداعيات الجديدة فى النظام الدولى ، والتى سيكون لها نصيب من الاهتمام فى المستقبل المنظور .

(المبحث الثانى)
"العصر الاستعمارى الجديد فى المنطقة العربية" *

فى ظل تطورات الكتلة الشرقية ، لم يعد محل شك أننا نعيش الآن عصرا جديدا لم يكن متوقعا ، ولم يزعم أحد أنه من الممكن أن يحدث ذلك على هذا النحو وبهذا المعدل ، بل إن القرن القادم قد بدأ مبكرا على نحو ما نرى ، ولازالت الأحداث تتداعى كل يوم ، والمستجدات على الساحة لا تعطى فرصة للمحللين أن يجمعوا شتات أفكارهم لتجميع الصورة . وإزاء ذلك فإن المحلل السياسى أصبح يواجه صعوبة حقيقية لقراءة الغد فى عالم يتغير بمعدل تجاوز كل التوقعات .

وقد لاحظنا بعض التحليلات التى تربط بين أحداث أوروبا الشرقية والوطن العربى . وتنطلق هذه التحليلات من فرضية أساسية هى "أن آليات انتقال الخبرات القومية من ثورات وإضرابات وأفكار عبر الحدود القومية هما آليتان : (اللغة الأجنبية فى التعليم وغيره ، والأقليات) ، وأن هاتين الآليتين يقودان – فى تقديرى – إلى محدودية تأثير أحداث أوروبا الشرقية على العالم العربى وقضاياه ، وبالتالى فإن الحل يكمن فى حركة ترجمة واسعة لأدبيات ثورة المجتمع ضد الدولة فى أوروبا الشرقية حتى تصبح خبرة أوروبا الشرقية مصدرا فكريا للتغيير السياسى العربى ".

وعلى الرغم من جدية هذه النظرة عند هؤلاء المحللين ، إلا أن هناك اختلافا جذريا مع هذه المقدمات أو الفرضيات التى ينطلق منها هؤلاء . فكون أن آليات انتقال الخبرات والثروات والأفكار تتم عبر اللغة الأجنبية المستخدمة فى التعليم والإعلام ، وعبر الأقليات التى يمكن أن تنقل أفكار بلدهم الأم ، فمن الحتمية أن يقل التأثير أو ينعدم ؛ لأن هذه النظرة الكلاسيكية تقودنا إلى عصر كانت شعوبه تعرف وفاة رئيس دولتها بعد أسبوعين ، كما حدث فى فرنسا يوم أن مات نابليون بونابرت فى الثلث الأول من القرن التاسع عشر . وهذا يؤكد أن وسائل الاتصال لم يكن لها وجود بالمقارنة بما يحدث الآن . ولعل فى تأثر بعض الجماعات فى تونس والسودان ، بل وفى

* نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٤/٥/١٩٩٠ ، ص٧٢ ، ٧٣ .

السعودية بما حدث فى إيران ، رغم أن الفارسية ليست لغة هذه البلدان وليس بها أقليات إيرانية – خير دليل على ما نقول ، بل ماذا عن الدول التى تأثرت بثورة ٢٣ يوليو ، حيث تحركت شعوبها بما يعرف "عدوى الثورات" ؟ والسؤال : هل كانت الترجمة حائلا أمام تحرك الشعوب ؟ وهل بهذه البلدان غير العربية فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أقليات عربية أو مصرية ؟! بالطبع لا .

يتضح ، إذن ، أن هاتين الآليتين تشيران إلى نهج مدرسة كلاسيكية تجاوزها الزمن ، يقابلها مدرسة حديثة تأخذ فى اعتبارها ما يلى :

(أ) أن هناك آلية وسائل الإعلام والاتصال الحديثة (مقروءة ومسموعة ومرئية) تتطور كل يوم ، وتستطيع الشعوب أن تعرف الأحداث لدى بعضها البعض فى أقل من الثانية ، إن لم يكن على الهواء مباشرة . ولاشك أن هذه الآلية أصبحت محورا رئيسيا فى عملية التغيير فى مجتمعات عالم اليوم . ومن خطورتها أصبحت تستخدم أدوات لتخدير الشعوب للحفاظ على الوضع القائم فى غالبية مجتمعات العالم الثالث والنظم الشمولية التى تداعت أخيرا .

(ب) إن هناك مد عاما له سمات محددة ، يكون له تأثير بشكل أو بآخر . وقد شاهدنا المد التحررى فى الخمسينات والستينات يشمل دول العالم الثالث ، وتأثرت به بلدان لم تعرف لغة البلد الذى تبنت التحرر كسياسة لها ، أو التى وقعت فيها ثورة ما لها توجه مستقل . وفى هذه الآونة ، فإننا نعايش مدا ديمقراطيا بالمعنى الغربى ، يشمل بلدان العالم الاشتراكى ، وشمل بدايات له فى بعض البلدان العربية فى الأردن وتونس والعراق وعدن ، وهناك حديث عن تعددية فى سوريا يمكن أن يؤخذ بها قريبا ، كما يمكن فهم ردود فعل بعض البلدان العربية هذه فى التأثر دون معرفة اللغة البلغارية أو المجرية أو الروسية أو الألمانية الشرقية ، أو حتى دون أن تكون لهذه البلدان الاشتراكية أقليات فى البلدان العربية .

ومع ذلك ، تبقى الإشكالية أن هناك نوعا من "الذكاء" من جانب أنظمة الحكم تتبلور فى محاولة التراجع أمام العاصفة مع إحكام القبضة التى لا تجعل الزمام يفلت ، إلى أن تبلع الشعوب العربية وشعوب الشرق عامة الطعم المقدم لها فتقع فى مصيدة التخدير وتفويت فرصة التغيير بالتأثر بالأحداث والتطورات فى أوروبا الشرقية أو الكتلة الشرقية عموما .

وتبقى القضية قائمة فى السؤال التالى : ما هى الحدود التى تجعل العوامل الداخلية هى الحاسمة فى التغيير ، أو التى تجعل العوامل الخارجية هى الحاسمة ؟ بعبارة أخرى : فإنه فى ظل الإعلام ووسائل الاتصال الحديثة يثار تساؤل حول حجم تأثير العوامل الخارجية فى تحريك العوامل الداخلية ؛ لأن الفصل بينهما فى ظل عالم القرية الصغيرة أصبح صعبا لتداخلهما معا إلى حد الاندماج تقريبا .

ودون الخوض فى المزيد حول هذه النقطة ، نود أن نشير إلى ما يلى :

(١) أن الالتقاء والاتفاق بين القوتين العظميين فى ضوء تطورات الأحداث فى أوروبا الشرقية ، سيكون بلا شك على حساب المنطقة العربية ، وعلى حساب الطرف العربى بصفة رئيسية ، حيث ستضعف القدرة التفاوضية العربية نظرا لضعف المساندة السوفيتية معنويا وعسكريا بعد الموقف السوفيتى بعدم الاستجابة لسوريا فى استمرار سياسة التوازن الاستراتيجى مع إسرائيل ، وكذلك نظرا لتدفق اليهود السوفيت المهاجرين إلى إسرائيل بعد القرار الأمريكى بعدم السماح لهم بدخول الولايات المتحدة .

(٢)أن اتفاق القوتين العظميين تدعم بتطورات أوروبا الشرقية ، ومن ثم فإن إعادة النظر فى مصير المنطقة العربية هى محل اتفاقهما ، وكذلك إعادة ترتيب بناء القوة فيها ، وذلك بتمكين إسرائيل من الهيمنة على مقادير هذه الأمة لتحول دون اندماجها . وهذا ما تؤكده لنا الأيام من خلال صدق الأهداف الاستعمارية للدولتين العظميين وغيرهما من الدول الكبرى ، مرة أخرى ، وإن اختلفت الاشكال . وهذا ما يجعلنا نقول إننا مقدمون على عصر استعمارى جديد بلا منازع تحتل فيه إسرائيل موقع القلب الذى يحرك الأحداث وفقا لرغبة القوتين العظميين ، وبتفويض أو وكالة عنهما .

(٣)أن الفصل بين هجرة اليهود السوفيت ، وتوطينهم فى الأراضى المحتلة ، وإبعاد الفلسطينيين عن الأراضى المحتلة ، وبين تطورات الموقف السوفيتى ودول أوروبا الشرقية الإيجابى تجاه إسرائيل ، وبين الموقف المتشدد لإسرائيل هذه الأيام – قول لا يتسم بالدقة . وكذلك فإن الفصل بين ما سبق وبين التنسيق الإسرائيلى – الأثيوبى – التركى بشأن المياه لاختلاق الأزمات

المصاحبة لجريمة هجرة اليهود السوفيت لإنهاء الشعوب العربية وتشتيت جهودها ، وهو ما تبرع فيه إسرائيل دائما .

(٤)أنه من الواجب علينا هذه الأيام كعرب – وكمفكرين ، وكمثقفين ، وكمهتمين – ألا نقف عند رصد ما يحدث ، وتبيان إذا ما كانت أحداث أوروبا الشرقية ستؤثر أم لا ؟ فالتطورات فى أوروبا الشرقية ستؤثر بلاشك على منطقتنا العربية ، بغض النظر عن الآليات . وإن الآثار المطروحة مع استمرار الأوضاع الحالية ستكون فادحة ، ويمكن أن تكون آثارا إيجابية لو أن هناك تفكيرا جادا ، على كافة المستويات ، وعلى كافة البلدان العربية فى عمل عربى غير تقليدى يضرب بعمق مخططات الدولتين العظميين ، ويتفاعل مع التغيرات فى الكتلة الشرقية بما يفجر طاقات الشعوب العربية ، ويفك القيود المكبلة بها غذائيا وعسكريا وماليا بالديون والمعونات وغيرها ، والتعبير عن موقف جماعى واضح يهز العالم بأسره ، وليكن فى مستوى بترول ١٩٧٣ .

والسؤال هو : هل آن للحكام العرب أن يدركوا عمق ما يحدث ، ويتفاعلوا معها ويحشدوا شعوبهم بحق ، قبل أن يجرفنا جميعا الطوفان ونصبح أشلاء أمة تعيش على ماض عريق ، وهامش التاريخ ؟ هذا هو السؤال .. والإجابة ستفصح عنها الأيام القادمة .

(المبحث الثالث)
"إسرائيل والطريق إلى الاستفادة الكاملة" *

أفرز التطور السياسى فى الكتلة الشرقية تغيرات هامة فى طبيعة العلاقات بين دول هذه الكتلة وبين إسرائيل . وإجمالا : فإن مجمل هذه التغيرات بداية تعتبر تعزيزا لوزن إسرائيل وتدعيما لنفوذها ، خاصة أن هذه الكتلة تشكل موقفا إيجابيا لصالح القضية العربية الفلسطينية فى ظل عدم وجود علاقات بين دول هذه الكتلة وإسرائيل . وعندما يأتى يوم توجد فيه هذه العلاقات ، فإن الموقف الإيجابى لدول هذه الكتلة إزاء القضية العربية

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٠/٥/٢٨ ، ص٧٦ ، ٧٧ .

لابد أن يعتريه تغيرا من الضروري أن يكون سلبيا تجاه العرب ، وإيجابيا لصالح إسرائيل .

ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن أكثر أحداث أوروبا الشرقية ليست السبب المباشر لهذا التغير ، وإنما المسألة تعود لمحرك الكتلة الشرقية ومحور تفاعلاتها وقائدها وهو الاتحاد السوفيتي . فمنذ تولى جورباتشوف الحكم في عام ١٩٨٥ ، فإنه أمكن رصد اتصالات سوفيتية إسرائيلية ، حيث قام رئيس المؤتمر اليهودي العالمي "أدجاربر ونغمان" بزيارة سرية للاتحاد السوفيتي للتباحث في العلاقات ، وذلك في سبتمر ١٩٨٥ ، وتبعتها اتصالات أخرى . كما أمكن رصد زيارات متبادلة للمسئولين في البلدين ، كما أنه أتيحت للجماعات الصهيونية في داخل الاتحاد السوفيتي أن تتحرك علنيا ، إضافة إلى السماح بهجرة اليهود السوفيت إلى إسرائيل .. وأكثر من هذا ، فقد تم فتح القنصليات في البلدين ، وذلك كله على طريق إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وهو ما يجرى الإعداد له حاليا ، وإن كان الاتحاد السوفيتي يربط المسألة بضرورة إحراز تقدم في مفاوضات السلام حول القضية الفلسطينية .

وأيا كان الأمر ، فإن التأثير لهذه التطورات في العلاقة بين الطرفين السوفيتي وإسرائيل قد ظهر على السطح بمجرد التغيرات التي اعترت دول أوروبا الشرقية في عام ١٩٨٩ ، فأثيرت مسألة العلاقات بين هذه الدول وبين إسرائيل بشكل علني ، حيث كان يجرى الإعداد لها من قبل ، ولكن في إطار من السرية ، ولكن اختلفت درجة التغير بطبيعة كل دولة من دول أوروبا الشرقية، وقد تم رصد افتتاح مكتب بولندي لرعاية المصالح البولندية في تل أبيب في أكتوبر ١٩٨٦ ، ثم افتتاح مكتب مماثل للمجر في تل أبيب عام ١٩٨٧ ، ثم زيارة لشامير (رئيس الوزراء الإسرائيلي وقتها) لبودابست عام ١٩٨٨ . وتكثفت الاتصالات والزيارات بين الطرفين بعد التغيرات التي اعترت أوروبا الشرقية . وكان من جراء ذلك : عودة العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والمجر في ١٨ سبتمبر ١٩٨٩ ، ثم أعقبتها تشيكوسلوفاكيا في ٢٤ يناير ١٩٩٠ ، وأعقبتها بولندا . وتتبقى حتى الآن ثلاث دول هي يوغسلافيا ، وبلغاريا ، وألمانيا الشرقية لم تعد علاقاتها الدبلوماسية حتى الآن، وإن كان المسرح يعد في هذا الطريق بالزيارات المتبادلة ، والعلاقات

الاقتصادية والسياحيه ، وغير ذلك . كما أنه من المعروف أن الدولة الوحيدة المستثناة من هذا النقاش هى رومانيا التى لم تقطع علاقاتها مع إسرائيل عقب عدوانها فى يونيه ١٩٦٧ على العرب استثناء من دول الكتلة الشرقية كلها ، إضافة إلى أن ألمانيا الشرقية لم تقم أصلا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ نشأة الأخيرة فى ١٩٤٨ .

وبعيدا عن الخوض فى تفاصيل تطورات هذه العلاقات ، فإنه يمكن فهم دلالات ما حدث من تطور فى طبيعة العلاقات بين دول الكتلة الشرقية وإسرائيل وما يمكن أن يرتب لمواجهة ذلك ، وذلك كما يلى :

(١) فى الوقت الذى تسعى فيه إسرائيل دائما لتوطيد علاقاتها الخارجية بدول العالم ، وزيادة الرقعة التى تتعامل معها ، متخذة فى ذلك شتى الوسائل للوصول إلى الأهداف التى تبتغيها – وهذا ما حدث ويحدث مع أفريقيا وأمريكا اللاتينية – إلا أن الملاحظ فى هذه الحالة – محل التحليل – أن المبادرة لم تأت منها ، بل أتت فى ضوء التغيرات التى اعترت الاتحاد السوفيتى منذ تولى جورباتشوف الحكم وتبنيه لسياسة "إعادة البناء ، والمصارحة" ، ومن ثم فإن إعادة النظر فى علاقات السوفييت ودول الكتلة الشرقية الخارجية بينها وبين إسرائيل تأتى فى إطار إعادة البناء فى المعسكر الاشتراكى الشرقى برمته ، وما ترتب عليه من إعادة النظر فى رؤية السوفيت إزاء المشاكل الإقليمية فى العالم وكيفية التعامل معها . وبالتالى ، فإنه كما أتت المبادرة من الاتحد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية بقطع العلاقات مع إسرائيل إثر عدوانها على العرب فى يونيه ١٩٦٧ ، فإن المبادرة أيضا تأتى من جانبه ودول أوروبا الشرقية بإعادة النظر فى قطع العلاقات ، وذلك بإعادتها رويدا رويدا مع إسرائيل .

(٢) إن إسرائيل استفادت من هذه الأحداث ، وذلك بالإسراع فى تقديم خدماتها لهذه البلدان فى الكتلة الشرقية ، ويكفى الإشارة إلى المساعدات الطبية التى أرسلتها للاتحاد السوفيتى إزاء زلزال أرمينيا على طائرات العال الإسرائيلية ، وكذلك المبادرة بمساعدة دول أوروبا الشرقية فى خضم التطورات الأخيرة ، خاصة فى بعض المجالات الاقتصادية . وهكذا يتضح أن إسرائيل قامت بدور المعجل للإسراع بتطور العلاقات وتشجيع دول الكتلة الشرقية على إعلان العلاقات الدبلوماسية معها .

(٣) إن الدور الخارجي في الضغط على دول الكتلة الشرقية من جانب الغرب ، والولايات المتحدة خاصة ، لدفعها في اتجاه تطوير العلاقات مع إسرائيل ، كان واضحا . ومما يدل على ذلك : الضغوط التى مارستها الولايات المتحدة على الاتحاد السوفيتى للسماح لليهود السوفيت بالهجرة إلى إسرائيل ، وتم ذلك فى مباحثات رسمية مسجلة ، والضغوط التى مارستها وتمارسها الولايات المتحدة أيضا على دول أوروبا الشرقية ، وذلك بربط المساعدات والمعونات التى يمكن أن تقدمها لهم بتحسين إعادة العلاقات مع إسرائيل . وهذا يكشف بوضوح عن مدى وطبيعة الدور المساند لإسرائيل من جانب الولايات المتحدة . ويكفى للتأكيد على ذلك تلك الضغوط التى مورست على أسبانيا لإقامة علاقات مع إسرائيل فى مقابل الموافقة على انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة عام ١٩٨٦ .

(٤) إن هناك وضعا جديدا فى النظام العالمى إزاء القضية العربية والمنطقة العربية بأسرها ، سواء من جانب الكتلة الشرقية ، أو من جانب الغرب . هذا الوضع الجديد لم تواكبه حركة عربية نشطة تستوعب هذه التغيرات ، وتتفاعل معها بإجراءات تتوازن مع الضغوط الغربية على دول الكتلة الشرقية ، ومما يؤكد هذا الغياب العربى : تلك المشكلة التى أثيرت فى رومانيا من جانب الصهاينة إثر سقوط نظام شاوشيسكو ضد العرب تأكيدا للدعاية المضادة الموجهة للعرب والتى يلعب فيها الصهاينة دورا واضحا . كذلك فإنه فى الوقت الذى تنمو فيه العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ودول الكتلة الشرقية ، نجد أنها لا تنمو بنفس الدرجة – إن لم تكن تتراجع – بين دول هذه الكتلة وبين العرب .

(٥) إن الوضع الجديد فى دول الكتلة الشرقية أصبح يتسم بتعدد الرؤى والموقف فى ظل المناخ الديمقراطى الجديد الذى يستند إلى التعددية السياسية، وبالتالى فإننا أصبحنا أمام جماعات ضغط لها آراء متباينة إزاء القضية العربية ، وذلك فى مقابل رأى واحد رسمى مسند – مساندة كاملة – للقضية العربية منذ وقت طويل . وبالتالى فإن هذا يستلزم جهدا عربيا مكثفا على المستوى الرسمى ، والمستويات غير الرسمية المتمثلة فى الأحراب السياسية، وجماعات الضغط ، والتنظيمات غير الحكومية ... إلخ ، وذلك بهدف الحفاظ على التأييد التقليدى للقضية الفلسطينية العربية .

ومثل كل الأحداث ، فإن إسرائيل تنجح في استغلال الفرص وتطورات الأحداث مهما كانت ، حتى لو عملت في البداية ضدها . فالمسألة لا تعني فقط – عند إسرائيل – مجرد إعادة العلاقات مع دول الكتلة الشرقية والتي انقطعت منذ عام ١٩٦٧ ، وإنما ما يهم الإسرائيليون هو المصالحة مع جزء من العالم يرتبطون به بصلات عاطفية وثقافية ، بل وروحانية قوية وعديدة ، وذلك طبقا لما عبر عنه "آلان فراشون" في صحيفة لوموند الفرنسية في يناير الماضي . ولذلك فإن على العرب أن يعيدوا بناء سياستهم إزاء الكتلة الشرقية ، وأن يستخدموا نقاط قوتهم ، حيث تستطيع عدة دول عربية خليجية أن تستثمر جزءا من رؤوس أموالها في هذه البلدان وتوظيفها في الضغط في الوقت المناسب بما يتوازى مع الضغوط الغربية والإسرائيلية، وكذلك ابراز أوراق ضغط عربية أخرى على دول هذه الكتلة بحيث لا يترك المسرح لإسرائيل والغرب ، خاصة الولايات المتحدة ، في هذه الكتلة الشرقية التي هي بمثابة صديق تقليدي واستراتيجي لا يجب أن نفقده ، بل من البدهي أن نحافظ عليه ، ثم نسعى لأن نكسب أصدقاء آخرين .

وختاما :-

فإنه إذا كانت حصيلة التطورات في الكتلة الشرقية قدرا كبيرا من الإيجابية لصالح إسرائيل ، فإن الجهد العربي المطلوب هو الحيلولة دون أن تحقق إسرائيل الاستفادة الكاملة من هذه التطورات ، مع محاولة استثمارها لصالح النظام العربي .

(المبحث الرابع)

"انعكاسات توازن المصالح أم استمرارية لتوازن القوى ؟"*

في ختام مجموعة المقالات حول انعكاسات أحداث الكتلة الشرقية والتي ركزنا فيها على أهم النقاط أو القضايا الجوهرية ، سواء ما يتعلق منها بهيكلية النظام العالمي الجديد ، أو الآثار على المنطقة العربية من حيث تعرضها لعصر استعماري جديد ، وكذلك ما يتعلق بالدور المصري في ظل التطورات المعاصرة من حيث حدوده وآفاقه ، وأيضا انعكاسات الأحداث

* نشرت بالأهرام الاقتصادي ، بتاريخ ١٩٩٠/٦/٢٥ ، ص٧٦،٧٧ .

على وضع إسرائيل ، والتى تحاول أن تستفيد منه أقصى استفادة ممكنة – نصل إلى القضية الخامسة والأخيرة – فى الوقت الحاضر – والتى تتعلق بمناقشة بعض المفاهيم التى يتناولها البعض فى خضم تناول الانعكاسات والآثار والتداعيات حاضرا ومستقبلا لأحداث الكتلة الشرقية ، والتى من أهمها فكرة توازن المصالح ، وتوازن القوى .

فقد تناول بعض المحللين عددا من الأفكار التى تحتاج إلى جدل كبير حتى تتضح الأمور أكثر وأكثر ، فالمسألة ليست بالبساطة التى يتصورها البعض عندما يرون فى الأفق ظواهر الأمور ليصلوا إلى نتيجة معينة ، ربما تتسق فى ظاهرها مع ما بدا لهم . والقضية الأساسية هنا تتركز فى مدى اتساق هذه الرؤى أو تلك مع الأفكار النظرية المستقرة والتى أضحت ثوابت يقاس عليها درجات التغير وتوجهاته .

ومن بين هذه الأفكار : فكرة انتهاء الصراع بين العملاقين أو بين القوى الدولية ، وذلك فى ضوء التطورات التى حدثت بالتقاء الدولتين العظميين ، وفى ضوء ظواهر الأحداث التى تتركز فى المبادرات المطروحة من جانب السوفيت بصفة خاصة . ويبقى السؤال : هل تتسق هذه الفكرة مع التطور التاريخى للعلاقات الإنسانية ؟ أو : هل يتسق هذا مع الفكر النظرى الذى هو خلاصة للتجارب الإنسانية فى هذا الصدد ؟

كذلك ردد البعض فكرة أخرى تتعلق بانتهاء الصراع الأيديولوجى ، وتراجع الأفكار الأيديولوجية ، لتتقدم الأفكار المصلحية فحسب لتحكم طبيعة العلاقات الدولية . ويستند أصحاب هذا الرأى إلى تطور الأحداث فى الكتلة الشرقية وسقوط رموز التطبيق الماركسى فى بلدانها متمثلة فى احتكار الحزب الواحد ، والحريات الفردية اقتصاديا وسياسيا ... إلخ .

ولكن يبقى السؤال : هل تتسق الفكرة مع المنطق والعقل وخلاصة التجارب التاريخية ؟ ألا تعنى الأيديولوجية فى بساطتها مجموعة من القيم ؟ ومع التعددية التى يرتكز كل طرف فيها على تبنى مجموعة من هذه القيم أو تلك فى مواجهة طرف آخر يتبنى قيما أخرى ، ألا يتعارض هذا مع فكرة انتهاء الصراع الأيديولوجى ؟

أيضا ، من الأفكار الشائعة فى الوقت الحاضر لدى كتابات البعض : فكرة انتهاء توازن القوى واستبداله بفكرة توازن المصالح . ويرى البعض أن

العالم الآن يسوده الخطاب الوظيفى وهو خطاب المصالح ، وليس خطاب توازن القوى ، وأن هذا يستند إلى ظواهر التهدئة فى العلاقات بين القوتين العظميين ، وعدم الالتزام بالتأييد والمساندة من جانب الدول الكبرى للدول الصغرى فى العالم الثالث . ولاشك أن هذه المقولة وهذا التوصيف يحتاج إلى مراجعة . فالتاريخ الإنسانى شهد ظاهرة توازن القوى ، وتعددت أشكاله وأساليبه ، ومضامينه ، ولكن ظلت الظاهرة مستمرة . ومجرد تعاون الدول الكبرى فى الوقت الحاضر ، وعدم التزام هذه الدول بتأييد دول العالم الثالث غير كاف ليعكس التخلى الأيديولوجى وتجاهل ميزان القوى ، فالتاريخ الإنسانى – كذلك – فى الوقت الذى شهد فيه الصراع ، شهد التعاون ، وفى الوقت الذى شهد فيه توازنا للقوى المسيطرة والمتصارعة ، شهد تبادل المصالح . ولكن مع ذلك بقى الأساس هو : الصراع ، وتوازن القوى ، باعتباره الإطار الذى تتحرك فيه العلاقات الدولية من تعاون وتبادل مصالح وتنسيق مواقف ... إلخ . وفى اعتقادنا أن سيادة خطاب "توازن المصالح" رغم أنه يتفق مع طبيعة المرحلة وشهرة الأفكار الجورباتشوفية ، إلا أنها لا تفهم بعيدة عن ميزان القوى السائد فى العالم ؛ فأساس توازن المصالح هو توازن القوى السائد . فالأساس هو ميزان القوى ، والناتج له هو ميزان المصالح . ولاشك أن إشاعة هذه الأفكار فى الوقت الحاضر هو من نبت الغرب الرأسمالى الوظيفى ومؤيدوه ، وذلك من منطلق الرغبة والأمل فى سيادة الأيديولوجية الرأسمالية ، والهيمنة الغربية بكل الوسائل . فى نفس الوقت فإنهم يسعون من وراء هذه الأفكار – وأشباهها – أيضا إلى استغلال أحداث الكتلة وتطوراتها لإثبات فشل الأيديولوجية التى تبنتها ، وبالتالى فهم فى حاجة إلى مخرجات النظام الرأسمالى باعتبارها تعبيرا عن التقدم الإنسانى . وهذا يحتم التعاون وتبادل المصالح ، وعدم القدرة على مجاراة سباق القوة ، ولكن هذا ينطلق من هيمنة غربية كاملة ، مما يستدعى تراجع توازن القوى ، إلى توازن المصالح الذى يميل إلى الغرب الذى يتحكم فى آلياته ، حيث يفرض شروطه كاملة ، وعلى الطرف الآخر أن ينصاع ويتقبل هذا تماما .

والسؤال هنا : هل هذا يتسق مع المنطق والواقع والسياق التاريخى للبشرية عبر المراحل المختلفة ؟ بالقطع لا .

فالتغيرات التى تحدث فى أوروبا الشرقية هى من نتاج تداعيات ما يحدث فى الاتحاد السوفيتى منذ تولى جورباتشوف للحكم فى ١٩٨٥ ، وإن اختلفت الدرجة ، والمستوى . وفى نفس الوقت تؤكد الأحداث والمواقف مدى هيمنة الاتحاد السوفيتى على كتلته الشرقية . ولعل فى الموقف السوفيتى تجاه إسرائيل – كما تناولناه من قبل – وما تلاه من مواقف مشابهة ، ولكن أسرع فى المعدل من جانب عدد كبير من دول أوروبا الشرقية – ما يؤكد مدى تأثير القطب الرئيســى (وهو الاتحاد السوفيتى) فى توابعه فى الكتلة الشرقية ، بل إن بعض الدول التى تتبنى منظورا ماركسيا واضحا فى العالم الثالث كأثيوبيا مثلا ، اتخذت موقفا إيجابيا وأعادت العلاقات مع إسرائيل ، وذلك عقب زيارة مسئول كبير سوفيتى لها ، بل وفى اليوم التالى مباشرة . وهذا يؤكد أن التنسيق داخل هذه الكتلة وتوابعها وارد ، وأن الهيمنة للاتحاد السوفيتى قائمة . وبالتالى فإن توازن المصالح لا يمكن أن يتحقق فى ضوء الهيمنة الأمريكية المأمولة والتى يشيعها البعض ، بل إن ميزان المصالح محكوم أساسا بتوازن القوى القائم الذى لايزال يستند إلى النظام العالمى ذى القطبية الثنائية المرنة التى تهيمن فيها الدولتان العظميان ، إضافة إلى بعض القوى الكبرى الأخرى ، على النظام العالمى . إن طبيعة ميزان القوى السائد تؤخذ فى الاعتبار عن تبادل المصالح ، وتعميق التعاون والتنسيق بين الدول حتى لو اختلفت الأيديولوجيات .

وأكثر من هذا ، فإن من يتصور أن فكرة ميزان القوى ستدخل مرحلة الأفول قد غاب عنه أن الهيكل العالمى الآخذ فى التحول من القطبية الثنائية إلى التعددية القطبية بتبلور قوة ومكانة دول كبرى أخرى متمثلة فى أوروبا الموحدة ، واليابان ، والصين ، سيكرس هذه الفكرة ويدعمها ويجعلها الأساس فى إدارة علاقات المصالح بين الدول المتصارعة فى عالم اليوم ، وعالم الغد أيضا . ولذلك فإن مستقبل فكرة ميزان القوى يميل إلى استمراريتها ، وإن تعرضت للتغير فى الشكل أو حتى المضمون ، بل إن ميزان القوى سيستمر كأداة تحليلية صالحة لفهم وتحليل توازن المصالح فى عالم يتجه بقوة نحو الاعتماد المتبادل .

وخلاصة الأمر : أن المروجين لانتفاء الصراع العالمى ، وأفول الصراع الأيديولوجى أو انتهاء فكرة الأيديولوجية ، وتوجه النظام العالمى

إلى هيمنة قطب واحد وهو الولايات المتحدة ونظامها الرأسمالى ، وبالتالى إشاعة أن أساس العلاقات الدولية فى الحاضر والمستقبل هو توازن المصالح مع تلاشى توازن القوى – إنما يروجون أمرا لا يتسق مع المنطق ، وخلاصة التجربة الإنسانية ومراحلها المختلفة عبر التاريخ البشرى كله . إن تصورهم سيظل حبيس قناعتهم ، ونظرتهم إلى عالم اليوم وأحداثه لا ترى الأمور إلا من زاوية معينة ، وبالتالى لا تظهر الزوايا الأخرى ، وهم يتعمدون ذلك بما يكرس ما يسعون إلى تحقيقه أو خدمته . وهى فى المجمل العام : نظرة سياسية ترى الأمور فى خدمة الواقع السياسى الذى يستهدف هيمنة طرف على مقادير الأمور أملا فى أن يتحقق ، حتى لو خالف كل القواعد والتراكم فى الخبرة التاريخية . ونحن ندعو هؤلاء إلى محاولة رؤية كل الزوايا وعدم تجاهل واحدة منها ، وفهمها فى ضوء استقراء التاريخ استقراء يتسم بالشمول والموضوعية قدر الإمكان دون تغليب للبعد السياسى الذى يتعمد إخفاء جزءا كبيرا من حقائق الظاهرة السياسية بغرض الدعاية لفكر معين أو فلسفة سياسية معينة . فالصراع مستمر باعتباره حقيقة إنسانية، والصراع الأيديولوجى مستمر لما يتفق مع تطور الأحداث فى الكتلة الشرقية التى عمقت التعددية ، وأيضا توازن القوى مستمر وسيظل حاكما لمجريات الأمور فى العالم وموجها لأحداثه وتطوراته .

الفصل الثالث

"التكتلات الدولية
فى ظل النظام الدولى المتغير"

(المبحث الأول)
"التكتل الجديد لدول البحر الأسود وآفاق التكتل العربي الموحد"*

على الرغم من الخلافات العميقة فيما بين هذه الدول ، وعلى الرغم أن القاسم المشترك الذى يجمعهم معا هو البحر الأسود – أى يجمعهم الحوار الجغرافى أساسا – إلا أنهم لم يدخروا وسعا للتجمع معا سعيا وراء الاتفاق على أسلوب يتفق وروح العصر لإدارة مصالحهم.

فقد التقت عدة دول فى اسطنبول بتركيا بناء على الدعوة الموجهة من الرئيس التركى السيد تورجوت أوزال فى أوائل هذا الشهر (يوليو) ، وذلك لإقرار وثيقة للتعاون فيما بين الدول المطلة والمجاورة للبحر الأسود . وبالفعل تجمعت إحدى عشرة دولة هى (تركيا واليونان وبلغاريا ورومانيا وألبانيا) إضافة إلى ست جمهوريات أخرى – كانت ضمن الاتحاد السوفيتى سابقا – وهى : (روسيا ، وأوكرانيا وجورجيا ومولدوفا وأذربيجان وأرمينيا) ، وتناقشت معا فى كيفية التعاون فيما بينهم ، وذلك بتشكيل "منطقة البحر الأسود للتعاون الاقتصادى" ، وبالفعل أسفر الاجتماع عن صدور بيان بإعلان التعاون والترابط بين هذه الدول فى المجالات الاقتصادية والتجارية وحل الأزمات والمعضلات المزمنة أو الطارئة . كما أن هذا الاجتماع كان تتويجا لجهود ومباحثات سابقة امتدت إلى أكثر من عام ونصف ، وبالتحديد منذ ديسمبر ١٩٩٠ حيث بدأت المفاوضات فيما بين عدة دول مطلة على البحر الأسود بناء على دعوه الرئيس التركى ، وبالفعل استمرت المباحثات بين تركيا وبلغاريا ورومانيا ، والاتحاد السوفيتى قبل أن يتفكك فى نهاية ديسمبر ١٩٩١ . ومع تقدم المفاوضات انضمت اليونان ، وألبانيا ، وانضمت ست جمهوريات من بين جمهوريات الاتحاد السوفيتى سابقا ، إلى هذا التكتل الجديد .

وبالنظر إلى حقيقة العلاقات فيما بين دول هذا التكتل ، يمكن ملاحظة أن عوامل التناقض والنزاع فيما بينهم أكثر بكثير من عوامل التجمع، ومع هذا يلتقون على الحد الأدنى لما يمكن أن يتفقوا عليه متناسين – ولو بصفة مؤقتة – عوامل الخلاف المتجذر فيما بينهم . وهذا مرده بالتأكيد

* نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٢ .

إلى طبيعة النظام الدولى فى مرحلته الجديدة الذى لم يعد يعطى وزنا إلا للتكتلات المختلفة ، وأن الدول - فرادى - تتراجع مكانتها وينخفض وزنها فى ظل هذا النظام الدولى المعاصر .

وإذا أشرنا إلى بعض هذه الخلافات فيما بين دول التكتل الجديد ، يمكن إيجازها فيما يلى :

- هناك الخلاف المتأصل بين تركيا واليونان (وهو صراع تاريخى) تجدد بسبب غزو تركيا لقبرص عام ١٩٧٤ وبقاء قواتها فى شمال الجزيرة حتى الآن .

- وهناك النزاع المتأجج بين أرمينيا وأذربيجان حول منطقة "ناجور نوكاراباخ" التى تقع فى حدود أذربيجان جغرافيا وحدوديا إلا أن أغلبيتها من الأرمن ، ولازال النزاع قائما .

- كذلك فهناك خلاف بين روسيا وبين مولدوفا حول منطقة "تريد نيستر فيه" "التى تسكنها جاليات وجماعات من الروس والأوكرانيين وهم ليسو من الأصل الرومانى - المولد ، الذى يشكل أغلبية سكان مولدوفا التى تأسست قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية على أرض رومانية وزعت وقسمت بين أوكرانيا المجاورة بموافقة قادة الاتحاد السوفيتى السابق .

- كما أن هناك خلافا بين الألبانيين ، واليونان حول مصالح الجالية اليونانية الكبيرة فى ألبانيا وتدفق المهاجرين منها إلى اليونان .

- ولا يمكن تجاهل النزاع الناشب حديثا بين روسيا ، التى تريد أن ترث الاتحاد السوفيتى بالكامل ، وبين أوكرانيا التى تود فى اقتسام هذا الميراث مع روسيا . ولعل فى الجدل القائم بينهما حول ملكية أسطول البحر الأسود خير تأكيد لهذا الخلاف الذى لم يحل نهائيا حتى الآن.

ولاشك أن تفكك الاتحاد السوفيتى أدى إلى زيادة حدة الخلافات بين جمهورياته ، خاصة المطلة منها على البحر الأسود ، وربما لو استمر الاتحاد السوفيتى لكان الأمر أقل حدة فى الخلاف فيما بين الدول المجتمعة باستثناء النزاع التركى اليونانى والذى يتوافر لدى قادة الدولتين الاستعداد لحله حاليا ، والدليل على ذلك : الاجتماع المطول الذى عقد بين رئيسى وزراء البلدين لبحث إمكانيات حل هذا النزاع حول قبرص فيما بينهما .

ومع ذلك يبقى التساؤل الحقيقى : لماذا تلتقى مثل هذه الدول رغم أن النزاعات بينها أكبر مما لو قيست بمناطق أخرى يمكنها أن تشكل تكتلات مثيلة ، ومنها منطقتنا العربية ؟ بالتأكيد أن عنصر المصلحة القومية لكل طرف من هذه الأطراف الإحدى عشرة هو الذى غلب التعاون على الصراع . فهذه المنطقة دخلت مرحلة التفكك والتمزق والتشرذم ، من خلال إثارة النزاعات القومية ، والحدود التاريخية ، والتركيبات "الاثنية" لشعوب هذه البلدان . فقد شاهدنا يوغسلافيا - إحدى الرموز المؤسسة لتوحيد العالم الثالث فى الشكل المعروف بتجمع عدم الانحياز - تتفكك ، ويحدث بين شعبها صراع ما كان يمكن تصور حدوثه ، وانقسمت إلى خمس جمهوريات ... والباقية تأتى .

كذلك تشيكوسلوفاكيا ، وقد انقسمت إلى دولتين (التشيك ، وسلوفاكيا) وأساس التقسيم عرقى ، كما أن الاتحاد السوفيتى سبق أن تفكك ليخلق بتفككه هذا خريطة صراعات حدودية وعرقية بين جمهورياته .

وفى هذا الإطار ، سارعت هذه الدول بالاستجابة للدعوة التركية للالتقاء حماية لأمنها القومى المتمثل فى وحدة شعب كل دولة ، وتخفيف حدة النزاع مع الدول المجاورة ، كما أن الالتقاء بهدف التعاون يمكن أن يكون مدخلا لحل المشاكل القائمة بين هذه الدول من الآن فصاعدا . فالتعاون قد يخفف - إن لم يلغ - الصراع بينهم . كما أن روسيا تستهدف أن يكون لها دور رائد حول حدودها ، وكذا تركيا التى فكرت فى هذا الأمر ، وتطمع فى الدور القيادى أيضا .

وكل هذا - بلاشك - يصب فى دعم هذه الفكرة ويخلق أرضية مشتركة من المصالح المتبادلة على كافة المستويات الاقتصادية والأمنية والسياسية بين أطراف هذا التكتل . ويكفى فى النهاية أن نشير إلى أن هذا التكتل سيوفر لأعضائه الأمان فى مواجهة عسف النظام الدولى .

وهذا يقودنا إلى التساؤل بشأن منطقتنا العربية التى تعد نزاعات أعضائها أقل بكثير من المناطق الأخرى : لماذا لا يلتقى زعماء دول هذه المنطقة التى تجمعها عوامل التعاون من تاريخ واحد مشترك ، ولغة واحدة ، وقومية واحدة ، وغيرها من عوامل التوحيد ؟ الإجابة عن هذا السؤال درست وبحثت ودار الحديث والجدل بشأنها كثيرا . ولكن يبقى القول بأن

الدول التي تضم العديد من القوميات هي التي تتمزق ، في نفس الوقت يفكر كثير من الدول التي لا يجمعها روابط التعاون أو القومية في أن يلتقوا على المصالح المشتركة التي يحتمها العالم المعاصر .

وهذا يدعونا للتأكيد على أنه آن أوان اجتماع أصحاب القومية الواحدة، وهم أبناء القومية العربية ، وآن الأوان للزعماء أن يدركوا عمق رسالتهم التاريخية فى هذه الفترة الحاسمة فى تاريخ العالم ، وآن الأوان لنا جميعا – وفى المقدمة قادتنا – أن يتناسوا الخلافات ، وأن يعرف كل طرف عربى حدوده ومصالحه ووزنه فى خضم النظام العربى .. حتى تظل الأمة العربية فى قلب التاريخ ، صانعة له ، بدلا من المكوث على هامش التاريخ فتظل إرادتها غير فاعلة ، بل فى يد غيرها .

إن تكتل البحر الأسود الجديد الذى تكون رغم أن خلافات أعضائه وصراعاتهم أكثر بكثير من عوامل تعاونهم ، يفرض علينا أن تتجه منطقتنا العربية إلى التكتل الحقيقى باعتبار أن عوامل وحدتها وتعاونها أكثر بكثير من عوامل خلافاتها مهما كانت ، فهل من مجيب ؟

(المبحث الثانى)

"الحلف الجديد فى الشرق العالمى وآفاقه"* –

يمر العالم فى الوقت الحاضر بمرحلة هامة فى تاريخه السياسى . ورغم سرعة الأحداث وعمق التغيرات التى يشهدها ، إلا أن هذه المرحلة ربما تأخذ التسعينات كلها لينتهى القرن العشرون ، وقد تم تجهيز العالم كله للقرن الحادى والعشرين بملامح جديدة تماما . والمحلل السياسى وسط هذا التحول الهائل يحاول أن يلتقط الخيوط لينسج شيئا قد يدل على معنى فى المستقبل ، وقد تضيع منه بعض الخيوط وسط تدافع الأحداث وتداعياتها المحسوبة وغير المحسوبة ، ومع ذلك يبقى أن هذا المحلل يواجه تحديا صعبا كل يوم ؛ لأن التطور العالمى أضحى يتجاوز قدرة العقل البشرى على فهم وتحليل الواقع وعلى استطلاع المستقبل . ولذلك فإن ما يملكه المحلل ، إذن ، هو مجرد محاولة اجتهادية لقراءة جزء من الواقع وتداعياته المستقبلية .

---

* نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٦ .

ومن بين ما يمكن الحديث عنه هو ذلك الحلف الجديد الذى يتكون فى الوقت الحالى تكونا جنينيا وبشكل غير رسمى وغير علنى فى ذلك الجزء الهام من العالم وهو الجناح الشرقى . فقد طالعتنا الصحف ووكالات الأنباء بأخبار عن الزيارة الهامة التى يقوم بها ، بصفة رسمية ، السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى لليابان ، قبل نهاية الأسبوع الأول من شهر إبريل الحالى ، مصطحبا معه وزير الخارجية الصينى ، ووزير التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية ، وذلك بهدف الاحتفال بالذكرى العشرين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، كما أنه من المقرر أن يلتقى (جيانج زيمين) – السكرتير العام للحزب الشيوعى الصينى – مع رئيس الوزراء اليابانى (كيتشى ميازاوا) ، وكذلك مع الإمبراطور اليابانى (إكهيتو (.

وهذا يشير إلى أهمية الزيارة التى يقوم بها صاحب أرفع وظيفة فى الحزب الشيوعى الصينى ، كما أن اصطحاب كل من وزيرى الخارجية والتجارة الخارجية يؤكد أن الزيارة ليست لمجرد الاحتفال بإقامة العلاقات فيما بين الدولتين ، وإنما هى لإجراء المباحثات وعقد الاتفاقيات على الصعيد السياسى والاقتصادى .

وقد أكد ذلك (زيمين) فى بيان أصدره لدى وصوله إلى مطار هيندا فى طوكيو ، حيث أشار إلى أن العلاقات الجيدة بين البلدين لا تخدم مصالحهما فقط ، وإنما تؤدى إلى تحقيق السلام والاستقرار فى آسيا والمحيط الهادى والعالم بصفة عامة . ولذلك ، فإنه سيناقش العلاقات الثنائية والقضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك خلال اجتماعاته مع رئيس الوزراء والإمبراطور اليابانى .

كما أن النمو الاقتصادى اليابانى جذب أنظار العالم ، وتكتسب خبرتها فى التنمية أهمية خاصة بالنسبة للصين ، ومن ثم فإنه يعرب عن أمله فى مزيد من التعاون الاقتصادى والتكنولوجى بين الجانبين .

وفى ضوء ذلك ، فإن الزيارة تكتسب عمقا من خلال إحياء ذكرى إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، وفى هذا إشارة إلى إقرار ضرورة تقوية هذه العلاقات فى الحاضر والمستقبل . وإن اصطحاب السكرتير العام للحزب الشيوعى لوزيرى الخارجية والعلاقات الاقتصادية فى زيارته يحمل دلالة الاهتمام بالجانبين السياسى والاقتصادى ، وليست مجرد زيارة

بروتوكولية . والأكثر من ذلك أن هناك مقابلات رسمية ستتم مع رئيس الوزراء اليابانى والإمبراطور اليابانى أيضا ، وهو ما يعنى أهمية الزيارة فى التمهيد لتطوير العلاقات بقوة فيما بين البلدين .

وبالتعرف على أهداف كل من الطرف اليابانى والطرف الصينى يتضح أن : "الطرف اليابانى يسعى إلى حل مشاكله مع الجيران ، خاصة أن هناك مطالبة صينية علنية بجزر (دايو يوتاى) غرب أوكيناوا التى تدعى طوكيو السيادة عليها ، وهذا يذكرنا بالسعى لاستعادة جزرها من الاتحاد السوفيتى (قبل تفككه) ، والآن السعى مستمر مع روسيا الاتحادية . ومن ثم فإن تعميق العلاقة مع الصين ربما يؤدى إلى حل هذه المشكلة بصفة نهائية . كذلك فإن اليابان تسعى إلى تعميق نفوذها فى منطقة جنوب شرق آسيا والمعروفة بمنطقة" النمور الخمسة" وهذا لا يتأتى إلا بتهدئة العلاقات مع الصين وتعميقها حتى يتكون الحلف الاقتصادى الذى تسعى اليابان إلى قيادته عالميا لتحرز به أهدافا سياسة إلى جانب الأهداف الاقتصادية المعروفة . إضافة إلى سعى اليابان الهادئ ظاهريا إلى إثبات الوجود فى خريطة النظام الدولى الجديد ليتحول ما هو شائع عن اليابان بأنها قزم سياسى إلى طرف منافس فى هذا النظام ، وهذا يحتاج إلى ضرورة تقوية الوجود السياسى لليابان فى الشرق العالمى حتى تؤخذ فى الحسبان عند إعادة النظر فى بناء هيكل مجلس الأمن ، خاصة أنها عرضت مطلبها بضرورة أن يكون لها مقعد دائم فى هذا المجلس يتفق مع مكانتها الدولية الحالية ، وهى إذ تعرض ذلك لا تعرضه باعتباره مجرد مطلب ، بل على العكس : تصر عليه باستماتة كما أكدت تصريحات وزير خارجيتها عند انعقاد قمة مجلس الأمن الأخيرة .

وعلى الطرف الصينى ، فإنه يسعى إلى تدعيم عملية التحديث التى يقوم بها على المستويين الاقتصادى والعسكرى ، وهذا يحتاج إلى مساعدات اقتصادية وتكنولوجية من اليابان خاصة لتفوقها وقربها من الصين أساسا .

كما أن الصين – وهى تتمسك بالفكر الشيوعى مع بعض الإصلاحات الاقتصادية البسيطة – تضطلع بمهمة البديل للاتحاد السوفيتى الذى انهار ، ومن ثم فهى مطالبة بأن يكون دورها العالمى مستقلا ونشطا وليس تابعا للسياسة الغربية . ومن ثم فلكى تمارس هذا من خلال مقعدها

الدائم فى مجلس الأمن عند بحث أية مشكلة عالمية أو إقليمية لابد أن تكون قادرة على مواجهة الضغوط الغربية ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال تدعيم التحالف مع اليابان الجار والصديق القديم .

ولذلك فإن الصين من خلال برلمانها تسعى إلى ممارسة الضغوط على اليابان حتى يتحقق التحالف العضوى بين الطرفين الصينى والياباني . وتتضح هذه الضغوط فى مطالبة البرلمان الصينى لليابان بسداد (١٨٠) مليار دولار تعويضات للخسائر المدنية خلال الحرب العالمية الثانية ، وكذلك المطالبة الصينية العلنية بجزر (دايويوتاى) غرب أوكيناوا . ورغم غضب اليابان من ذلك ، إلا أنها تجد نفسها وقد تفاعلت مع هذه المطالب بأسلوب آخر وهو تعميق العلاقات فيما بينهما بهدف تهدئة مثل هذه الأمور والتى تتفق فى النهاية مع الأهداف التى تتطلع إليها كل من الدولتين .

ولو تذكرنا الزيارة التى قام بها جورباتشوف (الزعيم السوفيتى السابق) لليابان فى العام الماضى ، مطالبا اليابان بمساعدات مالية ضخمة ، وواجهته اليابان بضرورة حل مشكلة الجزر اليابانية التى يستحوذ عليها الاتحاد السوفيتى ، وفشلت هذه الزيارة ، إلا أنه يبقى إشارته الهامة آنذاك إلى ضرورة تكون حلف دفاعى يضم اليابان وجنوب شرق آسيا والاتحاد السوفيتى باعتبار أن هناك مصالح مشتركة بين دول هذه المنطقة .

والواقع يشير إلى إمكانية تحقيق هذا الهدف بإقامة هذا الحلف الجديد الذى سيبدأ باليابان والصين ويضم إليه دول جنوب شرق آسيا وبقايا الاتحاد السوفيتى ، سواء أكانت جمهوريات آسيا السوفيتية الست ، أو روسيا الاتحادية نفسها . وقد يكون هذا تجاوزا للواقع بعض الشئ ، إلا أن الملامح تشير إلى إمكانية حدوث ذلك ، وأن تحققه قد يسهم فى تدعيم التوازن العالمى إلى حد كبير .

(المبحث الثالث)

"حركة عدم الانحياز والسعى نحو إعادة البناء وسط التكتلات الجديدة"* _

فى وسط موجات التغير التى يشهدها العالم اليوم امتدادا للسنوات الأخيرة ، أصبح المطروح الآن امتدادا لهذا التغير العالمى ، أن يعاد النظر فى حركة عدم الانحياز التى تأسست فى اجتماعات تمهيدية فى الخمسينات ، وبدأت أولى لقاءاتها الجماعية على مستوى القمة فى بلجراد – يوغسلافيا فى يونيه ١٩٦١ .

وفى الأعوام الثلاثة الأخيرة ، بدأت أطروحات عديدة بشأن مستقبل هذه الحركة ، وعلت الأصوات بإلغاء وجود الحركة لافتقاد مبررات إنشائها . ويبرر أصحاب هذه الأصوات الداعية لإلغاء الحركة ، بأن الحرب الباردة بين الشرق والغرب قد انتهت ، وأن إحدى الكتلتين وهى الاتحاد السوفيتى قد تفككت ، وبالتالى فعدم الانحياز أصبح غير قائم . وعلى الجانب الآخر ، يطرح كثيرون ضرورة تنشيط الحركة ، وإعادة النظر فى بعض مبادئها وفلسفتها ، والسعى نحو خلق آليات جديدة تقوى وجود هذه الحركة وتجعلها أكثر فاعلية .... إلخ .

ولاشك أنه لابد من التسليم بداية بأن العالم الذى نعيشه لم يعد هو العالم الذى ولدت فيه حركة عدم الانحياز التى شيدت فكريا على مبادئ الاستقلال والمساواة فى الحقوق ، والتعاون بين شعوب الدول النامية رغم التعددية التى تعيشها هذه الدولة لاختلاف نظمها السياسة والاقتصادية والاجتماعية ، والسعى نحو عدم الارتباط بأى من الكتلتين الكبيرتين ، والسعى نحو عدم الاشتراك فى الأحلاف .

فعالم الخمسينات كان يموج بحرب باردة بين الشرق والغرب دخلت مرحلة الهدوء التام منذ منتصف الثمانينات وحتى الآن ، وترسخت بتفكك الاتحاد السوفيتى فى نهاية عام ١٩٩١ . وعالم الخمسينات كان يشهد ظاهرة التخلف الاقتصادى والاجتماعى والسياسى لبدان العالم الثالث ، وسعت الحركة إلى مواجهة هذه القضايا الحياتية لأعضائها ، ومن ثم دخلت فى

* نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٩/٨ .

مواجهات مع دول الاستعمار الجديد ، الذى ورث الاستعمار التقليدى لكن بآليات جديدة فى الاستعمار الاقتصادى والثقافى وغيرهما . ولكن دول العالم النامية أعضاء الحركة لازالوا حتى الآن يعايشون التخلف الاقتصادى ، وإن حققوا درجة أفضل مما كانوا عليه فى الخمسينات ، إلا أنهم بالمقارنة بدرجات التطور والتقدم التكنولوجى فى الدول المتقدمة يصبح هذا التقدم المحدود بلا معنى يذكر . وأضيفت بالتالى آلية جديدة للسيطرة على مقدرات هذا العالم النامى ، وهى آلية الهيمنة التكنولوجية .

وفى الوقت الذى يشار فيه إلى الاتحاد السوفيتى باعتباره إحدى القوتين المتصارعتين فى العالم قبل أن يتفكك ، فإن السؤال الجوهرى : وماذا عن القوى الجديدة التى تتبلور الآن على طريق اعتبارها قوى عظمى يمكنها منافسة الولايات المتحدة ، وهى : اليابان ، والصين ، وألمانيا الموحدة، بل أوروبا الموحدة ، دون تناسى استمرارية الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى ولكن فى صورة دولة روسيا التى تمر بمرحلة انتقالية ؟ . ومن ثم فإن العالم لم تختف منه ظاهرة تعدد الأقطاب ، ولا يمكن اختزال كل هذا التعدد فى قطب واحد مهما كانت قوة وهيمنة هذا القطب فى الوقت الحاضر. ولذلك فإنه فى الاعتبار ، إذن ، أن تمارس الهيمنة من قبل هذه القوى الكبرى على مقدرات الأمور فى العالم الثالث . بعبارة أخرى : فإن العالم وإن شهد تغيرا فى ترتيب أوضاعه ، إلا أنه لا يشهد تغيرا جذريا فى الوقت الحاضر ، وبالتالى ليس من المنطق أن يطالب البعض بتفويض حركة عدم الانحياز بحجة هذه التغيرات ، وكأن العالم فى طريقه إلى الاستقرار على هذا التغير .

ويذكرنا ذلك بأنه فى أعقاب التقاء الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى عامى ١٩٧٢ ، ١٩٧٣ ، بهدف تحقيق الوفاق فيما بينهما ، محاولين وضع حد نهائى للحرب الباردة المشتعلة بينهما ، أن خرجت أصوات ، أيضا ، تشير إلى أن العالم يدخل مرحلة السلام النهائى بين الشرق والغرب ، وأن فكرة عدم الانحياز تصبح بلا قيمة .

وقد أثبتت الأحداث خلاف ذلك خلال السبعينات ، حيث توترت العلاقات مرة أخرى بين الشرق والغرب ، واستمرت خلال النصف الأول من الثمانينات إلى أن جاء جورباتشوف للحكم فى مارس ١٩٨٥ ؛ فهدأت هذه الحرب الباردة وتحقق وفاقا جديدا بين العملاقين انتهى باختفاء الاتحاد

السوفيتى كقوة منافسة فى الوقت الحاضر . وأثبتت الأحداث ، إذن ، أن هذه التصورات إنما تعبر عن عدم قراءة جيدة ودقيقة لمجمل التطورات والتغيرات التى يشهدها العالم بين فترة وأخرى ، فمن يدرينا بما يمكن أن يحدث فى الغد بين الولايات المتحدة وغيرها من القوى الأخرى ؟

كذلك فإن عالم اليوم ، من ناحية أخرى ، أصبحت تشد انتباهه قضايا متجددة ، وتتمثل فى الديون ، والبيئة ، والفقر ، وغيرها . ولاشك أن نصيب العالم الثالث من هذه القضايا كبير جدا ، وحوار الشمال والجنوب يعبر عن استمرارية القضايا التى تواجه غالبية دول العالم الثالث .

فى ضوء كل ما سبق ، فإن حركة عدم الانحياز يتحتم استمرارها ، حيث يمكنها أن تلعب دورا نشطا فى ظل تطورات النظام العالمى ، تحقيقا لأهدافها التقليدية فى الاستقلال والتحرر الاقتصادى والسياسى وتحقيق السلام والتعايش السلمى بين شعوب العالم ، وكذلك تحقيقا لأهداف جديدة فى خلق التقدم الاقتصادى والسياسى والاجتماعى لأعضائها ، ومواجهة مشاكل التخلف والديون والفقر فى مواجهة العالم المتقدم .

وهى بالتالى تستطيع أن تطرح نفسها باعتبارها قوة كبيرة تشكل أداة ضغط على النظام العالمى بما يحول دون استمرار هيمنة إحدى قواه العظمى أو أكثر من ذلك عندما تتبلور وضعية القوى الجديدة .

فالعالم - كما سبق الإيضاح - لم يتحول عن الثنائية القطبية إلا بدرجة بسيطة ومؤقتة ، وهو فى طريقه إلى التعددية القطبية ، ووارد إذن هيمنة هذه القوى على مقدرات العالم الثالث والحيلولة دون تقدمه . إضافة إلى أن القضايا المشتركة التى جمعت العالم الثالث فى حركة عدم الانحياز لازالت قائمة وتتجدد وتحتم استمرار هذه الحركة .

وإذا كان البعض يسعى لتقويض الحركة حتى تتاح الفرصة الكاملة لانضواء أعضائها تحت أحلاف وتكتلات جديدة يجرى الإعداد لها الآن ، فإن هذا أيضا يحتم استمرار الحركة . وهذا هو التحدى الذى على قادة دول هذه الحركة أن يدركوه . أى أن استمرار الحركة حتمى ، ولكن الأداء الحالى غير المؤثر سيقوى من أصحاب الأصوات المنادية بإلغاء الحركة ، وهذا ما يتطلب منهم السعى الدءوب لإعادة الدم فى شرايين الحركة ، بما يضفى عليها الحيوية والتأثير فى مجريات أمور النظام العالمى الذى يشهد بعض

التغيير . ولاشك عندى أن إمكانيات تطوير أداء حركة عدم الانحياز كبيرة ، ولا ينقصها إلا الترجمة العملية لدور مؤثر وفعال يعيد للأذهان وللواقع العملى فى عالم اليوم أمجاد هذه الحركة فى الخمسينات والستينات.

وفى المعنى الأخير : فإن حركة عدم الانحياز لابد من استمرارها ، مع السعى نحو إعادة البناء .

الفصل الرابع

"الوحدة الأوروبية كقطب دولى مستقل"

(المبحث الأول)
"الفرنسيون يحددون مستقبل أوروبا فى استفتائهم على الوحدة الأوروبية"*

كل الأنظار تتجه الآن إلى فرنسا ، حيث تجرى عملية الاستفتاء الشعبى على معاهدة "ماستريخت" ، خاصة أن استطلاعات الرأى المنشورة – حتى الآن – تشير إلى ارتفاع نسبة المعارضين لهذه المعاهدة . وهذا يدل على مدى الثقل الفرنسى فى المجموعة الأوروبية من جانب ، كما يعنى أن الموافقة الفرنسية تؤكد إمكانية تجاوز الرفض الدانمركى للدخول فى المعاهدة من جانب آخر ، بالإضافة إلى أن هذا الترقب وتلك المتابعة – فى المعنى الأخير – يشيران إلى مدى إمكانية ميلاد قوة عالمية جديدة يمكنها أن تمارس دور القطب العالمى فى الفترة القادمة فيما لو وافقت فرنسا ، وهذه القوة هى "أوروبا الغربية الموحدة ".

فى ضوء ذلك الاهتمام الواسع ، وفى ضوء استطلاعات الرأى الفرنسية المتباينة بين الرفض والقبول بين يوم وأخر لهذه المعاهدة – نسلط الأضواء على الآثار المختلفة التى يمكن توقع حدوثها فى حالة رفض الشعب الفرنسى فى هذه المعاهدة أو قبولها .

بداية : نشير إلى أنه منذ توقيع معاهدة (ماستريخت) فى ختام اجتماع القمة الأوروبية لاثنتى عشرة دولة فى هولندا فى التاسع من ديسمبر عام ١٩٩١ ، وهذه الدول تسعى تباعا للحصول على موافقة برلماناتها وشعوبها للتصديق النهائى على المعاهدة والعمل بها مع بدء العام الجديد ١٩٩٣ ، حتى تستطيع إتمامها قبل عام ٢٠٠٠ .

ولاشك أن اللطمة الأولى لهذه الاتفاقية كانت من جانب الدانمارك ، حيث رفضها الشعب الدانماركى فى استفتاء عام فى ٢ يونيه الماضى بنسبة بسيطة قدرها ٥٠,٧٪ من إجمالى عدد الناخبين ، وكان لهذا الرفض صدى كبير فى جميع الأوساط الأوروبية والعالمية ، إلا أن فرنسا بادرت بالتصديق عليها من خلال برلمانها ، وحددت يوم ٢٠ سبتمبر لإجراء استفتاء شعبى عليها ، ثم ما لبثت أيرلندا أن أعادت الروح أيضا إلى المعاهدة بعد موافقة

*نشرت بجريدة العالم اليوم بتاريخ ١٩٩٢/٩/٢٢.

شعبها فى استفتاء عام فى ٢٩ يونيه الماضى ، وسيستكمل برلمانها المسألة بالتصديق عليها قبل نهاية هذا العام .

ثم توالت موافقة اليونان عليها – دون استفتاء شعبى – فى ٣١ يوليو ، وقبلها فى ٢ يوليو صدقت لوكسمبورج عليها دون استفتاء شعبى . أما بقية الدول الأوروبية وهى : بريطانيا ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ، وأسبانيا ، فإن برلماناتها ستوافق عليها خلال الأسابيع القادمة وحتى نهاية العالم وبدون استفتاء شعبى عليها .

ومن ثم يتضح أن الاستفتاء الشعبى فى فرنسا حول المعاهدة يشكل حجر الزاوية فى الموضوع ، حيث إن نتيجته ستؤثر على مواقف الدول السبع المتبقية عند مناقشة برلماناتها للمعاهدة . ومن المسائل المهمة التى يجب معرفتها أن هذه المعاهدة التى تم إطلاق تسميتها نسبة إلى المدينة التى عقدت فيها اجتماعات القمة بهولندا وهى (ماستريخت) فى ديسمبر الماضى (١٩٩١) لم يكن متوقعا أن يتم الاتفاق على بنودها بالسرعة التى شهدناها فى ماستريخت ؛ بسبب حجم الخلافات بين أطرافها . ولكن جاء تفكك الاتحاد السوفيتى – الذى بدأ بإعلان ثلاث دول سوفيتية وهى (روسيا أوكرانيا وروسيا البيضاء) عن تكوين كومنولث فيما بينها وبعيدا عن الاتحاد السوفيتى قبل عقد القمة الأوروبية بيومين – بمثابة المعجل للرؤساء الأوروبيين بأن يسارعوا بإنجاز هذا الاتفاق التاريخى لإتمام الوحدة الأوروبية ؛ لكى تتولى دورها العالمى الذى يتفق ووزنها التاريخى والحضارى ، ومن ثم اتسمت المناقشات وإدارة الخلافات بين الأعضاء بمرونة كافية ، أوصلتهم جمعيا إلى المعاهدة التى نصت على التوحيد الاقتصادى ، والنقدى ، وكذا التوحيد السياسى والدفاعى (العسكرى) . وذلك ابتداء من عام ١٩٩٣ وحتى نهاية هذا القرن لتتحقق الوحدة تماما قبل عام ٢٠٠٠ . ووسط المنافسة العالمية بين القوى والتكتلات الاقتصادية ، فإن عدم استمرار أوروبا فى الطريق نحو إتمام الوحدة بين دولها وتنفيذ بنود معاهدة ماستريخت ، سيقضى تماما على الحلم الأوروبى فى توفير القدرة الجماعية على مواجهة العملاق الاقتصادى اليابانى ، والعملاق الاقتصادى الأمريكى الذى تكون أخيرا من ثلاث دول هى :

الولايات المتحدة ، وكندا ، والمكسيك ، كما أن هذا سيؤدى إلى تراجع شديد فى المكانة السياسية لأوروبا الغربية ويفتح الباب أمام "التطرف" السياسى – بالمعنى القديم – أى : ظهور دول نازية مرة أخرى تهدد السلام الأوروبى والعالمى معا . كذلك فإن التراجع عن الاتفاقية يشير إلى القضاء التام على التجربة الأوروبية التى امتدت (٣٥) عاما ، وأصبحت نموذجا تسعى كل التجمعات للأخذ به والاقتداء بخطواته التى تبدأ بالاقتصاد لتنتهى بالوحدة السياسية . وفى المعنى الأخير ، فإن رفض الاتفاقية سيعنى أفول النجم الأوروبى فى ظل الواقع العالم الجديد ، وقد تسير أوروبا الغربية فى نفس الطريق الذى سارت فيه أوروبا الشرقية فى الأعوام الثلاثة الأخيرة ، أى أنها ستشهد ظاهرة التفكك التى شهدتها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى . وعلى العكس فيما لو أنه قد تمت الموافقة على المعاهدة ، فإن تاريخا جديدا ستعيشه أوروبا ، باعتبارها قطبا جديدا يعيد مجدها التاريخى – على المستوى السياسى والاقتصادى والعسكرى – تستطيع من خلاله أن تنافس القطب الأمريكى والقطب اليابانى وأى أقطاب أخرى فى طريقها للتشكل كالقطب الصينى أو عودة القطب السوفيتى ممثلا فى روسيا . ومن هنا تأتى أهمية الجهود المبذولة من جانب بريطانيا ومحاولات ميجور فى تصريحاته لفت أنظار الفرنسيين لأهمية موافقتهم على الاتفاقية ، وكذلك الجهود التى يبذلها المستشار الألمانى (كول) لتشجيع الشعب الفرنسى على تأييد الاتفاقية من خلال مشاركة الرئيس ميتران – على الهواء ، ومن خلال الأقمار الصناعية – فى إدارة الحوار مع معارضى الاتفاقية لتوضيح الأمر لهم . كل هذا يدل دلالة واضحة على مدى الأهمية المعلقة على تأييد الشعب الفرنسى للمعاهدة . إضافة إلى ذلك ، فإن الرئيس (ميتران) يبذل جهدا كبيرا فى إقناع الشعب الفرنسى بضرورة الموافقة على المعاهدة ، لدرجة أنه أشار بكون الموافقة على الاتفاقية لا تتعلق بشخصه ، بل الشعب الفرنسى وأوروبا كلها ، وأن الموقف من الاتفاقية لا يجب أن يرتبط برفض بعض قطاعات الشعب الفرنسى له أو لسياساته الاقتصادية . وبنفس القدر الذى أسهمت فيه أحداث الاتحاد السوفيتى وتفككه فى التعجيل بالموافقة على معاهدة ماستريخت بسرعة ، فإن توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك والتى عرفت باسم (النافتا) فى الشهر الماضى (أغسطس) سيؤثر

على تصويت الشعب الفرنسي على المعاهدة والتي تعد حجر الزاوية في استكمال الموافقات الأوروبية على ماستريخت في الأسابيع القادمة .

(المبحث الثانى)

"المحور الألماني الفرنسي يقود قطار الوحدة الأوروبية"* _

لاشك أن مشروع الوحدة الأوروبية الذى يجرى استكمال مقوماته القانونية أو الدستورية بموافقة الدول الأعضاء فيه خلال هذا العام حتى نهايته – يواجه مصاعبا ، وتحيطه مجموعة من الشكوك ، إلا أن هذا لا يعنى أن قطار هذه الوحدة سيتوقف أو سيتجه وجهة أخرى ناحية التمزق الأوروبى .

فالعوامل المحيطة على المستوى الإقليمى والدولى رغم ما تلعبه من دور فى إظهار هذه الشكوك ، إلا أن نفس العوامل والمتغيرات المختلفة هى التى تشير إلى ضرورة إتمام هذه الوحدة ، بل وتساعد على الإسراع بإتمامها .

وكما هو واضح منذ أن اجتمع قادة الدول الاثنتى عشر الأوروبية فى ديسمبر ١٩٩١ بماستريخت لمناقشة مشروع الوحدة الذى عرف فيما بعد باسم المدينة التى عقد فيها الاجتماع وهى "ماستريخت" عاصمة هولندا ، وكانت مساحة الخلافات بينهم كبيرة قبل عقد الاجتماع ، تصادف تزامن الاجتماع مع بدء إعلان تكون دول الكومنولث من ثلاث دول سوفيتية بديلا عن الاتحاد السوفيتى ، فانحسرت الخلافات ، وتحولت الدول المتشددة وخاصة بريطانيا إلى دول مرنة ، وتنازلت أطراف أخرى عن جزء من آرائها ، مما عجل بإعلان ماستريخت ، على عكس كل التوقعات التى كانت تشير إلى احتمالات فشل اجتماع رؤساء هذه الدول .

كذلك فإنه فى نفس الوقت الذى سعت فيه الولايات المتحدة إلى الحيلولة دون أن يأتى الاستفتاء الفرنسى مؤيدا للوحدة بأساليبها الخاصة داخل فرنسا ، إضافة إلى مساعيها بسرعة تكوين اتفاقية للتجارة الحرة بين دول أمريكا الشمالية المعروفة باسم (نافتا) وتضم الولايات المتحدة وكندا ،

---

* نشرت بجريدة "العالم اليوم" بتاريخ ١٩٩٢/١١/٨م .

والمكسيك – فى نفس الوقت ، فإن هذا قد ساعد على زيادة نسب المؤيدين الفرنسيين لمعاهدة ماستريخت ، فأسفر الاستفتاء عن : التأييد بنسبة ٥١٪ .

ومنذ أن أعلن عن النتيجة الإيجابية للاستفتاء الفرنسى ، والجهود تبذل من هنا وهناك داخل أوروبا إما لتدعيم مشروع الوحدة والسعى نحو استكمال الموافقات من باقى الدول الأوروبية وعددها (٦) دول ، أو لمحاولة تدعيم الشكوك حول جدوى هذه الوحدة . والمعركة بحق دائرة فى أوروبا فى الوقت الحاضر .

وفى تقديرنا ، فإنه بالموافقة الفرنسية فى الاستفتاء الشعبى على إقرار المعاهدة فى ٢٠ سبتمبر الماضى – وهذا ما توقعناه فى مقال سبق نشره قبل الاستفتاء – يكون تأكد أن القطار سائر فى الطريق . والسبب فى هذا يرجع أساسا إلى ذلك الدور الإيجابى الذى تلعبه كل من ألمانيا وفرنسا فى قيادة هذا القطار .

والمتتبع للجهود المبذولة من جانب الدولتين يستطيع أن يلاحظ هذا ، فمنذ أن اتحدث الألمانيتان فى دولة واحدة مع نهاية عام ١٩٩٠ وهناك مساع واضحة لألمانيا الجديدة أن تمارس دورا إيجابيا قائدا على مستوى أوروبا أساسا ، فى نفس الوقت الذى تمارس فيه فرنسا هذا الدور القيادى ، فتعانقت الدولتان معا وقد برز ذلك فى التنسيق المستمر بينهما ، وعلى مستوى القمة (رئيسى الدوليتن) . فتم التنسيق بينهما قبل عقد معاهدة ماستريخت ، ووصل التنسيق إلى ترتيب كيفية مواجهة بريطانيا التى كانت تسعى إلى عرقلة الوحدة أو على الأقل تأجيلها بعض الوقت . وإلى أن أعلنت الوحدة فى ديسمبر ١٩٩١ استمرت الدولتان فى مباشرة تنسيقهما من أجل الحفاظ على قوة الدفع نحو ترجمة مشروع الوحدة الأوروبية .

ولعل أهم ما يجب الإشارة إليه هنا : أن مشروع الوحدة قد نص على ضرورة إنشاء "جيش أوروبى موحد" فى إطار البعد الأمنى العسكرى لأوروبا .

ومن ثم ، فإن رئيسى الدولتين (كول وميتران) قد سارعا بعقد مؤتمر قمة فيما بينهما فى باريس فى شهر مايو الماضى ، أسفر عن اتفاقهما على إنشاء قوة عسكرية ألمانية – فرنسية مشتركة قوامها (٤٠) ألف جندى من الدولتين ، على أن تكون مدينة سترا سبورج الفرنسية مقرا لها ، وأن هذه

القوة تعد النواة الأولى لجيش أوروبى موحد يدافع عن أمن ومصالح دول المجموعة الأوروبية ، إضافة إلى أنها مفتوحة لمشاركة كافة دول المجموعة الأوروبية الاثنتى عشرة .

وفى الوقت الذى يحذر فيه كل من الرئيسين (ميتران ، وكول) من أن تفتيت أوروبا هو البديل لعدم الموافقة على معاهدة ماستريخت أو لعدم ترجمتها فى الواقع العملى ، فإن مؤتمر القمة الطارئ للدول الاثنتى عشرة الذى انعقد فى برمنجهام ببريطانيا يوم ١٦ أكتوبر الماضى قد أخذ هذا التحذير فى الاعتبار ، ويؤكد ذلك اتفاق الدول مجتمعة على ضرورة تنفيذ اتفاقية ماستريخت بالشكل والطريقة التى تناسبها والتى تؤدى فى النهاية إلى تطبيقها .

ومن ثم ، فإن القيادة الفرنسية الألمانية للقطار الأوروبى فى مساعيها تجاه تحقيق الوحدة سيصادفها النجاح ، لما تشكله هذه القيادة من قدرة على ممارسة الضغوط على بريطانيا خاصة ، وبقية الدول الأوروبية الأخرى . وقد اتضح هذا فى المعركة التى دارت بشأن الاتفاقية داخل حزب المحافظين، والتى حسمها التصويت لصالح الموافقة على الاتفاقية دون أن تفقد دولها ذاتيتها لصالح سلطة مركزية أوروبية ، وهو ما وعد به جون ميجور رئيس الوزراء البريطانى ، وذلك من خلال إشادته بأن معاهدة ماستريخت لن تقود إلى خلق دولة واحدة هى : الولايات المتحدة الأوروبية .

ومع ذلك ، يبقى أن المعركة ستظل محتدمة بين الاتجاهات المؤيدة للوحدة والاتجاهات الرافضة إلى أن يتم تصديق بقية الدول الأوروبية على المعاهدة ، وذلك إلى أن يتم انعقاد مؤتمر القمة للدول الاثنتى عشرة فى أدنبرة فى ديسمبر القادم ، والذى من المؤكد أنه سيحسم معركة الوحدة نهائيا. وفى نفس الوقت ، فإن المتوقع خلال الفترة القادمة أيضا أن يلعب التحالف الفرنسى الألمانى دوره فى تدعيم تيار الوحدة بشكل حاسم ، وسيسهم هذا التحالف بين كل من فرنسا وألمانيا فى قيادة الوحدة الأوروبية وسط العواصف الحادة .

(المبحث الثالث)
"حدود وتأثيرات التنافس الأمريكى – الأوروبى"*

على مدار ثمانية عشر عاما ، ومنذ عام ١٩٧٥ ، ينعقد بانتظام وسنويا وفى شهر يوليو تحديدا ، مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى فى العالم . ويتطلع العالم كله للقرارات التى يتمخض عنها هذا المؤتمر لما لها من تأثيرات خلال العام المقبل على النظام العالمى .

ويلتقى هذا العام السبعة الكبار فى ظروف مختلفة تماما عن العام الماضى ، فقد انعقد المؤتمر وقد تفكك الاتحاد السوفيتى تماما وبشكل رسمى وأصبحت روسيا وهى كبرى جمهورياته ووريثته الحقيقة وقد طرحت عضويتها للمؤتمر هذا العام ، على عكس العام الماضى الذى انعقد وقد دعى للحضور والمشاركة فحسب الرئيس السوفيتى جورباتشوف وكان أشبه "بالرجل المريض" الذى يلهث فى اللحظات الأخيرة من حياته وراء أى وصفة علاجية علها تضع حدا لآلامه الكبيرة .

كذلك ينعقد المؤتمر فى ظل تنافس أوروبى أمريكى على قيادة العالم أو التأثير على مجرياته كل من وجهة نظره . وهذا شئ جديد ، حيث كانت تنعقد مؤتمرات القمة لرسم السياسة الجديدة للعالم الرأسمالى فى مواجهة التكتلات الأخرى خصوصا التكتل الشرقى بزعامة الاتحاد السوفيتى . وهنا لا يجب أن ننسى أن هذا المؤتمر قد انعقد أساسا فى عام ١٩٧٥ كرد فعل إزاء حرب أكتوبر ١٩٧٣ وما تمخض عنها من إرادة عربية استطاعت أن تمنع تصدير البترول إلى الغرب لتحقيق أهداف سياسية فى خدمة الصراع العربى الإسرائيلى . ومن ثم سارت الأمور على هذا النحو ، حيث يجتمع السبعة الكبار للتنسيق فيما بينهم حتى لا يتعرضوا لموقف مشابه من الدول الصغرى التى تمتلك المواد الأولية . ومن ثم فإن هؤلاء الكبار كانوا يتحركون بالتنسيق بينهم لحماية أنفسهم ، ولكن فى ظل الظروف الجديدة وعبر تغيرات هائلة فى النظام العالمى خلال السنوات الأخيرة بالذات ، تغير مسار اجتماعات القمة للدول الصناعية وبدأنا نشهد تباينات فعلية فى مواقف هذه الدول إزاء بعضها البعض تصل فى توصيفنا إلى حد التنافس على قيادة

---

* نشرت بجريدة العالم اليوم" بتاريخ ١٩٩٢/٧/٢٠م

العالم أو التأثير فى مجرياته وفقا لما يطمع إليه كل طرف ، سواء الطرف الأمريكى أو الطرف الأوروبى ، إما مجتمعا أو بعض دوله الأوروبية .

ومن بين الموضوعات التى تعكس طبيعة التنافس الأوروبى الأمريكى : ما أشار إليه الرئيس بوش فى مؤتمر صحفى قبيل انعقاد المؤتمر بعدة أيام ، بموافقته على انضمام روسيا إلى الدول السبعه لتصبح المجموعة ثمانى دول ، مشيرا إلى أن موافقته هذه تأتى فى إطار أن اقتصاد روسيا هائل ، وأنه على الرغم من أن لديهم (أى الروس) مشاكل هائلة ، إلا أن حجم هذا البلد يعطيه موقفا فريدا ، كما أكد أن هذا الموضوع سيكون على جدول أعمال المؤتمر فى ميونيخ بالتأكيد .

وبمجرد أن خرج الرئيس بوش بهذا التصريح ، فوجئ المراقبون بردود فعل من غالبية الدول الأوروبية ، إضافة إلى اليابان وكندا . فقد صرح "بريان مالرونى" – رئيس الوزراء الكندى فى وقت سابق – بأن بلاده ترفض التحاق روسيا بمجموعة الدول الصناعية الكبرى السبع ، حيث إنها لا تستوفى حاليا الشروط المطلوبة لهذه العضوية سواء من الناحية الاقتصادية أو من ناحية البيئة السياسية ، كما أعربت كل من ألمانيا وبريطانيا عن عدم استعدادهما لمناقشة قبول عضوية روسيا فى دول المجموعة .

وصرح المستشار الألمانى (كول) عشية بدء اجتماعات القمة "بأن مسألة انضمام روسيا للدول السبع الكبرى لابد أن تناقش فى تأن وهدوء ، وأن هذا لا يجب أن يفهم على أنه عداء ضد روسيا أو يلتسين .

كما أكد ذلك أيضا المتحدث الرسمى باسم الحكومة الألمانية (ديتير فومل) :

"إنه من السابق لأوانه السماح بانضمام روسيا إلى مصاف الدول الصناعية ... وأن روسيا لم تحقق بعد الشروط الاقتصادية ، وربما السياسية أيضا ، اللازمة لتصبح بسرعة عضوا فى مجموعة الثمانى أو عضوا فيما يسمى حتى الآن مجموعة السبع ".

كما أشار نائب رئيس الوزراء اليابانى فى مؤتمر صحفى قائلا : "إننا لم نتوقع – الحكومة اليابانية – هذا الأمر" وأضاف بقوله : "سنتخذ قرارا بعد الاستماع إلى وجهات نظر الدول الأعضاء الآخرين" . فى حين أشار مسئولون بريطانيون إلى تأكيدهم للرفض اليابانى : "إنه من غير المرجح أن

توافق جميع الدول الأعضاء فى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى على توسيع المجموعة ، خاصة أن اليابان وروسيا مازالتا على خلاف حول أربع جزر قامت القوات الروسية بغزوها عام ١٩٤٥ ".

إلا أن "أندريه كوزيريف" - وزير الخارجية الروسى - قد أعرب عن ثقته فى أن الدول السبع الكبرى ستقبل بانضمام روسيا إلى عضويتها ، وأن القرار المبدئى بقبول عضوية روسيا سيتم اتخاذه فى قمة هذا العام ، وسيوضع موضع التنفيذ خلال قمة العام القادم .

وباستثناء فرنسا وإيطاليا - اللتان لم يصدر عنهما أى تعليق فى هذا الشأن أو رد فعل - فإن بقية الدول الأربع الكبار رفضوا رفضا قاطعا الاقتراح الأمريكى بضم روسيا للدول السبع الكبرى . وهذا يشير فى واقع الأمر إلى أن القرار العالمى ليس من صنع دولة واحدة هى الولايات المتحدة، وليس من المنطقى أن يتوقع المحللون أنه بمجرد أن تقرر الولايات المتحدة قرارا معينا كقرار ضم روسيا للمؤتمر كما أعلن عن ذلك وعلى لسان الرئيس بوش نفسه ، فإن تنفيذه يصبح أمرا حتميا . والدليل : أن الموضوع لم يوضع على جدول أعمال مؤتمر القمة ، ولم يشر إليه فى البيان الختامى للمؤتمر من قريب أو من بعيد .

فالصحيح : أن الولايات المتحدة تصر على دورها الانفرادى كقائد لهذا العالم ، وقد تأكد ذلك فى مواقف وتصريحات كثيرة ، آخرها مؤتمر قمة البيئة فى "ريود جانيرو" ، حيث قال الرئيس بوش "إن القيادة العالمية (يقصد الحكومة الأمريكية) قد تقتضى أحيانا أن تقف القيادة بمفردها وتتمسك بموقفها، خاصة أن الولايات المتحدة كانت تأخذ موقفا منفردا فى مواجهة غالبية دول العالم وتصر عليه بمنطق انفرادها بقيادة العالم .

ولكن اتضحت طبيعة وحقيقة العلاقة الأوروبية الأمريكية من خلال مؤتمر قمة الدول الصناعية الكبرى ، فأوروبا تستطيع أن تعوق هذا الانفراد الأمريكى ، بل تصل إلى حد منافسته ، فكثير من القضايا التى جاء بوش لحسمها داخل مؤتمر ميونيخ ، لم تحسم نظرا للإصرار الأوروبى بقيادة فرنسا وألمانيا . ولم يستطع لقاء بوش وميتران قبل عقد المؤتمر أن يذيب الخلافات الموجودة ، خاصة المتعلقة بالسياسات الأوروبية الزراعية التى تقوم على دعم المزارعين الأوروبيين ، وهو ما ترفضه الولايات المتحدة

لأنه يضر بها كثيرا ويخلق كسادا وركودا وبطالة أمريكية لارتفاع أسعار الحلاصات الأمريكية المماثلة ، وفى نفس الوقت تصر عليه فرنسا ومعها الأوروبيون .

إن أوروبا فى ضوء قمة ميونيج الأخيرة أكدت قدرتها علىمنافسة الولايات المتحدة ، وأن بقدرتها أن تقول نعم للولايات المتحدة عندما تريد هى، وتقول لا عندما لا يتفق ما تطرحه الولايات المتحدة مع مصالحها الأساسية .

ولعل هذا يقودنا إلى إعادة النظر من الآن فصاعدا فى إصرار البعض على أن العالم يقوده قطب واحد .

(المبحث الرابع)
"الوحدة الأوروبية .. وتحديات البقاء"* _

لاشك أنه منذ أن تم التوقيع على معاهدة "ماستريخت" للوحدة الأوروبية والتى تضم اثنتى عشرة دولة ، وتحدد لها نهاية عام ١٩٩٢ موعدا للانتهاء من التصديق النهائى عليها من جميع هذه الدول ، على أن يتم العمل بها ابتداء من عام ١٩٩٣ - إلا ونجد أن هذا المشروع الوحدوى يواجه تحديات كبيرة تتمثل فى أزمة تلو أخرى .

وقد جاء الرفض الدانمركى خلال العام الماضى بمثابة بداية الأزمات والمتاعب لهذا المشروع ، إلا أنه بعد إجراء تعديل ما فى مشروع المعاهدة يراعى مطلب الدانمركيين ، وافق الدانمركيون فى استفتاء جديد أجرى فى مايو الماضى ، وبنسبة ٥٦,٨٪ فى مقابل ٤٣,٢٪ رفضوا المعاهدة .

وبهذه الموافقة أعيدت الآمال مرة أخرى إلى مشروع الوحدة الأوروبية . كذلك فإن المعركة التى خاضها رئيس الوزراء البريطانى "جون ميجور" على مدار ما يقرب من عام كامل داخل دوائر البرلمان البريطانى (مجلس العموم) بالإضافة إلى مجلس اللوردات ، حيث كانت المناقشات حامية ، واتسمت بالحدة والعنف بين الاتجاهات الحزبية المختلفة - تثبت حجم المصاعب التى تواجه مشروع الوحدة . ومع ذلك ، فإن موافقة البرلمان

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢ .

الإنجليزى تحت ضغوط رئيس الوزراء البريطانى ، بالربط بين الموافقة على المعاهدة ، وطرح الثقة بحكومته ، والتى أدت إلى تحقيق الهدف المرجو ، وهو : إقرار الاتفاقية . وهو ما حدث فى بداية شهر أغسطس الحالى . وقد جاءت هذه الموافقة لتنعش الآمال مرة أخرى فى دعم مسيرة الوحدة الأوروبية .

وبهذه الموافقة البريطانية التى جاءت بعد موافقة الدانمركيين ، لم يعد هناك أية دولة من الدول الاثنتى عشرة خارج المعاهدة ، بل استكملت كافة الموافقات لجميع الدول التى وقعت المعاهدة بهولندا فى العام قبل الماضى . وقد أسهم الرفض الدانمركى خلال العام الماضى فى تأخير الموافقة البريطانية ، إلى حد اشتراط بريطانيا – حتى يتم التصديق النهائى عليها – أن يوافق الدانمركيون على المعاهدة ، وهو ما حدث خلال هذا العام ، حيث وافق الدانمركيون فى مايو الماضى ، وأعقبتهم الموافقة البريطانية الأولى فى يونيه الماضى ، والموافقة النهائية فى أول أغسطس الحالى . إلا أنه تبقى القضية الأخيرة أمام الإقرار النهائى للاتفاقية لبدء العمل النهائى بأحكامها ، والتى تتمثل فى الطعن فى نصوص الاتفاقية أمام المحكمة الدستورية بألمانيا باعتبارها تتعارض مع الدستور الألمانى ، ويتوقع أن يتم الانتهاء من نظرها مع نهاية هذا العام ، لكتون الاتفاقية قد تأخرت عاما كاملا عن بدء العمل بها طبقا لما تم الاتفاق عليه عند توقيعها . ومع ذلك ، ستظهر مشكلة كبرى فى حالة عدم إقرار المحكمة الألمانية للمعاهدة ؛ نظرا لوزن ألمانيا المتزايد فى النظام الاقتصادى الدولى ، وبالتالى داخل أوروبا ذاتها .

وعلى الرغم من إتمام التصديقات النهائية على هذه المعاهدة من الدول الموقعة عليها ، إلا أن هناك علامات استفهام كبرى حول مصير هذه المعاهدة على أرض الواقع وفى وسط المتغيرات المكثفة والمتوازنة داخل أوروبا وخارجها : فهل يمكن توقع السير فى طريق الوحدة الأوروبية ، أم أن قطارها سيتوقف فى بداية الطريق أم بعد سيره ؟ أو بعبارة أخرى : ما هى حجم الآمال والتوقعات إزاء استمرارية هذه المعاهدة ؟

والحقيقة أن ما جعل هذه التساؤلات تفرض نفسها : تلك الأزمة التى تفجرت خلال الأيام الماضية حول طبيعة التعامل النقدى بين الدول

الأوروبية، ووزن العملات المختلفة ، ومستقبل العملة الموحدة المقترحة مع نهاية هذا القرن للأخذ بها وتطبيقها على مستوى كل الدول الاثنتى عشرة .

فلا شك أن كل دولة حريصة على الانضواء تحت لواء الوحدة الأوروبية ، فالدانمركيون بعد أن رفضوا ، وتراجعوا حتى لا يكونوا خارج الضوء ، وأكد قادتهم هذه الحقيقة ، خاصة بعد أن تم إجراء تعديل فى الاتفاقية . وكذلك البريطانيون ، حيث أكد وزير الخزانة البريطانى (نورمان لامونت) فى كلمته فى ختام مناقشات مجلس العموم حول الاتفاقية : "إذا لم نصادق على المعاهدة فسنجد أنفسنا على هامش الشئون الأوروبية معزولين ومجردين من النفوذ" . وهناك مقولات مشابهة من كافة قادة البلدان الأوروبية الاثنتى عشرة ، إلا أن المعنى الذى يترسخ هنا هو :

أن هناك حرصا عاما من هذه الدول على الأخذ بهذه الاتفاقية والعمل بها . ومع ذلك فإن حجم التحديات التى تواجه هذه الدول فى علاقاتها فيما بينها وبين بعضها ، أو فيما بينها وبين التكتلات أخرى فى النظام الدولى ، يثير علامات استفهام حول مستقبل هذا الحرص ، ومستقبل العمل الفعلى لنصوص هذه الاتفاقية .

إن مواجهة هذه التحديات ، والأسلوب الذى تتم به المواجهة ، سوف يكشف عن مدى إمكانية توقع مستقبل إيجابى لهذه الاتفاقية من عدمه .

ومن بين هذه التحديات ، نوجز أهمها من وجهة نظرنا فيما يلى :

– أزمة النظام النقدى التى تواجه دول المعاهدة ، وتكاد تعصف بعض العملات بعملات أخرى ، مما يخلق مناخا من عدم الثقة بين دول الاتفاقية. وقد ظهر ذلك واضحا خلال العامين الماضيين فى عدد من المواقف – آخرها : ذلك الاجتياح الذى واجهه المارك الألمانى بقية العملات الأوروبية ، مما أدى إلى العصف بأغلبها وفى مقدمتها الفرنك الفرنسى. ولازالت هذه الأزمة قائمة على الرغم من الجهود المبذولة لاحتوائها . وهذا يشير إلى مستقبل غامض حول العملة النقدية الموحدة التى يتم الاستعداد لتنفيذها .

– حجم الأزمات الاقتصادية التى تجتاج النظام الاقتصادى الرأسمالى فى بلدان المعاهدة الاثنتى عشرة ، متمثلة فى تزايد حجم البطالة ، وركود اقتصادى كبير ، وتراجع الأداء الاقتصادى فى أغلب هذه البلدان ، بالإضافة

إلـى تراجـع مسـتوى الخدمـات الاجتماعيـة وزيـادة حـدة الفـوارق بيـن دول المعاهدة – فإن هذا كله يسهم فى خلق المزيد من التناقضات ، وبالتالى إعاقة مشروع الوحدة . وهذا ما قد لمسناه فى قمة كوبنهاجن التى عقدت فى أواخر شهر يونيه الماضى ، إلى حد أن أطلق على هذه القمـة "قمـة البطالـة وإعـادة الأمل إلى ملايين العاطلين عن العمل فى أوروبا ".

– نمو وتزايد حدة النزاعات العرقية فـى كثير مـن الـدول الأوروبيـة ، ومـن أهمها : ما يحدث فى داخل ألمانيا التى تعد مركزا أساسيا فى دعـم المشـروع الوحدوى الأوروبى . بل إن تزايد الاتجاهات الاستقلالية فى أوروبا يتعارض مع المشروع الوحدوى ؛ لأن هـذه الاتجاهـات لا تتقبـل فكـرة الاندمـاج ، بـل الاسـتقلال ، إضافـة إلـى أن هنـاك بعض الجماعـات تسـعى إلــى الانفصــال باعتبارها جماعات عرقية ، وهـو أخطـر مـا يواجـه أوروبـا فـى هـذا الوقـت تحديدا . ولعل التعامل الأوروبى مع قضيــة البوسـنة والهرسـك يكشـف حجـم هذه المأساة .

– الضغوط الآتية من أوروبا الشرقية وروسـيا وبقيـة دول الاتحـاد السـوفيتى (قبـل تفككـه) ، والتـى تتمثـل فـى المطالبـة المسـتمرة للغـرب بـأن يقـدم لهـم إسهامات ضخمة فى إعادة البناء فى ضوء الاختيار للنظام الحر ، باعتبار أن هذه مسئولية تاريخية للغرب . وقد أصبحـت هـذه الضغـوط تمثـل عبئـا علـى الدول الأوروبية بصفــة خاصــة ، ممـا قـد يسـهم فـى التعـارض مـع مشـروع الوحدة ، حيث إنه من الصعوبـة أن تحمـل أوروبـا الغربيـة هـذه الأعبـاء فـى نفس الوقت الذى تعانى دولها من مشاكل اقتصادية .

– ضغوط المهاجرين المقيمين فى داخل الدول الأوروبيـة ، والذيـن أصبحـوا جزءا من نسيج هذه المجتمعات – يمثلون الآن جماعات ضغط كبيرة – حيث إن المشـروع الوحـدوى يسـعى إلـى التخلص مــن هـؤلاء لإتاحــة الفرصــة لمواجهة مشاكل البطالة ، إلا أن حجم المهاجرين وضغوطهم قد تكـون سـببا كبـيرا فـى تراجـع المشـروع الوحـدوى ، وإعاقتـه عـن ترجمتـه إلــى الواقــع العملى .

بالإضافة إلى ما سبق ، فإن الصراع الأمريكى الأوروبى وما ترتـب عليه من حرب تجارية تنشط بين الحين والآخر ، علاوة على احتمالية كبـيرة لاختفاء قيادات تاريخية ترتبط بها المعاهدة ، خاصة الرئيس الفرنسى ميـتران

الذى وضع كل ثقله وراء المعاهدة لكسب تأييد الفرنسيين ، والمستشار الألمانى (هيلموت كول) الذى كان سببا لدعم المعاهدة وإقرارها ، وفضلا عن ذلك فإن احتمال تفكك الترابط الفرنسى الألمانى فى ضوء التنافس الحاد بينهما والذى ظهر أخيرا فى الأزمة النقدية ، حيث صعد المارك على حساب الفرنك ، وكذا العجز الأوروبى عن أخذ قرار واضح موحد إزاء أزمة البوسنة – كل ذلك يسهم فى ترجيح كفة العقبات التى تحول دون إتمام مشروع الوحدة الأوروبية . وما لم يتنبه قادة أوروبا إلى حجم التحديات التى تواجههم ، وخلق آليات سريعة لمواجهتها – فإن مشروع الوحدة يصبح حبرا على ورق ، وخيالا بلا ترجمة فى الواقع الفعلى .

الفصل الخامس

"قضايا الأمن والاستقرار فى الشرق الأسيوى"

(المبحث الأول)
"طبيعة الأزمة الكورية وأبعادها المختلفة"*: _

من المناطق المرشحة للصراعات والقلق والتوتر فى فترة ما بعد انتهاء الحرب الباردة بعد أن تفكك الاتحاد السوفيتى ، منطقة جنوب شرق آسيا . وهذا يرجع بالأساس إلى استمرارية عدد من النظم الشيوعية القوية كالصين ، وكوريا الشمالية ، وفيتنام الشمالية ، بالإضافة إلى التواجد الأمريكى المعاكس فى كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية والمحيط الهادى عموما ، والذى من شأنه دائما رفع حدة التوترات فى هذه المنطقة .

والخبرة التاريخية تشير إلى أن هذه المنطقة - دون غيرها من مناطق العالم - شهدت أعلى درجة من درجات الحروب طولا فى الزمن ، وتكرارا فى الحدوث بين فترة وأخرى ، وأنها بالتالى شهدت أشهر هذه الحروب من الناحية التاريخية . ولذلك فكل الأنظار تتجه صوب هذه المنطقة منذ انتهاء حرب الخليج عام ١٩٩١ لمحاولة احكام قبضة النظام الدولى بهيمنة الغرب على هذه المنطقة لتحاشى اندلاع الصراع فيها وإدراكها بما يتفق وقواعد التعاملات الجديدة فى العالم .

وطرحت مشروعات للوحدة بين الأجزاء المشطورة بحكم مخلفات الحرب العالمية الثانية (كالكوريتين ، والفيتناميتين) ، وأديرت الحوارات والمباحثات ، ولكنها حتى الآن لم تصل بعد إلى نقاط الالتقاء المأمولة .

كذلك مورست ضغوط غربية على كوريا الشمالية بالذات لما تمتلكه من أسلحة نووية وبرنامج نووى ، إلا أن هذه الضغوط باءت بالفشل .

ولذلك فعندما أعلنت كوريا الشمالية فى الثانى عشر من مارس الماضى (١٩٩٣) ، قرارها بالانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ، ومنع استقبال أى من المفتشين النووين لزيارة المواقع النووية فيها، ثارت ردود أفعال دولية على نطاق واسع ، لأنه باختصار : جاء هذا القرار لكى يثبت فشل كل السياسات التى اتبعت مع كوريا الشمالية خلال العامين الأخيرين بالذات .

---

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٥ .

وكذلك ، فإن تأمل ما جرى قد يسهم فى التحليل الموضوعى بصورة أوضح مما تردده بعض وسائل الإعلام . فكوريا الشمالية وافقت على دخول هذه المعاهدة والتوقيع عليها فى عام ١٩٨٥ ، وذلك بهدف تحسين علاقاتها بكل من الولايات المتحدة واليابان ، وكوسيلة لتعميق العلاقات الاقتصادية ومحاولة الاستفادة من إمكانية تدفق استثمارات كبيرة تدفع عجلة الاقتصاد الكورى فى الشمال خطوات أكبر مما هو حادث . ولكن هذا لم يأت بالنتيجة المرجوة ؛ لأن الغرب أراد أن يضع الشروط أولا قبل الإقدام على تطوير هذه العلاقات الاقتصادية ، فى نفس الوقت الذى لا تصلح معه الضغوط الغربية من الناحية الاقتصادية .

والسبب فى ذلك يرجع إلى طبيعة التوجه الاقتصادى لكوريا الشمالية الذى يعتمد على مبدأ (زوتشة) الذى صاغه زعيمها "كيم إيل سونج" والذى يعنى الاعتماد على الذات والنفس فى كافة المجالات الاقتصادية والعسكرية . ومن ثم ، فإن التجارة الخارجية لها تعتبر هامشية بالمقارنة بالناتج القومى ، وتعد (الصين واليابان وهونج كونج وسنغافورة وأندونيسيا) أهم شركائها التجاريين ، وتدور نسبة الواردات والصادرات بينهم جميعا وبين كوريا الشمالية حول ٧٠٪ على وجه التقريب . وهذا ما يجعل فكرة الضغوط الاقتصادية غير مجدية وسلاحا غير فعال لممارسة دور غربى إزاء هذه المنطقة تحديدا .

ولكن هناك بعض التقارير تشير إلى أن الاقتصاد فى كوريا الشمالية يعانى من مشاكل عديدة منها : النقص فى إمدادات البترول ، والمنتجات الزراعية ، وإنتاج الأسماك ، وانخفاض شديد فى الإنتاج الصناعى خلال السنوات الأخيرة ، وأن القيادة السياسية تواجه أزمة اقتصادية اجتماعية على وشك الانفجار فى الداخل . ورغم عدم توافر مصادر موضوعية تؤكد ذلك ، إلا أن الهدف الذى حرك كوريا الشمالية لقبول عضوية معاهدة الحد من الانتشار النووى ، كان هدفا اقتصاديا لتحسين قدراتها وتقوية فعاليات اقتصادياتها ، والاستفادة من كل ما هو مطروح لتدعيم ورفع مستوى معيشة شعبها . وعندما تكتشف كوريا الشمالية أن مثل هذا الهدف قد تبدد ولم يتحقق منه شئ ، فإن المسألة يمكن أن تقود إلى التراجع عن السير فى هذا الطريق، وربما بهدف اقتصادى ولأهداف أخرى يمكن الحديث عنها .

وهنا ، فإن محاولة تحليل القرار السياسي لكوريا الشمالية بالانسحاب من المعاهدة ، تقودنا إلى عدد من الأسباب المؤدية لهذا القرار منها :

(١)عدم تحقيق الهدف الاقتصادى المرجو من وراء قبول كوريا الشمالية لعضوية المعاهدة.

(٢)زيادة الترابط الوثيق ، والإفصاح عن الانحياز الأمريكى الواضح لكوريا الجنوبية ، مما يظهر معه تعميق للعداء الغربى تجاه كوريا الشمالية من ناحية، وتقوية كوريا الجنوبية فى مواجهة الشمال بما يخل من قواعد الحوار بين الكوريتين على طريق الوحدة الشاملة المأمولة . وقد أفصح ذلك عن نفسه بالمناورات المسماة "بروح الفريق" التى أجريت فى الأيام السابقة على قرار الانسحاب بين كل من القوات الأمريكية والقوات فى كوريا الجنوبية . وبغض النظر عن التبريرات التى أعلنت على لسان كل من المسئولين الأمريكيين أو فى كوريا الجنوبية باعتبارها من الأشياء الدورية ، فإنها كانت بمثابة استفزاز واضح لكوريا الشمالية دفعتها إلى اتخاذ مثل هذا القرار ، وعلى أن يكون الانسحاب النهائى مع نهاية يونيه ، وفى هذا فرصة لإدارة الحوار .

(٣)أن هناك مشاكل داخلية داخل كوريا الشمالية ، وفى مقدمتها خلافة الزعيم كيم إيل سونج ، حيث يسعى لنقل السلطة بهدوء إلى ابنه كيم جونغ إيل ، مما قد يستلزم افتعال أزمة خارجية تستقطب اهتمام الناس حتى تنتهى مسألة الخلافة ببساطة وسلامة ودون مشاكل قد تؤثر على وضع هذه الدولة المستهدفة بعد تفكك الاتحاد السوفيتى .

(٤)شعور كوريا الشمالية بالقلق الدائم بعد تفكك الاتحاد السوفيتى الحليف الرسمى لها ، والخوف من افتقاد التأييد الصينى لها فى حالة تعرضها لهجوم وحرب تستهدف تقويض هذه الدولة ونظامها الشيوعى ، حيث إنها ترى فى استمرار الوجود الأمركى بقوات تصل إلى ٤٠ ألف جندى ، والتنسيق الدائم مع كوريا الجنوبية ، والتحركات العسكرية المستمرة لهذه القوات فى المنطقة من شأنه إحداث القلق والشعور بالخوف ، مما دفعها إلى مثل هذا القرار تحسبا لما يمكن أن يقع من حروب أو تعرضها لهجوم ، خاصة إذا علمنا أن اليابان اعترفت رسميا بشراء صفقات من البلوتونيوم من أوروبا خلال (٧٢-

١٩٩٢) وقد يكون فى القرار بالانسحاب رادع لمن تسول له نفسه أن يفكر فى ذلك ضدها .

(٥)الرغبة فى تقوية موقفها التفاوضى عند إدارة الحوار مرة أخرى بما يمكنها من الحصول على مساعدات اقتصادية واستثمارات جديدة قد تسهم فى التغلب على مشاكلها الداخلية ودون الاشتراط الغربى بتغيير النظام الشيوعى.

– وفى ضوء هذه الأهداف الخمسة ، فإنه يمكن القول بأن الخطوات التى انتهجت حتى الآن والضغوط ، والتهديدات ، التى أعلنت من الدول الغربية لم تسفر إلا عن قرار لمجلس الأمن يدعو كوريا الشمالية لإلغاء قرارها مع ضرورة الموافقة على استقبالها لفرق التفتيش على الأسلحة النووية ، وهدد القرار بالنظر فى إجراءات أخرى إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

وعلى الرغم من أن هذا القرار لا يحمل لهجة متشددة أو عقابية صريحة ، وذلك مراعاة للتخوف من الفيتو الصينى ، إلا أن الرد من كوريا الشمالية كان واضحا وهو رفض هذا القرار وبشدة ، مع الدعوة للحوار فى هذا الشأن ، وهذا هو المستهدف . ولذلك فقد التقطت الولايات المتحدة هذا وأعلنت عن الاتفاق مع كوريا الشمالية على بدء المحادثات على مستوى رفيع حول أزمة انسحاب بيونج يونج من المعاهدة ، وأنها ستبدأ يوم ٢ يونيه ١٩٩٣ . ولتهيئة المناخ قام كلينتون بالموافقة على تجديد منح الصين الدولة الأولى بالرعاية دون شروط ، مما يسهم فى توظيفها فى الضغط على كوريا الشمالية ، بالإضافة إلى تخفيف حدة التهديدات اليابانية ، والتهديدات من كوريا الجنوبية ، علاوة على ذلك المشروع الوحودى الذى طرحه رئيس كوريا الجنوبية ويقضى بالمصالحة وينتهى بالوحدة المأمولة ، مع عرض المساعدات الاقتصادية للشمال ليعم السلام والرخاء فى المنطقة . والأكثر من ذلك ، تراجع حدة الهجوم الغربى إزاء كوريا الشمالية فى أعقاب قرار مجلس الأمن الأخير .

وفى ضوء كل ما سبق ، فإن تراجع كوريا الشمالية عى قرارها أمر قائم بما يحقق الأهداف التى تبتغيها والسابق تحليلها ، ولكن المسألة ستتوقف على كيفية تعامل الإدارة الأمريكية مع الأزمة بهدوء تجنبا لتصعيدها . أما عن كيفية توظيف هذه الأزمة للمنطقة العربية ، فلهذا حديث قادم .

(المبحث الثانى)
"تطورات الأزمة الكورية والتوظيف العربى لها"*

أخيرا – وكما توقعنا فى المقال قبل الماضى والمعنون بـ (الأزمة الكورية الجارية وأبعادها المختلفة) – وافقت كوريا الشمالية على التراجع عن قرارها بشأن الانسحاب من عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذى كان مقررا تنفيذه فعليا يوم ١٩٩٣/٦/١٢ ، وذلك قبل حلول هذا الموعد بساعات قليلة . وبذلك يكون شبح الأزمة والحرب المتوقعة قد زال وإن كان ذلك مؤقتا . إلا أنه من الأهمية ضرورة الكشف عن تطورات الأيام السابقة على التوصل لمثل هذا القرار ، ومن ناحية أخرى تبيان كيفية التوظيف العربى لهذه الأزمة بما يتفق ومقتضيات الأمن العربى . فقد كشفت تطورات الأحداث عن جهود متسارعة بذلتها الولايات المتحدة فى سبيل تعديل موقف كوريا الشمالية والعدول عن قرارها بالانسحاب من عضوية الوكالة والذى أعلنته منذ ١٢ مارس الماضى ، حيث وافقت الولايات المتحدة على عقد المباحثات المباشرة وعلى أعلى مستوى دبلوماسى مع كوريا الشمالية ، وذلك فى يوم ١٩٩٣/٦/٢ واستمرت لمدة يومين كاملين ، استغرقت ساعات طويلة فى الحوار والجدل . وقد أعلن كل طرف عن أفكاره وعن أهدافه من وراء المباحثات ، ففى حين أعلنت الولايات المتحدة على لسان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية الأمريكية (ريتشارد بوشار) بأن هذه المباحثات تستهدف إعلان شبه الجزيرة الكورية منطقة منزوعة السلاح النووى ، وأنه لن تكون هناك تنازلات من جانبها حتى تلتزم كوريا الشمالية بثلاثة أشياء هى : الالتزام باتفاقية المنطقة الخالية من السلاح بين الكوريتين ، والعودة إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، والتراجع عن قرار الانسحاب من معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية . وعلى الجانب الكورى ، فإن كوريا الشمالية طالبت بإنهاء المناورات العسكرية بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ، وإزالة الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية والمياه والأجواء المحيطة بها .

---

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٢٩ .

ورغم التباحث المستمر فى الجولة الأولى والتى استغرقت يومين ، إلا أنها لم تسفر عن اتفاق سوى إمكانية عودة التباحث مرة أخرى . وهذا ما حدث حيث التقى ممثلون عن كل من الولايات المتحدة (وفد برئاسة روبرت جاليكى – مساعد وزير الخارجية الأمريكى للشئون العسكرية والسياسية) ، وكوريا الشمالية (وفد برئاسة كانج سوك شور نائب وزير الخارجية الكورى)، وذلك يوم ١٩٩٣/٦/١٠ (قبل حلول موعد الانسحاب الرسمى من عضوية الوكالة ، والمعاهدة من جانب كوريا الشمالية) . وقد أفضت هذه المباحثات التى وصفت بأنها كانت مكثفة وجادة ، إلى اتفاق الطرفين على ضرورة تراجع كوريا الشمالية عن قرارها بالانسحاب من "الوكالة والمعاهدة"، وجاء فى البيان الرسمى الصادر عن المباحثات أن كوريا الشمالية قررت من جانب واحد تعليق انسحابها من المعاهدة ، وأنها تدرك صحة هذا القرار . إلا أن المعلومات التى توافرت فى هذا الصدد تشير إلى أن صيغة الاتفاق قد قضت بالتزام كوريا الشمالية بمعاهدة حظر الأسلحة النووية مقابل الحصول على امتيازات دبلوماسية ، بالإضافة إلى ما أوردته مصادر أخرى بأنه عل الرغم من أن البيان الرسمى لم يوضح مدة هذا التعليق الذى وافقت عليه كوريا الشمالية فى أعقاب المباحثات الثنائية ، إلا أنه عرض أن موافقة كوريا الشمالية جاءت مقابل ثلاثة مبادئ رئيسية هى :

ضمانات بعدم تهديدها باستخدام القوة العسكرية ، ودعم السلام بين الكوريتين ، وتأمين عدم استخدام الأسلحة النووية فى شبه الجزيرة الكورية .

وبالنظر أيضا إلى الأيام الفاصلة بين جولتى المباحثات الأولى فى ٦/٢ ، والثانية ٩٣/٦/١٠ ، نرى أن الولايات المتحدة قد مارست عدة ضغوط ، وأطلقت التهديدات بإنزال العقوبات على كوريا الشمالية التى قد تبدأ بحظر مبيعات الأسلحة لكوريا الشمالية ، ثم إنزال العقوبات الاقتصادية وغيرها ، وذلك بإصدار قرارات رسمية من مجلس الأمن ، فى نفس الوقت الذى ترفض فيه كوريا الشمالية ذلك ، بل وتطالب من الأجانب – خاصة اليابانيين – مغادرة البلاد فى إطار التصعيد ، وأيضا تعلن الصين أنها لن توافق على إصدا قرار يقضى بإنزال أية عقوبة على كوريا الشمالية ، أى أنها ستستخدم الفيتو . وقد أسهمت هذه الضغوط المتبادلة فى الإسراع بعقد الاتفاق بين الطرفين تحقيقا لمصالحهما المتبادلة ، وتكون كوريا الشمالية

بذلك قد استطاعت أن تجنى الثمار وتحقق جزءا كبيرا من أهدافها والتى سبق الحديث عنها فى المقال السابق ، ومحورها المصالح الاقتصادية من خلال الاستثمارات المأمولة من اليابان والولايات المتحدة ، وأيضا السلام فى المنطقة ، وتخفيف الضغوط العسكرية عليها حماية لاستمرار نظامها الاشتراكى ، والإسهام فى التصالح ووحدة الكوريتين مستقبلا . كما أن الولايات المتحدة تحقق لها تجنب دخولها فى أزمة كبيرة فى منطقة جنوب شرق آسيا يمكن أن تتورط فيها لأبعاد لا حدود لها . وبهذا فقد تحققت المصالح المتبادلة والأهداف المبتغاة من جانب كل طرف من الطرفين ، وأصبحت الأزمة فى طريقها للانسحاب التدريجى ليحل محلها الحوار الهادئ الذى يدار على أساسه المصالح المتبادلة .

أما عن التوظيف العربى لهذه الأزمة ، فإنه يمكن الاستفادة منها فى أكثر من ناحية . فمن ناحية أولى ، فإنه من الضرورى الربط بين تلك الضغوط الدولية والجهود التى بذلتها الولايات المتحدة إزاء كوريا الشمالية بعد قرارها بالانسحاب ومنع مفتش الوكالة من التفتيش على منشآتها النووية، وتوظيف مجلس الأمن فى استصدار قرار يطالب كوريا بالعدول عن قرارها والتلميح بتوقيع العقوبات فى حالة الرفض ، وبين التعامل الدولى مع إسرائيل التى تمتلك ترسانة من الأسلحة النووية باعتراف الولايات المتحدة ذاتها ، والذى يتسم بالتهاون والضعف . وهنا فإن لغة الخطاب العربى يجب أن توظف الربط بين أزمة كوريا الشمالية وكيفية التعامل معها حتى تراجعت عن قرارها ، وبين إسرائيل التى لازالت ترفض التعامل مع الوكالة ومفتشيها وبحماية دولية بكل أسف ؛ وذلك حتى يتسنى الضغط من المجتمع الدولى على إسرائيل ، كما حدث مع كوريا الشمالية ، وفى هذا مكسب للعرب فى المستقبل .

ومن ناحية ثانية ، فإن العرب عليهم استغلال القدرات العسكرية والنووية الموجودة لدى كوريا الشمالية ، وذلك بتطوير العلاقات معها بهدف الحصول على صفقات أسلحة حديثة مما تنتجه هذه الدولة ، وذلك مقابل استثمارات اقتصادية عربية هناك تطمح إليها كوريا الشمالية . كما أن فرصة الحصول على أحدث الأسلحة ، وبعض المفاعلات النووية – بما يتوازن مع بعض الدول فى المنطقة فى إطار توازن القوى فى المنطقة

العربية والشرق الأوسط – تعد عنصرا إيجابيا يقوى الطرف العربى فى مواجهة تحدياته فى الحاضر والمستقبل .

ومن ناحية ثالثة ، فإن التوجه نحو الشرق الأسيوى – حيث تقع عدة دول مترابطة فى مقدمتها الصين وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية بالإضافة إلى دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالنمور الخمسة ، علاوة على اليابان – يمكن أن يخلق بديلا قويا لدول المنطقة العربية يتحقق من خلاله التوازن فى العلاقات الدولية للعرب فى ظل المتغيرات الدولية الحادة ، حيث التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى فى أمريكا الشمالية (النافتا) ، وفى أوروبا الموحدة (ماستريخت) وذلك باعتبار أن التوازن فى العلاقات الدولية يعد من الأهداف المبتغاة لدول المنطقة العربية يتفق والمصلحة العربية الشاملة ومقتضيات الأمن القومى العربى .

ولاشك أن الحديث عن إمكانيات الاستفادة العربية من هذه الأزمة يمكن أن يطول ، إلا أن المسألة التى يجب أن نتوقف عندها هى ضرورة السعى العربى نحو الاستفادة من كل أزمة دولية ، وأن يكون للعرب حضور دائم فيها بحيث يتحقق هدفان : الأول هو : تجنب الآثار السلبية لهذه الأزمة علينا ، والثانى : إمكانية التوظيف السياسى الشامل لها بما يحقق المصلحة القومية للعرب .

والسؤال الأخير : أين نحن من ذلك ؟ هذا ما هو ما نأمل لفت الأنظار إليه .

(المبحث الثالث)
"أزمة الحكم فى كمبوديا .. وآفاق الخروج منها"*

لاشك أن كمبوديا تواجه منذ فترة أزمة فى الحكم مضمونها صراع السلطة بين القوى السياسية المختلفة . وأعطت هذه الأزمة الفرصة للعديد من القوى الإقليمية المحيطة بكمبوديا مثل فيتنام ولاوس والصين ، وكذا الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى (قبل تفككه) ، من أن يتدخلوا فى مساندة طرف فى مواجهة طرف ، بل والأطراف الأخرى ، والعكس ،

* نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣ .

مما أدى إلى تعميق الصراع بين هذه الأطراف من جانب ، ومن جانب آخر قام كل طرف بإدارة خلافات الدولة المساندة إقليميا أو دوليا ، بالوكالـة ، فـى مواجهـة الأطـراف الإقليميـة أو الدوليـة الأخـرى . وبالتـالى أصبحـت القـوى السياسية الداخلية تدير صراعا فيما بينها يعد امتدادا للصـراع علـى المستوى الإقليمى ، وعلى المستوى الدولى . وبعد نزاعات طويلة ، تم الاتفاق على أن يتم إجراء الانتخابـات البرلمانيـة تحـت إشـراف مباشـر مـن الأمـم المتحـدة ، وتحـدد موعـد لإجرائهـا فـى الفـترة مـن ٢٣ مـايو إلـى ٢٨ مـايو المــاضـى . وأسفرت هذه الانتخابات عن فوز حزب "فونسنيك الملكى" الـذى يرأسـه نجـل الأمـير سيهانوك (نـوردوم رانـا ريـده) بعـدد (٥٨) مقعـدا مـن إجمـالى ١٢٠ مقعد، بما يشكل نسبة ٤٥,٢٪ ، وتلاه حـزب الشـعب الحـاكم بحصولـه علـى (٥١) مقعدا .

وقد قرر مجلس الأمن الموافقة على اعتماد نتيجـة هـذه الانتخابـات ، ورفض أية طعون فى شأن عملية إجرائهـا ، وذلـك خـلال اجتماعـه يـوم ١٦ يونيه الماضى .

كما قرر مجلس الأمن أيضـا استمرار السـلطة المؤقتـة للأمـم المتحـدة فى البلاد لحين الانتهاء من إقرار الدستور واعتماد الحكومة المؤقتـة ، وذلـك خلال الأشهر الثلاثة القادمة .

وتأتى قرارات مجلـس الأمـن الأخـيرة ترجمـة لمـا نـص عليـه اتفـاق السلام الذى تم توقيعه فى باريس تحت إشراف الأمم المتحدة عام ١٩٩١ فـى إطار السعى نحو احتواء وحل المشاكل الإقليميـة . وقـد تضمـن هـذا الاتفـاق ضرورة إجراء الانتخابات تحت إشراف الأمم المتحدة ، وإقرار دستور جديـد للبـلاد مـن خـلال المجلـس المنتخـب ، وتسـليم السـلطة للحـزب الـذى يفـوز بالانتخابـات . وقـد وقـع علـى هـذا الاتفـاق كافـة الأطـراف المتصـارعـة فــى كمبوديا آنذاك .

كما أن هذه القرارات التى أصدرها مجلس الأمن وضعت حدا فاصلا لمشكلة السلطة فى كمبوديا وحسمت كافة التشكيكات التى اطلقت إزاء عمليـة الانتخابات ، حيث حاول كل طرف لم يحصل على ما يريد فى الانتخابات أن يشكك فى سلامة إجراءاتها . وكان أول المشككين حزب الشعب الحاكم الـذى حصل على المركز الثانى بعد حرب الملكين ، وكذلك شككت جماعة "الخمير

الحمر" على الرغم من أنها قد قاطعتها ودعت مؤيديها للمقاطعة ، ودعت بقية الشعب للمقاطعة أيضا ، إلا أنها فى تطور مفاجئ بدأت تشارك فى التصويت وتراجعت عن موقف المقاطعة ، وذلك ابتداء من اليوم التالى لبدء عملية الانتخابات . ودعت مؤيديها للإدلاء بالصوت لصالح المعارضة وضد الحزب الحاكم وهو حزب الشعب . وهذا لاشك يمكن تفسيره على أن قادة هذه الجماعة وجدوا أنفسهم خارج المنافسة ، وأنهم بموقفهم السلبى هذا سيخرجون من دائرة الصراع على السلطة بلا ثمن ، ولذلك تراجعوا وأعلنوا تأييدهم للمعارضة ضد الحزب الحاكم كموقف يمكن أن يجعلهم داخل دائرة السلطة فى حالة فوز المعارضة . وقد اتضح ذلك فيما بعد إعلان نتيجة الانتخابات وفوز حزب الملكيين ، وعدم فوز الحزب الحاكم ، وأعلنوا تأييدهم لتولى الحزب الفائز السلطة فى البلاد ، ورفضوا كل محاولات من شأنها الالتفاف حول إرادة الشعب ، مما يؤكد قبولهم المبدئى لنتيجة الانتخابات .

ومنذ إعلان الانتخابات ، والأوضاع فى البلاد تتسم بعدم الاستقرار ؛ لأن كل طرف يسعى لممارسة الضغوط للحصول على أقصى المكاسب لضمان الحدود الدنيا لذلك ، فالطبيعى والمنطقى أن يتولى السلطة وتشكيل الحكومة ، الحزب الذى يفوز بأغلبية المقاعد . إلا أن الأمير سيهانوك) رئيس الدولة) رأى أن يتولى هو رئاسة حكومة ائتلافية تضم الحزبين اللذين فازا بالانتخابات الأخيرة ، وهما حزب الملكين برئاسة نجله ، وحزب الشعب الحاكم برئاسة (سند) وهو الذى يترأس الحكومة الحالية .

إلا انه فوجئ بمعارضة شديدة من كافة الجماعات (حزب الملكيين الفائز بالأغلبية وجماعة الخمير الحمر ، وبقية فصائل المعارضة ، بالإضافة إلى كبار قادة الجيش والشرطة) ، باستثناء حزب الشعب الحاكم الذى يتفق هذا الطرح مع مصالحه ، حيث يضمن الاستمرار فى السلطة ، بل إن الأمم المتحدة ذاتها رفضت فى البداية هذا الاقتراح باعتباره لا يتفق مع نتيجة الانتخابات ، كما لا يتفق مع اتفاق باريس للسلام الذى تم عام ١٩٩١ .

وقد أدت هذه المعارضة فى إجمالها لتراجع سريع من جانب الرئيس سيهانوك ، حتى أنه إزاء هذه المعارضة غير المتوقعة أشار إلى تراجعه الذى جاء بناء على نصيحة المنجمين بضرورة عدم تشكيل الحكومة حتى

أكتوبر القادم ، وهو الموعد الذى يتفق مع هدوء نجم سيهانوك ، وبالتالى نجاح مثل هذا الاقتراح آنذاك !!

وتأكيدا لعدم الاستقرار الذى تشهده البلاد ، قام بعض المتشددين من حزب الشعب الحاكم بإعلان الانفصال بعدة أقاليم على الحدود مع فيتنام ، وآخرون وجدوا الفرصة للانفصال بثلاثة أقاليم أخرى . والملفت للنظر : أن نجل الأمير سيهانوك الثانى هو (شاكر ايونج) ، وهو قائد الانفصال فى هذه الأقاليم ، ويعبر عن رفضه لنتيجة الانتخابات باعتباره من المتشددين فى حزب الشعب الكمبودى . وهذا وضع الأمير سيهانوك فى مأزق شديد ، حيث تعرضت الدولة لحالة تقترب من التمزق وصراعات الانفصال ، وما يترتب على ذلك من عودة الحرب الأهلية ودخول الدولة مرة أخرى فى دوامة الانهيار . كما أن هذه المحاولات جاءت فى سياق السعى نحو تأزيم الأوضاع وإشاعة مناخ عدم الاستقرار للحيلولة دون اتخاذ قرار لصالح الحزب الفائز فى الانتخابات أو للحيلولة دون الحل النهائى للمشكلة ليظل الصراع على السلطة مستمرا .

إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل الذريع ، وهروب قادة هذا الانفصال من المتشددين خارج الحدود الكمبودية إلى فيتنام المجاورة ، وفى مقدمتهم نجل الأمير سيهانوك الذى قاد هذه العمليات ، بل قام هو ومن معه بتسليم كافة الأسلحة الموجودة معهم إلى حرس الحدود ، وسمح لهم بالخروج.

وعاد الهدوء مرة أخرى للبلاد ، وأسهم قادة الجيش والشرطة فى احتواء مثل هذه المحاولات حرصا على وحدة البلاد ، وتجنبا لعودة الحرب الأهلية بعد أن استمرت نحو عشرين عاما من قبل راح ضحيتها عشرات الألوف . إلا أنه فى تطور آخر ، وفى اليوم التالى لصدور قرار مجلس الأمن ، أعلن عن اتفاق أنجزه الأمير سيهانوك (رئيس الدولة) ، يقضى باقتسام السلطة بين الحزبين الفائزين فى الانتخابات – وهما حزب الملكيين ، وحزب الشعب الكمبودى (الحاكم حاليا) – بحيث يتولى رئيسا الحزبين رئاسة الوزارة معا ، ويقتسمون الحقائب الوزارية ، وذلك فى إطار حكومة ائتلافية تعطى الفرصة فيها لمشاركة بعض الأحزاب الأخرى ، خاصة الحزب الليبرالى الفائز بعدد محدود من المقاعد ، بنسبة معينة فى الحكومة الائتلافية.

وقد أعلنت كافة القوى موافقتها على هذا الاقتراح الذى يتم تنفيذه لمدة ثلاثة أشهر لحين إقرار الدستور وانتهاء وجود قوات الأمم المتحدة ومشرفيها .

ولاشك أن هذا الاقتراح – رغم ما يتضمنه من اتفاق بين الأطراف الرئيسية ، وموافقة القوى الأخرى المعارضة ومن بينها "الخمير الحمر" التى أعلنت موافقتها عموما وعلى أن تشارك فى الحكومة الائتلافية ، وعلى أن تمنح السلطة الكافية للأمير سيهانوك فى إدارة البلاد – إلا أنه يحمل حلا مؤقتا يستمر لمدة ثلاثة أشهر ، ولا يحسم مستقبل السلطة فى البلاد فيما بعد الأشهر الثلاثة ، حيث إنه من المقرر أن يتم إقرار الدستور وإقامة حكومة جديدة ز والسؤال هنا : من يتولاها ؟ وهل يتم الخروج من هذا المأزق بعمل انتخابات جديدة بعد إقرار الدستور أم لا ؟

وقد يكون من الطبيعى أن يكون الحل المؤقت مطلوبا ، خاصة أن إقرار الدستور يستلزم موافقة ثلثى الأعضاء وفقا لاتفاق باريس ١٩٩١ ، وهو ما لا يمكن أن يتحقق فى حالة انفراد حزب الملكيين الفائز – ولكن بأقل من نصف المقاعد (٥٨ من ١٢٠ مقعدا) ، ولكن فى تقديرنا أن الحل المؤقت يتضمن درجة استقرار عالية فى تولى الحزب الفائز رئاسة حكومة ائتلافية يضم إليها ممثلون لحزب الشعب الذى فاز بالمركز الثانى والأحزاب والجماعات الأخرى ، وذلك فى إطار المصالحة الوطنية والحل الوسط اللذين يعيدان إلى كمبوديا السلام والاستقلال والوحدة الوطنية وسلامة الأراضى وكل مانخشاه من الاتفاق على مشاركة الحزبين لرئاسة الوزارة معا ، الأمر الذى قد يؤدى إلى مزيد من الانشقاق وعودة الصراع وليس تحقيق الاستقرار ، وهو مالا نتمناه لهذه الدولة التى شهدت صراعات وحربا أهلية على امتداد عشرين عاما .

(المبحث الرابع)

"الزيارة المعلقة للرئيس الروسى لليابان بين الدوافع وقضية جزر كوريل"*

للمرة الثانية يتقرر إلغاء زيارة الرئيس الروسى "يلتسين" لليابان .. والتى كان مقررا لها الأسبوع الأخير من شهر مايو الجارى ، حيث سبق أيضا أن تقرر إلغاء نفس الزيارة عندما كان محددا لها منتصف سبتمبر الماضى . وأصبحت بالتالى زيارة يلتسين لليابان من الزيارات المعلقة ، حيث ألغيت مرتين فى أقل من عام ، وهو ما لم تشهده العلاقات بين الدول الكبرى ، بل لم تشهده العلاقات الدولية عامة على هذا النحو غير المسبوق . وليس من المستغرب ، إذن ، أن نتحدث عن هذه الزيارة المرتقبة إلا باعتبارها زيارة معلقة ربما تتم وربما لا تتحقق فى ظل العهد الحالى فى روسيا ، وإنما ستبقى فى النهاية من الزيارات التى سيكون لها مكان فى السجل التاريخى للعلاقات الدولية عامة ، والعلاقات بين الدولتين (اليابان وروسيا) بصفة خاصة .

وقد لوحظ من خلال استعراض أسباب إلغاء هذه الزيارة المعلقة للمرة الثانية أنها نفس الأسباب ، وإلى حد كبير ، والتى سبق أن قيلت لتبرير إلغاء هذه الزيارة فى المرة الأولى .

فقد رددت وكالات الأنباء – نقلا عن مسئولين روس – أن الزيارة تأجلت للمرة الثانية بسبب النزاع الحاد بين روسيا وبين اليابان حول جزر كوريل الأربعة ، والتى سبق أن استولت عليها روسيا عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد عام ١٩٤٥ ، حيث لم يتم التوصل إلى حل مناسب بين الطرفين عبر القنوات الدبلوماسية ، بالإضافة إلى سبب آخر وهو : مجمل التوترات السياسية التى يواجهها الرئيس الروسى فى الداخل .

وذكرت المصادر أيضا أن الزيارة ستتم فى الخريف القادم ، حيث سيكون الوقت أكثر ملاءمة . وعلى الجانب اليابانى ، فقد نفى نائب وزير الخارجية اليابانى وجود أزمة فى العلاقات الروسية اليابانية أدت إلى تأجيل الزيارة الثانية ليلتسين فى أقل من عام ، وإلى حد كبير ، فإن الأسباب التى

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٥ .

أدت إلى تأجيل الزيارة الثانية تكـاد تكـون هـى نفسـها عندمـا تـأجلت الزيـارة الأولى . حيث ورد علـى لسـان بعـض المسـئولين الـروس أيضـا أن الزيـارة ألغيت لعدم إمكان كل من الطرفين العثور علـى لغـة مشـتركة بشـأن الجـزر الأربعة المتنازع عليها .

بالإضافة إلى تخوف إدارة الرئيس الروسى يلتسـين مـن ردود الفعل الداخلية فى حالة مناقشة اقتراح ضم هذه الجـزر الأربـع لليابـان . كمـا أعلن يلتسين نفسه آنذاك أنه ألغى زيارته إلى اليابان "بسبب الموقـف المتشـدد الـذى اتخذته اليابان حول الخـلاف علـى جـزر الكوريـل ، بالإضافـة إلـى أنـه كـان سيتعرض للإهانة ، وأنه لا يمكنه القبول بالمعاملة اليابانية فيما يتعلق بمشـكلة الجزر ، وأن التوجه إلى طوكيو صفر اليدين قد يكون غير مفيد" . كما أشـار وزير الاقتصاد الروسى آنذاك (بيوتر آمنين) إلى أن تأجيل الزيارة كان بسبب موقف اليابان الذى كان دائما متصلبا فى مباحثات روسيا مع الدائنين .

أمـا عـن الموقـف اليابـانى إزاء هـذا الأمـر ، فقـد أوضـــح المتحـدث الرسمى اليابانى (كويشتى كاتو) أن قرار تأجيل الزيارة يعـود إلـى صعوبـات داخلية فى روسيا ، وأن يلتسين يتحدث عن ظروف متعددة فى روسيا لتبرير قـراره بتـأجيل الزيـارة . وذلـك خـلال مكالمـة تليفونيـة مـع رئيـس الــوزراء اليابانى (ميازاوا) دامت ٣٥ دقيقـة . كمـا أشـارت صحيفـة (أسـاهى شـمبون) اليومية الواسعة الانتشـار ، (نقـلا عـن صحيفـة النيويـورك تـايمز) بـأن إلغـاء الزيارة يعـود إلـى عجـز الدبلوماسـية اليابانيـة العرجـاء وافتقـار منفذيهـا إلـى الكياسـة والمرونـة ، وحـددت أنهـا تشـير إلـى اليابـانيين وحدهـم وليسـت إلـى الروسـيين بقولهـا "دبلوماسـيون مـن الدرجـة الثالثـة فـى اقتصـاد مـن الدرجـة الثانية!! ".

كما أشيع أيضـا سـبب ، وإن بـدا أنـه يفتقـر إلـى المنطـق ، وهـو أن الزيارة ألغيـت لعـدم وجـود ضمنـات كافيـة مـن قبـل اليابـانيين لحمايـة وأمن الرئيس الروسى خلال زيارته لهذا البلد ، وهذا ما ورد على لسان عضو فـى مجلس الأمن القومى الروسى ، حيث ألغيت الزيـارة خـلال اجتمـاع للمجلس مع يلتسين .

ومن ثم ، يتضح أن المحور الرئيسىالذى تدور حولـه الزيـارة هـو : قضيتا إعادة الجزر الأربع لليابان ، والمساعدات التـى تطمـح إليهـا روسـيا .

فاليابان اشترطت لتحسين العلاقات وتطويرها مع روسيا ، بل وبحث مدها بالمساعدات المالية الضخمة ، والنظر فى مسألة الديون التى تثقل كاهلها ، ضرورة إعادة الجزر الأربع إلى موطنها الأصلى وهو اليابان . بينما الموقف الروسى يسعى فى طريقين مزدوجين : الأول هو : تجنب مناقشة قضية الجزر ، والثانى : السعى نحو الحصول على دعم مالى ضخم من اليابان لتدعيم الإصلاحات الاقتصادية والطريق الديمقراطى التى سارت وتسير فيها روسيا ، خاصة أن الزيارة التى سبق لجورباتشوف أن قام بها فى إبريل ١٩٩٠ عندما كان بالحكم لم تصل إلى شئ بسبب الإصرار اليابانى فى عدم بحث أى شئ قبل إقرار إعادة الجزر الأربع لليابان . وهذا ما جعل يلتسين أكثر حذرا فى زيارته أو تحديد الأهداف المبتغاة من ورائها .

وعلى ضوء هدف كل من اليابان وروسيا من الزيارة ، تتحدد الدوافع التى تكمن وراء قرار إلغاء الزيارة مرتين ، ولنفس الأسباب إلى حد كبير ، ويمكن بلورتها فيما يلى :

(١)التخوف الشديد من وراء تصعيد النزعة القومية الروسية بما تمثله من ضغوط عنيفة على الرئيس يلتسين ، حيث سيظهر باعتباره الشخصية التى تفرط فى السيادة الروسية على الجزر . وقد عبر (أوليج روميا) سكرتير اللجنة الدستورية بالبرلمان الروسى فى يوليو الماضى ، عن ذلك بقوله : إن تسليم الجزر لليابانيين قد يؤدى إلى تفجير الأوضاع السياسية غير المستقرة فى روسيا ، وليس من المستبعد إسقاط النظام الديمقراطى الجديد . وهذا صحيح إلى حد كبير فى ضوء التيار المعارض المتنامى ضد يلتسين والذى يقوده البرلمان الروسى .

(٢)الضغوط المستمرة التى تمارسها اليابان على روسيا ، وتتمثل فى الإصرار اليابانى على الربط بين تقديم المساعدات لروسيا ، وفك القيود على الديون الروسية ، والإسهام فى إنقاذ الاقتصاد الروسى ، وبين ضرورة إعادة الجزر الأربع لليابانيين مرة أخرى باعتبارها جزرا يابانية سبق لروسيا أن احتلتها عام ١٩٤٥ بعد الحرب العالمية الثانية .

وقد ظهر هذا فى تشدد اليابان فى مباحثات روسيا مع الدائنين ، كما ظهر تشددها فى الحيلولة دون انضمام روسيا لقمة الدول الصناعية السبع فى يونيو الماضى (١٩٩٢) ، وأيضا ظهر فى محاولتها استصدار قرار عن قمة

الدول الصناعية أيضا للربط بين المساعدات لروسيا وضرورة إعادة الجزر لليابانيين .

(٣)الاستثمار اليابانى للظروف غير المستقرة فى روسيا لتحقيق مكاسب دبلوماسية ، حيث أظهرت اليابان ضعف الاقتصاد الروسى ، وأبرزت فى صحفها عدم استقرار روسيا ، وبالتالى ضعف قرارها ، وأن هذا يمكن أن يؤدى إلى أن يفكر الرئيس الروسى فى الحصول على المساعدات كمكسب له يدعم من موقفه فى مقابل التنازل عن الجزر الأربع . وقد أدى هذا إلى نتيجة عكسية مؤداها ظهور الدبلوماسية اليابانية بقصر النظر ، وبالانتهازية ، وبالتدبير السيئ الذى فوت الفرصة فى إقامة حوار حقيقى يصل إلى تسوية عادلة للنزاع القديم حول جزر الكوريل بين الدولتين .

(٤)اللهجة العدوانية التى ظهرت فى تصريحات الدبلوماسيين اليابانيين ، وفى كثير من صحفها ، ومن ذلك : إعلان بعض الدبلوماسيين فى إحدى الصحف اليابانية أن جبروت الين سيقهر التصلب الدبلوماسى ويكسب للبلاد أولى معاركها السياسية الخارجية بإعادة جزر الكوريل الأربع إلى حظيرة اليابان . وقد شرح هذا الوضع أحد أساتذة التاريخ الروسى بجامعة طوكيو بقوله : "بأنه لم يشهد أى استعداد لدى اليابانيين للتريث والاستماع لوجهة النظر الروسية ، ومن ثم فإن اليابان طمعت فى إحراز الدرجة المئوية الكاملة فى الاختيار لكنها انتهت بالحصول على صفر مجرد .

وإجمالا : فإن شعور الرئيس الروسى بالخوف من الإقدام على خطوة تسحب من تحت أقدامه كل سلطاته – نظرا للظروف غير المستقرة داخل بلاده وما يمكن أن تمثله من قوة ضاغطة عليه ، بالإضافة إلى افتقار المرونة الكاملة فى إدارة هذه القضية معه – كانت هى الوجه الحقيقى للقرارين المتتاليين بإلغاء زيارة يلتسين لليابان ، وذلك فى إطار الدوافع الأربعة السابقة . وتبقى احتمالات إتمام الزيارة – وقد تتم بالفعل – وإنما يبقى نجاحها مرهونا بإمكانية الاستعداد لدى الطرفين على الحل الوسط الذى يتميز به عالمنا الحالى ، وقد ينتهى الأمر إلى اقتسام نهائى للجزر الأربع بين الدولتين ، كما يبقى نجاح الزيارة أيضا مرهونا بالحوار الجاد بين الطرفين للنظر فى ترجمة أفكار جورباتشوف التى عبر عنها خلال زيارته لليابان فى

إبريل ١٩٩٠ بإمكانية الاتفاق على تأسيس محور أمنى جديد فى هذه المنطقة. ولازال كل شئ محتملا فى عالم تختفى منه معارك الحسم النهائى .

(المبحث الخامس)
"الأزمة الصينية – الأمريكية الأخيرة وتداعياتها"*:

فى أوائل شهر أغسطس الماضى (١٩٩٣) ، تعرضت سفينة تجارية صينية فى طريقها إلى إيران للاعتراض من جانب قوات تفتيش أمريكية بحجة أنها تحمل موادا وأسلحة كيماوية ، مخالفة بذلك قواعد الحظر لانتشار هذه النوعية ، والمتفق عليها منذ عام ١٩٨٧ بين الدول الصناعية الكبرى بالإضافة إلى أسبانيا وهولندا ، وكادت أن تصل المسألة إلى حد إجبار السفينة على العودة إلى المكان الذى انطلقت منه فى الموانى الصينية . إلا أن الموقف الصينى كان حاسما بتوجيه الاتهامات إلى الولايات المتحدة بتجاوزاتها فى الاعتراض والرغبة فى التفتيش ، وهو ما يمثل انتهاكا للسيادة الصينية ، بالإضافة إلى نفيها أن السفينة تحمل أية مواد كيماوية محمولة وموجهة لإيران أو أية دولة أخرى . وهى بهذا تحترم القواعد المعمول بها فى هذا الصدد ، بيد أن الولايات المتحدة لم تدخر وسعا فى استمرار توجيه الاتهام للصين والإصرار على أن السفينة تحمل موادا مخالفة ، وهذا يستدعى ضرورة تفتيشها فى أقرب ميناء قبل أن تصل إلى إيران .

واستمرت المواجهة والاتهامات المتبادلة : دافعت الصين عن نفسها، وأصرت على أن يتم رسو السفينة فى إحدى الموانى السعودية (الدمام) ، لتفتيشها تفتيشا مشتركا بين صينيين وسعوديين ، وذلك قبل توجه السفينة إلى ايران ، بهدف التأكد من خلوها من مواد مخالفة . وتم التفتيش الفعلى للسفينة بمعرفة السعوديين والصينيين ، وأسفر عن عدم حمل السفينة لأية مواد مخالفة مثل المواد الكيماوية أو غيرها ، بل تحمل أحبارا وورق طباعة وبعض قطع الغيار فحسب ، وتم إعداد تقرير بهذا التفتيش . ولم تعترف الولايات المتحدة فى البداية بهذا التقرير ، إلا أنها عادت لتقر بنتيجة التفتيش استداركا لخطأها فى المعلومات التى وصلت للإدارة الأمريكية .

---

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢٥ .

إلا أنه خلال هذه الفترة بين اعتراض السفينة وإعلان نتيجة تفتيشها في ميناء الدمام السعودى ، كانت الولايات المتحدة قد قررت إنزال العقوبات على كل من الصين وباكستان لقيام الصين ببيع أسلحة وصواريخ لباكستان ، مخالفة قواعد الحظر فى ذلك والمعمول بها لعدم نشر الأسلحة طويلة المدى والباليستية وما يمكن أن يسهم فى صناعة الأسلحة النووية . وكان رد الصين رفض هذه العقوبات ، وإعلان التهديد بإلغاء اتفاقية حظر الصواريخ ، أى إعادة النظر فى التزامها باتفاقية الحد من صادرات تكنولوجيا الصواريخ ردا على قرار الإدارة الأمريكية الأخير بفرض عقوبات اقتصادية عليها لاتهامها بتزويد باكستان بمكونات إنتاج الصواريخ . كما أن الصين وجهت اتهاما للولايات المتحدة على لسان نائب وزير خارجيتها (ليوتشيو) بأن الحكومة الأمريكية تقوم بتهديد الأمن الداخلى فى الصين ، لقيامها بتصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى تايوان ، كما أضاف أن بلاده سبق أن تعهدت بالتزامها بالاتفاقية منذ عام ١٩٨٩ مقابل رفع العقوبات الأمريكية المفروضة على الصين آنذاك ، مشيرا إلى أن بلاده مضطرة حاليا إلى إعادة النظر فى الاتفاقية بعد إعادة فرض العقوبات .

بل وصل الأمر إلى حد مطالبة الصين للولايات المتحدة بأن تقدم اعتذارها عن هذا الاتهام الذى ثبت بطلانه بعد تفتيش السفينة ، ولم تقدم الولايات المتحدة مثل هذا الاعتذار ، بل واصلت تحديها للصين رغم إعلانها ثبوت عدم وجود أية ممنوعات بالسفينة الصينية بعد تفتيشها فى ميناء الدمام السعودى .

وهذا يثير التساؤل عن مدى مصداقية موقف الولايات المتحدة إزاء الصين ، بل يثير التساؤل حول دوافع هذا الموقف الأمريكى . وفى تقديرنا أن الموقف الأمريكى انطلق من عدة اعتبارات يمكن بلورتها فيما يلى :

(أ) الاعتبار السياسى :-

حيث تحاول الصين أن تنمى دائرة نفوذها وعلاقاتها السياسية بنوع من الحرية ، وخصوصا فى المنطقة الأسيوية والممتدة من حدودها الغربية متجهة ناحية الغرب حيث إيران والمنطقة العربية ، ومن ثم فإن آثار هذا

الموقف من شأنه هز هذا النفوذ ومحاولة تقليص هذا الوزن إلى ما كان عليه من قبل للحد من تزايده وانتشاره .

(ب) الاعتبار الاقتصادي :-

حيث إن الصين أصبحت وفقا لتقرير البنك الدولى عملاقا اقتصاديا يحتل المركز الثالث بعد الولايات المتحدة واليابان ، وبحجم إنتاج محلى إجمالى قدره ١٦٦٠ بليون دولار عام ١٩٩٢ ، وبمعدل نمو السنوى ١٢,٨٪ فى جميع قطاعات الدولة ، ويقدر الخبراء أنه بحلول عام ٢٠٢٠ فإن الصين ستحتل المركز الأول بجدارة على المستوى العالمى وستسبق فى ذلك اليابان والولايات المتحدة بالضعف وثلاثة أمثال ألمانيا . ومن ثم فإن محاولة تخويف السفن الصينية تأتى فى سياق الحد من التجارة الدولية للصين والتى تنتشر بصورة كبيرة كل عام عن العام الذى يليه . ولذا فإن الموقف الأمريكى بإلقاء التهم ضد السفن الصينية يمثل ردعا قد يؤثر تأثيرا سلبيا على التجارة الصينية ، وفقا للاعتقاد أو الحسابات الأمريكية ، مما قد يحول دون استمرار النمو الاقتصادى الصينى ، الذى بدأ يزعج الغرب بلا أدنى شك .

(جـ) الاعتبار العسكري :-

فالصين أصبحت تمثل موردا للسلاح لدول كثيرة فى العالم الثالث ، وخاصة منطقة الشرق الأوسط . ولذلك فإن إلقاء التهمة لسفينة صينية متجهة إلى إحدى دول الشرق الأوسط (إيران) قد يسبب ارتباكا فى اعتماد هذه الدول على السلاح الصينى من جانب ، وبالتالى يؤثر تأثيرا سلبيا على الصين كسوق للسلاح له علاقة باعتبارها قوة عظمى قادرة على إنتاج وتسويق السلاح ، ومنافسة للغرب فى هذا المضمار من جانب آخر . ولذا فإن الإدارة الأمريكية رأت فى تصرفها باتهام الصين بخروجها عن الاتفاقيات المعمول بها فرصة لمحاولة توجيه ضربة قوية للسلاح الصينى والاقتصاد الصينى ، وبالتالى يفقدها مصداقية قدرتها على حماية سفنها فى الطريق إلى الدول المباع لها الأسلحة .

(د) اعتبارات تتعلق برغبات الولايات المتحدة :

بالإعلان عن استمرار نفوذها العالمى ، وأنها قادرة على السيطرة العالمية على كل شئ ، وأنها القطب الوحيد الذى يؤثر فى مجريات الأمور ، وأنها أرادت بهذا التصرف أن تشعر الصين بالذات بحجم هذا النفوذ للحد من النفوذ الصينى المتزايد والذى بدأت قوى من العالم الثالث تتعامل معه ومعها على هذا الأساس كبديل للاتحاد السوفيتى الذى تفكك كقوة عظمى ولم يعد له بديل فى الساحة الدولية فى الوقت الحاضر سوى الصين .

(هـ) اعتبار أمنى :

حيث إن الصين تسعى إلى توسيع نفوذها الأمنى فى منطقة جنوب شرق آسيا بالذات ، وتسهم فى زيادة التحدى للوجود الأمريكى هناك – وإن أعلنت غير ذلك . ولذلك فإن التصرف الأمريكى الأخير جاء فى سياق محاولة هز صورة الصين والتشكيك فى قدرتها على تحمل تبعات أى نظام أمنى فى جنوب شرق آسيا وبالتالى فى أى جزء من العالم .

وفى ضوء هذه الدوافع : هل استطاع التصرف الأمريكى أن يحقق نجاحا يذكر فى هذا الصدد ؟ الواقع يشير إلى أنه نتيجة التفتيش للسفينة الصينية حيث ثبت عدم صدق الاتهامات الموجهة من الولايات المتحدة بانتهاك الصين لاتفاقيات تصدير الأسلحة ، وأن السفينة تحمل أسلحة كيماوية وغير ذلك ، وإعلان أمريكا سلامة السفينة بناء على التفتيش السعودى الصينى المشترك قبل ذهابها إلى ايران ، وبالتالى تبددت كافة الشكوك إزاء السفينة ، لذلك فإن كل الأهداف التى استهدفتها الإدارة الأمريكية قد ذهبت سدى ، بل أدت إلى نتائج عكسية ، وعززت من موقف الصين التى ظهرت فى موقف أقوى باحترامها للقواعد والاتفاقات الدولية ، والمتفق عليها ، كما أثبتت عدم مصداقية كل الاتهامات التى توجهها الإدارة الأمريكية دائما لأية دولة ، وهى نتيجة خطيرة سيكون لها تداعياتها فيما بعد . بل إن تصرف الإدارة الأمريكية الانفعالى بتوقيع العقوبات على الصين وباكستان يحتاج إلى شجاعة فى القرار بالتراجع عنه حرصا على تضييق فجوة العداءات للإدارة الأمريكية الجديدة فى ظل رئاسة كلينتون .

وعلى أية حال ، فإن الأزمــة الأمريكيـة الصينيـة أسـهمت فـى زيـادة درجة نمو قطب دولى جديد سيكون له شأن فى السياسة الدولية فـى السـنوات القادمة وهو الصين ، وعلى العرب أن يدركوا هذه الحقيقة ويبادروا بالاتجـاه نحوها ، بما يتفق والمصلحة القومية العربية .

الفصل السادس

الانتخابات الأمريكية بين بوش وكلينتون
وتأثيرها على بعض القضايا

(المبحث الأول)
"احتمالات نجاح بوش في الانتخابات الأمريكية"*

بدأت الرحلة الانتخابية في الولايات المتحدة في بلدة ديكسنيل نوتتش بولاية "نيوهامشير" ورغم صغر حجم هذه الولاية ، إلا أن تاريخ الانتخابات الأمريكية يشير إلى أهميتها القصوى باعتبارها "ترمومتر" الحرارة في بقية الرحلة الانتخابية وحتى الانتهاء منها ، حيث تعد مؤشرا هاما على الحالة الحاضرة للرأي العام الأمريكي .

وقد أسفرت الانتخابات التمهيدية في هذه الولاية عن حصول الرئيس بوش على نسبة ٥٥٪ من مجموع الأصوات ، بينما حصل منافسه الجمهوري "باتريك موكانان" على نسبة ٤٢٪ وفي الوقت نفسه فإن الرئيس بوش خسر المعركة في هذه الولايات في مواجهة بقية المرشحين من الأحزاب الأخرى ، حيث حصل مرشح غير معروف وهو "أندريه مارو" من الحزب الليبرالي على (١١) نقطة ، بينما حصل بوش على (٩) نقاط فقط . وهذا يعد مؤشرا خطيرا وذا دلالات عميقة ، خاصة أن بوش الجمهوري لم يخسر في مقابل مرشح ديمقراطي ، بل ذهبت الأصوات إلى مرشح من حزب آخر لا وزن له في الحياة السياسية الأمريكية عموما ، ومن ثم يتأكد أن هناك عدم رضاء بين الحزبين الكبيرين وهما : الحزب الجمهوري ، والحزب الديمقراطي .

علاوة على أن الانتخابات التي أجريت في هذه الولاية على المستوى الجمهوري توافقت في نتيجتها مع استطلاعات الرأي العام التي أجريت قبل انتخابات (نيوهامشير) . فقد سجلت إحدى هذه الاستطلاعات أن الرئيس بوش يتمتع بتأييد ٦٠٪ من الأمريكيين ، بينما يحظى منافسه بوكانان بتأييد ٣٠٪ . وفي استطلاع آخر أجري بعد يومين فقط من إلقاء الرئيس بوش لخطاب حالة الاتحاد السنوي ، أوضح أن شعبية الرئيس بوش قد انخفضت ٥٪ عما كانت عليه منذ أسبوعين ، حيث وصلت إلى ٥٥٪ فقط . وترجع أهمية الاستطلاع الأخير إلى أنه جاء قبل انتخابات نيوهامشير بأقل من ثلاثة أسابيع .

---

* نشرت في جريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/٣/٥ .

وعلى أية حال ، فإن ما يثار فى هذا الصدد احتمالات نجاح بوش أو إخفاقه فى الانتخابات القادمة التى تجرى من الآن وحتى ٣ نوفمبر القادم ، وذلك فى ضوء بدايات هذه المرحلة الانتخابية . ففى بيان أصدره البيت الأبيض اعترف بوش بأن نتيجة نيوهامشير تعبر عن مدى الاستياء الشعبى إزاء الأوضاع الاقتصادية المتردية ، ومن ثم فإن المعركة سوف تكون أصعب مما توقع . وهذا الاعتراف يؤكد عددا من النقاط تمثل فى مجموعها أسباب تآكل شعبية الرئيس بوش التى ولدت فى أعقاب أزمة الخليج الثانية ، وهذه النقاط هى :

(١)وجود مشكلة اقتصادية حادة تجتاح الولايات المتحدة تتمثل فى العجز الضخم فى الميزانية الذى يصل إلى ٣٩٩ مليار دولار فى العالم الحالى ، وحالة الركود الضخمة للمنتجات الأمريكية والتى كانت وراء زيارة بوش لآسيا لتصريفها وفتح أسواق هذه البلدان أمامها ، وحالة البطالة التى تزداد حدة كل يوم . وأكد ذلك مسئول بوزارة العمل الأمريكية بأن أكثر من مليون و٤٠٠ ألف فقدوا وظائفهم فى العام الماضى ، وهو رقم يفوق معدل الأرقام للسنوات العشر الماضية بنسبة الضعفين ، ويمثل أعلى نسبة بطالة منذ يوليو ١٩٨٦ ، بينما ارتفع معدل البطالة إلى ٧,١٪ من حجم القوة العاملة بما يعادل ٥٨,٩ مليون متعطل . وهذه البطالة المتزايدة تعود إلى حالة الركود والمترتب عليها انخفاض التشغيل والنمو وضعف الميل للاستثمار الذى أدى إلى انخفاض أسعار الفائدة . وقد سجلت استطلاعات الرأى أن المشكلة الاقتصادية وراء تدهور شعبية الرئيس بوش . وعلى الرغم من الحلول التى يطرحها بوش أيضا ، إلا أنها لا تجد مصداقية لدى المواطن الأمريكى .

(٢)إخفاق رحلة الرئيس بوش إلى الشرق الأسيوى ، والتى استغرقت اثنى عشر يوما حيث أجمع كثير من السياسيين الأمريكيين سواء من الحزب الجمهورى أو فى الحزب الديمقراطى . على أن هذه الرحلة لم تحقق شيئا، إضافة إلى أنها تسببت فى انخفاض قدر الولايات المتحدة وإضعاف مكانتها. وفى جميع الأحوال ، تؤكد هذه الرحلة على أولوية وأهمية المشكلة الاقتصادية فى الانتخابات الأمريكية القادمة ، مما حفز الرئيس بوش على السعى وبكل السبل لخلق بدايات حل هذه المشكلة .

(٣)فضيحة الاتفاق بين الحزب الجمهورى والإيرانيين فى انتخابات عام ١٩٨٠ ، على عدم الإفراج عن الرهائن الأمريكيين إلا بعد الانتخابات ليسهم ذلك فى إسقاط كارتر ، ونجاح المرشح الجمهورى (ريجان) ، وقد لعب بوش دور الوسيط فى إتمام الاتفاق ، آنذاك . وهذه الفضيحة تطل برأسها ، ولازالت هناك إمكانية لاستمرار استغلالها فى المعركة الانتخابية . وهو مما يسهم فى إرهاق بوش فى المعركة القادمة .

(٤)فشل أسلوب استخدام الفضائح النسائية فى المعركة الانتخابية ، وهو أسلوب يمارسه الجمهوريون لإضعاف خصومهم فى الحزب الديمقراطى . وقد ظهرت أخيرا الحملة على المرشح الديمقراطى كلينتون وعلاقته بالسيدة فلاورز ،إلا أن الانتخابات الأولية فى نيوها مشير أشارت إلى تقارب نسبة كلينتون مع سونجاس على نيل شرف تمثيل الحزب الديمقراطى ، مما يؤكد ضعف تأثير هذه الفضائح ومن ثم فإن المعركة بين الحزبين الديمقراطى والجمهورى ستكون بلا شك صعبة للغاية .

(٥)تنامى أفكار العزلة الأمريكية وضرورة انصباب الجهود الرئاسية إلى الداخل أكثر من الخارج . وهذا نتاج للأزمة الاقتصادية الحادة ، وذلك على عكس ما يفعله بوش بتركيزه على الدور الخارجي والعالمى للولايات المتحدة. وهذا يسهم فى تأثير أصحاب هذه الاتجاهات بالسلب على شعبية بوش وفرصه فى الاستمرار رئيسا للولايات المتحدة .

وفى ضوء هذه النقاط الخمس ، علينا أن نتذكر التاريخ السياسى فى سلوك الحزب الجمهورى ، من فضيحة ووترجيت التى أسهمت فى نجاح الديمقراطيين وفشل الجمهوريين ، وفضيحة إيران جيت التى كادت أن تودى بالرئيس ريجان الجمهورى ، وكذلك فضيحة الرهائن الأمريكيين فى إيران فى انتخابات ١٩٨٠ والتى اكتشفت أخيرا ويمكن أن تؤثر بشكل كبير فى الانتخابات القادمة ، وقد تصل إلى حد الإطاحة بالجمهوريين لصالح الديمقراطين .

وفى نفس الوقت ، علينا أن نحتاط بتذكر أن الرئيس بوش قد انتصر فى حربه الباردة على الاتحاد السوفيتى وأطاح به كعدو سياسى للولايات المتحدة ، كما أزال عقدة الخوف التى ترسبت لدى الأمريكيين من جراء فيتنام ، وذلك بانتصاره فى إدارة أزمة الخليج الثانية ، إضافة إلى أنه جعل

الولايات المتحدة فى مرتبة المهيمن على النظام العالمى كما يظهر فى قدرته على توظيف جهاز الأمم المتحدة لصالح الإدارة الأمريكية والهيمنة فى إدارة المشاكل الإقليمية والعالمية وفى مقدمتها أزمة "الشرق الأوسط" والقضية الفلسطينية .

بين هذا وذاك ، علينا أن نتذكر أيضا أن نيوهامشير بانتخاباتها الأولية تحدد مستقبل الرئيس الأمريكى القادم ، فهل ما أتت به هذه المرة يأتى فى هذا الإطار أم أن هناك رسالة مستهدفة للرئيس بوش عليه أن يعيها ويترجمها فى حركته السياسية خلال الأشهر القادمة حتى يستطيع الفوز بالرئاسة مرة ثانية ؟

هذا ستفصح عنه الأيام القادمة .. خاصة أن الانتخابات الأمريكية ستكون حامية وستكون مليئة بالمفاجآت .. وللحديث متابعة مع تطورات الحملة .

(المبحث الثانى)
احتمالات نجاح "بوش"
فى ضوء أحداث التمييز العنصرى بلوس أنجلوس*

تعرض المجتمع الأمريكى مع بدء شهر مايو الحالى إلى انفجار داخلى كبير ، عادل فى قوته الظاهرية من حيث عدد القتلى والخسائر المادية ضعف أحداث التمييز العنصرى فى منتصف الستينات . ولكن تكمن قوة هذا الانفجار الحقيقية فى أنه أتى فى ظل متغيرين يحتاجان لوقفة وتفسير . الأول: أنه أتى فى أعقاب انتصارات أمريكية فى الخارج تمثلت فى القضاء على الاتحاد السوفيتى كخصم سياسى وعدو منافس . والثانى : يتمثل فى مواكبة الحدث للانتخابات الأمريكية . وهذا يطرح بدوره علامات استفهام كبرى عن الآثار التى ستتركها هذه الأحداث الداخلية على الانتخابات الأمريكية . وكثيرون لا يعلمون أن المزاج العام للناخب الأمريكى يتسم بانحسار اهتمامه فى الموضوعات والقضايا الداخلية أكثر بكثير من الاهتمام بالقضايا الخارجية ، ولكن التحفظ هنا هو أن الإنسان الأمريكى – فى نفس

* نشرت فى جريدة "صوت الكويت" بتاريخ ١٩٩٢/٥/٢٨ .

الوقت – يرفض أن تكون أمريكا – أى الولايات المتحدة – ضعيفة ، وخاصة أن الأمريكيين تعودوا على أن تكون هناك معركة خارجية مستمرة لاخيار أمامهم فى الاستمرار فيها وهى مجابهة النظام والفكر الشيوعى المناهض للفكر الرأسمالى ، وبالتالى لا بد من استمرار التنافس إلى حد التفوق على الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتى ، حتى أن أى رئيس أمريكى لم يعد بيده التراجع عن ذلك . ولأن الأمر أصبح من البدهيات ، فإن المواطن الأمريكى لم يعد يهتم بمتابعة هذا الأمر ، ويستريح لما يقدم له من معلومات دون جدل أو جهد فى البحث عن صحة ذلك .

وفى تاريخ الانتخابات الأمريكية ، فإن الغالب أن البرامج تقدم القضايا الداخلية عن القضايا الخارجية باستثناء المزايدات بشأن إسرائيل ؛ لما لهذا من علاقة بالصوت الانتخابى لليهود الأمريكيين . ومن ثم فإن الجدل والحوار خلال الحملات الانتخابية كان يتركز حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية أساسا .

وفى إطار طبيعة المجتمع الأمريكى الديمقراطى ، فإن الحوار مستمر ، والآراء المعتارضة مطروحة ، والتنافس السياسى قائم لتقديم أفضل الحلول التى يستطيع الناخب الأمريكى أن يميز بينها .. لذلك فإن مسألة أن ينفجر المجتمع الأمريكى من الداخل يصبح نقطة بحث محورية فى ذاتها من جانب ، ومن جانب آخر : دلالات ذلك بالنسبة للانتخابات الرئاسية .

من الواضح أن تعرض المجتمع الأمريكى للانفجار من الداخل جاء نتاجا رئيسيا لتلاشى العدو السياسى الذى تمثل طيلة الخمسين عاما الماضية ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية فى الاتحاد السوفيتى ، حيث كانت الولايات المتحدة تحشد كل قوتها وعدتها لمواجهة هذا الخصم السياسى الذى يحمل أفكارا مناهضة للأفكار التى يقوم عليها المجتمع الرأسمالى الذى أصبحت الولايات المتحدة زعيمة له . ولذلك فإن كل الأمريكيين وجدوا أنفسهم مؤيدين لهذا . وفى ظل السياسة الخارجية للدولة التى لها دور عالمى أو إقليمى ، فإن النجاح فى هذه السياسة قد يكون مبررا لتأجيل النظر فى القضايا الداخلية . وفى المجتمعات النامية قد تكون غطاء لتجاوزات الحكام وإهمال تام للأوضاع الداخلية . ويخطئ من يتصور أن المجتمع الأمريكى بلا تناقضات أو مشاكل اجتماعية ، ويخطئ من يتصور أن حادث "كينج"

الذى اعتدى عليه أربعة من رجال الشرطة هو فى حد ذاته سبب الأحداث ، وإنما الملاحظ أن هذا المجتمع بــه مـن الأمـراض الاجتماعيـة شـأنه شـأن أى مجتمع ، وما يميزه هـو أن هذه الأمـراض تتحـرك علـى السـطح فـى ضـوء الممارسة الديمقراطية التنافسية ، ولا يستطيع أحد أن يخفيها أو يزايد عليها أو يتخذها ستارا للتضليل ... إلخ ، ما نعرفه فى البلدان النامية .

ومع ذلك ، فإن افتقاد المجتمع الأمريكى لدائرة التأثير الخارجية التى كانت مبررا فى عدم جعل القضايا الداخليـة تمثـل المرتبـة الأولـى ، قـاد إلـى استبدال الأوضاع . فبعد أن كانت السياسة الخارجية سببا فى تـأجيل القضايـا الداخلية فى ضوء التنافس مع الاتحاد السوفيتى ، أصبحت السياسات الداخليـة فى المرتبة الأولى باختفاء العدو السياسـى (الاتحـاد السـوفيتى) الـذى أعطـى الأولوية للسياسة الخارجية على مـا عداهـا ، وجعلهـا مـن البدهيـات . وليـس مستغربا إذن أن يطرح بعض المرشـحين للانتخابـات الرئاسـية فـى الولايـات المتحدة الآن ، سياسات العزلـة الأمريكيـة مـرة أخـرى ، ويرفعـون شـعارات "أمريكا .. أولا .." وهذا لم يكن مطروحا منذ الحرب العالميـة الثانيـة وحتـى اختفاء القطب الثانى من مسرح السياسة الدولية .

ومن خلال هذا الاستعراض يمكن القول بـأن أحـداث لـوس أنجلـوس التى امتدت للعديد من المدن والولايـات المتحـدة الكبـرى ، تعبـر فـى المعنـى الأخير عن أن الاهتمام بالسياسات الداخلية وصل إلى الذروة ، وأصبح حتميا أن تكـون معركـة الانتخابـات الأمريكيـة .. هـى معركـة القضايـا الاقتصاديـة والاجتماعية .

ويصعب مـن الآن علـى أى مرشـح أمريكـى ألا يولـى هـذه القضايـا الداخلية الأولوية القصوى فى خطبه الانتخابية وأحاديثه الصحفية .

ومما يزيد من أهمية ذلك ، أن العدو السياسى للولايـات المتحـدة بعد اختفاء الاتحاد السوفيتى بسـرعة وعلـى غير المتوقـع ، أصبـح غيرمعروف الآن . وهذا ما صرح به ريتشارد تشينى (وزير الدفاع الأمريكـى) مؤخـرا ، عند استعراضه لاستراتيجية الولايات المتحدة فـى المرحلـة المقبلـة . وطالمـا الأمر كذلك ، فإن التوقع لدينا هو استمرارية الاهتمام بـالأمور الداخليـة لـدى الأمريكييـن . واحتمـالات تفجـر الأوضـاع تصبـح قائمـة ، وهـذا قـائم حتـى الانتخابات الأمريكية ، وبعدها ، إلى أن يعاد النظر فى السياسات الاجتماعيـة

والاقتصادية القائمة على التمييز العنصرى فى الولايات المتحدة مع الاستقرار على عدو سياسى جديد ، يحول دون تفجر الأوضاع من الداخل مرة أخرى .

ومن المقرر من خلال المتابعة للانتخابات التمهيدية على مستوى كل حزب فإن الرئيس بوش من المتوقع بدرجة كبيرة أن يفوز بترشيح حزبه الجمهورى ، رغم أن المعركة مع منافسه (باتريك بروكانان) لم تكن سهلة حتى الآن ، والدليل على ذلك استمرارية احتفاظه فى غالبية الولايات على نسبة ٣٠٪ وتوقعنا هذا قائم باستمرارية الأوضاع الحالية حتى موعد الترشيح النهائى فى أغسطس القادم ، ولكن على مستوى التنافس الجمهورى الديمقراطى ، فإن بوش سيواجه معركة ليست سهلة فى ضوء تفجر الأوضاع الداخلية بصورة واضحة وفى وقت عصيب ، لاتسطيع أية برامج سريعة أن تتلافى آثاره على الانتخابات المقبلة فى نوفمبر القادم .

ويستغل الديمقراطيون هذا الحدث فى الوقت الحاضر للنيل من الجمهورين ، ففى تعليق سريع من المرشح الديمقراطى (بيل كلينتون) والمتوقع أيضا الفوز بثقة حزبه الديمقراطى ، على أحداث لوس أنجلوس ، قال إن الرئيس بوش يستحق اللوم لتجاهله للأسباب الحقيقية للأحداث ، وذلك نتيجة فشله فى معالجة مشكلات البلاد العنصرية والاقتصادية .

كما أن الديمقراطين يستعرضون كل التمايزات فى المجتمع لكسب مؤيدين جدد .

وما ينشر الآن هو أن ٣٧٪ من كل الأسر السود تحقق دخلا قدره (أقل من ١٥ ألف دولار فى الشهر (أى يعيشون دون حد الكفاف) فى مقابل ١٤٪ من البيض ، وإذا أضفنا أن ١٩,٥٪ يحققون دخلا ما بين ١٥-٢٥ ألفا ، فإن أكثر من نصف السود ٥٦,٥٪ فى الولايات المتحدة يعيشون إما فى مستوى الفقر أو دون حد الكفاف ، كما أن متوسط دخل كل الأسر السوداء فى الولايات المتحدة هو ٢١,٤٢٣ ألف دولار فى مقابل ٣٦,٩١٥ ألفا للبيض ، أى أن دخل السود هو تقريبا - فى المتوسط - نصف دخل البيض . وهذا بالإضافة إلى ارتفاع نسب البطالة بين السود عن البيض ، وأمور أخرى كثيرة .

وقد فسر الرئيس الفرنسي ميتران هذا الانفجار الذى يعرف الآن "بثورة الغضب" بأنه راجع إلى إهمال الرئيس بوش للقضايا الاجتماعية والإجراءات الوقائية ، وقال أيضا إن الصدام العنصرى مرتبط عادة بالقضايا الاجتماعية .

فى ضوء ما سبق ، يمكن استخلاص نتيجة مؤداها أن المعركة الانتخابية فى الولايات المتحدة ستكون عنيفة جدا وعلى غير منوال المعارك السابقة ، كما أن محورها الرئيسى سيدور حول القضايا الداخلية فى ضوء اختفاء العدو السياسى الخارجى ، وتفجر الأوضاع الداخلية فى لوس أنجلوس وغيرها من المدن والولايات ، وأن الرئيس بوش بعد ترشيح حزبه الجمهورى له لن يكون متوقعا نجاحه بسهولة ، بل على العكس : تتضاءل كل يوم فرص نجاحه ، والأيام المتبقية قد تؤكد توقعاتنا .

(المبحث الثالث)

"استطلاعات الراى العام والانتخابات الأمريكية"*:-

اشتهرت استطلاعات الرأى العام من خلال اهتمامها الأصيل بعمليات الانتخابات ، ولذلك فإنه يتم التعويل عليها كثيرا فى إمكانية التنبوء بنتائج هذه الانتخابات . كما أن هذه الاستطلاعات تصادف نجاحا كبيرا فى القدرة على التنبوء بالموضوع المراد قياس اتجاهات الرأى العام بشأنه ، وذلك فى المجتمعات الديمقراطية خصوصا . ولا تكاد تذكر مثل هذه الاستطلاعات فى الدول النامية أو الدول غير الديمقراطية .

كما أن النشأة التاريخية لمعاهد قياس الرأى فى الولايات المتحدة ، حيث أنشئ معهد "جالوب" فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٥ كأول معهد علمى لقياس الرأى العام ، وأعطت لهذا المعهد وغيره وزنا وثقلا من واقع تراكم الخبرة ، ومن واقع النجاحات المتتالية فى التنبوء بنتيجة انتخابات الرئاسة الأمريكية .

ويذكر هنا أن صيت معهد جالوب قد ذاع وانتشر بعد نجاحه فى التنبوء بنجاح الرئيس الأمريكى روز فلت على منافسيه عام ١٩٣٦ . وتأكدت هذه الثقة مرة أخرى عندما استطاع هذا المعهد ومعاونوه أن يصلوا

---

*نشرت بجريدة "صوت الكويت" بتاريخ ١٩٩٢/١٠/٢٤ .

إلى نتائج عالية الثقة ، أثناء المعركة الانتخابية بين كيندى ونيكسون عام ١٩٦٠ ، ونجح كيندى وفقا لما أتت به استطلاعات الرأى العام آنذاك .

ونجحت معاهد قياس الرأى والجهات العديدة المعنية فى الولايات المتحدة فى التنبوء بنتيجة الانتخابات الأمريكية ، باستثناءات بسيطة لا تذكر.

وامتدت نجاحات هذه المعاهد عند تطرقها لموضوعات وقضايا أخرى خارج الانتخابات . وبالنظر إلى الاستطلاعات العديدة التى أجريت حتى الآن لقياس اتجاهات الرأى العام حول الانتخابات الأمريكية المقرر أن تتم فى بداية نوفمبر القادم ، والتى تجاوزت الألف بكثير ، فإنه يلاحظ أن هذه الاستطلاعات تنقسم إلى مرحلتين :

-**الأولى**:-

وهى قبل إتمام الترشيح النهائى من جانب كل حزب لمرشحه فى الانتخابات ، أى المرحلة التى بدأت بأول انتخابات تمهيدية فى مارس الماضى بولاية نيوهامشير ، والتى توافقت فيها نتائج الاستطلاعات مع ما أتت به انتخابات الولاية التى أفصحت عن انخفاض شعبية الرئيس الأمريكى الحالى (جورج بوش) ، واستمرت هذه المرحلة الأولى حتى شهرى يوليو وأغسطس الماضيين ، حيث أتم كل من الحزبين الديمقراطى والجمهورى ترشيح ممثل كل منهما فى الانتخابات وهما : كلينتون ، وبوش .

-**الثانية**:-

وهى المرحلة التى بدأت عقب الترشيح النهائى لكل من كلينتون وبوش ، وهى المستمرة حاليا وحتى تاريخ الانتخابات الأمريكية فى نوفمبر القادم .

ويلاحظ أن المرحلة الأولى كانت تشهد تقدما لبوش على كلينتون ، أو بعبارة أدق : كانت تشهد تقدما للحزب الجمهورى على الحزب الديمقراطى ، إلا أن هذا التقدم مع مرور الوقت بين (مارس وأغسطس) قد تراجع تدريجيا لصالح الديمقراطيين ، حتى وصل إلى تقاربهما ، ثم تجاوز للديمقراطيين بالتقدم على الجمهوريين فى بعض الاستطلاعات قبل الترشيح النهائى لممثلى الحزبين .

وما أن تمت عملية الترشيح النهائى لممثلى الحزبين ، حتى شهدت استطلاعات الرأى العام انقلابا واضحا لصالح كلينتون ، ووصل فى بعض

هذه الاستطلاعات نسبة ٦٠٪ لكلينتون مقابل ٢٠٪ لبوش ؛ مما حدا بالرئيس الأمريكى بوش إلى إصدار قراره بتكليف "جيمس بيكر" وزير خارجيته ليتولى مهام مدير الحملة الانتخابية له ، وهو الذى سبق أن تولاها فى المرة الأولى عام ١٩٨٨ وأثبت كفاءة كبيرة فيها .

ويحاول الرئيس بوش ومعاونوه ومدير حملته الانتخابية ، تضييق الفجوة بينه وبين كلينتون ، ويصادف ذلك بعض النجاح حتى الآن ، ووصل الفارق فى بعض الاستطلاعات إلى عشر درجات بعد أن كان بين (٣٠-٤٠) درجة . إلا أن هذه الجهود لا تسعى للتوقف عند تضييق الفجوة ، بل تسعى إلى تجاوزها بتفوق الرئيس بوش على كلينتون . ولكن من الواضح أن فرصة تحقيق هذا الهدف أصبحت صعبة إن لم تكن مستحيلة فى ظل الظروف التى تمر بها الإدارة الأمريكية حاليا على المستوى الداخلى ، وعلى المستوى الدولى خاصة فيما يتعلق بالتنافس الأوروبى الأمريكى .

ومن خلال المتابعة المكثفة لهذه الاستطلاعات والآراء المتناثرة بشأنها ، فإن البعض يشير إلى أهمية المناظرات التليفزيونية التى تنعقد حاليا - حيث انعقدت مناظرتان حتى كتابة المقال ، وبقى مناظرة واحدة أخيرة - بين بوش وكلينتون ، وبيرو - باعتبارها تمثل إمكانية لتعديل استطلاعات الرأى العام لصالح بوش . ولكن هذا الرهان ظهر أنه خاسر حتى الآن .

حيث أجريت استطلاعات الرأى العام عقب كل مناظرة تليفزيونية ، وأثبتت تفوق كلينتون بواقع (١٥) نقطة فى بعض الاستطلاعات كفارق بينه وبين بوش ، إلا أن بعض الاستطلاعات وضعت بوش فى المرتبة الثالثة بعد كلينتون وبيرو .

وهكذا ، يتضح أن المرشح الثالث بيرو أصبح مؤيدوه خصما من رصيد الرئيس الأمريكى الحالى بوش .

ومازالت الاستطلاعات تجرى ، ومازالت وسائل الإعلام تلاحق المرشحين وتلاحق قطاعات الرأى العام المختلفة ، ومازالت المعركة حامية وعلى درجة كبيرة من التنافس بين المرشحين الثلاثة ، ويتبقى أيام قليلة لكى تجرى الانتخابات الأمريكية التى ستحسم المعركة ، إلا أن المسألة ليست فى الاستطلاعات التى أجريت حتى الآن والتى جاءت كلها لصالح المرشح كلينتون ، وإنما المسألة تكمن فى مسارات الأيام القليلة القادمة ؛ لأنها هى

التى ستؤكد مدى صحة هذه الاستطلاعات من عدمه ، كما أنها ستثبت من جديد مدى نجاح وسيلة الاستطلاعات للرأى العام فى التعبير الحقيقى عن رغبة الجماهير الفعلية دونما تأثير وسائل الإعلام خاصة التليفزيون .

ولاشك أن نبرة التغيير عالية جدا فى أوساط الجماهير الأمريكية ، وهو مايشير إلى احتمالات فوز كلينتون بدرجة كبيرة ، كما أن نبرة أولوية العوامل الداخلية على الخارجية ، وضرورة إصلاح التدهور الداخلى ، فى مجال الاقتصاد خاصة ، كانت لها السيادة فى المعركة الانتخابية وجاءت على حساب بوش ولصالح كلينتون ، إضافة إلى عوامل أخرى كثيرة سبق أن أوضحناها فى مقالات ثلاثة سابقة على صفحات هذه الجريدة .

ولذلك فإن مصداقية استطلاعات الراى العام حتى الآن ، والتى تتوقف على عوامل كثيرة منها : دقة هذه البحوث ، ودقة وسائلها وأساليبها العلمية ، ودقة التعبير الحقيقى عن الرأى العام الفعلى ، ومدى موضوعيتها دون أن تستخدم فى التضليل فى إطار الدعاية لمرشح أو لحزب على حساب الآخرين ، ... إلخ – سوف تتسم بدرجة عالية حيث إنها التقت جميعها على نتائج متقاربة تشير إلى تفوق كلينتون على منافسيه بوش وبيرو . والأمر يمتد لكى نشير إلى أن استمرار نتائج الاستطلاعات على وتيرة واحدة أو متقاربة ، يؤثر بالتالى على استقرار الناخب الأمريكى واختياراته ، لكى تأتى متفقة مع نتائج الاستطلاعات الحالية . إلا أن الأمر قد لا يسير على هذا النحو لو وقعت مفاجآت ، وهذا يتوقف على مدى استمرارية نتائج الاستطلاعات الحالية وحتى ساعة الانتخابات الأمريكية فى الثالث من نوفمبر القادم .

(المبحث الرابع)
السلام فى "الشرق الأوسط"
بين الجمهوريين والديمقراطيين*

يبدو أن إعصار "أندرو" الأخير الذى عصف بولايتين ودمر ما دمر فيهما ، جاء ليحدد الدائرة الأكبر فى التنافس الانتخابى بين بوش وكلينتون ، على أنها الدائرة الداخلية . ومن ثم فإن الاهتمام بالشئون الخارجية للولايات المتحدة فى هذا الوقت لا يشكل مساحة كبيرة لدى الناخب الأمريكى ، ولذا فإن احتمالات فوز الذى يهتم جدا بالسياسة الخارجية عل حساب السياسة الداخلية تتضاءل كل يوم ، وهذا ما سبق لنا الحديث عنه فى مقالين سابقين .

ومع ذلك ، فإن التنافس الحادث الآن بين الجمهوريين والديمقراطيين على "الشرق الأوسط" خاصة على مصلحة إسرائيل ، هو تنافس فى الواقع على صوت الناخب اليهودى ، وليس على صوت الناخب الأمريكى عموما .

ويهمنا فى هذا المقام أن نشير إلى أن آراء المرشحين للرئاسة إزاء الصراع العربى الإسرائيلى فى هذا الوقت ترتبط كثيرا بالعملية الانتخابية ، وهذا لا يجب أن يدعونا إلى التكاسل والتراخى ، على أن نكون بلا وجود فى الانتخابات الأمريكية .

فالمعلومات التاريخية تشير إلى أن التأييد المطلق لإسرائيل كان من نصيب الجمهوريين ، خاصة أنهم يحكمون أكثر . فمنذ الستينات ، لم يحكم الولايات المتحدة رئيسا ديمقراطيا سوى جون كيندى الذى قتل بعد فترة قليلة من حكمه للفترة الأولى ، وأكمل جونسون فترته ، والرئيس كارتر (٧٦-١٩٨٠) ، بينما حكم الجمهوريون الولايات المتحدة طوال هذه الفترة (حوالى ربع قرن) .

والحديث عن الديمقراطيين الذين حكموا من قبل له دلالة ، حيث أعلن "جون كيندى" تأييده للقضية الفلسطينية ، وأسهم "كارتر" فى إتمام أول اتفاق بين مصر وإسرائيل فيما يعرف باتفاقيتى كامب ديفيد والمعاهدة الإسرائيلية المصرية عامى ١٩٧٨ و١٩٧٩ ، وذلك فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى . والمتابع لتصريحات الديمقراطيين خلال حملاتهم الانتخابية

---

* نشرت بجريدة "صوت الكويت" بتاريخ ١٩٩٢/٩/١٦ .

يجدهم وقد أسرفوا فى التأييد والوعود للإسرائيليين بهدف كسب أصوات اليهود . ولو نظرنا إلى تصريحات "دوكاكيس" المرشح للرئاسة فى عام ١٩٨٨ فى مواجهة بوش الجمهورى ، نجده وقد أسرف كثيرا فى ودعوده لإسرائيل ، ومنها اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل .

ووسط المعركة الحالية "بين بوش وكلينتون" ، نجد الرئيس بوش يعلن من خلال برنامج حزبه الجمهورى : ضرورة توفير المساعدات الأمنية على نطاق واسع لإسرائيل ، ومعارضة قيام دولة فلسطينية أو كيان فلسطينى جديد يهدد أمن إسرائيل ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى فى الوقت الذى يتحقق فيه أمن إسرائيل ، والتركيز على أهمية استمرار دعم عملية السلام بالشرق الأوسط . فى نفس الوقت الذى يبذل الرئيس بوش كل جهده فى سبيل إنجاز شئ ملموس بين العرب وإسرائيل لدعم موقفه الانتخابى ، باعتبار أنه إنجاز فى السياسة الداخلية . ولهذا ، فقد وافق على منح ضمان القروض لإسرائيل والبالغة عشرة مليارات ، وذلك لكسب الصوت اليهودى داخل الولايات المتحدة .

وهو بهذا يحاول أن يقدم سلوكا للجمهوريين فى تحقيق إنجاز على طريق إنهاء الصراع العربى الإسرائيلى ، يمكن أن يفاخر به تاريخيا ليقضى على الإنجاز التاريخى السابق للديمقراطيين إبان فترة حكم الرئيس كارتر .

أما كلينتون الديمقراطى ، فهو يسرف فى تأييد إسرائيل ، وذلك باعترافه بأن القدس عاصمة إسرائيل ، وأنه يؤيد إسرائيل باعتبارها حليفة الولايات المتحدة الوحيدة فى الشرق الأوسط ، ويطالب بإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، كما يطالب العرب بتقديم تنازلات لإسرائيل فى محادثات السلام الجارية الآن حفاظا على أمنها . ومما أشار إليه خلال الأيام الأخيرة أن أمريكا باعت كميات ضخمة جدا من الأسلحة للدول العربية ، وأن ذلك يهدد أمن إسرائيل "التى يجب أن تظل أقوى دولة فى المنطقة كما وكيفا" ، ووصف إسرائيل بأنها رمز الحرية وواحة التحرر ومأوى المهاجرين ، و"أن المقاطعة العربية غير مشروعة وغير قانونية وهى حرب اقتصادية ولابد أن تنتهى ، ولذلك فإن إنهاء هذه المقاطعة شرط لحصول السعودية على صفقة الطائرات التى تعاقدت على شرائها من الولايات المتحدة" . ولمحاولة إثبات تناقض كلينتون إزاء إسرئيل ، ذلك الاتهام الأخير الذى وجهته زوجة نائب

الرئيس الأمريكى الحالى (دان كويل) إلى زوجة كلينتون بأنها سبق لها تمويل الفلسطينيين خلال رئاستها لمؤسسة العالم الجديد فى الفترة ما بين ١٩٨٧ و ١٩٨٨ . وفى الوقت الذى حققت إسرائيل بعد فوز إسحق رابين برئاسة الوزراء ، بعض الإنجازات بحصولها على موافقة بوش على ضمان القروض ذات العشرة مليارات ، مقابل السعى نحو الإسراع بإنجاز اتفاق ما مع العرب قبل الانتخابات الأمريكية ، وتم ذلك بعد زيارة بيكر لإسرائيل ، ثم زيارة رابين للولايات المتحدة ومقابلة الرئيس بوش ، فى نفس الوقت الذى سعى رابين لمقابلة كلينتون المرشح المنافس لبوش على الرئاسة ، وذلك سعيا نحو كسب وده والحفاظ على تصريحاته وتأييده لإسرائيل فيما لو فاز فى الانتخابات القادمة . أى أن إسرائيل تسعى للكسب والحفاظ على مصالحها من خلال الاتصال بكافة الأطراف المتنافسة فى الانتخابات الأمريكية دون قيد على حركتها أو حساسية ما كما هو معهود لدينا كعرب .

ومن ثم يتضح أن الديمقراطيين وإن أسرفوا فى وعودهم المؤيدة لإسرائيل ، إلا أن الثابت تاريخيا تأييدها للدولة الفلسطينية فى عهد كنيدى بعد توليه الرئاسة ، وتحقيق أول اتفاق مصرى إسرائيلى فى عهد كارتر .

ولذلك فلا يمكن التحرك على أساس أن كلينتون إذا فاز فى الانتخابات المقبلة سيكون مع إسرائيل وضد العرب طبقا لتصريحاته ، وإنما ستحكم سلوكياته ومواقفه فيما بعد متغيرات عديدة ، ومن أهمها أن يكون هناك موقف عربى قوى فى مواجهته ، ثم الظروف الإقليمية والدولية ، كما أنه فى الوقت الذى يتضح أن الجمهوريين يسعون إلى إنجاز اتفاق تاريخى بين العرب وإسرائيل أو بين الفلسطينيين وإسرائيل على عكس مواقفهم التاريخية المدعمة لإسرائيل منذ الستينات إلا أن الرغبة فى هذا الإنجاز تأتى فى إطار دعم موقف الرئيس بوش فى الانتخابات المقبلة .

وهكذا ، يتضح أن الموقف بين إسرائيل واليهود عموما - من جانب كل من المرشحين للرئاسة الأمريكية - يأتى فى إطار السعى نحو كسب أصوات اليهود الأمريكيين ، وليس بالضرورة عداء للعرب . وهو ما لايجب أن يزعجنا كثيرا . وهذا ما يقودنا إلى ضرورة لفت أنظار العرب إلى سرعة الحركة خلال الأيام القادمة داخل الولايات المتحدة ، وذلك من خلال الاتصال بالديمقراطيين ، والحوار مع كلينتون لإشعاره بالوجود العربى عند اتخاذ

قراراته بشأن إسرائيل والعرب . ومن ثم فإن جعل الساحة خالية دائما أمام إسرائيل داخل الولايات المتحدة ليس فى صالح العرب ، والأمل أن يتحقق يوما ما أن تكون التصريحات الصادرة من المتنافس على الرئاسة الأمريكية متوازنة بين العرب وإسرائيل فحسب .

المبحث الخامس

الحضور العربى فى الانتخابات الأمريكية*

والعالم كله يترقب نتيجة الانتخابات الرئاسية الأمريكية ، لما لها من تأثير بالغ الأهمية على مسار العالم خلال السنوات الأربع القادمة ، أصبح من الواضح أن معركة هذه الانتخابات قد حسمتها أولوية العوامل الداخلية عن العوامل الخارجية . ولذلك فإن كل مرشح استطاع أن يجيد التعامل مع أوتار الشعب الأمريكى بطرحه برنامج سياسته الداخلية يتفق والمزاج العام لهذا الشعب ، وفى هذه اللحظة التاريخية – هو الذى سيكسب نتيجة المعركة . فى نفس الوقت لم تشكل السياسة الخارجية وجودا حقيقيا فى معركة الانتخابات الحالية ، والتى لم يعد يتبقى عليها سوى عدة أيام – حتى كتابة هذا المقال – إلى الحد الذى يتردد بين أوساط المحللين والمراقبين السياسيين بأن رؤى كل من الرئيسيين المرشحين (بوش وكلينتون) إزاء القضايا الدولية تكون متقاربة ، إن لم تكن شبه متطابقة . وعندما طرحت قضية الصراع العربى الإسرائيلى – على سيبيل المثال – بين المرشحين سعيا لكسب الصوت اليهودىأساسا ، لاحظنا بعض المزايدة بين بوش وكلينتون ، حيث وافق الأول على الموافقة على ضمان قروض العشرة مليارات ترضية لإسرائيل ، ووافق الثانى على الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وإمكانية نقل السفارة الأمريكية إليها فيما بعد ، بالإضافة إلى مطالبته للعرب بأن يقدموا تنازلات لإسرائيل لاستمرار عملية السلام . وعلى العكس من ذلك ، فقد وافق الطرفان على صفقة الأسلحة للسعودية فى إطار المصلحة الاقتصادية الأمريكية ، واعتبار السعودية ومصر حليفين فى منطقة الشرق الأوسط .

---

* نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٢/١١/١ .

وأيا كانت الأمثلة التى تدلل على صحة ما نقـول ، وهـى كثـيرة ، إلا أن التساؤل الذى يطرح نفسه مع قـرب انتهـاء معركـة الانتخابـات الأمريكيـة هـو : أيـن الحضـور العربـى سـواء أكـان مباشـرا أم غـير مباشـر فـى هـذه الانتخابات الرئاسية ؟ .

ونستهدف من وراء طرح هـذا التسـاؤل ، والوقـوف علـى مـدى هـذا الحضـور العربـى فـى هـذه المعركـة بـالذات ، وهـل كـان الصـوت العربـى مسموعا ؟ وإمكانية تطوير هذا الوجود العربى فيما بعد ؟ والذى لاشك فيـه ، ومن أول وهلة ، فإن الحضور العربى المباشر فى هذه المعركـة ، بمعنـى الاتصال المباشر من جانب الزعماء العرب أو ممثليهم مـن وزراء الخارجيـة أو غيرهم بالمرشـحين الأمريكيـين الثلاثـة (بـوش وكلينتـون وبـيرو) لـم يكـن مطروحا .

ولكن لوحظ فى نفـس الوقت حضـور عربـى وإلـى مـدى معيـن مـن جانب الجاليات العربية المختلفة المنتشرة فى أرجاء الولايات المتحـدة ، وهو مانعتبره حضورا غير مباشر ، وذلك بالمقارنـة برئيـس الـوزراء الاسـرائيلى (رابين) وبعض ممثليه من الوزراء وغيرهم ، والذين حرصوا على الذهـاب للولايات المتحدة ومقابلة المرشـحين للرئاسـة ، وإجـراء الحـوار معهم وأخذ بعض التعهدات والالتزامات إزاء أمان إسرائيل وأمنها .

الحقيقة المؤلمة هى أن الوجود العربى فى الولايات المتحدة من حيث الكثافة السكانية قد اقترب مـن خمسـة ملاييـن نسـمة ، وهـو مـا يقـترب طبقـا للمعلومات المتاحة لدينا ، من كثافة الوجود اليهودى فيها . ولكـن الفـرق بيـن الطرفيـن هـو فـرق فـى التـأثير والنفوذ النـاجمين عـن التغلغـل فـى المجتمـع الأمريكى ، وفهم آليات الديمقراطية فى هذا المجتمع ، وإجـادة التعـامل معهـا سعيا نحو ضمان المصالح العربية عامـة لـدى كـل مـن الحزبيـن الجمهـورى والديمقراطى من جانب ، ومن جانب آخر : محاولة تقييد المرشحين للرئاسـة فى تصريحاتهم المؤيدة لإسرائيل على طول الخط والتى قد تستخدم فى إطـار المزايدات الانتخابية سعيا لكسب الصوت اليهودى .

والسؤال هنا : متى يمكـن للجاليـات العربيـة أن تمـارس نفـس الـدور اليهودى وتتجاوزه ، فى إجبار المرشحين الأمريكن على أخـذ ثقـل الجاليـات العربية فى الاعتبار ، خاصة أن المجتمع الأمريكى قائم علـى فكـرة الأقليـات

وجماعات الضغط ، التى تلعب كل منها دورا تأثيريا فى مسارات السياسة الخارجية الأمريكية بما يتفق والقدرة على التأثير . ومن ثم فإن النجاح الحقيقى للجاليات العربية يكمن فى إمكان تشكيل جماعة أو جماعات ضغط عربية من داخل الولايات المتحدة تضارع - إن لم تكن تفوق - اللوبى اليهودى أو الصهيونى ، فى ظل متغيرات العصر الذى نعيشه ، خاصة مع اختفاء الاتحاد السوفيتى ككيان قوة عظمى منافس للولايات المتحدة ، انحسرت معه الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بعض الشئ طبقا لما تشير إليه أغلب مراكز الدراسات الاستراتيجية الأمريكية .

وبالنظر إلى حجم وطبيعة الحضور العربى غير المباشر فى المعركة الانتخابية على الرئاسة الأمريكية ، نلاحظ أن هذا الحضور تمثل فى تحرك الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة ، وإجراء الاتصالات مع المرشحين، وإرسال دعوات لمناقشتهم فى القضايا التى تهم العرب ، وعقد المؤتمرات الصحفية للتعبير عن وجهة النظر العربية ، والمشاركة بكتابة المقالات فى الصحف الكبرى للإدلاء بالرأى العربى فى معركة الانتخابات ... إلخ .

وقد أمكن رصد توجهين رئيسيين للجاليات العربية داخل الولايات المتحدة خلال المعركة الانتخابية : الأول : يضم كلا من المعهد العربى الأمريكى والذى يديره جيمس زغبى ، وأيضا اللجنة العربية الأمريكية لمكافحة التمييز ، ويرأسها / ألبرت مخيبر ، وهما معا ديمقراطيان ولهما اتصال مباشر بل وعضوية بالحزب الديمقراطى ، ومن ثم يشاركون فى تأييد الديمقراطيين ومرشحهم كلينتون للرئاسة . أما التوجه الثانى : فهو يضم كلا من اللجنة الوطنية للعرب الأمريكيين ، ويرأسها جورج سالم ، وقد شكلت لجنة العرب الأمريكيين لإعادة انتخاب بوش وكويل / ١٩٩٢ ، وكذلك مجلس العرب الأمريكيين الجمهوريين لمنطقة واشنطن ورئيسه د . جميل شامى ، والتوجه الثانى يشير إلى تأييد الجمهوريين ومرشحهم جورج بوش، باعتبار أنه يساند العرب ، وسعيا نحو تأييد واستمرارية عملية السلام بين العرب وإسرائيل ، وأنه قال لإسرائيل لا ، ومن فإن المصلحة العربية تقتضى المساهمة فى إعادة ترشيحه مرة أخرى . ويستندون فى دعواهم بتأييد المرشح الجمهورى إلى أن ٩٠٪ من اليهود الأمريكيين أعضاء بالحزب الديمقراطى . أما التوجه الأول ، فيشير إلى - وعلى حد قول الممثل

الرئيسى لهذا التوجه وهو / جيمس زغبى : أن كلينتون يشدد على قبوله بقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ ، ويتفق مع بوش فى موضوع الاستيطان اليهودى فى الأراضى المحتلة ، وفى الوقت نفسه يحبذ مبدأ الأرض مقابل السلام . ولذلك فإنه "بالقدر الذى لا يرى بوش إلى جانب العرب كما يتصورون، فإنه لا يرى كلينتون ضد العرب كما يعتقدونه ".

كما أن زغبى يشير فى أحد تصريحاته الصحفية بالقول ، إلى أن على العرب أن يعرفوا أن نصف اليهود الذين يريدون كلينتون ينتمون إلى منظمة الأمريكيين من أجل السلام الآن" وهؤلاء يتبنون موقفا تجاه عملية السلام لا يختلف عن موقفنا ، والنقاش بين هؤلاء وبين الآخرين داخل حملة كلينتون الانتخابية دائر حاليا .. وكما أنه لا يوجد موقف محدد لليهود الأمريكيين تجاه الشرق الأوسط ، فإن نصف اليهود الذين يحيطون بكلينتون حاليا يؤمنون بإقامة دولة فلسطينية وإنهاء الاحتلال . وتأكيدا لوجهة نظر هذا الاتجاه ، فإن "مايكل ماندلبارم" – أحد مستشارى كلينتون المحابين لإسرائيل وبشكل استفزازى ، تمت تعريته ورفض أفكاره عندما ذهب لمحاورة جماعة الأمريكيين من أجل السلام الآن .. فى يوليو الماضى أثناء انعقاد المؤتمر القومى للحزب الديمقراطى . بالإضافة إلى أن كلينتون أرسل إلى الفلسطينيين رسائل يؤكد فيها أن عددا كبيرا من القيادات التى عملت معه سيسند إليهم مناصب فى إدارة كلينتون للتعامل مع عملية السلام ، ومن بينهم الرئيس السابق كارتر ، الذى قد يعهد له بمهمة الإشراف على عملية السلام .

وفى الوقت الذى كانت الجهود تبذل فيه من جانب الجاليات العربية لتأييد كلينتون داخل الحزب الديمقراطى ، فقد نجحت الصحافة اليهودية الأمريكية من أمثال (المجلة الأسبوعية إلى الأمام) بعد هجومها المستمر على الأمريكيين من أصل عربى فى الحزب الديمقراطى فى إزاحة النائبة الديمقراطية من ولاية أوهايو من أصل عربى – من منصبها كرئيس مشارك للجنة البيان الانتخابى للحزب فى آخر لحظة ، ولم تعط الفرصة للتحدث خلال المؤتمر . وهذا يدل على مدى وحجم الصراع العربى اليهودى داخل الحزب الديمقراطى الذى ينتمى إليه غالبية اليهود الأمريكيين .

وعلى أية حال ، فإنه يلاحظ ، إذن ، حضورا عربيا فى هذه الانتخابات الأمريكية بصورة تكاد تكون أفضل من المعارك السابقة ، ولكن

المشوار لازال طويلا ، ويحتاج إلى جهود كبيرة ، وقدرة عالية على التغلغل داخل المجتمع الأمريكى ، وتوافر القدرة على التعامل مع آليات النظام الأمريكى الديمقراطية ، واستخدام كافة السبل لتكوين جماعات مؤيدة للحق العربى داخل كل المستويات الإعلامية والسياسية والحزبية ، وداخل جماعات الضغط المختلفة من الجاليات الآخرى ، وإجادة التعامل مع منطق الأقليات الذى يسود الولايات المتحدة . وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا برؤية عربية مباشرة تستطيع أن توظف الجاليات العربية المنتشرة فى الولايات المتحدة بما يخدم قضايا العرب ومصالح أمنهم القومى . ولا نرى فى توزع الجاليات العربية بين الانتماء لأى من الحزبين الجمهورى والديمقراطى أية غضاضة، بل على العكس : يمكن فقط استثمار هذا الوضع فى ضوء فهم قواعد اللجنة والتعامل بوعى مع مبدأ توزيع الأدوار للجاليات العربية داخل النظام الأمريكى .

ولايجب أن نتناسى أنه لا يزعجنا من ينجح فى الانتخابات الأمريكية، لكن الذى يزعجنا هو أن نتغافل عن حقيقة مؤداها بأن العرب هم وحدهم القادرون على التأثير فى مجريات عملية السلام ، ولن يقدم لهم ما يشتهون ، إلا بالقدر الذى يبذلون فيه من الجهد ، والقدرة على توظيف قدراتهم الفعلية ، وهى جد كثيرة وبلا حدود . وطالما أن السياسة لها أبعاد متعددة ، وليست بعدا واحدا ، لذلك ، فلا خوف من المستقبل طالما أدركنا ذلك .

الفصل السابع

الدور الأمريكى فى عهد الرئيس كلينتون

المبحث الأول

حدود الدور العالمي للولايات المتحدة في عهد "كلينتون"*

على الرغم من أن القدرة على التنبؤ في مجال السلوك السياسي ، خاصة على المستوى الدولي ، تعد من المسائل الشائكة ، إلا أنه من الأهمية محاولة السير في هذا الطريق الصعب ، بهدف التعرف على الدور العالمي للولايات المتحدة في ظل رئاسة كلينتون ، وحدوده ، وآفاق ، وذلك من منطلق الأهمية التي تفرضها الأحداث التي تقع في الولايات المتحدة ، وتأثيراتها على النظام العالمي كله .

فمن الواضح أن الأحداث العالمية وأبرزها تفكك الدولة العظمى المنافسة وهي الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة دول افتقدت معه كيان الدولة العظمى التي تمثل العدو السياسي الأول للولايات المتحدة ، وإن أتت في صالح الأخيرة بشكل ظاهري ، إلا أنها لم تأت في صالح الجمهوريين ورئيسهم جورج بوش ، ويتضح هذا من زاوية أن وجود عدو سياسي واضح أمام الدولة يجعل شعبها معبئا ومستنفرا لمواجهة هذا العدو . وبالتالي يؤجل هذا الشعب مطالبه وطموحاته إلى حين اختفاء هذا العدو . ومالم تستطع الدولة أن تحيل عدوا جديدا محل العدو القديم وبسرعة بحيث لا تترك للشعب فرصة التفكير في إلغاء احتشاده أو الحيلولة دون استمرار التعبئة لمواجهة هذا العدو أو غيره ، فإن المتوقع إذن أن تظهر على السطح كل أمراض المجتمع المكبوتة تحت ضغوط التعبئة ، وتبريرات الصراع الخارجي ، وعلى الدولة إذن في هذه الحالة أن تعد نفسها لمواجهة سلسة الانفجارات الاجتماعية المتوقعة والتي تعكس درجة عالية من الكبت في قضايا مصيرية متعددة الأبعاد على المستوى الداخلي .

وهنا فلا فرق بين مجتمع ديمقراطي أو غير ديمقراطي ، والفرق المتوقع هو في وسيلة التعبير عن هذه الانفجارات ، وفي أساليب المواجهة . فالمجتمع الديمقراطي كالمجتمع الأمريكي يستطيع أن يعيد النظر فيمن يحكمونه بالآليات الديمقراطية – كأسلوب انتخابات رئيس الدولة على سبيل المثال .

* نشرت بالأهرام الاقتصادي بتاريخ ١٩٩٣/٢/٨ ، ص٤٦،٤٧ .

ولذلك ، فإنه من الأهمية الإشارة إلى أن قضايا السياسة الخارجيـة لا تحسم نتيجة الصراع على كرسى رئاسة الدولة ، ولكنهـا تلعب دورا مباشـرا فى تفجير التناقضات الاجتماعية فى ظروف معينـة ، وفـى لحظـات تاريخيـة معينة .

فمن العبث أن يقال إن الرئيس صدام أو أزمة الخليج هما اللذان أديـا إلى سقوط بوش ، لأن السياسة الخارجيـة عمومـا لا تعد متغيرا أساسيا فـى الانتخابات الأمريكية . فعادة تحتل قضايا الداخل الأولوية القصوى إن لم تكن المطلقة . فى نفس الوقت فإن ما تمخضت عنه السياسـة الخارجيـة من زوال الاتحاد السوفيتى كقوة كبرى من على المسرح الدولى ، وبالتـالى زوال شبح الحرب الباردة ، ومن ثم استحالة المواجهـة النوويـة بين الولايـات المتحدة والاتحـاد السـوفيتى بعد زوالـه – أدى هذا إلـى إلغـاء همـزة الوصـل بيـن الأوضاع الداخلية المتردية فى كلتا الدولتين ، والمؤجلة تحت ضغوط وجود العدو السياسـى المنـافس ، وبين السياسـة الخارجيـة لهمـا . فقد زالـت إذن أسباب التعبئة والحشد وتأجيل النظر فى أمراض المجتمع الداخليـة ، وأصبـح على المجتمـع أن يواجـه مصـيره بنفسـه ، ويعيد النظـر فـى ترتيـب قضايـاه الداخليـة وإعطائهـا الأولويـة المطلقـة . وهذا بالتـأكيد سيكون علـى حسـاب القضايا الخارجية .

ومن ثم ، فإن الرئيس الأمريكى الذى فاز فى الانتخابات وهـو " بيل كلينتون" استطاع من خلال الضغط المستمر علـى زنـاد الأوضـاع الداخليـة ، بإبرازه درجة ترديها فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية ، أن يحاصر بوش ويقلل من أهمية نجاحاته فى السياسة الخارجية باعتبارها لم تعد بالفائدة علـى حياة الشعب الأمريكـى ورفـع مسـتواه ، بـل إنهـا لـم تسـهم فـى حـل مشـاكلة المزمنة اقتصاديا واجتماعيا .

واستطاع المرشـح الشـاب كلينتـون أن يطـرح برنامجـا اقتصاديـا راديكاليا يقوم على فكرة مواجهة كل المصاعب الاقتصادية التى تتمحور فى: تراكم الديون القومية حتى وصلت إلى أربعة آلاف مليار دولار (٤) تريليون، فى الوقت الذى يشهد فيـه البـلاد معدل نمـو اقتصـادى بطـئ لـم يتعد ٠,٩٪ سنويا ، بالإضافة إلى بلوغ حجم العجز فى الميزانية الأمريكيـة حوالـى ٢٩٠ مليار دولار ، أى حوالى ٥٪ من إجمـالى النـاتج القومـى . وهذا يصـب فـى

ضعف الإمكانات المتاحة لرفع معدل نمو الاقتصاد القومى ، كما انعكس هذا فى أرقام البطالة التى بلغت نسبتها إلى القوى العاملة قرابة ٨٪ وهى أعلى معدل بطالة شهدته الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، إضافة إلى بلوغ حجم العجز فى الميزان التجارى أكثر من ١٠٠ مليار دولار ، منها ٤٣ مليار دولار فى التجارة مع اليابان ، والباقى موزع على دول العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط ، وقد استطاع كلينتون أن يطرح برنامجا اقتصاديا متكاملا ، وضعه له عالمان بارزان فى الاقتصاد وهما (روبرت سولو وجيمس توين) وكلاهما حاصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد . وهو بهذا - طرح برنامجه من خلال علماء أفذاذ - يمكن أن يكون له رصيد استراتيجيا فى إقناع الناخب الأمريكى ، بل إن مضمون وأهداف الطرح الاقتصادى لكلينتون ، له من التأثير البالغ على الغالبية من الشعب الأمريكى؛ لأنه توجه بهذا البرنامج إلى الإنسان الأمريكى الفقير والمتوسط ، والذى يعتبره "ثروة أمريكا الحقيقية" - وذلك كما جاء بالنص فى برنامجه الاقتصادى .

بل امتد البرنامج الاقتصادى ليستهدف إعادة بناء أمريكا من "الإنفاق على الدفاع" إلى "اقتصاد زمن السلم" وهو بهذه الإشارة يهدف إلى أن يركز على الداخل تعويضا عن الفترة الماضية التى ركزت على الخارج ، وخاصة أمور التسليح وغيرها . كما أنه ينطلق إلى أن إصلاح الاقتصاد الأمريكى سيؤدى إلى حل مشاكل التعليم ليصبح الشعب الأمريكى أفضل قوة عمل فى العالم ، وكذلك تحدث عن مجالات التدريب والرعاية والتنشئة ، إضافة إلى تفجيره لقضايا الأسرة والسعى نحو إعادة قيمها وتماسكها . والأكثر من هذا هو ذلك الخطاب الجديد حول قيمة العدالة الاجتماعية وضرورة تحقيقها واعدا الشعب الأمريكى بذلك ، حيث ترجم ذلك بطرحه فرض الضرائب على أصحاب الدخول العليا وتخفيضها على أصحاب الدخول المتوسطة والدنيا . إضافة إلى أن الدولة هى التى تستطيع من خلال دور قوى وحاسم أن تحقق التقدم الاقتصادى والعدالة الاجتماعية . وهو بلاشك خطاب جديد يصدر من مرشح لرئاسة الدولة الرأسمالية العظمى لم يكن معهودا من قبل .

وإذا كان الرئيس كلينتون قد طرح فى برنامجه الانتخابى البعد الاقتصادى وأساليب معالجته وتداعياته الاجتماعية ، إلا أنه لم يطرح ما

يوازيه فى الشمول والتكامل من البعد السياسى الخارجى . ومن خلال متابعة أحاديثه الخلفة والتى اتسمت بالندرة بشأن السياسة الخارجية ، ولم تتعدد (٥) أحاديث آخرها حديث شامل لصحيفة نيويورك تايمز" ، لوحظ أن كلينتون لم يحدد خطة عمل واضحة ينوى انتهاجها إزاء مشكلات العالم . وهو بذلك يترك نفسه فى المجال الخارجى وفقا لمقتضيات الأحداث ، وواقع المتغيرات التى تطرأ على خريطة العالم .

ومن ثم ليس غريبا فى هذا الإطار أن يكون تصريحه عقب إعلان نجاحه بأنه لا ينوى إحداث أى تغيير فى السياسة الخارجية الأمريكية ، لأنها فى المعنى الأخير لا تشكل له حجر الزاوية فى اهتماماته القادمة . وقد أكد ذلك بأن المائه يوم الأولى عقب توليه السلطة رسميا ستكون للنواحى الاقتصادية ، أى حتى نهاية إبريل ١٩٩٣ . وإذا كان الشعب الأمريكى قد اختار كلينتون ، لإصلاح القضايا الداخلية وحل مشكلاته المتراكمة ، فإن على كلينتون أن يغرس الثقة فى شخصه وحزبه الديمقراطى بأنه على وعده، وهذا هو ما نتوقع أن يفعله بأن يولى كلينتون الأولوية المطلقة بالجهد والوقت والإمكانيات لمواجهة الواقع المؤلم داخل الولايات المتحدة ، وهذا بلا شك سيكون على حساب القضايا الخارجية ، وبالتالى على حساب الدور الأمريكى العالمى .

بل إنه من نفس منظور اهتمامه بالإنسان الأمريكى ، حيث التعاطف مع الغالبية من الطبقة المتوسطة والفقيرة ، سيكون هذا أحد المحددات الأساسية لسياساته الخارجية خاصة من الأراضى المحتلة كما يحدث فى فلسطين المحتلة ، وأيضا فى الصين باعتبارها فى نظره الأكثر انتهاكا لحقوق الإنسان ، وليس مستبعدا أن يكون ذلك بارقة أمل للبوسنة والهرسك وغير ذلك من قضايا مشابهة – ومن ثم فإنه لن يتغاضى عن تجاهل انتهاك حلفاء أمريكا لحقوق الإنسان إزاء شعوبهم . كذلك فإن النمو الاقتصادى العالمى يتزايد خاصة ذلك الذى لا يخضع لإدارة دولة معينة ، وهذا سيؤدى إلى تحجيم الدور الاقتصادى للولايات المتحدة . ونستطيع أن نتلمس ذلك من خلال جماعات الضغط التى تقود القرار فى اليابان ، وفى فرنسا ، وفى ألمانيا ، وفى أوروبا الغربية مجتمعة ، بما سيقلل من النفوذ الأمريكى العالمى .

والخلاصة : أن الظرف الموضوعي المتمثل في اختفاء العدو السياسي للولايات المتحدة متمثلا في الاتحاد السوفيتي الذي تفكك ، وعدم قدرة الرئيس بوش أن يحيل محله عدوا بديلا وعلى نفس المستوى ، أدى إلى تفجير الأمراض المزمنة في الداخل ، مما أعطى الفرصة وهيأها تماما لاستقبال رئيس أمريكي آخر هو كلينتون الذي تمكن من إقناع الشعب الأمريكي بأهمية التغيير حتى يمكن حل مشاكله ، وتجنب أفول النجم الأمريكي بسرعة ، إلا أن الاهتمام من جانب كلينتون بتنفيذ برنامجه الاقتصادي سيحول بينه وبين دور عالمي فعال للولايات المتحدة ، خاصة في ضوء ظروف موضوعية يمر بها عالمنا اليوم . وهذا بلاشك سيسهم في تراجع الدور العالمي للولايات المتحدة موازيا لانتهاء الدور السوفيتي ومفسحا على خشبة المسرح الدولي المكان لقوى دولية جديدة أوشكت على الاكتمال .

المبحث الثاني
الدور الأمريكي العالمي في عهد كلينتون
بين الانحسار وإعادة التشكيل*

بدأت التساؤلات همسا وفي الدهاليز حول طبيعة الدور القيادي العالمي للولايات المتحدة في عهد كلينتون ، وخاصة في الأسابيع الأولى التالية لتوليه الرئاسة رسميا في ٢٠ يناير الماضي ، إلا أن الهمس أصبح مسموعا وتحول إلى ضجيج شبه رسمي داخل أروقة البيت الأبيض نفسه ، وضجيج دولي مع المواقف المتباينة للولايات المتحدة في ظل إدارة كلينتون وبعد مرور ما يقرب من (١٥٠) يوما .

كما أن هذه التساؤلات صاحبها استطلاعات للرأي العام الأمريكي أجرتها وسائل إعلامية معروفة ، تشير في مجملها إلى تراجع المؤيدين للرئيس الأمريكي كلينتون ، ووصل في بعض الاستطلاعات إلى (١٠) نقاط. وأصبح الذين يؤيدون أو يوافقون كلينتون في إجراءاته الآن أقل بكثير من الرافضين لهذه الإجراءات أو تلك ، بل إن عدد الرافضين في تزايد مستمر .

* نشرت في جريدة عكاظ السعودية بتاريخ ١٩٩٣/٦/١٢ .

نحن ، إذن ، أمام ظـاهرة تستحق التوقف والتحليل ، حيث إن المعركة الدائرة حول طبيعة الدور القيادى للولايات المتحدة لا تختص بها هذه الدولة أو تلك ، بل إن هذه المعركة تؤثر وتتأثر بالواقع الدولى ومحاولة فهم سماته الجديدة ، كما أنها تتعلق بطبيعة الرئيس الأمريكى الجديد (كلينتون) وتأثيره على مسارات الأحداث ، كما أنها تتعلق فى النهاية بمجموعة السلوكيات التى صدرت وستصدر تباعا التى تنتهجها الإدارة الأمريكية خلال الأشهر الخمسة الماضية . وعلى أية حال ، فإنه يجب التسليم بداية بأن الدور القيادى العالمى للولايات المتحدة فى حاجة إلى مراجعة تمهيدا لإعادة النظر فى إعادة تشكيله من جديد فى ظل متغيرات البيئة الداخلية والدولية . ولذلك فإن هذا الدور المأمول للولايات المتحدة لا ينبغى النظر إليه باعتباره من الثوابت ، بل يجب النظر إليه من زاوية وهى : أن هذا الدور الجديد يجب أن يتسم بالديناميكية والقدرة على التغير والتأقلم مع أوضاع دولية جديدة فى طريقها للتشكل . وإذا نظرنا إلى طبيعة السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال الأشهر الخمسة السابقة ، فإنه يمكن تحليها بسمات ثلاث هى :

أ- التردد : كما هو واضح من تطورات الأوضاع الدولية ومواقف متعارضة إزاء عدة مناطق فى العالم ، كالبوسنة ، وجنوب شرق آسيا ، وقضية السلام فى الشرق الأوسط ... إلخ .

ب- الحلول الوسط : حيث إن فكرة الحسم طبقا للمعايير وعدم الازدواجية هى فكرة مقبولة ، إنما المسألة وقد تبلورت فى أن الإدارة الأمريكية بدأت تتعامل فى عهد كلينتون مع القضايا الإقليمية وأزماتها المختلفة ذات البعد الدولى ، بشئ من الالتقاء حول الحلول الوسط . مثال ذلك قضية المبعدين الفلسطنيين فى مرج الزهور ، وقضية السلام بين العرب وإسرايل ، وغير ذلك .

جـ- الميل لعدم المبادرة : فالدور القيادى يجب أن تتوافر لدى صناعه آلية المبادرة وخلق العمل والتحكم فى مسارات الأحداث والوقائع التاريخية . والملاحظ أن السمة المحورية لسياسة كلينتون الخارجية افتقدت القدرة على طرح المبادرات وطرح الأمور للأمام خطوات واكتفت ببعض المواقف الشكلية ، بالإضافة إلى محاولة تجميع وجهات النظر للأطراف المختلفة

والتوفيق بينهم دون أن يكون هناك إدارة فاعلة بالمبادرة فى خلق مسارات جديدة تتلاقى حولها الأطراف . وظهر ذلك واضحا فى غالبية القضايا المطروحة على الساحة الدولية والإقليمية الآن .

وفى ضوء هذه السمات الثلاث ، يلاحظ أن هناك ثلاثة متغيرات أساسية ، توضح فى مجملها الأزمة التى يعانى منها الدور القيادى العالمى للولايات المتحدة الآن . وهذه المتغيرات هى :

١- الضغوط النابعة من البيئة الداخلية الأمريكية ، حيث إن الأمريكيين اختاروا كلينتون لكى يسهم فى حل مشكلاتهم الداخلية التى تفاقمت عبر السنوات المختلفة ، وخصوصا تلك المشكلات التى تحاصر كلينتون نفسه فى ضوء وعوده الانتخابية ومنها : قضايا تحسين النظام التعليمى والخدمات الصحية ، والقضاء على البطالة ، وتوفير فرص العمل ، وخفض العجز فى الميزانية ، وترشيد الإنفاق الحكومى ، وتعديل القوانين الضريبية ، إلى قضايا الأقليات كالشواذ ، مثلا ، الذين وقفوا مع كلينتون فى الانتخابات. والرئيس الأمريكى منذ توليه وحتى نهاية مايو الماضى وهو يخوض معركة مكثفة وشرسة مع مجلس النواب لإقرار خطته الاقتصادية . وقد نجح فيها ولكن بفارق ضئيل (٢١٩) مؤيد ، مقابل ٢١٣ معارض . ورغم أنها انتصار ليكلنتون تعكس قوته النسبية والمحدودة فى مواجهة الواقع الفعلى الداخلى ، إلا أن هذا الانتصار قد يعكس من زاوية أخرى مدى الصعوبات التى ستواجهه مستقبلا كلما فكر فى تمرير شئ للمناقشة داخل مجلس النواب .

وهذه المعركة تعكس أيضا مدى عمق الحوار والخلاف الدائر حول أولوية الدور القيادى الخارجى عن أولوية حل المشاكل الداخلية . وفى سياق الشعار الذى حملة كلينتون وقت الانتخابات "أمريكا أولا .. "فإن هذا الرئيس يعانى من حجم الضغوط الداخلية التى تستنزف وقته وجهده وطاقته ، كما أن هذه الضغوط تطالبه بسرعة الإنجاز الداخلى .

٢- اختفاء الحافز الخارجى أو العدو السياسى من المسرح الدولى : ولعب هذا المتغير دورا رئيسيا فى إفساح المجال للولايات المتحدة لاحتكار النظام الدولى كله كما يرى البعض ، إلا أنه من زواية أخرى ، فإن اختفاء الاتحاد السوفيتى بعد تفككه قد شجع الولايات المتحدة على التفكير ، إما فى عدو سياسى جديد ، وخلق حافز للحركة السياسية الدولية النشطة ، أو فى تراجع

عن القيام بأعباء الدور القيادى العالمى وتوفير نفقاته لتدعيم القدرة الاقتصادية الداخلية والإسهام فى حل مشاكله .

ولذلك فإن اختفاء الاتحاد السوفيتى المفاجئ لم يعط الفرصة للولايات المتحدة للانفراد بالعالم كما يتصور البعض ، بل إن الدور الأمريكى دوليا اعتمد وتكيف مع عدو سياسى كبير ، بل واختفى حجمه الحقيقى وراء الدعاية الضخمة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى قبل التفكك .

ولذلك ، فإن اختفاء الحافز الخارجى أو العدو السياسى ممثلا فى الاتحاد السوفيتى ، قد أثر تأثيرا بالغا على الحماس الأمريكى فى تحمل تبعات الدور القيادى العالمى . وهذا ما يفسر لنا التشاحن المستمر بين الولايات المتحدة وأوروبا الغربية فى قضايا عديدة منها : البوسنة ، والقضية الفلسطينية .. إلخ كما أن هذا الاختفاء للحافز السياسى جعل الإدارة الأمريكية تتعامل مع القضايا الإقليمية والدولية بنوع من عدم الاهتمام ، أو الاهتمام المحدود .

٣- عدم التماسك فى المواقف الأمريكية إزاء القضايا الساخنة إقليميا ودوليا : حيث اتضح حتى الآن عدم وجود موقف أمريكى صلب إزاء أية قضية على المستوى الإقليمى أو الدولى . وهذا الافتقار إلى التماسك فى الموقف الأمريكى يعكس بالضرورة اضطرابا سائدا فى الإدارة الأمريكية ، حيث ضعف الخبرة بالشئون الدولية ، وافتقاد الرؤية الشاملة للإدارة الأمريكية قبل تولى شئون الرئاسة الفعلية ، وهذا ما اعترف به كلينتون نفسه فى أحاديث عديدة قبل وبعد توليه المنصب ، بل ويعكس توازنات متعارضة داخل المسئولين عن إدارة السياسة الخارجية الأمريكية وتحديد معالم الدور القيادى سواء فى الخارجية أو الأمن القومى أو المؤسسة العسكرية تحديدا .

ولاشك أنه فى ضوء مثل هذه المتغيرات الثلاثة ، نستطيع أن نتفهم ذلك التصريح الذى أدلى به أحد المسئولين الكبار فى الخارجية الأمريكية لصحيفة الواشنطن بوست ، وعرفته صحيفة "نيويورك" تايمز" بأنه (بيتر تارنوف (وكيل الخارجية للشئون السياسية والشخص الثالث فى الوزارة) وقال فيه بأنه يتوقع أن تنسحب إدارة كلينتون من قيادة العالم ، وأن تتخلى - ولو مؤقتا - عن دورها التقليدى باعتبارها أقوى دولة . وسرعان ما أعلن نفى قاطع على لسان وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر ، وكذا

المتحدثة باسم البيت الأبيض ديدى مايزر ، وكذلك الرئيس الأمريكى نفسه الذى نفى هذا الكلام رافضا ذكر اسم من قاله مكتفيا بالنفى ، بالإضافة إلى أن الرئيس الأمريكى فى خطاب أخير فى نهاية مايو الماضى (١٩٩٣) أمام طلاب الأكاديمية العسكرية بولاية نيويورك أكد أنه لابد للولايات المتحدة أن تتفهم التحديات الجديدة لحقبة ما بعد الحرب الباردة ، وأن تظل مستعدة عسكريا لمواجهتها ، كما أن العلاقة الوثيقة بين مستقبل اقتصاد البلاد ومستقبل جيشها ، مشيرا إلى أن الهيبة من الخارج تعد امتدادا للقوة داخل الوطن : وبالتالى فإن الولايات المتحدة سوف تظل الدولة العسكرية الأقوى فى العالم على الرغم من الخفض فى الإنفاق الدفاعى الذى قررته الحكومة .

وبغض النظر عن هذه التأكيدات ، إلا أنه يصير الأمر واضحا ، أن الدور القيادى للولايات المتحدة أصبح محل تساؤل وجدل ، وأن الظروف الموضوعية قد تدفع هذا الدور إما إلى الانحسار مع اختفاء الحافز الخارجى أو العدو السياسى مع ضغوط البيئة الداخلية ومشاكل المجتمع الأمريكى ، أو تدفعه إلى إعادة التشكل فى ضوء ظروف ومستجدات فى الساحة الدولية ، حيث تتبلور ملامح القوى الدولية الصاعدة والتى يمكن أن تشكل تهديدا واضحا للدور الأمريكى العالمى ، وهذا ما ستؤكده الأيام القادمة .

الفصل الثامن

رحيل الدور السوفيتى ..

ومخاوف الدور الروسى

المبحث الأول

المخاوف المنتظرة في روسيا في ضوء الانتخابات البرلمانية !!*

أفصحت الانتخابات البرلمانية في دولة روسيا الاتحادية عن دلالات جديدة حركت السكون الذي ساد في الأعوام الثلاثة الأخيرة من حركة النظام الدولي ، والذي أضحى وكأنه نظام واحدي القطبية كما يراه البعض . وأتت هذه الدلالات من واقع نتائج تلك الانتخابات البرلمانية ، حيث أسفرت انتخابات البرلمان الذي يتكون من (٤٥٠) مقعد بنظام القائمة النسبية والمقاعد الفردية ، عن حصول حزب خيار روسيا (الإصلاحي) على المركز الأول بإجمالي (١٠٣) مقعد ، يليه الحزب الديمقراطي الليبرالي المعروف بحزب جيرينوفسكي بالحصول على (٦٦) مقعدا ، ثم حصل الحزب الشيوعي (محافظ) على (٦٢) مقعدا ، ثم الحزب الزراعي (محافظ) وحصل على (٤٩) مقعدا ، ومجموعة الوحدة والوفاق (إصلاحية) وحصلت على (٢٩) مقعدا ، ثم مجموعة جريجوري بافلينسكي "إصلاحية" وحصلت على (٢٨) مقعدا ، ثم حزب نساء روسيا (٢٥) مقعدا ، والحزب الديمقراطي الروسي (محافظ) (١٧) مقعدا ، واخيرا : حصلت عدة أحزاب صغيرة مع عدد من المستقلين على المقاعد المتبقية وعددها (٧١) مقعدا .

وبمحاولة تحليل سريع لهذه النتائج ، فإن الكتلة الإصلاحية التي تميل للرئيس الروسي (يلتسين) لا يتجاوز عددها (١٦٠) مقعد وبنسبة ٣٥,٦٪ تقريبا ، بينما الكتلة الشيوعية المحافظة يبلغ عدد مقاعدها (١٢٨) مقعد وبنسبة ٢٨,٥٪ تقريبا ، أما حزب جيرينوفكسي (الديموقراطي الفيدرالي (٦٦) مقعدا ، فقد بلغت نسبته ١٤,٧٪ . ويتبقى الأحزاب الصغيرة والمستقلون بعدد مقاعد (٧١) أي بنحو ١٥٪ ، ثم حزب نساء روسيا بنسبة ٥,٥٪ تقريبا . ومعنى ذلك أن الكتلة الإصلاحية تتفوق ظاهريا في حالة انفصال الأطراف الأخرى عن بعضها ، وخاصة الحزب الديمقراطي ، عن الكتلة الشيوعية ، وبالتالي عن الأحزاب الصغيرة والمستقلين والحزب النسائي ، وأن تشكيل الحكومة سيجعل مسألة التحالفات مسألة شاقة جدا . وهي أول اختبار لمثل هذه المسألة . ولذلك فإن الدلالة الأولى لهذه التركيبة المتناقضة وغير المريحة لعدد من الأطراف الداخلية والخارجية ، هو : أنه

---

* نشرت في جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٤/١/٢٣ .

فى الموقف الذى اختار الشعب الروسى الدستور الذى طرحه يلتسين لتقوية سلطاته ودعم مركزيتها وبنسبة ٥٥٪ تقريبا مفضلا بذلك رئيس قوى يحكم بلادهم ، إلا أنهم فى نفس الوقت اختاروا برلمانا يختار سياسات أخرى غير التى يفضلها شخص يلتسين والتى لا تتفق مع مصالح هذا الشعب الروسى . كما أن هذا الشعب أيضا وهو يختار كان يميل إلى الخيار الديمقراطى ليعيد الرئيس يلتسين حساباته فى التعامل مع القوى السياسية والأحزاب المختلفة ، بحيث يغير من طريقته التى تعامل بها مع البرلمان السابق برئاسة حسب الله توف . أى أن يلتسين يواجه معادلة جديدة فى الداخل عليه أن يتعامل معها بحذر وبرؤية جديدة إذا أراد لحكمه أن يستقر ولدولته أن تتحرك فى هدوء دون خلل يعرضها لأية مظاهر للتفكك وعدم الاستقرار ؛ لأن السياسات الهوجاء والطريقة التى تعامل بها فى الفترة الماضية هى تعكس أسلوبا اندفاعيا يعتمد على المائدة الخارجية فقط . فالنتائج الانتخابية البرلمانية تفرض عليه أن ينظر إلى الداخل عندما يتحرك سياسيا وإلا فإن الدرس القادم للشعب الروسى هو التخلص من يلتسين نفسه لصالح رئيس روحى يتمتع باختصاصات الدستور الذى وافق عليه الشعب لكى يراعى المعادلة الجديدة والمطامح الشعبية الحقيقية فى روسيا .

أما من الناحية الأخرى ، فإنه مع بدء إعلان نتائج الانتخابات ، وقد أسفرت من بدايتها عن فوز رئيس الحزب الليبرالى (جيرينوفكسى) ، فقد توالت تصريحاته بصورة لم يسبق لها مثيل ، وتوالت فى مقابلها ردود الأفعال ، وفى سياقها بدت المخاوف من دول الغرب ، بل ومن جمهوريات سوفيتية سابقة ، بل وجمهوريات فى أوروبا الشرقية أظهرت مخاوفها أيضا بشكل يلفت للنظر . إلا أن المتتبع لمضمون هذه التصريحات التى صدرت عن هذا الشخص ، يجد أنها تتسم بالتناقض وفقدان الترابط وافتقاد الرؤية الشاملة من ناحية ، كما أنها من ناحية أخرى تستهدف لفت الأنظار له ، والدعاية لحزبه ، وخلق جسور مع القوى الخارجية حتى تستقر نمط علاقاته معها ، وهو فى المعنى الأخير يسعى للزعامة بخلق هالة كبيرة حوله بإطلاق التصريحات هنا وهناك . ففى الوقت الذى يشير إلى ضرورة إعادة المجد لروسيا وعودة روسيا الإمبراطورية ، وضرورة إعادة دول البلطيق الثلاث مرة أخرى لروسيا ، وعدد من جمهوريات آسيا السوفيتية (سابقا) والسعى

نحو السيطرة عليها ، وإعادة الهيمنة على أوروبا الشرقية ، وإعادة حلف وارسو مرة أخرى . والأكثر من ذلك ، عودة شبح الحرب النووية والتجارب النووية مرة أخرى ، والدعوة للتوتر مرة أخرى فى أوروبا ، بالإضافة إلى تصريحات غريبة بالقيام بمجابهة الأصولية الإسلامية ، ومقاومة هذا التيار ، بل والسعى نحو القضاء عليه ، بل والقضاء على المسلمين . وقد قال مثل هذه التصريحات بصورة فجة أثارت استياء الكثيرين حتى أنه فى هذا أشار إلى مساندة للصربيين والكروات فى صراعهم وهجومهم ضد أهل البوسنة والهرسك المسلمين . وقد أحدثت تصريحاته فى هذه الناحية صدى كبير ، خاصة أنه يهودى متطرف ، بل ووجهت دعوة له فى أعقاب هذه التصريحات لزيارة إسرائيل ، كما أنه فى هذا يلتقى فى أفكاره مع الغرب الذى يقاوم الأصولية الإسلامية . ومن ناحية أخرى ، جاءت تصريحات جيرنوفسكى تحمل شعارات مقاومة "أمركة روسيا" التى يسير فيها يلتسين ، وهذا يعكس مدى التناقضات التى وقع فيها . ولازالت تصريحاته مستمرة فى هذا السياق التناقضى .

ومع ذلك فإن المسألة تكاد عندنا لاتثير المخاوف التى أبداها الغرب من هذه التصريحات الغريبة والتى وصلت بالبعض الذى يذكرها بقصة صعود هتلر وموسولينى وزعماء آخريين حولوا مسارات التاريخ وأن هذا الشخص (جيرنوفكسى) ، حسب بعض ردود الأفعال ، يمكن أن يكون زعيم المستقبل ، وبالتالى فإن المخاوف قائمة فى إطار تصريحاته الحالية . وعلى العكس من كل هذه المخاوف ، فإنه يسعى لمنازلة الغرب من خلال الهجوم على التيار الأصولى الإسلامى . كما أنه يهودى الديانة ، ولذلك فهذا يعد الجسر الذى يمكن لأجهزة المخابرات الغربية أن تلتقطه لكى تسعى من خلاله لاحتواء هذا الشخص وإعداده لكى يكون شخص الغرب فى روسيا فى ضوء إعادة صياغة لأفكاره . ومن ثم ، سيكون صمام أمان لمقاومة التيار الأصولى ، ووقف امتداده بأى صورة . أما ما عدا ذلك من تصريحات فكلها يمكن أن تحدث لها تراجعات مع الوقت وبحكم الظروف .

ومن ثم ، فإنه بالنظر إلى نتيجة الانتخابات البرلمانية ، فإنه من المحتمل أن يكون هناك جسر تعاون بين كتلة الإصلاح التى تميل للرئيس الحالى يلتسين مع هذا الشخص وحزبه الليبرالى أساسها تلك الرؤية المبنية

على أساس أن ميوله واستعداده للزعامة لابد من احتوائها والتحكم فيها بفعل قوى خارجية أغلب الظن أنها ستكون أجهزة مخابراتية ، ليستمر نظام حكم يلتسين ، مع احتمال الائتلاف مع الأحزاب الصغيرة كنوع من الردع والحفاظ على احتواء هذا الشخص الطامح للزعامة في المستقبل . وفي المعنى الأخير : أن هناك ترتيبات حالية لإعادة تنظيم أفكار الرجل ليكون زعيم المستقبل في روسيا ، لكنه لن يكون تحت هيمنة أفكاره آنذاك التى أطلقها هنا أو هناك . ولذلك فإننا لا نرى أية مخاوف بالحجم الذى أشيع سواء على المستوى الداخلى أو الخارجى ، من وراء نتائج الانتخابات البرلمانية في روسيا ، إنما الاحتمال الأكبر هو البطء فى سياسات يلتسين ، وإعادة النظر فيها ، والتريث في القرارات دون اندفاع فى ضوء هذه الانتخابات التى طالبت يلتسين بذلك .

المبحث الثانى

رحيل الصديق السوفيتى .. وغياب صناع القرار العرب*

ترددت أنباء متناثرة عن إعادة الدفء إلى العلاقات السوفيتية الإسرائيلية . والحديث عن هذا الموضوع له حساسية فائقة لدى الطرف العربى بصفة عامة ، وبعض الأنظمة العربية بصفة خاصة ؛ فالسوفيت بالنسبة للطرف العربى فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى هم الأصدقاء التقليديون ، وإن تغير نمط العلاقة فيما بين الطرفين العربى والسوفيتى من الصداقة والعلاقة المتميزة إلى العكس ، سيكون له آثار سلبية على الطرف العربى أكثر من الطرف السوفيتى ، ولكن الضرر سيلحق بالطرفين وإن تباين هذا الضرر من طرف لآخر .

فالذى لا يخفى على أحد أن إسرائيل تسعى دائما إلى توطيد علاقاتها الخارجية بدول العالم ، وتوسع من دائرة علاقاتها ، متخذة فى ذلك شتى الوسائل للوصول إلى الأهداف التى تبتغيها . ولكن فى حالة موسكو ، فإن الأمر يبدو أنه مختلفا من زاوية أن الاتحاد السوفيتى يمر منذ تولى

---

* نشرت فى مجلة الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧ ، ص٧٢ ، ٧٣ .

جورباتشوف الحكم بتغييرات واسعة أساسها المكاشفة أو المصارحة المسماة بـ"الجلاسونست" ، وكذلك استنادا إلى "البروستوريكا" وهى إعادة البناء فى المعكسر الشرقى الاشتراكى برمته . وهذه الظروف فى الجانب السوفيتى كانت دافعا لإعادة النظر من جانب السوفيت فى طبيعة التعامل مع المنطقة وصراعها الإقليمى ، شأنها فى ذلك شأن إعادة النظر فى رؤية السوفيت للمشاكل الإقليمية فى العالم وكيفية التعامل معها .

وفى هذا الإطار ، فإن الاتصالات السوفيتية الإسرائيلية بدأت منذ الحادى عشر من سبتمبر ١٩٨٥ وفى شكل سرى تماما . حيث قام رئيس المؤتمر اليهودى العالمى إدجار برونغمان بزيارة سرية إلى الاتحاد السوفيتى لمحاولة إجراء "اتفاق ما" ، وقد تمت هذه الزيارة بالفعل بناء على عديد من الاتصالات السرية المسبقة ، وقد تقدم كل طرف بمقترحات ، وفحواها ما يلى :

الطرف اليهودى :-

طالب بإعادة العلاقات الرسمية بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وعلى أن يدفع بدول الكتلة الشرقية إلى اتباع هذه الخطوة ، إضافة إلى فتح أبواب الهجرة لليهود السوفيت إلى إسرائيل ، ومساندة الاتصالات السرية التى تجرى بين إسرائيل وبعض الدول العربية ، ومنع جميع انواع المساندة والمساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة عرفات ، والسماح لمحادثات سلام ثنائية تعقد فى المستقبل بين إسرائيل وبعض الدول العربية ، وذلك فى إطار مؤتمر دولى للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة وباشتراك الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وبعض الدول الدائمة فى مجلس الأمن كفرنسا وبريطانيا والصين .

الطرف السوفيتى :-

طالب بنقل التكنولوجيا الغربية المتقدمة إلى الاتحاد السوفيتى ، ودفع أمريكا للموافقة على بيع كميات كبيرة من القمح للاتحاد السوفيتى ، وتوقف الإذاعات الإسرائيلية المعادية ضد الاتحاد السوفيتى خاصة فى الولايات المتحدة بواسطة اليهود السوفيت ، وتوقف هجرة اليهود السوفييت إلى الولايات المتحدة – وكندا – وأوروبا بدلا من إسرائيل ، ومنع إسرائيل من

البث بإذاعة صوت أمريكا المضادة للسوفييت والنظام الشيوعى ، وخاصة على الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتى ، كما أنه على القوى الصهيونية داخل أمريكا أن تمارس ضغطا على الرئيس الأمريكى وإدارته لقبول مشاركة الاتحاد السوفيتى فى المؤتمر الدولى للسلام المزمع عقده على أساس "الند للند" ، وقبول إسرائيل لمشاركة الاتحاد السوفيتى فى أى نوع من المؤتمرات أو المباحثات بينها وبين أى طرف آخر فى المنطقة .

وكان لهذا الاتصال وغيره تأثير كبير على تطور مجريات الأمور فيما بعد ، حيث رأينا كيف كان للقاءات القمة بين الدولتين العظميين تأثيرها الكبير لصالح إسرائيل فى هذا الصدد ، ويكفى الإشارة هنا إلىقبول الاتحاد السوفيتى للضغوط الأمريكية بضرورة الموافقة على هجرة اليهود السوفيت .. وهذا ما تم بالفعل .

كذلك توجت الزيارات المتبادلة بين الطرفين بإعادة افتتاح القنصليات فى البلدان بشكل متبادل كخطوة تجاه إعادة العلاقات بين الدولتين فيما بعد ، على الرغم من التأكيد السوفيتى المستمر بأن موسكو لن علاقتها تستأنف علاقتها بإسرائيل إلا بعد انعقاد المؤتمر الدولى للسلام.

ومن ناحية أخرى ، كان لاتباع سياسات التغيير داخل الاتحاد السوفيتى أثره الواضح فى تشجيع الجماعات الصهيونية للتحرك داخل الاتحاد السوفيتى ، حيث قامت بتكوين "اتحاد الصهاينة" الذى انعقد مؤتمره التأسيسى فى العاصمة السوفيتية موسكو مؤخرا . وبهذا انتقل النشاط الصهيونى من إطار الدعاية والترويج لأفكار معينة ، كان محاصرا فيها ، إلى مستوى التنظيم والتجمع علنا بتشكيل اتحاد الصهاينة .

وقد دعا هذا وكالة أنباء أنوفوستى السوفيتية إلى عقد ندوة حول الصهيونية فى الاتحاد السوفيتى لمناقشة الأمر ، وذلك بحضور مندوب جريدة الوطن الكويتية . وقد ردد بعض الحاضرين من السوفييت أنه يأسف لعدم اكتراث العرب بذلك ، وأن جهود السفارات العربية فى موسكو دون جدوى ، وأشير فى الندوة إلى استيقاظ "لجنة مكافحة الصهيونية فى الاتحاد السوفيتى" وبدء تحركها لمواجهة هذا الاتحاد الصهيونى الذى لا يتخطى عدد أعضائه أربعين شخصا فقط ، جاء خمسة منهم من أوكرانيا .

وفـى نفـس الوقـت ، قـامت الجمهوريـات السـوفيتية – منهـا جورجيـا وأوكرانيا وأرمينيا –بتدعيم علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل ، وصلـت إلـى حد تبادل زيارات المسئولين بين البلدين ، كما وصلت إلـى حد دعوة جمهوريـة جورجيا لشارون وزير التجـارة الإسـرائيلى لزيـارة الاتحـاد السـوفيتى ، ممـا كان له أثر سيئ لـدى العرب ، كـان علـى أثـره تكذيـب رسـمى مـن مصـدر مسئول بالاتحاد السوفيتى ينفى الدعوة الرسمية لهـذه الزيـارة ، وأيضـا دعـوة وزيـر التربيـة فـى جورجيـا لنظـيره فـى إسـرائيل (إسـحاق نـافون) لزيـارة الجمهورية السـوفيتية . بـل وصـل الأمـر إلـى دعـوة لجنـة السـلام السـوفيتية لشيمون بيريز وزير المالية ورئيس حزب العمل الإسرائيلى ، بزيارة الاتحـاد السـوفيتى ، والمتوقـع أن تتـم قريبـا . وعلـى الرغـم مـن نفـى النـاطق باسـم الخارجية السوفيتية لدعـوة بـيريز رسـميا ، بـل تمـت دعوتـه مـن هيئـة غـير رسمية وهى "لجنة السلام" ، إلا أنه يبقى مجرد دعوته بغض النظر كوزير أم كرئيس حزب ، وبغـض النظـر مـن جهـة رسـمية أم غـير رسـمية ، محاولـة لتشجيع الاتصالات بين الدولتين بشكل مباشـر أو غـير مباشـر . وهـذا يؤكـد الاتصالات السرية بين الدولتين والتى تمت من قبل .

عـلاوة علـى مـا سـبق ، فهنـاك أحـاديث متكـررة عـن ذلـك الانتشـار الصهيونى فى وسائل الإعلام السوفيتية بشكل أو بآخر ، بل يتـم بعـض منهـا بتعليمات من السلطات السوفيتية ، مثل قيام تليفزيون موسكو مؤخرا بعـرض طائرة العال وهى تهبط فى بريفان ، حيث جلبت على متنها ضحايـا الزلـزال الذين عولجوا فى إسرائيل .

فى نفس الوقت ، فقد تمت خطوة من جـانب المجـر بإعـادة العلاقـات مع إسرائيل وجارى اتخاذ هذه الخطوة فى بولنـده ، وسـيتبعهما – بالتـأكيد – عدد من الدول الشرقية التى تدور فى فلـك السـوفيت ، وقـد تـم ذلـك برضـاء موسكو .

فى إطار ما سبق ، فإنه يمكن القول بأنـه علـى الرغـم مـن اسـتغلال إسرائيل والصهيونية لمناخ التغيير فى الاتحاد السوفيتى للتغلغل داخله لتشكيل لوبى صهيونى مؤثر على غرار ما يتم فـى أمريكـا وأوروبـا الغربيـة – وإن كان بشكل أقل – إلا أن هذا لم يكن ليتم إلا برضـاء من السلطات السـوفيتية ، وهو ما يثير التساؤل : هل يقوم الاتحاد السوفيتى بهذه الخطوة اسـتنفارا لهمـة

العرب لتدعيم علاقاتهم به التى تسير ببطء ، بالمقارنة بالسير السريع فى علاقاتهم بالأمريكيين ؟ أم أنه ينتهج هذه السياسة فى إطار السعى نحو إعادة النظر فى الموقف السوفيتى تجاه علاقاته الخارجية بصفة عامة ، وتجاه منطقة "الشرق الأوسط" بصفة خاصة ؟ إن هذا يتم فى إطار الرؤية السوفيتية الجديدة للنظام العالمى ، والأنظمة الإقليمية المختلفة ، والتى تشجع على "الانفتاح" على الجميع بغض النظر عن المواقف السابقة ؟ أم أن الاتحاد السوفيتى يهدف إلى مجرد تدعيم موقفه فى المنطقة بمغازلة إسرائيل ، وهى فى النهاية خطوة فى إطار مغازلة دائمة ، ومساومة كبرى مع الولايات المتحدة؟ وفى النهاية: هل هى مجرد خطوة محسوبة أم مغامرة غير مأمونة؟

جملة تساؤلات تشجع على البحث والتحرى والسعى نحو استقصاء الحقيقة التى هى غامضة فى جزء كبير منها الآن . ومن ثم فإننا ندعو إلى حوار واسع بين فئات المثقفين على مختلف انتماءاتهم الفكرية والأيديولوجية لاتقيده النظرات السطحية للأمور ، أو الرؤى المسبقة للرفض والاتهام والإدانة التى تكرس الكسل الفكرى الشائع فى هذه الآونة تحت سلاح الإرهاب أو إيثار السلامة .

إننا ندعو إلى مناقشة هادئة ولا أجد سوى صفحة الحوار القومى لبدنها ، بل ولابد أن ينظر إلى الأمر فى إطار المصلحة القومية للبلاد ، وللدول العربية أساسا ، وما يجب أن يتبع فى إدارة العلاقات العربية مع الدولتين العظميين والدول الكبرى الأخرى ، فلقد تحقق الكثير فى خلال أربع سنوات بين عقد المؤتمر السابق الإشارة إليه فى سبتمبر ١٩٨٥ ، وحتى الآن فيما بين الاتحاد السوفيتى وإسرائيل ، وحدثت تطورات كبيرة فى أوروبا الشرقية تدعو للتأمل والتفكير . وأخيرا : فقبل أن يرحل الصديق السوفيتى ، علينا أن ندرك الأمر قبل فوات الأوان ، ولا نرتكن إلى مجرد أنه الصديق التقليدى وكفى .. فربما تغيرت الأمور .. والواقع يشير إلى ذلك .. فهل من مجيب ؟

(المبحث الثالث)
"زيارة جورباتشوف لإسرائيل تتويجا للأفكار والسياسات"*

لم يكن من المستغرب أن يقوم جورباتشوف زعيم الاتحاد السوفيتى السابق ، بزيارة إسرائيل لتسليم عدد من شهادات الدكتوراه الفخرية وإلقاء عدد من المحاضرات مقابل مكافآت مجزية وصلت إلى ٢٥ ألف دولار عن المحاضرة الواحدة ، (١٥٠٠) دولار عن المقابلة الصحفية الواحدة أيضا ، باعتبار أن هذه الزيارة تأتى تتويجا لأفكاره وامتدادا لسياساته تجاه إسرائيل منذ توليه رئاسة الاتحاد السوفيتى .

ولكن المدهش حقا هو أن يكون هذا هو سلوك رئيس أكبر دولة فى العالم كانت إلى يوم قريب المنافسة للقطب الآخر وهو الولايات المتحدة الأمريكية .

فعلى مستوى الأفكار ، فإن جورباتشوف فى كتابه "البيروسترويكا" الذى صدر عام ١٩٨٧ وذلك بعد عامين من توليه الحكم (مارس ١٩٨٥) ، طرح أفكارا جديدة فى إطار البناء والمصارحة ، بحيث أصبح كل شئ قابلا لإعادة النظر فيه ، كتغير نظرة السوفييت للمشاكل الإقليمية ودور الاتحاد السوفيتى فيها ، وضرورة التخلص من أعبائه فيها ومن بينها مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى ، إضافة إلى ضرورة تغير النظرة إلى "العدو" وأهمية تغيير صورته لدى السوفييت ، وهذا يستلزم التغير إزاء إسرائيل . وهكذا ، وصل جورباتشوف فى كتابه معبرا عن حقيقة أفكاره إلى أن ذكر بالنص ما يلى " إننا لا نكن أى عداء لإسرائيل من حيث المبدأ ، ونحن نعترف بحقها المشروع فى الوجود ، ومع ذلك فإننا فى ظل الوضع الحالى ومن ضوء الأعمال التى ترتكبها إسرائيل ، لا يمكننا أن نوافق على إقامة علاقات دبلوماسية معها ، ولكن إذا ما تغير الوضع ، وإذا ما رأينا إمكانية تطبيع وتسوية فى الشرق الأوسط ، فبإمكاننا إعادة النظر فى هذا الأمر ، وليست لدينا أية عقد فى ذلك . أما فيما يتعلق بالاتصالات القائمة بالفعل بين بلدينا – الاتحاد السوفيتى وإسرائيل – فلن نتخلى عنها .

* نشرت فى مجلة الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٧ ، ص٧٢ ، ٧٣ .

وهذا النص يؤكد أن هناك إطارا فكريا من جانب جورباتشوف حدد موقفه إزاء إسرائيل . فلو تم التأمل في كل كلمة وجملة ، لتأكد أن جميع الخطوات على مستوى السياسات قبل صدور البيروسترويكا أو بعدها وحتى تاريخ إعادة العلاقات السوفيتية الإسرائيلية فى أكتوبر ١٩٩١ جاءت ترجمة للنص السابق ، وعلى لسان جورباتشوف نفسه ، بل أكد هذا أيضا فى أحاديث ولقاءات عديدة لا يتسع المجال لذكرها .

أما على مستوى السياسات ، فإن جورباتشوف منذ توليه للحكم السوفيتي ، وهو يقدم "الخدمات" المتتالية للكيان الصهيوني ، حيث سمح بزيارة "إدجار برونغمان" (رئيس المؤتمر اليهودى العالمى) فى ١١ سبتمبر ١٩٨٥ للاتحاد السوفيتى سرا ، وإجراء محادثات والتوصل إلى اتفاق ما ، كان بمثابة إعداد المسرح لإعادة العلاقات بين الطرفين السوفيتى وإسرائيل . وتتالت الخطوات فيما بعد بالسماح للجماعات الصهيونية بالحركة الواسعة داخل أرجاء الاتحاد السوفيتى ، وهو ما لم يكن معمولا به منذ حكم القياصرة !! ، ثم السماح لليهود بالهجرة الواسعة خارج الاتحاد السوفيتى والتى انتهت بالهجرة المباشرة إلى إسرائيل وعبر الطيران المباشر ، وكذا زيادة درجة تبادل الزيارات الشعبية ، وزيارات كبار المسئولين بين البلدين . ونذكر هنا زيارة فرقة الباليه السوفيتية "البولشوى" ، وهى من أشهر فرق الباليه فى العالم ، لإسرائيل فى سبتمبر ١٩٨٩ والتى كانت خطوة هامة على طريق تطبيع العلاقات السوفيتية الإسرائيلية ، وهذا يذكرنا بفريق "البنج بونج" الأمريكى الذى مهد العلاقات الأمريكية الصينية فى بداية السبعينات والتى عرفت بدبلوماسية "البنج بونج" . وقياسا ، يمكن أن نطلق على زيارة فريق الباليه ، بدبلوماسية "البولشوى" ، إضافة إلى السماح لإسرائيل بالاشتراك فى المعارض السوفيتية داخل موسكو ومنها معرض الكتاب العالمى وغيره ، علاوة على الانتشار الصهيونى فى وسائل الإعلام السوفيتية إلى حد إعلان العاملين السوفييت فى التليفزيون بموسكو الاحتجاج لهذا الغزو الصهيونى للتليفزيون الروسى .

ووصل الأمر إلى حد قيام وزير الخارجية السوفيتى "بسمر تينخ" بزيارة إسرائيل فى مايو ١٩٩١ ، رغم عدم وجود علاقات دبلوماسية بينهما، وهو ما لا يتوافق مع التقاليد والأعراف الدبلوماسية .

وفوق هذا وذاك ، تدعمت العلاقات في جميع النواحي التجارية والزراعية والعلمية بين البلدين قبل عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، بل تم افتتاح القنصليات بينهما في أكتوبر ١٩٩٠ . ويؤكد كثيرون ومن بينهم (ستيفان سيتاريان) – نائب رئيس الوزراء السوفيتي في حديث له بأن تطوير العلاقات بين إسرئيل والاتحاد السوفيتي في جميع المجالات صدر عن أعلى الجهات في الاتحاد السوفيتي ، ويقصد بذلك الرئيس جورباتشوف .

ويتضح مما سبق أنه بمجئ جورباتشوف لحكم الاتحاد السوفيتي ، بدأ تدعيم الكيان الصهيوني وإعادة العلاقات معه . فبعد أن كان السوفييت يشترطون لعودة هذه العلاقات التي قطعت عقب حرب يونيه ١٩٦٧ ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي العربية المحتلة وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧ ، بدأ الاتحاد السوفيتي في عهد جورباتشوف يشترط ضرورة عقد المؤتمر الدولي للسلام لكي تعود العلاقات ، ثم تنازل خطوة أخرى بإمكانية اكتفاء السوفييت بمجرد إعلان إسرائيل موافقتها على الدخول في عملية السلام فحسب ، ثم تعود العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ، ثم عادت العلاقات الدبلوماسية رسميا في أكتوبر ١٩٩١ كشرط للقبول الإسرائيلي للتواجد السوفيتي في عملية السلام !!

وهذا يشير إلى أن التنازلات السوفيتية استمرت في عهد جورباتشوف تجاه إسرائيل توازيا مع التنازلات السوفيتية مع الولايات المتحدة . وإن إعلان عودة العلاقات الدبلوماسية في أكتوبر ١٩٩١ ، جاء تحصيل حاصل لزيادة وكثافة (حجما ونوعا) العلاقات السوفيتية الإسرائيلية ابتداء من عام ١٩٨٥ (بعد تولي جورباتشوف الحكم) .

وبغض النظر عن الأهداف أو البواعث للسلوك السوفيتي إزاء إسرائيل ، إلا أنه يبقى أن جورباتشوف قدم أكبر "الخدمات" للكيان الصهيوني "إسرائيل" حيث دعمه معنويا ، وأمده بالمهاجرين اليهود ، خاصة النوعيات المتميزة عمليا منهم ، وتعامل مع إسرائيل كما لو كان يتعامل مع طرف دولي كبير يمثل "ندا" له . وبالتالي ليس بمستغرب إذن أن تدعوه إسرائيل بعد أن أدى وظيفته تماما لرد الجميل ، بإلباسه عددا من الأرواب وإعطائه شهادات الدكتوراه الفخرية – التي لا قيمة لها على الإطلاق – ولكن الأكثر

من ذلك ، إعطاؤه المقابل المادى لهذه الخدمات والذى تمثل فى الأجور الكبيرة مقابل المحاضرات الشكلية واللقاءات الصحفية .. وهو ما يمكن أن يعينه على الحياة فى "الاتحاد السوفيتى" وسط لهيب الأسعار الذى وضع بذوره خلال فترة حكمه .

ولكى يحصل جورباتشوف على المزيد من المزايا والهبات - وهى فى النهاية "رشاوى" - فإنه هاجم بعنف موقف منظمة التحرير إزاء أزمة الخليج واصفا إياه بأنه كان بإمكانه تدمير العالم كله !! ولذلك فهو لاينوى الاجتماع بشخصيات فلسطينية خلال زيارته لإسرائيل ، خاصة أنه ليس على اتصال بأى منهم فى الوقت الحالى . والواقع انه لا يمكن لعاقل أن يفهم هذه التصريحات من جورباتشوف وداخل إسرائيل ، إلا أنها من قبيل المجاملات ولا تحمل تقييما جادا للموقف الفلسطينى إزاء أزمة الخليج ، بل ومن قبيل استمراريته فى تأدية "الخدمات" للكيان الصهيونى بإظهار عداءه للفسطينيين ، وخاصة منظمة التحرير لمحاولة إضعاف موقفها فى عملية السلام الجارية الآن . ومن ثم فهذه التصريحات تحمل قدرا عاليا من المبالغة لا يمكن قبولها بغض النظر عن التقييم الحقيقى لموقف المنظمة إزاء أزمة الخليج ، باعتبار أن هذا خارج الموضوع .

ويتضح فى إطار ما سبق ، أن زيارة جورباتشوف لإسرايل فى الأيام الماضية جاءت تتويجا لأفكاره التى أعلنها ، وامتدادا لسياساته التى نفذها خدمة للكيان الصهيونى على امتداد سبع سنوات (٨٥-١٩٩١) ، ولازال يواصل خدماته ، وعلينا أن ننتبه !!

الفصل التاسع
الأزمة الأفغانية نموذج
لأزمات النظام الدولى
فى ظل الحرب الباردة

المبحث الأول

"أبعاد الوجود السوفيتى فى أفغانستان"* _

قبل أن يطوى عام ١٩٧٩ أوراقه ، وبالتحديد فى السابع والعشرين من ديسمبر ٧٩ ، فوجئ العالم بالغزوة السوفيتية العسكرية لجمهورية أفغانستان . وبغض النظر عن الأهداف الخفية أو المعلنة للسوفييت من وراء هذه الغزوة ، خاصة بعد مرور عام كامل على بدء هذه الغزوة ، إلا أنها أحدثت آثارا كبيرة وردود فعل واسعة سواء فى النطاق الداخلى لأفغانستان أو فى النطاق الإقليمى ، حيث أفغانستان هى قلب آسيا ، وكذا فى النطاق الدولى .. حيث تحدث كثير من المراقبين عن التأثير السلبى لهذا الحدث ، على ما يعرف بالوفاق أو الانفراج الدولى بين العملاقين . وهذا الاحتلال تمخضت عنه إعادة توزيع للأدوار من جانب العملاقين ، فظهرت قوى إقليمية ذات وزن لابد أن يؤخذ فى الاعتبار ، وشهد العالم على مدار العام الماضى (١٩٨٠) تحركات إقليمية من جانب دول آسيا ، وخاصة المحيطة بأفغانستان ، وتحركات من جانب دول عدم الانحياز ، وأخرى من جانب العالم الإسلامى ، ورابعة من جانب أوروبا الغربية . وتؤكد جميع هذه التحركات أن العالم بدأ يشهد ملامح جديدة هذه الأيام – ومنذ الغزوة السوفيتية – فى نمط العلاقات الدولية ، ربما تنتج عنها قوى لم تكن لها فى النطاق الدولى وزن يذكر . وربما تتأكد هيمنة أحد العملاقيين ، ولكن المؤكد أنه كما أحدثت حرب فيتنام تأثيرا كبيرا فى النطاق الدولى ولازال ، فإن أحداث أفغانستان لن تقل أهمية عنها – إن لم تكن تفوقها .

ورغم ذلك ، فإن السؤال الذى يتردد الآن فى جميع الأوساط هو : هل سيظل السوفيت فى أفغانستان إلى أجل غير مسمى .. ويصبح مع مرور الوقت أمرا واقعا وتصبح أفغانستان إحدى الجمهوريات السوفيتية – كما حدث من قبل حين ضمت روسيا بعضا من أقاليم أواسط آسيا – أم سيرحل هؤلاء عنها تاركين لشعبها حرية تقرير مستقبله .. ومصيره ؟ وهل تنحصر القضية بين الوجود السوفيتى أو الرحيل السوفيتى عن أفغانستان ، أم أنها تمتد لتشمل شرعية الثورة الأفغانية الإسلامية ؟ وتكمن خطورة هذا السؤال

* نشرت بالسياسة الدولية ، عدد ٦٣ ، يناير ١٩٨١ ، ص١٤٩ : ١٥٧ .

خاصة بعد مرور عام كامل على الوجود السوفيتى فى أفغانستان ، ومن هنا فإنه يتعين علينا استعراض تطورات الوضع الداخلى ، وكذا الوضع الإقليمى، ثم الوضع الدولى – وذلك لمحاولة الوقوف على إمكانيات واحتمالات انفراج الأزمة الأفغانية فى ضوء هذه التطورات من عدمه ؟

أولا : "تطورات الوضع الداخلى" :-

لاشك أن الوضع الداخلى له تأثير كبير على مجريات الأمور ، فيما يتعلق بالأزمة الأفغانية ، ويتضح ذلك من خلال تعدد أطراف الوضع الداخلى والقضايا التى تتفجر فى هذا النطاق . فبالنسبة لأطراف الوضع الداخلى ، يتضح أنها تنحصر فى حكومة كابول كارميل والسوفيت والثوار المسلمين والشعب الأفغانى وكل طرف يثير مجموعة من القضايا والتحديات.

فبالنسبة للوجود السوفيتى : يحاول الاتحاد السوفيتى كل يوم تدعيم وجوده وزيادة تمركزه فى أفغانستان ، والتمركز والنفوذ ليسا بزيادة عدد القوات أو توسيع دائرة انتشارها فحسب ، وإنما يمتدان ليشملا السيطرة على كافة المواقع السلطوية والتنفيذية بقصد التأثير فى إدارة الحياة اليومية لهذه الدولة . إلى الحد الذى وصفه بعض المراقبين بأن أفغانستان تدار بواسطة السوفيت من الوجهة الفعلية ، وأن سلطة "كابول" لا تخرج عن النطاق الشكلى . والواقع أن القوات السوفيتية ، رغم ضخامة حجمها وعتادها ، إلا أنها تواجه تحديات جسيمة ، فقد وصل عدد ضحاياها طبقا لأخر التقارير ما بين ٨-١٢ ألف قتيل – أو بلغة أخرى فإن عدد القتلى يوازى حوالى ١٠٪ من حجم القوات الموجودة فى أفغانستان والبالغة ما بين ٨٥ ألف و١٢٠ ألف جندى سوفيتى – كذلك فإن هذه القوات السوفيتية لم تتعود على القتال فى الجبال والمسالك الوعرة ، بل لم تتعود على التلاحم المباشر .

وبعبارة عسكرية : ليست لديها خبرة قتالية كبيرة تستطيع عن طريقها مواجهة حرب العصابات التى يقوم بها الثوار ، ومما يدل على ذلك : ما تنقله وكالات الأنباء من أن كثيرا من المشاه يتجنبون مواجهة الثوار ، ولا يخرجون من مدرعاتهم خشية التلاحم المباشر .

ولذلك ، يعتقد بعض المراقبين أن السوفيت يستهدفون تصفية الثوار من المدن ، أو طردهم منها إلى المناطق الجبلية الوعرة لسهولة تدميرهم

بالطـائرات الهليكوبـتر حتـى وإن لـم ينجحـوا فـى هـذا ، فـإن طبيعـة المنطقـة الجبلية كفيلة بتدميرهم .. وتتركز المعارك بصفة خاصة مع الثوار فى المـدن الكبـرى (حـيرات - جـلال أبـاد - العاصمـة كـابول - غـازنى ... إلـخ) ، ويخشى السوفيت من نقل الثوار للمعركة إلى مناطق داخل الاتحـاد السـوفيتى (خاصـة على الحدود مـع أفغانسـتان) حيـث يلجـأ بعـض الثـوار إلـى مهاجمـة المدنيين فى هذه المناطق . ونظرا للروح السـيئة التـى تعـم جـزءا كبـيرا مـن الجيـش ، وكذلـك تعـاطف بعـض القـوات السـوفيتية ، خاصـة المنتميـن للجمهوريات السوفيتية الأسـيوية الوسطى - مـع الثـوار المسـلمين الأفغـان ؛ لذلك يلجـأ السـوفييت إلـى أن يسـتبدلوا بهـؤلاء آخريـن للحفـاظ علـى الوجـود الفعلـى فـى أفغانسـتان ، وممـا يؤكـد حرصهـم علـى تثبيـت وجودهـم هـذا : استمرارهم فى إقامة القواعد والمواقع العسكرية الجديدة فى أنحاء البلاد ، بـل تقسيمهم لأفغانستان ، كأنها جمهوريات أو إقليم سوفيتى ، إلـى سـبعة منـاطق عسكرية لسهولة سحق الثوار . ورغم كل ذلك ، فإن السـوفيت لـم يسـتطيعوا حتى الآن القضاء على الثوار الأفغان ، بل هم فى حاجة إلى ما بيـن ٢٥٠ - ٤٠٠ ألـف جنـدى للقضـاء عليهـم طبقـا لمـا أعلنـه المعهـد الدولـى للدراسـات الاستراتيجية بلندن أخيرا .. ولكن السؤال : كم يكلف هذا السوفيت ؟

أما بالنسبة لحكومة "كابول" الماركسية بقيادة "كارميل" ، فإنهـا تواجـه تحديات جسيمة أولها : مدى شرعياتها من عدمه . ومن ثم فإن كل مقترحاتها أو محاولاتها ، تنبع من هذا التحـدى فحينمـا طرحـت مبـادرة داخليـة لتشـكيل جبهة وطنية تضم جميع الأطراف ، بقصـد إجهـاض نشـاط الثـوار الأفغـان ، فإن هذا لـم يكـن إلا لإضفـاء الشـرعية علـى الحكومـة القائمـة حاليـا ، وإزاء رفض القوى الداخلية لهذا الاقتراح ، سعت لطرح تسوية سياسية ينتهى علـى أثرها الوجود السـوفيتى ، ويتـم انسـحاب القـوات السـوفيتية مـن أفغانسـتان . ومضمون هذه التسـوية : إجـراء مباحثـات سـلام عاجلـة تشـترك فيهـا إيـران وباكستان لوضـع جدول زمنـى لانسـحاب السـوفيت ، وقـد اشـترطت حكومـة كابول فى بيان رسمى أعلنته آنذاك ضرورة تعهد إيران وباكستان بعدم القيـام بأية أنشطة عدوانية ضد أفغانستان ، على أن تقدم واشنطن وموسكو ضمانـات سياسية مقبوله لهذه الخطوة . ورغم ما قوبلت به هذه المقترحات مـن رفـض شديد من جانب الغرب ، حيث سخر منها ، "ماسكى" وزير خارجية أمريكا ،

وكذلك الرئيس كارتر ، ورفضتها أيضا إيران وباكستان ، علاوة على أن الصين وصفتها بأنها محاولة من جانب حكومة كابول للحصول على الاعتراف الدولى بها ، وكذلك فقد رفضت المنظمات الإسلامية (الثوار) هذه المقترحات بضرورة الجلاء السوفيتى عن البلاد أولا وقبل أى شئ آخر . رغم ذلك كله ، ورغم أنها جاءت آنذاك قبيل انعقاد المؤتمر الإسلامى ، فى إسلام أباد" فى ١٩ مايو الماضى ، لمحاولة التأثير على أعماله ، إلا أن البواعث الكامنة وراء هذه المقترحات هى محاولة إضفاء الشرعية على حكومة كارميل ، خاصة لما تعانيه من عزلة شديدة على المستوى الدولى ، سواء من جانب الحكومات أو من جانب المنظمات الدولية ، وكذلك ما تعانيه نتيجة تفكك الجيش الأفغانى نظرا لزيادة الإصابات وزيادة نسبة الهروب منه، بل وانضمامه إلى جانب الثوار بأسلحته ، بل وأصبح الجيش الأفغانى الذى قوامه ٨٠ ألف جندى ، وقد تضاءل إلى عشرة آلاف فقط - وفقا لأدق التقارير فى هذا الشأن - بل ورفض الشباب للتجنيد ، حتى يتم الانسحاب السوفيتى . وكذلك لما تعانيه أيضا من تحدى الشعب للحكومة والوجود السوفيتى ، حيث تزداد درجة العصيان (مظاهرات طلابية ، اضطرابات شعبية ، احتجاجات متوالية من أصحاب المهن الحرة كالتجار .... إلخ) بينما تواجه حكومة كابول ذلك العصيان المدنى الشعبى ، بالقتل والتعذيب والاعتقالات المستمرة .. وهذا لا يخفف من حدتها ، بل يزيدها ضراوة .

بل إنه مما يزيد الموقف حرجا أمام هذه الحكومة الأفغانية .. ذلك الصراع الدائر بين جناحى الحزب الشيوعى بارشام (الراية) ، وخلق (الشعب) ، بسبب سيطرة الأول المؤيد للحكومة - والذى ينتمى إليه كارميل - على التنظيمات الأفغانية المختلفة ومحاولة الحكومة ملء المواقع السلطوية بأشخاص لا تتوافر فيهم الكفاءة . ويذكر هنا أنه فى محاولة من جانب الحكومة لعزل قائد إحدى وحدات الجيش الأفغانى وهو من جناح "خلق" تمردت الفرقة كاملة ، وقواتها (١٠ آلاف جندى أفغانى) ورفضت تغييره بقائد آخر تابع لجناح بارشام . كذلك لوحظ حدوث تغييرات وزارية أدت إلى تقويض معارضى كارميل من حزب خلق وتدعيم سلطانه ونفوذه تنفيذا لأوامر من موسكو فى نهاية يوليو الماضى . وقد حسم الصراع أخيرا لصالح كارميل بعزل وزير داخليته الذى كان ينتمى لجناح خلق . ورغم ذلك فإن

السوفييت من آن لآخر يفكرون فى عزل كارميل بعد تعرضه لثلاث محاولات انقلابية فى يونيه وأغسطس وأكتوبر ١٩٨٠ مما يعكس عدم قبوله شعبيا . وهذا العزل ربما يأتى بانقلاب هادئ داخل بارشام ، ويرشح المراقبون عدة شخصيات منها جلالار .. وزير التجارة حاليا ، اللواء عبد القادر مسئول الدفاع ، غلام محمد فرحات ، وكذلك الكولونيل محمد وتنجار ، إلا أن "أسد الله ساروراى" - الذى كان يشغل نائب رئيس الجمهورية ، والنائب الأول لرئيس الوزراء ، ونائب رئيس مجلس الثورة ، وحاليا يشغل منصب سفير بمنغوليا - يتمتع بثقة موسكو بدرجة كبيرة .

وعموما فإن "كارميل" له رغبة أكيدة فى بقاء السوفيت .. فنجده يصرح فى ١٢ يوليو الماضى لصحيفة لومانيتيه الشيوعية الفرنسية (بأن القوات السوفيتية ستبقى فى أفغانستان ما دام استقلال وسيادة البلاد فى خطر ، كذلك حين قيامه بزيارة موسكو خلال أكتوبر الماضى . نجده يعلن عقب توقيعه لاتفاقية جديدة للتعاون الواسع النطاق فى جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية . وعقب صدور البيان المشترك للمباحثات ، نجده يؤكد على ضرورة عدم انسحاب القوات السوفيتية من بلاده باعتبارها حافظة للأمن .. بل إن البيان المشترك نفسه استبعد احتمال الانسحاب المبكر للقوات السوفيتية .

ولكن ، ربما فى ظل هذه الأوضاع ، يمكن استمرار كارميل فى السلطة مرة أخرى كسبا للوقت .

أما بالنسبة للثوار المسلمين ، فإنهم يعتبرون متغيرا رئيسيا فى تطور الأوضاع الداخلية ، وهؤلاء الثوار ينضوون كجماعات تحت قيادة تنظيمات مختلفة متعددة . وبغض النظر عن تفاصيل نشأة هذه التنظيمات التى يرجع بعضها إلى بداية السبعينات كحزب إسلامى .. إلا أن التنظيمات الرئيسية تنحصر فى "حزب إسلامى" بزعامة المهندس حكمت يار ، "حزب انقلابى" بزعامة محمد بن محمدية ملوى ، و (جمعية إسلامى) .. بزعامة برهان الدين ربانى .. و (حركة الثورة الإسلامية) بزعامة صبغة الله مجددى .. و (الجبهة الوطنية الثورية) بزعامة سيد كيلانى .. و (حزب إسلامى المنشق) بزعامة مولوى يونس خالص . كذلك تتردد أخيرا أنباء عن تشكيل منظمة تدعى "الجبهة المتحدة الإسلامية من أجل تحرير أفغانستان" لازالت غير

معروفة بشكل واضح . وتعتبر هذه المنظمة أقل تزمتا فى التمسك بالتعاليم الإسلامية ، ولذلك فهى تدعو إلى إقامة جمهورية أفغانستان الإسلامية الاتحادية بعد طرد السوفيت ، بل ترددت أيضا أنباء أخرى عن تشكيل تنظيم سرى بقيادة مجموعة من أساتذة الجامعات وعدد من المثقفين تحت اسم "جبهة الوحدة القومية ".

وعلى أية حال ، فإن التحدى الذى يواجه هذه التنظيمات جميعا هو : كيفية إيجاد أسلوب للتنسيق بينها من أجل تحقيق الأهداف المرجوة ، خاصة أن جميعها بلا استثناء تسعى إلى طرد السوفييت والتخلص من حكومة كارميل ونظامه ، وإنشاء جمهورية أفغانستان الإسلامية . ومن ثم فقد بذلت جهود كبيرة من أجل توحيد هذه المنظمات التى تقيم معظمها فى إقليم "بيشاور" ، فقد تم التقارب بين منظمة ومنظمة أخرى .. وسرعان ما يتلاشى، ولكن إزاء التحديات الخارجية التى تمثلت فى دعوة المؤتمر الإسلامى الذى إنعقد فى نهاية يناير الماضى بضرورة اتحاد هذه المنظمات ارتفعت حرارة الدعوة إلى الاتحاد ، وتعددت اللقاءات بين ممثلى هذه التنظيمات بقصد توحيد العمل السياسى والعمل العسكرى ، واستمرت هذه الاتصالات والمشاورات ، حتى أول ابريل الماضى ، وتمخضت هذه اللقاءات عن تشكيل ما يعرف بالائتلاف الإسلامى الأفغانى الذى يضم خمسة من الحركات الإسلامية وهى: "حركة انقلاب إسلامى - جمعية إسلامى - الجبهة الوطنية لإنقاذ أفغانستان - جماعة إسلامى الوطنية - حزب إسلامى المنشق" ، ولم يتخلف عن هذا الائتلاف سوى حزب إسلامى بقيادة "حكمت يار" نظرا لتجاهل الائتلاف لحجم حزبه وحجم مؤيديه . وكما يرى المراقبون ، فإن عدم انضمام حزب إسلامى ضمن هذا التحالف يشكل خسارة كبيرة جدا للائتلاف .. نظرا لأنه يعد أنشط التنظيمات الإسلامية (إعلاميا - تنيظميا) لما يمتلكه زعيمه (حكمت يار) من قدرة على الحركة وسط جماعات الطلاب والمثقفين إلخ ... إلى جانب طموحه لتولى قيادة القوى الإسلامية المجاهدة والوصول إلى رئاسة الدولة الإسلامية الأفغانية .

كذلك ، فإن هذا الائتلاف قد انبثقت منه لجنة مجلس استشارى عسكرى من ٣٥ عضوا يضم ممثلين عن التنظيمات الخمسة . وقد عين كل من أحزاب التحالف الخمسة ، سبعة ممثلين بالمجلس الجديد ، وظل هذا

الائتلاف دون رئيس له حتى وقت قريب ، ثم أعلن أن "عبد الرسول سياف" رئيس للتحالف الإسلامي لتحرير أفغانستان .

وقد فاجأتنا الصحف في منتصف العام الماضي ، بأنباء حول تشكيل مجلس قومي أفغاني لتشكيل حكومة في المنفى ، رفضا لنظام كارميل ، وذلك إثر اجتماع ضم ألف فرد من الأفغانيين ممثلين لجميع الأقاليم والمدن ، والقبائل الأفغانية في بيشاور ، ولكن لم يعرف بعد من وراء هذا الاجتماع من المنظمات الإسلامية .

علاوة على ما سبق ، فإن الوفد الإيراني قد ضم مجموعة من الثوار الأفغان أثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي في إسلام أباد (١٩ مايو) الماضي .. وهذه المجموعة تضم وفدا من منظمة إسلامية مقرها إيران ، والآخر عن منظمة إسلامية مقرها باكستان ، مما يؤكد تعدد المنظمات الإسلامية الأفغانية .

إلا أنه يبقى في النهاية أن مسألة التوحيد أمر ضروري لحشد كافة القوى من أجل التأثير الفعلي في مجريات الوضع الداخلي ، وحتى يمكن للعالم الإسلامي أن يعترف بهؤلاء الثوار كحركة شرعية ثورية ، وكذلك لسهولة إدارة التنسيق والعلاقات الخارجية من جانب الثوار المسلمين لتلقي المساعدات والتأييد والدعم .

أما عن الأزمة التي يعاني منها هؤلاء الثوار فعلا ، فهي تدور حول "الحصول على السلاح" فليس هناك حديث لأية قيادة إسلامية هناك ، أو لأحد المجاهدين الأفغان إلا كان مطلبهم الأول – قبل الغذاء – هو السلاح ؛ لأنهم لا يمتلكون من السلاح إلا الأنواع الآلية الصغيرة ، بل إنهم ليس لديهم أدنى فكرة عن الأسلحة المتقدمة .. ورغم هذا الفقر الشديد في امتلاك السلاح ، إلا أنه لديهم إصرار كبير للحصول على السلاح .. فهم يهاجمون السوفييت ويحصلون على السلاح لمحاربتهم به ، ويوحدون أنفسهم للحصول على السلاح ، ويبيعون معاشهم (مأواهم) من أجل شراء السلاح بأي ثمن ، ويصرخون في الشعوب الإسلامية بنجدتهم بالسلاح فقط .. وجميع القيادات الإسلامية الأفغانية تؤكد أنه لم تصلها أية معونات او مساعدات عسكرية تذكر من الخارج . وفي تعبير للزعيم مجددي لمجلة الحوادث يقول "إن الدول المحبة للسلام لم تقدم لنا سوى مجرد أصوات تكبر وتصم الآذان"

ورغم ذلك فهم مصمممون على خوض المعركة دون مساعدة العالم . ويقول زعيم الحزب الإسلامى (حكمت يار) للحوادث أيضا (١٨ إبريل الماضى) " إننا نفضل أن نبقى جرحا فى خاصرة العالم ، على أن نتوقف عن النضال - ويعكس هذا التعبير بمدى التصميم على قتال العدو الذى لم يتوقف بل ويشتد، خاصة فى أقاليم (كابول + كونار + جلال أباد) بل وفى كل منطقة أفغانية.
ورغم كل ذلك ، فإنه يتضح فى الآونة الأخيرة مؤشران - ربما يتمخض عنها اتساع نفوذ الثوار - وهما :
- زيادة عدد المقاتلين المنضمين من الجيش الأفغانى بأسلحتهم للثوار ، حتى وصل عددهم إلى ما يفوق عشرة آلاف مقاتل ، علاوة على سيطرة بعض الثوار على أسلحة سوفيتية ، نتيجة هجمات مختلفة . وهذا ربما يجعل مسألة القضاء على الثوار أمرا ليس سهلا .
- أن تقارير الصحفيين ومراسلى وكالات الأنباء الدولية الموثوق بهم ، قد تضمنت استخدام الثوار المسلمين لبعض أنواع من الصواريخ ذات القدرة على تدمير حاملات الجنود المدرعة والدبابات السوفيتية ، كما يلجأ الثوار لإفساد مفعول الغازات السامة التى تلقيها عليهم الطائرات السوفيتية ، وذلك بإحراق نوع معين من المطاط أو المواد الكيماوية ، وقد حققوا انتصارات كبيرة بالتالى على الروس ، منذ أول مايو ١٩٨٠ ، وفى الأسبوع الأخير من مايو أيضا ، أعلن عن وصول مساعدات متنوعة من الأسلحة للثوار . وفى منتصف يونيه الماضى ، أعلن مسئول بالخارجية الأمريكية أن الولايات المتحدة تمد الثوار بالمساعدة ، وأنها ستواصل مساعدتهم بكافة الوسائل المتاحة ، وأنه سيتعذر على السوفيت سحق الثوار .
وفى ضوء هذين المؤشرين ، يتأكد لنا بأنهما كفيلان باستمرار قدرة الثوار على الصمود . ودليل ذلك : استمرار نضالهم أكثر من عام منذ احتلال السوفييت لدولتهم ، بل إن المؤشر الثانى يؤكد صدق بعض الأنباء التى تفيد نقل السلاح من الصين إلى الثوار عبر مضيق (كاراكورام) .. وربما تصدق الروايات القائلة بامداد باكستان للثوار بالسلاح أيضا .. ومن ثم، فإنه يصبح على الثوار - إذن - واجب حتمى ، يتمثل فى ضرورة توحيد وتنسيق جهودهم ، من أجل كسب احترام وتأييد دول العالم والرأى العام العالمى .

– أما النقطة الأخيرة فى الوضع الداخلى ، فتتعلق بقضية اللاجئين الأفغان .

فقد بدأت هجرة اللاجئين الأفغان إلى باكستان فى إبريل ١٩٧٨ – أى منذ الانقلاب الشيوعى الأول – وقد بلغ عددهم حتى منتصف مارس الماضى ، وفقا لأدق الإحصاءات ٥٨٣,٤٨٨ لاجئ منهم ٢٠٠,٠٠٠ لاجئ تدفقوا بعد الغزو السوفيتى بنسبة تقارب بين ٤٠–٥٠ ألف لاجئ شهريا .. مما جعل الحكومة الباكستانية تشكل لهم "منطقة قومية" لمواجهة هذا التدفق ، وقد ارتفع عدد اللاجئين فى الآونة الأخيرة ارتفاعا مخيفا ، فقد ذكر مكتب المفوض العام للاجئين أن عددهم فى باكستان قد بلغ مليونا و ٢٣٥ ألف شخص حتى نوفمبر الماضى .

وإذا كان هؤلاء يسببون مشاكل جسيمة أمام الحكومة الباكستانية ، إلا أنهم يواجهون – أيضا – أوضاعا غير إنسانية ، فكل ثلاث عائلات تتجمع فى خيمة واحدة تقريبا . وتقدم الحكومة الباكستانية ٥٠ روبية ، بما يعادل خمسة دولارات لكل لاجئ شهريا من التبرعات التى تصلها ، وتقتصر المعونات التى يتلقاها اللاجئون من (اليابان – الصين – الولايات المتحدة – مصر – الكويت) على مواد غذائية ، ملابس ، أغطية ، وتنحصر مشاكل اللاجئين فى الملجأ (المكان) وقلة عدد الخيام ، وقلة حجم معونة وكالة غوث اللاجئين الدولية ، حيث تبلغ ٢٦ مليون دولار ، بينما الاحتياجات الفعلية ٥٥ مليون دولار ، قابلة للزيادة يوما بعد يوم ، وكذلك قلة المواد الغذائية كالقمح وخلافه .

كذلك ، فإن الباكستانيين يختلفون فى أسلوب استقبال اللاجئين الأفغان. فالباكستانيون "الياتان" يرحبون بهم ؛ لأنهم من نفس القبيلة ، بينما "البلوش" فى الجنوب حذرون منهم لدرجة أنهم ساروا فى مظاهرات وأجبروا الدولة على إبعاد مخيمات اللاجئين عن المدن ، وذلك حيث يقيم اللاجئون فى إقليمين (١) بيشاور ، شمال غرب باكستان ، (٢) (بلوشتان (.

أما عن موقف اللاجئين عموما ، فإنهم يرفضون الاحتلال الروسى ، والحكومة الكابولية ، ويؤيدون الكفاح المسلح ضد الروس ، ولذلك يدفعون بشبابهم إلى ساحة الجهاد .

وعموما ، فإن قضية اللاجئين سيكون لها تأثير كبير في حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن ، أي استمرار الوجود السوفيتي في أفغانستان .

ثانيا : تطورات الوضع الإقليمي :-

تشكل أفغانستان موقع القلب من آسيا .. ومن ثم ، فإن الغزو السوفييتي لها قد أثار مخاوف الدول المحيطة بها ، والتي تشكل في مجموعها شكل الهلال ، وفي داخل الهلال تقع أفغانستان .. ومن ثم ، فإن هذه المخاوف قد قادت تصرفات وردود فعل هذه الدول التي تنحصر في (باكستان وإيران والهند والصين (. ويمكن تتبع مواقف هذه الدول كما يلي ، ابتداء من الغزو السوفييتي حتى الآن .

(١)إيران :-

لعل الظروف التي تمر بها الثورة الإيرانية في الداخل ، وكذلك في مجابهتها مع الغرب ، خاصة الولايات المتحدة ، وامتداد حدودها إلى ٢٠٠٠ (ألفي) ميل مع الاتحاد السوفيتي ، والتصاقها بموقع الأحداث في أفغانستان ، دفعها إلى الاعتدال والحذر في إعلانها عن موقفها بشكل واضح تجاه الغزو السوفيتي ، فاكتفت بإدانته في البداية ، ثم تعرضت لحشود عسكرية سوفيتية على حدودها لمجرد موقفها التأثيري داخل المؤتمر الإسلامي في يناير ١٩٨٠ ، مما دفع بوزيرخارجيتها للاحتجاج ، ثم سرعان ما أعلنت إيران عن اقتراح على لسان وزير خارجيتها في نهاية مارس الماضي ، بالدعوة إلى مؤتمر يضم كل الأطراف المتورطة في الصراع الأفغاني ، بل أعقب ذلك اقتراح مماثل لرئيس إيران بضرورة تشكيل لجنة تحقيق دولية للمشكلات الأفغانية ، على أن تتكون من (إيران والجزائر وفلسطين ، ودولة أوروبية كالسويد ، ودولة لاتينية أمريكية) .

هذا ، في الوقت الذي تؤكد فيه وكالات الأنباء أن إيران تقدم مساعدات للثوار المسلمين تتضمن أسلحة ابتداء من مايو الماضي ، في الوقت ترفض فيه إيران - أيضا - مشروع التسوية السياسية الذي اقترحته حكومة كابول . ثم يعود الموقف الإيراني أكثر وضوحا وبروزا ، حيث

برز وزير الخارجية الإيرانى فى المؤتمر الإسلامى الذى عقد فى مايو الماضى ، وطالب بإدانة السوفييت بشدة ، وهاجم الغزو السوفيتى لأفغانستان، ورفض إجراء أى حوار مع حكومة "كابول" ، بل ترجمت إيران موقفها حينما برزت ضمن وفدها مجموعة من الثوار لمنظمتين إسلاميتين حضروا المؤتمر الإسلامى . وأكد قطب زاده أن هذا يعنى أن إيران مع الثوار حتى النهاية ، وقد تمخض عن المؤتمر الإسلامى (مايو ١٩٨٠) عن تشكيل "لجنة الأزمة الأفغانية" مشكلة من وزيرى خارجية إيران وباكستان ، والأمين العام للمؤتمر الإسلامى . ولكن المؤسف أنه فى الوقت الذى بدأت هذه اللجنة أعمالها فى طهران فى الأسبوع الأول من يونيه الماضى ، نجد "جروميكو" وزير خارجية السوفيت يعلن رفضه بشدة لهذه اللجنة ، وذلك أثناء حفل استقبال وزير خارجية الهند فى موسكو .

وعموما ، فإن الموقف الإيرانى قد انخفضت حدته نسبيا بعد الصراع الأخير مع العراق .

(٢)الـهـنـد :_

ومن ثم ، فإنه يلاحظ أن اتصال الهند بالسوفيت متكرر ، وأن اتصالها بأطراف الأزمة قائم . وفى ضوء خبرة أنديرا غاندى بالشئون الدولية .. ربما يجعلنا ذلك – نقول بأن الموقف الهندى جدير بالاهتمام والملاحظة ؛ لما تلعبه من "دور وساطى" كبير . ولعل التنافس الدولى بين العملاقين على اجتذابها يهيئ لها مثل هذا الدور .

(٣)الصين :_

يعد الموقف الصينى أكثر المواقف الإقليمية وضوحا فى إدانة الغزو السوفيتى لأفغانستان ، وذلك من منطلق رؤيته لخطورة هذا الغزو على الأمن الإقليمى والدولى . وقد اتسم هذا الموقف بالتشدد إلى حد وصف الغزو السوفيتى بأوصاف متعددة تارة بالهمجية والوحشية والابتزاز ، وتارة أخرى بالإمبريالية البربرية ، وقد نقلت بعض الصحف الأجنبية خبر تمويل وإمداد الصين للثوار بالسلاح . بل قامت الصين أيضا بقطع محادثات التطبيع مع الاتحاد السوفيتى على أثر هذا الغزو ، ثم أعلنت على لسان وزير خارجيتها

استعدادها لمساندة باكستان عسكريا في حالة تعرضها للغزو ، وتأكد ذلك عقب زيارة ضياء الحق للصين في مايو الماضي ، علاوة على ذلك فإنها قاطعت الدورة الأوليمبية في موسكو ، بل دعت الدول الأخرى إلى المقاطعة أيضا .. إلا أنها اشترطت أخذ رأى الشعب الأفغاني - مسبقا - إزاء خطة "الحياد" التي أعلنتها مجموعة الدول الأوروبية . وأصرت الصين على ضرورة انسحاب السوفيت بدون شروط ، وهاجمت مقترحات "كارميل" بشأن "التسوية السياسية" ، على أساس انها بتوجيه من موسكو . وعموما ، فإن الصين قد استغلت هذا الغزو السوفييتي للهجوم على الاتحاد السوفيتي ، ولتحذير العالم الثالث منه ، خاصة أن السوفيت يعتبرون أنفسهم حلفاء للعالم الثالث . وتتبدى خطورة الموقف الصيني هذا في مدى توافقه مع الموقف الغربي ، ويظهر هذا واضحا من خلال مقابلة كارتر بهواكيو فينج في اليابان أثناء جنازة (أوهيرا) رئيس وزرائها الأسبق .

(٤) باكستان :-

تعتبر باكستان الدولة التي للغزو السوفيتي خطر شديد عليها . ومن ثم ، فإن كل الأنظار اتجهت نحوها لمراقبة موقفها ، والوقوف على طبيعة تصرفاتها ، فقد أدان رئيسها (ضياء الحق) هذا الغزو بشراسة ، وطالب بأن تحل "قوات سلام" محل القوات السوفيتية في أفغانستان ، وكذلك طالب الولايات المتحدة بضرورة تحويل اتفاقيات الدفاع الموقعة مع بلاده في ١٩٥٩ إلى معاهدة صداقة تضمن حرية باكستان وسلامة أراضيها . بل ودعت باكستان الدول الإسلامية للاجتماع أكثر من مرة (يناير - أبريل - مايو ١٩٨٠) لبحث التدخل السوفيت هذا .. وقد اهتمت الولايات المتحدة بباكستان ، وقام "بريجنسكي" مستشار الأمن الأمريكي بزيارتها عقب انتهاء المؤتمر الإسلامي (يناير ١٩٨٠ لتنسيق السياسات ووضع استراتيجية ضد أخطار الغزو السوفيتي . وقد ناشد (ضياء الحق) الغرب مرارا وتكرارا بتقديم المعونات العسكرية والاقتصادية لتستطيع باكستان الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الأجنبية . وفي أعقاب الغزو مباشرة وجهت باكستان قوة عسكرية كبيرة إلى منطقة بيشاور وقامت بتشكيل جيش جديد من ١٥,٠٠٠ جندي في إقليم بلو خستان الاستراتيجي ، الذي يقع على الحدود الأفغانية ،

كخطوة عسكرية دفاعية لحماية نفسها من احتمالات سيطرة الوسفيت على هذا الإقليم بعد غزو أفغانستان عن طريق التفاوض .. رفضت باكستان إجراء محادثات مباشرة ، وأعلنت تمسكها بقرار وزراء خارجية الدول الإسلامية المتعلق برفض الاعتراف بالنظام القائم في أفغانستان ، مؤكدة – على لسان رئيسها – أن أي حل للمشكلة ، لابد أن يبدأ بانسحاب القوات السوفيتية .. بينما اعتبر السوفيت رفض باكستان هذا ، هو العقبة الرئيسية أمام حل الأزمة الأفغانية . وعموما ، فإن السوفيت يحاولون من آن لآخر تشجيع كارميل على معاداة باكستان ، وذلك بتشجيع قبائل بلوخستان بوشنو فى تمردها ضد الحكومة الباكستانية .. وليس خافيا على أحد الانتهاكات المستمرة للطيران السوفيتى للمجال الجوى الباكستانى . وسيكون لهذا آثار سيئة على تطور الأوضاع فى المنطقة .. وبشكل عام ، فإن قيام باكستان بتدعيم علاقتها مع الصين ، والتنسيق مع ايران ، والتقارب مع الهند ، من شأنه أن يكون لهذا تأثير على مجريات الأمور إزاء البحث عن حل للأزمة الأفغانية .

ثالثا : تطورات الوضع الدولى

لعل أهم ما فجرته عملية الغزو السوفيتى لأفغانستان هو مدى تأثيره على الوفاق ، فأصبحت كل من أوروبا الشرقية والغربية أكثر قلقا نتيجة لهذا الغزو .. فإذا كان العالم الغربى قد شهد مؤتمرا ضم دول حلف الأطلسى ، فعلى الطرف الآخر نجد العالم الشرقى يعقد مؤتمرا لدول حلف "وارسو" . وبينما شذت فرنسا على التجمع الأوروبى بزيارة ديستان لموسكو واستقباله لجروميكو فى باريس ، فإنه يلاحظ شذوذ بعض دول التجمع الشرقى كالمجر، وبولندا ، ورومانيا ، فقد أعربوا عن استيائهم للقادة السوفيت من الغزو السوفيتى . كذلك لاحظنا تحركا متواضعا لدول عدم الانحياز ، وتحركا على مستوى أكبر لدول العالم الإسلامى ، إلا أن الراى العام العالمى – ممثلا فى هيئاته الشعبية الرياضية – استجابت لدعوة كارتر بمقاطعة أوليمبياد موسكو ، وأضحى من ثم قوة ضاغطة على السوفيت إزاء غزو أفغانستان . وعلى الجانب الأمريكى ، فإن الولايات المتحدة كما فشلت فى التنبؤ بثورة إيران ، فانها فشلت فى التنبؤ بالغزو السوفيتى ، خاصة أنها قد

رفضت – من قبل – طلب الحكومة الأفغانيـة الحصـول علـى السـلاح ، ممـا دفع أفغانستان إلى طلبه من موسكو . وفـى محاولـة الضغـط علـى السـوفيت للانسحاب من أفغانستان ، أعلنت الحكومة الأمريكية عدة قرارات منها حظـر الحبوب كالقمح والتكنولوجيا ، وتحديد منـاطق صيـد الأسـماك المسـموح بهـا للاتحاد السوفيتى ، وحظر التبادل العلمـى والثقـافى . وقد امتنعت ٦٢ دولـة عن الاشتراك فيها ، بينما لـم تشـترك سـوى ٧٥ دولـة ، وهـذا عـدد يتخطـى النصف بقليل .

كذلك تلجأ الحكومة الأمريكية إلى تدعيم علاقاتها مع الهند وباكستان والصين وبعض دول الخليج ، لبحث متطلبات الأمن الإقليمى فى هذه المنطقة عقب الغزو السوفيتى ، وقد قـام "برجنسـكى" بزيـارة هـذه الـدول ، بـل وافـق كارتر على بيع اليورانيوم "للهند ، وعقـد صفقـة سـلاح كـبرى مـع الصيـن ، وتقديم المساعدات المختلفـة لباكسـتان . وتلعـب "الصيـن"دور الوسـيط لإمـداد الثوار بالسلاح الأمريكى ، وكذلك باكستان دون أن يكـون لهـذا تـأثيره علـى العلاقات بين الهند وباكستان .

وإزاء طـرح "كـابول" لاقتراح التسـوية السياسـية ، نجـد الولايـات المتحدة ترفض وتسخر منه على لسان "ماسكى" بل ويؤكد كارتر فى الأسبوع قبل الأخير من مايو الماضى بأن تحسين العلاقات مع السوفيت يتوقـف علـى انسحاب القوات السوفيتية من أفغانستان ، ويرفض اقتراح التسوية الذى يربط الانسحاب بوقف التدخلات الأجنبية فـى أفغانسـتان . وحينمـا التقـى "ماسـكى" "بجروميكو" فى فينيا خلال مايو الماضى لم يحالفهم التوفيق وفشلت محادثاتهم بشأن أفغانستان .

ثم يجتمع وزراء خارجية ودفاع دول الأطلنطى فى بروكسل فى ٢٤ مـايو المـاضى ويصـدرون بيانـا فـى ختـام أعمـالهم يطـالبون فيـه بالانسـحاب الفورى والكامل للقـوات السـوفيتية مـن أفغانسـتان ، ثـم يلتقـى زعمـاء الـدول الصناعية السبع الكبرى فى فينسيا فــى النصـف الثـانى مـن يونيـه المـاضى ، وفى ختام أعمالهم أيضا ، أصروا على ضـرورة انسـحاب القـوات السـوفيتية مـن أفغانسـتان علـى أن يـترك الأمـر بعـد ذلـك للأفغـانيين أنفسـهم لتحديـد مستقبلهم. وخلال زيارة الرئيس كارتر ليوغسلافيا فــى ٢٤ يونيـه المـاضى ، أعلن عن مشروع لتسوية مؤقتة مؤداها ضرورة حياد أفغانستان وحمايتها من

أى تدخل أجنبى وإنشاء قوات طوارئ دولية من الدول الإسلامية أو الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، لكى تحل محل القوات السوفيتية . ثم نجد كارتر يزور اليابان لوداع "أوهيرا" رئيس وزرائها ، فيلتقى بزعيم الصين هواكيوفينج فى لقاء رسمى ، يعلنان فى ختامه موقفا موحدا إزاء الغزو السوفيتى لأفغانستان . ويؤكد هذا إدراك الولايات المتحدة للدور الكبير الذى يمكن أن تلعبه الصين إزاء المشكلات العالمية الكبرى .

وربما تلعب أمريكا بعد تغيير الرئيس كارتر بالرئيس ريجان – الذى يميل لاستخدام القوة – دورا حاسما فى إنهاء هذا الوضع المؤلم فى أفغانستان. وعلى الجانب الأوروبى طرح الأوروبيون مشروعا بحياد أفغانستان بضمان دولى – وقد انبثقت هذه الفكرة من جانب بريطانيا أثناء عقد المؤتمر المشترك بين دول السوق الأوروبية المشتركة والدول الخمس الأعضاء فى رابطة جنوب شرق آسيا . وكان لهذه الفكرة صدى كبير .. فقد رفضها بشدة جزء كبير من القيادات الإسلامية الأفغانية ، مطالبين بانسحاب السوفيت أولا وقبل بحث أى شئ ، وإن كان هناك من يميل – من المسلمين الأفغان – إلى دخول قوات طوارئ دولية محل السوفيت مؤقتا ، حتى يمكن إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولى ، ويرفض "حكمت يار" زعيم حزب إسلامى ، استبدال قوات بقوات ، ويرى أن لغة القتال هى اللغة الوحيدة لمخاطبة الروس ، كذلك فإن لدول أخرى كألمانيا وفرنسا واليابان وهولندا ومصر مواقف متشددة إزاء الغزو ، بل قامت بعض منها – كألمانيا وفرنسا خاصة – بجهود لمحاولة حل الأزمة الأفغانية بالاتصال المباشر مع السوفيت ، لكنها فشلت .

وعلى الجانب السوفيتى ، نجد أنه كما تجتمع دول الأطلنطى وتصدر بيانا تندد فيه بالغزو السوفيتى لأفغانستان .. فإن الاتحاد السوفيتى يدعو حلف وارسو للانعقاد وإصدار بيان يدعو فيه إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة الأفغانية ، على أن تكون هى الصيغة التى اقترحتها حكومة كابول . وكما يجتمع زعماء الدول الصناعية الكبرى فى فينسيا ويطالبون السوفيت بالانسحاب الكامل ، نجد دول الكوميكون تجتمع فى "براغ" لمناقشة آثار المشكلة الأفغانية الاقتصادية . وبتتبع كافة تصريحات القادة السوفيت ووكالات أنبائهم وصحفهم الرسمية ، يتضح أن السوفيت استجابوا لطلب

الحكومة الأفغانية لمعاونتها على التصدى للتدخلات الأجنبية فى أفغانستان ، ولذلك فإن السوفيت يربطون انسحابهم بضرورة صدور وعد من الولايات المتحدة ، وباكستان ، وإيران ، بوقف أية معونات للمقاومة الأفغانية ، بل السعى إلى تصفية قواعد المتمردين فى أفغانستان ، وإغلاق الحدود الباكستانية - الأفغانية ، كما جاء فى خطاب بريجنيف فى ٢٢ فبراير الماضى . وتؤكد الصحف السوفيتية بين آن وآخر . أن القوات السوفيتية ستنسحب وقتما يتأكد أنه ليس هناك تهديد خارجى لكابول ، وتصرح صحيفة برافدا فى ٢٥ مايو الماضى ، وفى ٢٣ يونيه ، بأن الاتحاد السوفيتى لن يسحب قواته من أفغانستان ، إلا إذا أزيلت كافة القواعد العسكرية الأجنبية فى المحيط الهندى والخليج ، ثم يفاجئنا الاتحاد السوفيتى ويفاجئ العالم كله - حينما يعلن فى الأسبوع الأخير من يونيه الماضى عن انسحاب غير محدد من قواته .. وذلك إبان عقد مؤتمر قمة "فينسيا" محاولا بذلك التأثير عليه ، ومحاولة شق الصف الغربى (الأمريكى - الأوروبى) ولكن اتضحت أهداف هذا الإعلان المفاجئ عقب انتهاء مؤتمر فينسيا ، إذ لم يتم انسحاب أى من القوات سوى القوات غير الضرورية والمعدات التى لم تعد صالحة وتم تغييرها بأضعافها .. ثم تبعث الحكومة السوفيتية بمذكرة إلى إيطاليا ، بوصفها رئيسة المجموعة الأوروبية حاليا ، مؤكدة أنها لاتعتزم سحب أية قوات أخرى من أفغانستان ، بل إن الاتحاد السوفيتى مستعد لإرسال قوات جديدة إذا طلبت حكومة "كابول" ذلك ، وإن موسكو سوف تحتفظ بقواتها ما استمر التدخل الأجنبى فى الشئون الداخلية للبلاد ، وتشترط لإجراء أية مفاوضات أن تتم على أساس مقترحات "كابول" التى أعلنت فى مايو الماضى . وهذا يكشف عدم صدق نوايا السوفيت بالانسحاب من أفغانستان . ومما يؤكد ذلك أيضا ، خطاب بريجينيف فى مدينة ألماتا بجمهورية كازاخستان فى نهاية أغسطس الماضى ، حين أعلن عن تصميمه على عدم الانسحاب من أفغانستان ، وأن بلاده ستواصل تحقيق التزاماتها وواجباتها هناك حتى النهاية .

وقد رفض السوفيت أيضا اقتراح كارتر بالتسوية المؤقتة ، ورفض من قبل الحياد الأوروبى لأفغانستان ، ويصر على الاستمرار لدرجة أن صحيفة (الديلى تلجراف) صورت - فى نهاية يوليو الماضى - استمرارهم

هذا بأنه مقصود به تحويل أفغانستان إلى جمهورية سوفيتية ، خاصة بعد وصول آلاف المدنيين السوفييت للسيطرة على الوظائف الأساسية هناك .

والذى أضحى لاخلاف عليه أن السوفيت يعانون أمام الرأى العام العالمى من جراء هذه الغزوة ، بل يعانون – كما ترى بعض المصادر – من الناحية الاقتصادية ، نظير وجود قواتهم فى أفغانستان ، حيث تبلغ تكاليف هذا الوجود ما يقرب من خمسة ملايين دولار يوميا .

احتمالات انفراج الأزمة :_

الواقع أنه من خلال استعراض تطورات الأوضاع الداخلية والإقليمية والدولية والجهود المبذولة على كافة المستويات – مع مراعاة الظروف التى استجدت أخيرا بعد نشوب الصراع الإقليمى فى المنطقة المجاورة لأفغانستان (بين العراق وإيران) ، وبعد بزوغ "ريجان" رئيسا للولايات المتحدة وغروب "كارتر" – يتضح لنا : أن احتمالات انفراج الأزمة فى القريب العاجل ، خصوصا بعد استمرار عام كامل على نشوبها – ليست كبيرة . وأن حدوث مجموعة من التطورات فى النطاق الإقليمى والدولى والداخلى باعتبارها متغيرات انفراج الأزمة ، يتوقف على عاملين أساسيين : مقاومة عنيفة من الداخل لاتهدأ ، وضغط الرأى العام العالمى . ويؤكد ذلك أحد رجال الفكر الاستراتيجى فى باكستان ويدعى (البريجاد برفورجين) حيث يقول : إن احتلال السوفيت لإيران بين ٤١-١٩٤٦ لم ينته إلا نتيجة المقاومة العنيفة فى الداخل ، والرأى العام العالمى . وهذا يجعلنا نثق تماما فى أن انسحاب السوفيت من أفغانستان ، يعتبر أمرا حتميا لا محالة .

لا نجد ما نختتم به سوى مقولة لأحد السياسيين الأمريكيين : إن السوفيت لم يمعنوا البحث كثيرا فى تجربة الولايات المتحدة فى فيتنام ، والتى أكدت أن محاولة الإبقاء على نظام بالقوة دون أن يستند إلى الشرعية الشعبية، فضلا عن استمرار وانتشار مشاعر معادية قوية ضد الشيوعية فى أفغانستان – عادة ما تنتهى بالفشل ، وتخلق مشكلات سياسية ضخمة يصعب حلها ".

وهذا ما يؤكد لنا أن انسحاب السوفيت قادم .. أما .. متى ؟ فهذا ما سوف تنبؤنا به الأيام القادمة .

المبحث الثانى
أبعاد الموقف المصرى تجاه أزمة أفغانستان*

لاشك أن لمصر مكانة لها أهميتها على النطاق الدولى ، خاصة فى إطار تجمع شعوب العالم الثالث ؛ فقد انتهجت مصر – منذ قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ – الخط التحررى الثورى المعادى للاستعمار العالمى .. ويتأكد هذا النهج يوما بعد يوم منذ ذلك التاريخ . وقد ظهر الموقف المصرى واضحا تجاه قضايا التحرير على المستوى العربى فى الجزائر ، والعراق ، وسوريا ، وليبيا ، والسودان ، واليمن وغيرها .... بل وساندت مصر قضايا التحرر على المستوى الأفريقى والأسيوى ، بل وفى أمريكا اللاتينية ، بل ويظهر الموقف المصرى بين آن وأخر واضحا تجاه قضايا العالم الثالث داخل أروقة الأمم المتحدة .

وفى هذا المقال ، نحاول رصد موقف مصر تجاه أزمة أفغانستان بين الثوار الأفغان . ، وبين التدخل السوفيتى العسكرى ، وبين حكومة "كارميل" الأفغانية .. وهنا يثور التساؤل : هل تنبع دوافع الموقف المصرى فى تأييد جماعات المجاهدين الأفغان . ومن موقف أيديولوجى سواء من منطلق الانحياز الإسلامى أو من منطلق المعاداة للشيوعية والاتحاد السوفيتى ؟ أم هل يمكن النظر إلى الموقف المصرى إزاء مساندته للثوار الأفغان المسلمين من منطلق الخط التحررى الذى تنتهجه مصر عامة ؟ أم أن هناك أبعادا أخرى يمكن تحديدها ؟ ثم ما هى طبيعة الموقف تجاه الأزمة ؟ وكذا هل يمكننا بعد توضيح طبيعة الموقف المصرى وأبعاده .. أن نتوصل إلى مجرد تقييم لهذا الموقف أو خلاصة له ؟

أولا : طبيعة الموقف المصرى تجاه الأزمة :–

برز الاهتمام المصرى إزاء أزمة أفغانستان فى الأسبوع السابق على التدخل العسكرى السوفيتى فى أفغانستان .. وتمثل هذا الاهتمام على الصعيد الداخلى والخارجى . وعلى المستوى الرسمى .. الشعبى .. والإعلامى .. فعلى الصعيد الداخلى ، كان للحكومة موقف رسمى أدان هذا التدخل . وعلى

* نشرت بالسياسة الدولية : عدد ٦٥ – يوليو ١٩٨١ – ص١٠٦ : ١٠٩ .

المستوى الشعبى ، نجد مجلس الشعب المصرى يدين هذا التدخل ، ونجد معظم الأحزاب السياسية فى مصر تدين التدخل وتعلن مساندتها للثوار المسلمين الأفغان .. وعلى المستوى الإعلامى ، نجد أن وسائل الإعلام المصرى (إذاعة – تليفزيون – صحافة) كانت امتدادا وتعبيرا عن الموقف الرسمى والشعبى لإدانة هذا التدخل السوفيتى .. أما على الصعيد الخارجى ، فنجد مصر تعلن الإدانة رسميا فى مجلس الأمن ، والجمعية العامة للأمم المتحدة فى أعقاب الغزو مباشرة ، بل دعت مصر إلى إنشاء جامعة الشعوب العربية والإسلامية ، وتخصيص مكتب لرعاية شئون أفغانستان ، إضافة إلى ما أعلنته فى الذكرى الأولى لهذا التدخل عن أسبوع للتضامن المصرى مع شعب أفغانستان ، ودعت الثوار المجاهدين لحضور أسبوع التضامن هذا فى القاهرة – وبشئ من التفصيل وبالمتابعة للموقف المصرى يمكن توضيح ما يلى :

١- أصدر مجلس الشعب المصرى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٧٩ (قبل حدوث التدخل الفعلى بسبعة أيام) بيانا باستنكار هذا العدوان .

٢- وفى اليوم التالى ٢١ ديسمبر ١٩٧٩ ، أصدر مجلس الشعب بيانا – أيضا – ناشد فيه برلمانات العالم جميعا – بعد ما لاح فى الأفق عن قرب وتوقع التدخل الفعلى – بضرورة اتخاذ إجراءات إيجابية لمساندة الشعب الأفغانى البطل فى نضاله ، ولوقف التدخل السوفيتى على وجه السرعة .

٣- يوم ٢٨ ديسمبر ١٩٧٩ - فى اليوم التالى للتدخل السوفيتى – أصدرت وزارة الخارجية المصرية بيانا رسميا أدانت فيه التدخل السوفيتى ، وأدانت سياسة الهيمنة السوفيتية والتدخل فى مصالح الدول الصغيرة ، وذلك على أساس أن هذا التدخل يعتبر خرقا لميثاق الأمم المتحدة ، وأن التدخل يهدف إلى فرض النظام الماركسى على شعب أفغانستان المسلم ، وأن التدخل هو محاولة لإضعاف حركة عدم الانحياز . وقد أبلغت مصر هذا البيان رسميا إلى الحكومة السوفيتية خلال لقاء بين السفير السوفيتى فى مصر ، وبين وزير الدولة للشئون الخارجية المصرى بعد ظهر ١٩٧٩/١٢/٢٨ .

٤- يوم ٧٩/١٢/٢٩ .. وجه الشيخ جاد الحق مفتى الجمهورية نداء إلى المسلمين فى سائر الأقطار بضرورة الإسراع بنجدة الثوار الأفغان الذين

يدافعون فى معركة غير متكافئة عن دينهم وأرضهم وأنفسهم ضد التدخل السوفيتى فى أفغانستان .

٥- عقد مجلس الشعب المصرى جلسة يوم ٣١ ديسمبر ١٩٧٩ عبر فيها عن قلقه الخطير تجاه الوضع فى أفغانستان ، وأعلن رفض التدخل السوفيتى فى أفغانستان .

٦- وفى مجلس الأمن .. عقدت جلسة عاجلة فى الخامس من يناير ١٩٨٠ بناء على طلب موقع عليه من ٥١ (إحدى وخمسين) دولة من بينهم مصر لمناقشة الموقف فى أفغانستان إثر التدخل العسكرى السوفيتى فيها . وأعلن المندوب المصرى فى كلمته أن هذا التدخل هو انتهاك لمبادئ السلام وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتتالية ، وأدان الاتحاد السوفيتى لخروجه عن هذه المبادئ ، وطالب فى كلمته بضرورة مساندة الدول الإسلامية فى العالم للشعب الأفغانى تجاه هذا التدخل السوفيتى العسكرى ، واستند المندوب المصرى إلى ما يلى :

أن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح لأية دولة بالتدخل ، فى شئون الغير الداخلية ، وأن التدخل السوفيتى هو محاولة جديدة لفرض الماركسية على شعب أفغانستان بهدف تحطيم الشخصية الأفغانية الهوية الإسلامية النقية .

وأن لمصر دورا كبيرا ومستويات أساسية تجاه العالم الإسلامى – كذلك فإن التدخل السوفيتى هو محاولة لإضعاف حركة عدم الانحياز بعزل أفغانستان ، وإدخالها أو إجبارها على الدخول فى الكتلة السوفيتية ، وطالب الأعضاء بضرورة الانسحاب الفورى وغير المشروط للقوات السوفيتية من أفغانستان .

– إنهاء التدخل السوفيتى فى شئون أفغانستان الداخلية .

– احترام حق الشعب الأفغانى فى تحديد مستقبله ، واختيار نظامة السياسى ، والاجتماعى ، والاقتصادى .

٧- وفى السادس من يناير ١٩٨٠ أصدر المكتب السياسى للحزب الوطنى فى مصر عدة قرارات هامة منها :

– تقديم التسهيلات الخاصة بالتدريب العسكرى للشباب الأفغانى .

– خفض التمثيل الدبلوماسى مع موسكو ، وقطع كافة العلاقات مع عدن وسوريا لتأييدهما للغزو .

– دراسة اقتراح بإقامة جامعة للشعوب العربية الإسلامية ..

وأصدر المكتب السياسي بيانا رسميا أدان فيه التدخل . وطالب – بل وناشد – فيه العالم الإسلامي العربي (دول العالم الحر) بضرورة تحديد موقفها إزاء العدوان السوفيتي على أفغانستان ، وعدم الصمت أو التجاهل لهذا التدخل السوفيتي .

٨– وفي الثالث من يناير ١٩٨٠ ناقش مجلس الشعب قضية العدوان السوفيتي على أفغانستان وطالب الحكومة بتقديم مزيد من الدعم والتأييد والتعضيد لنضال الأفغان والتنديد به في المحافل الدولية ، وحث دول العالم (عربية – إسلامية) على التصدى للغزو السوفيتي لأنه لن يتوقف عند حدود أفغانستان . وكان للمعارضة المصرية موقف مؤيد لثوار أفغانستان في نضالهم .

ثم تردد بعد ذلك أن مصر تقدم السلاح للثوار الأفغان لتمكينهم من الصمود أمام جحافل الغزو السوفيتي .

٩– ثم أنشأت مصر جامعة الشعوب العربية والإسلامية ، وتم تخصيص أول مكتب فيها لرعاية شئون أفغانستان .. بل وتم تعيين (هارون المجدوى) الأفغاني أمينا عاما مساعدا للجامعة.

١٠– وفي ذكرى مرور عام على التدخل السوفيتي أعلنت مصر أن السابع والعشرين من ديسمبر هو يوم للتضامن المصري مع شعب أفغانستان ، وخصصت مصر أسبوعا للإعراب عن هذا التضامن . وقد أشاد الرئيس السادات في يوم التضامن هذا بالعلاقات المصرية العربية – الأفغانية تاريخيا .. وطالب الأفغانيين بالإسراع بوحدة الصف ، وتكوين حكومة مؤقتة في المنفى ، بل وطالب العرب والمسلمين إعلان تضامنهم لتأييد الجهاد الوطني المقدس للشعب الأفغاني .

١١– قامت جامعة الشعوب العربية والإسلامية بدعوة وفد كبير من قادة الثوار الأفغان لحضور أسبوع التضامن مع شعب أفغانستان ، وحضر الوفد الأفغاني في الثالث والعشرين من ديسمبر الماضي ، ومكثوا أكثر من خمسة عشر يوما ، زاروا فيها الإسكندرية ، وعقدوا لقاء سياسيا هناك (١٢ / ٢٥ ديسمبر) في (ميت أبو الكوم) بناء على دعوة من الرئيس السادات الذى استقبلهم فيها وصلى معهم صلاة الجمعة . وقدموا له الشكر عى مساندة

مصر (حكومة وشعبا لهم) (٢٦ ديسمبر) .. ثم قابلوا بعضا من الشخصيات الهامة فى مصر (كرئيس مجلس الشعب ، ورئيس حزب العمل الاشتراكى) وبعض نواب رئيس الوزراء المصرى .. بل وصلوا الجمعة (٢ يناير ١٩٨١) فى مسجد الحسين وألقى أحد زعمائهم كلمة من على المنبر عبر فيها عن مشاعره تجاه الدعم المصرى لجهادهم .

١٢- عقد مجلس الشعب المصرى فى الخامس من يناير الماضى جلسة حضرها الوفد الأفغانى ، وتحدث عدد كبير من الأعضاء .. من بينهم (رئيس مجلس الشعب .. وبعض نواب رئيس الوزراء .. إلخ) معلنين جميعهم المساندة الكاملة للشعب الأفغانى والثوار ضد تدخل السوفيت . وعبر د . فؤاد محيى الدين (نائب رئيس الوزراء المصرى) عن موقف الحكومة المصرية قائلا :

"إن الشعب الأفغانى شعب تنحنى له الرءوس والجباه ، وهو يتصدى للجنود العتاة من الاتحاد السوفيتى . ومصر تقف على قدر ما تستطيع . وقد كان صوت مصر عاليا خفاقا مع أفغانستان فى جميع المحافل الدولية.." وباسم شعب مصر وحكومته ، نؤكد استمرارنا على نفس النهج والطريق حتى يحقق الشعب الأفغانى نصره بالكامل ، وترتفع راية الإسلام كما كانت على أرضه عالية خفاقة ؛ ذلك لأن الأفغان لهم فضل عظيم على شعبنا لن ننساه .. ونحن معكم حتى النصر .

وتحدث (صبغة الله مجدوى) أحد الزعماء الأفغان (زعيم الجبهة الوطنية) أمام مجلس الشعب ، فشكر باكستان باعتبارها الخط التالى للسوفيت، ووجه الشكر لجماعة الشعوب الإسلامية على تخصيصها مكتبا خاصا لشئون أفغانستان .

وحينما غادر هذا الوفد الأفغانى مصر ، أرسل برقيات شكر للرئيس السادات حيا فيها حكومته وشعبه ومساندته وتدعيمه لجهاده . ومن ضمن تعليقات أعضائه على موقف مصر ، صرح محمد بن محمدى (أحد الزعماء الأفغان) لصحيفة الأهرام يوم ١٩٨٠/١٢/٢٥ قائلا : إننا نشكر مصر حكومة وشعبا ورئيسا ؛ لأنها الدولة الأولى التى ساندتنا وساعدتنا بحكم مسئولياتها وقدراتها . وأشار إلى أن الكثيرين قد تحدثوا عن الرغبة فى المساعدة .. ولكننا عندما جئنا للعمل لم يساعدنا أحد حتى الآن سوى مصر .

أما هارون المجدوى فقد قال كلمة له أثناء حفل جمعية الصداقة المصرية الأفغانية بمناسبة اختياره أمينا مساعدا لجامعة الشعوب الإسلامية والعربية يوم ١٩٨٠/١١/٣٠ .. وصف فيها موقف الرئيس السادات تجاه أفغانستان وثوارها بأنه موقف نابع من تاريخه الإيمانى والجهادى ..

– أما عن الرئيس السادات نفسه ، فإنه قد أكد فى خطب عديدة له وتصريحات متعددة منذ بداية التدخل السوفيتى وحتى الآن ، إدانته الاتحاد السوفيتى ومساندته الكاملة للشعب الأفغانى والمجاهدين الأفغان ، بل كان يدين الحكومات الإسلامية لتقاعسها عن القيام بواجبها تجاه المجاهدين الأفغان. ومن كلماته –فى حديث للأمة يوم ٢٥ ديسمبر الماضى– يقول : إنه من منطلق أن مسئولية مصر إسلامية عبر التاريخ ، سنعطى بقدر الإمكان ما يحتاجه الأفغانيون من أغطية وكساء وأكل .. إلخ.."وسأرسل مزيدا من الأسلحة .. لقد أرسلت أسلحة وسارسل مزيدا منها ثانية مع الغطاء والملبس .

– وأكد ذلك أيضا فى حديثه بأسوان يوم ٢٠ يناير الماضى حين قال : ستظل مصر بعون الله درعا لكل عربى ، درعا لكل مسلم ، سنشارك شعب الأفغان بكل ما نملك – وهو قليل –وسنشارك شعب أفغانستان للقمة ، وسوف نبعث له السلاح .

ثانيا : محددات الموقف المصرى تجاه الأزمة :_

فى إطار الوضع الحالى لأزمة أفغانستان ، من عدم اهتمام فعلى أو مادى أوروبى وغربى عموما إلى ترقب وشبه حياد إقليمى حول أفغانستان ، إلى صمت إسلامى وعربى تجاه هذه الأزمة ، وفى إطار الصراع الساخن الهادئ بين الدولتين العظميين (الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفيتى) وإزاء المعاناة الحقيقية التى يعانيها الثوار الأفغان .. وفى ضوء توضيح طبيعة الموقف المصرى – يثور تساؤل حول ماهية محددات الموقف المصرى تجاه هذه الأزمة ؟؟ والواقع أنه يمكن النظر إلى ذلك من عدة أبعاد فى إطار مجموعة تساؤلات .

– **بعد تاريخى** : فالتساؤل هو : هل لتاريخ العلاقات المصرية الأفغانية ذات الجذور الطيبة تاثير ما على صانع القرار السياسى فى مصر ، يقوده إلى

ضرورة الإسراع بمساندة الشعب الأفغاني والمجاهدين الأفغان - بغض النظر عن أي اعتبار آخر ؟.

- **بعد تحرري** : بمعنى أن التزام مصر بسياسة التحرر من الاستعمار ومعاداته .. وسيادة الدولة فى انتهاج سياستها الداخلية والخارجية دونما تأثير خارجى ، ومن منطلق مبادئ الأمم المتحدة التى تواضعت عليها دول العالم .. هل يمكن النظر إلى أن مساندة مصر للمجاهدين الأفغان تأتى فى داخل هذا الإطار ، باعتبار أن التدخل السوفيتى يمثل انتهاكا خطيرا لمبادئ الأمم المتحدة ، يتناقض مع مبدأ التعايش السلمى بين الدول ، وعدم تدخل دولة ما فى الشئون الداخلية لدولة أخرى ؟

- **بعد المصلحة** : بمعنى أن هناك مصلحة فعلية أملت نفسها على صانع القرار المصرى . بعبارة أخرى : هل يمثل التأييد المصرى للثوار الأفغان المسلمين مدخلا لاحتواء أو التعامل مع التيارات الإسلامية فى مصر التى تميل للتعاطف مع القضايا الإسلامية العالمية ؟ هل تمثل الإدانة المصرية للسوفيت مدخلا آخر لكسب الغرب والأوروبيين إلى جانب صانع القرار فى مصر فى صراعهم مع السوفيت ؟ .

- **بعد أيديولوجى** : وله زاويتان .. ففى إطار الدائرة الإسلامية التى تنتمى إليها مصر - ولمصر باع كبير وتأثير هام فى نطاقها دوليا ، وفى إطار قرار المؤتمر الإسلامى لوزراء الخارجية بتعليق عضوية مصر فى الرباط ١٩٧٩ .. هل يمكن القول بأن تأييد الثوار الأفغان من جانب مصر .. ينطلق من مسئوليتها الإسلامية ، ويأتى ردا على موقف بعض الدول الإسلامية العربية تجاه مصر حينما قررت تعليق عضويتها ؟ هل كان لهذا الأمر من تأثير كبير فى التعجيل من جانب مصر فى تأييد المسلمين الأفغان . وتقديم المساعدات - أيا كان حجمها ونوعها - لكى تبرز مصر أنها أول من بادر بالعون تجاه هؤلاء المجاهدين قبل الدول الإسلامية الأخرى ؟.

أما الزاوية الأخرى . فتأتى فى إطار المعاداة للسوفيت من جانب مصر ، والتى كانت نتيجة خلافات بين مصر والاتحاد السوفيتى . فمنذ مبادرة روجرز ١٩٧٠ بدأت خفيفة وتصاعدت بعد إنهاء مهمة الخبراء السوفيت ، ثم بعد حرب أكتوبر ، وازدادت أكثر بعد زيارة الرئيس السادات للقدس . هل العلاقات غير الحسنة بين مصر والاتحاد السوفيتى كانت دافعا

للإسراع بإدانة التدخل السوفيتى فور وقوعه من جانب مصر ، بل ورفض حجج السوفيت لتفسير أسباب هذا التدخل ، بأنه تم بناء على طلب الحكومة الأفغانية فعلا ، وفى إطار اتفاقية بين أفغانستان والسوفيت ؟؟ وهل كان من المتوقع التريث فى الإدانة من جانب مصر للسوفيت إذا كانت العلاقات بينهما على مستوى أفضل ، خاصة إذا ما تمت المقارنة بمواقف سابقة مماثلة ؟ .

– تلك هى بشكل عام أبعاد الموقف المصرى التى فى مجموعها تمثل مجرد محاولة لتحليل محددات الموقف المصرى .

وبغض النظر عن ترجيح أى بعد من الأبعاد الأربعة ، فإن دراسة السياسة الخارجية لأية دولة من دول العالم الثالث – ومصر تنتمى إلى هذا التجمع – من الصعوبة بمكان تحديد إطار عام لهذه السياسات الخارجية لدول العالم الثالث ، لعدم وضوح أبعادها وتناقضاتها .. ورغم ذلك ، فإن هذه الأبعاد الأربعة يمكن – من خلال استقرائها جيدا – فهم الدوافع الحقيقية للموقف المصرى تجاه الأزمة .

خاتمة :

بعد استعراضنا طبيعة الموقف المصرى ومحدداته ، يمكن القول بأن محصلة هذا الموقف بالنسبة للمجاهدين الأفغان لم تتضح بعد حتى الآن .. وعلى الرغم من ذلك فإن الموقف المصرى يمثل مساندة إيجابية ، بغض النظر عن طبيعته أو دوافعه أو محدداته بالنسبة للمجاهدين الأفغان باعتباره يمثل النموذج فى حده الأدنى لطبيعة المساعدة التى يمكن أن تقدمها دول العالم الإسلامى للثوار الأفغان ، بل ونموذجا للرأى العام الدولى .. وبغض النظر عن أى تقييم لهذا الموقف المصرى ، فإن التاريخ قد يسجله لصالح مصر وشعبها .

أما عن انفراج الأزمة ، فهذا ما سوف تنبئنا به تطورات الأيام القادمة .

المبحث الثالث

أفغانستان بين الواقع وتحديات المستقبل: *

بعد مضى ما يقرب من ثلاثة عشر عاما منذ تدخل القوات السوفيتية فى أفغانستان فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ ، بدأت الدولة الأفغانية تدخل مرحلة جديدة من تاريخها . وعبر هذه الرحلة الزمنية ، تشابكت الأمور ، والتى يمكن بلورتها فى ثلاثة متغيرات أساسية هى : التدخل السوفيتى ، والمقاومة الأفغانية الإسلامية ، وبينهما النظام الموالى للسوفيت الذى كان يحكم أفغانستان . وتحددت مواقف ومصالح الأطراف الأخرى فى ضوء هذه المتغيرات الثلاثة . ومن هذه الأطراف ، على المستوى الدولى ، الولايات المتحدة وأوروبا الغربية ، وذلك فى مواجهة الطرف السوفيتى . وعلى المستوى الإقليمى ، نجد كلا من إيران وباكستان والهند والصين إضافة إلى دول إسلامية أخرى كالسعودية ، والتى تقف وراء المقاومة الأفغانية بالدعم والتأييد سرا وعلانية . وقد رأينا المساندة الواضحة من جانب الولايات المتحدة ماليا وعسكريا للجماعات الإسلامية فى أفغانستان لاستمرارهم فى مقاومة التدخل السوفيتى ونظام كابول الموالى له ، كما رأينا كيف كانت كل دولة إقليمية تقدم المساندة والدعم لجماعة إسلامية على علاقة بها لتمكينها من الاستمرارية ، كما أننا رأينا الصعوبات التى واجهت الجماعات الأفغانية الإسلامية فى توحيد نفسها وتعبئة قدراتها معا ، وإن كانت قد نجحت فى ذلك أغلب هذه الجماعات بعد عدة أشهر من التدخل السوفيتى ، باستثناء حزب "إسلامى" بقيادة حكمت يار ، وذلك قبل انشقاقه .

ومع استمرار الإصرار السوفيتى على التواجد وتكثيف هذا الوجود العسكرى فى أفغانستان ، استمرت المقاومة الأفغانية محكومة بواقع معين وفى إطار محددات معينة إلى أن تغير الواقع السوفيتى نفسه بتولى الرئيس جورباتشوف الحكم الذى توافر لديه الاستعداد للرحيل عن أفغانستان ، وذلك فى إطار تدعيم العلاقات مع الغرب ، وخاصة الولايات المتحدة ، حيث تم الاتفاق بين الدولتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) فى ١٩٨٨/٤/١٤ بما عرف باتفاق جنيف ، الذى يقضى بانسحاب القوات

* نشرت بجريدة صوت الكويت بتاريخ ١٩٩٣/٥/١١ .

السوفيتية من أفغانستان ، وهو الانسحاب الذى تم اكتماله فى ٥ فبراير ١٩٨٩ . واعتبر هذا الاتفاق وتنفيذه بداية لكى ترفع هاتان الدولتان أيديهما عن الدولة الأفغانية حتى تم اتفاقها فى أمر آخر تأكيدا لذلك فى ١٩٩١/١/١٣ على وقف إمدادات الأسلحة لأطراف النزاع . وأدى هذا إلى خلق مناخ ملائم للأمم المتحدة لكى تتدخل بالوساطة بين الأطراف المتنازعة لإقامة الحكم الشرعى . وطرحت مبادرات عديدة لعل أهمها ما أعلن من جانب الأمين العام للأمم المتحدة (د . بطرس غالى فى ١٠ إبريل ١٩٩٢) بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مبدئى لتشكيل مجلس مؤقت من ١٥ عضوا ، يحل محل حكومة نجيب الله ، ويدير الحكم فى أفغانستان لمدة ٤٥ يوما ، بعدها تتولى السلطة حكومة مؤقتة ، ويتم إجراء انتخابات عامة تشارك فيها كل القوى السياسية ، وتشكل الرموز الفائزة فى الانتخابات حكومة دائمة تضع دستورا جديدا للبلاد .

ولكن تداعت الأحداث بانقلاب القصر ضد الرئيس نجيب الله فى ١٦ إبريل ، ثم ظهور بوادر الصراع على السلطة ، وطرحت أفكار كثيرة .. أسفر كل ذلك عن إصرار المقاومة الأفغانية على دخول العاصمة (كابول) ، وتأسيس سلطة مؤقتة برئاسة الشيخ صبغة الله مجددى – زعيم جبهة التحرير الوطنية – وباتفاق كافة الفصائل والأحزاب الدينية باستثناء جماعة حزب إسلامى بقيادة حكمت يار التى لم توافق على ذلك حتى الآن .

وفى ضوء هذا الواقع يمكن استخلاص ما يلى :

أ– أن جماعات المجاهدين الأفغان هم المتغير الأصيل فى الإسراع والتعجيل بالأحداث الأخيرة حتى وصلت إلى الحكم ، ويؤكد ذلك عدة مؤشرات من أهمها : إصرار هذه الجماعات خلال ١٣ عاما على الوصول لأهدافها بإنهاء الوجود السوفيتى وإسقاط نظامه الموالى له ، وتأسيس حكم إسلامى ، إضافة إلى أن القرار السوفيتى ذاته بالرحيل جاء نتاجا لعوامل داخلية عديدة فى أفغانستان وخسائر لاحد لها عسكرية وسياسية وعلى كافة الأصعدة ولم يكن ، إذن ، القرار السوفيتى هو العامل الرئيسى لإنهاء الأزمة ، بل أحد العوامل المعجلة .

ب– أن الالتقاء الأمريكى السوفيتى واتفاقهما فى جنيف فى ١٩٨٨/٤/١٤ ، والذى قضى بالانسحاب السوفيتى من أفغانستان ساعد على تقوية موقف

المجاهدين ، وأسهم فى تأكيد آمالهم فى قرب تحقيق أهدافهم للتماسك وتعبئة قوتهم ، بل زادهم هذا إصرارا على إسقاط النظام الموالى للسوفيت بعد رحيلهم ، وتأسيس نظام حكم إسلامي .

جـ- أن جماعات المجاهدين الأفغان مدينة بمساعدات الدول المجاورة لها أساسا ، وفى مقدمتها باكستان وإيران والسعودية . وهذه الجهود ، إضافة إلى جهود أخرى من أطراف عديدة تحقيقا لأهداف سياسية ، ساهمت فى تقوية صمود هذه الجماعات . ومن ثم فإن من بين التحديات التى تواجه النظام الجديد فى أفغانستان : ضرورة تأسيس علاقات جوار متوازنة مع كل الأطراف المحيطة بها فى هذه المرحلة بالذات ، والتى لها مصالح مباشرة معها .

د- تأكد فشل الأمم المتحدة فى فرض تسوية سياسية على الأطراف المتصارعة فى أفغانستان ، بل بذل ممثلو الأمم المتحدة جهودا فى سبيل الحصول على موافقة الدول المجاورة التى لها اليد الطولى فى إدارة الأزمة الأفغانية . وقد تأكد هذا الفشل بإعلان موافقة أمين عام الأمم المتحدة على المجلس المؤقت الذى أقره المجاهدون بأنفسهم اعترافا وإقرارا من المنظمة الدولية بالأمر الواقع وبإرداة المجاهدين الأفغان أنفسهم . وهذا يؤكد من ناحية أخرى أن الحل القوى هو الذى يأتى من الداخل ، وليس الذى يفرض من الخارج .

هـ- أن كلا من الولايات المتحدة والصين ، على حدة ، قد ساعدت المجاهدين الأفغان ، أو جماعات منهم ليس لتوجههم الإسلامى ، وليس دعما لوصولهم للحكم ، ولكن كان الهدف الأساسى هو التخلص من الوجود السوفيتى فى أفغانستان فى إطار الصراع السوفيتى الصينى وكذلك فى إطار الصراع السوفيتى الأمريكى أيضا . ولذلك فليس من المستغرب أن نرى موقف كل من الدولتين – على حدة وإن جمعهما رابط مشترك – سلبيا بعد سيطرة الإسلاميين على الحكم لتوجسهما الشديد من نمو الاتجاهات الأصولية التى لا تتفق ومصالح الصين المجاورة لأفغانستان أو مصالح الولايات المتحدة التى لا ترتاح لنظم إسلامية جديدة يكون لإيران علاقة قوية بها ، على وجه الخصوص .

و- أن سقوط النظام الحاكم فى أفغانستان ، والذى كان مواليا للسوفيت ، يؤكد أن النظم المهيمنة بدون قواعد جماهيرية تؤيدها وتساندها فإن احتمالات استمراريتها ضعيفة للغاية ، وأن سقوطها مهما طالت وقت سيطرتها يصبح - وقد أصبح بالفعل - من الحتميات .

وفى ضوء هذه الاستنتاجات ، وفى ضوء تطورات الأوضاع فى أفغانستان بعد وصول جماعات المجاهدين للحكم ، فإن هناك تحديات ضخمة لابد من مواجهتها بسرعة وإيجابية حتى تستقر هذه الدولة بعد ١٣ عاما من الكفاح ، وما تمخض عنه من عدم استقرار كل أركان الدولة ومؤسساتها ومواردها .

فالتحدى الرئيسى الآن يكمن فى إعادة تأسيس الدولة الأفغانية ، بما يستلزم ضرورة توحيد كافة الفصائل والأحزاب السياسية الإسلامية والتى تبلغ نحو ١٥ حزبا منها ٨ أحزاب سنية ، و٧ أحزاب شيعية - وذلك لكى لا تترك فرصة لأى طرف إقليمى أو دولى يسعى لاستمرار انهيار الدولة وإدخالها فى حرب أهلية لاطائل من ورائها سوى تحطيم النظام الإسلامى وكيان الدولة . وهذا من شأنه أن يضع الدولة الأفغانية على عتبات مستقبل صحيح . كما أن التحديات التالية تتركز فى كيفية تأسيس مجموعة من العلاقات الخارجية على المستوى الإقليمى والمستوى الدولى تتسم بالهدوء واليقظة والتوازن ، بحيث تراعى فيها مصالح الدول الإقليمية (بالذات المحيطة بأفغانستان) ، وتراعى فيها طبيعة المساندة من هذه الدول خلال فترة الوجود السوفيتى فيها ؛ وذلك تجنبا لأية تدخلات من شأنها تعريض الدولة للتمزق ولمزيد من التشرذم .

ولا شك أن وصول الجماعات الإسلامية إلى الحكم فى أفغانستان يعد من المكاسب الاستراتيجية للتجمع الإسلامى فى قلب آسيا ، وسيكون لهذا تداعيات كبيرة فى المستقبل ، خاصة أن الدول الإقليمية المساندة لهذه الجماعات تتوزع بين باكستان وإيران أساسا ، إضافة إلى السعودية . والأكثر من هذا ، فإنه يمكن فهم ما حدث فى أفغانستان فى إطار المد الإسلامى فى آسيا من حدود الصين وحتى المنطقة العربية شاملا الجمهوريات السوفيتية الإسلامية الست ، وكل الدول الأسيوية الإسلامية التى تدخل دائرة التحالف الاستراتيجى الآن.

ولذلك فإن وجود أفغانستان فى قلب هذا المد الإسلامى - بوصول الإسلاميين للحكم وما يرتبط بهم من مسيرة جهاد طوال (١٣) عاما - من شأنه أن يوفر الحماية والأمن ومستقبلا أفضل لهذه الدولة الوليدة من جديد .

وما يمكن قوله فى الختام هو : أن على القائمين على الحكم الآن من الجماعات الإسلامية أو المجاهدين الأفغان ، أن يدركوا أن انتصارهم الحقيقى ليس فى الوصول إلى الحكم فحسب ، ولكن يكمن أساسا فى إدراكهم لطبيعة الواقع الذى مروا به طوال السنوات الماضية ، وطبيعة التحديات التى تواجههم ، وعليهم أن يتعاملوا معها بمنتهى الحكمة والاتزان على المستويين الداخلى والخارجى ؛ لتتحق النهضة للدولة الأفغانية ؛ ولتؤدى دورها من جديد ؛ وتجنبا لأن تضيع جهود ثلاثة عشر عاما من الكفاح المتواصل ، وهذا ما لا نتمناه .

المبحث الرابع

تطورات أزمة الصراع على السلطة فى أفغانستان*

كانت للمصالحة الأخيرة التى عقدت بين الأطراف المتحاربة من جماعات المجاهدين الإسلاميين فى أفغانستان – والتى عقدت فى إسلام أباد بباكستان فى الثامن من مارس الماضى – انعكاسات هامة على كافة الأجهزة الداخلية والإقليمية والدولية . وأفصح الاتفاق الذى تمخض عن هذه المصالحة عن احتياج حقيقى لكافة الفرق الإسلامية المتطاحنة للهدوء ، والاستقرار ؛ سعيا نحو تحقيق المصلحة العليا لدولتهم . وباعتبار أن العام المنصرم كله كان بمثابة اختبار لحقيقة القوى السياسية الفاعلة فى هذه الجماعات ؛ لذلك فإن الاتفاق جاء ترجمة لهذا الواقع الفعلى ، مما يشير معه إلى توقعات متفائلة بشأن استقرار دولة أفغانستان .

وفى هذا المقال ، نستعرض تطورات أزمة الصراع على السلطة بين الجماعات المتطاحنة فى أفغانستان ، لنبين بعد ذلك حقيقة الاتفاق الأخير والأدوار الفاعلة من أجله . فمنذ بدأت الأزمة الأفغانية بدخول القوات السوفيتية فى عام ١٩٧٩ ، وأصبح على جماعات المجاهدين الإسلاميين تحديات كبرى إزاء مقاومة هذه القوات من ناحية ، ومقاومة الحكم الشيوعى بقيادة كارميل ، ومن بعده نجيب الله ، الموالى للسوفيت من ناحية أخرى . فقد اتسمت هذه الجماعات بالضعف الشديد من حيث العتاد والإمكانيات اللازمة لهذه المواجهة ، بالإضافة إلى أن السمة المحورية هى تناحر وتمزق هذه الجماعات .

ولذلك ، فقد بذلت فيما بينهم – وبفعل قوى إقليمية منها : باكستان ، والسعودية ، ومصر ، وغيرهم – جهود ضخمة لتوحيد صفوفهم ، وتنظيم حركتهم على طريق واحد ، وهدف واحد هو : إخراج القوات السوفيتية من الأراضى الأفغانية ، وإسقاط النظام الشيوعى الموالى للسوفيت ، ثم الاضطلاع بمسئولية السلطة فى المجتمع لتكون من نصيب جماعات المجاهدين .

* نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٢/٤/١٩٩٣ ، ص٦٦،٦٧ .

ومع تطورات الأحداث عبر تسع سنوات ، ومـع بـروز عدة عوامل من أهمها تولى جورباتشوف الحكم فى الاتحاد السوفيتى عـام ١٩٨٥ ، ومـا أعقب ذلك من ظهـور ميـول لـه للتخلص مـن هـذه الورطـة لذلـك فقد بـادر بالانسحاب من أفغانستان ، وطرح مبدأ الحوار مع هذه الجماعات ، وشـهدت المملكـة السـعودية فـى مدينـة الطـائف أول لقـاء رسـمى بيـن الوفـد السـوفيتى برئاسة (يولى فورنتشوف) ، وبين وفد المجـاهدين الأفغـان برئاسـة (برهـان الدين ربانى) ، وذلك فى ١٩٨٨/١٢/٣ . واعتبر هذا اللقاء بمثابة الاعـتراف السوفيتى رسميا بهذه الجماعات ، بالإضافة إلـى الاعتراف بـوزن السـعودية فى هذه القضية . والأكثر من هذا ، كان اللقاء هو خطـوة فـى طريـق تدعيـم العلاقات السوفيتية السعودية ، وهى التى أعلنت فيما بعد فى شكل الاعـتراف المتبادل وإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين . وخلـص اللقـاء عـن التسـليم بمطالب المجاهدين الأفغان وهى : إنهاء الحكم الشيوعى ، ومغـادرة القـوات السوفيتية ، وتسلم المجاهدين للسلطة ، وإدارة شئون البلاد وفقا لشريعة الله .

ولم تمض عدة سنوات حتى تحقق خروج القوات السوفيتية نهائيا مـن أفغانسـتان ، وأعقبـه بعـد ذلـك سـقوط النظـام الشـيوعى ، وتولـى المجـاهدون سلطة البلاد ، وذلك فـى إبريـل ١٩٩٢ . ولذلـك نشـط المجـاهدون وسـارعوا برأب الخلافـات فيمـا بينهـم ، ولعبـت قـوى إقليميـة دورا نشـطا وسـريعا فـى تحقيق الاتفاق بين هذه الجماعات منعا لحرب أهلية متوقعة . ومن هذه القوى الفاعلة المملكة السعودية وباكستان ، وإيران ، وغيرهم ، وتم التوصـل بـالفعل إلـى اتفـاق عـرف "باتفـاق بيشـاور" فـى إبريـل ١٩٩٢ ... ليكـن بمثابـة بـدء الاتفاق على كيفية إدارة السلطة فى المجتمع .

وتولى صبغة الله مجددى رئاسة الدولة لمدة شهرين ، وعلى أن تظل الرئاسة بصفة مؤقتة ويتناوبها رؤساء الجماعات المختلفة إلـى أن يتـم توطيـد أركان الدولة ، وخلال عام تعرضت أفغانستان لصراعات دامية وحرب أهلية حقيقيـة بيـن الجماعـات المختلفـة ، وكـان هـذا بفعـل محاولـة إخـراج بعـض الجماعات من معادلة الاتفاق على توزيع السـلطة ، وخاصـة جماعـة الحـزب الإسـلامى بزعامـة حكمـت يـار ، وهـو يمثـل التيـار المتشـدد فـــى جماعـات المجاهدين .

وتولى رئاسة الدولة في أعقاب انتهاء مدة "مجددي" برهان الدين رباني زعيم الجبهة الإسلامية ، وهو من الشخصيات المتعدلة والأكثر قبولا من أغلب الجماعات المتطاحنة ، واستمر الصراع رغم ذلك بقية العام .

وبالنظر إلى مطالب الفريقين الرئيسيين المتصارعين على السلطة ، نجد أن المعارضة بزعامة حكمت يار ، طرحت عدة مطالب هي :

١- ضرورة تنحي برهان من رئاسة الدولة ، وإعادة الاعتبار لمجلس القيادة الجماعي الذي قرر حله فور توليه الحكم بشكل مؤقت ، واستبدله بمجلس شورى كبديل لجماعة الحل والعقد .

٢- ضرورة إجراء الانتخابات تحت راية المجلس القيادي للمجاهدين الذي سبق أن حلته الحكومة ورئاسة الدولة بعد تولي "رباني".

٣- رفض الجلوس للمصالحة قبل تنحي رباني عن الحكم .

٤- الاعتراض على عقد مؤتمر المصالحة في أي مكان خارج أفغانستان يمكن أن يكون مؤيدا لبرهان رباني (رئيس الدولة القائم) ، ويسانده في ذلك حزب الوحدة الشيعي الموالي .

وفي المقابل ، فإن برهان رباني قد أصر على عدم الجلوس لمؤتمر مصالحة مع حكمتيار وحزبه ، مالم يعلن الأخير عن اعترافه برئاسة رباني ، ويسانده في ذلك الاتحاد الإسلامي بزعامة عبد ربه الرسول سياف ، والمتحالف مع رباني ، مشيرا إلى أنه وحزبه سيفضان التحالف في حالة موافقة رباني على التنحي وقبول مطالب حكمتيار .

وإزاء هذا التباين الشديد ، استطاع الوسطاء أن يقربوا المسافات فيما بينهم ، وأن يقنعوهم بضرورة وأهمية الالتقاء حرصا على مصلحة بلادهم واستقرارها . وهنا لعبت المملكة العربية السعودية دورا محوريا ، تساندها جهود باكستان ، وبموافقة وحضور إيران ، وذلك في إقناع الأطراف المتقاتلة بعقد لقاء للمصالحة فيما بينهم .

فها هو الملك فهد يطرح مبادرته في أواخر يناير الماضي داعيا المتقاتلين في أفغانستان بضرورة إيقاف النار فيما بينهم والالتقاء للتصالح وبحث كل قضاياهم ، وها هي أيضا باكستان توافق على هذه المبادرة وتطرح جهودها لترجمتها إلى واقع عملي ، وها هو الرئيس الإيراني رافسنجاني ينتقد بشدة الجماعات الإسلامية المتقاتلة ، ويتهمها بقصر النظر

وضيق الأفق لإصرارهم على القتال بلا أى معنى ، ولذلك فقد دعاهم إلى التصالح والحوار ، ووافق على مبادرة الملك فهد . وتطورت الأمور بالاتفاق المبدئى على وقف إطلاق النار بين الجماعات المتطاحنة ، وذلك فى ١٤ فبراير الماضى ، وأعقبها جهود الوساطة حتى اقتنعت زعامات هذه الجماعات بالجلوس للتوصل إلى اتفاق لكى يستقر مجتمعهم ، وتنتهى خلافاتهم ، وبالفعل ، تحدد موعد أول مارس الماضى ، وتحدد المكان بإسلام أباد بباكستان ، والتقى زعماء ثمانية أحزاب وجماعات إسلامية أفغانية ، وبحضور ممثل عن الملك فهد هو الأمير تركى الفيصل والذى سبق أن شارك فى التوصل لاتفاق بيشاور فى العام الماضى بين هذه الجماعات عند توليهم السلطة وبعد رحيل النظام الشيوعى ، وأيضا بحضور ممثل إيرانى عن الرئيس رافسنجانى ، وكذلك بحضور ورعاية فواز شريف رئيس وزراء باكستان الذى بذل جهدا كبيرا فى إقناع الأطراف المختلفة بضرورة الجلوس للمصالحة ودعاهم لباكستان ، وأسهم فى تهيئة مناخ المصالحة .

وبعد جهود وحوار متصل ولمدة أسبوع ، استطاع المتصارعون الأفغان أن يتوصلوا إلى اتفاق فى الثامن من مارس الماضى ، يقضى باستمرار ربانى فى السلطة كرئيس للدولة ولمدة ١٨ شهرا تبدأ من بداية عام ١٩٩٣ ، وعلى أن يتولى حكمت يار رئاسة الحكومة لتضم ممثلين عن كل الأحزاب الإسلامية كحكومة وطنية قومية ، وأن تلغى وزارة الدفاع ليحل محلها مجلس قيادى عسكرى يضم كل الفصائل ، ويهدف إلى بناء جيش أفغانى موحد ، بالإضافة إلى الاتفاق على إجراء انتخابات لبرلمان مؤقت فى غضون (٦ : ٨) شهور لصياغة دستور جديد للبلاد يحدد كيفية انتخاب الرئيس وتشكيل البرلمان الدائم بما يخلق شرعية أفغانية جديدة قادرة على الاستمرار والصمود .

وتوج هذا الاتفاق بالذهاب إلى مكة للتوقيع على الاتفاقية بحضور الملك فهد ، طبقا لما تم إقراره أيضا فى إسلام أباد ، وهو ما تم فعلا . وبالتوصل إلى هذا الاتفاق - وبفعل تأثير عدد من الدول الإقليمية أهمها المملكة السعودية التى كان لها المبادرة والإصرار على التوصل إلى هذا الاتفاق ، وهذا يأتى فى سياق الموقف السعودى الثابت والمستمر فى دعم جماعات المجاهدين الافغان منذ بدء دخول القوات السوفيتية عام ١٩٧٩ -

يمكن القول بأن مرحلة هامة من الصراع على السلطة قد انتهت ، وبأن ومرحلة هامة قد بدأت . كما أن الدرس الهام فى هذا الإطار هو : ضرورة عدم تجاهل قوة فاعلة فى أى صراع سياسى إذا أرادت الأطراف المختلفة حلا دائما ومستقرا ، أى أن العدل السياسى فى توزيع السلطة بين الجماعات المختلفة أمر هام للغاية . وهذا ما ستتوقف عليه توقعات المستقبل ، أى أنه بالقدر الذى جاء به الاتفاق معبرا عن حقيقة التفاعلات والقوى السياسية الحقيقية فى أفغانستان ، بقدر ما نتوقع استمراره وصموده وقدرة الأطراف الصانعة له على تجاوز كل العقبات التى يمكن أن تواجههم فى الطريق . وفى المعنى الأخير : فإن هذا الاتفاق على مشاركة السلطة هو بمثابة إعادة الخلق لأفغانستان ، وبداية لاستقرارها وإعادة بنائها لتعويض (١٤) عاما من الصراع وعدم الاستقرار .

المبحث الخامس
أبعاد الدور السعودى فى فك الأزمة الأفغانية*

يعد الموقف السعودى هو الموقف الذى يتسم بالوضوح والحسم والاستمرارية إزاء الأزمة الأفغانية منذ بدء التدخل السوفيتى فى أفغانستان وفرض نظام شيوعى موال فى عام ١٩٧٩ . ولم يتحرك الموقف السعودى فى إطار انتهاج سبيل المناورات ، بل كان ثابتا منذ البداية وحتى الآن ، دون أن تكون له مصلحة ذاتية مباشرة يمكن مقارنتها بالمصالح المباشرة للنظم الإقليمية المجاورة لأفغانستان . ولهذا ، فقد أصبح الموقف السعودى يتسم بالفعالية والتأثير ، واستطاع أن يفرض نفسه وينتصر ، وذلك من زاوية انتفاء الميل إلى التلاعب ومحاولات الالتفاف حول أطراف الأزمة لتحقيق مآرب خاصة ، وهذا ما جعل الموقف السعودى يمتلك مفاتيح التأثير وممارسة النفوذ لسلامة القصد ونبل الغاية . ويعتبر بالتالى هذا الموقف تعبيرا عن رسالة سامية ونموذج أقرب إلى المثالية منه إلى الواقع العملى الذى يموج بتغليب المصالح الضيقة عن غيرها . وقد عبر الملك فهد بن عبد العزيز عن ذلك كله بقوله فى (١٩٩٣/٣/٩) : "إن وقوف المملكة إلى

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٤/٢٤ .

جانب الشعب الأفغانى الذى ابتلى بالحكم الشيوعى ، مسألة تفرضها العقيدة الإسلامية الخالدة ، ويلزمنا بها الواجب والمسئولية ، وليس لنا مصلحة أو غاية غير تحقيق مصلحة الشعب الأفغانى أولا وأخيرا ".

وإذا ما تتبعنا تطورات الموقف السعودى إزاء الأزمة الأفغانية ، فإنه يمتد منذ أن بدأ التدخل السوفيتى فى ديسمبر ١٩٧٩ ، وهو مستمر حتى الآن بدون انقطاع . وفى إطار هذه الاستمرارية يمكن التمييز بين عدة مراحل كما يلى :

المرحلة الأولى :_

وهى التى تمتد منذ بدء الأزمة فى ١٩٧٩ ، وحتى عام ١٩٨٨ الذى شهد الموافقة السوفيتية على الرحيل النهائى من أفغانستان ، وكذلك بدء محادثات الوفد السوفيتى مع وفد أفغانى يمثل الجماعات الإسلامية هناك فى ديسمبر ١٩٨٨ ، حيث تم هذا فى الطائف بالسعودية . واتسمت هذه المرحلة بالإصرار السعودى على تأييد المجاهدين الأفغان بالسلاح والمال ، وتنظيم جهودهم ، والسعى نحو رأب خلافاتهم ، ودعمهم دعما شاملا لتمكينهم من الاستمرار فى مجابهة القوات السوفيتية ، والنظام الشيوعى الموالى لها فى أفغانستان . وأصرت السعودية على موقفها فى الرفض المستمر للوجود السوفيتى فيها ، بل والإسهام فى مناهضة هذا الوضع وتعبئة المجتمعات الإسلامية فى العالم ضد هذا الوجود العسكرى السوفيتى فى أفغانستان وقد اعترف بذلك الملك السعودى ، ووزير خارجيته ، وعدد من المسؤولين السعوديين . وهذا يعكس ذلك الوضوح فى الموقف السعودى دون ممالأة أو تزايد أو مناورة وتلاعب .

المرحلة الثانية :_

حيث بدأت الأزمة فى الانفراج بالإعلان السوفيتى عن الانسحاب ، والإعلان عن الاستعداد لإجراء الحوار مع جماعات المجاهدين الأفغان ، بدءا من عام ١٩٨٨ . وقد أسهمت المملكة فى خلق مناخ موات لبدء الحوار ، ولعبت دورا إيجابيا حيث تمكنت من الحصول على موافقة الطرفين السوفيتى والأفغانى لبدء الحوار على أرضها فى الطائف . وحضر الوفد

السوفيتى برئاسة (يولى فورنتسوف) ، كما حضر الوفد الأفغانى برئاسة (برهان الدين ربانى) إلى المملكة السعودية ، وتم بدء المحادثات المباشرة وعلى مستوى عال من التمثيل فى ١٩٨٨/١٢/٤ بمدينة الطائف ، واستمرت لمدة ثلاثة أيام ، وتوجت باتفاق بين الطرفين يقضى بالتسليم بمطالب جماعات المجاهدين التى تبلورت فى : ضرورة إنهاء الحكم الشيوعى فى بلادهم ، ومغادرة القوات السوفيتية لأرض أفغانستان ، وتسلم المجاهدين للسلطة وإدارة شئون البلاد وفقا لشريعة الله الخالدة . وهذا هو ما تم تنفيذه فيما بعد اجتماع الطائف ، وبصورة تدريجية ، تأكيدا للدور الوساطى للمملكة، ولدعمها لجماعات المجاهدين .

المرحلة الثالثة :-

حيث انسحبت القوات السوفيتية تماما من أرض أفغانستان ، واستمر النظام الشيوعى برئاسة نجيب الله بديلا عن نظام كارميل ، إلى أن سقط هذا النظام برمته ، وتم تسليم السلطة إلى الجماعات الإسلامية بعد هروب الرئيس الشيوعى الأفغانى إلى خارج البلاد ، وقد حدث ذلك فى إبريل ١٩٩٢ . وهنا ظهر الدور السعودى واضحا قويا ومساندا لجماعات المجاهدين، حيث تبلور فى تجميع شمل هذه الجماعات ومعاونتهم فى التوصل إلى اتفاق فيما بينهم عرف باسم اتفاق بيشاور فى إبريل ١٩٩٢ ، ولعب الممثل الشخصى للملك فهد ، ويدعى سمو الأمير تركى الفيصل ، دورا مؤثرا وفعالا فى تهيئة الأجواء بين قادة المجاهدين ، بما قرب المسافات فيما بينهم وساعد على سرعة اتفاقهم ، وشهدت أفغانستان أول حكومة إسلامية بزعامة المجاهدين بعد أن تم تقويض النظام الشيوعى الموالى للسوفيت .

المرحلة الرابعة :-

وهى التى تمتد خلال العام الأخير بين إبريل ٩٢ ، ومارس ١٩٩٣ حيث بدأ الصراع على السلطة بين الجماعات المختلفة للمجاهدين ، واستمر التطاحن الذى وصل إلى حد الحرب الأهلية أو ما يشبه ذلك بينهم . وفشلت كل الخيارات التى حاولت إسقاط أى جماعة إسلامية من معادلة توزيع السلطة والمشاركة فيها . ولم تدخر السعودية وسعا فى المبادرة بالتدخل

بجهود الوساطة لحل هذه الصراعات فيما بينهم . وبدأ هذا الجهد بالمبادرة التى طرحها فخامة الملك فهد بن عبد العزيز يوم ٢٢ يناير ١٩٩٣ ناشد فيها المتقاتلين بالكف عن الاستمرار فى ذلك ، مع الدعوة إلى حل خلافاتهم بالحوار والتفاهم حرصا على المصلحة العليا لبلادهم . وقد لاقت هذه الدعوة السعودية استجابة واسعة وصلت إلى تجاوب المتقاتلين مع صيغة المبادرة ، وما أعقبها من إعلان سعودى لحل الأزمة فى أفغانستان ، حيث تضمنت المبادرة السعودية ضرورة التزام الأطراف المتحاربة بثلاثة التزامات هى : الأول : الوقف الفورى لإطلاق النار بدون شروط مسبقة من أى طرف . والثانى : ضرورة إعلان كافة الأطراف تمسكها بوحدة أفغانستان والعمل على عدم تشجيع أى خطوة تستهدف تقسيم البلاد . والثالث : تسهيل مهمة الوساطة السعودية بقبول كافة الأطراف مبدأ الالتقاء فى الأراضى السعودية لمناقشة الخلافات التى تسببت فى استمرارية الحرب الأهلية .

وقد أسفرت هذه المبادرة فى البداية عن نجاح الوساطة الأولية فيما يتعلق بالبند الأول المتعلق بوقف إطلاق النار بين الأطراف المتقاتلة ، حيث اتفقوا فيما بينهم على ذلك فى ١٩٩٣/٢/١٤ ، وأسهم فى سرعة التوصل إلى هذا الاتفاق ، الجهود الباكستانية والموافقة الإيرانية على المبادرة السعودية .

وعلى الرغم من نزعة التشدد فى مواقف الأطراف المتصارعة على السلطة إزاء بعضهم البعض ، خاصة طرفى المعادلة الأساسيين وهما : برهان الدين ربانى (رئيس الدولة المؤقت) ، وزعيم الجمعية الإسلامية ، وحكمت يار (زعيم الحزب الإسلامى) ، إلا أن الجهود السعودية والباكستانية استطاعت أن تقنع هذه الأطراف بالجلوس معا وإجراء الحوار وتقريب المسافات فيما بينهم بشكل لا يكاد يمكن تصوره مع المواقف المعلنة من جانب الطرفين ، والتى لم تعط المراقبين المتابعين فرصة إمكانية حدوث مثل هذا الالتقاء .

وبعد أسبوع من الحوار بين ثمانية أحزاب وجماعات إسلامية أفغانية فى مدينة إسلام أباد بباكستان ، وبحضور الممثل الشخصى للملك فهد ، وأيضا وجهود وزير خارجية باكستان ، وحضور مندوب إيرانى أيضا ، أمكن التوصل إلى اتفاق فيما بينهم فى الثامن من مارس الماضى ، يقضى بالمشاركة فى إعادة توزيع السلطة ، حيث يستمر برهان الدين ربانى فى

رئاسته للدولة لمدة ١٨ شهرا بدءا من مطلع عام ١٩٩٣ ، وعلى أن يتولى حكمت يار رئاسة الحكومة . كما يشتمل الاتفاق على إلغاء وزارة الدفاع واستبدالها بمجلس دفاعى متعدد الأطراف ، بالإضافة إلى إجراء انتخابات لبرلمان مؤقت فى غضون (٦ إلى ٨ شهور) مهمته صياغة دستور جديد للبلاد يحدد كيفية انتخاب الرئيس وتشكيل البرلمان حيث سيجرى على أساسه بعد ذلك انتخاب رئيس الدولة وانتخاب أعضاء البرلمان الدائم بما يصنع شرعية أفغانية جديدة . وقد اتفق أيضا على أن يتم الإقرار النهائى لهذا الاتفاق فى مكة بالسعودية ، وبحضور الملك فهد ، وهذا ما تم بالفعل فى العاشر من مارس الماضى أيضا .

وفى وضوء هذا التطور المتصاعد والمستمر للموقف السعودى إزاء الأزمة الأفغانية، يمكن القول بأن نجاح جهود الوساطة السعودية يمكن فهمها وتحليلها فى سياقها العام ، فهى ليست جهودا لتسجيل مواقف ، بل جهود وساطة فى إطار دعم وتأييد مستمرين لجماعات المجاهدين على مدار الأزمة ، وبالتالى لم تكن هناك فجوة بين الموقف السعودى المعلن ، والعملى أو الواقع ، كما أن الموقف السعودى اتسم بالاستمرارية والثبات وليس الانقطاع والتغير ، مما أسهم فى تعزيز ثقة جميع الأطراف الأفغانية المتصارعة فى المملكة ، وبالتالى تزداد الثقة فى النوايا الطيبة التى تستهدفها السعودية ، بالإضافة إلى أن السعودية وهى تدعم المجاهدين الأفغان على مدار الأزمة لم تزك طرفا على حساب طرف ، بل سعت إلى وحدتهم حتى يتيسر لهم تحقيق أهدافهم ، مما جعل علاقتها بكل الأطراف متقاربة إن لم تكن واحدة ، وهذا أسهم فى تعزيز الثقة فى حيادها ، ونبل ونزاهة مقصدها . وعلاوة على ذلك ، فإن هناك تنافسا إقليميا بين إيران وباكستان إزاء أفغانستان ، مما أكد وجود مصالح إقليمية ذاتية لهاتين الدولتين فى أفغانستان من ناحية ، ومن ناحية أخرى أسهم فى تقوية الموقف السعودى فى ضوء حياده وموضوعيته وحرصه على وحدة المجاهدين الإسلاميين .

ومما يذكر فى هذا الصدد تأكيدا للموقف السعودى الواضح والعملى ، ذلك الاعتراف السريع بالمجلس الانتقالى للمجاهدين الأفغان فى كابول برئاسة مجددى باعتباره حكومة شرعية لأفغانستان ، وذلك فى ١٩٩٢/٤/٢٩ ، ونظرا لأن السعودية كانت أول دولة تبادر بهذا الاعتراف ، ولوزنها فى

النظامين الإقليمى والعالمى ، وعلـى صعيد التجمعات الإسـلامية ، فإن هذا الاعتراف شجع الدول الأخرى علـى الاعتراف بسلطة المجـاهدين تباعـا . وهذا يؤكد اقتناع السعودية فكرا وممارسة بدعم الأفغـانيين فـى إطـار الدعم المستمر والرسالة العالمية التى تنتهجها المملكة فى دعم الإسلام فى أى مكان ، وتوحيد المسلمين أينما كانوا ، ومساندة المسلمين ، كمـا اتضـح إزاء شـعب البوسنة والهرسك . وفى ضوء ذلك ، فإنه يمكن فهم الموقـف السـعودى إزاء الأزمة الأفغانية فى سياق التوجه المستمر للسياسة الخارجية للمملكـة العربيـة السعودية ذات الأركان الواضحة والثابتة .

المبحث السادس
"المأساة الأفغانية وتأجيل عملية بناء الدولة"*

لاشك أن اندلاع المعارك مرة أخرى خـلال الأشـهر الثلاثـة الأخيرة بين بعض الفصائل الرئيسية فى أفغانستان أشاع الإحبـاط بدرجـة كبيرة لدى كافة الأطراف التى سبق لهـا أن توسـطت بينهـم مـن قبـل ، وأحـرزت قـدرا كبيرا من النجاح ، حيث نجم عن هذه الوساطات اتفاقات رسمية تم العمل بها فترة كبيرة مـن الوقـت . والسـبب الرئيسـى لهـذا التشـاؤم الـذى سـيطر علـى الوسطاء هو أن القتال الذى اندلع قد نشب بين من تم اقتسام السلطة فيما بينهم ، وقد كان متوقعا إذن أن يتفرغ الجميع لبناء الدولـة بعـد أن حسـمت الأمـور بوساطة سعودية باكستانية إيرانيـة فـى مـارس وإبريـل مـن العـام المـاضـى ، وبعـد أن أدرك الجميـع مخـاطر اسـتمرار الصـراع فيمـا بينهـم علـى حـاضـر ومستقبل البلاد ، وذلك من واقع تصريحاتهم الرسمية .

والسؤال هنا : لماذا يندلع القتال مرة أخرى بعد الاتفاق علـى توزيـع السلطة ، والاتفاق على تهيئة وإعداد الدولة لمنـاخ معين يصبـح فيـه الشـعب حرا يختار من يحكمه ؟

وقد كانت مفاجأة بالفعل أن يندلع مـرة أخـرى القتـال بيـن الجمـاعتين الرئيسيتين فى أفغانستان ، وهمـا جماعـة الرئيس ربـانى ، وجماعـة رئيس الوزراء حكمتيـار ، والأولـى يسـاندها أحمد مسـعود وزيـر الدفـاع السـابق ،

* نشرت بجريدة الأهرام المسائى بتاريخ ١٩٩٤/٣/٣٠ .

والثانية أبرمت اتفاقا جديدا مع القائد العسكرى (عبد الرشيد دوستم) ، وهو جنرال شيوعى سابق كان قد انضم إلى القوات الأفغانية ، مما أسهم فى الإحاطة بالحكومة الشيوعية فى كابول فى إبريل ١٩٩٢ ، ويتمركز فى مدينة مزار شريف بشمال أفغانستان حاليا ، وله ميول انفصالية ، ويلقى تدعيما من قوى خارجية . وتمخض عن هذا القتال الضارى الذى لازال يستمر حتى الآن ويتوقف بين حين وآخر قليلا لالتقاط الأنفاس - عن حجم خسائر ضخم فى الأرواح (قتلى وجرحى) بلا أى مبرر موضوعى .

إنما أضحت المأساة الأفغانية واضحة الآن بأننا أمام فريقين كبيرين فى الدولة الأفغانية . الفريق الأول بقيادة الرئيس ربانى ، وهو يمثل التيار المعتدل والمستنير فى الإسلام ويسعى إلى ترسيخ الأطر المؤسسة وإدارة العلاقات الخارجية للدولة ، وهو ما اتضح فى القيام بواجبات وظيفته كرئيس للدولة بزياراته الخارجية لعدة دول منها عدة دول خليجية ومنها السعودية وكذا زيارته لمصر وعدة دول فى آسيا ، وخاصة الإسلامية . واعتقد الرئيس ربانى أنه بالاتفاق الأخير أن أركان الدولة الأفغانية يجب أن تتوطد وتزداد قوة ، ويجب الاهتمام بوظائف الدولة الأساسية فى الداخل للارتفاع بمستوى المعيشة وإعادة بناء الدولة بعد سنوت الدمار التى أحلت بها بعد التدخل السوفيتى والحكم الشيوعى والصراع عل السلطة وغير ذلك من معاناة عاشتها الدولة خلال الفترة الماضية . أما الفريق الثانى فيعبر عن تيار آخر بقيادة قلب الدين حكمتيار وهو المعروف بتشدده ، وهو تيار راديكالى وغير محافظ . وليس لديه تصور واضح لإدارة الدولة داخليا أو خارجيا . ويميل لإشاعة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا . كما أنه يمتلك معسكرات التدريب للإرهابيين كما يشيع قائد هذا التيار نفسه . ويؤكد ذلك بعض قادة هذا التيار من خلال معارضتهم للرئيس ربانى الذى وقع اتفاقيات تبادل المجرمين الإرهابيين مع عدة دول بينها مصر عند زيارته لها مؤخرا ، ورفض رئيس الوزراء الأفغانى الالتزام بهذه الاتفاقية . كما أن حكمتيار اتفق مع القائد دوستم - الشيوعى السابق - فى تحالف جديد ضد الرئيس ربانى ، مؤكدا بذلك أنه يسعى لتدعيم موقفه بأى ثمن فى مواجهة التيار الآخر للاستيلاء على السلطة كاملة ، وخاصة أن بعضا من قواته اتجهت إلى مقر رئيس الدولة للاستيلاء عليه ، والبعض الآخر إلى الإذاعة ، والثالث إلى المطار

الرئيسى ، مما يشير إلى أن المحللين الذين أكدوا أنها محاولة انقلابية من جانب تيار حكمتيار كانوا مصيبين تماما ، ونحن نتفق معهم .

بل إن هذه المحاولة الانقلابية لم تسفر حتى الآن عن سيطرة حقيقية على دوائر نفوذ جديدة ، بل على العكس : وسعت من دائرة الشكوك فيما بين التيارين ، وصعبت من التفاهم بينهما ، و خلقت هوة واسعة يصعب سدها فيما بينهما بلا جدال . فكل طرف كما هو واضح يسعى للاستيلاء على السلطة والانفراد بها . واستمرار عملية الصراع على السلطة بهذه الحدة دون احترام كل الأطراف لقواعد اللعبة فى ظل هذه الفترة الانتقالية لا يمكن أن يسهم فى بناء الدولة الأفغانية ، بل سيؤدى إلى مزيد من تدهورها ، وتدهور مستويات أفرادها ، وهذا يعنى استمرار الأوضاع كما كانت إن لم تكن أسوأ مما كانت عليه أيام الوجود السوفيتى أو نظام الحكم الشيوعى أو الحكم الملكى .

وكما هو واضح ، فإن لكل من الطرفين عمقا كبيرا لدى قطاعات جماهيرية . ولازالت الأسلحة منتشرة فى أيدى هذه الجماعات والأفراد فى ظل غياب الدولة وأركانها ومؤسساتها ، وبالتالى ، فإن أمام التيارين فرصة أخيرة للرجوع عن الاستمرار فى الصراع على السلطة ، وذلك باحترامهم للاتفاق الأخير باعتباره يمثل فترة انتقالية تمهيدا لإجراء انتخابات حرة يقول الشعب الأفغانى فيها كلمته . أما إذا ما لم يسارع الطرفان بالرجوع عن الاستمرار فى صراعهما على السلطة ، فإن إجراء انتخابات عاجلة لحسم عملية الصراع على السلطة تصبح ضرورة ملحة ، وإلا فإن البديل سيصبح مؤلما لكل الأطراف فى أفغانستان ، إما بحرب أهلية ستستمر وبتغذية خارجية لتنتهى بتدمير الدولة تدميرا تاما ، أو بتدخل دولى يفرض ما يشاء من أوضاع على الدولة الأفغانية باعتبار أن القتال فى أفغانستان يثير القلق وعدم الاستقرار فى آسيا ، كما أشار بذلك ونبه السكرتير العام للأمم المتحدة، وفى كل الأحوال ، فإن البدائل كلها سيئة ، ولذلك فالأفضل للأفغان أن يحلوا مشكلتهم بأنفسهم ، قبل أن يتدخل الآخرون ليفرضوا حلا ضد رغبة شعب الأفغان .

الفصل العاشر
أزمة البوسنة والهرسك
نموذج لأزمات ما بعد الحرب الباردة

المبحث الأول
"فعاليات الدور الإسلامى إزاءأزمة البوسنة والهرسك"* _

رغم المأساة التى لم يشهدها التاريخ الإنسانى بعد ، والتى وقعت وتقع فى منطقة البلقان وبالتحديد فى معاقل المسلمين فى البوسنة والهرسك ، إلا أن العالم – أو طبقا للتسمية الشائعة هذه الأيام (المجتمع العالمى) – لازال يفكر فى كيفية التعامل مع مفردات وبدهيات هذه المأساة ، على الرغم من مرور أكثر من عام على وقوعها : ومن بين هذا العالم الذى يفكر : العالم الإسلامى ، باعتباره إحدى دوائر المجتمع العالمى .

ومنذ انعقاد المؤتمر الأول الإسلامى لبحث قضية البوسنة ، والذى انعقد فى جدة فى ديسمبر الماضى ، حيث اجتمع وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامى لعدة أيام ، شهدت ساحة الصراع فى البوسنة أحداثا متلاحقة ، ومن أهمها : ازدياد الحصار على المسلمين فى هذه المنطقة لعزلهم ، تمهيدا للقضاء التدريجى عليهم من قبل الصرب الذين يتلذذون من جراء أفعالهم التى تتسم بالإجرام الذى ليس له مثيل فى التاريخ . وإن هذا الحصار الذى يضيق كل يوم ، وتسقط معه مناطق إسلامية ، ويسقط معه آلاف الضحايا بين قتيل وجريح – أصبح واضحا أمام العيان أنه يستهدف الحيلولة دون مجرد وجود دولة إسلامية فى منطقة البلقان ، أى فى منطقة أوروبا ، وهذا ما يتوافق مع ضمير المجتمع الدولى الذى تصنعه الدول المالكة للقوة والمانحة إياها لكل من ترغبه . فالصربيون يفعلون جريمتهم فى ظل صمت دولى يحمل موافقة ضمنية على ما يفعلون ، وفى ظل إجراءات شكلية يعلنها المجتمع الدولى من خلال منظمته المتمثلة فى الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن الذى يحق له وحده اتخاذ تدابير من شأنها إقرار السلام، بما فى ذلك حق استخدام القوة العسكرية ، وهذا بهدف امتصاص كل موجة عالية للرأى العام الدولى أو الإسلامى حتى تمر ، ثم تستمر الجريمة . وهذا أمر لا يجب السكوت عليه على الإطلاق .

فقد تتالت المؤتمرات الإسلامية ، والتقى وزراء خارجية دول المؤتمر الإسلامى ، سواء من خلال تجمعهم الرسمى داخل منظمتهم ، أو من

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٩ .

خلال تجمعهم فى داخل الأمم المتحدة لمحاولة التأثير عل قرار المنظمة بما يتوافق مع ما يطمح إليه الشعب البوسنى . وقد كان للتحذير الذى صدر عن مؤتمر جدة بعض الصدى ، إلا أنه سرعان ما تبدد فى ظل المتغيرات الدولية والإقليمية التى يشهدها الواقع الدولى والإقليمى .

وجاء مؤتمر كراتشى الأخير لوزراء خارجية الدول الإسلامية الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى الذى انعقد فى باكستان فى أواخر إبريل الماضى ، ليقرر ما سبق أن قرره إزاء البوسنة ، حيث ناشد المجتمعون المجتمع الدولى بالتدخل الفورى لإنهاء مذبحة المسلمين ، وحث مجلس الأمن على ضرورة وقف الصربيين عند حدهم ، ورفع الحظر عن تصدير الأسلحة لأهل البوسنة فى إطار الدفاع عن النفس ، وتضييق فجوة القوة العسكرية مع الصربيين بما يحول دون استمرارهم فى ارتكاب مذابحهم ضد المسلمين العزل . بالإضافة إلى ذلك : الموافقة على دعم أهل البوسنة بمبلغ ٩٠ مليون دولار حفاظا على كيان الدولة ، فى حين طلب رئيس البوسنة مبلغ (٣٦٠) مليون دولار ولم تتم الاستجابة إلا للمبلغ الموضح وهو ٩٠ مليون دولار . كما قرر المجتمعون تشكيل لجنة مكونة من وزراء خارجية باكستان والسنغال وتركيا بالإضافة إلى الأمين العام للمنظمة (د . حامد الغابد) تقوم بالاجتماع مع مندوبى كل الدول الأعضاء فى مجلس الأمن قبل يوم ٢١ مايو ، لبحث تطورات الأوضاع فى البوسنة ، والإجراءات المزمع اتخاذها ، والتباحث بشأن ما قرره المؤتمر من حث مجلس الأمن على جواز استخدام القوة لوضع حد للعدوان الصربى ، والتعجيل بإعفاء البوسنة من الحظر على إمدادات الأسلحة دفاعا عن أنفسهم وتكافؤا مع الصربيين .

كما أن وزراء خارجية دول المنظمة الإسلامية كانوا قد دعوا أيضا إلى سرعة إنشاء محكمة دولية لمجرمى الحرب فى البلقان لوقف المذابح هناك . وإذا تجاوزنا هذا الجهد الجماعى لمنظمة المؤتمر الإسلامى ، الذى لم يسفر حتى الآن عن إنجاز ملموس ، سوى المناشدة الموجهة للمنظمة الدولية المتمثلة فى الأمم المتحدة ومجلسها الأمنى بأن يضعوا حدا للمأساة الإنسانية فى البوسنة ، ولم يتعد دورهم هذه الحدود ، إلى المبادرة باتخاذ إجراءات من شأنها ممارسة الضغوط على الصربيين ، والضغوط على المجتمع الدولى

بهدف إنقاذ شعب البوسنة والهرسك . أى أن دور المنظمة الإسلامية انحصر فى مستويين هما : الأول : يتعلق بتقديم الدعم المادى ، وآخر مبلغ قدم هو ما قرره المجتمعون فى كراتشى وهو مبلغ ٩٠ مليون دولار ، والثانى : يتمثل فى مناشدة المجتمع الدولى بالتدخل لوقف هذه المجازر وتقويض الأزمة . وفى تقديرنا أن العالم الإسلامى يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك رغم الصعوبات التى تكتنف هذا الدور وتتعلق بواقع المجتمع الدولى ذاته وتداخلاته المتشابكة ، أو تتعلق بطبيعة العلاقات بين الدول الإسلامية ذاتها والتى تعانى من تمزقات شديدة تحتاج إلى التئام .

ومع ذلك ، يبقى أن هناك مجموعة من المبادرات الفردية التى قدمتها عدة دول إسلامية وفى مقدمتها المملكة العربية السعودية . ومن الجهود المقدمة من المملكة نوعان هما : جهود شعبية تتمثل فى تبرعات مباشرة من عدد من المواطنين السعوديين ومنها ما أشار إليه مجلس الوزراء السعودى فى إحدى جلساته فى إبريل الماضى ، حيث كان المواطن الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض ، ورئيس الهيئة العليا لجمع التبرعات لمسلمى البوسنة والهرسك ، قد تبرع بمبلغ عشرة ملايين دولار قدمها للرئيس عزت بيجوفيتش رئيس البوسنة خلال زيارته للمملكة آنذاك . والنوع الآخر هو : الدعم الرسمى المقدم من الحكومة السعودية ذاتها ، حيث ورد ضمن كلمة وزير خارجية المملكة (سعود الفيصل) أمام مؤتمر كراتشى أن الملك فهد قد تبرع بمبلغ عشرين مليون دولار رسميا انطلاقا من مسئولية المملكة التاريخية فى مساندة الشعوب الإسلامية .

ومما يذكر تأكيدا لهذا الجهد : ما صرح به الرئيس البوسنى على عزت بيجوفيتش من أنه يتوجه بالشكر للمملكة والملك فهد شخصيا على الجهود المبذولة والمتميزة من جانبه لحث المجتمع الدولى على العمل بسرعة وبقوة من أجل تأمين سلامة البوسنة والهرسك والمحافظة على استقلالها ، وأن تجارب الأسرة الدولية مع جهود الملك فهد تؤكد احترام وتقدير الجميع للمملكة وثقتهم فى سياستها ومواقفها البناءة . وأشار أيضا إلى أنه لولا هذه الجهود الخيرة للمملكة لما تحرك المجتمع الدولى هذا التحرك الحثيث الذى نلمسه هذه الأيام .

وفى تقييم بيجوفتش لدور العالم الإسلامى ، قال : "إن العالم الإسلامى تحرك ببطء فى البداية ، ولكن لا أستطيع أن أقول ذلك مع الجميع، حيث إن هناك عددا من الدول الإسلامية تفاعلت فى صورة سريعة مع أزمتنا مثل السعودية وإيران وتركيا وباكستان ، وجزئيا دولة ماليزيا . إلا أن عددا كبيرا من الدول الإسلامية لم يتجاوب فى الوقت المناسب ، ومع ذلك لابد من ذكر أنه للمرة الأولى فى تاريخ العالم الإسلامى الحديث يتوحد المسلمون على قضية ، وهذا فى رأيى صورة إيجابية لمأساتنا ".

وعلى أية حال ، فإن هناك جهدا فرديا من عدة دول فى مقدمتها عربيا المملكة العربية السعودية وجمعورية مصر العربية ، ويكفى أن الأخيرة أقامت سفارتها داخل جمهورية البوسنة لتأكيد الاعتراف ، بالإضافة للمشاركة فى القوات الدولية لحفظ السلام هناك ، بالإضافة لعدة دول إسلامية أخرى أشار إليها الرئيس البوسنى .

إلا أن الجهد الجماعى للعالم الإسلامى لازال ينقصه الكثير ، ويستطيع أن يقدم جهودا أخرى بلا حدود . والمسألة تتوقف على سرعة عقد قمة استثنائية لدول منظمة المؤتمر الإسلامى فى أقرب فرصة ممكنة يكون من شأنها مراجعة الموقف الإسلامى ، وتطويره إلى مبادرات إيجابية تقف إلى جوار المنظمة الدولية فتحثها على المزيد من الحركة ، وممارسة الضغوط عليها من أجل سرعة حل الأزمة ، وذلك باستخدام القوة العسكرية لردع الصربيين ، وتأمين جمهورية البوسنة الإسلامية فى إطار حل عادل دون فرض حلول أبعد ما تكون عن العدالة وحقوق الإنسانية فى هذه البقعة من العالم .

المبحث الثانى
"تطورات أزمة البوسنة والهرسك .. والمنطق المغلوط!!"*

كلما اشتدت ضربات الصرب المتوحشة ضد أهل البوسنة ، وتساقط مع هذه الضربات مواقع جديدة تصبح فى يد الصربيين على حساب المسلمين فى البوسنة – يظهر على الساحة الدولية قرار جديد لمجلس الأمن . وبكل أسف ، فإن التقييم النهائى لمجمل قرارات المنظمة الدولية منذ بدء الأزمة وحتى الآن يتبلور فى أن الحصاد كان صفرا واضحا للعيان .

فروسيا بقيادة زعيمها يلتسين تصر على عدم استخدام القوة العسكرية ضد صربيا رغم كل الجرائم التى ترتكبها ضد مسلمى البوسنة ، بل يزداد إصرارها فى ذلك إلى حد التهديد باستخدام الفيتو فى مجلس الأمن إذا تم عرض أى مشروع باستخدام القوة العسكرية ضد صربيا . والجانب الآخر ، ويتمثل فى أوروبا التى تبحث عن مشروع لوحدتها فلا تجده إلا فى الوقوف صفا واحدا متراصا بالصمت على جرائم الصرب ضد أهل البوسنة من جانب ، ومن جانب آخر الإصرار على عدم استخدام القوة العسكرية حتى الآن ضدهم لفض الصراع أو بالأحرى لإيقاف الصرب عند حدهم ، ومن ناحية ثالثة فإنهم يصرون على رفض الخيار المطروح والذى تؤيده الولايات المتحدة حاليا ، والذى يقضى برفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى المسلمين فى البوسنة والهرسك ، وتتزعم فرنسا الموقف الأوروبى الرافض لذلك ، وهذا ما أكدته صحيفة (ليبراسيون) الفرنسية فى تقرير لها عن القضية .

يبقى إذن الموقف الأمريكى المتردد منذ تولى كلينتون ، حيث أعلن الرئيس كلينتون فى البداية رفضه لمشروع (أوين – فانس) المبعوثين من قبل الأمم المتحدة ، وأشار إلى أنه سيطرح مشروعا أمريكيا بديلا ، ولكنه لم يطرح مثل هذا المشروع ، ثم عاد فتعامل مع هذا المشروع ولاقى قبوله مرة أخرى ، حتى أنه قبل ووافق على ما قرره مؤتمر قمة أثينا فى الأسبوع الماضى (أوائل مايو) والذى تقرر فيه الموافقة على مشروع أوين / فانس ، وذلك إزاء قبول كافة الأطراف له ، بالإضافة إلى أن الرئيس الأمريكى يوافق الآن على قبول الخيار برفع الحظر عن تصدير الأسلحة إلى المسلمين

---

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٦/٣ .

فى البوسنة والهرسك ، وذلك بهدف إيجاد توازن للقوى المتصارعة دون أن تكون له تكلفة سياسية كبيرة على الولايات المتحدة لدى الرأى العام الأمريكى بالمقارنة لو تم أرسال قوات أمريكية مع أسلحتهم إلى أرض الصراع .

أما عن الموقف الصربى نفسه ، فإنه يتلاعب بالمسألة حتى يستطيع تحقيق أقصى أهدافه وهى السيطرة الكاملة على البوسنة والهرسك وإخضاعها كمناطق ضمن دائرة نفوذه سعيا نحو التطهير العرقى وإلغاء فكرة وجود دولة إسلامية مستقلة داخل أوروبا .

ففى الوقت الذى يقبل مشروع (أوين - فانس) فى قمة أثينا يوم ٢ مايو الماضى تحت ضغوط وهمية للغرب وروسيا كما يذاع ، وينشر إلا أنه فى الوقت نفسه يوعز لبرلمان الصرب برفض المشروع كسبا للوقت ، مع استمراره فى الحرب على المسلمين فى البوسنة تنفيذا لسياسة التطهير العرقى .

ولاشك أن الموقف الصربى نابع من عوامل التوازن التى تأتى فى صالحه تماما . فهو الطرف الأقوى بلا جدال ، حيث يمتلك كل أدوات القوة، ومسموح له بشراء السلاح ، ويتمتع بمساندة روسية تحول دون استخدام القوة من المجتمع الدولى ضده ، وصمت أوروبى ، وتردد أمريكى .

وعلى الطرف الآخر وهم مسلمو البوسنة والهرسك ، فإنهم يواجهون قرارا بحظر تصدير الأسلحة لهم ، وعدم وصول إمدادات الإغاثة بانتظام ، ومواقف الأطراف الدولية المتناقضة والتى لها وجهان : فى الظاهر ، وفى الباطن .

ومع ذلك ، يبقى عدد من الأمور الهامة التى تسترعى الانتباه ، والتى تتبلور فى أن هناك ضغوطا تبدو هذه المرة أنها تأخذ طابع الجدية لإنهاء المسألة كمحاولة لتجنب الازدواجية التى اتسم بها النظام الدولى فى حقبته الجديدة من جانب ، وكمحاولة لتجنب الحرج البالغ الذى تقع فيه كل من أوروبا والولايات المتحدة لصمتهما على ما يجرى لأهل البوسنة والهرسك المسلمين على يد الزعيم الصربى الذى يتسم بالنازية الجديدة . ولكن علينا أن ننتبه إلى متغير آخر وهو أن هذه الضغوط تأتى فى إطار تمرير مشروع (أوين - فانس) الذى يقضى بتقسيم البوسنة إلى عشر مقاطعات مستقلة ذاتيا ، ويجمعها حكومة مركزية ضعيفة ، وهذا يتفق مع

الحيلولة دون وجود دولة إسلامية قوية فى أوروبا ، بالإضافة إلى ذلك فإن القرارات الدولية تتسم بالصعوبة إن لم يكن من المستحيل تنفيذها ، ومنها تشكيل محكمة دولية لمحاكمة مرتكبى الجرائم من الصربيين ، ويؤكد ذلك ما أوصى به الأمين العام للأمم المتحدة بتشكيل محكمة دولية من (١١) قاضيا فى لاهاى (هولندا) لإصدار أحكام بالسجن فقط على مرتكبى جرائم الحرب فى يوغسلافيا السابقة ، وأن هذه المحكمة التى سيشكلها مجلس الأمن "لن" تصدر أحكاما بالإعدام .

كما أن القول بأنه سيجرى تشكيل قوة قوامها (٧٠) ألف رجل فى البوسنة – وافقت كل من روسيا والولايات المتحدة على الاشتراك فيها فى إطار الأمم المتحدة – ستأخذ وقتا ، وستكون رمزية ودون فعالية تذكر .

فى ضوء كل هذه العوامل ، وفى ضوء تطورات الأزمة حتى الآن ، وما يشوبها من مواقف متعارضة ، تقع كلها فى دائرة المنطق المغلوط ، فإنه يمكن القول بأن المجتمع الدولى كان بمثابة الغطاء الذى استطاع الصربيون أن يمرروا تحت مظلته جرائمهم للحيلولة دون وجود دولة إسلامية داخل أوروبا تحت دعاوى تجاوزها التاريخ ، وفى مقدمتها : "سياسات التطهير العرقى "! .

المبحث الثالث
قرار "الأطلنطى" باستخدام القوة فى البوسنة
بين الجدية والدعاية *

فى إطار تطورات الأوضاع فى أزمة البوسنة التى تواجه المجتمع الدولى منذ (١٦) شهرا على وجه التحديد ، أعلن فى إطار دعائى ضخم عن اجتماع لحلف الأطلنطى الذى يضم (١٦) دولة لبحث إمكانية استخدام القوة الجوية فى البوسنة لتحقيق عدد من الأهداف . وقد استمر الاجتماع اثنتى عشرة ساعة فيما وصفته وكالات الأنباء بأنه أطول اجتماع فى تاريخ الحلف – وذلك يومى (٢،٣) أغسطس الجارى – وأسفر عن إعطاء فرصة لمدة

* نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٨/١٤.

أسبوع لصرب البوسنة لفك الحصار عن البوسنة والمسلمين ،مع معادوة الاجتماع مرة أخرى فى نهاية الأسبوع لبحث تطورات الأمر وما أسفرت عنه الأحداث .

وأعلن فى بيان الحلف الصادر على لسان أمينه العام (ماتغريد فيرز) مايلى :

"قرر المجتمعون الاستعداد فورا لاتخاذ تدابير قوية بما فى ذلك القيام بضربات جوية ضد الصرب عند استمرار الحصار حول سراييفو ومناطق أخرى فى البوسنة –الهرسك ، أو فى حال نشوء عقبات ضخمة أمام الجهود الإنسانية ..".

"وأن هذه التدابير ستنفذ فى ظل سلطة الأمم المتحدة وفى إطار قرارات مجلس الأمن لمساندة قوة الحماية الدولية فى عملها ..".

"وحذر الحلف من أن هذه التدابير ستتخذ ضد كل المسئولين عن الأعمال المشار إليها سواء كانوا من الصرب أو من أطراف أخرى فى النزاع" .

"وأشاروا إلى أن الخبراء العسكريين للحلف سيجرون الاستعدادات اللازمة للضربات الجوية ، على أن يرفعوا توصياتهم لسفراء الدول الست عشرة الأعضاء فى اجتماعهم المقبل (٩/أغسطس)لاتخاذ القرار النهائى بالتنسيق مع الأمم المتحدة .

ولاشك أن بيانا يصدر عن الحلف فى مثل هذه الظروف يعد من الأمور الهامة التى تسترعى الوقوف عندها كثيرا.

حيث يثار بداية تساؤل عن الدوافع الحقيقية لهذا القرار، والأمور التى استجدت ودفعت لاتخاذ مثل هذا القرار ، كما يثار تساؤل حول جدية هذا القرار وإمكانيات تنفيذه . ولبيان ذلك فإنه من الأهمية الوقوف عند عدة نقاط نراها تمثل قاعدة التحليل الأساسية ، وهى :

أولا : بقراءة الموقف الأمريكى ، فإنه سبق أن صدر عن وزير الخارجية الأمريكى قولا مفاده أنه لاتوجد مصالح استراتيجية للولايات المتحدة فى

البوسنة تقودها إلى التدخل تحت أية صورة فى الأزمة . وفى تصريح أخير لهذا الوزير أيضا فى (١٩٩٣/٧/٢١) قال :

"إن الأوضاع فى البوسنه جديرة بأن توصف بأنها مأساة مروعة ، وإن الولايات المتحدة ليس لديها ماتفعله لإنهاء المذابح الدامية ، وإن البوسنة تعتبر أصعب مشكلة دبلوماسية تواجه العالم ..".

وهذا هو أساس الموقف الأمريكى ، حيث التراجع والتردد وعدم الرغبة فى التدخل لانتفاء المصلحة الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة . ولذلك ، فإنه من الأمور المثيرة للدهشة والتساؤل : ما الذى حدث خلال الأسبوع التالى لآخر تصريح أمريكى على لسان وزير الخارجية نفسه ، ترتب عليه ذلك التحول الكبير فى الموقف الأمريكى من السلبية المطلقة إلى التدخل باستخدام القوة المسلحة ؟ خاصة أن الاجتماع الذى عقد لأعضاء الحلف تم بناء على طلب أمريكى بعقد هذه الجلسة لبحث استخدام القوة الجوية ، فى ظل تصريحات مسبقة على لسان مسئولين أمريكيين بأن الولايات المتحدة يمكنها أن تقدم على استخدام "منفرد" لقواتها الجوية فى توجيه ضربات للضرب تحقيقا لأهداف معينة .

ثانيا: بقراءة الموقف الأوروبى ، اتضح أن كلا من فرنسا وبريطانيا أبديا فتورا ملحوظا فى التفاعل مع الرغبة الأمريكية باستخدام القوة الجوية فى البوسنة . حيث أعرب مسئولو الخارجية البريطانية عن تشككهم فى إمكانية تحقيق الأهداف المرجوة عن طريق استخدام القوات الجوية ، بينما عكس الموقف الفرنسى اهتماما أساسيا بحماية خمسة آلاف جندى فرنسى من العاملين بقوة الحماية الدولية بالبوسنة ، ومعارضة أى إجراء يتخطى هذه المهمة .

وبعد عقد اجتماع الحلف ، فإن الموقف لم يتغير كثيرا لكل من فرنسا، وبريطانيا على الرغم من موافقتهم على إمكانية استخدام القوات الجوية فى البوسنة . وقد اتضح ذلك فى تصريح لوزير الدفاع البريطانى ، حيث قال :"إن الطائرات الحربية البريطانية مستعدة للتدخل فى النزاع فى حالة "الضرورة" لحماية قوات الحماية الدولية بالبوسنة ...".

وتأكد هذا الموقف أيضا على لسان وزير الدفاع الفرنسى وبعض مسئولى الخارجية .

ومن ثم يتضح أن الموقف الأوربى من خلال ركيزتين (فرنسا وبريطانيا) مازال غامضا .

ثالثا: بالنظر إلى موقف الأمين العام للأمم المتحدة ، فإنه يدعو للتساؤل . ففى أول رد فعل منه حول جلسة حلف الأطلنطى قال الأمين العام ١٩٩٣/٨/٢ "إن اتخاذ القرار باستخدام القوة الجوية فى البوسنة والهرسك وفق قرارات المنظمة الدولية يعود إليه . وأن القرار فى شأن توقيت مثل هذا التدخل وهدفه سيتخذه الأمين العام بعد إجراء المشاورات اللازمة" .

وبعد اجتماع الحلف واتخاذ القرارات السابق إيضاحها ، قام الأمين العام للأمم المتحدة بإبلاغ وزير الخارجية الأمريكى بأنه يرغب فى استشارة ممثل الأمم المتحدة الخاص بيوغسلافيا السابقة قبل السماح بأية ضربات جوية ضد الصرب فى البوسنة !!.

وهكذا يتضح أن موقف الأمين العام يتعارض مع ماسبق أن أبداه من أن منصبه لايحمل أية سلطات فى هذا الشأن ، ولكنه الآن – وفى ظروف غامضة تحيطها الشك والريبة – يبدى رأيا فى شأن استخدام القوة فى إطار دور محدود فى منظومة خطة الاستخدام الجديد للقوة !!

رابعا: بالنظر لردود الأفعال من جانب قادة الصرب سواء الرئيس اليوغسلافى الصربى ، أو زعيم الصرب البوسنى ، فإنهم رفضوا قرارات الحلف ، وحذروا من أن استخدام القوة سيزيد الأمور تعقيدا ، وسيؤدى إلى مزيد من الصراع ، كما هددوا بأن هذا قد يؤدى إلى وقوع هجمات انتقامية من جميع الأطراف ضد قوات الأمم المتحدة والصليب الأحمر والمفوضية العليا لشئون اللاجئين – وقد ترجموا موقفهم بشن المزيد من الهجمات على مسلمى البوسنة فى اليوم التالى لبيان الحلف ، وشددوا من قبضة الحصار على العاصمة ، ولم يتراجعوا عن موقفهم ، ولم ينصاعوا لتحذيرات دول حلف الأطلسى .

فى ضوء هذه النقاط الأربع ، يتضح أن المسألة تقع فى إطار الدعاية الغربية فى التعامل مع الأزمة فى البوسنة سعيا نحو إنقاذ ماء الوجـه الغربـى (الأوروبى والأمريكى) قبل أن تسقط العاصمة فى أيدى الصرب وتضيع كل آمال البوسنيين فى إقامة دولـة إسـلامية حتـى علـى المسـاحة المطروحـة فـى مباحثات جنيف الجارية الآن والتى تتوقف بين حين وآخر ، وهـى ٢٧٪ مـن المساحة الحقيقية لدولة البوسنة .

وقد تكشف الأهداف الحقيقية - فـى حالـة معرفتهـا - عـن سـبب الإعلان عن استخدام القوة فى هذه الظروف خصيصا ؛ فليست هذه الأهداف كما تدعى الصحف الأمريكية (واشنطن بوست ، والنيويـورك تـايمز) مـن أن تدهور الأوضاع فـى سرايبفو والمنـاطق المسلمة الأخرى ، وقرب تحقيق الصرب للنصر الكامل - هى التى دفعت واشنطن للتفكير فى استخدام القوة الجوية ضد الصرب ، بل إن الحقيقة تتضح على لسـان كلينتـون نفسـه تعليقـا على بيان الحلف بقوله : "إن قرار الحلف بالتدخل العسكرى فى البوسنة يمثل رسـالة مفادها أن الحلفاء عـازمون علـى حمايـة القـوات الدوليـة هنـاك ، وعازمون على استمرار برنامج الإغاثة الدولية .. ".

ويكشف هذا التصريح علـى لسـان رئيس الدولـة الأمريكـى الهدف الحقيقى من وراء التفكير فى استخدام القوة ، حيث تتعرض القوات الدوليـة فى إطار تشديد قبضة الحصار على سرايبفو لمـآزق وتهديدات ، وأن الربط بين رد الفعل من جانب زعماء الصرب بـأن استخدام دول الحلف للقوة قد يؤدى إلى إلحاق الأذى بالقوات الدولية ، وبين تصريح الرئيس الأمريكى بأن هناك عزما على حماية القوات الدولية أولا .. يمكن فهم جدية هذا القرار .

فقرار استخدام القوة وسيلة للضغط على الصرب فى صورة دعائية ، وإشارة لهم بعدم التعرض للقوات الدوليـة عند دخـول العاصمـة سرايبفو . ويؤكد هذا التصور ما اتفق عليه سفراء دول حلف الناتو كما ورد علـى لسـان أحدهم من إقرار ثلاثة مبادئ رئيسية هى : ضمان نجـاح محادثـات جنيـف ، وعدم سقوط سرايبفو ، وضمان استمرار تـأمين القـوات الدوليـة التـى تتولـى حماية المعونات الإنسانية فى البوسنة . والمبدأ الأخير المحـورى ، وهذا مـا

ستنبئ عنه أحداث الأيام القادمة ؛ لأن الأمم المتحدة سبق لها إصدار قرارات عديدة أقوى من قرار حلف الأطلنطى ، لكن بكل أسف تبددت ؛ لأنها لاتتفق والمصلحة الاستراتيجية للغرب كما ورد على لسان مسئوليها : الرئيس وزير الخارجية الأمريكى .. وغيرهما من المسئولين فى أوروبا الغربية .

وفى المعنى الأخير : فإن القرار فى تقديرنا لايحمل قدرا من الجدية، وإن كنا نأمل أن يكون الغرب جادا هذه المرة لكى يسجل لهم التاريخ موقفا إيجابيا حتى لو جاء متأخرا كثيرا ، وبعد أن أبيد من المسلمين مايزيد عن النصف مليون شخص ، وغير ذلك من مآس لاداعى لذكرها لما نشر عنها كثيرا .

(المبحث الرابع)

"دواعى استمرارية أزمة البوسنة والهرسك بلاحل!!"*

أزمة البوسنة والهرسك التى بدأت تدخل وتقترب من العام الثانى ،ستعتبر من المآسى التى سيذكرها التاريخ على حجم التراخى الذى تعامل به المجتمع الدولى مع الانتهاكات التى تعرض لها شعب هذه المنطقة بصورة لم نقرأ عنها من قبل حتى فى ظل أبشع الانتهاكات التى سجلت عن أحلك الظروف وأسودها فى تاريخ البشرية حتى الآن . على الرغم من أن تاريخ الحاضر يشهد تطورا هائلا فى حجم حقوق الإنسان وتطورا هائلا فى حجم وسائل الإعلام التى تنقل كل شئ ، عكس الفترات التاريخية الماضية التى لم يتوافر فيها ذرة واحدة من هذه التطورات ، مما يبرز حجم التناقض الذى تقع فيه بشرية هذه الآونة بكل أسف .

فبعد توقف لمحادثات السلام بين الأطراف الثلاثة فى البوسنة (البوسنيين، والكروات، والصرب) لمدة شهرين وأكثر ، عادوا مرة أخرى – وبدعوة جديدة من أوروبا – للتباحث حول مبادرة تقدمت بها كل من فرنسا

---

* نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٦ .

وألمانيا تتضمن التأكيد على مبدأ التقسيم إلى ثلاث جمهوريات على أساس عرقى مع التنازل عن بعض الأراضى للمسلمين الذين يطالبون بنصيب أكبر من نسبة الـ ٣٠٪ التى حددتها خطة التقسيم باعتبارهم أكبر الجماعات العرقية، فضلا عن توفير ممرات آمنة للوصول إلى البحر الأدرياتيكى . أما الشق الثانى من المبادرة الفرنسية / الألمانية فقد تضمن أيضا – وهو المتعلق بالصرب – تخفيف العقوبات عنهم ، إذا ما قبلوا باقتراح التنازل عن بعض الأراضى للمسلمين وتوفير ممرات آمنه لهم .

وبغض النظر عن أية تحفظات على هذه المبادرة باعتبارها تأتى لتكريس أمر واقع للمغتصبين الصرب والكروات على حساب المسلمين أهل الأرض أصلا ، إلا أن هذه المبادرة جاءت لتحرك الموقف بعض الشئ ، خاصة أن فصل الشتاء قد بدأ ، ويتسم بأنه شديد البرودة ، ومن المتوقع بعد استهلاك الأشجار خلال العامين الماضيين فى التدفئة ، ومع صعوبة وصول المواد الغذائية للمحاصرين فى القرى والمدن ، ومع عدم وصول الأطراف إلى حلول لهذه الأزمة ، وطبقا لتقديرات بعض الخبراء أن يموت نحو أكثر من نصف مليون شخص من جراء البرد القارس ، علاوة على تشريد ضعفهم على الأقل ، وهذا سيسهم فى زيادة حجم المأساة ، كما أن المبادرة تأتى لتنطلق من أساس سبق الاتفاق على خطوات أولية بشأنه فى سبتمبر الماضى ، حيث تم الاتفاق على مبدأ التقسيم ، لكن اختلفوا فيما بينهم على تفاصيل التقسيم . ونظرا لأن الطرف البوسنى المسلم يقبل الأمر راضخا فى ضوء الضغوط الداخلية والإقليمية والدولية ، فإنه لم يقبل الموافقة على دولة تظل محاصرة طوال مستقبلها .

وهو ماجعل رئيسها (بيجوفيتش) يرفض إلا أن يقبل بدولة تطل على مساحة بحرية يضمن بها حرية حركته بعيدا عن تحكم الصرب والكروات.

وبالتالى ، فإن المبادرة الأوروبية تنطلق من أساس اتفاق الأطراف على الخطوات الأولى فى اجتماع جنيف فى سبتمبر الماضى ، وتحاول أن تستجيب للطرف المسلم نسبيا ، وتطرح وسيلة للضغط على الصرب بالتلويح بأن أوروبا سترفع العقوبات عنها عندما تقبل بالتنازل عن جزء من الأراضى

للمسلمين ... وهكذا . أى أن هناك محاولة من أوروبا للمساومة لإنهاء المشكلة كما هو معلن .

ولكن فوجئت الأوساط السياسية بموقفين يحتاجان إلى جهد فى التفسير والتوقف عندهما : الأول : هو الرفض الأمريكى على لسان وزير الخارجية كريستوفر وبعض مساعديه ، لرفع العقوبات عن الصرب من قبل أوروبا بلا أدنى شرح أو تفسير للرأى العام .

وهذا يذكرنا بالرفض الأمريكى السابق لبعض المبادرات الأوروبية ، وأن الولايات المتحدة وعلى لسان الرئيس الأمريكى كلينتون بعد توليه الحكم بعدة أشهر ستطرح مبادرة شاملة ، وفوجئنا بعدم طرح أى شئ ، بل كان الموقف الأمريكى هو التراجع والانسحاب من الموضوع باعتبار أنه لاتوجد للولايات المتحدة أية مصالح استراتيجية فى هذه الأزمة ، كما جاء على لسان كريستوفر (وزير الخارجية الأمريكى) .

كذلك أعلنت روسيا مساندتها للصرب فى موقفها وتفاوضها مع المسلمين فى جنيف ، ودعمها فى القرارات التى تنوى تنفيذها .

وهذا يذكرنا أيضا بالمساندة الروسية الدائمة للصرب منذ اندلاع الأزمة.

وهكذا يذهب الصربيون والكروات إلى جنيف استجابة لدعوة الجماعة الأوروبية وموقفهم التفاوضى قوى بحماية أمريكية وحماية روسية، وفى نفس الوقت يحاولون اختبار الموقف الأوروبى الجديد .

ولازال الصربيون يلعبون على وتر خطورة إقامة الدولة الإسلامية فى أوروبا ، وهو مايجعلهم يكسبون موقفا صلبا ودعما من كل الاتجاهات . ولكن ماذا عن قول اللورد أوين (الوسيط الدولى الذى شارك وساهم وعاش تطورات هذه الأزمة منذ بدايتها حتى الآن- وأحد المناورين فى إدارتها) فى محاضرة فى لندن منذ أكثر من عشرة أيام :"إن قيام دولة إسلامية مستقلة فى البوسنة سوف يصبح أمرا حتميا .." ، "وإن قيام هذه الدولة الإسلامية فى قلب أوروبا يجب ألا يثير مخاوف المجموعة الأوروبية" وقد أشار فى كلمته

إلى العطاء الحضارى الذى قدمه الإسلام لأوروبا على مر العصور والقائم على التسامح .

ألا يشير ذلك إلى أن الدعاوى التى يتلاعب بها هؤلاء بأن إقامة دولة إسلامية فى أوروبا مصدر خطر ، وأن السعى على مدار عامين لإقناع شعب مسلم وإذابته تحت دعاوى التنظيف العرقى الذى يتعارض مع حقوق الإنسان طبقا للمفاهيم الغربية ، ولم يتحقق . كل ذلك يحتم ضرورة إعادة النظر فى التعامل مع هذه الأزمة .

المهم : انعقد مؤتمر جنيف مرة أخرى فى نهاية نوفمبر ، واستمر عدة أيام ، إلا أنه واجه فشلا ، ولم يحقق خطوة جديدة ؛ فالمبادرة طيبة ، لكن الموقف التفاوضى للصرب المسنود من الولايات المتحدة برفضها للمبادرة الأوروبية ، والمسنود من الروس ، والمدعوم بحكم الظروف الجغرافية من برد وحصار للمسلمين ، بالإضافة إلى وجود قوة عسكرية كبيرة لهم قادتهم إلى محاولة اختبار قدرة ورغبة أوروبا فى مدى ممارستهم الضغوط عليهم فى تنفيذ مبادرتهم – كل هذا قادهم إلى أن يطرحوا فكرة جديدة ، وهى : أنهم ليس لديهم مانع من التنازل عن بعض الأراضى للمسلمين فى حدود ٣،أو ٤٪ مقابل الإلغاء الكلى –وليس التدريجى – للعقوبات المفروضة على الصرب ، بالإضافة إلى تقسيم العاصمة سراييفو ، وهو مارفضه على الفور الرئيس البوسنى .

وفشل المؤتمر ، وعاد كل طرف يواجه مصيره ، لتستمر المأساة .. ويستمر الفشل الأوروبى فى عدم رغبته فى ممارسة قدراته التى لو أحسن استخدامها لفرض على الصرب حل الأزمة ، ولكن المسألة ستظل كامنة فى إدارة الوقت والمناورات بين الرغبة والقدرة . فالقدرات موجودة لدى أوروبا، لكن الرغبة غير متوافرة فى حل الأزمة . وأوربا هى الورقة التى تدير المناورات أمام الرأى العام والمجتمع الدولى ، لكن تظل الولايات المتحدة تمسك بخيوط الأزمة كما هو واضح ، وروسيا تستخدم كأداة لدعم الصرب ، وكأن الولايات المتحدة بعيدة عن الموضوع ، لكن : أين بقية قوى المجتمع الدولى ومنظماته الدولية والإقليمية وخاصة الأمم المتحدة ؟ فكلها

رهينة النظام الدولى وموازين قوته ، وكلها أمور قد تبدو أنها محسوبة بدقة ، ولكن قد تاتى لحظة تختل فيها كل هذه الحسابات بصورة غامضة لايعلمها أحد .

القسم الثانى
مشكلات إقليمية معاصرة

الفصل الأول
"قضايا الأمن العربى فى البحر الأحمر
واستراتيجية المواجهة"

المبحث الأول
القواعد والتسهيلات العسكرية الأمريكية فى الشرق الأوسط وأثرها على التوازن الدولى الإقليمى بالمنطقة* _

لاشك أن صانع السياسة الخارجية بصفة عامة يضع أمامه مجموعة من الأهداف تقابلها مجموعة من الوسائل ، وتختلف الوسائل وفقا لطبيعة الأهداف ، وتعرف تلك الوسائل بأدوات تنفيذ السياسة الخارجية ، أى : أدوات تنفيذ الأهداف القومية للدولة فى المجال الدولى .

وفى مجال الصراع الدولى بين القطبين العظميين فى تنفيذ استراتيجية كل منهما الدولية ، يلجأ كل طرف من القطبين إلى انتقاء عدد من الوسائل – الهدف منها أولا وأخيرا : الحفاظ على المصالح الحيوية الخاصة به – وذلك يتم من خلال الحفاظ على الوجود الفعلى فى المناطق الهامة على مستوى العالم ، وبالتالى يسعى كل طرف إلى كسب مزيد من المواقع فى إطار قواعد اللعبة الدولية . ويتضح عموما الوجود العسكرى لكلا الطرفين فى مثل هذه المناطق الهامة من خلال الإمداد بالسلاح ، والإسهام فى التدريب العسكرى ، وتركيب المؤسسات العسكرية للدول الصغرى ، ومن خلال الوجود الفعلى ممثلا فى القواعد العسكرية موزعة على مستوى العالم ، بل والسعى نحو الحصول على التسهيلات البرية والبحرية والجوية ، أى : التسهيلات العسكرية ....إلخ .

وذلك بما يضمن – فى النهاية – وجودا فعليا لكلا الطرفين يمكن أن يقود إلى مقدرة كل من الطرفين على إدارة الصراع الدولى ، بما يتفق ومصالح كل طرف .

ومن أهم المناطق الدولية التى يبرز فيها التنافس بين العملاقين من أجل تاكيد "الوجود الفعلى" لكل منهما : منطقة الشرق الأوسط . وتحليلنا هنا مقصور على التعرض للوجود الأمريكى من خلال القواعد والتسهيلات

* نشرت فى السياسة الدولية ، عدد (٦٦)، أكتوبر ١٩٨١، ص١٠١: ١٠٧ .

العسكرية فى المنطقة ، كأحد أوجه الإدارة العسكرية لتنفيذ الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة ، محاولين توضيح علاقة ذلك بالتوازن الدولى الإقليمى فى المنطقة .

ويمكن معالجة هذا الموضوع من خلال ثلاث نقاط : أولاها : تتعلق بطبيعة مثل هذه التسهيلات العسكرية والدول المانحة لها ، وثانيها : ما يتعلق بالمناخ الإقليمى والدولى فى الآونة الأخيرة ، والنقطة الثالثة : تدور حول علاقة الوجود الأمريكى فى المنطقة بالتوازن الدولى الإقليمى فيها .

(١)طبيعة المناخ الإقليمى / الدولى:

لاشك أن الوقوف على طبيعة المناخ الإقليمى / الدولى المصاحب لمنح التسهيلات ، يشكل أهمية كبيرة لهذا المناخ من معجل بالإسراع فى تقديم هذه التسهيلات من جانب الدول الإقليمية من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، بالإسراع من جانب الولايات المتحدة نفسها بوضع وتنفيذ سياسة استراتيجية للحفاظ على أمن المنطقة ومواجهة الصراع الدولى بها ، من خلال ردع الاتحاد السوفيتى . ومن ثم أصبحت القواعد والتسهيلات - سواء فى قلب المنطقة ، أو فى أطرافها - أحد أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية من أجل تثبيت أقدام الوجود الأمريكى بالمنطقة .

وتأتى الثورة الإيرانية فى بداية ١٩٧٩ م ليتقلص معها ، بل ويتهاوى النفوذ الأمريكى بها . ويزيد الأمر حدة ذلك التدخل السوفيتى فى أفغانستان فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩م أيضا ، فصلا جديدا فى الصراع العربى الإسرائيلى، بعد توقيع الاتفاق بين كل من مصر وإسرائيل فى مارس ١٩٧٩. ، وتمخض عن ذلك تقارب مصرى / إسرائيلى ، وتباعد مصرى /عربى ، وشهد نفس العام الحرب اليمنية (فبراير-٧٩) بين اليمن الجنوبية بالنفوذ السوفيتى اللامحدود ، وبين اليمن الشمالية خاصة أن اليمن الجنوبية تحاول اكتساب شرعية نظامها - الدعم من الاتحاد السوفيتى - فى المنطقة ، وحاولت تطبيع علاقاتها مع اليمن الشمالية ، بطرح شعار الوحدة بين اليمنين الذى لم يتمخض عنه شئ آنذاك ، وتطبيع علاقاتها مع دول الخليج

والسعودية ذاتها ، ولعل الزيارات المتكررة من قادة اليمن الجنوبية للسعودية وغيرها من دول الخليج لتؤكد هذه الحقيقة دون تغاض عن محاولات اليمن الجنوبية إثارة القلاقل فى المنطقة من خلال الهجوم المتكرر على حدود عمان وتزكيتها بعض المعارضين من إقليم "ظفار" العمانى.

فى نفس الوقت ، فإن القرن الأفريقى يعانى من عدم الاستقرار بعد حرب الأوجادين بين الصومال وأثيوبيا ، فى الوقت الذى تحاول فيه فصائل الحركة الثورية الأريترية الاستعداد لتكثيف هجماتها ضد الأثيوبيين سعيا وراء استقلالهم . وهنا يلاحظ السعى من جانب الصومال لمنح الولايات المتحدة تسهيلات عسكرية بعد إنهاء الوجود السوفيتى فى أراضيها مقابل المعونة والدعم الأمريكى ، ومقابل الحصول على السلاح ، مما يثير القلق فى منطقة القرن الأفريقى . ومن ثم ، تصبح محل صراع "دولى / إقليمى".

علاوة على أنه كان لقيام الحرب العراقية الإيرانية فى نهاية عام ١٩٨٠ تاثير كبير على خلخلة التوازن الإقليمى بالمنطقة ؛ فارتعدت دول الخليج لتعرض أمنها للخطر ، وتعرضت المصالح الأمريكية للخطر ، بما أدى إلى زيادة رغبة الدول الخليجية فى المسارعة بالارتباط بشكل واسع بالولايات المتحدة لحمايتها ، نظرا لعجزها عن الدفاع عن نفسها ضد الأخطار الخارجية ، ويؤكد ذلك : التنافس بين الدول والمسارعة إلى منح الولايات المتحدة "تسهيلات عسكرية" بها ، لزيادة الوجود الأمريكى بالمنطقة، بل كان للحرب العراقية / الإيرانية تاثير مباشر على زيادة رغبة الولايات المتحدة فى الوجود العسكرى فى منطقة الخليج لحماية "مضيق هرمز" وتامين الملاحة فيه . ويأتى قرار تشكيل قوة الانتشار السريع فى الخليج وتأكيدا لذلك .

فى إطار هذا المناخ الإقليمى / الدولى ، وتكالب كل طرف دولى من قطبى الصراع (الاتحاد السوفيتى ، والولايات المتحدة) على المنطقة – تتضح السياسة الأمريكية فى المنطقة فى محاولة تحقيق عدد من الأهداف المتوازنة، منها : الحفاظ على استمرار تدفق البترول إليها وإلى حلفائها من الغرب ، ومحاولة وضع حد للزحف الشيوعى تجاه منطقة الخليج عن طريق خلق

حلفاء لها بالمنطقة وتدعيمهم . وهنا يتضح "مبدأ نيكسون – كارتر" والسعى نحو ربط المنطقة بعدد من التحالفات العسكرية والسياسية عن طريق إنشاء قواعد ، أو الحصول على تسهيلات عسكرية ، بل وضرورة تعويض ماتفقده من مواقع أخرى ، وبشكل عاجل ، بما لايؤثر على التوازن الإقليمى الدولى لصالحه . لذلك تسعى الولايات المتحدة إلى تجنيب المنطقة أية حروب واسعة أو محدودة ، خاصة بين العرب وإسرائيل ؛ إذ أن ذلك يمكن أن يقود إلى احتمالات المواجهة بين القوتين العظميين ، يؤكد ذلك : جهد الولايات المتحدة فى اتفاق مصر وإسرائيل .

كذلك تسعى الولايات المتحدة إلى الحفاظ على أمن "إسرائيل" والحفاظ على علاقات متوازنة نسبيا بينها وبين العرب من جانب ، وبينها وبين إسرائيل من جانب آخر مع تشجيع النزاعات دائما بين العرب ، بما يحول دون إتمام الوحدة العربية على أية صورة .

وبتوضيح مثل هذه الأهداف التى تبغى الولايات المتحدة تحقيقها ، يتضح أنها جميعا تدور حول هدف استراتيجى واحد متمثل فى الحفاظ على المصالح الأمريكية والغربية فى المنطقة .

وهنا تتضح أهمية القواعد والتسهيلات والحلفاء الإقليمين ، من أجل تحقيق الهدف الاسترتيجى الرئيسى ، بما يضمن تفوقا أمريكيا فى المنطقة .

وإزاء تعرض المصالح الأمريكية للخطر فى أعقاب الثورة الإيرانية خاصة ، لجأ مخططو السياسة الامريكية إلى استخدام لهجة القوة فى التعامل مع المنطقة ، وأعلن عن تشكيل قوة عسكرية مكونة من ١١٠ ألف جندى ، لاستخدامها فى حالة الطوارئ فى الشرق الأوسط . وبتشكيل قوة التحرك السريع ، برزت أهمية عدد من الدول الإقليمية يستوجب قيامها بمنح التسهيلات البحرية لمثل هذه القوة الأمريكية لضمان سرعة تحركها وانتشارها .

ومن ثم ، تأكد الوجود الأمريكى بالمنطقة ، من خلال المشاورات المستمرة والمنتظمة الرسمية مع دول المنطقة ، ولاسيما السعودية ، ومن خلال زيادة مبيعات الأسلحة لها خاصة المتطور منها (كطائرات الأواكس)

بل من خلال إرسال أسراب جوية منتظمة للدول المحيطة بالخليج والسعودية، للقضاء على "أزمةالثقة" بينها وبين هذه الدول الإقليمية .

وعموما ، فإن الوجود الأمريكى فى الآونة الأخيرة بمنطقة الشرق الأوسط بهذه الكثافة جاء ترجمة لاتجاه الإدارة الأمريكية الجديد الذى يميل إلى استخدام "القوة" لردع السوفيت فى هذه المناطق . مثلا ، يرى بريجنسكى (مستشار الرئيس الامريكى السابق كارتر) للأمن القومى :

"أن مناطق الشرق الأوسط وجنوب أسيا والقرن الأفريقى – تشكل ما يسمى بقوس عدم الاستقرار (Arc of Instability) ، الأمر الذى يتطلب ردا أمريكيا أكثر فعالية وشدة لردع السوفييت فى هذه المناطق ..".

ويصرح براون / وزير الدفاع الأمريكى السابق بأنه يجب أن تكون الولايات المتحدة قادرة على خوض حرب ونصف حرب فى وقت واحد ، حرب كاملة فى أوروبا مثلا إذا ماتعرضت لتهديد أو غزو سوفيتى ، ونصف حرب فى الشرق الأوسط أو الخليج أو البحر المتوسط / أو كوريا ، إذا ماتعرضت المصالح الأمريكية الحيوية للتهديد .

علاوة على استمرارية الحديث والجدل داخل الولايات المتحدة حول إنشاء أسطول أمريكى خامس فى المحيط الهندى ، بما يخلق وجودا أمريكيا فى الأفق حول بحر العرب ، وتحتفظ به للردع السريع فى حالة الضرورة ، بل إن هناك من يرى من المخططين العسكريين الأمريكيين أن قوة حفظ السلام فى سيناء ستكون نواة لوجود عسكرى أمريكى "برى" فى الشرق الاوسط ، طبقا لما أوردته صحيفة (الأيكونومست) فى ١٣ مارس الماضى .

(٢)طبيعة القواعد والتسهيلات الممنوحة للولايات المتحدة بالمنطقة :-

(أ) منطقة الخليج العربى :-

لما تشكله هذه المنطقة من أهمية كبرى ، حيث يوجد الممر المائى الهام (مضيق هرمز) الذى يتم عن طريقه نقل البترول ، ومن ثم يشكل خطورة كبيرة على مصالح الغرب ، فى حالة ما إذا تعرض للغلق أو إعاقة المرور فيه ، خاصة بعد اندلاع الحرب العراقية / الإيرانية والزحف

السوفيتى تجاه المنطقة – حصلت الولايات المتحدة على تسهيلات من إمارة دبى ، وسلطنة عمان ، وإمارة الشارقة ، والكويت ، والبحرين ، وتأكد منح هذه التسهيلات من جانب هذه الدول ، خلال مؤتمر القمة لمجلس التعاون لدول الخليج فى الأشهر الأخيرة ، بأنه إزاء إثارة الموضوع داخل المؤتمر ، فقد تم الاتفاق على أن تترك لكل دولة خليجية حرية منح التسهيلات لمن ترغب فى الاستعانة به من الدول الغربية ، بما يحفظ أمنها ، بل إن سلطنة عمان والبحرين والإمارات ، أشارت خلال المناقشات إلى قيامها بمنح تسهيلات بحرية للقوات الأمريكية .

-_إمارة دبى بالإمارات_:_

يوجد بإمارة "دبى" مايعرف بمنطقة "جبل على" . وقد قامت دبى بإنشاء ميناء بهذه المنطقة يبلغ حجمه ٣٥٠ رصيف ، ويضم حوضا جافا قدرته مليون طن ، وتوصلت الإدارة الأمريكية والحكومة المعنية فى دبى إلى اتفاق لمنح الأسطول الأمريكى ، التسهيلات البحرية والعسكرية المطلوبة .

ويتمركز الوجود الأمريكى فى "دبى" من خلال مركز للاتصالات فى قرية" بوعلى" تعويضا عن المركز الذى كان موجودا فى إيران قبل اندلاع الثورة الإيرانية .

وقامت "دبى" بإيكال إدارة ميناء" بوعلى" إلى كونسورثيوم من بعض الشركات الأجنبية ، وبالتالى فالميناء غير خاضع لأى إشراف فعلى من جانبها . وفى ضوء الظروف التى استجدت بالمنطقة باشتعال الحرب العراقية الإيرانية .. قلت أهمية هذا الميناء بالنسبة للسلاح البحرى الأمريكى ، مما جعل اعتماد الولايات المتحدة عليه يقل رغم ضخامته ، وانحسر دور الميناء، وأصبح دوره ثانويا على عكس ماكان مخططا له عند إنشائه ، بل وعند تطويره .

- **سلطنة عمان :-**

يشكل موقعها أهمية استراتيجية خاصة ، حيث تتحكم وتشرف على مضيق "هرمز" الذى يمثل أهمية كبرى بالنسبة لدول المنطقة ، بل ودول العالم المستورد . وإزاء اندلاع الثورة الإيرانية ، والتهديد الإيرانى بإغلاق المضيق وعرقلة الملاحة فى وجه الولايات المتحدة وحلفائها .. سعت الولايات المتحدة للحصول على تسهيلات بحرية لحماية المضيق ، وتمكنت كل من عمان والولايات المتحدة من التوصل إلى اتفاق خلال العام الماضى يسمح للولايات المتحدة باستخدام المنشآت العسكرية لعمان التى تشمل ميناء (قابوس) فى مسقط ، وقاعدة "مصيرة" وميناء" صلالة" فى إقليم ظفار ومطار عمان الدولى ، وقاعدة "سيب" الجوية بالقرب من مدخل مضيق هرمز – وقد تم تخصيص مبلغ ٧٨,٥ مليون دولار لتحسين وإنشاء مرافق الطيران لقوة التدخل السريع وتطوير وترميم المنشآت العسكرية العمانية ، وذلك من ميزانية الدفاع الأمريكية .

علاوة على ماخصصته الدول الخليجية لتمويل المشروع العمانى لحماية وتأمين الملاحة فى المضيق ، وذلك أثناء اجتماعها فى يناير الماضى، حيث تم تخصيص مبلغ ١٥٠ مليون دولار لهذا الغرض .

بل إن المسألة لاتقف عند حد التسهيلات بين عمان والولايات المتحدة، فالتنسيق دائم والمشاورات لاتنقطع ، ولعل زيارة "قيس الزواوى"... وزير خارجية عمان كأول مسئول عربى يقابل الرئيس الأمريكى الجديد (ريجان) فى أعقاب توليه لمهام منصبه فى يناير الماضى ، بل وزيارة "ألكسندر هيج" للمنطقة فى إبريل الماضى أيضا تؤكد مثل هذه الحقيقة .

وعموما ، فإن الولايات المتحدة بحصولها على مثل هذه التسهيلات قد تمكنت من تعويض مافقدته من نفوذ فى إيران بعد قيام ثورة "الخمينى" ، وبالتالى استطاعت تأمين مصالحها ومصالح حلفائها بالمنطقة .

وعلاوة على حصول الولايات المتحدة لتسهيلات فى دبى وعمان ، تمكنت من الحصول على تسهيلات فى ميناء الأحمدى بالكويت خلال العام الماضى ، وتسهيلات فى "قاعدة القاسمية" بإمارة الشارقة ، وذلك خلافا لما

حصلت عليه أيضا من تسهيلات كبيرة فى "البحرين" بهدف تعزيز الوجود والنفوذ الأمريكى بالخليج .

(ب) منطقة البحر الأحمر ومضيق باب المندب :_

هذه المنطقة تشكل الجزء الجنوبى الغربى من منطقة إنتاج وتصدير البترول ، بل تشكل الحزام الغربى وقناة الاتصال بين منطقة الخليج والبحر المتوسط والغرب ، فيما يتعلق بنقل البترول خاصة . ومن ثم فإن ضمان سلامة ناقلات البترول فى هذه المنطقة ، بل والسعى نحو عدم تعريض دول البترول لأية تهديدات من الجنوب ، حيث اليمن الجنوبية المنفذة لسياسة الاتحاد السوفيتى - جعل واضع السياسة الأمريكية يسارع بزيادة الوجود الأمريكى بالمنطقة ، والحصول على تسهيلات عسكرية من دول المنطقة ، بل إن حرب الأوجادين وصراع القرن الأفريقى وتبدل المصالح وولاءات دول القرن بالنسبة للدول الكبرى سواء الاتحاد السوفيتى أو الولايات المتحدة، بعبارة أخرى : فإن التغير الذى اعترى المنطقة ، قاد صانع القرار الأمريكى إلى السعى نحو تأصيل النفوذ الأمريكى بالمنطقة .

ومن ثم ، تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على تسهيلات من جانب الصومال وكينيا ، والسودان ، ومصر .. ولنوضح ذلك بشئ من التفصيل .

- الصومال :_

تم التوصل - بعد مفاوضات صعبة - بين كل من الولايات المتحدة والصومال إلى اتفاق وقع فى ٢٢ أغسطس ١٩٨٠م يسمح للولايات المتحدة باستخدام قاعدة "بربرة" التى لاتبعد عن اليمن الجنوبى سوى ٢٨٠ كم ، وعن أثيوبيا سوى ٢٠٠ كم - أى فى مركز وسط بين مركزى الوجود السوفيتى بالمنطقة ، وميناء "كسمايو" على المحيط الهندى - على أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم مساعدة عسكرية واقتصادية للصومال حجمها ١٥١ مليون دولار على مدار سنتين .. وأدرج ضمن الميزانية الأمريكية مبلغ ٢٤مليون

دولار لتوسيع مرافق ميناء بربر الصومالى ، لحساب البحرية الأمريكية ، وإصلاح خزانات النفط . ورغم إصرار الصومال على ضرورة الحصول على ضمانة أمريكية بالدفاع عنها عند تعرضها لأية مخاطر خاصة من جانب أثيوبيا ، أو تحرشات سوفيتية ، إلا أن الاتفاق لم يشر إلى ذلك بوضوح . ورغم ذلك ، فإن الوجود الأمريكى فى حد ذاته يعتبر ضمانة نسبية لأمن الصومال والمنطقة كلها ، واستطاعت الولايات المتحدة - بحصولها على هذه التسهيلات من جانب الصومال تعويض أو استبدال ما فقدته من وجود ونفوذ فى أثيوبيا ، فى أعقاب قيام الثورة الأثيوبية .

- **كينيا** :-

توصلت كل من كينيا والولايات المتحدة إلى اتفاق يسمح للأخيرة باستخدام ميناء "مومباسا" كنقطة تموين للقوات الأمريكية المتمركزة فى المحيط الهندى بما يعزز الوجود الأمريكى بالمنطقة ، وقد تم تخصيص مبلغ ٢٦ مليون دولار ضمن ميزانية الدفاع الأمريكية لبناء منشآت بحرية بالميناء الكينى "مومباسا".

السودان :-

طالعتنا الأنباء بموافقة الولايات المتحدة خلال مارس الماضى على منح السودان مساعدات عسكرية قيمتها ١٠٠ مليون دولار . ويأتى هذا الخبر ليؤكد ماطالعتنا به صحف الكويت لتصريح الرئيس نميرى لوكالة رويتر يوم ١٩ مارس الماضى بأنه طلب من الولايات المتحدة مساعدات مالية لبناء مطارات جوية ، وقواعد بحرية للقوات المسلحة السودانية ، وأن هذه المنشآت ستكون لاستخدام السودان فى الأحوال العادية ، وسوف يكون باستطاعتنا منح أصدقائنا كل التسهيلات البحرية والجوية ، خاصة لأمريكا فى حالة مهاجمة السودان بواسطة قوى كبرى .

ومن ثم ، ليس من المستبعد وجود اتفاق على منح السودان تسهيلات عسكرية للولايات المتحدة فى الموانئ السودانية على البحر الأحمر ، بل إن

تأييد السودان ، ومباركته اتفاق الصومال وأمريكا المشار إليه من قبل ، مبعثه أن السودان يرى أن الوجود الأمريكى بالمنطقة يدعم السودان .

- مصر :-

فى ضوء المناخ الدولى الإقليمى فى الآونة الأخيرة ، جرت مفاوضات بين مصر والولايات المتحدة لمنح الأخيرة تسهيلات تستطيع استخدامها بصفة مؤقته فى منطقة "راس بناس" للدفاع عن أية دولة عربية أو إسلامية تتعرض لغزو أجنبى ، وأن استخدام هذه التسهيلات (بحرية ، وجوية) سيكون ذا طابع مؤقت بوجود مصرى ، على أن تتولى الولايات المتحدة استكمال القاعدة بناء على خطة مشتركة ، يتم الاتفاق عليها بين البلدين . ونقلا عن مجلة "النيويورك تايمز" فى مارس الماضى ، فإنه قد تم تخصيص مبلغ ١٠٦,٤ مليون دولار ، لتحسين الميناء والقاعدة العسكرية المصرية فى رأس بناس على البحر الأحمر وتوسيعها لتكون مجهزة للاستعمال فى نقل القوات الأمريكية المعدة للتدخل السريع فى منطقة الخليج والجزيرة العربية بما يتفق والسرعة المطلوبة ، والوقت المناسب .

وهناك عدد من الأهداف المعلنة من وراء هذه التسهيلات من جانب مصر للولايات المتحدة ، خاصة ما أعلنه "كمال حسن على وزير الخارجية المصرية أمام مجلس الشعب والشورى فى ٢١ ديسمبر الماضى "بأن منح الولايات المتحدة تسهيلات على أرض مصر ، جاء نتيجة لتقديرات استراتيجية تستهدف إعادة التوازن لمنطقة الشرق الأوسط ، بعد الخلل الذى أصاب ميزان القوى فيها ، بعد غزو أفغانستان من جانب القوات السوفيتية " أو ما أعلنه د. فؤاد محيى الدين نائب رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب فى ١٩٨٠/١٢/٢٠م ممثلا للحكومة المصرية "إن موافقة مصر على منح تسهيلات لمرور الطائرات الأمريكية ، جاءت بهدف الدفاع عن مكة والمدينة والأراضى المقدسة ، خاصة بعد موافقة السعودية بعد استشعارها بالخطورة على حدودها " .

أو مـا أعلنـه الرئيس السادات نفسه وكرره ، في عديد من التصريحات، منها في ٣/٩/١٩٨٠م "إن مصر منحت الولايات المتحدة – وبإلحاح من مصر – تسهيلات تمكنها من الدفاع عن منطقة الخليج ، وعن أفغانستان وباكستان ، بل والعالم الإسلامى كله ، فيما لو استمر تدهور الموقف هنالك على ماهو عليه الآن .." . بل وفى ٢٧/٩/١٩٨٠ "إننى سوف أعطى الولايات المتحدة التسهيلات اللازمة للوصول إلى الخليج ، لمساعدة أى دولة عربية وللوصول إلى أية دولة إسلامية حتى أندونسيا " .

وعموما ، فإن الموقف المصرى إزاء منح التسهيلات البحرية أو الجوية ليس بجديد ، فالتسهيلات قد سبق إعطاؤها للبحرية السوفيتية فى الإسكندرية بعد ١٩٦٧وأقرها الرئيس السادات بعد رحيل عبد الناصر ، إلى أن قامت حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وبعد تأزم العلاقات المصرية السوفيتية ، أوقفت مصر منح هذه التسهيلات للأسطول السوفيتى ، بما يؤكد أن منح مصر " أية تسهيلات لأية دولة أجنبية" مرهون بالإرادة المصرية .

(جـ) القواعد الأمريكية في المحيط الهندي وأطراف منطقة الشرق الأوسط :_

قامت الولايات المتحدة باستئجار قاعدة "ديجوجامارسيا" من بريطانيا، وهى تبعد ٢٥٠٠ ميل جنوب مضيق هرمز . ومن ثم ، تم رصد مبلغ ٢٣٧,٧٥ مليون دولار لتوسيع مرفق المساندة الحالى الخاص بالبحرية الأمريكية ، وتركيب نظام للتخلص من الفضلات اليابسة ، وتحسين وإنشاء مرافق خاصة بالطيران لقوة التدخل السريع . ويشكل الوجود الأمريكى فى هذه الجزيرة أهمية بالغة ؛ لمراقبة كافة التطورات فى المنطقة ، والاستعداد للتدخل السريع بالقدر الذى يتفق وطبيعة الحدث ، بل إن تطوير هذه الجزيرة بهذه الاستعدادات يرفع من درجة الاستعداد والقدرة على التعبئة بصورة عالية ، بل ويساعد على تقوية وتحسين قدرات التأهب القتالى للقوات العسكرية البرية والبحرية والجوية ، أينما وجدت ، وذلك وفقا لما صرح به البنتاجون فى مارس الماضى .

– وقد حصلت الولايات المتحدة مؤخرا على حق الهبوط والتزود بالوقود بالنسبة لطائرات ب/٥٢ فى شمال أستراليا .

– وتم رصد مبلغ ٥٠ مليون دولار لتحسين وإنشاء مرافق طيران لقوة التدخل السريع فى قاعدة (لاجيس) الجوية بالبرتغال ، التى تعد نقطة توقف للجنود والمعدات فى الطريق إلى منطقة أزمة ما فى الخليج .. ومعروف أن هذه القاعدة ، قد استغلتها القوات الأمريكية لتزويد إسرائيل أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

– وقد أنشئت قاعدة عسكرية جوية أمريكية فى تبوك بالسعودية ، وبنى بالقاعدة مطار متطور جدا ، يستهدف – وفقا لحديث الأمريكيين – الدفاع عن حقول البترول ، من أى هجوم متوقع من العراق ولايستهدف إسرائيل ، رغم أنه لا يبعد عنها ، خاصة (إيلات) بحوالى ٢٠٠ ك . م ، وقد تم إنشاء هذه القاعدة بين عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ م .

– علاوة على أن هيئة الأركان الأمريكية لازالت تطلب موانى ومساحات شاسعة للتدريب ومطارات ... إلخ ، فى كل من الأردن ومصر ، وحيفا ، والنقب ، والسعودية ، والإمارات ،.... إلخ . وذلك كله بهدف إحكام السيطرة الفعلية على مقدرات هذه المنطقة ، بما يتفق ورغبة الولايات المتحدة فى إدارتها للصراع الدولى فى منطقة الشرق الأوسط .

وعموما ، فإن هذا التوسع فى الحصول على التسهيلات والقواعد العسكرية ، بما يشكل حزاما أمنيا حول منطقة الشرق الأوسط ، ليعكس مدى أهمية أداة "القوة "كإحدى أدوات تنفيذ السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، دون تجاهل أن عناصر القوة بالدبلوماسية ، يحافظ نسبيا على استمرارية الوجود الأمريكى بالمنطقة .

(٣)آثار القواعد والتسهيلات العسكرية
على التوازن الدولى الإقليمى بالمنطقة :-

الواقع أن الإشارة إلى الفارق بين القواعد "الثابتة" والتسهيلات المؤقتة"لايعنى الكثير فى تحليلنا هذا ، خاصة أن السياسة الأمريكية تهدف

خلق الإحساس لدى الدولة فى النطاق الإقليمى ، والإحساس لدى قطب الصراع الآخر (الاتحاد السوفيتى) بالوجود الأمريكى .

وهنا يثار تساؤل هام حول قيمة مثل هذه التسهيلات وانعكاساتها على التوازن الدولى الإقليمى بالمنطقة .. وهل يمكن لمثل هذه "التسهيلات" إحداث التوازن الإقليمى الدولى فعلا أم زيادة الصراع الدولى فى المنطقة ؟ وهل يمكن التمييز بين الأمد القصير والأمد الطويل حول تأثير هذا الوجود الأمريكى ، مقابل الوجود السوفيتى بالمنطقة على طبيعة التوازن الإقليمى أم لا ؟؟

وعموما ، فإن المراقب للأحداث فى المنطقة ، يمكنه أن يلاحظ أن منح التسهيلات من قبل دول المنطقة للولايات المتحدة جاء فى أعقاب الأحداث الطارئة بالمنطقة ، كالثورة الإيرانية ، والحرب العراقية الإيرانية ، وعدم الاستقرار فى القرن الأفريقى ، وفى لبنان ، والتقارب المصرى الإسرائيلى ....إلخ ، ولكن لابد من إثارة "تحفظ" على ذلك بأن مثل هذه الأحداث كانت بمثابة "المعجل" لمنح مثل هذه التسهيلات ، خاصة أن الولايات المتحدة – فى علاقاتها بالمنطقة التى بدأت فى التحسن النسبى أخيرا – كانت قد شابتها أزمة ثقة عنيفة معروفة بأزمة السياسة الأمريكية "فيتنام" ، والتى كانت قد ترجمت فى التردد الأمريكى إزاء النزاع الباكستانى الهندى ، والتردد الأمريكى بالتدخل إزاء انهيار الشاه ، الأمر الذى كان له تأثير كبير على زيادة حدة الشك ، إلى أن جاءت هذه الأحداث لتعجل ببداية انتهاء أزمة الثقة هذه من كلا الطرفين . وكان لهذا مؤشراته ، من ذلك :

– اندفاع دول الخليج إلى جانب عدد من الدول الأخرى ، الأمر الذى وصل إلى حد التنافس بينهما لمنح الولايات المتحدة تسهيلات كبيرة ، حرصا على أمن المنطقة ، وضمانا لاستمرار فتح مضيق هرمز أمام الملاحة الدولية .

– واندفاع من الولايات المتحدة ، والاستجابة لذلك ؛ لخلق مزيد من الثقة والطمأنينة لدى هذه الدول ؛ للقضاء على أزمة الثقة . واتجهت على الفور إلى تعزيز وجودها بالمنطقة علاوة على إرسال الأسلحة المتطورة للمنطقة . ولعل إعطاء أحدث الأسلحة للسعودية يؤكد ذلك ، بل وتشكيل قوة الضرب

العسكرية السريعة بالمنطقة "quick strike force" مؤشر آخر ، علاوة على التصريحات المتتالية لرئيس الولايات المتحدة السابق (كارتر) والحالى (ريجان) ووزير الخارجية ووزير الدفاع ، التى تؤكد أنه سيتم التدخل بالقوة إذا لزم الأمر ، لتأمين المنطقة ، والحفاظ على سلامتها .

– ثم يلاحظ أن الولايات المتحدة فى عهد نيكسون أقرت ماعرف (بمبدأ نيكسون) الذى يعنى اعتماد الولايات المتحدة على القوى الإقليمية أو المحلية لحماية مصالحها ، ومصالح حلفائها فى الغرب ، على أن تسعى الولايات المتحدة إلى نمو هذه القوى . وفى هذا الإطار ، نمت القوة الإيرانية فى عهد الشاه نموا غير طبيعى . ويأتى تشجيع الولايات المتحدة لدول الخليج والسعودية لبناء مؤسساتها العسكرية وتحديثها وإمدادها بأحدث الأسلحة ، خاصة بعد الانسحاب البريطانى المعروف بالانسحاب البريطانى شرق السويس ابتداء من عام ١٩٦٨ . وفى تقرير سرى سلمته إدارة كارتر إلى ادارة ريجان ، أن مجموع ما أنفقته دول الخليج ، بما فيها إيران والعراق على التسليح فى الفترة من ٧٤-١٩٨٠ بلغت ٣٥٠ مليار دولار (مما يعكس حجم السلاح المتدفق للمنطقة) بل ويأتى أيضا اعتماد الولايات المتحدة على التوازن المصرى العسكرى كقوة إقليمية فى المنطقة فى إطار الارتباط السعودى المصرى ، وذلك للدفاع وحماية المصالح البترولية الغربية فى حالة تعرضها للخطر . تثار هنا علامة استفهام بعد المعاهدة المصرية الإسرائيلية وعدم مباركة السعودية لهذه الخطوة بعد انضمامها لمعسكر الرفض العربى .

يأتى ذلك كله دليلا على رؤية الولايات المتحدة لكيفية التعامل مع المنطقة ، بما يحفظ توازنها الإقليمى .

– والواقع بعد هذا الاستعراض ، يمكننا القول بأن مثل هذه التسهيلات والقواعد قد أعطت ميزة كبيرة للولايات المتحدة ، بما يحفظ استمرار وجودها الاستراتيجى بالمنطقة ، فى نفس الوقت الذى يحفظ التوازن الدولى الإقليمى الذى كاد أن يختل لصالح الاتحاد السوفيتى .

ويكفى للتدليل على ذلك : أن هناك عددا من القوى الإقليمية تدور فى فلك الاتحاد السوفيتى ، وتحافظ على مصالحه وسياساته بالمنطقة ، متمثلة

بصفة أساسية فى اليمن الجنوبية التى تربطها بالاتحاد السوفيتى معاهدة صداقة وتعاون ، وفى أثيوبيا التى تربطها هى الأخرى معاهدة صداقة مع السوفيت ، بل إن هناك معاهدة صداقة وتعاون تربط اليمن الجنوبية ، بأثيوبيا مدتها ٢٠ عاما ، وثبت أن اليمن الجنوبى قد أرسلت قوات عسكرية إلى أثيوبيا فى عامى ٧٧ ، ١٩٧٨ للقتال إلى جانب القوات الصومالية فى حرب صحراء الأوجادين التى انتصرت فيها أثيوبيا ، بل ويتمتع الاتحاد السوفيتى بتسهيلات كبيرة فى كلتا الدولتين .

وهناك وجود سوفيتى أيضا فى "ليبيا "على مستوى كبير . والملاحظ أن الولايات المتحدة ، بحصولها على هذه الشبكة الكبيرة من التسهيلات والقواعد ، تمكنت من تشكيل "حزام" أو فرض حصار حول هذه القوى المدعمة من السوفييت ، بما يعوق أى تفكير فى الاصطدام .

ودليل آخر على التوازن النسبى "بالمنطقة : أن "موسكو" قامت بإرسال ٤ قطع بحرية سوفيتية فى فبراير الماضى ، إلى شاطئ الصحراء الغربية المتنازع عليها ، وعلى الفور أرسلت الولايات المتحدة - بالاتفاق مع المغاربة - عددا من القطع الحربية المدمرة ، وسفينة إمداد حربية ، وسفينة اتصالات لاسلكية ترابط بجوار السفن السوفيتية . والهدف واضح : أن يعلم السوفيت جدية الإدارة الأمريكية الجديدة فى تصريحاتها بتدعيم الأصدقاء ومواجهة أى تحرك عسكرى سوفيتى ضد دول صديقة . وكانت النتيجة : انسحاب السفن السوفيتية ، مما يؤكد التوازن الدولى الإقليمى فى المنطقة العربية فى ظل المتغيرات الإقليمية الدولية . ويأتى الموقف الحيادى النسبى من العملاقين إزاء الحرب العراقية الإيرانية كدليل واضح على التوازن الإقليمى الدولى بالمنطقة ، ولعل أزمة حائط الصواريخ السورية فى لبنان تؤكد هذا المعنى أيضا .

وختاما : يمكن القول بأن هناك علاقة نسبية بين التسهيلات الممنوحة من بعض القوى الإقليمية لكلا الطرفين الدوليين ، وبين التوازن الإقليمى من جانب ، ومن جانب آخر بين حدة الصراع الدولى بالمنطقة من عدمه ، وهذه

العلاقة محكومة أساسا بعامل الزمن ومدى ارتباط القوى الإقليمية بالدول الكبرى .

فالتسهيلات – نظرا لكونها مسألة مؤقتة – بل ويمكن التخلص منها أو إلغاؤها من جانب الدول الإقليمية المانحة لها ، كما حدث من جانب مصر عندما ألغت التسهيلات الممنوحة للاتحاد السوفيتي في عهد السادات ، ثم منحتها – أيضا – للولايات المتحدة ، وكما حدث في الصومال أيضا تجاه السوفيت والأمريكيين ، وهذا على عكس القواعد العسكرية التي يصعب التخلص منها ، إلا في حالة الثورة الشعبية ، أي : تغيير النظام القائم .

لعل تجربة العالم الثالث ، وسعى دوله تجاه التحرر – لتؤكد هذا التمييز بين القواعد والتسهيلات .

المبحث الثاني

"الدولة الأريترية بين الاستقلال وضرورات التنسيق العربي"*

أصبح إقليم أريتريا دولة حرة مستقلة بإرادة شعبها بعد أن أجرى الاستفتاء على هذا الاستقلال في الفترة من ٢٣-٢٥ إبريل الماضي، وأسفر عن موافقة تتجاوز ٩٩٪ على الاستقلال والانفصال عن أثيوبيا ، وبحضور مراقبين من عدة دول وعدة منظمات دولية وإقليمية . وسيتم الاحتفال الرسمي بهذا الاستقلال في الخامس والعشرين من مايو الجاري ، وهو اليوم الذي يوافق ذكرى مرور عامين على استكمال تحرير الأرض من السيطرة الأثيوبية .

ولاشك أن استقلال هذه الدولة سيكون له شأن كبير وتأثير بالغ الأهمية في الحاضر والمستقبل ، وذلك بالمقارنة بعدد من الأقاليم والجزر التي تستقل بين حين وآخر ، ولاتمثل ردود أفعال مثلما يمثل استقلال أريتريا. وترجع أهمية استقلال هذه الدولة إلى عدة اعتبارات تمثل في مضمونها وإجمالها حقائق هي بمثابة قيود طبيعية على النظام الذي سيحكمها

---

* نشرت في جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٨ .

فى أعقاب الاستقلال ، وإن تجاهل هذه الحقائق سيسبب مصـاعب كبرى فى طريق نهضة هذه الدولة الوليدة .

ومن هذه الاعتبارات مايلى :

(١) أن هذه الدولة تقع على ساحل طويل على البحر الأحمر ، يمتد فى الشمال من جنوب الساحل السودانى ، وحتى فتحة باب المندب فى الجنوب ، وهو بذلك يكمل الدائرة العربية للبحر الأحمر الذى يعد بمثابة بحر عربى وفقا لقانون البحار الجديد . ومن ثم ، فإن أريتريا تمثل موقعا استراتيجيا هاما سيكون بمثابة نقطة قوة إذا ما أحسن توظيفه وفق رؤية شاملة لطبيعة الخريطة الإقليمية ، خاصة إذا عرفنا أن لأريتريا "أرخبيلا" يضم (٢٠٠) جزيرة متاخمة لشواطئها فى البحر الأحمر ، وفى مواجهة المملكة العربية السعودية مباشرة .

(٢) يقطن الشعب الأريترى مساحة قدرها (١١٩) ألف كيلو متر مربع ، ويعيش عليها مايقرب من ٤ مليون نسمة ، بخلاف حوالى مليون آخرين يعيشون خارج أريتريا فى عدد من الدول المجاورة ، خاصة السودان ومصر والسعودية . ويدين أغلب هذا العدد وبنسبة تصل إلى مايقرب من ٩٠٪ بالدين الإسلامى ، والنسبة الباقية يدينون بالدين المسيحى .

(٣) تتحدث الغالبية العظمى من الشعب الأريترى باللغة العربية كلغة أولى ورئيسية رغم وجود ٩ لغات مختلفة أخرى أهمها الفرنسية ، بالإضافة إلى لغتى قبيلتى العقار والعبس ، وهو مايتوافق مع النسبة التى تنتمى للدين الإسلامى إلى حد التطابق .

(٤) أن الثقافة السائدة وما تحمله من قيم وعادات وتقاليد ، هى الثقافة العربية، وهى تعكس ذلك الترابط العضوى بين هذا الإقليم وبقية الشعوب العربية ، وهو مايعكس عمق الروابط التاريخية والثقافية والحضارية دون انقطاع تاريخى. وهنا علينا أن نتذكر أن التأييد الشامل من الدول العربية للثورة الأريترية على مدار أكثر من ثلاثين عاما لم يكن من فراغ ، أو مجرد تأييد ثورة ما ، بل يجب أن يفهم على أنه تجسيد لهذا الترابط الحضارى .

– وتؤكد هذه الحقائق الأربع على طبيعة ذلك الإقليم الذى أضحى دولة مستقلة ، ومن ثم ، فإنها تمثل محددات المستقبل بغض النظر عن

التوجهات والمواقف التى تعلن بين حين وآخـر . ولذلـك فـإن فهم تطـورات الأوضاع خلال الفترة السابقة على الاستقلال فى التـاريخ الأريـترى تسـاعدنا على استشراف المستقبل المنظور ، وهو مايمكن أن نوجزه فيمايلى:

(١) أن الجبهة التى حكمـت أريتريـا خـلال العـامين المـاضيين ، هـى الجبهـة الشعبية لتحرير أريتريا ، حيث إنها اسـتطاعت أن تقـود الكفـاح المسـلح ضـد الوجود الأثيوبى منذ عام ١٩٨٢ ، وذلك بعد تغلبها على منافستها المتمثلة فى جبهة التحرير الأريترية إثر نزاع وصـل إلـى حد الاشـتباكات المسـلحة فيمـا بينهما . ومن ثم استطاعت أن تنفرد بالإقليم فى غياب الجبهات الأخرى التـى كانت تعانى من الانقسامات .

(٢) تعد الجبهـة الشـعبية لتحريـر أريتريـا ، تنظيمـا منشـقا عـن تنظيـم قـوات التحرير الشعبية التى كان يتزعمها عثمان صالح سبى ، وذلك عـام ١٩٧٧ ، وتولى زعامة هذا التنظيم المنشق رمضان نور . وقد أسهمت عوامـل عديـدة فى تماسك هذه الجبهة ، منها : توافر المهارة الإدارية للزعيم رمضان نور ، والمهارة التنظيمية لأحد القادة الرئيسيين فى الجبهـة وهـو (أسياسـى أفورقـى) الـذى يتولـى الحكومـة المؤقتـة منـذ عـام ١٩٩١. بالإضافـة إلـى تحـالف هـذه الجبهة مع الجبهة الشعبية لتحرير التيجراى ، وهى التى تولت تحرير أثيوبيـا فيما قبل عامين مـن سـيطرة مانجستوماريام ونظامـه الشـيوعى ، ممـا أسـهم بالتالى فى تحقيق تفاهم سـريع بيـن الجهتيـن لتحقيـق طموحـات كـل منهمـا . الأولـى : للسـيطرة علـى السلطة فـى أثيوبيـا ، والثانيـة : للسـيطرة وتحقيـق اسـتقلال أريتريـا ، وهـو مـاتم بـالفعل فـى مـايو ١٩٩١ ..، وتضمـن الاتفـاق بينهما ضرورة منح أثيوبيا تسهيلات كبرى فى ميناء مصوع ، مما يعطى لها منفذا على البحر الأحمر ، وكذا يتم إجـراء اسـتفتاء شـعبى فـى أريتريـا بعـد عامين بهدف الحصول على الاستقلال .

(٣) تولى (أسياسى أفورقى) زعامة الجبهة ، وذلك إثر مؤتمر عـام عقـد فـى مارس ١٩٨٧ ، تم بموجبه اختيار أفورقى أمينا عاما بدلا مـن رمضـان نـور الذى أصبح عضوا فى المكتب السياسى فحسب ، واستطاعت الجبهة الشـعبية لتحريـر أريتريـا أن تقـدم نفسـها للعـالم بعـد هـذا المؤتمـر ، قناعتهـا بـالتطور السلمى الديمقراطى ، حيـث اسـتطاع المؤتمـر أن يحسـم ذلـك دون مشـاكل ، وبالطريق الديمقراطى ، كما أنه أعلن ميثاق الجبهة الجديد آنـذاك عـن تخليـه

عن معاداة الصهيونية العالمية كمقدمة للتفاهم مع الغرب عموما والولايات المتحدة خصوصا ، وفوق هذا وذاك أعلن زعيم الجبهة الجديد تخليه عن الماركسية والأفكار التى كان يعتنقها مما أسهم فى كسب ود الغرب ، خصوصا أن الاتحاد السوفيتى – آنذاك – كان يضغط على عدد من الدول العربية للحيلولة دون استمرارهم فى مساندة الأريتريين ضد النظام الشيوعى فى أثيوبيا بقيادة مانجستوماريام ، وهو مافشل فيه الاتحاد السوفيتى . ولكن فى نفس الوقت كانت النتيجة هى تحول فكرى وتنظيمى للجبهة وزعيمها عن الفكر الماركسى إلى الفكر الليبرالى ، حيث أصبح مقتنعا بالديمقراطية .

وفى المعنى الأخير ، فإن كل هذا أسهم فى خلق جسور التفاهم بين الجبهة والغرب وما تبع ذلك من تغلغل غربى ، وهو ما أسهم بالتالى فى مد الجسور بين الجبهة الشعبية وبين إسرائيل . وقد أتضح ذلك فى زيارتين قام بهما الرئيس المؤقت للحكومة الأريترية (أفورقى) لإسرائيل فى يناير وفبراير الماضيين (١٩٩٣) بسبب العلاج ، لكن الأمر امتد لإجراء مباحثات مع رابين (رئيس الحكومة الإسرائيلية) ، وعدد من المسئولين الإسرائيليين ، وهو مالم يخفيه أفورقى فى تصريحات مختلفة أكد فيها عمق العلاقة مع إسرائيل ، والاحتمالات الكبيرة لإقامة العلاقات معها بعد الاستقلال فى نفس الوقت الذى أكدت تصريحاته أن مسألة التحاقه بالجامعة العربية غير واردة.

(٤) فى نفس الوقت الذى انفردت فيه الجبهة الشعبية بالساحة الأريترية منذ عام ١٩٨٢ وحتى الآن ، بذلت الجبهات الأخرى جهودا كبيرة لتجميع شملها وتوحيد صفوفها . وقد بذلت عدة دول إقليمية دورا فى هذا الإطار . وهنا نذكر اتفاق جدة عام ١٩٨٣ الذى تم توقيعه بين ثلاثة تنظيمات هى (جبهة التحرير الأريترية (المجلس الثورى) بقيادة عبد الله إدريس) ، وقوات التحرير الشعبية (المجلس المركزى) بقيادة عثمان صالح ، وقوات التحرير الشعبية (اللجنة الثورية) بقيادة عبد القادر جيلانى . وتوحد هؤلاء طبقا للاتفاق فى تنظيم موحد يرأسه عثمان صالح ، والذى توفى فيما بعد وحل محله عمر البرج . كما بذل جهد آخر لتوحيد رؤساء (٥) تنظيمات عام ١٩٨٩ فى صنعاء باسم جبهة التحرير الأريترية أيضا بزعامة محمد سعيد ناود . ولكن لم يكن لهذه المحاولات فى توحيد الصفوف تأثير كبير على إيجاد هذه التنظيمات داخل الساحة الأريترية ، وتتولى المشاركة فى الكفاح

المسلح . وهنا لايجب إغفال العنصر التاريخى فى فهم نشأة وتطور وانقسام هذه التنظيمات ، كما لايجب نسيان أن جبهة التحرير الأريترية أعلنت قيامها فى القاهرة مع اندلاع الثورة فى أريتريا فى سبتمبر ١٩٦١ .

(٥) لعبت الدول العربية مجتمعة أو فرادى دورا كبيرا ورئيسيا فى دعم وتأييد الثورة الأريترية للاستقلال عن أثيوبيا ، واتخذت السبيلين : العلنية ، والسرية ، فى ممارسة هذا الدعم .

وامتد الدعم ليشمل الجانب المادى والعسكرى ، كما لايمكن تجاهل أن إعلان الجبهة الشعبية لتحرير أريتريا تم فى دمشق عاصمة سوريا . وبدون هذا الدعم العربى على مدار أكثر من ثلاثين عاما ، والذى لم تستطع أية قوة دولية أن توقفه نهائيا ، ما كان للشعب الأريترى أن يحقق استقلاله ، كما لايجب نسيان الموقف الإسرائيلى الذى كان يساند الأثيوبيين فى عهد سيلاسى ضد الأريترين ، واستمر الوضع بعد تولى ماريام السلطة أيضا .

فى ضوء فهم هذه التطورات التى عرضناها بشكل مركز ، وفى ضوء تتبع تصريحات وتصرفات رئيس الحكومة المؤقتة (أفورقى) ، خلال العامين الماضيين ومنذ تشكيل هذه الحكومة ، فإنه يمكن القول إنه فى الوقت الذى لايجب تجاهل مجمل هذه التطورات والتصريحات والتصرفات ، فى نفس الوقت يجب اعتبارها مسائل مؤقتة يمكن فهمها فى إطار المرونة فى فهم الأوضاع والمتغيرات الدولية المتسارعة بهدف تحقيق الاستقلال للوطن الأريترى . ومن ثم لايجب اعتبار ما تم خلال العامين أو ماقبلهما على أنه أوضاع نهائية ، وبالتالى يتم التعامل مع أريتريا على أنها دولة عدائية . ولذلك فإن الفهم الصحيح من جانب الطرف العربى يجب أن يدرك ضرورات المرحلة ، والتعامل مع الظروف المستجدة للدولة الوليدة . فهذه الدولة تحتاج إلى جهود جبارة ودعم مادى كبير لإعادة بنائها من جديد بعد أن ضربتها حروب ثلاثين عاما ، كما تحتاج إلى خبرات فى كافة الميادين ، وهو ما تستطيع أن – تقدمه – بسرعة الدول العربية التى تمتلك رءوس أموال ، والدول العربية التى تمتلك الخبرات . وهنا ، فالجامعة العربية عليها دور كبير فى المبادرة بالاضطلاع بهذه المهمة ، دون انتظار تقديم أريتريا لطلب رسمى بذلك . وقد كان للتصرف السعودى السريع بالإسراع بإرسال شحنات المساعدة إلى ميناء مصوع للإسهام فى مواجهة كارثة

الفيضانات التى ضربت بعض المناطق فى أريتريا فى الأسبوع السابق على الاستفتاء - أثر طيب وكبير لدى الأريتريين .

فى نفس الوقت الذى يجب فيه على القادة الأريتريين - سواء المؤقتين حاليا أو القادمين فى المستقبل بعد إجراء الانتخابات الرسمية - أن يدركوا أن تجاهل بعدى التاريخ الذى يربطهم بالثقافة العربية ، والجغرافيا التى تجعلهم فى وضع الضرورة ، إن لم يكن الحتمية ، فى حاجة إلى التنسيق مع الدول العربية وليس مع غيرها - لن يتفق ومصلحتهم القومية وأمنهم القومى فى المستقبل .

وأخيرا : فإن التاريخ والجغرافيا وفهم تطورات الأوضاع فى الماضى والحاضر والمستقبل تستلزم ضرورة تعميق العلاقات العربية الأريترية على طريق احتضان أريتريا داخل المجموعة العربية ، ومحاولة تجنيب الأريتريين تصعيد وتطوير العلاقة مع إسرائيل ، وهو مايصب رأسا فى خانة أمننا القومى العربى .

المبحث الثالث

"أبعاد التنسيق المصرى السعودى فى دعم الأمن العربى فى البحر الحمر"*:-

خلال الأيام الماضية ، ووسط متغيرات مكثفة تواجه منطقتنا العربية والأفريقية ، التقى وزيرا الدفاع المصرى والسعودى فى القاهرة ، ربما يبدو اللقاء فى بداية الأمر لقاء عاديا فى إطار التنسيق الطبيعى بين قطبى النظام العربى ، إلا أنه سرعان ما التفتت الأنظار لهذا اللقاء ، ودارت العدسات ، وسلطت الأضواء ، واهتمت وسائل الإعلام بهذا الحدث ، وهو ماحفزنا فى واقع الأمر على تناول الموضوع بالتحليل لوضع الأمور فى سياقها الصحيح.

فالمعروف الآن - والمستقر عليه - أن هناك ثلاثة أقطاب سياسية فاعلة فى تحريك النظام العربى ، وهى : مصر ، والسعودية ، وسوريا ؛ ولذلك فإن أى لقاء بينهم جميعا أو بين اثنين منهم على الأقل لابد أن يثير اهتماما وضجيجا . وقد تختلف درجة الضجيج باختلاف القضايا المثارة بعض الشئ . والذى حدث أن اللقاء كان لقاء عاديا بين وزيرين ، وليس لقاء قمة بين رئيسى الدولتين .

---

* نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢١ .

ولكن أهمية اللقاء أنه كان بين وزيرى الدفاع ، ولم يكن لقاء بروتوكوليا ، بل كان لإجراء مباحثات جادة تضمنت نتائج معلنة ، وتصريحات رسمية مقصودة ولها رسالة مستهدفة بالتالى ، وهذا هو بيت القصيد فى الرسالة الإعلامية طبقا لما يشير به علينا أساتذة الإعلام .

فالأحداث التى تمر بها المنطقة العربية تتسم بالضخامة : فهناك مسالة القضية الفلسطينية والحوار الدائر بين العرب والإسرائيليين ، والأزمات التى تعتور هذا الحوار ، ومشاكل تطبيق اتفاق غزة / أريحا ، ومساعى إسرائيل فى التحايل على هذا الاتفاق لإحراز مزيد من المكاسب عند التطبيق على حساب الفلسطينيين ، فى نفس الوقت الذى يسعون فيه للتسويف على الجبهة السورية واللبنانية ، والتهدئة على الجبهة الأردنية ، والسعى نحو كسب إلغاء المقاطعة العربية وإلغاء القرارات المضادة من الأمم المتحدة ، كما أن هناك دولا عربية تحاول الإسراع بالاتفاق مع إسرائيل رغم أنها ليست مطالبة بذلك ، كما أن هناك القضية الصومالية التى يعجز العرب عن الدخول إليها لحلها من خلال جامعة الدول العربية – رغم انتماء الصومال إليها – فى ضوء المحرمات والقيود الدولية .... وغير ذلك ، وهناك قضية المصالحة العربية ومشاكلها فيما بعد أزمة الخليج والتى لازالت تترك آثارها النفسية حتى الآن ، وهناك مشاكل النظام الإيرانى فى منطقة الخليج والتى لازالت مستمرة مع الإمارات بدون حل ، كما أن هناك دولا أخرى تسعى للعبث بأمن البحر الأحمر والقرن الأفريقى ومحاولة النفاذ من خلال أريتريا – قبل وبعد استقلالها – مما جعلها مترددة حتى الآن فى الانضمام لجامعة الدول العربية ، مما أثار علامات استفهام كبرى حول مستقبل الأمن فى هذا البحر .. ، كما أن هناك قلقا فى اليمن ، وهو يمثل المدخل الشرقى للبحر الأحمر عند فتحة باب المندب لابد من أخذه فى الاعتبار . ولاشك أن كل هذه القضايا كانت فى ذهن وزيرى الدفاع وقادة دولتى مصر والسعودية قبل وأثناء لقائهما الأخير فى القاهرة . فهى قضايا هامة ومحورية وباعثة على القلق ، وحافزة على التنسيق ، وتحتاج –بشدة– لمواجهتها قبل استفحالها أكثر من ذلك ، بما يضع الأمن القومى للدولتين – بل وللأمة العربية – فى مأزق حقيقى أكثر مما هى الحال الآن .

ولذلك ، فقد كان الأسلوب الصريح فــى ختـام المباحثـات خـير تعبـير عن هدف هذا اللقاء عندما جاء على لسان وزير الدفاع السعودى : "إنه قد تـم الاتفـاق علـى إجــراء منــاورات مشــتركة بيــن القـوات البحريــة المصريــة والسعودية بالبحر الأحمر ، وإن أمن البحر الأحمر هو جزء من أمن الخليـج والأمن القومى العربى وإن البحر الأحمر مترامى الأطراف .. وإذا كنا نهتـم ومصر بأمنه ، فليس معنى ذلك أننا ولاته .. ولكننا نقدم القدوة لبقيـة الـدول العربية الأخرى المطلة لتحذو حذونا . وإن المناورة البحريــة المشـتركة التـى ستجرى به لاتعنى أننا نسيطر عليه أو نتحمل أمانة فى حمايته ، لكننا نهـدف إلى أن تكون هناك بداية لتعاون مثمر بين دولتينا يستتبعه تعـاون بيـن الـدول العربية ".

كما أكد الوزير المصرى أيضــا علـى نفس هـذه المعـانى بقولـه "إننـا نتعاون مع السعودية للحفاظ على أمن البحر الأحمـر" وأنـه يتفـق مـع الوزيـر السعودى فى أن البحر الأحمر ليـس بحـيرة مصريـة – سـعودية ؛ لأن هنـاك دولا أخرى مطلة عليه ومعنية بأمره ، ولكننا نقـدم النمـوذج الجيد للتعـاون ، هذا النموذج الذى تمثله أكـبر بلدين تطـلان عليـه ، ولكـى تحـذو بقيـة الـدول المطلـة عليـه حذونـا لاسـتكمال التعـاون ، حيـث إن الأمـن القومـــى للمنطقــة العربية هو أمن متكامل ، والبحر الأحمر – والمتوسط أيضـا – هـو مـن هـذا الأمن . وإن التعاون بيننا وبين الأشقاء فى السعودية سيوضـع موضـــع التنفيـذ من الآن ، سواء فى التدريب المشترك أو تبادل الخبرات أو التصنيع الحربــى .. مؤكدا أن التدريب المشترك سيتم قبل نهاية هذا الشهر .

ومن خلال هذين التصريحين الرسميين نجد أن هناك ثمة اتفاق علـــى تنسـيق اسـترتيجى ذى مضمـون سياسـى ، ولـه شـق عسـكرى . فـالمضمون السياسى يشير إلى إحياء التنسيق المصرى السعودى فـى البحـر الأحمـر بمـا يمثل ردعا لأى تفكير مـن أى دولـة مهمـا كـانت بغـض النظـر عـن تسـميتها بالتواجد أو التنسيق أو حتى مجرد التفكير فـى إقامـة علاقـات مـع أيـة دولـة مطلة على البحر الأحمر . كما أن هذا التنسيق من شـأنه ردع أيـة دولـة فـى البحر الأحمر تفكر فى التلاعب واستغلال المواقف تحقيقا لمصـالح ضيقة بمــا يضر بالأمن العام والقومى للمنطقة بأسرها . وهذا يؤدى فــى نهايـة المطـاف إما للحيلولة دون تفاقم الأوضـاع أكثر من ذلـك مـع اسـتمرار التهدئـة وتفكيـك

الأوضاع القائمة ، أو يؤدى إلى تراجع مواقف الدول الحالية وإعادة التفكير بالتنسيق مرة أخرى والدخول فى ترتيب الأمن القومى العربى فى البحر الأحمر ، بما يجعل هذا البحر بحرا عربيا خالصا ، خاصة بعد انضمام أريتريا للجامعة العربية فى أقرب فرصة ممكنة بعد تشجيعها على ذلك ، وهذا ليس صعبا ، بل ممكنا للغاية .

أما المضمون العسكرى من وراء هذا التنسيق ، فهو يحمل معنى دعم القدرات القتالية للدولتين من داخل مكان ملائم يمثل مجالا حيويا ورادعا استراتيجيا لكلا الدولتين وحاميا لهما فى أوقات السلم ، كما أنه بمثابة وسيلة من وسائل تحقيق المضمون السياسى السابق الإشارة إليه .

والمسألة عندنا لا تتوقف عند هذا الحد ، فاللقاء يحمل رسالة سياسية فى كل القضايا الإقليمية التى أشرت إليها من قبل . فهى دعم للمفاوض العربى فى مواجهته لإسرائيل فى معركة السلام : فهناك تنسيق عسكرى ، وهناك دعم للقدرات القتالية ، وهناك حماية لأمن البحر الأحمر ، وهناك تنسيق بين أكبر قطبين فى النظام العربى ، وهذا بلاغ لإسرائيل بأن العرب لايقبلون إلا بالسلام العادل الذى يتفق مع المنطقة والمشروعية ، كما أن عليها إذن أن تدير الموقف فى ضوء ذلك الفهم ؛ لأن العرب لن يقبلوا ذلك مهما حدث ، كما أن الرسالة موجهة للعرب الذين يحاولون الإسراع بالتفاعل مع التطبيع فى المشروعات المطروحة للسلام دون أن تتقدم إسرائيل خطوة واحدة حتى الآن ، خاصة الانسحاب من الأراضى المحتلة ، وأن على العرب أن يتريثوا حتى تنسحب إسرائيل تماما وتتفق مع سوريا ولبنان ليصبح الاتفاق شاملا وقوميا مع العرب . كما أن اللقاء فيه تحفيز للعرب للتفكير فى المصالحة العربية واليقظة من جديد فى ضرورة تجاوز آلام الماضى وأحداثه الأليمة ، وضرورة التنسيق ، ولتكن البداية دول البحر الأحمر ، وكذا ضرورة السعى نحو حل الأزمة الصومالية باعتبارها دولة عربية .

المهم أن هذا اللقاء المصرى السعودى – رغم أنه لقاء دولتين من بين (٢٢) دولة عربية ، إلا أنه كان لقاء الهموم العربية ، ولقاء الأمل العربى المتجدد ، فلقد كان لقاء جادا ؛ لأنه حين يلتقى المسئولون المصريون السعوديون – بلاشك – يلتقون على دعم الأمن القومى العربى ، وهذا هو مالمسناه فى نتائج اللقاء ، وسنتكلم عن تداعياته قريبا .

المبحث الرابع
"نحو استراتيجية عربية فى البحر الأحمر فى ضوء قانون البحار الجديد"*

كان ولازال وسيظل البحر الأحمر – ولو فى المدى القريب – محل اهتمام دولى كبير ، وسوف تحكمه عوامل الصراع فترة ما كمقدمة تجاه تعاون إقليمى لهذه المنطقة الإقليمية التى تطل دولها على سواحل البحر الأحمر ، والذى أضحى أمرا لايقبل الشك هو أن الدول الكبرى – شرقية كانت أم غربية – تحاول دائما جعل عوامل الصراع فى المنطقة هى الغالبة عن عوامل التعاون ، بل تسعى الدولتان العظميان إلى فشل كل جهود اقليمية تجاه ترسيخ التعاون ، وهذا ضمن تحالف غير مكتوب بين القوانين ضمانا لمصالحها وإن تباينت فى مجموعها .

فى ضوء هذه المقولة ، فإننا فى دراستنا هذه عن البحر الأحمر ننطلق من عدة حقائق أساسية :

فالحقيقة الأولى : أن هناك ترابط كامل بين التنسيق العربى فى البحر الأحمر وبين الصراع العربى الإسرائيلى ، وهناك شبه ترابط بين الترابط السابق من ناحية ، وبين الاستقرار فى شرق أفريقيا أو ما يعرف بالقرن الأفريقى بما فيها إقليم أريتريا .

والحقيقة الثانية : أن فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة ' La Zone Economiqwe Exclusive"– التى يتضمنها قانون البحار الجديد – تقتضى التعاون والتنسيق بين دول البحر الأحمر ، خاصة أنه بإقرار هذه الفكرة بشكل نهائى سيصبح البحر الأحمر شبه مغلق اقتصاديا.

والحقيقة الثالثة : أن وضع استراتيجية للدول المطلة على البحر الأحمر ، وبصفة خاصة الدول العربية ، أضحى ضرورة لا مناص عنها فى ضوء التكالب الدولى على زيادة نفوذ أطرافه المختلفة .

---

* نشرت بمجلة (قضايا عربية) ، عدد (٥) ، مايو ١٩٨١ ، بيروت ،ص١٣١ :١٤٦ .

وعلى هدى من هذه الحقائق الثلاث السابقة يمكننا تناول هذا الموضوع فى ثلاثة أقسام كمايلى :-

القسم الأول : يدور حول قانون البحار الجديد ، وفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة (عرض تلخيصى) .

القسم الثانى : ويدور حول التنافس الدولى فى ضوء أهمية البحر الأحمر مختلفة الأبعاد.

القسم الثالث : ويدور حول طبيعة الاستراتيجية العربية تجاه البحر الأحمر .

أولا : قانون البحار الجديد وفكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة :-

لاشك أن للبحار أهمية خطيرة وإن اختلفت من فترة لأخرى ، وفى وقتنا الحاضر لها أهمية كبيرة فى حياة الشعوب ، خاصة فى بعدها الاقتصادى ، نظرا لما تحويه من ثروات متعددة ، فهى مصدر لغذاء البشر ، بل تضم فى احشائها معادن جمة مختلفة الأنواع لم تستغل بعد ، بل هى مصدر للطاقة سواء لما بها من بترول لم يستغل إلا مايقرب من ثلثه طبقا لأحدث الاكتشافات العلمية فى هذا المضمار ، أو كمصدر لتوليد الكهرباء ...إلخ . ومع التقدم التكنولوجى الذى يساعد على استغلال هذه الموارد التى تحويها مياه البحار ، خاصة مع قدرة التقدم التكنولوجى بوسائله المختلفة على النفاذ إلى أعماق البحار التى أصبحت دواء لتزايد السكان الخطير الذى نشهده فى عالمنا المعاصر .

وفى ظل هذا المناخ ، فإن السؤال الذى يبرز بشكل واضح – وببساطة – من الذى يمتلك هذه التكنولوجيا المتقدمة .. أليست هى الدول الغنية والكبرى على وجه الدقة ؟؟ ثم يبرز سؤال آخر : من الذى يستطيع استغلال ثروات البحار التى لم تستغل بعد حتى الآن .. أليست هى الدول الكبرى المتقدمة تكنولوجيا ؟؟ ثم يأتى سؤال ثالث : هل تستطيع الدول الصغرى منع الدول الكبرى من استغلال هذه الثروات ؟؟ أو هل لدى هذه الدول الصغرى الوسائل التى عن طريقها يمكن وضع حد معين لاتستطيع الدول الكبرى تخطيه ؟؟ ثم ماذا لو أتيحت الفرصة – وهى متاحة بالفعل – للدول الصغرى وهى صاحبة الموارد .. هل هذه الموارد المستغلة ستكون للدول الصغرى وهى صاحبة الحق ، أم للدول الكبرى التى لديها القدرة

التكنولوجية على الاستغلال دون الدول الصغرى ؟؟ هل ستتقاسم الدول الكبرى والصغرى هذه الثروات ؟ أى : هل سيتم توزيعها بينهم جميعا على أن هذه الثروة "تراثا مشتركا للإنسانية" وذلك كما جاء فى إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الذى سيحكم حوض البحر وقاع المحيط والصادر فى ١٩٧٥/١٢/١٧م ؟ ثم يأتى سؤال رابع حول ماهى "الحدود" التى تفصل بين الدول بعضها فى مواجهة البعض الآخر .. هل تم تقنينها واحترامها من الجميع ؟؟

وعموما ، فالواضح أن الدول التى تقوم باستغلال الثروات هى دول متقدمة تكنولوجيا وليست دولا صغرى ، حيث إن الدول الصغرى التى لاتمتلك التكنولوجيا لا تستطيع استغلال الموارد حتى فى المناطق القريبة من سواحلها ، فإنها لاتمتلك الدفاع عن نفسها فى مواجهة الدول الأخرى الكبرى التى تقوم باستغلال مواردها فى المناطق الواقعة فى نطاقها المائى .

من هنا برزت فكرة البحث عن قانون جديد للبحار ليعالج هذه المعضلة بوضوح فى إطار نظام اقتصادى جديد[1] تبحث عنه دول العالم الثالث بإلحاح ، ولكن المؤسف أنه صراع بين طرفين غير متكافئين (طرف قوى ، وطرف ضعيف) ولعل هذا يفسر ذلك التسويف الذى يتم فى جميع اللقاءات الدولية لبحث هذا الموضوع ، وكذلك قانون البحار الجديد ، وهو جزء هام من النظام الاقتصادى الجديد ، والذى تحاول دول العالم الثالث خصوصا – وللدول العربية ثقل فى هذا المضمار – إقراره من أجل مزيد من الاستغلال الذاتى لثرواتها من أجل صالح شعوبها ، وذلك بما يتلاءم مع معطيات الواقع الراهن فى العالم ، وخاصة بعد حرب أكتوبر وموقف "الأوبك" والتى عكست مدى تأثير دول العالم الثالث فى عالمنا المعاصر .

– ثم إن غياب دول العالم الثالث – التى لم تتبلور بُعد كحقيقة اقتصادية واجتماعية [2] عن مؤتمر الأمم المتحدة الأول لقانون البحار فى

---

(١) انظر تفصيلا : د. إسماعيل صبرى عبد الله – نحو نظام اقتصادى عالمى جديد (دراسة فى قضايا التنمية والتحرر الاقتصادى والعلاقات الدولية) – الهيئة العامة للكتاب – القاهرة – ١٩٧٧م.

(١)عن د. مفيد شهاب – فى تقديمه لكتاب "قانون البحار الجديد والمصالح العربية "– معهد البحوث والدراسات العربية – القاهرة –١٩٧٧م.

١٩٥٨ والثانى فى "١٩٦٠" .. ودفع هذه الدول بالمطالبة بإعادة النظر فى القانون الدولى العام ، خاصة مايتعلق بالتنظيم القانونى للبحار – من هنا جاء المؤتمر الثالث للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٣م والذى جاء فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣م والتى جسدت إرادة الدول الصغرى فى التعبير عن ذاتها فعليا ، وكذلك حرب البترول التى قادتها دول العالم الثالث المنتجة له أيضا ، والتى أعقبت أيضا مؤتمر القمة الرابع لدول عدم الانحياز (سبتمبر ١٩٧٣) الذى أصدر إعلانا اقتصاديا عنه مؤكدا ضرورة إقامة "نظام اقتصادى دولى جديد".

وقد تمخض عن قانون البحار الجديد بعد جلسات عديدة – وصلت حتى الآن تقريبا تسعة دورات – فكرة هامة وجديرة بالتوقف عندها تمهيدا لتوضيح علاقة البحر الأحمر وأهميته بها ، وهى : المنطقة الاقتصادية الخالصة .

وفى عجالة سريعة ، فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة تدور حول هدف واضح من جانب الدول الآخذة فى النمو ، وهو : ضرورة المحافظة على ثراوتها الطبيعية ، وبصفة خاصة تلك الموارد البيولوجية للبحار التى هى مصدر رئيسى للبروتين ضمانا لمصالح ومستقبل شعوبها ، وذلك بالنسبة للبلدان التى تعتمد على البحر مصدرا رئيسيا لاقتصادياتها.. وهذا يتم من خلال الحد من السماح بالصيد للدول المتقدمة بالقرب من شواطئها تحت شعار " حرية أعالى البحار" بل إن فكرة المنطقة الاقتصادية تعتبر سمة من سمات التجديد فى قانون البحار ، بل ومن أبرز المسائل التى عنى بدراستها مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لقانون البحار الذى عقد وفقا لرغبة الدول النامية.

– وتعود هذه الفكرة أساسا إلى دولة "كينيا" ، وبغض النظر عن تفاصيل ذلك ، إلا أنها تطورت إلى أن أصبحت قضية هامة ومطروحة أمام المجتمع الدولى بإلحاح كبير .. مثلا : نجد إعلان منظمة الوحدة الأفريقية حول قانون البحار الذى تم إقراره فى أديس أبابا فى ١٩٧٣/٥/٢٤م وأعيد تأكيده فى مقديشيو فى ١١ يونيو ١٩٧٤م – ينص فى صراحة قاطعة على تأييد الدول الأفريقية لإقرار فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة التى لاتتجاوز

٢٠٠ (مائتى) ميل بحرى ويكون للدولة الساحلية سيادة دائمة على كل مواردها البيولوجية المعدنية ..

وقد لاقى هذا تأييدا كبيرا من الدول الأسيوية ودول أمريكا اللاتينية ، بل إن القوتين العظميين - الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى - توافقان على هذه الأفكار ، وتريان فيها مايضع حدا لمبالغات الدول فى تحديد بحارها الإقليمية ، وعلى حد قول الدكتور صلاح عامر " قد اعتبرت كلاهما أن إقرار هذه الفكرة هو نوع من الصفقة مع دول العالم الثالث فى مقابل بحر إقليمى محدود باثنتى عشر ميلا وحرية المرور فى المضايق "[1] وذلك رغم معارضتها الشديدة فى بداية الأمر .

- أما عن نظامها القانونى - وذلك كما ورد فى " المشروع غير الرسمى" من المادة ٤٥-٦١ منه - فإنه يتلخص فى أن للدولة الساحلية حقوقا وعليها واجبات ، وكذلك بالنسبة للدول "الغير" . فبالنسبة للدول الساحلية فإن لها حقوقا فى الموارد الطبيعية فى المنطقة المجاورة للسواحل بامتداد ٢٠٠ ميل ، وهى حقوق "سياسية" خالصة ، ولها الولاية الخالصة فيما يتعلق بالنشاطات التى تجرى لغرض الاستكشافات والاستغلال الاقتصادى للمنطقة، وللدولة الساحلية كذلك حق الرقابة الفعالة على استغلال الثروات الحية فيها مع السماح لرعايا الدول الأخرى بالصيد وفقا لمبدأ الاستخدام الأمثل للموارد الحية فى المنطقة الاقتصادية ، بل إن للدولة الساحلية الحق فى إقامة الجزر الصناعية والمنشآت ، ومناطق السلامة ، ولكل هذا أحكام تفصيلية ، وإضافة إلى ذلك لها حقوق فى البحث العلمى وصيانة البيئة البحرية .. هذا من جانب، بينما "الدول الغير" لها مجموعة حقوق أيضا ..فلكافة الدول أن تتمتع فى المنطقة الاقتصادية بحرية الملاحة ، والتحليق ، وإرساء الأسلاك ، ومد خطوط الأنابيب ، وغير ذلك .. ، لكن بشرط ألا يتنافى هذا والأحكام الخاصة بالمنطقة الاقتصادية ، وهذا مايعكس تغليبا لمصالح الدول الساحلية - عند التعارض - على مبدأ الحرية بصوره المختلفة السارى على البحر الأحمر .

---

(١) د. صلاح عامر - قانون البحار الجديد - معهد الدراسات العربية - القاهرة - ١٩٧٧، ص٤٩ .

بل إن الدول غير الساحلية لها حق المشاركة فى استغلال الموارد الحية للمناطق الاقتصادية للدول الساحلية الملاصقة ، وعلى أساس منصف ، ووفقا لاتفاقيات ثنائية أو إقليمية .

– ويثار هنا مسألة مابعد تحرير إقليم أريتريا .. ماهى علاقة أثيوبيا بأريتريا فى هذا الإطار فيما يتعلق باستغلال ثروات البحر الأحمر ، حيث إن أثيوبيا ستصبح بدون ساحل ؟

كذلك فإن هناك التزامات من جانب الدول الساحلية سواء الإخطار عن إنشاءاتها للجزر وخلافه ، وعدم الامتناع عن الموافقة من أجل البحث العلمى والمحافظة على الاستخدام الأمثل للموارد فيها كمبدأ عام ، وتعيين الحدود مع الدول المجاورة والمقابلة عن طريق الاتفاق (خط الوسط أو خط تساوى الأبعاد .. إلخ (.

– وهنا تثار مسألة تتعلق بتقسيم وتعيين الحدود بين الدول المطلة على البحر الأحمر حيث أنه فى أوسع مناطقه لايتخطى ثلثين مجموع شاطئين لدولتين ساحليتين بعد إقرار المنطقة الاقتصادية – ، وعما إذا كان التجانس الإقليمى العربى سيؤدى إلى مزيد من الوفاق والاستقرار بينها حين تعيين الحدود أم ستصدق مقولة علماء الصراعات : "أن الأقطار المتماسة أميل إلى الصدام من تلك النائية عن بعضها ؟".

– بل إن هناك التزامات من جانب الدول "الغير" أهمها : ضرورة الحصول على الموافقة الصريحة من الدول الساحلية لأجل الصيد أو الاستكشافات أو مد الأسلاك .. إلخ(1) .

ومن ثم ، فإن المنطقة الاقتصادية لها إطار قانونى دولى يقر بمصالح الشعوب ، خاصة دول العالم الثالث .

تلك هى الفكرة الجديدة الرئيسية فى قانون البحار الجديد ، وذلك بغض النظر عن تلك التعديلات التى طرأت على بعض الأفكار التقليدية بالنسبة للامتداد القارى أو المنطقة المتاخمة على سبيل المثال . فالذى يعنينا حقيقة فى هذه الدراسة : تلك الفكرة الثورية الجديدة التى تعكس بالفعل رغبة

(1) تفصيلا .. د. صلاح عامر – مرجع سابق – ص٤٧ : ٦٠ .

الشعوب الملحة فى السيطرة على ثرواتها والحفاظ عليها من التبديد ، وهى فى النهاية تعكس مدى الصراع الذى يدور بين طرفين هما الدول المتقدمة والكبرى من جانب ، والدول النامية أو المتخلفة (دول العالم الثالث) من جانب آخر .. ذلك الصراع الذى قد يسمى فى بعض الأحيان حوار الشمال والجنوب ، أو حوار الأغنياء والفقراء ، أو حوار المتقدمين والمتخلفين ..إلخ هذه التسميات التى تهدف فى النهاية إلى التوصل إلى نظام اقتصادى جديد يصبح أكثر عدالة على الأقل من وجهة نظر العالم الثالث .

فى هذا الإطار ، فإن "البحر الأحمر" كممر مائى – وهو جزء من هذا الصراع الدولى – ذو أهمية كبيرة تستدعى البحث والدراسة والتحليل .

ثانيا : – التنافس الدولى فى ضوء أهمية " البحر الأحمر" :ـ

البحر الأحمر هو مساحة أو مسطح مائى يتغلغل فى اليابسة فيفصل آسيا عن أفريقيا ، ويتصل بالبحر العربى والمحيط الهندى فى الجنوب عبر باب المندب .. بينما فى الشمال حيث يتفرع إلى فرعين : الشرقى وهوخليج العقبة ، والغربى وهو خليج السويس الذى عبره من خلال ممر صناعى وهو قناة السويس يتصل البحر الأحمر بالبحر الأبيض المتوسط .

– فإذا ما أشرنا إلى طبيعة الاسم .. فكما يقول د. نبيل أحمد حلمى أنه يرجع إلى المتغيرات اللونية ، حيث تتكاثر فى مياهه الزرقاء "الخضرة" كثير من الطحالب التى تكسبه لونا محمرا بعد موتها[١] .

حتى أنه يستطرد بأن الصخور والشعوب المرجانية تنتشر مما يعوق الملاحة فيه ولايبقى فيه إلا القناة فى وسطه صالحة للملاحة وتسير متوازية مع شاطئيه ، وفى الشمال فإن شكل سواحله لم توفر له إلا قليلا من الموانى الطبيعية ، أما فى الجنوب فنجد أن ضيق المجرى الملاحى قد جعل من الصعب الحصول على تسهيلات مرفئية .

ويبلغ طول البحر الأحمر ١٣٠٠ ميل تقريبا ، ومتوسط عرضه حوالى ١٩٠ ميلا ، بل إن أقصى عرض له يقرب من ٣٠٠ ميل بحرى ، وكذا مساحته حوالى ١٦٩ ألف ميل مربع .

---

(١) د. نبيل أحمد حلمى – ملف البحر الأحمر – السياسة الدولية – عدد (٥٤) أكتوبر ١٩٧٨م ص ٨٠ ، ٨١ .

وإذا تطرقنا إلى الدول المطلة عليه ، فتتجمع حول نوعين : أحدهما مجموعة الدول العربية وهى الغالبة (مصر –السودان– الصومال– جيبوتى – اليمن الجنوبية – اليمن الشمالية – السعودية – الأردن) ، وثانيهما دول غير عربية (إسرائيل – أثيوبيا" فى ضوء عدم تحديد الإنتماء بشكل نهائى لإقليم أريتريا الذى لم يتحرر بعد") .

والواقع أن الحديث عن أهمية البحر الأحمر من المنظور الاستراتيجى دون الربط بينها وبين " قناة السويس "– على الأقل فى العصر الحديث – هو حديث بعيد عن العلمية ؛ وذلك أنه بدون قناة السويس تنحسر أهمية البحر الأحمر إلى مستوى أقل ، فتصبح الأهمية إقليمية نسبيا بدلا من الأهمية الدولية التى تضفيها قناة السويس على البحر الأحمر ، ويكفينا الإشارة إلى أن البحر الأحمر كان فى أوج أهميته حينما كانت التجارة الدولية تمر من الشرق إلى الغرب والعكس – وذلك قبل إنشاء قناة السويس – بل وقبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح الذى ما أن تم اكتشافه فى نهاية القرن الخامس عشر تحول مسار التجارة إليه بديلا عن البحر الأحمر ، ونتج عن ذلك أن فقدت مصر – بل معظم الدول المطلة عليه – أهميتها ومركزها السياسى ، بل وفقدت موردا هاما لاقتصادها أيضا .

– كذلك فإن مجئ الحملة الفرنسية على مصر فى نهاية القرن (١٨) أبرز أهمية مصر والبحر الأحمر استرتيجيا ، خاصة أنها استهدفت – ضمن أهدافها – من احتلال مصر : إنشاء قناة تصل البحرين الأبيض بالأحمر ، وذلك بقصد السيطرة على طرق التجارة الرئيسية فى العالم ، بما يحقق لها ميزة كبيرة فى مجابهة بريطانيا آنذاك .. لذلك فإن فشل الحملة الفرنسية هذا قد حرك السياسة البريطانية للسيطرة على البحر الأحمر وبدأت باحتلال عدن فى عام ١٨٣٨ لتؤمن تجارتها بين الهند والسويس مع إقامة علاقات جيدة مع مشايخ العرب على شاطئ البحر الأحمر ليدخل فى حوزتها وتحت سيطرتها، ثم أعقبت ذلك بمحاربة نفوذ محمد على فى الجزيرة العربية خوفا على مصالحها . وأدت معاهدة لندن فى ١٨٤٠– ١٨٤١ إلى تقليص نفوذه فى البحر الأحمر ، مما أتاح لبريطانيا فرصة كبيرة فى السيطرة على المنطقة لتأمين مصالحها حتى كان افتتاح قناة السويس فى نوفمبر ١٨٦٩ تحت إشراف فرنسا التى قامت بتشغيلها ، إلا أن الاحتلال البريطانى لمصر فى

١٨٨٢ أكد السيطرة البريطانية على البحر الأحمر ، بل وعلى قناة السويس فيما بعد ، وبهذا ضمنت مصالحها المنتشرة فى أرجاء العالم (١).

وهذا ليعكس مدى الصراع الدولى الذى كان دائما ينحصر بين العمالقة .. بل إن الذى أبرز هذا الصراع بشكل حاد هو الدور الذى لعبته قناة السويس فى تدعيم الثورة الصناعية فى أوروبا ودول البحر المتوسط ، وذلك بعد أن أصبحت هذه الدول قريبة من مصادر المواد الخام وأسواق التصدير فى آسيا وأفريقيا ، حيث يمكن نقل هذه المواد الخام أو المنتجات المصنعة فى وقت قياسى خاصة إذا ما قيس بتلك الدورة الشاقة حول أفريقيا ورأس الرجاء الصالح ..بل إن ظهور البترول أضفى أهمية جديدة على قناة السويس والبحر الأحمر كله استرتيجيا . وهو مايؤكد ذلك الترابط بين أهمية البحر الأحمر وقناة السويس .. مما كان حافزا على الاهتمام الدولى فى إطار تنافس بهذه المنطقة الإقليمية . فها هى بريطانيا تسيطر على عدن فى الجنوب ثم تحتل مصر فى الشمال – فى مقابل احتلال فرنسا لجيبوتى فى الجنوب وتشغيل القناة فى الشمال .. بينما هناك إيطاليا وقوى أخرى دولية أقل أهمية فى مواقع مختلفة قريبة منها (أثيوبيا) .. بل البحر الأحمر فى مجمل القول يمكن تحديد أهميته الاسترتيجية أيضا فى وقتنا الحاضر بأنه حلقة وصل بين مناطق صراع دولى فى الشمال حيث البحر الأبيض المتوسط ووجود دولى لأطراف متعددة تنحصر فى أساطيل السوفييت ، والأمريكيين .. وذلك كغطاء لصراع إقليمى دولى وهو الصراع العربى الإسرائيلى .. بينما فى الجنوب حيث المحيط الهندى وبحر العرب حيث الصراع الدولى بين العملاقين كغطاء لمجموعة صراعات إقليمية فى " الأوجادين " ، وأريتريا .. فى ضوء استراتيجية سوفيتية للسيطرة على المنطقة فى مواجهة استراتيجة أمريكية لهذا الغرض أيضا .

أما من الناحية الاقتصادية ، فنجد أن الاكتشافات الحديثة قد أثبتت وجود معادن هامة فى هذه المياه كالنحاس ، واليورانيوم .. إلخ علاوة على البترول الذى لم يستغل منه حتى هذه اللحظة سوى الثلث ، بينما هناك كميات كبيرة من البترول – طبقا لما أثبتته الاكتشافات البترولية – فى البحر

(١)د. عبد العظيم رمضان – ملف السياسة الدولية – العدد(٥٤) أكتوبر ١٩٧٨– ص٧٥ .

الأحمر، وذلك بالقرب من السواحل ..، إضافة إلى تلك الثروة السمكية الهائلة وبعض الأنواع الجيدة من الإسفنج ، والمرجان .. إلخ .

بل إن الأهمية الاقتصادية تتعدد وتتشعب ، حيث يوجد عدد لابأس به من الموانى الهامة كالقصير فى مصر ، وبور سودان فى السودان، ومصوع فى أريتريا ، وجدة كميناء هام للحجاج من كافة أنحاء العالم فى السعودية ، وضحلا فى الحديدة باليمن الشمالية ، وميناء شحن فى "المخا" باليمن ..، بل إن السعودية بدأت فى تنفيذ ميناء هام فى "ينبع" لتجميع البترول ، ثم نقله إلى الخارج ..علاوة على تلك الجزر التى تلعب دورا حيويا فى مداخل البحر الأحمر وتدر هذه المداخل عائدا ماليا على بعض الدول كاليمن الشمالية لإشرافها على باب المندب .. كذلك وجود عدد من المدن الكبرى ، مثال ذلك: بور سعيد ، السويس ، الإسماعلية فى مصر ، والتى تساهم مساهمة كبرى فى التجارة الدولية .. بل وتدر قناة السويس عائدا لابأس به على مصر . هذا – باختصار – عن أهمية البحر الأحمر فى بعدين هامين : البعد الاستراتيجى ، والبعد الاقتصادى ٠

أما عن التنافس الدولى على ضوء هذه الأهمية المشار اليها ٠٠ فإن د٠ السيد عليوة قد ميز بين ثلاثة أنماط من الاستراتيجيات المتبعة فى المنطقة، فهناك :– استراتيجية الاحتواء : وتعنى التحكم فى البحر الأحمر والسيطرة على المنطقة المحيطة به بالقوات المسلحة المباشرة ، واستراتيجية الاقتراب غير المباشر : وتشمل التحكم فى المضايق (المنافذ البحرية والجزر الاستراتيجية المتحكمة فى الملاحة عبر البحر الأحمر) والحصول على قواعد وتسهيلات بحرية فى الموانئ المتاخمة لها ، أو سيطرة النفوذ السياسى ، الاقتصادى ٠

أما الاستراتيجية الأخيرة ، فهى : استراتيجية الملاحظة ، وتعبر عن نفسها فى شكل إصدار التصريحات وإعلان النوايا وقد تبنتها العناصر الضعيفة من الفرقاء[1] .

وبغض النظر عن اتفاقنا مع هذا التمييز أو اختلافنا معه ٠٠ إلا أن الواضح هو سيادة النمط الثانى من هذا التمييز ٠٠ وذلك يتضح من أن

(١) د٠ السيد عليوة – سياسة اليمن فى البحر الأحمر – السياسة الدولية عدد (٥٤) أكتوبر ١٩٧٨ .

الوضع الدولى يتمثل فى ذلك الوجود لبعض الأطراف الدولية المؤثرة ، وإن كان يدور بين القوتين العظميين وتوابعهما • فالولايات المتحدة كان لها وجود هام وذو وزن وثقل فى أثيوبيا (هيلا سلاسى) ، بينما كان للاتحاد السوفيتى نفوذ كبير فى الصومال ذلك الثغر البحرى الهام ••وإن كان هذا الوجود يأخذ أشكالا متعددة كنمط التسليح والمساعدات العسكرية والتسهيلات البحرية والقواعد العسكرية ، ولكن حدث أن تبدلت الأدوار فى خريطة التنافس الدولى فى المنطقة ، فأصبح للاتحاد السوفيتى النفوذ الكامل فى داخل أثيوبيا وتقلص الوجود الأمريكى فيها ، وذلك بعد تغيير نظام الحكم وتولى منجستوماريم مهام الحكم • بينما أصبحت الولايات المتحدة صاحبة التأثير والنفوذ فى الصومال التى طردت النفوذ السوفيتى ، بل ألغت التسهيلات الممنوحة لأسطوله . وفى إطار الصراع الإقليمى فى القرن الأفريقى الذى تم تعزيزه بأطراف دولية ، نجد أن لهذا انعكاسات خطيرة على الوضع فى جنوب البحر الأحمر (أى مداخله الجنوبية) إن لم يكن كله .. خاصة وكما يقال " أن من يسيطر على الأطراف يسيطر على القلب " – كذلك فإن إقليم أريتريا والمدعم من قبل نظم عربية مختلفة الاتجاهات يتبدل وضعه فى خريطة التنافس الدولى بين العملاقين أيضا ، فالاتحاد السوفيتى الذى كان مؤيدا لأريتريا وثورتها منذ بداية الخمسينات أصبح اليوم يشجع نظام منجستو فى أثيوبيا على سحق الثورة فى أريتريا ؛ وذلك ليتدعم الوجود السوفيتى من خلال " أثيوبيا الإمبراطورية " على مشارف البحر الأحمر •• وذلك فى الوقت الذى يثير الموقف الأمريكى السلبى تجاه تحرير أريتريا علامة استفهام كبيرة إلا أنها لايمكن أن تغيب عن أعين المحللين ، حيث إن المساندة العربية لأرتيريا – رغم ضعفها – لها مغزى كبير ، خاصة إذا ماتم تحرير هذا الإقليم ، فإن هناك احتمالا كبيرا أن يكون هذا الإقليم ضمن الدول العربية ، ومن ثم سيكون له تأثير كبير على مجريات الأمور فى المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر ، وربما سيكون له تأثير بالسلب على الوجود الفعلى للعملاقين فى المنطقة ، وهذا ليؤكد – نسبيا – المقولة التى بدأنا بها هذه الدراسة •

– أما على الجانب الشرقى ، فإن هناك وجودا فعليا للاتحاد السوفيتى فى اليمن الجنوبية يزداد تمركزه يوما بعد يوم •• ويذكر هنا توقيع معاهدة

الصداقة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى وجمهورية اليمن الديمقراطية فى أكتوبر ١٩٧٩م[١] ، كما يلاحظ نفوذ أمريكى – وإن كان محدودا – فى اليمن الشمالية يتمثل فى علاقة التسليح التى تمولها المملكة العربية السعودية ضمن اتفاق ثلاثى بينهم (الولايات المتحدة ، اليمن الشمالية ، السعودية)[٢] .

وفى الشمال ، فإن النفوذ الأمريكى أكبر فى مصر ، وإسرائيل ، والأردن ٠٠ وله أشكال عديدة ، خاصة بعد اتفاقية السلام بين مصر ، وإسرائيل ٠

أما فى مدخل البحر الأحمر إلى الجنوب حيث المحيط الهندى ، فإن الوجود البحرى لكلا العملاقين يزداد يوما بعد يوم ، وبصفة خاصة نجد الولايات المتحدة تسيطر على جزر مثل (ديجو جارسيا ، والجفير فى البحرين ، مسيرة فى عمان ، والمالديف ٠٠)

كما نلاحظ وجودا فرنسيا فى جيبوتى يساعد على التوازن الدولى فى المنطقة ، بل إن هذا الوجود الفرنسى يعتبر استراتيجية هامة لفرنسا ، خاصة بعد رحيلها عن قواعدها فى مدغشقر ، وجزر القمر ، وريونيون ٠

فى هذا الإطار ، تبرز تساؤلات عديدة : هل هناك علاقة ارتباطية بين صراع القوتين العظميين وتنافسهما فى المحيط الهندى وأمن واستقرار البحر الأحمر أم لا ؟ ٠٠ أى : هل تكمن عوامل الاستقرار فى البحر الأحمر على ضوء توازن القوتين فى المناطق المحيطة بالبحر الأحمر ؟؟ أى – بعبارة أخرى – إذا ماحدث إخلال فى هذا التوازن ، هل هذا يشكل خطورة على أمن البحر الأحمر ؟ وعموما فإن الصراع الدولى يعنى الحصول على نقطة هنا أو هناك ٠٠ من مجموع هذه النقاط يتشكل تفوق إحدى القوتين أو يتأكد ، خاصة فى تلك المواقع التى تمثل أهمية استراتيجية لكليهما ، والتى هى محل تنافس وصراع بينهما ٠

وكذا تتبع مدى أهمية كل منطقة على حدة أو ارتباطها بمناطق أخرى، ومن ثم يمكن القول بأن منطقة المحيط الهندى والخليج العربى من

---

(١) نص الاتفاقية أو المعاهدة نشرت فى جريدة "القبس" الكويتية- ١٩٧٩/١٠/٢٧- عدد ٢٦٧٦.

(٢) من تصريح للسيد / عبد العزيز عبد الغنى رئيس الوزراء اليمنى – الحوادث –بيروت – ١٩٧٩/١١/٣٠- عدد ١٢٠٤ ٠

المناطق الحساسة دوليا (ثروة بترولية – صراعات إقليمية – نظم سياسية متباينة) ، وبعبارة أخرى : المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر .

لذلك فإن الإجابه عن التساؤل السابق ليس بالأمر السهل .. فالبحر الأحمر له موقع هام على خريطة التنافس الدولى ، ومع ذلك فإن هذا التساؤل المطروح يتجاهل حقيقة هامة وهى أن عوامل الصراع أو التعاون تكمن بشكل أساسى لدى الفاعلين "الأطراف" المحلية أو الإقليمية حول منطقة البحر الأحمر من جميع الجهات .. ولذلك فإن تجاهل العوامل الداخلية لحساب العوامل الخارجية (أى الأطراف الدولية ومنافسها وفقا لمصالحها) – أمر ليس منطقيا لاعتقادنا أن العوامل المحلية أو الإقليمية هى عوامل أساسية ، وما عداها فهى ثانوية مهما كان حجمها .

من هنا ، فإننا فى القسم الثالث والأخير سنبحث فى الاستراتيجية العربية للوقوف على التأثير والنفوذ على مجريات الأمور فى المنطقة والذى تحقق من خلال الأطراف الفاعلة المحلية .. كخطوة تجاه السعى نحو وضع مجرد تصور للاستراتيجية العربية فى المنطقة الإقليمية العربية للبحر الأحمر .

ثالثا : طبيعة الاستراتيجية العربية تجاه " البحر الأحمر " :-

حتى وقت قريب لم يكن يثير موضوع البحر الأحمر وضعا خاصا ، فأهميته بالنسبة لجميع الدول المطلة عليه سواء أكانت عربية أم غير عربية معروفة كما سبق توضيحها ، وهى إما ذات بعد استراتيجى أو ذات بعد اقتصادى . وتزداد أهميته بالنسبة لمجموعة الدول العربية المطلة عليه أكثر من بقية الدول التى تنحصر فى " إسرائيل" حيث ميناء إيلات الذى لايتجاوز ساحله ستة أميال بحرية ، وإقليم أريتريا الذى لم يتحدد هويته بعد ، إلا أن البحر الأحمر فى ظل فكرة المنطقة الاقتصادية الخالصة ، حيث يصبح بحرا شبه مغلق " ، أصبح يمثل أهمية كبرى .

وعموما ، فإن السبعينات منذ بدايتها قد شهدت تنسيقا عربيا مكثفا بقصد العمل على توطيد عوامل التعاون بين هذه الأطراف .. ويرى د. على الدين هلال أن هناك مجموعة عوامل برزت فى المنطقة أدت إلى طرح أمن البحر الأحمر بشكل ملح على المستوى السياسى العربى فى السبعينات :

كإعلان مصر إغلاق باب المندب خلال حرب أكتوبر ٧٣ ، وتصاعد الثورة في أريتريا ، وانفجار الموقف في القرن الأفريقي ، وتدهور العلاقات بين أثيوبيا والسودان ، وقيام طائرات مجهولة الجنسية – يرجح أنها إسرائيلية – بالاستطلاع فوق باب المندب واليمن الشمالي في ديسمبر ١٩٧٦م[١] ، وحقيقة الأمر أن هذه العوامل ، رغم أهميتها ، إلا أنها لاتمثل سوى "المعجل" أي العوامل التي عجلت بطرح الموضوع ، ولم تكن سببا مباشرا ٠٠ حيث إن منطقة البحر الأحمر تعتبر بؤرة في محيط من الصراعات ، والعرب كتجمع إقليمي طرف أصيل في هذه الصراعات : ففي الشمال الصراع العربي الإسرائيلي ، وفي الجنوب الصراع في القرن الأفريقي ، وفي الجنوب الشرقي الصراع في الخليج العربي ٠٠ في إطار أن المجموعة العربية تشرف على ثلاثة ممرات مائية هامة وخطيرة : ففي الشرق مضيق " هورمز" وما يمثله من أهمية كبيرة خاصة في مواجهة إيران ، وفي الجنوب "باب المندب" ، وفي الشمال الغربي مضيق " جبل طارق" ، وكذلك تقع المنطقة العربية في مواجهة مناطق ثلاث تحكم الصراع الدولي ومستقبل البشرية : ففي الشرق منطقة الخليج العربي ، وفي الجنوب المحيط الهندي ، وفي الشمال البحر الأبيض المتوسط ، وأي إخلال بالتوازن الدولي في هذه المناطق الثلاث يمثل تهديدا للمنطقة العربية بأسرها ٠٠، ومن هنا ، فإن الإدارة العربية لابد أن تكون مجتمعة على هدف استراتيجي من أجل تأكيد الذات العربية ، خصوصا في خضم هذه الصراعات ، وذلك بغض النظر عن الخلافات المؤقتة التي تنشب بين بعض الدول العربية من آن لآخر ٠٠ وهي في اعتقادنا لاتخرج عن إطار الخلافات التكتيكية ولاتصل بأي حال إلى درجة الصراع المصيري٠٠ وهذا ليس تقليلا من حجمها ، وإنما تأكيد للبعد القومي الذي يحتوي جميع هذه الأطراف ٠

– وإذا ما أوضحنا السياسات التنسيقية بين مجموعة الأطراف المطلة على البحر الأحمر ، فإن هناك أكثر من مستوى لهذا التنسيق ٠ فكان أول المؤتمرات العامة التي دعت إليها السعودية : ذلك المؤتمر الذي عقد في "جدة" في ١٥، ١٦ يوليو ١٩/٢م والذي ضم الدول المشاطئة للبحر الأحمر

(١) د٠ علي الدين هلال – الأمن العربي والصراع الاستراتيجي في منطقة البحر الأحمر – مجلة المستقبل العربي – بيروت – سبتمبر ١٩٧٩ – العدد (٩) ، صـ ٩٨ :١٠٧ ٠

(مصـر – أثيوبيـا – السـودان– اليمـن – عـلاوة علـى السـعودية) وفيـه رأت الدول المجتمعة أن الثروات الكامنة في قاع البحر الأحمر ملك للدول المطلة عليه ، ويجب أن تبقى كذلك ·· كما أكدت حقوقها المشروعة فى تلك الثروات ، واتفقت على اتخاذ الإجراءات اللازمة لأجل حمايتها من تدخل الدول والهيئات الأجنبية[1] .

ولكن عقب حرب أكتوبر ، صدر الإعلان المشترك للسودان ، مصر، السعودية باعتبار البحر الأحمر هو بحر إقليمى عربى مغلق ·

إلا أنه فى بداية عام ١٩٧٧ وبالتحديد فى ٢٧-٢٨ فبراير عقد لقاء فى "الخرطوم" ضم مصر ، سوريا ، السودان وكان أمن وسلام البحر الأحمر من بين الموضوعات الهامة التى طرحت للنقاش ، وخلص البيان الرسمى لهذا اللقاء إلى التأكيد على ضرورة توفير السلم والأمن فى منطقة البحر الأحمر ، والتى لابد أن تكون منطقة سلام لصالح الشعوب وبعيدة عن الصراعات الدولية ··، وغنى عن البيان أنه قد تردد آنذاك فى الصحف المصرية ، والسودانية أن "البحر الأحمرهو بحر عربى" وكان نتيجة ذلك هجوما أثيوبيا على هذا الشعار الذى يتجاهل وجودها على البحر الأحمر ، وإن كان يعكس هذا الشعار فى مضمونه ضوءا أخضر لتأييد الثورة الأريترية ·

– بل تردد كذلك أن هناك عقد اتفاق للدفاع المشترك بين مصر والسودان فى مواجهة مايمس أحد الطرفين من جانب أى طرف خارجى ·

– ثم عقد مؤتمر "تعز" فى مارس ١٩٧٧ باليمن الشمالية ، وضم رؤساء كل من " اليمنين الشمالية والجنوبية ، والسودان ، والصومال " وأكد البيان الصحفى الصادر عن مؤتمر تعز بأنه يجب أن يظل البحر الأحمر منطقة سلام ووئام ، وأن الرؤساء اتفقوا على استغلال ثروات البحر الأحمر لما فيه مصلحة الشعوب فى الدول المطلة عليه ، بل وعلى مواصلة الجهود لعقد لقاء موسع يضم كافة الدول المطلة عليه ·

هذا ، وقد سبق أن أكد الرئيس اليمنى " الحمدى" فى افتتاح هذا المؤتمر فى ٧٧/٣/٢٢ "بأن المؤتمر ليس مظاهرة ضد أحد ، ولامن أجل

---

(١) د· إبراهيم العنانى – قانون البحار الجديد والمصالح العربية – مرجع سابق ح ص٨٧ ·

التآمر على أحد ، وأننا فـي الجمهوريـة العربيـة اليمنيـة نـدرك أن هنـاك مـن يحاولون زج الدول المطلة على حـوض البحـر الأحمـر فـى "حلبـة الصـراع الدولى " ولذا فإن علينا مسئولية عظيمـة هـى : الخـروج بأوطاننـا مـن شـباك الصراع الدولى"(١) .

ومـن هـذا العـرض المختصـر يتضـح أنـه قـد عقـدت مجموعـة مـن المؤتمرات متعددة المستويات ، ضمت فى معظمها أطرافا عربية أحيانا شبه مجتمعة ، وأحيانا أخـرى مجموعـة دون مجموعـة ٠٠ وإن كـان هـذا يعكس الدور الريادى فى البحر الأحمر لبعـض مـن الـدول المطلـة عليـه كالسـعودية بصفة خاصة حيث لعبت دورا تأثيريا ، وكانت أول مـن دعـا لمؤتمـر للـدول المطلة عليه ، وقد سبق توضيحه ٠٠، وذلك لمـا تتمتـع بـه مـن ثقل بـترولى وفائض نقدى ٠٠ بل كما يرى د٠ على الدين هلال أنها قـامت بهـذا الـدور بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لاتفاق مصالحها فى المنطقة مع مـاتقوم بـه السـعودية لتـأمين البحـر الأحمـر ، عـلاوة علـى غيـاب أيـة أدوار عربية أخرى مؤثرة(٢) وإن كان لهذا الاهتمام السعودى أسباب متعددة ، إلا أنها تنحصر فى أن السعودية أكثر الدول المطلة على البحـر الأحمـر اسـتفادة من استقراره ٠

ولايمكن تجاهل الدور اليمنى ، حيث إن صراع منطقة البحر الأحمر يتبوأ المكانة الأولى فى سلم الاهتمامات الدولية للجمهوريـة العربيـة اليمنيـة ، وهذا يجعل اليمن تحاول أخذ موقف متـوازن وعلاقـات متنوعـة مـع مختلـف الأطراف تضمن بها استمرار مصالحها(٣) نظرا لموقعها الجيوبولوتيكى الهـام ٠ كذلك فإن السودان ومصر لهما معا دور تأثيرى فى هذا الخضم وإن كـان أقل حجما ، ربما ذلك مرجعه إلى ضرورة التوازن فـى العلاقـات العربيـة – الإفريقية ، خاصة ارتباطها بأثيوبيا ، حيث نهر النيل المشترك بينهم ٠

ومما هو جدير الإشادة به : اقتراح الجامعة العربية بإنشـاء قـوة ردع تشرف على أمن البحـر الأحمـر ، خاصـة بعد أن ترددت أنبـاء عـن وجـود

(١) عن صحيفة الثورة – صنعـاء ٢٣/٣، ٢٤/٣/١٩٧٧– نقـلا عن د٠ السيد عليـوه – السياسـة الدولية – مرجع سابق – عدد (٥٤)٠

(٢) د٠ على الدين هلال – مرجع سابق – ص ١٠٣ ٠

(٣) د٠ السيد عليوه – السياسة الدولية – عدد ٥٤ – مرجع سابق ، ص٩٦ ٠

عسكرى إسرائيلى فى بعض الجزر القريبة من ساحل أرتيريا وبموافقة أثيوبيا ، وهذا عن التنسيق فى إطار المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر من جانب الدول العربية • أما التنسيق العربى الشامل الذى يتعلق بقانون البحار الجديد فيما يعرف "بالمجموعة العربية" فإن التنسيق ليس حديثا ، وإنما بدأ من ١٩٥٧ حيث شكلت الجامعة العربية لجنة من الخبراء العرب لدراسة مشروعات اتفاقيات جنيف الأربع ، وتوقفت هذه اللجنة ، ثم عادت لممارسة نشاطها منذ عام ١٩٧٣ فى ضوء دورات مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار ، وذلك لدراسة الاتجاهات المختلفة فى هذا المؤتمر بقصد توحيد الموقف العربى والتنسيق مع الدول النامية فى العالم الثالث . وللمجموعة العربية تأثير كبير نظرا لما تبديه من مشاركة فعالة على المستوى الدولى من خلال تقديمها مشروعات متكاملة ومدروسة وجماعية•

وعلى ضوء ماسبق تقديمه ، من تلك الفكرة الجديدة وهى المنطقة الاقتصادية الخالصة التى لاقت قبولا وأصبحت من الأمور المتفق عليها منذ الدورة الرابعة التى عقدت فى نيويورك مارس سنة ١٩٧٦ وتأكدت فى الدورة الخامسة فى نيويورك أغسطس ١٩٧٦م إلى أن باتت فى حكم الأمور المتفق عليها •

فى ضوء هذا ، يمكننا القول بأن وضع استراتيجية عربية أصبحت تمثل ضرورة هامة ، وأن التنسيق أصبح ملحا بشكل أكبر مما تم حتى الآن •• خاصة أن البحر الأحمر سوف يصبح بحيرة شبه مغلقة ؛ نظرا لأنه فى أوسع عرض له لايزيد عن ٣٠٠ ميل بحرى •• حيث إن المنطقة الاقتصادية الخالصة تتيح لكل دولة ساحلية ٢٠٠ ميل ، وبالتالى فإنه وفقا للمادة ١٣٣ من مشروع جنيف (المادة ١٢٩ من المراجع" نيويرك ١٩٧٦") يصبح البحر الأحمر بحرا شبه مغلق ويخضع لحكم المادة ١٣٤ من المشروع (١٣٠ من النص المراجع) والتى تقضى بضرورة التعاون فيما بين الدول الشاطئية فى ممارسة حقوقها والقيام بواجباتها البحرية وفقا للقانون؛ الدولى وذلك نظرا لأن مجموع المنطقتين الاقتصاديتين الخالصتين المتقابلتين (٤٠٠ميل) أقل من أوسع عرض للبحر الأحمر (٣٠٠ميل) •

بل إنه مما يزيد من درجة التنسيق هو : أن معظم الأطراف المطلة على البحر الأحمر "عربية" ، مما يؤكد أن الاستفادة من ثرواته ، والملاحة ،

والصيد ، والنقل ، (خاصة البترول) والبحوث العلمية ٠٠ إلخ ستتم بالتعاون بين هذه الأطراف جميعها ٠

وإذا كان هناك من يقول بأن " تحييد البحر الأحمر أو إعلانه منطقة سلام" ، هو مسالة لاتتوقف على إرادة الأطراف المحلية بقدر ماترتبط باستراتيجيات القوى الكبرى التى لديها رغبة فى الاستمرار فى الوجود العسكرى فى المنطقة ٠٠ "فإن صح هذا القول من الناحية الواقعية خاصة فى الوقت الحاضر ، إلا أن مرد هذا غياب استراتيجية عربية موحدة لإقرار الأمن فى البحر الأحمر ، لذلك فإن إقرار استراتيجية عربية كتعبير عن إرادة عربية فعلية وواقعية لابد أن تراعى مجموعة من العوامل :- إلى أى مدى يمكن لبعض من الأطراف العربية ذات الثقل فى المنطقة الإقليمية للبحر الأحمر (كمصر ، والسودان) من انتهاج سياسة متوازنة فى علاقاتها بين أثيوبيا ، وأريتريا فى ضوء ماسبق تقديمه ؟؟ وإلى أى مدى يمكن أن تكون المساعدة من قبل هذين الطرفين للثورة الأريترية تمثل ورقة ضغط على النظام الأثيوبى بقصد الاستقرار فى المنطقة وحل المشكلة الأريترية ؟؟ ٠

ماهو موقف الدول العربية مجتمعة إزاء تلاقى مصلحة كل من الدولتين العظميين على هزيمة الصومال فى الأوجادين ، وانتصار أثيوبيا بما يمهد لضرب الثورة الأريترية من جانب الأثيوبين ؛ حتى يكون لهم ولو موطن قدم على الشاطئ (سواحل البحر الأحمر) ؟؟ أليس هذا يقف حجر عثرة أمام شعار " عروبة البحر الأحمر " ، بل ويسبب بالتالى إنهاكا للعرب جمعيا - من قبل الدولتين العظميين - بما يخلق حالة من التوتر الدائم فى البحر الأحمر والمنطقة الإقليمية له ؟؟ ثم ، ألا يستدعى هذا الوقوف بقوة إلى جانب الثورة الأريترية من أجل حصولهم على حق تقرير مصيرهم سواء بالاستقلال عن أثيوبيا ، أو بالحكم الذاتى (حكم فيدرالى) ٠٠ مما يؤدى إلى ترجمة شعار " عروبة البحر الأحمر " إلى واقع عملى نظرا لما هو معروف من عروبة إقليم أريتريا ؟؟ ثم ، أليس من العوامل المعجلة بتدعيم الثورة الأريترية ذلك الالتقاء العربى تجاه أريتريا رغم التباين الأيدلوجى بين الدول العربية من حيث الانتماءات أو الولاءات ؟ وليذكر هنا التهديد العراقى ف يونيه / يوليو سنة ١٩٧٨ بقطع العلاقة مع موسكو بما فى ذلك إلغاء

معـاهدات الصداقـة إذا مـا اشـتركت القـوات الكوبيـة فـي القتـال ضـد الأريتريين (١).

أليس من الضروري السعي نحو التنسيق الدائم للوجود العسكري العربي في منطقة البحر الأحمر ، خاصـة في المداخل الجنوبيـة .. وهنـا يمكن أن تبرز تلك الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية التي يوجد جـزء منهـا بدون سكان ، مما يجعلها مهددة بالاحتلال من قبل أي من الدول الكبرى ؟؟ !

أليس هناك من ضرورة لإقامة قاعدة صناعية عربية للتسليح تضمن المنافسة في المنطقة بقدر متكافئ مع أي قوى خارجية تسـعى للسيطرة على المنطقة من أي جهة ؟؟

هل يمكن القول بأن " الهيئة العربية للتصنيع " كانت خطـوة في هذا الدرب ؟ أم أنه من الضروري البحث عن أسلوب لكي يضـم عددا أكبر من الدول العربية وبصفة خاصة في المنطقـة الإقليميـة للبحـر الأحمر ؟؟ حيث تتوافر مقومات الصناعة من مال وبشر وتكنولوجيا .

هل يمكن القول بأن المساعدات الاقتصادية والسير في تقديم القروض من جانب الدول البترولية – وبصفة خاصة السـعودية – للدول المطلـة على البحر الأحمر العربية خاصة والأفريقية بشكل عام أن تكون من العوامل التي تخلق درجة أكبر من التنسيق بين الدول العربية تجاه "عروبة البحر الأحمر" من جانب ، ومن جانب آخر يضمن المساندة من الدول الأفريقية – في إطـار التعاون العربي الأفريقي – للاستراتيجية العربية في خلق الأمن والاستقرار في منطقة البحر الأحمر ؟؟ أخذا في الاعتبار أن معظم الدول العربية المطلـة على البحر الأحمر في حاجة إلى المساعدات الاقتصادية (مصـر ، والسودان ، واليمنين ، والصومـال ، وجيبوتـي ، والأردن ...) لذلك فـإن التسـاؤل المطروح : هل السعودية عليها أن تدفع الثمن للدور الريـادي لهـا في البحر الأحمر بتقديمها مثل هذه المساعدات ؟؟ (٢)

المهم : لعلـه في استعراض هذه التساؤلات ، يمكن أن تشكل في مجموعهـا إجابـة على بعض التسـاؤلات – إلى أي مـدى يمكـن أن تكـون

---

(١) د. ياسين العيوطي – السياسة الدولية ، عدد ٥٤– مرجع سابق .

(٢) تفصيلا – نائلة حيدة – المساعدات المالية العربيـة إلى دول البحـر الأحمـر الأفريقيـة – السياسية الدولية – عدد ٥٩ – يناير ١٩٨٠ ، ص٢٨ : ص ٣٦ .

الأطراف المحلية "الإقليمية" هى الفاعل الرئيسى فى تقرير سياسة الأمن والاستقرار فى البحر الأحمر ؟ وإلى أى مدى يمكن الحديث عن نظام أمنى إقليمى على قدر كبير من الاستقلالية بعيدا عن صراعات الدول الكبرى التى تحاول كل منها على حدة أن تسجل كسبا لها على حساب الآخرين ؟؟ وإلى أى مدى يمكن الحديث عن عروبة البحر الأحمر ؟؟.

وفى الختام : إذا كان مآل "البحر الأحمر" إلى أن يكون "بحرا عربيا" بالفعل ولو فى الأمد البعيد فإن دراسة تجربة " محمد على " كتجربة إقليمية قدر لها التحكم الذاتى بقدر الإمكان فى المنطقة ، بل والوقوف على أسباب فشلها .. ربما يكون مدخلا هاما لإعادة السيطرة الإقليمية – من جانب الدول العربية المطلة على البحر الأحمر مجتمعة – على مقدرات الأمور فى المنطقة ، وتنتقل بالتالى مسألة تحييد البحر الأحمر أو عروبته من حيز الفكر إلى حيز الواقع كمصدر للسلم والأمن والاستقرار وليس بؤرة لصراع الدول الكبرى .

الفصل الثانى

"الأزمة الصومالية بين الدور الدولى
والدور المصرى المنتظر"

المبحث الأول

"أزمة الصومال بين الفشل الدولي وإمكانيات النجاح الإقليمي"*

بدأت الأزمة فى الصومال تدخل مرحلة جديدة بعد المراحل التى مرت بها من قبل ، حيث مرت بمرحلة صراع على السلطة سرعان ما تحول إلى حرب أهلية بتأثير عوامل خارجية فى الغالب كانت ذات طبيعة دولية ، ثم انتقلت إلى التدخل الدولى المباشر سواء من الأمم المتحدة أو من الولايات المتحدة مباشرة ، حيث تلاشى من الوجود الدولى مايعرف بالسيادة الصومالية نظرا لاختفاء فعلى للسلطة الرسمية للدولة، وأصبحت الأزمة الصومالية ذات طبيعة معقدة منذ التدخل الدولى الذى يشير إلى أنه محاولة لإنقاذ الدولة الصومالية ، وهو ما لم يتحقق حتى هذه اللحظة .

فقد اضطلعت الولايات المتحدة فى عهد الرئيس الأمريكى السابق بوش ، بمسئولية إعادة الأوضاع إلى ماهى عليه فى الصومال ، ومساعدة الصوماليين على مواجهة المشكلة ، فما كان منه إلا أن أرسل القوات منفردا وبعيدا عن الأمم المتحدة لتنزل على الأراضى الصومالية باسم " فضفاض" هو قوات "إعادة الأمل" باعتبار أن الهدف الرسمى من إرسال قواته هو الطابع الإنسانى .

وجاء ذلك الشعار الذى كان سبيلا للتدخل الأمريكى فى الصومال امتدادا لتلك الحملة التى قادتها الولايات المتحدة ودول التحالف ضد العراق باسم " عاصفة الصحراء" بما تحمله من قوة وعنف ، بينما الحملة المتجهة إلى الصومال تحمل معانى الوداعة واللطف والإنسانية.

والأمر لاشك مختلف ، واللغة التى أراد بها بوش أن يخاطب المجتمع الأمريكى والدولى إزاء الصومال لم تكن موفقة فى تبريرها ، ولكن الهدف الحقيقى - حتى ولو لم يكن يقصده الرئيس الأمريكى السابق "بوش" - فلم يخرج عن توريط الرئيس الأمريكى الجديد " كلينتون" فى مثل هذا المستنقع وسبيلا لاستنزاف مجهوده ووقته طوال العام الأول ،

---

* نشرت فى جريدة "عكاظ" بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٢ .

حيث أراد بوش أن يثبت بعد فشله فى الانتخابات فى الرابع من نوفمبر من العام الماضى ، أنه لازال قادرا على صنع واتخاذ القرار . ولاشك أنه لم يورط الرئيس التالى له فحسب ، بل ورط الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها ، خاصة أن الوتر الحساس للأمريكيين هو حياة المواطنين التى إن تعرضت للمخاطر ، تؤثر فى القرار السياسى بأسرع مما يتصوره أحد. وهذا هو ما حدث فى الصومال طيلة ما يقرب من عام كامل ، حيث دخلت القوات الأمريكية منفردة وسبقتها قوات الأمم المتحدة ، وحدث صراع بين الطرفين ، حيث إن الولايات المتحدة أرادت أن تعمل منفردة ولحسابها ، بينما أرادت الأمم المتحدة أن يتم عمل القوات الأمريكية تحت لوائها وعملها. ورغم مضى عام تقريبا إلا أن الصومال لم يعد له الأمل ، ولم يعد له الاستقرار ، ولم تعد له سيادة الدولة المأمولة .

والنتيجة النهائية للدور الدولى هو : الفشل الذريع ، سواء من قبل الأمم المتحدة ، أو من جانب الولايات المتحدة. وقد تجلى هذا الفشل فى عدم تنفيذ الخطة الدولية المعلنة. فلم يتم النجاح فى جمع الأطراف الصومالية المتصارعة على مائدة مفاوضات للاستقرار على صيغة حل وطنى مرحلى ، تمهيدا لعودة وحدة الدولة الصومالية وسيادتها الكاملة. ولم يستطع الدور الدولى حل المشكلات اليومية التى كانت تواجه السكان الصوماليين فى الغذاء والماء والمسكن والدواء وغير ذلك من أمور حياتية ، وبالإضافه لعدم إمكانية تحقيق ذلك ، فإن الأمور ازدادت تعقيدا فى ناحيتين:

الأولى: حيث انقسم الصوماليون إلى فريقين رئيسيين : الأول يرفض الوجود الدولى المكثف وغير المبرر داخل الأراضى الصومالية ، ولم يكتف بالرفض، بل امتد إلى مقاومته ، والثانى يقبل الوجود الدولى وإن كان على مضض ، ويتعامل معه باعتباره حقيقة من حقائق الوضع الدولى والإقليمى .

الثانية: حيث تحولت القوات الدولية من دورها المحايد فى إقرار السلم وخلق مناخ الاستقرار فى داخل الصومال تمهيدا لإعادة الصومال الدولة والكيان والسيادة إلى ما كانت عليه ، إلى طرف فى الصراع الداخلى ، وبدأت تتعقب جماعة دون أخرى ، وهو ما أعلنت عنه رسميا بأنها تسعى لمطاردة اللواء

محمد فرح عيديد وأعوانه ، لدرجة أنها رصدت جائزة مالية ضخمة لأى صومالى يمكن أن يرشد عن مكان وجوده .

وكذا تحولت القوات الأمريكية من دورها المعلن " إعادة الأمل" إلى الصومال ، إلى شبه الحملات وتنظيم الغارات الجوية بهدف تعقب " عيديد" وأعوانه وقواته ، ثم يتضح بعد ذلك أن المعلومات المتوافرة عن الأماكن التى تم الإغارة عليها وضربها لا علاقة لها بأعوان عيديد وقواته ، وإنما لمدنيين صوماليين ، مما أزاد السخط ضد القوات الأمريكية من جانب ، وضد القوات الدولية من جانب آخر . وكان من نتيجة التركيز الأمريكى على "عيديد" أن تحول إلى قوة رمزية أسهمت فى تعبئة الصوماليين ضد القوات الأمريكية. وأسهمت الانفعالات الأمريكية ، والتسرع فى القرار الأمريكى ، والإفصاح عن نزعة "الانتقام الفردى" والذى تحول إلى "انتقام جماعى" فى توليد طاقة عدائية كبرى لدى قطاعات عديدة من الشعب الصومالى تحولت معها المسألة إلى مقاومة لكل ما هو أجنبى سواء أمريكى أو من الأمم المتحدة. وهو ما ترتب عليه قتل العديد من الأمريكيين الذين وصلت أعدادهم إلى أكثر من (٢٠) جندى ، وإسقاط بعض الطائرات ، وأسر بعض الطيارين ، وهو ما حدا بالرئيس الأمريكى إلى التراجع السريع وغير المتوقع عن الاستمرار فى الصومال ، بل وأعلن عن استعداده للتفاوض مع "عيديد" وأعوانه وقواته ، ورددت الأنباء عن جلسة تمت بين ممثل أمريكى وعدد من ممثلى اللواء الصومالى "عيديد" لتبادل الأسرى ، وإنهاء الأزمة ، كما أعلن وزير الخارجية الأمريكى كريستوفر عن استعداد بلاده لإنهاء الوجود الأمريكى فى الصومال ، وحدد الرئيس الأمريكى موعدا لرحيل جميع القوات الأمريكية فى ٣١ مارس ١٩٩٤ .

وكل هذه الأمور مجتمعة أفصحت فى النهاية عن فشل الدور الدولى، وخاصة فشل الولايات المتحدة فى تحقيق أغراضها الإنسانية المعلنة ، أو حتى فى تحقيق أهدافها الخفية فى التواجد فى هذه المنطقة الحيوية المطلة على المحيط ومدخل البحر الأحمر ، وكذا التواجد الأمريكى الذى يسهم بصورة غير مباشرة فى ردع السودان المجاور للصومال وأثيوبيا ، كما أن الفشل الأمريكى أسهم فى عجز دور الأمم المتحدة عن تحقيق أهدافها ، وفقدان مصداقية دورها فى الصومال ، إلى الدرجة التى يعلن شعب هذه

الدولـة فـى مظـاهرات مستمرة رفض هـذا الـدور ، ومطالبـة بطـرس غـالى (الأمين العام) ، بسحب قواته ، ووصل الأمر إلى حد رفض المساعدات التـى تأتى بها المنظمة الدولية .

وإزاء هذا الفشل الدولى ، كان لابد من إيقاظ الدور الإقليمـى ، الـذى تم الغاؤه بحكم التأثير الجديد فى النظام الدولـى ، حيـث تـم وأد دور الجامعـة العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية ، ومنظمـة المؤتمـر الإسـلامى ، وتحولـت هذه المنظمات من آليات يفترض أنها فعالة فى مثل هذا النزاع ، -وإن كـان داخليـا – الإقليمـى إلـى منظمـات تناشـد وتشـجب وتتمنـى أن يتحقـق السـلام والوئام فى البلد العزيز "الصومال" فالأصل أن تكون هذه المنظمات الإقليميـة هـى الوسيلة الفعالـة لحـل الأزمـة الصوماليـة وغيرهـا ، طالمـا كـانت ذات مستوى إقليمى ، وطالما أنها لم تهـدد السلم والأمـن الدوليين ، ممـا يستتبعه انتقال الأمر إلى المستوى الدولى. وهذا ما يجعلنا نصل فى التحليل النهائى – مع آخرين– إلى أن الأهداف الدولية الخفية كانت كبيرة فى الصومـال ، ومـع اكتشافها مـن جـانب الصومـاليين ، وسـوء إدارة الأطـراف الدوليـة للأزمـة ، وتعرض القوات الأمريكية خصوصا لضربات انتقامية مؤثرة يمكن أن تسـهم فـى تـأليب الـرأى العـام الأمريكـى علـى الإدارة الأمريكيـة تذكرهـم بمأسـاة "فيتنـام"، سـارع الرئيس الأمريكـى إلـى قبولـه الانسـحاب المشـرف علـى الاسـتمرار غير المـأمون والمحفوف بالمخـاطر ، وهـو ماكـان قد رتـب لـه الرئيس الأمريكى السابق " بوش" للإدارة الحالية.

والتطورات الجارية الآن تشير إلى تعزيز الدور الإقليمى لحل الأزمة الصوماليـة ، حيـث يتـم الـترتيب لعقـد مؤتمـر مشـترك بيـن الجامعـة العربيـة ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة المؤتمر الإسـلامى فـى أديـس أبابـا لإقـرار تسوية وطنية بين الأطراف المتنازعة .

كما أن هناك تنسيقا أعلن عنه على لسان أمين عام الأمم المتحدة (د . بطرس غالى) ، بين المنظمة الدولية، وجامعة الـدول العربيـة لإنهـاء الأزمـة الصوماليـة ، كمـا أن المملكـة السـعودية سـارعت بتقديـم مسـاعدات عاجلـة للصوماليين لمواجهة الأوضاع السيئة التى يعيشونها. بالإضافة إلى مساعى مصرية تبذل فى الطريق لإنهاء هذه الأزمة بشكل عاجل.

وأيا كانت الجهود المبذولة حاليا ، فإن المساعى على المستوى الإقليمى مطلوبة باعتبارها الأصل فى إنهاء هذه الأزمة. ولكن باعتبار أن الصومال دولة عربية وعضو فى الجامعة العربية فإن الجهد الأكبر يجب أن يتركز على آلية الجامعة لجمع الفرقاء الصوماليين، وحل مشاكلهم، والسعى نحو التوصل لحل يرضى هذه الأطراف يعيد للصومال سيادته وكيانه الذى فقده بالفعل.

ولا بأس من جهود مساعدة من منظمة الوحدة الأفريقية باعتبار أن رئيسها الحالى هو رئيس مصر العربية.

أما عن الدور الدولى ، فإن انسحابه من الساحة الصومالية لفقدان مصداقيته بات ضروريا، وبعد ما منى بالفشل فإن كل الجهود التى يمكن أن تبذل مرة أخرى لن تجد لها آذانا صاغية داخل الصومال. والأمل الآن فى دور إقليمى قوى ومؤثر من خلال الجامعة العربية وبقيادة دول عربية مؤثرة كمصر والسعودية واليمن ، ينهى هذه الأزمة بعد ترهلها ، خاصة أن إمكانيات نجاح هذا الدور الإقليمى كبيرة للغاية.

المبحث الثانى
"ضرورات الدور المصرى فى حل الأزمة الصومالية"*:-

تعتبر الأزمة الصومالية من الأزمات المعقدة ، حيث تفاعلت فيها عوامل داخلية وإقليمية ودولية ، واستمرت ثلاث سنوات متصلة ، وحتى الآن، لم تصل إلى حل محدد ارتضته جميع الأطراف ، بل بدأت الأزمة بحرب أهلية بين الأطراف الداخلية المتصارعة استمرت أكثر من عام ونصف ، وفشلت هذه الأطراف فى الاهتداء والتوصل لحل ، ثم تدخلت الأمم المتحدة بقوات رمزية ، تبعها تدخل كبير من الولايات المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٢ وبقوات ضخمة ، ولكن فشل هذا التدخل الدولى أيضا وبدأت القوات منذ عدة أشهر تسحب قواتها تدريجيا ، وقد تم انسحابها بنهاية شهر مارس ١٩٩٤. كما أن هناك بعض الأطراف المجاورة قد أسهمت فى التوسط بين الأطراف المتصارعة وواجهت الفشل. أى أن جميع المستويات

* نشرت فى جريدة الاهرام المسائى بتاريخ ١٩٩٤/٤/٦.

الداخلية والدولية والإقليمية قد واجهت الفشل فى مواجهة الأزمة بغض النظر عن الفرص المتاحة لكل منها وبمساحة الحركة وحدودها المتاحة أمامها ، ولكن الواضح أن الطرف الذى أخذ فرصته الكاملة فى التعامل مع الأزمة وفشل بوضوح هو الطرف الدولى ، ولذلك فإن الأطراف الصومالية لم يعد لديها الرغبة فى الوثوق فيه أو التعامل معه ، ومن ثم يبقى الطرف أو الأطراف التى لم تأخذ فرصتها الكاملة فى التعامل أو التحرك صوب الأزمة ، وهى الأطراف الإقليمية أو الطرف الإقليمى ، وذلك نظرا لطغيان التدخل الدولى فى الأزمة الذى حاول أن يلغى تماما الإرادة الإقليمية.

وإذا تحدثنا عن الإرادة الإقليمية على المستوى المؤسسى ، فإنه يتبادر إلى الذهن أولا الجامعة العربية ، وثانيا منظمة الوحدة الأفريقية. ولاشك أن دور هاتين المؤسستين إزاء الأزمة يتسم بالتواضع وعدم الفاعلية لظروف لسنا فى محل تبريرها ، فالصومال دولة عربية أولا ، ومن ثم يسأل عنها الجامعة العربية ، وهى دولة أفريقية ثانيا ، ومن ثم تسأل عنها منظمة الوحدة الأفريقية.

وقد تمزقت هذه الدولة ، وفقدت كيانها ، وضاعت سلطتها ، وتشرد شعبها بسبب صراعات السلطة ، والتعصب القبلى ، وتدخلت قوى أجنبية فيها، ولم تتحرك المنظمتان الرئيسيتان المسئولتان عنها بحكم عضويتها فيهما.

ولكن بحكم أن مصر قوة فاعلة فى المنطقة العربية ، وبالتالى فى الجامعة العربية ، وبحكم رئاستها لمنظمة الوحدة الأفريقية لهذه الدورة ، فإن مصر مؤهلة لممارسة دور وساطى قوى فى حل الأزمة الصومالية : كانت بدايته : الدعوة للاجتماع الذى عقد فى القاهرة فى أوائل مارس الماضى للأطراف الصومالية للاتفاق على تسلم مقاليد الحكم وصياغة ميثاق جديد بعد رحيل القوات الدولية وقوات الأمم المتحدة بنهاية الشهر الماضى (مارس١٩٩٤).

ويعزز هذا الدور عدة عوامل تتعلق بالمصالح العليا والقومية لمصر منها :

– أن استقرار القرن الأفريقى – والذى تقع فيه الصومال – يمثل ضرورة استراتيجية لمصر تتفق ومقتضيات الأمن القومى المصرى والعربى .

- الصومال يعد إضافة استراتيجية بموقعه فى مدخل البحر الأحمر من ناحية الجنوب للأمن القومى العربى ، ومن ثم فإن استقراره وتقويته يمثل دعامة أمنية واستراتيجية هامة يجب الحفاظ عليها .
- استمرار الحرب الأهلية فى الصومال تقوى من نزعات تيارات الأصولية التى يمكن أن تتحالف مع قوى أخرى فى الجنوب ، فتمثل حزاما للعنف يذكرنا بحزام الشيوعية الأحمر فى هذه المنطقة .
- استمرار أزمة الصومال يمكن أن يؤدى إلى مخاطر على حوض وادى النيل إذا استغلت كوسيلة للتدخل الخفى لبعض القوى المضادة لمصر ، خاصة أن الصومال مجاورة لأوغندا منبع النيل .

إضافة إلى أن مصر يجب ألاتغيب تاريخيا عن الأزمات المجاورة ، وأن يكون لها فيها دور قائد ، خاصة أن هذا الدور يتفق مع حقائق التاريخ والمصلحة القومية للبلاد .

- أما عن احتمالات نجاح هذا الدور أو كيفية نجاحه:-

لاشك أن الغموض يكتنف الأزمة منذ نهاية الشهر الماضى (مارس١٩٩٤) برحيل القوات الأمريكية والقوات الدولية ، ويثار فى هذا الصدد احتمالان : الأول : عودة الحرب الأهلية وتفجرها مرة أخرى وبشكل عنيف ، والثانى : التعجيل بتلاقى الأطراف الصومالية على مائدة التفاوض ، حيث إنهم وبعد ثلاث سنوات - وجدوا أنه لاسبيل للوصول إلى السلطة عن طريق القوة ، بل عن طريق آخر وهو : الوفاق والاتفاق ، وإن كان كل طرف يرى المسألة من زاويته الخاصة. ومن جانبنا وفى ضوء عوامل عديدة موضوعية منها مدى الإنهاك الذى أصاب الصوماليين ، والجوع والحرمان ، والرغبة المتوافرة لديهم فى إعادة تنظيم حياتهم - ستكون باعثا أساسيا على تغليب الاحتمال الثانى ، وهو تلاقى الأطراف المتصارعة على مائدة التفاوض ، ولذلك فإن أى جهد مخلص وقوى ومتفهم لظروف الأطراف الصومالية سيؤدى بما لايدع مجالا للشك إلى تعزيز الثقة بين هذه الأطراف فى سرعة التوصل إلى اتفاق فيما بينهم ثم تدعيم هذا الاتفاق وحمايته فى الواقع الفعلى حتى تدور حركة الحياة الصومالية معه .

ومن ثم ، فإنه طالما قد وجد المستوى الدولى سبيله إلى الفشل فى التعامل مع الأزمة الصومالية نتيجة تدخله بصورة حركت المشاعر الوطنية الصومالية ، فإن استبعاد هذا المستوى أصبح حتميا لافتقاد الثقة به . وإن الأطراف الصومالية قد شهدوا معا – وفى مواجهة مباشرة – حربا أهلية ، وعانوا معاناة كبيرة . وإن التقائهم معا حتمى باعتبارهم الأطراف الأصلية ولكنهم يحتاجون إلى بعض الوسطاء الذين يسهمون فى تقريب وتعزيز الثقة فيما بينهم ، وهنا يظهر دور الوسطاء الإقليميون وفى مقدمتهم مصر ، ويمكن أن يشاركها عدد من الدول الفاعلة عربيا على وجه التحديد ، لكى تسهم فى تقديم أوجه المساعدة لهذه الدولة ؛ لكى تعيد بناء مؤسساتها مرة أخرى ، وليكن للجامعة العربية دور إيجابى ملموس فى هذا الصدد .

وهنا ، فلايجب على مصر أن يقتصر دورها على مجرد استضافة الأطراف أو توفير المقرات والقاعات ، بل المشاركة فى تقريب المسافات بين الأطراف – كل الأطراف – بحيث تسعى لضم الغائبين وإحضارهم والاستماع لهم ؛ لأن مصر كبيرة وقوية وموثوق بها لدى أطراف كثيرة فى المنطقة .

ومن ثم ، فإن دورها قائد وفاعل ، وهذا هو الذى يسهم فى إنهاء الأزمة من خلال الديناميكية التى تتسم بها السياسة الخارجية المصرية الحالية، كما أنه من الممكن الاستفادة من الاجتماع الذى عقد مؤخرا فى نيروبى بكينيا والذى أسفر عن اتفاق جديد بين الأطراف الصومالية جميعها ، ويحتاج إلى المزيد من الدعم ليجد سبيله إلى التنفيذ الفعلى. والأمر يحتاج إلى عناق دور عربى أفريقى تجمعه مصر باعتبارها حلقة الوصل للاعتبارات السابقة ، وفى ضوء الضرورات التى أشرنا إليها ؛ حتى تخرج الصومال العربية الافريقية من أزمتها التى امتدت ثلاث سنوات.

الفصل الثالث

"تطورات القضية الفلسطينية
ومرحلة المفاوضات العربية الإسرائيلية"

البحث الأول

التوجه الفلسطيني نحو الشرق (اليابان والصين)

الأبعاد .. والنتائج*

أضحى الشرق يمثل بؤرة صراع دبلوماسي بين أطراف الصراع العربي الإسرائيلي . وعلى الرغم من تنبه إسرائيل لهذه المنطقة منذ الخمسينات ، وبذلها جهودا ضخمة في تدعيم علاقاتها بهذه البقعة من العالم ، إلا أن حجم علاقاتها بدولها اتسم بالمحدودية .

واقتصرت العلاقات على تبادل الخبرات ، وتبادل السلع الاقتصادية ، وتعاون عسكري سواء ببيع السلاح أو المساهمة في إنتاجه ، وتبادل الوفود السياحية ، والبعثات التعليمية ، في نفس الوقت فإن التنبه العربي لدور هذه المنطقة اتسم باليقظة في أوج الدعوة لعدم الانحياز في منتصف الخمسينات وخلال الستينات ، ولكن لم يستمر طويلا حتى تراجع في السبعينات والثمانينات ، حيث أصبح الاهتمام بالغرب الأوروبي والأمريكي هو الوجهه المقصودة على حساب الاهتمام بالشرق عموما، والشرق الآسيوي في اليابان والصين وجنوب شرق آسيا بصفة خاصة .

ولكن في السنوات الأخيرة نما الاهتمام بالشرق الأسيوي ليصبح مكانا لاختبار القدرات الدبلوماسية لكلا الطرفين : العربي ، والإسرائيلي .

ومن هذه الزاوية ، فإنه يمكن فهم المغزى الحقيقي لزيارة الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لكل من اليابان والصين في الأسبوع الأول من أكتوبر الماضي.

فقد تمت الزيارتان بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية ، ومن الحكومة الصينية والرئيس الصيني أيضا ، وقد سبق للزعيم عرفات زيارة اليابان في عام ١٩٨١ بناء على دعوة غير رسمية وجهت له من رابطة الصداقة اليابانية – الفلسطينية – البرلمانية. ومن ثم فإن الدعوة الرسمية له تعد تطورا هاما في طبيعة العلاقات اليابانية الفلسطينية ، بل تأتى

* نشرت في مجلة المنار ، عدد (٥٩) ، أكتوبر ١٩٨٩ ، ص ٢٠:٢٢.

ترجمة عملية للموقف اليابانى من الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، وهذا هو ما أوضحه وزير خارجية اليابان أمام الجمعية العامه للأمم المتحدة قبل زيارة عرفات مباشرة ، حيث أكد على ضرورة الانسحاب الإسرائيلى من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧ , والاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فيه حقه فى إقامة دولة فلسطينية ، مع الاعتراف بحق إسرائيل فى الوجود أيضا ، وكذلك يتم التوصل إلى السلام عبر المفاوضات وعلى أن يكون المؤتمر الدولى إطارا لها ، وأن منظمة التحرير الفلسطينية هى التى تمثل الشعب الفلسطينى ، ومن ثم يجب اشتراكها فى عملية السلام فى الشرق الأوسط ، وأن اليابان ستتعاون بشكل نشط مع جهود الأطراف المعنية من أجل السلام.

إذن ماهى الأبعاد الحقيقية لهذه الزيارة ؟ الواقع أنه من خلال استعراض رؤى وأهداف الطرف الفلسطينى ، والطرف اليابانى يتضح التالى:

(١)أن الطرف اليابانى يستهدف من خلال الدعوة الرسمية ممارسة دور ما فى أحداث المنطقة العربية من خلال القضية الفلسطينية – بغض النظر عن حجم هذا الدور. ويتضح هذا الهدف من خلال رفض اليابان ضغوط إسرائيل واحتجاجاتها ، سواء على لسان وزير خارجية إسرائيل فى لقائه بوزير خارجية اليابان خلال جلسات الجمعية العامة الأخيرة ، أو على لسان المتحدث الرسمى للسفارة الإسرائيلية فى اليابان ، وذلك لمنع الزيارة ووصف إتمام الزيارة بأنه إشاعة وانتشار للعنف وتعزيز له ، كما أن مقابلة رئيس الوزراء اليابانى بنفسه ووزير خارجية ورؤساء المجالس النيابية وغيرهم من رؤساء الأحزاب ، تأكيد للأهمية التى توليها الدولة اليابانية لهذه الزيارة وتأييدها.

(٢)أن الطرف اليابانى فى ممارسته لهذا الدور يتسم بالتوازن ، فعلى الرغم من الاستقبال الرسمى للزعيم عرفات ، ومناداته فى اللقاءات العامة " بسيادة الرئيس" طبقا لما تناقلته وكالات الأنباء ، إلا أن الحكومة اليابانية لم تعترف بالدولة الفلسطينية رسميا ، وإنما اكتفت برفع درجة التمثيل الفلسطينى إلى "البعثة العامة الدائمة لفلسطين" بدلا من مكتب منظمة التحرير الفلسطينية، وعلى الرغم من أن الفارق بين البعثة العامة ، وبين السفارة هو توافر

الحصانات الدبلوماسية ، إلا أن رفع التمثيل فى حد ذاته والتعامل مع اسم فلسطين بدلا من منظمة التحرير هو اعتراف ضمنى فى تقديرنا . وفى تعقيب لأحد مسئولى الخارجية اليابانية عن عدم اعتراف طوكيو بدولة فلسطين المستقلة ، أشار إلى "أننا لا نعتقد أن دولة فلسطين لها المستوى التمثيلى نفسه للدول فى القانون ، ومن الناحية القانونية ، فإن اليابان تعترف بالدولة التى تبسط السيادة على أرضها وشعبها".

ولكن يلاحظ أن اليابان فى هذه الخطوة تأتى فى إطار الموقف الغربى بصفة عامة ، فقد سبقتها إلى هذه الخطوة فرنسا فى يناير الماضى ، وإيطاليا فى مايو الماضى أيضا. علاوة على أنها تأتى فى إطار التوازن النسبى بين إسرائيل والفلسطينيين ، فى إطار طبيعة العلاقة الخاصة بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية .

(٣)استهدف الطرف الفلسطينى بالانفتاح على الشرق وزيارة اليابان أولا: الرغبة فى رفع التمثيل الفلسطينى ، إن لم يكن الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية ، وإن كان هذا لم يصبه النجاح فى الوقت الحاضر ، ومحاولة إشعار الحكومة اليابانية بأهمية دورها السياسى فى المنطقة ليتوازى مع الدور الاقتصادى وطبيعة العلاقات مع الأطراف المختلفة فيها. ولذلك لوحظ لهجة متشددة فى كثير من لقاءاته الرسمية حملت معنى التحذير ، وقد اتضح ذلك من خلال كلمات عرفات دور أخلاقى واقتصادى : "إن اليابان لم تقم بعد بالدور الذى من المفترض أن تقوم به فى عملية السلام ، على اعتبار أنها ثانى دولة اقتصادية فى العالم ، ومن لا يشارك فى عملية السلام الآن لن يشارك فى أى شئ بعد إقرار هذا السلام ، كما أشار إلى أن اليابان كقوة اقتصادية عالمية ، لها دور أخلاقى واقتصادى مهما يكن يجب أن تلعبه فى الشرق الأوسط .

وذكر منبها ومحذرا : "إن العلاقات التجارية بين اليابان وإسرائيل نمت بصورة كبيرة فى الآونة الاخيرة ، حيث تضاعفت خلال السنوات الأربع الماضية وارتفعت من ٣٨٥ مليون دولار عام ١٩٨٥ ، إلى ١,١ مليار دولار العام الماضى حسب الإحصاءات اليابانية ، وهو ما يجعلنا لا نطالبكم بإعادة النظر فى ذلك من أجلنا ، بل من أجلكم أنتم ، وعليكم أن تضعوا نصب أعينكم الميزان التجارى بين بلادكم والأمة العربية. فمثل هذا

التطور ليس من مصلحة اليابان ، التى ترتبط بالدول العربية فى الجزء الأكبر من وارداتها النفطية ، وإنه لمن الإنصاف التام لليابان أن تنشد الربح بصفتها بلدا مكيفا نحو التجارة ، ومن الإنصاف التام أيضا أن توازنوا بين هذه المصالح ومصالحكم مع الشعب الفلسطينى".

وهكذا يتضح أن الرئيس عرفات واجه الحكومة اليابانية برؤية مدروسة أشعرت اليابانيين بمتابعة مضمونية لسياساتهم من جانب الطرف الفلسطينى ، وهو ما يعكس مواجهة شجاعة ، وفى نفس الوقت التحذير ولفت النظر لأهمية توازن الموقف اليابانى إزاء الطرف العربى الفلسطينى ، والطرف الإسرائيلى.

(٤)أكد الطرف الفلسطينى على رغبته فى التخطيط من الآن لبناء الدولة الفلسطينية ، ولذلك فقد ركز فى مباحثاته على البعد الاقتصادى والتباحث بشأن الدعم اليابانى لإقامة الصناعات والبنية التحتية من مرافق وغيرها فى الدولة المزمع إقامتها فعليا ، وأن التخطيط لذلك يبدأ من الآن مشيرا للطرف اليابانى بضرورة تزويد الدولة بالتكنولوجيا الحديثة والمساهمة فى إقامة قاعدة صناعية كبرى فى فلسطين ، كما كانت هناك مطالبة من الفلسطينيين بضرورة التعامل اليابانى مع السلع الفلسطينية بنفس تعاملهم مع السلع الإسرائيلية من حيث الأفضليات وغيرها ، وكذلك فقد طالب الطرف الفلسطينى بضرورة زيادة الدعم اليابانى الحالى والمقدر بعشرة ملايين دولار إلى أكثر من ذلك . وقد وعدت الحكومة اليابانية بدراسة ذلك والتفاعل معه فى أقرب فرصة ممكنة.

ونفس الأبعاد المستهدفة من وراء زيارة عرفات لليابان هى نفس الأهداف بشكل كبير المستهدفة من وراء زيارة الصين التى تصر على عدم تبادل التمثيل الدبلوماسى مع إسرائيل إلا بعد انسحابها من الأراضى العربية المحتلة ، وكذلك تؤيد الكفاح المسلح للفلسطينيين لإقامة دولتهم ، مع التأكيد على إمكانية التوصل لسلام من خلال المفاوضات بقصد المؤتمر الدولى ، وضرورة الاعتراف المتبادل بين الطرفين.

وقد استقبل الرئيس الصينى ياسر عرفات فور وصوله ، واستقبله أيضا رئيس الوزراء الصينى استقبالا رسميا ، وعقدت محادثات رسمية مع

المسئولين فى الصين . وهى زيارة تأتى فى إطار تدعيم العلاقات الفلسطينية الصينية الحالية إلى الأفضل.

ولاشك أن الزيارة فى حد ذاتها – سواء لليابان أو للصين – هى محاولة جادة من القيادة الفلسطينية تعكس رؤية متكاملة لها على الصعيد الدبلوماسى بهذا الانفتاح الفلسطينى على الشرق بمحاولتها جذب الدب الصينى لممارسة دوره الحقيقى وبشكل إيجابى تجاه المنطقة ، وفى نفس الوقت محاولة خلق التوازن لدى العملاق الاقتصادى اليابانى فى تعامله مع أطراف المنطقة.

وفى حقيقة الأمر ، فإن الشرق مرشح لأن يشهد معركة وصراعا دبلوماسيين بين الطرف العربى والإسرائيلى ، فمع نهاية شهر نوفمبر ١٩٨٩، سيقوم أرنيز وزير خارجية إسرائيل بزيارة اليابان ، وهو مانتوق لمعرفة نتائجه ، ولكن ستعكس هذه الزيارة مدى القلق الإسرائيلى لزيارة عرفات التى تمت بناء على دعوة رسمية من الحكومة اليابانية.

والأمر لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد – أى عند مجرد زيارة عرفات – ولكن لابد من مواصلة الجهود الدبلوماسية ، وتبادل الزيارات على أعلى مستوى ، وممارسة الضغوط الممكنة من الطرف العربى تجاه الشرق لكسب المعركة الدبلوماسية فى هذه المنطقة الحيوية التى يرشحها كثير من المراقبين ومحللى السياسة المرموقين لأن تكون القوة الجديدة على الخريطة الدولية مع مطلع القرن الحادى والعشرين.

المبحث الثانى
"ترويكا" مدريد
وحدود الدور الأوروبى فى الشرق الأوسط *

كان لإعلان الدولة الفلسطينية ضمن مقررات المجلس الوطنى الفلسطينى فى الجزائر فى الخامس عشر من نوفمبر (تشرين ثانى) ١٩٨٨ آثاره الواسعة النطاق ، ومن بينها : صعود الدور الأوروبى إلى الأضواء ثانية وبشكل واضح ، وازداد هذا الدور وضوحا بعد إعلان ياسر عرفات

* نشرت بمجلة المنار ، عدد (٥٢) ، ابريل ١٩٨٩ ، ص١٥:١٨.

رئيس منظمة التحرير الفلسطينية قبولـه لقرارى مجلس الأمـن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ونبذ الإرهاب ، والاعتراف بإسرائيل وذلـك فـى كلمتـه أمـام الجمعيـة العامـة للأمم المتحدة التى عقدت جلسة خاصة لمناقشة القضية الفلسطينية فى جنيـف فى ١٥ ديسمبر (كانون أول) ١٩٨٨.

ومنـذ ذلـك الحيـن والأحـداث تتداعـى ، وظهـرت ردود فعـل تتسـم بالإيجابية فى مواقف عدد مـن دول أوروبـا الغربيـة علـى وجـه الخصـوص. وبدأنا نسمع للمرة الأولى عن استقبالات رسمية لياسر عرفـات فـى عـدد مـن هذه الدول.

ولعـل رد الفعـل الـذى نلتقطـه كمحـور للتحليـل هـو : مـا أسـفر عنـه اجتماع المجلس الوزارى لدول السوق الأوروبية بتشكيل لجنة ثلاثية لإجـراء اتصالات مع أطراف " النزاع " العربـى الإسـرائيلى كـامتداد لجهـود سـابقة ، ولكنها اتسمت بالمحدودية ، مع عدد من المسـئولين الإسـرائيليين وعـدد مـن المسئولين الفلسـطينيين خاصـة ياسـر عرفـات . فقـد عقـد المجلـس الـوزارى الأوروبى اجتماعا فى ١٦ ديسمبر (كانون أول) المـاضى فـى مدريـد ، وأقـر تشكيل لجنة ثلاثية مكونة من الرئيس الحالى للمجلس الـوزارى لـدول السـوق وزير خارجية أسبانيا (فرنشيسكو فرنـا نديـز أوردونـير) ، والرئيـس السـابق للمجلـس ، وزيـر خارجيـة اليونـان (كـارلوس بابوليـاس) ، والرئيـس القـادم للمجلـس ، وزيـر خارجيـة فرنسـا (رولان دومـا) . وقـد عرفـت هـذه اللجنـة الثلاثية باسم "ترويكـا مدريـد" أى لجنـة الفرسـان الثلاثـة الممثلـين للمجموعـة الأوروبية إشارة إلى العربة الروسية التى تجرها ثلاثة جياد متراصة.

حيث تمثل اللجنة الرئيس الحالى للدورة ، والرئيس السابق فى الدورة الماضية ، والرئيس القادم الذى سيتولى فى يوليو القادم ، وهو مـا يشـير إلـى زيادة الاهتمام وتلاحم الجهود المبذولة والتنسيق بينهما.

وقد قامت هذه اللجنة بزيـارة الـدول المعنيـة ، حيـث زارت كـلا مـن إسرائيل ، والأردن ، ومصر ، ثم سوريا ، والتقت بالمسئولين فى هذه الدول، وأجرت مباحثات مكثفة معهم ، وذلك بهدف تقريـب وجهـات النظـر ، ودفـع جهود السلام ، والسعى نحو عقد المؤتمـر الدولـى. وممـا أكسـب هـذه اللجنـة أهميتها هو ما أقدمت عليه بعقد لقاء مع عرفات فـى مدريـد بأسـبانيا فـى ٢٧ يناير (كانون ثانى) الماضى للوقوف على وجهة نظره. وقد طـالبهم عرفـات

بضرورة الاعتراف الأوروبى بالدولة الفلسطينية تجاوبا مع قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى الأخير.

ولاشك أن أهم ما يميز جهود هذه اللجنه أنها تتسم بالجماعية ، وتعكس تطورا ما فى المواقف الأوروبية. ويؤكد وزير خارجية اليونان (أحد أعضاء اللجنة) ذلك بقوله : "إن جولة اللجنة تعد حدثا تاريخيا ؛ لأنها تجيىء بتكليف من المجموعة الأوروبية فى وقت تشهد فيه المنطقة تطورات على طريق حل أزمتها. وأن الجهود الأوروبية تتميز - لأول مرة - بأنها جهود جماعية ، مما يساعد على الضغط على إسرائيل لكى تستجيب لجهود السلام".

فقد كان هناك تجاوب فرنسى إزاء قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، حيث اعترفت فرنسا بهذه القرارات ، وسجلت إيجابية موقف ياسر عرفات ، وأيدت ضرورة عقد المؤتمر ، وحق جميع الأطراف فى الوجود بما فيها إسرائيل والفلسطينيين ، علاوة على قرار فرنسا برفع درجة تمثيل منظمة التحرير إلى مفوضية عامة لفلسطين.

وعن تقييم فرنسا للدور الأوروبى يقول وزير خارجية فرنسا : "نريد خلال لقاءاتنا مع الأطراف المعنية أن تكون جهودنا ملموسة وعملية إلى أبعد الحدود. ." "المهم بالنسبة لنا أن نسعى من أجل الاقتناع وبالتالى أن تكون لنا كأوروبين سياسة نشطة. . ، فلقد ذهبنا إلى المنطقة لنثبت مصلحة أوروبا وإرادة دولها فى الإسهام فى عملية السلام ، ونحن مقتنعون بأن السلام يمر عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية مباشرة ، وبالتالى فهو يمر بقبول كل طرف للطرف الآخر ، ومن شأن المؤتمر الدولى أن يسهم فى كل هذا ".

كذلك فقد تطور الموقف البريطانى بشكل إيجابى حيث التقى وولد جريف وزيرالدولة للشئون الخارجية فى بريطانيا مع مستشار ياسر عرفات أكثر من أربع مرات آخرها ٢٤ فبراير (شباط) الماضى ، كما التقى بالزعيم الفلسطينى ياسر عرفات فى تونس فى منتصف يناير الماضى ، واتفقا فيه على بذل جهد مشترك لعقد المؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط هذا العام ، وأعرب "جريف" عن اعتقاد حكومته بأن على إسرائيل أن تتجاوب مع فرصة السلام السانحة الآن ، ومحذرا إسرائيل من أنها سوف تتخلف عن

الركب إذا لم تبادر باقتناص هذه الفرصة ، كما صرح فى مؤتمر صحفى عقب المقابلة بأن "بريطانيا تبدى ارتياحا لالتزام منظمة التحرير الفلسطينية بحل النزاع العربى الإسرائيلى على أساس التفاوض ، وأن بريطانيا تشارك منظمة التحرير فى موقفها من ضرورة عقد المؤتمر الدولى ، وتساند مبادرة السلام الفلسطينية التى أعلنها ياسر عرفات فى خطابه أمام الجمعية العامة فى الأمم المتحدة بجينيف فى ديسمبر (كانون أول) الماضى ، كما أعلن أن هذا التطور فى موقف بريطانيا يعود إلى تفهمها وتعاطفها مع قضية الشعب الفلسطينى ومنظمة التحرير". كما أن الموقف البريطانى تأكد من خلال تصريحات أخرى لوزير الخارجية البريطانى "هاو" علاوة على تأكيد مصادر الخارجية البريطانى بأن تصريحات وزير الدولة للشئون الخارجية المؤيدة للقضية الفلسطينية إنما تعبر عن سياسة الحكومة البريطانية ، بدليل تأييدها من جانب وزير الخارجية ومجلس العموم ، وذلك ردا على الزوابع التى أثارتها إسرائيل إزاء تصريحاته المضادة لإسرائيل . ويؤكد المراقبون أن بريطانيا قامت بعملية "مراجعة" - وليس" تراجعا "- لسياستها وذلك كرد فعل لقرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، وخطاب عرفات أمام الجمعية العامة بجينيف فى منتصف ديسمبر الماضى.

وأيضا أكدت ألمانيا موقفها الإيجابى إزاء المشكلة الفلسطينية بتصريح الرئيس الألمانى (فون فايتسكر) فى ١٢/مارس الماضى - أثناء زيارة الرئيس حسنى مبارك لألمانيا - حيث صرح بتأييد بلاده للمؤتمر الدولى للسلام فى الشرق الأوسط وأن ألمانيا تؤيد وتبذل مساعيها من أجل إيجاد حل لهذه المشكلة ، وأنها فى إطار الأصدقاء الأوروبيين ترى أنها فى موقع يجعلها قادرة على التعاون مع أطراف الصراع بهدف الوصول إلى حل سلمى دائم وعادل لمشاكل المنطقة ، وأضاف : "أن الهدف الذى نعمل على تحقيقه بمساعدة الدول الداعية للسلام فى المنطقة هو إقرار حق كل الدول والشعوب المعنية فى التوصل إلى صيغة تضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى وحق إسرائيل فى الوجود داخل حدود آمنة ومعترف بها " .

وأكد المستشار الألمانى "كول" هذا الموقف أيضا فى حديثه مع الأهرام فى ١١ مارس الماضى مشيرا إلى "أن الهدف الأعلى للسياسة الأوروبية هو الوصول إلى السلام العادل فى المنطقة " .

علاوة على مواقف إيجابية فى إيطاليا واليونان وأسبانيا ودول الشمال الأوروبى وبقية دول السوق.

وعلى أية حال ، فإن هذه المواقف الأوروبية ، والتى قد ترجمت فى قرار تشكيل لجنة وزارية ثلاثية "الترويكا" ، قد اتسمت بالإيجابية ، ومع ذلك فإن جهود هذه اللجنة لم تسفر عن جديد ، حيث أصر شامير على عناده وتشدده بالرفض الكامل لفكرة عقد المؤتمر الدولى للسلام ، ورفض التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية ، والإصرار على المفاوضات المباشرة مع كل دولة عربية على حدة . وقد قدم أعضاء اللجنة الثلاثية تقريرا شاملا فى مجلس وزراء المجموعة الأوروبية الذى عقد فى ١٤ فبراير (شباط) الماضى فى مدريد ، وأسفر عن ضرورة الاتصال من جانب وزير خارجية أسبانيا بوصفه رئيس الدورة الحالية للمجموعة الأوروبية بوزير خارجية الاتحاد السوفيتى والمسئولين السوفيت ثم وزير خارجية الولايات المتحدة لإحاطتهم علما بما أسفرت عنه جهود اللجنة تمهيدا للتنسيق بين الأطراف الدولية لدفع جهود السلام والسعى نحو عقد المؤتمر الدولى .

من ناحية أخرى ، هناك جهود أوروبية من جانب الدولية الاشتراكية بزعامة فيلى برانت بالسعى نحو عقد جلسة خاصة فى مايو القادم لبحث قضية الشرق الأوسط وإيجاد تسوية سلمية ، وأنه سيدعى ممثلين فلسطينيين لحضور المؤتمر. وأيضا فإن جهودا أخرى لتنظيم مؤتمر برلمان دولى بحضور المنظمة وإسرائيل والدول الخمس للتحضير لمؤتمر السلام ، وذلك بمبادرة من البرلمان الأوروبى ومن المنتظر عقده فى شهر مايو أو يونيه القادمين على مستوى الوفود البرلمانية .

دلالات أوربية وحدود الدور:ـ

والسؤال المحورى الذى يثار إزاء هذه الجهود الأوروبية هو : ماهو المغزى الحقيقى لهذه الجهود ؟ وماهى حدود هذا الدور؟

– والواقع أنه من ناحية أولى ، فإن الأمر الذى ليس فى محل شك هو أن لدول أوروبا الغربية مصالح متعددة اقتصادية وسياسية وأمنية وغيرها فى المنطقة ، وأنه يعنيها بالدرجة الأولى أمن واستقرار هذه البقعة من العالم ، ومن ثم فإن المبادرة التى تطرحها وتبذل إزاءها الجهود تأتى فى إطار هذا

البعد المصلحى . وهنا فإن الدرس الذى استوعبته أوروبا منذ حرب أكتوبر ، وتمخض عنه أزمة الطاقة ، خير دليل على ذلك.

– ومن ناحية أخرى ، فإن هناك رغبة أوروبية جماعية فى ضرورة ممارسة دور سياسى عالمى نشط ومشترك ، وذلك فى إطار التمهيد لوحدة أوروبا فى ١٩٩٢ ، وهذا يتأتى من خلال استثمار القضية الفلسطينية للتنسيق فيما بين الدول الأوروبية لإعلان سياسة خارجية نشطة ومشتركة ، وذلك تأكيدا للوثيقة الفريدة التى أصبحت المجموعة الأوروبية بموجبها شريكا كاملا فى جميع التحركات على مستوى السياسة الخارجية ، وهذا ما يؤكده ضرورة التنسيق فيما بين الدول الأوروبية للخروج عن الإطار الاقتصادى إلى ما هو أكثر من ذلك من أبعاد سياسية واستراتيجية.

– ومن ناحية ثالثة فإن دول المجموعة الأوروبية البالغ عددها (١٢) دولة – ترغب فى ممارسة دور سياسى مشترك ، وهى مقبلة على عام إعلان الوحدة الأوروبية ، فإنها تريد أن يكون لها مكان تحت الشمس فى النظام العالمى ، وذلك بمنافسة العملاقين وعدم إتاحة الفرصة أو بالتحديد : عدم ترك المجال – لهما فى الانفراد بالمشكلات الإقليمية والعالمية وخاصة نزاع "الشرق الأوسط". وقد أكد ذلك الرئيس الفرنسى ميتران قائلا : "إننى أحذر من خطورة ترك عملية السلام فى الشرق الاوسط فى أيدى القوتين العظميين فقط". وذلك فى تصريح له فى ٢٣ فبراير الماضى.

وأيضا أشار رئيس وفد مجموعة الاتصال التابعة للمجموعة الأوروبية البرلمانية (ميشيل مارتينز) قائلا فى ١١ يناير الماضى : "إن أوروبا ترى أن الوقت قد حان لعمل شىء محدد لتحقيق السلام فى المنطقة ، كما ترغب فى ألا تنفرد الدولتان العظميان بعملية السلام فى الشرق الأوسط، وأن يعمل الجميع سويا لتحقيق هذا السلام.

أما ما يتعلق بحدود الدور ، فإن السؤال الذى يثار هنا : هل هناك علاقة بين هذا الدور وبين الدور الأمريكى ؟ بعبارة أخرى : هل هناك تنسيق بين الطرفين أم لا ؟ أى : هل يتحرك الأوروبيون باستقلالية عن الولايات المتحدة فى هذه الآونة ؟

والأسئلة كثيرة ومتداعية إزاء هذا ، ولكن ما يبدو فى الأفق أن هناك تباينا فى المواقف بين دول المجموعة الأوروبية وبين الولايات المتحدة.

فالملاحظ أن المجموعة الأوروبية أقرت المؤتمر الدولى والاعتراف بالدولة الفلسطينية ضمن قرارات المجلس الوطنى الفلسطينى ، بينما الولايات المتحدة ترى أن المؤتمر الدولى أحد الحلول ولا توافق عليه بصفة نهائية ، وقد عبر أحد كبار المسئولين البريطانيين فى حديث له عن ذلك قائلا : "إن من المفارقات العجيبة أننا نعمل وننسق مع الولايات المتحدة من أجل التوصل إلى تسوية ، ولكن مواقفنا متباينة ، والعكس : فليس هناك تنسيق فى المواقف مع موسكو ، ولكن وجهات النظر تكاد تكون متطابقة".

وعلى الرغم من هذا التباين الشكلى بين الموقف الأوروبى والموقف الأمريكى إلا أنه فى تقديرى لايعدو كونه من التناقضات الثانوية وليس من التناقضات الجوهرية. ويكفى أن نفهم أن الدور الأوروبى رغم إيجابيته فى الوقت الحاضر إلا أنه لم يأت نتاجا لمبادرة أوروبية ، خالصة بل أتى بناء على تنازل عربى من جانب منظمة التحرير او بناء على مبادرة فلسطينية كما أنه على الرغم مما يبدو أنه إيجابى إلا أن حدود تأثيره ترتبط إلى حد كبير بمدى التنسيق مع الولايات المتحدة ، وهذا ما يؤكده عدم امتلاك المجموعة الأوروبية لقدرة التأثير على الأطراف المعنية ، وخاصة الطرف الإسرائيلى ، وعدم امتلاكها لإمكانيات الضغط بما يساعد على ايجاد حلول ايجابيه عملية.

ولذلك فإن خلاصة الأمر ، أن الواقع التاريخى للدور الأوروبى خاصة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣. . يرتبط بما يمكن أن نسميه بـ"نظرية" ملء الفراغ للقائد الغربى ممثلا فى الولايات المتحدة فى أوقات الانتخابات الأمريكية ، حيث يضعف تأثير الدور الأمريكى. فالدور الأوروبى ينشط جدا فى هذه الأونة ، وذلك لإعداد المسرح لدور أمريكى قادم مع رئيس أمريكى جديد. وهنا ، فأفضل تسمية للدور الأوروبى على الرغم مما يبدو من إيجابيته – فإنه دور "الدوبلير" فى إطار توزيع الأدوار بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، وضمانا لمصالح النظام الرأسمالى العالمى. وما يزعم به البعض أو يراهنون عليه فيما يتعلق بالدور الأوروبى نراه سرابا ، أو صخرة تتحطم عليه انفعالات وحماسة المواقف العربية.

ومع ذلك ، فإننا لا ندعو إلى إلغاء التحرك الدبلوماسى والشعبى ناحية أوروبا ، ولكنها الدعوة إلى اليقظة والفهم.

المبحث الثالث

"القدرة التفاوضية العربية وحتمية المشروع الوحدوى"*

تتداعى الأحداث بعد انتهاء الحرب فى الخليج ، بما لا يدع مجالا للشك ، بأن أزمة الخليج بوجهيها الدبلوماسى والعسكرى ستظل متغيرا رئيسيا لا يمكن تجاهله فى فهم وتحليل هذه التداعيات خلال حقبة التسعينات على الأقل.

ومن أهم الإفرازات لأزمة الخليج : تلك الآلية الجديدة فى التعامل مع مفهوم "الشرعية الدولية" بما خلقته من وسائل شاملة فى مواجهة إحدى القوى الإقليمية الصاعدة من العالم الثالث ، والتى تحدثت النظام العالمى ، وهى القوة العراقية. فقضايا المنطقة العربية عديدة ومتشابكة ، ويلزم عند حسمها توافر منطق واحد. والذى حدث عند التعامل مع أزمة الخليج ، أن تحدد هدف الشرعية الدولية الظاهرى فى "تحرير الكويت" تنفيذا لقرارات الامم المتحدة. هذا يقود إلى ضرورة تنفيذ ذلك - بالمثل - على القضية الفلسطينية باعتبارها جوهر القضايا فى المنطقة العربية والشرق الأوسط بأسره ، حيث صدر بشأنها قرارات عديدة من الأمم المتحدة واجبة التنفيذ. والسؤال هنا : هل هذا ممكن ؟ وكيف؟

وقد لاحظنا أن هناك البعض من أصحاب النوايا الحسنة ممن يطالب الولايات المتحدة بالمعاملة بالمثل مع القضية الفلسطينية بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة تجاه إسرائيل مثلما تم التعامل مع العراق ، ولا زالت الأمور تتتابع معه. ولكن يغيب عن هؤلاء عدة حقائق أساسية هى :

أ- أنهم يناشدون القوى الكبرى ، وخاصة الولايات المتحدة وأوربا الغربية ، ويحاولون أن يستدروا عطفهم بضرورة المساعدة لحل القضية ، وهم بذلك يقدمون العوامل الخارجية فى إدارة أزمتهم عن إرادتهم الذاتية ، وهى الأساس فى هذا الأمر .

ب- أن هناك موازين للقوة فى أى صراع تقود إلى كيفية التعامل مع القضية المستهدفة ، وأن المطالبة بالمعاملة بالمثل يفجر قضية توازن القوى فى المنطقة العربية ، وما إذا كان يسمح بذلك أم لا ؟

---

* نشرت بجريدة الوفد ، يومى ٩، ١٠/٨/١٩٩١.

ج- الأهمية النسبية - بل والمطلقة - لإسرائيل لدى الغرب تختلف عن أهمية العراق ؛ لأن إسرائيل محور للوجود الغربى فى المنطقة العربية ، بل هى امتداد للغرب ، وأكثر من ذلك ، هناك تطابق كامل بين المصلحة الغربية والوجود الإسرائيلى.

فهل من المنطق إذن أن يتعامل الغرب مع إسرائيل مثلما تعامل مع العراق فى أزمة الخليج ؟ وهل من المتصور - مجرد تصور - أن يستخدم الغرب القوة العسكرية فى حالة استمرارية رفض إسرائيل للشرعية الدولية متمثلة فى قرارات الأمم المتحدة ؟

ويقود هذا التوضيح إلى فهم خلاصة التحرك الأمريكى المكوكى متمثلا فى الجولات العديدة التى يقوم بها جيمس بيكر - وزير الخارجية الأمريكى. وفى تقديرنا أن هذا التحرك يستهدف مايلى :

أ - تنفيذ الوعد الأمريكى للعرب المتحالفين مع الولايات المتحدة بالسعى نحو حل القضية الفلسطينية ، وذلك فى أعقاب انتهاء أزمة الخليج ، وهذا ما ظهر فى خطاب بوش عقب الأزمة فى هذا الصدد.

ب - المحافظة على جبهة التحالف العربية المؤيدة للولايات المتحدة ؛ حتى لا تعطى الأخيرة الذريعة للعراق بأن يثبت صدق تصوره فى الربط بين أزمة الخليج والقضية الفلسطينية.

ج - محاولة إثبات أن الفاعل الدولى الرئيسى - إن لم يكن الوحيد - فى حل الصراع العربى الاسرائيلى ، هو الولايات المتحدة ، وأن التنسيق مع الاتحاد السوفيتى وأوروبا الغربية يأتى فى إطار الهيمنة الأمريكية ومبادرتها ، تأكيدا لأنها مركز القوة الجديد فى العالم.

د - القدرة على التحكم فى إدارة الأزمة العربية الإسرائيلية فى إطار المصلحة القومية الغربية والتى تنحاز أساسا بالتقارب او التطابق مع مصلحة إسرائيل.

وخلاصة هذا التحرك الأمريكى حتى الآن : لا شئ. فإسرائيل ترفض كل شئ ، وإن قبل طرف عربى مجرد شئ طرحته إسرائيل أو حتى الولايات المتحدة ، تبادر وتسرع إسرئيل برفضه ، بل إن إسرائيل تتراجع عن أفكار اعتبرت فى فترة سابقة خطوة إلى الأمام وهى ما سميت آنذاك بمبادرة شامير لإجراء الانتخابات فى الضفة والقطاع. وتبدو الولايات المتحدة

كما لو أنها لا تملك شيئا فى الأمر ، فهى تسمع للأطرف ، وتشيع الأمل ، وتغضب بعض الشئ من إسرائيل المدللة فى نفس الوقت الذى تمنحها الإعانات لتوطين اليهود المهاجرين ... إلخ. وهذا يعكس بوضوح أن الطرف الإسرائيلى والطرف الأمريكى يحولان القضية من ضرورة تطبيق قرارات الأمم المتحدة – وهى تمثل الشرعية الدولية إزاء الصراع العربى الإسرائيلى ومضمونه القضية الفلسطينية – إلى قضية التفاوض بشأن الأمور الشكلية الخالية من كل مضمون يؤكد الالتزام المسبق من جانب إسرائيل بقرارات الأمم المتحدة. والسؤال : فيما إذن التفاوض ؟ وهذا يقودنا إلى فهم أساس هذا الموقف الإسرائيلى والأمريكى: فالولايات المتحدة تعلن أنها لن تفرض حلا على الأطراف ، وإسرائيل ترفض كل الأفكار ، وتسعى إلى فرض أفكارها التى وصلت إلى حد رفضها للمشاركة الأوروبية فى الحل ، والاشتراط على السوفيت بإعادة العلاقات معها حتى توافق على اشتراكهم فى الحل ، فما الذى أدى إذن إلى هذا الوضع الذى يجعل من إسرائيل الطرف الذى يفرض فيه الشروط ؟

والواقع أن المدخل الصحيح والعلمى لفهم هذا الموقف الإسرائيلى هو محاولة فهم طبيعة القدرة التفاوضية العربية ، وهل هى فى وضع يسمح بأن تتعامل بمنطق الند للند أم غير ذلك ؟

لأن القدرة التفاوضية يجب أن تستند إلى التكافؤ وإلى تعادل ميزان القوى، حرصا على كسب أكبر قدر من المصالح ، وأقل قدر من الخسائر.

وفى حالة اختلال هذا التكافؤ ، فإن هناك صعوبة – إن لم تكن استحالة – لتحقيق الأهداف المرجوة من وراء التفاوض. فعلم العلاقات الدولية يؤكد لنا التناسب الطردى بين حجم القوة ودرجة تحقيق الأهداف ، ولذلك فإن درجة التكافؤ بين الأطراف المتفاوضة تحول دون فرض شروط طرف على آخر.

ولذلك فإن فهم القدرة التفاوضية العربية فى الوقت الحاضر يقودنا إلى تحليل العناصر التالية :

(١)درجة التضامن العربى : حيث تمخض عن أزمة الخليج حالة جديدة من الانقسام العربى ، وتراجعت درجة التضامن بين البلدان العربية ، كما أن هذه

الأزمة كشفت عن هشاشة تجربة التجمعات العربية ، ومن شأن الوضع الانقسامى الحالى للعرب إضعاف القدرة العربية فى التفاوض.

(٢)درجة التمسك العربى بمنظمة التحرير كممثل شرعى ووحيد للفلسطينيين، حيث يلاحظ تراجع بعض الدول العربية عن التمسك بالمنظمة ، وهناك تشكيك فى شرعية المنظمة فى ضوء موقف قيادتها من أزمة الخليج ، كما أن هناك بعض الأنظمة العربية فى خلاف مع قيادات المنظمة انتهزت الفرصة لتعلن عدم صلاحية المنظمة لتمثيل الفلسطينيين.

وهذا الاضطراب فى تأييد المنظمة مستمد من حالة الانقسام العربى ، ويؤكد عدم التمسك العربى بالشرعية العربية استنادا إلى أن إقرار شرعية المنظمة مستمد من قرار عربى فى ١٩٧٤ ، كما أن هذا الاضطراب أعطى الفرصة لإصرار إسرائيل على استبعاد المنظمة من أية تسوية ، وكذلك تتصلت الولايات المتحدة من تعاملها مع المنظمة أيضا. وكل هذا من شأنه إضعاف وتمزق الموقف العربى إزاء الصراع مع إسرائيل.

(٣)طبيعة دور الجامعة العربية ؛ فقد أصبحت الجامعة أداة انقسام لا أداة للوحدة، كما أنها تستمد وجودها من الحفاظ على الدور الشكلى لها دون مضمون حقيقى ، ومن ثم فإن دور الجامعة دور محدود ويتسم بالوهن ، ويؤكد ذلك أن أغلب التفاعلات العربية تتم خارجها.

(٤)طبيعة المساندة الدولية للطرف العربى : يلاحظ بعد تراجع الدور السوفيتى فى ضوء الظروف والمستجدات فى السنوات الأخيرة ، وبعد تراجع تأثير تجمع عدم الانحياز ، وبعد زيادة الاختراق الإسرائيلى فى القارة الأفريقية ، وبعد تراجع المساندة الأوروبية للعرب باستثناء فرنسا التى أعلنت بوضوح عن التزامها بالمؤتمر الدولى وبالمنظمة كممثل شرعى للفلسطينيين وعن ضرورة إقامة الدولة الفلسطينية – يمكن القول إن المساندة الدولية على كافة المستويات فى هذا الوقت بالذات ليست فى صالح المفاوض العربى ، خاصة بعد العلاقة الجديدة التى تتسم بعدم التكافؤ فى ظاهرها بين الدولتين العظميين.

(٥)مدى استمرارية الانتفاضة الفلسطينية فى الأرض المحتلة ، فالواقع يشهد بخفوت حدة الانتفاضة ، وتراجع تأثيرها كعنصر ضاغط على الطرف الإسرائيلى ، وذلك بالمقارنة بالفترة السابقة على أزمة الخليج.

(٦)القدرة العسكرية العربية غير التقليدية : فقد كان لامتلاك العراق للأسلحة غير التقليدية تأثيره الإيجابى فى تدعيم قوة المفاوض العربى ، ولكن الصورة تغيرت الآن بعد الحصار الشامل للعراق وإجباره – وبموافقته مع صمت عربى – على تدمير أسلحته غير التقليدية وهذا ماسيتم تنفيذه خلال الفترة القادمة. ويدور الحديث عن دول عربية أخرى كليبيا التى سبق ضربها بحجة وجود أسلحة كيماوية لديها ، والجزائر والمغرب ، بما يتردد عنهما من وجود مفاعلات نووية يمكن أن تنتج القنبلة النووية. وهذا يجعل إسرائيل المالك الوحيد لهذه الأسلحة فى المنطقة كلها بما يقوى من موقفها التفاوضى.

(٧)القدرة المالية العربية : فقد أهدرت نسبة كبيرة من هذه القدرة خلال وبعد أزمة الخليج مما يؤثر على نفوذ الدول العربية المالكة لهذه الثروة ، ويترتب على ذلك ضعف الموقف التفاوضى العربى فى مواجهة إسرائيل والغرب كله، خاصة أن هذه الدول بدأت ترهن بترولها لسداد التزاماتها فى حرب الخليج ، فكيف تقوم إذن بدورها فى تقديم المساعدات لكسب المساندة الدولية عند التفاوض .

(٨)مدى استمرارية الوجود الأجنبى فى المنطقة العربية ، فالمراقب يلاحظ ميل الدول الأجنبية لاستمرارية تواجدها العسكرى ، وباتفاق مع الدول صاحبة المصلحة فى منطقة الخليج ، كما أن الولايات المتحدة تصر على تحطيم الكيان العراقى والتدخل فى شئونه الداخلية من خلال التواجد المباشر فى الشمال العراقى وجنوبه ، وهذا ربما يقود إلى التقسيم الفعلى للعراق على أرض الواقع، وهذا يجعل العراق خارج المعادلة العربية فى الدعم والتفاوض خلال الفترة القادمة ، كما أن استمرار الوجود الأجنبى من شأنه التهديد بالأمن العربى كله ، بما يقود إلى إشعار الطرف العربى بالضعف فى مواجهة إسرائيل التى تشعر على النقيض بأن هذا الوجود الأجنبى مظلة أمنية لها ، خاصة بعد تعرضها لتهديد فى مقتل بعد ضربها بالصواريخ العراقية.

(٩)الدور الجديد للأمم المتحدة ، فإنه يلاحظ أن الأمم المتحدة أصبحت أداة طيعة فى يد مركز القوة الجديد بقيادة الولايات المتحدة. ومن ثم فقد أصبح جهازا خاضعا لمؤثرات قوة ، وليس من المتوقع أن يكون جهازا محايدا ، خاصة بعد القرار المنحاز بإجبار العراق على تدمير أسلحته غير التقليدية ،

بمـا أخل بمعادلـة التـوازن مـع إسـرائيل. ولذلـك ، فـإن العـرب لـم يعد فـــى صـالحهم جهاز الأمم المتحدة مع دوره الجديد.

وفى ضوء العناصر السابقة ، فإن القدرة التفاوضية العربية ليست فى وضـع يؤهلها لتحقيق الأهداف العربية المرجوة والتــى تتحـدد فـى " (انسـحاب إسرائيل من جميع الأراضى العربية المحتلة فى الجولان ، وفى جنوب لبنــان ، والضفة ، والقطاع + إنشاء الدولة الفلسطينية فى الضفة والقطاع).

وعلى الوجه المقابل ، فإن قدرة إسرائيل فـى ضـوء الوضـع السيىء للمفاوض العربى ، وفى ضوء العناصر الإيجابية لقدرتها التفاوضية ، والتـى وصلت إلـى حـد الإصـرار علـــى اسـتبعاد الأوروبيــن مــن المشـــاركة فــى مفاوضات السلام لتجنـب الـدور الفرنسـى وتـأثيره لصـالح العـرب والمنظمـة نسبيا ، وإلى حد الإصرار أيضا على اشتراط إعـادة العلاقـات السـوفيتية مـع إسرائيل حتى توافق الأخيرة على اشتراكه فى مؤتمر السلام ، بما يجعله فـى موقف أقل قوة فـى مسـاندة الطـرف العربـى ، وبمـا يشـعر العـرب بضعـف موقفهم ، وبما يضطرهم إلى موقف أكثر تسـاهلا ، كمـا عبـر عـن ذلـك أحـد البـاحثين الإســرائيليين (د .هيـلر) ، وكـل هـذا مــن شــأنه تقويــة الموقـف الإسرائيلى التفاوضى. وهذا يقود إلى أحد احتمالين : إما اسـتمرار الأوضـاع الحالية ، أو إرغام العرب على قبول ما تطرحه إسـرائيل فـى ضـوء تيئيسـها للعرب ، وكلاهما فى صالح إسـرائيل . أمـا أن يكـون هنـاك انتظـار لنتيجـة إيجابية تتفق مع الأهداف العربية المرجوة ، فإن هذا يعتبر درب من الأحــلام فى الوقت الحاضر.

وتـأكيدا لذلـك ، فـإن التحـالف الغربـى اسـتهدف فـــى الأصــل تـأمين إسرائيل وتوفير الحماية الأمنية لها ، وذلك عن طريق إزالة الخطر العسكرى العراقى عليها ، وكذلـك سـعى الغـرب حاليـا بتكويـن جهـاز رسـمى لمقاومـة وصـول أيـة معدات تكنولوجيـة أو أسـلحة غير تقليديـة إلـى العـالم الثـالث ، وخاصـة المنطقـة العربيـة ، باسـتثناء إسـرائيل ، وذلـك للحيلولـة دون ظهـور "عراق جديد" وهذا على غرار جهاز " الكوكوم" التابع لحلف الأطلنطـى الـذى استهدف الحظر الحديدى على المواد والسلع الاستراتيجية الموجهة إلى الدول المعسكر الاشتراكى . ولذلك ، فإن التحدى المطروح على "الطـرف" العربـى أو "الأطـراف" العربيـة كـامن فـى كيفيـة تقويـة موقفهـم التفـاوضى فـــى هــذه

المعركة الدبلوماسية مع إسرائيل ومـن يسـاندوها ؟ والواقـع أن الأمـر يحتـاج إلى جدل وتعدد الاجتهـاد ، ومـن جانبنـا فـإن اجتهادنـا ينصـب فـى ضـرورة نهضة الفكر الوحدوى العربى على أسس تتلاءم مـع التطـورات المعـاصرة ، خاصة الالتزام بالديمقراطية والاندماج بين الشـعوب ؛ لأن أى فكر نهضـوى عربى وحدوى لايقوم علـى أسـاس ديمقراطيـة عربـى ، ليس مضمونـا علـى الإطـلاق بين " عشـية وضحاهـا " ؛ لأنـه يرتبـط بالحالـة المزاجيـة للأنظمـة الحاكمة ولا يعبر عن الشعوب بالضرورة. فها هى الشـعوب العربيـة انتشـت سعادة يوم الإعلان عـن التجمعـات العربيـة ، وتلاشت سـعادتها بفشـل هذه التجمعات ، وبين السعادة والتعاسة الجماهيرية : لا وجـود للجمـاهير كقـوى فاعلة فى النظام العربى الذى يتحرك بفعل الحكام الذين يفتقدون فـى غـالبيتهم إلى الشرعية الحقيقية.

وهـذا يطـرح أولويـة القضيـة الديمقراطيـة فـى المشــروع الوحـدوى المطروح مرة أخرى ؛ لأن هذا يقود إلى خلق دائرة جماهيرية واسعة مساندة للطرف العربى بما يقـوى القـدرة التفاوضيـة ؛ فالمشـروع القومـى الوحـدوى الـذى يتـلاءم مـع مقتضيـات الواقـع المعـاصر يسـتلزم توفـير الحـدود الدنيـا للمصلحة القومية والحدود القصوى لهـا ، وهـو بالتـالى يجـب أن ينطلـق مـن الركائز التالية :

(أ) ضرورة التجاوب مع رغبة الشعوب فى ضمان حقوقها المختلفة السياسـية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، بما يعنى توافر قنوات المشاركة والتعبير عن الرأى من خلال توافر مساحة كبيرة لممارسة الديمقراطية الحقيقية.

(ب) عدالة اجتماعية داخل كـل قطـر عربـى ، تقويهـا فـرص الاعتمـاد علـى الذات.

(ج) عدالة اجتماعية بين الأقطار العربية بعضهـا والبعـض الآخـر فـى إطـار توسيع قاعدة الاستثمارات العربية من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة ، وبمـا يقلل من حجم التفاوت فى الثروات بينهم.

(د) ديمقراطية بين الأقطار العربية بما يعنى ضرورة الالتزام بما تستقر عليه الغالبية ، وهذا يطرح ضرورة خلق آليات لضمان تنفيذ ذلك.

ولاشك أن الحركـة علـى هـذا المحـور يسـتلزم وقتـا وجهـدا واقتناعـا بحتمية ذلك فى ضوء الفرص الضائعة فى حيـاة الأمـة العربيـة والتـى تـؤدى

إلى زيادة التباعد بين العرب والعصر الذى نعيشه ، بل وبينها وبين الشعوب المحيطة. ولذلك فإن هذا لابد أن يواكبه حركة دبلوماسية واسعة تعيد تجميع عناصر القدرة العربية التى تبعثرت نتيجة أزمة الخليج ، وتتخلص من مؤشرات المساندة أو المعارضة للموقف العراقى ، وذلك باستثمار الآثار الإيجابية للصواريخ العراقية ضد اسرائيل التى تتركز فى تحطيم نظرية الأمن الإسرائيلى القائمة على فكرة الحدود الآمنة ، وهذا من شأنه تقوية الموقف التفاوضى للعرب ، كما أن تجميع الشمل العربى لابد أن يتم على أساس مشروع وحدوى جديد ، كما يستلزم الأمر حركة عربية جماعية لإنقاذ القدرة العسكرية العراقية قبل تعرضها للتدمير تنفيذا لقرار الأمم المتحدة غير المحايد ، والذى أبقى ضمنيا قدرة إسرائيل غير التقليدية، إضافة إلى ضرورة استجماع عناصر المساندة الدولية مرة أخرى وتغيير دوائر الحركة لخلق قدرة ضغط دولى وإقليمى مساند للطرف العربى ، وكذلك خلق وسائل لممارسة الضغوط على الولايات المتحدة ذاتها بما يقلل من درجة مساندتها لإسرائيل ، وبما يدفعها للضغط عليها لإنهاء هذا الصراع العربى الإسرائيلى، تجنبا لما يمكن أن يؤدى إليه التحرك الأمريكى من احتواء الحماس والانفعلات العربية فيما بعد أزمة الخليج حتى تهدأ العواصف ويسود السكون والصمت .

والأمر يحتاج إلى اجتهادات واسعة وإدارة حوار حول إمكانية تدعيم الموقف التفاوضى العربى ، فلا يمكن أن ننتظر الحل على طبق من ذهب من عناصر غير عربية ؛ لأن القدرة العربية وإرادتها الذاتية هى الفاعل الرئيسى ، ومن يتجاهل ذلك كمن يتجاهل بزوغ الشمس من الشرق.

آملين أن تكون للإرادة العربية الكلمة الفصل فى إدارة المنطقة فى القريب العاجل.

المبحث الرابع
"الجولة التاسعة من المفاوضات العربية الإسرائيلية"*

يلتقى المتفاوضون العرب والإسرائيليون - وبوجود حى ومحسوس للطرف الأمريكى فى ظل عهد جديد هو عهد الرئيس كلينتون ووزير خارجيته وارين كريستوفر - فى جولة تاسعة بعد انقطاع أكثر من أربعة أشهر عن آخر جولة عقدت بينهما ، وبعد عام ونصف منذ بدء المفاوضات فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١ .

ولذلك فإن جميع الأطراف تتمنى أن تحرز هذه الجولة تقدما ملموسا بما يتفق وطموحاتها أو أهدافها. والذى يجعل مناخ هذه المفاوضات يختلف عن المفاوضات السابقة - بما يشيع تفاؤلا ولو بشكل محدود - تلك التصريحات المتبادلة بين جميع الأطراف ، والتى شجعت الجميع على الاقتراب من مائدة التفاوض ، وتخلق بالتالى مناخا مليئا بالود ، وقد يعكس استعدادا من الجميع تجاه الجميع. فالطرف العربى يحضر هذه المفاوضات وهو يتمتع بقدرة عالية على التوحد والتنسيق بين مواقف أطرافه ؛ فهو الذى استطاع أن يفرض موعدا آخر غير الموعد الذى تحدد بمعرفة الراعيين لعملية السلام (وهما الولايات المتحدة وروسيا) وهو ٢٠ إبريل ليصبح ٢٧ إبريل ، ولهذا دلالته ، حيث يعكس أن الأطراف العربية كانت مختلفة فى شأن الاشتراك أصلا فى المفاوضات من عدمه فى ظل الظروف الحالية ، ومع ذلك استطاع هؤلاء بهذا الموعد الجديد ان يجمعوا بين الآراء المتعارضة عربيا ، بل واستطاعوا أن يشعروا الطرف الإسرائيلى بالتهديد بالانسحاب من المفاوضات ، وأن الأطراف العربية لايمكن الالتفاف حولهما أو اختراق صفوفها فى فرض حل جزئى بين إسرائيل وأى طرف عربى مشترك فى المفاوضات . وعلى إسرائيل إذن أن تعى هذا جيدا فى إدارتها للمفاوضات ، بحيث تستجيب للمسألة برمتها دون اختزالها باتفاق متصور بين إسرائيل وسوريا فحسب ، أو إسرائيل ولبنان ، أو إسرائيل والأردن ، أو إسرائيل وبعض من الفلسطينيين ، كما أن الأطراف العربية وهى تقرر الاشتراك فى المفاوضات وبالموعد الجديد الذى استطاعت فرضه وهو السابع

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٥/٣.

والعشرين من إبريل – فإنها فى مركز قوة لابد أن يؤخذ فى اعتبار على طاولة المفاوضات، حيث تشترك هذه الأطراف ووراؤها حشد من التأييد والمساندة والدعم العربى ، وتمثل ذلك فى مؤتمر وزراء الخارجية العرب الذى انعقد فى القاهرة فى النصف الأول من شهر ابريل ، وخلص إلى عدة قرارات هامة هى فى مجملها تتفق والمطالب العربية فى المفاوضات ، كما جاءت جلسات "دول الطوق" المشتركة فى المفاوضات ثم بيانها الختامى معبرا عن نفس قرارات مجلس الجامعة العربية الأخيرة ، بالإضافة إلى أن جملة الاتصالات الثنائية التى كانت محورها القاهرة ، وعلى طرفها الآخر عدد من الأطراف العربية فى مقدمتها الطرف الفلسطينى ، تبلورت لتصب فى دعم وتنسيق وتوحد موقف الأطراف العربية المشتركة فى المفاوضات ، كما أن الطرف العربى يشترك فى هذه المفاوضات ، وقد وصله بالفعل بيان أمريكى يؤكد على عدد من المطالب العربية ومنها قضية المبعدين ، وقضية حقوق الإنسان الفلسطينى فى الأراضى المحتلة ، ومنها الالتزام الأمريكى بأن يكون شريكا كاملا فى المفاوضات ، وراعيا نزيها ونشيطا لها دون انحياز مسبق لإسرائيل كما كان الأمر معهودا من قبل ، مع التأكيد على الحرص الأمريكى على المبادىء التى أجريت على ضوئها هذه المفاوضات فى الجولات الثمانى السابقة وهى : تطبيق قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ، وقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ بشأن الانسحاب الإسرائيلى من لبنان، وإقرار مبدأ الأرض مقابل السلام. وقد أسهم هذا فى طمأنة الأطراف العربية عموما ، والطرف الفلسطينى على وجه التحديد.

كما أسهمت التصريحات المتتالية على لسان عدد من المسئولين الإسرائيليين وفى مقدمتهم رئيس الوزراء إسحق رابين ، على تشجيع الأطراف العربية على الاشتراك ، وخلق مناخ ثقة فى أن المفاوضات فى الجولة التاسعة يمكن أن تسفر عن شئ ملموس يدفع بها خطوات كبيرة إلى الأمام ، فمثلا : صرح إسحق رابين بأن إسرائيل الكبرى لم تعد هى الهدف النهائى للإسرائيليين، وبأنه حريص على السلام والأمن فى المنطقة ، وأنه ملتزم بقرارى مجلس الأمن رقمى (٢٤٢ ، ٣٣٨) ، كما أنه أشار إلى إمكانية الانسحاب "المشروط" من هضبة الجولان ، وكذا الانسحاب من جنوب لبنان، ورغبته فى الاتفاق على الحكم الذاتى للفلسطينيين ، وموافقته على الحفاظ

على حقوق الإنسان الفلسطينى فى الأرض المحتلة إلى حين تنفيذ الحكم الذاتى الكامل ، وقبوله تدخل الأمم المتحدة فى حماية حقوق السكان الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ، وغير ذلك من تصريحات.

وعلى الرغم من أن هذه التصريحات قد تأكد معظمها ، إلا أن بعضها كان يتم نفيه بين حين وآخر ، وهو ما يعد فى إطار مسألة التلاعب بالأطراف العربية إلا أنها فى مجملها أسهمت فى تشجيع الطرف العربى على الاشتراك ، وخلق مناخ التفاؤل ، بل الأهم من ذلك أصبحت قيدا على الطرف الإسرائيلى المتحاور فى المفاوضات شرط إجادة الأطراف العربية توظيفها بحنكة. ولاشك أنه فى ضوء هذا المناخ ، وهذه التصريحات والتأكيدات الصادرة من الدولتين الراعيتين لعملية التفاوض (وهما الولايات المتحدة وروسيا) بشأن ضرورة إحراز تقدم ما ، يمكن أن نميل إلى التفاؤل بشأن إمكانية التوصل إلى ثمة اتفاق مبدئى بين الأطراف المتفاوضة فى هذه الجولة التاسعة ، رغم أن تفاؤلنا هذا ، هو تفاؤل حذر ودون إفراط . والمصدر الرئيسى لهذا التفاؤل الحذر هو أن هناك حرصا من جميع الأطراف على إحراز مثل هذا التقدم يستطيع به أن يدعم موقفه تجاه القوى الداخلية المناوئة . فالطرف الأمريكى يسعى إلى إنجاز ملموس فى السياسة الخارجية يعوض كلينتون عن إخفاقه حتى الآن فى الحل الاقتصادى الذى وعد به الشعب الأمريكى خلال الانتخابات ، خاصة مع اقتراب المائة يوم على الانتهاء منذ توليه الحكم فى ٢٠ يناير الماضى. والطرف الفلسطينى يسعى لتقدم ملموس يستطيع من خلاله أن يقوى موقفه فى مواجهة القوى الفلسطينية المناوئة لعملية السلام ، بل والرافضة للاشتراك فى هذه المفاوضات دون عودة المبعدين ، ودون تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، وغير ذلك ، كما أن الطرف الإسرائيلى يسعى إلى إنجاز شئ ما يتفق وأهدافه من العملية كلها ، يستطيع من خلاله أن يدعم موقفه الداخلى فى مواجهة كتلة الليكود التى استطاعت تنظيم صفوفها واختيار زعيم جديد لها يمكن أن يسبب قلقا فى المستقبل لتكتل حزب العمل ، كما أن الطرف السورى واللبنانى والأردنى يحتاجون لهذا الأمر أيضا. ومن ثم ، فإن كل طرف سيسعى فى هذه الجولة إلى كسب أكبر قدر ممكن ، ولو فى الحدود الدنيا المتاحة ، بشكل يتفق والحدود القصوى ولكن بمرونة كافية تشير إلى عدم التفريط فى

الكليات، وعدم ترك ماهو متاح فى إطار هذه الأمور الكلية التى تمثل الأهداف القصوى لكل طرف.

ولذلك ، فإن التوظيف الشامل لكل الأوراق العربية المتاحة سواء باستثمار القوى المناونة للسلام ، والمد الأصولى الذى بات يمثل خطرا يهدد أوضاعا كثيرة فى المنطقة ، والرفض الفلسطينى فى الأراضى المحتلة للإسرائيليين ، واستمرار التنسيق العربى يمكن أن يحقق درجة أكبر من المكاسب فى هذه الجولة التاسعة التى نتوقع أن تسفر عن شئ ملموس ؛ لان البديل صعب إن لم يكن مستحيلا على الأطراف أن تقبله ، وهو ما يجعلنا متفائلين ، ولكن بحذر.

المبحث الخامس
"أوراق الضغط العربية فى مباحثات السلام* "

انتهت مباحثات السلام بين العرب وإسرائيل فى الجولة العاشرة فى واشنطن ، بعد مفاوضات استمرت ثلاثة أسابيع ، حيث كانت قد بدأت فى منتصف يونيه الماضى. وقد كان التفاؤل يسود المباحثات منذ الجولة التاسعة نظرا للتمهيد الجيد لها ، والتصريحات الإيجابية من كافة الأطراف المتفاوضة آنذاك ، وكان من المتوقع إذن أن تصل الجولة العاشرة إلى شىء ملموس ومحدد ، توقعه عدد من المحللين فى شكل إعلان مبادئ بين الطرف الإسرائيلى وكل من الأطراف العربية المشاركة وهى : الفلسطينيون ، وسوريا ، والأردن ، ولبنان ، إلا أن الجولة العاشرة انتهت دون أن تصل إلى هذا الشىء المتوقع رغم التصريحات المعتدلة التى أعلنتها الأطراف المتفاوضة وبدرجات متفاوتة.

وخلال الجولتين الأخيرتين (التاسعة والعاشرة) ، أعلن الطرف الأمريكى على لسان وزير الخارجية (وارين كريستوفر) ، أن أمريكا ستدفع المباحثات ، وأن لها مصلحة أكيدة ومباشرة فى إتمام هذه المصالحة بين العرب وإسرائيل ؛ ولذلك فهى ستقوم بدور " الشريك الكامل " وأن الرئيس كلينتون سيلتقى مع الأطراف المتفاوضة لدفع وتطوير هذه المباحثات. إلا أن

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٧/١٧.

أعمال الولايات المتحدة لدور الشريك الكامل لم يتحقق حتى الآن ، حيث لم يلتقى الرئيس كلينتون بالمتفاوضين ، ولم تتعمق الولايات المتحدة فى تفاصيل الخلافات لوضعها فى الطريق الوسط (باعتباره طريق الحلول الملائمة) ، واكتفت بطرح مشروعات لإعلان المبادئ ، فالمشروع الأول رفضه الفلسطينيون نهائيا باعتباره منحازا انحيازا كاملا للمطالب الإسرائيلية ، والثاني رفضه الفلسطينيون والإسرائيليين معا . ولا زال الأمر معلقا على جولة جديدة تتم فى الأسابيع القادمة.

وفى ظل مناخ المفاوضات يبدر التساؤل : حول طبيعة أوراق الضغط العربية والتى يمكن أن نتوقع معها التوصل إلى اتفاق بشكل معين . بعبارة أخرى : هل تمتلك الأطراف العربية أوراقا للضغط على الطرف الإسرائيلى بل والطرف الأمريكى تساعد على التوصل إلى حل عادل ؟ وإذا لم توجد هذه الأوراق الضاغطة بالشكل المعروف ، فهل يمكن توقع نتائج إيجابية للطرف العربى ؟

الإجابة عن هذا التساؤل تدفعنا إلى توضيح عدد من النقاط ، وأول هذه النقاط ، هى : طبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، فالملاحظ أنه ما أن بدأت الجولة العاشرة فى منتصف يونيه الماضى ، إلا وفوجئنا بتلك التصريحات الصادرة عن وزير الدفاع ، ثم وزير الخارجية الأمريكيين ، وقد تضمنت هذه التصريحات طمأنة إسرائيل باستمرار العلاقة الاستراتيجية بين أمريكا وإسرائيل ، حيث كشف (ليس إسبن) وزير الدفاع الأمريكى أمام "إيباك" اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للعلاقات العامة ، وهى واحدة من كبرى منظمات اللوبى الإسرائيلى فى الولايات المتحدة – عن أن نقطة الانطلاق فى ترتيب الأولويات الأمريكية فى الشرق الأوسط هى دعم القوة العسكرية على أساس المشاركة الاستراتيجية الكاملة بين الدولتين. كما أكد أيضا وزير الدفاع أن إسرائيل أصبحت الآن أكثر أمنا بعد وقف إمدادات السلاح السوفيتى للدول العربية ، وأن أمريكا حريصة على بقاء التفوق الإسرائيلى على الدول العربية ، وزاد الأمر تأكيدا بقوله ، بأنه من الضرورى حماية إسرائيل من احتمالات انتشار الأسلحة النووية أو حصول أطراف عربية أو شرق أوسطية عليها أو على الصواريخ البالستيكية.

وقد أكد وزير الخارجية الأمريكى فى تصريحات مماثلة فى اليوم التالى إعلانه بأنه مكلف شخصيا من الرئيس الأمريكى نفسه (كلينتون) ، بطمأنة إسرائيل ، وحرصه على تفوقها المطلق فى المنطقة.

وفى هذا الإطار ، فإن التأكيد الأمريكى على لسان أخطر وزيرين فى حكومة كلينتون وباسمه شخصيا ، على دعم إسرائيل ، والمشاركة الكاملة بين الدولتين ، وضمان تفوقها على كافة الدول العربية ودول المنطقة – يشير إلى تقوية الموقف التفاوضى لإسرائيل ، ودعم تشددها فى مواجهة الأطراف العربية ، وعلى الجانب الآخر تسهم هذه التصريحات – وخلال جولة المباحثات العاشرة – فى إضعاف الطرف العربى ، والضغط عليهم بما يجعلهم يقبلون ما يعرض عليهم ، وفى نفس الوقت تبين لهم هذه التأكيدات الأمريكية لإسرائيل بأن المشاركة الأمريكية فى المفاوضات العربية الإسرائيلية تعنى الانحياز الكامل والمطلق للطرف الإسرائيلى وهو ما يوضح أن توقيت إعلان مثل هذه التصريحات محسوبا بدقة ، ويستهدف ايصال هذه الرسالة إلى الأطراف العربية الموجودة على طاولة المباحثات فى واشنطن.

أما النقطة الثانية التى تحتاج إلى توضيح ، فهى المكاسب التى تحصل عليها إسرائيل فى خضم المباحثات ، حيث أعلنت إحدى الدول العربية وهى (الكويت) عن إلغاء مقاطعتها التجارية للدول التى تتعامل مع إسرائيل ، وتردد قيام عدد من الدول العربية الأخرى بهذه الخطوة ، إلا أن هذه الدول أعلنت نفيها لذلك ، وأنها لازالت ملتزمة بالقرار العربى باستمرار المقاطعة العربية لإسرائيل ومن يتعاملون معها. وأهمية هذه النقطة تكمن فى بدء تسرب الموقف العربى إزاء إحدى الأوراق التى يمتلكها المفاوض العربى فى مواجهة إسرائيل ؛ فليس من المعقول أن يعطى العرب إسرائيل شيئا دون أن يكون هناك مقابل. فالعرب ليس لديهم مانع منذ بدء المفاوضات فى الموافقة على إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، ولكن بعد أن يتم الاتفاق الكامل بينهم ، أو لجزء من الاتفاق. وهنا تظهر قيمة هذه الورقة فى دعم المفاوض العربى. ويتبين مدى أهمية هذه الورقة فى ذلك الجهد الذى تبذله إسرائيل منذ فترة ولازالت لدى الولايات المتحدة للضغط على بعض الدول العربية ، وكذا للضغط على بعض الدول الأوروبية لكى تضغط بدورها على الدول العربية ، وذلك من خلال إقناع العرب بأن هذا يشجع إسرائيل على

التوصل إلى الاتفاق مع العرب !! ولكن تسرب هذه الورقة الهامة من أيدى العرب يمكن أن يسهم فى إضعاف الموقف التفاوضى العربى ، ومن هنا لا يجب مسايرة الموقف الكويتى الذى قد يكون له ظروف خاصة فى سياق أزمة الخليج الثانية. وهنا ، فإن التقدير يسجل للجامعة العربية التى أعلنت على لسان أمينها العام استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل ، ومطالبة الدول العربية بالالتزام بذلك.

أما النقطة الثالثة فهى : ما يتعلق بالموقف العربى الموحد من عدم التوقيع على اتفاقية حظر السلاح الكيماوى (إنتاجا وامتلاكا) ، إلا بعد توقيع إسرائيل والتزامها أيضا بالتوقيع على معاهدة حظر وانتشار وإنتاج السلاح النووى. إلا أنه لوحظ تسرب الموقف العربى بتراجع عدد من الدول العربية وهى (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا) ورغم محدودية هذا العدد إلا أنه يشير إلى تسرب الموقف العربى ، واحتمال توسيع دائرة التأثير على بقية الدول العربية بما يقلل من قيمة هذه الورقة فى دعم المفاوض العربى. ولذا فإن استمرار الموقف العربى فى هذا الشأن والحفاظ على تماسك بقية الدول العربية يمكن أن يسهم فى دعم وتقوية الموقف التفاوضى للأطراف العربية فى مواجهة إسرائيل. بالإضافة إلى أوراق الضغوط العربية الأخرى التى يجب التلويح بها ، وتتمثل فى دعم الانتفاضة العربية ، وفضح الأساليب الإسرائيلية فى التعامل مع الفلسطينيين والتى تتنافى مع أبسط قواعد حقوق الإنسان وسلاح البترول من زاوية التلويح بالقيمة السياسية له.

وفى ضوء توضيح هذه النقاط يتبين أن الموقف التفاوضى العربى يمر بظروف صعبة للغاية ، حيث يفتقد لغطاء دولى يوازن ذلك الانحياز الأمريكى لإسرائيل ، وكذا تعرض أطراف عربية لضغوط لتقليل قيمة أوراق الضغط العربية فى التفاوض ، وذلك من خلال بدء سحبها تدريجيا من أيديهم. إلا أن الطرف العربى ليس من الضعف كما يتصور البعض ، وكما يتضح فى الظاهرة ؛ فلازال العرب يمتلكون أوراق الضغط التى أشرت إليها رغم بدء تسرب بعضها من أيديهم ، إلا أن الغالبية تمتلكها ، وهم الأكثر تأثيرا فى مجريات التفاوض. ولكن تظل المشكلة قائمة فى إمكانية التوظيف الإعلامى العربى فى تعظيم قيمة هذه الأوراق الضاغطة ، والتلويح بإمكانية

استخدامها بدءا من الأوراق السلمية ، وانتهاء بأوراق أخرى كالانتفاضة الفلسطينية وإمكانيات تصعيدها.

فاستمرارية الضغط العربى هامة للغاية فى هذه الآونة ؛ خشية استمرار تسرب قيمة هذه الأوراق الضاغطة ليصبح الموقف العربى فى لحظة ضعف ، فيقبل المتفاوضون بأشياء يحسبها التاريخ عليهم وليس لهم، مما يمكن أن يعبر عن حالة ترد عربى غير مسبوقة. وهذا مالا نتمناه ، فالمفاوض العربى يحتاج إلى حشد وتعبئة وتوظيف بكل ما هو متاح حتى يحقق أقصى ما يمكن فى هذه اللحظة التاريخية الحرجة .

المبحث السادس

تفاق "غزة – أريحا" بين القبول العام والمحاذير*

لاشك أن الإعلان عن اتفاق الطرفين الرئيسيين فى الصراع العربى الإسرائيلى ، وهما منظمة التحرير باعتبارها الممثل الشرعى والوحيد للفلسطينيين ، وإسرائيل ، كان مفاجئة غير متوقعة لكثير من المحللين والمتابعين لتطورات عملية السلام ومفاوضاتها فى جولاتها الإحدى عشرة ، والتى لازالت مستمرة حتى الآن. ولكن هذه الفجائية لا تلغى أن هناك توقعات قد توصل إلى مثل هذا الطريق أظهرتها الفترة السابقة على عقد الجولة التاسعة للمفاوضات. حيث سادت نبرة التفاؤل الحذر ، كما أن التصريحات من كلا الطرفين اتسمت بالهدوء وانخفاض درجة التوتر والعداء ، مما عكس – آنذاك – أن هناك شيئا يتم فى الكواليس ، لكنه لم يختمر بعد. ومن بين المعلومات التى ألقيت من جانب الإسرائيليين من مصادر شبه رسمية ومصادر غير معلومة : مسألة الاقتصار فى هذه المرحلة على قطاع غزة ، وقصر الانسحاب الإسرائيلى عليه دون الضفة الغربية ، وعلى الجانب الفلسطينى كان هناك رفض معلن وباحتداد ، مما كان يعكس أن لعبة المفاوضات تمارس بازدواجية (العلنية والسرية) كما أكد ذلك بعض الأنباء عن لقاءات بين مسئولين رسميين من الطرف الإسرائيلى والفلسطينى تتم

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١١\٩\١٩٩٣.

بشكل سرى ، إلا أن الطرفين كانا ينفيان هذه الأنباء. ومع تلك المؤشرات ، لم يكن متوقعا أن يتم اتفاق – مجرد اتفاق!!

ولاشك أيضا أن الإعلان عن هذا الاتفاق ، كما كان فجائيا ، فإن ردود الفعل إزائه لايمكن أن تكون سهلة أو هينة ، بل هى ردود فعل واسعة النطاق ، وسيطر الاتفاق وردود الفعل على مساحات ضخمة من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية. فهناك من لا يصدق حدوث أى اتفاق، وهناك من تقبل على مضض تعبيرا عن الإحباط الذى يسود المنطقة العربية ، وهناك من يقبل ذلك بتحفظات ، وهناك من يرفض ذلك جاملا رأيا آخر أو فى إطار المزايدات السياسية. وأيا كان الأمر ، فإنه من المتوقع فى حالة وقوع مثل هذا الاتفاق أن تتباين الآراء حوله بصورة حادة.

ومع ذلك ، فإن إيضاح هذا الاتفاق – وضعا للأمور فى نصابها الصحيح – يصبح رسالة على كل من يحمل قلما له رسالة فى خدمة قضايا امتنا العربية ذات العمق التاريخى والوزن الثقافى.

فالملاحظ أن هناك قبولا عاما لدى كافة التيارات والقوى السياسية على مختلف الأصعدة وفى كافة الأقطار العربية لأن تنشأ دولة فلسطينية فى قطاع غزة والضفة الغربية تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية وبزعامة الرئيس ياسر عرفات. وبالتالى فإن هذا القبول العام لا يشذ عنه سوى تيارات ضعيفة الوزن ترى إقامة الدولة الفلسطينية فى الأراضى التى توجد فيها إسرائيل حاليا ، والذى جعل مثل هذه التيارات تتسم بالضعف : ذلك المناخ العام الذى جعل من ترجمة هذا الرأى إلى واقع عملى أمر بعيد المنال وفى سياق هذا القبول العام يمكن النظر إلى اتفاق غزة / أريحا على اعتبار أن هذا الاتفاق يأتى فى إطار ما هو مقبول بصفة عامة من كافة التيارات ، ليس باعتباره نهاية المطاف ، وإلا اختلف مع القبول العام ، ولكن خطوة تليها خطوات ، وبداية فى مشوار له نهاية أيضا.

والقراءة الدقيقة لنصوص هذا الاتفاق تشير إلى أن الاتفاق فى مجمله تعبير عن ميزان القوى السائد والذى يميل فى هذه الآونة لصالح إسرائيل ، حيث اختفت من الساحة الدولية إحدى القوتين ، وهى الاتحاد السوفيتى الذى كان مساندا مساندة فعلية للقضية العربية ، وبعد تفككه وانكفاء دوله على شئونها الداخلية ، فى نفس الوقت الذى تهيمن فيه الولايات المتحدة على

مقررات النظـام الدولـى – وإن كـان بشكل مؤقـت – بالإضافـة إلـى التمـزق الواضح فى الصف العربى بعد أزمـة الخليـج الثانيـة ، ولا يبقـى مـن التوحـد العربى سوى أمل ضعيف ممثـلا فـى اجتماعـات دول الطـوق للتنسـيق بشـأن المفاوضات الجارية مع إسرائيل ، بالإضافـة إلـى ظواهـر عديـدة فـى النظـام الدولى والإقليمى يجعل ميزان القوى لا يميل فى صالح الطرف العربى.

وعلى الرغم من ذلك ، فإن الاتفاق جاء منسجما فى خطوطـه العامـة مع القبول العام لمشـروع الدولـة الفلسـطينية طبقـا لمـا طرحتـه قيـادة منظمـة التحرير فى اجتماعاتها عام ١٩٨٨. ويدل على ذلك الشواهد التالية.

فالاتفاق يتم بين طرفيـن كـان واضحـا أنـه مـن المسـتحيل تلاقيهمـا ، وهما منظمة التحرير وإسرائيل ، حيث لم تجد إسرائيل مفرا مـن الاعـتراف مسلمة فى ذلك بالواقع العملى بمنظمة التحرير الفلسطينية وقبول التعامل معها الذى يبدأ بالاتفاق ، على أن تتولى المنظمة إدارة الدولة الفلسـطينية فـى غـزة وأريحا بالإضافة إلى توليها المفاوضات بشكل رسمى.

وعلى الرغم من وجود اعتراف ضمنى بين الطرفين منـذ فـترة ، إلا أن الجديـد هـو الاعـتراف الرسـمى والصريـح مـن جـانب إسـرائيل بمنظمـة التحرير ، وهو ما يتفق مع القبول العربى العـام تجـاه مشـروع إنشـاء الدولـة الفلسطينية فى غزة والضفة الغربية. وقد يتساءل البعض : ما معنى مثل هـذا الاعتراف ؟

فالاعتراف هـو القبـول العـام مـن دولـة مـا لوجـود دولـة أخـرى فـى المجتمـع الدولـى ، حيـث تـرى أن مثـل هـذه الدولـــة قـد اسـتكملت أركانهـا وأصبحت جديرة بأن تمـارس دورهـا فـى الحيـاة الدوليـة. وبالتـالى أصبحـت ملتزمة بمثل هذا الاعتراف ، وقد قيدت نفسها بمواثيق دولية رسمية .

كمـا أن هـذا الاتفـاق ، وإن أشـار إلـى الحكـم الذاتـى ، إلا أن الواقـع العملى هو إنشاء دولة فلسطينية فى الأراضى الفلسـطينية المحتلـة ، وهـو مـا يحدث للمرة الأولى من جـانب إسـرائيل التـى كـانت ترفض أى شـىء حـول دولة فلسطينية ، بل ترفض وجود فلسطينيين أصلا ، وتصل فى غلائها إلـى أن الأردن هى الأرض الفلسطينية ، إن وجد شىء اسمه فلسطين!!

وبالتالى ، فإذا قيل إن منظمة التحرير قد تراجعت عن بعض ثوابتها، فـإن إسـرائيل أيضـا تراجعـت. وقـد يكـون فـى الـتراجع الإسـرائيلى تراجـع

المغتصب ، بينما التراجع الفلسطيني هو بمثابة التراجع عن الحق المطلق والقانوني والشرعي ، ولكن في سياق الظروف والواقع الدولي والإقليمي المتغير ، يصبح التراجع المتزامن مقبولا حول رقعة مشتركة تتلاقى حولها الأطراف المتصارعة.

وقد يحق للكثيرين أن يتحفظوا مستندين إلى الخبرات السابقة لإسرائيل ، حيث يصبح الاتفاق فيما بعد هو النهاية وليس في سياق مشروع بناء السلام الشامل ، وقد يكون الاتفاق وسيلة من إسرائيل لتحقيق المزيد من المكاسب بحصولها على الاعتراف العربي بها ، وبالتالي يصبح لها مشروعية سعت إلى كسبها بالحروب ومحاولتها فرض الأمر الواقع ، ولكنها فشلت في ذلك. وقد يكون الاتفاق وسيلة لهدم القضية الفلسطينية من أساسها ، ووسيلة لأن تهادن إسرائيل العرب لكي تحطمهم فيما بعد وللأبد!!

ولاشك أن لمثل هذه التحفظات جزءا كبيرا من الصحة بافتراض أن الطرف الإسرائيلي هو الفاعل الوحيد في المعركة أو المنطقة ، لكن هناك طرفا عربيا قد يكون مأزوما في حركته الوحدوية ، إلا أن موازين القوى لا يمكن أن تصل إلى التفوق المطلق لإسرائيل مقابل الضعف المطلق للعرب ؛ لأن هذا ضد كل قوانين الطبيعة والتاريخ.

ومن جانبنا ، فإن هذه التحفظات يجب أن تحتل موقعها في البناء الديمقراطي العربي باعتبارها تمثل مرجعا وقيدا على صانع القرار العربي بأن يكون يقظا ، وألا يقبل بما لا يتفق مع التاريخ والمنطق ، وأن مايقبله هو خطوة في مشروع الألف ميل لبناء السلام ، وأن على صناع القرار أن يستمروا في معركتهم مع إسرائيل من الزاوية الحضارية ، حيث إن إسرائيل تسعى إلى مشروعها في التفوق المطلق على العرب ، ولايمكن للعرب أن يقبلوا ذلك مهما كانت درجة تمزقهم . إن مشروع السلام العربي الإسرائيلي تحوم حوله الشكوك ، وإن على العرب اليقظة ، وعلى إسرائيل الالتزام ، فهي وإن قبلت ذلك الاتفاق فهي تحل بذلك مشاكل داخلية كثيرة سببتها الانتفاضة ، وكان لقطاع غزة الوزن الأكبر في إرغام إسرائيل على توقيع الاتفاق وهو ما درسته إسرائيل منذ إعلان الانتفاضة ، وقدمت مراكز بحوثها الاستراتيجية تقاريرا بشأنها ، ومن بين ما أوصت به ضرورة الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة ، ومن ثم فإن الاتفاق في المعنى الأخير : تعبير

حى عن مفردات موجودة فى الواقع العربى والإسرائيلى معا ، وعلينا كعرب أن يزداد تنسيقنا لحماية هذا الحد الأدنى كخطوة لابد من استكمالها.

المبحث السابع

"التوظيف السياسى لمعارضى اتفاق غزة / أريحا"*:

لاشك أن المنطق الديمقراطى مضمونا وشكلا هو أمل نتمنى أن يسود منطقتنا العربية ، خصوصا فى هذه الآونة كبداية لمستقبل أكثر إشراقا فى الممارسة الديمقراطية ؛ فالمصلحة العربية القومية تقتضى فى هذه الفترة أن يسود هذا المنطق فى ظل المتغيرات الجديدة ، ومنها اتفاق غزة / أريحا الذى هو نتاج صيغة مدريد التفاوضية التى بدأت قبل عامين. فما الذى نعنيه بالمنطق الديمقراطى إذن ؟

فالنظرية فى العلاقات الدولية تشير إلى أن قبول منطق التفاوض يؤدى إلى الحلول الوسط ، وأن التوصل إلى صيغة ما للحل الوسط هو انعكاس لميزان القوى السائد بين الأطراف المتفاوضة ، وهذا تترجمه مهارات الفريق المفاوض ؛ فليس كل ما يريده أى طرف يحصل عليه بالكامل ، ولكن قد يحصل على كل ما يتمناه شكلا ، ولكنه من حيث المضمون يكون مقيدا فى التحكم على هذا الشيء. ولذلك فإن مهمة التفاوض ليست مهمة سهلة ، بل عسيرة جدا ، وتحتاج إلى جلد وقوة أعصاب ، وبالتالى تحتاج إلى نوعية عالية على مستوى المسئولية القومية للطرف المتفاوض ، وللتاريخ وقائعه فى هذا المضمار.

وبالتالى ، فعندما يتوصل المتفاوضون إلى صيغة ما مقبولة منهم ، فإن هذه الصيغة هى ما أمكن التوصل إليه فى ظل الظروف المتاحة ، وانعكاس لميزان القوى السائد ، بالإضافة إلى مهارات المتفاوضين كأشخاص. فليس من المعقول أن يتهم أى طرف مفاوض بأنه سلم كل الأوراق ، وتنازل عن كل الأشياء ، وحصل على لاشىء ، ووقع على وثيقة البيع والتنازل. فالتاريخ – وهو معمل تجارب الشعوب – لا يزكى مثل هذه

---

* نشرت فى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٣/٩/٢١

الاتهامات إلا فيما ندر . وإن تم ذلك فى بعض الوقائع ، فإنه كان لافتقاد الطرف المتفاوض القدرة على المساومة ، وضعف الإرادة واختفاء القوة .

تلك مقدمة لازمة ، فى معرض تناول اتفاق غزة/أريحا ؛ فهو اتفاق جاء بعد مفاوضات شاقة ، لم يثبت حتى الآن تهاونا من الجانب الفلسطينى ، إنما جاء أيضا ترجمة وانعكاسا لمجمل الظروف السائدة فى المنطقة العربية.

ومن ثم ، فليس من المتوقع أن تقبله كل التيارات السياسية ، وبالتالى فإن هناك من سيرفض هذا الاتفاق. وهنا ، فإن المعارضة من منطلق التخوين ، وتوجيه الاتهامات ، وانتهاج أساليب التجريح الشخصى ، ظاهرة يجب أن تختفى كبداية لممارسة ديمقراطية صحيحة على المستوى الداخلى بين التيارات المختلفة ، وعلى المستوى الخارجى بين الأنظمة العربية بعضها تجاه البعض الآخر. فالطرف الذى يحكم الفلسطينيين استطاع أن يصل إلى مثل هذه الصيغة فى إطار الظروف المحيطة به ويراها بداية لإنشاء الدولة الفلسطينية. ويعتقد حكام فلسطين – ممثلين فى قيادة منظمة التحرير – أنهم استطاعوا أن ينتزعوا الاعتراف بالمنظمة ، والاعتراف بالانسحاب من الأراضى المحتلة لفلسطين ، واعترافا بأن المنظمة هى المحرك للفلسطينيين، وهو هدف كنا نسعى إليه جمعيا ، كما أن ما تم التوصل إليه يأتى فى سياق القبول العام وهو الدولة الفلسطينية فى الضفة الغربية وغزة ، وأن وضع أريحا مع قطاع غزة فى الاتفاق هو إشارة إلى أن المنظمة تصر على الخروج الإسرائيلى من الضفة ، كما أنه فى سياق التفاوض ، فإن الفلسطينيين لن يحصلوا على شىء مقابل لاشىء يقدمونه. وهذا هو الاعتراف الفلسطينى بإسرائيل بصورة مباشرة ورسمية امتدادا لوثائق المنظمة فى عام ١٩٨٨ والتى طرحت فيها مشروع للسلام وإقامة الدولة الفلسطينية إلى جوار الدولة الإسرائيلية.

قد تتعدد الأسباب وراء الموقف النهائى لكلا الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى ، ودون الدخول فى تفاصيل ، فإن بيكر (وزير الخارجية الأمريكى السابق ومسئول فكرة مدريد) يرى أن من بين الأسباب وراء التقدم الأخير فى عملية السلام : انهيار الشيوعية وانتصار الغرب فى الحرب الباردة ،وانتصار التحالف الغربى فى حرب الخليج ، وهى المواجهة الصريحة بين المتشددين والتيارات المعتدلة فى الوطن العربى ، ورغبة

الإسرائيليين العميقة فى ألا تظل فى حالة حرب دائمة ، بالإضافة إلى الصعوبات السياسية والمالية داخل منظمة التحرير. وقد تحتاج هذه الأسباب وغيرها مناقشة مطولة ، لكن الميزان السائد يتمثل فى إضعاف القوى المتشددة ، فعلا فى الوطن العربى كالعراق وليبيا والجزائر والسودان وأخيرا بوضعها على قائمة الإرهاب - إرهابا لها وردعا لعدم الدخول فى تزكية التيارات الرافضة للاتفاق ، وحصار سوريا عسكريا ومعنويا ، والمشاكل الاقتصادية لمصر والتى تسير فى إطار التوازن فى المواقف مع مدى تطور العلاقة مع الصندوق. كل هذا أسهم بلا شك فى إضعاف الطرف العربى فى قدرته التفاوضية. وبالتالى فإن التوصل إلى مثل هذا الاتفاق هو ترجمة صادقة للواقع العربى المتردى بفعل أبنائه ، وبفعل قوى خارجية تخطط لذلك منذ زمن. وبالتالى ليس ما تم التوصل إليه هو الأمل الذى ينشده كل عربى ، لكنه ما أمكن الحصول عليه فى إطار القبول العام السابق ، وتأكيدا لميزان الظروف والقوى السائدة.

هنا يجب أن ننتبه إلى الكيفية التى يمكن لنا أن نستفيد من خلالها من هذا الاتفاق كمقدمة لما نأمله وننشده. نرى البداية فى احترام الاتفاق ومن قاموا به ، ولكل صاحب رأى من التيارات المختلفة يرفض هذا الاتفاق أن يستمر فى معارضته دون تخوين أو إلقاء الاتهامات والتشكيك فى الوطنية وغير ذلك من أمور تجاوزها الزمن. فاستمرار المعارضة النزيهة المسئولة بلا شك ستصب فى دعم المفاوض العربى ، ولن تقلل من قدرته كما يعتقد البعض. هنا فإن المفاوض العربى عليه أن يستثمر ذلك فى أوراقه لمراحل التفاوض القادمة لتقوية موقفه ، بهدف الحصول على المزيد ومحاصرة إسرائيل فى التراجع عما تم الاتفاق عليه ، لو فكرت فى ذلك. وهنا أعجبنى تصريح للسيد/ فاروق قدومى (رئيس الدائرة السياسية فى المنظمة) ، والذى رفض الاتفاق ورفض السفر مع عرفات إلى الولايات المتحدة لحضور حفل التوقيع ، وفى نفس الوقت فإنه دعا إلى حوار وطنى بين كافة الفصائل الفلسطينية حول الاتفاق لدعمه ، دون الخوض فى أمور شخصية ، ودون توجيه الاتهامات والتجريح لأحد تجنبا لحرب أهلية بين الفلسطينيين.

وهذا هو صوت العقل الديمقراطى الذى ننشده ، فالرجل الثانى فى المنظمة اختلف ورفض ، وهذا حقه ، ولم يخرج عن قواعد اللعبة

الديموقراطية للنيل من الآخرين بالاتهام والتجريح ، بل دعا إلى الحوار الوطنى. وهو المنطق الذى يمثل الطريق الطبيعى لتقوية المفاوض العربى والفلسطينى كأحد أطرافه الأساسية.

إن الفرصة باتت مواتية لانتصار العقل ، وانتصار المنطق الديمقراطى ، لمراجعة النفس ، وشحذ الهمم العربية من جديد ، وتقوية المفاوض العربى. فلربما أدى هذا الطريق إلى إعادة ميزان القوى للتوازن ، أو لرجحان كفة الطرف العربى ، وليس الأطراف العربية ، عندما يتوحد على طريق واحد ولغة سياسية موحدة. هنا لا يجب أن نضيع فرصة متاحة ، أتيحت من قبل وفى ظروف أفضل ، وميزان قوى أفضل بعد حرب أكتوبر ، وآنذاك كان الاختلاف حول الأساليب وليس الهدف اختلافا حول الانفراد بالسير فى الحل /أو الجماعية العربية فى الحل. لا نريد أن ندخل فى متاهات جديدة ، فان ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة ، والدليل أن حرب أكتوبر هى القوة العربية المستخدمة لإرجاع ما تم أخذه بالقوة ، ثم الخطوة التالية هى التفاوض وصولا للحل ؛ لأن الحرب هى وسيلة وليست غاية.

أخيرا : فإن رفاهية الشعوب العربية باتت هدفا عزيزا علينا أن نحتشد إليه . وإن البدء فى حل القضية الفلسطينية ودعم هذا الحل بالمنطق الديمقراطى يعد فى تقديرنا هو الطريق الصحيح .

المبحث الثامن

"استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل كورقة ضاغطة فى المفاوضات الجارية"*

أحد الأسس التى تقوم عليها نظرية المفاوضات فى العلاقات الدولية : القدرة على توظيف كل الأوراق المتاحة فى يد المفاوض فى مواجهة خصمه، على أن يتم التوظيف بمهارة من حيث أولويات الاستخدام ودرجة تزامنها أو تراجعها ، وحركة هذه الأولويات بين الحدود القصوى والحدود الدنيا ، وبين تقديم هذه الأوراق ، وتأخير بعضها لاستخدامها فى الوقت

* نشرت فى عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٩ ، والأهرام المسائى بتاريخ ١٩٩٣/١١/٢٤.

المناسب. كما أنه فى الوقت الذى تحشد فيه دولة ما أوراقها التفاوضية ، يجب عليها أن تسعى فيه لدراسة أوراق التفاوض التى يستخدمها الخصم لتفويت الفرصة عليه فى بعضها وإضعاف البعض الآخر ، والتفكير المستمر فى كيفية الاستجابة حول الحدود الدنيا حتى لا تخرج الحلول النهائى عن المساحة ما بين الحدود الدنيا والمتوسطة.

ولذلك فإن القول بأن مسألة التفاوض لا تعد عملية بسيطة ، بل تحشد فيها كل الإمكانيات شأنها شأن الحروب بالضبط مع اختلاف الدرجة - قول صحيح ، والأكثر صحة : أن نقول أن التفاوض هو معركة حقيقية يسعى كل طرف لكسب أقصى ما يستطيع فى مواجهة خصمه.

ولاشك أن الاتفاق العربى الإسرائيلى على الجانب الفلسطينى هو خلاصة لمعركة تفاوضية لمدة عامين على المستوى العلنى ، وأقل من عام على المستوى السرى من خلال الفترة العلنية ، حاول كل طرف أن يوظف الأوراق المتاحة لديه داخليا وخارجيا. وقد جاءت الاتفاقية الفلسطينية الإسرائيلية انعكاسا لقدرات كل طرف فى استثمار ميزان قوته.

ومن ثم ، فالاتفاق هو تجسيد لميزان القوى السائد ، حيث إن هناك هيمنة عسكرية لإسرائيل فى وقت تراجعت فيه القوة العربية بخروج العراق من الساحة والضغط على سوريا وإلهاء ليبيا فى معركة لوكربى ، وإدخال الجزائر فى حالة من عدم الاستقرار الداخلى ، وردع السودان بوضعه على قائمة الإرهاب فى الخارجية الأمريكية ، واستثمار محاولات مصر للاتفاق مع صندوق النقد ، ومحاصرة دول الخليج بواسطة قضية الأمن مع العراق وإيران ، واستمرار المعركة والحرب الأهلية بين الفصائل الصومالية المختلفة ، بل وتهديد الصين وكوريا الشمالية باعتبارهما دولا جديدة مصدرة للأسلحة المتقدمة لدول المنطقة العربية. وبالتالى فإن الطرف العربى فى مرحلة متأخرة فى ميزان القوى مقارنة بإسرائيل. وليس معنى ذلك أن العرب ليس لديهم أوراق تعينهم على دعم موقفهم التفاوضى - وقد سبق الحديث فى ذلك من قبل - لكن المهم هو ألا تتسرب الأوراق التفاوضية التى يملكها العرب تحت دعاوى مختلفة. ومن بين هذه الأوراق يعنينا ثلاثة منها :
الأولى : ما يتعلق باستمرارية الموقف العربى الرافض للتوقيع على معاهدة

الأسلحة الكيماوية حتى توقع إسرائيل أولا على معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية ثم معاهدة الأسلحة الكيماوية.

ورغم أن هناك بعض الدول العربية قد تراجعت عن الموقف الجماعى بإقدامها على التوقيع لأسباب وضغوط مختلفة ، إلا أن هذه الورقة لازالت لها قوتها لدعم المفاوض العربى. **والثانية** : ما يتعلق بضرورة المصالحة العربية والتحرك الجماعى لمساندة بعض الدول العربية فى محنتها حتى يمكن إشعار النظام الدولى وإسرائيل بمدى القدرة على التنسيق العربى الجماعى . وهنا نذكر أن الجهود المبذولة قد أثمرت جهدا كبيرا فى هذا الطريق إلا أن الاستمرار فى التنسيق العربى وضرورة إتمام المصالحة بين كافة الدول العربية وتجاوز أزمات المنطقة الأخيرة ، فيه دعم كبير للمفاوض العربى. لعل فى التنسيق المستمر خلال العامين الماضيين بين الدول العربية المشتركة فى التفاوض مع إسرائيل والمعروفة بدول "الطوق" كان ورقة تفاوضية كبيرة وترجمة مصغرة لخيار المصالحة العربية الشاملة. ورغم أن الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى قد أحدث نوعا من الخلل بين دول الطوق ، إلا أن معالجة هذا الخلل بسرعة بمثابة تطوير وتقوية هذه الورقة التفاوضية فى يد العرب. **والثالثة** : وهى فى تقديرنا الورقة الأخطر والأهم من حيث الوزن والتداعيات ، وتتمثل فى المقاطعة العربية لإسرائيل. وصحيح أنه قد حدث نوع من الاختراق لهذه المقاطعة ، ومحاولات للالتفاف حولها وتراجع بعض الدول العربية عن درجة أو أخرى من درجات المقاطعة (الكويت مؤخرا ومصر بعد تطبيع العلاقات مع إسرائيل منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن) ، إلا أن هذا الاختراق يظل فى دائرة محدودة من حيث الحجم والقيمة ، وبالتالى يظل هذا السلاح كورقة تفاوضية عالية القيمة ، وتظهر هذه القيمة واضحة جلية فى مصدر هذه المقاطعة.

فالمقاطعة العربية صدرت بقرارات متتالية من الجامعة العربية ، وهى المؤسسة العربية الرئيسية والقادرة على تجسيد الإرادة العربية فى هذه المرحلة كما فى بعض المراحل السابقة. ولذلك فإن التراجع العربى بالغاء المقاطعة سيسبب خسارة كبيرة فى معركة التفاوض للطرف العربى.

فالواضح أن إسرائيل – وإن أجبرت على الدخول فى التفاوض – والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وموافقتها على الاتفاق معها –

سواء بفعل عوامل داخلية تتمثل فى استمرارية الانتفاضة الفلسطينية أو الخسائر العالية لإسرائيل فى قطاع غزة وبقية الأراضى المحتلة ، أو بفعل عوامل خارجية تتمثل فى قوة بعض الأوراق فى يد العرب - إلا أن هذا الموقف الإسرائيلى الجديد يمثل تراجعا عن المواقف الإسرائيلية السابقة. ومن ثم فإن إسرائيل تسعى بهذه التراجعات - والتى جسدت فى اتفاق معلن بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى ، ثم بين الأردنى والإسرائيلى - إلى كسب المعركة التفاوضية مبكرا. فهى تريد أن تكسب كل شىء بهدفين : **الأول** : لإضعاف الطرف الفلسطينى فى التفاوض لقبول ما يعرض عليه فيما بعد من تفاصيل. **والثانى** : لمحاصرة الطرف السورى واللبنانى ومحاولة إضعافه لقبول ما يمكن أن تقدمه إسرائيل [illegible]ما.

ومن ثم ، فإن إقدامها على مطالبة [illegible] العربية بإلغاء مقاطعتها لإسرائيل من جانب ، ومطالبة العديد من الدول العر[illegible] لتطبيع العلاقات معها من جانب آخر ، فيه جرأة كبيرة ، ومحاولة لاقتحام الصم[illegible] العربى ومحاولة شقه وانقسامه ، وهو فى النهاية مسعى لمحاصرة الأوراق [illegible]بية فى التفاوض. ولذلك فإن التوظيف الإسرائيلى للولايات المتحدة الأمريكي[illegible] ظل إدارة كلينتون الحالية ، لكى تمارس ضغوطها على الدول العربية للسير [illegible] هذا الطريق وإلغاء المقاطعة من جانبهم لإسرائيل ، هو مسعى لاستثمار كافة السبل لتحقيق الأهداف الإسرائيلية المنشودة فى مواجهة الطرف العربى.

ولتجنب إضعاف الموقف العربى التفاوضى ، فان استمرارية المقاطعة العربية لإسرائيل حتى ولو وصلت إلى درجة الرمزية تصبح مسألة ضرورية ، وكورقة ضاغطة على إسرائيل حتى تتحقق الأهداف العربية من التفاوض والمتمثلة فى إعادة الكيان الفلسطينى للوجود الحقيقى مترجما فى دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، والرحيل الكامل لإسرائيل عن الأراضى العربية المحتلة فى الجولان وجنوب لبنان.

ولذلك فقد أحسنت الجامعة العربية فى اجتماع مجلسها الأخير ، عندما رفضت اقتراحا بإدراج مسألة إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل. كما أحسنت عدة دول عربية عندما رفضت الضغوط الأمريكية لإلغاء المقاطعة ضد إسرائيل ، وهذا موقف عربى تاريخى يحسب للحركة العربية الواعية

فى ظل الظروف الصعبة والمرحلة التى تتسم بالتردى فى العمل العربى المشترك.

ولذلك فانه من الضرورى أيضا فى هذه المرحلة ، ألا يتم إلغاء القرارات الصادرة من الأمم المتحدة ضد إسرائيل ، وعلى الدول العربية أن تبذل جهدا فى ذلك ، حتى ولو لم تستطع النجاح فيه كاملا ، فيكفى أن يكون هذا سبيلا للضغط على إسرائيل. أما الدعاوى التى تطرح إلغاء هذه القرارات، وإلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل ، باعتبار أنه يشجعها على الخوض والاستمرار فى طريق السلام ، فهى مردود عليها بأن إسرائيل بالقدر الذى يأتى ميزان القوى العسكرى فى صالحها ، إلا أن الميزان الشامل ليس بالضرورة فى صالحها ، كما أنها بنفس القدر قد أجبرت بفعل عوامل عربية بالاساس قد تراجعت عن بعض مواقفها. ومن ثم ، فإن الاستمرار فى إدارة التفاوض معها بأسلوب الردع من شأنه أن يحقق الأهداف العربية ، ومن شأنه أيضا أن يحاصر الأطماع الإسرائيلية فى المنطقة على حساب النظام العربى وكيانه القومى .

وبالتالى ، فإن الانخراط أو الانزلاق إلى دهاليز إسرائيل يجب أن ننتبه إليه جيدا ، ومن ثم لا يجب أن نكرر تجربة الرئيس السادات فى إعطاء إسرائيل ليس أقصى ما تستطيع فحسب ، بل إعطائها بعض ما لم تطلبه أساسا. وهذا يتعارض مع أسس نظرية التفاوض. فإسرائيل كانت تطمح فقط لمجرد الجلوس مع العرب على مائدة مفاوضات ، حتى تقوم بإعادة الأراضى المحتلة ، والتباحث بشأن الفلسطينيين. إلا أن السادات تجاوز ذلك بالإقدام على الذهاب إلى إسرائيل مباشرة ، مما أسهم فى شق الصف العربى بصورة لم تحدث من قبل.

وأخيرا : فان تطورات الأحداث ، وعملية التفاوض ، تستلزم ألا يستثمر فينا كعرب مسألة تغليب العواطف على العقل ؛ فنجاح المفاوضات يعتمد على تحكيم العقل فقط ، وهو ما نسعى لتأصيله والتركيز عليه ، وهو ما سيسهم فى دعم المفاوض العربى.

الفصل الرابع

"النظام العربى
وسط التطورات الدولية والاقليمية"

المبحث الأول

"مصير النظام العربي في ظل تطورات النظام الدولي"* _

من أهم ما يمكن رصده من تطورات : أن العالم يخضع لإعادة هيكلة على نطاق واسع ، وأن النظام الدولي ونظمه الفرعية المتمثلة في النظم الإقليمية المختلفة يعاد تشكيلها في إطار الظروف والتطورات المتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر. ومن بين هذه التطورات كانت أزمة الخليج تتويجا لأحداث سابقة ، وبداية لتداعيات جديدة ، ومن أهم هذه التداعيات تفكك - الاتحاد السوفيتي كقوة مناظرة للولايات المتحدة. وظهر في الأفق نوع من التصالح بين أعداء الأمس ، كما ترجم ذلك في اللقاء الأخير بين يلتسين رئيس روسيا الاتحادية والرئيس بوش في كامب ديفيد في أوائل فبراير الماضي ، والذي تمخض عنه وثيقة هامة تؤكد زوال علاقة الخصومة بين روسيا والولايات المتحدة ، وأن العلاقة الجديدة بينهما هي علاقة الصداقة والمشاركة القائمة على الثقة المتبادلة والاحترام والالتزام المشترك ، وأنهما بذلك - كما تنص الوثيقة - يستطيعان معا إنهاء صراعاتهما وخلافاتهما من خلال صداقة مشتركة وتحالف جديد بين شركاء يعملون معـا لمواجهة الأخطار المشتركة التي تواجههما.

وفي مقدمة النظم الإقليمية المرشحة لإعادة الهيكلة ، النظام الإقليمي العربي ؛ فهو الذي يضم الثروة البترولية في الجناح الشرقي منه ، في منطقة الخليج ، وهو الذي شهد الأزمة الكبرى في الخليج عندما غزا العراق الكويت في اغسطس ١٩٩٠ ، علاوة على أنه يشهد صراعا عربيا إسرائيليا يمتد لأكثر من أربعين عاما مضت. ولذلك فإنه في ضوء ما يمكن تسميته "بالهيمنة الأمريكية المؤقتة" على كوكبنا في اللحظة التاريخية التي نعيشها ، خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي ، وتراجعه من قبل عن ممارسة دوره كقوة عظمى ، يثار نقطة محورية تتعلق بمستقبل النظام الإقليمي العربي في ضوء ما يحال له من ترتيبات ، وفي ضوء تطورات النظام الدولي في الوقت الراهن.

---

* نشرت في جريدة "العالم اليوم" بتاريخ ١٩٩٢/٤/١٣.

والسؤال هنا هو : هل هذا النظام الإقليمى سيستمر وتتدعم ذاتيته ، أم أنه سيتفكك ويعاد تركيبه وإدماجه فى نظم إقليمية أخرى سواء بشكل أوسع أو بصورة ضيقة باختيار عدد من دوله ، إضافة إلى دول من خارجه ؟ وللإجابة عن هذا السؤال ، نتعرض لعدد من النقاط الرئيسية .

أولى هذا النقاط تتركز فى الجهود الغربية - وبصفة خاصة الأمريكية - التى تبذل من أجل تفكيك النظام الإقليمى العربى وإدماجه فى نظام أوسع هو النظام الشرق أوسطى.

وتتمثل هذه الجهود فيما يلى :

- هدم القوى العربية المعادية بشكل نهائى كما ظهر مع العراق ، مع الإصرار على إزالة قوته العسكرية ، وتجريده منها نهائيا.
- ممارسة الضغوط على دول عربية أخرى معادية للغرب بهدف ردعها عن ممارسة قوتها ، وإرهابها بما يحول دون التفكير فى أى عمل عدوانى ضد الغرب ، كما يحدث مع ليبيا.
- التشهير ببعض النظم العربية التى أشيع أنها تفكر فى التعاقد مع علماء سوفيت ، وأنها تسعى لشراء أسلحة متقدمة - خاصة السلاح النووى وتكنولوجيته الحديثة - كما حدث مع الجزائر ، وليبيا ، والعراق.
- الصمت التام ، بل والتشجيع الخفى ، على امتلاك إسرائيل لترسانة أسلحة نووية ، وأسلحة متطورة تكنولوجيا ، وذلك يمكن إسرائيل - دون غيرها من بقية الدول العربية - من إحراز التفوق العسكرى والاستراتيجى.
- تشجيع كثير من الدول العربية على الاندماج فى سياسات الولايات المتحدة والتحرك فى إطار ما يطرح من أفكار أمريكية مختلفة لحل شئون المنطقة ، كما يحدث فى مسألة الصراع العربى الإسرائيلى ، حيث استطاعت الولايات المتحدة احتواء جميع الأطراف العربية وإسرائيل داخل مظلة السلام الأمريكية ، والتى بدأت بمؤتمر مدريد فى ٣٠ أكتوبر الماضى ، بل وتوسيع هذا الأمر بالمحادثات متعددة الأطراف التى يشارك فيها (٢٥) دولة . وهذا ما حدث بالفعل فى موسكو يوم ٢٧ يناير ١٩٩٢ ، بهدف بحث قضايا المنطقة المتمثلة فى الأمن ، والبيئة ، والموارد.
- تأمين مصادر إنتاج النفط - خصوصا فى منطقة الخليج - وذلك من خلال الإصرار الأمريكى على عقد الاتفاقيات الأمنية المباشرة مع الكويت وبعض

دول الخليج ، وفى نفس الوقت رفض أى وجود عسكرى لأى دولة عربية أخرى داخل الخليج ، مما يشير إلى رفض بيان دمشق بين دول الخليج الست ومصر وسوريا. وقد أدى هذا إلى أزمة صامتة بين أطراف هذا البيان.

وفى ضوء ما سبق ، فإنه يتضح أن هناك جهودا أمريكية وغربية لإعادة ترتيب المنطقة العربية وذلك – تعززه جهود أخرى تتمثل فى تشجيع دول المغرب العربى على استمرار حديثها وتنسيقها وتكاملها الاقتصادى مع الغرب الأوروبى ، وتشجيع دول الخليج على تقوية العلاقات مع الولايات المتحدة خاصة باعتبارها القادرة على توفير الحماية والطمأنينة لشعوبها والحيلولة دون حدوث تنسيق مصرى سورى خليجى ليبقى بعد ذلك دول الوسط أو القلب العربى التى تتوزع توجهاتها بين الشرق الإسلامى والغرب، وكذلك الجهود الرامية إلى تقوية تركيا لتظل قاعدة للغرب يسهل استخدامها فى حالة وقوع ما يهدد مصالح الغرب فى المنطقة ، إضافة إلى الصمت الغربى على حركة إيران فى المنطقة ، الساعية إلى تدعيم مركزها فى وسط آسيا ، وخاصة فى الدول السوفيتية الست المستقلة والواقعة على الحدود الإيرانية أو بالقرب منها.

ويتضح ، إذن ، أن الهدف الأمريكى هو الحيلولة دون وجود نظام إقليمى عربى متماسك فى ظل تطورات النظام الدولى. وهذا يقود إلى النقطة التالية والمتمثلة فى مدى إمكانية نجاح هذا الهدف. بعبارة أخرى : هل يمكن نجاح هذا الهدف الأمريكى خاصة والغربى بصفة عامة ؟ لاشك أن الصورة الحالية للنظام الإقليمى العربى – كما تبدو على السطح – لا تشير إلى توافر إمكانيات الدفاع فى مواجهة تفتيت هذا النظام وإعادة هيكلته وفقا للمصالح الغربية. وأن الصراع بين النظام الدولى فى شكله الجديد والذى يسير وفقا للاستراتيجية الأمريكية ، وبين النظام الإقليمى العربى ليس إلا صراعا من طرف واحد هو : النظام الدولى. بعبارة أخرى فإن النظام العربى ليست لديه المناعة لألا يكون أداة طيعة فى يد النظام الدولى الذى يسعى إلى ترويضه مستهدفا تفتيته.

ويتضح ذلك من خلال مسالك تتمثل فى :

– الانقسام العربى الواضح بعد أزمة الخليج الأخيرة ، والتى لازالت تطل بآثارها على استمرارية هذا الانقسام إلى الحد الذى يترجم نفسه فى عدم

التنسيق بين الأطراف العربية التى تتفاوض مع إسرائيل ابتداء من مؤتمر مدريد وحتى الآن. وقد أدرك الغرب ذلك ؛ فسارع بضم كافة الأطراف فى مؤتمر للسلام يمكن من خلاله السيطرة على النظام الإقليمى العربى. فالهدف الأمريكى ليس التوصل إلى تسوية كما يرى البعض ، ولكن هى خطوة من عملية إعادة بناء النظام العالمى للنظام الإقليمى العربى والشرق أوسطى.

– هياكل النظام الإقليمى العربى المتمثلة فى الجامعة العربية وغيرها ليست أداة توحيد ، بل هى أداة تكريس الانفصال والتمزق. بعبارة أخرى : إن هذه الهياكل تترجم – بصدق – حالة التمزق العربى ، ومن ثم تفتقد الدور المأمول منها فى خلق الاندماج العربى الحقيقى.

– ضعف الغطاء الدولى – إن لم يكن اختفاوءه – والمتمثل فى المساندة الكاملة من الاتحاد السوفيتى لعدد من الدول العربية فى موقفها المتشدد مع إسرائيل ، ومع الغرب ، ويسهم هذا فى ضعف الموقف العربى ، وتمزق كياناته وضياعها فى وسط العواصف التى تجتاح العالم فى الفترة الأخيرة. كما أن هذا يؤدى إلى ضعف الموقف التفاوضى العربى إزاء ما يطرح ، وبالتالى فانه من اليسير قبول ما يطرح أمريكيا وغربيا.

– توافر الاستعداد لدى أطراف عربية مختلفة على التوجه فى حركتها وتنسيقها إلى دول غير عربية ، كما يحدث فى الشمال الأفريقى (دول المغرب العربى) وتطلعها للتنسيق مع أوروبا الغربية ، وكما يحدث أيضا فى الخليج العربى ، وتطلعها إلى التنسيق مع إيران والدول الإسلامية فى وسط آسيا. وقد ترجم ذلك فعلا فى خطوات عملية ربما لم تتبلور بعد فى شكل نهائى ، إلا أنها تعكس الاستعداد لعدد من أطراف النظام العربى الانخراط فى نظم أخرى غير عربية.

– ضعف العلاقات العربية / العربية خاصة فى المجال الاقتصادى ، ويؤكد ذلك حجم هذه العلاقات الاقتصادية فيما بينهم والتى لا تتجاوز نسبة ٧٪ كما أشار بذلك التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩١ ، وهذا يؤكد عدم اندماج النظام الإقليمى العربى أساسا ، وبالتالى فأطرافه معرضون ومستعدون للانخراط فى أى نظام آخر.

وفى هذا الإطار ، فإن إمكانيات نجاح النظام الدولى فى تطويع النظام الإقليمى العربى بإدماجه فى نظام إقليمى أوسع أو أضيق ، تعد أمرا

قائما وبدرجة كبيرة. ومع ذلك ، فإن المسألة لاتقف عند هذا الحد : فقد يكون هذا النجاح وقتى وفى زمن منظور فقط ، وذلك فى إطار أن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولى هى أيضا هيمنة مؤقتة ولن تطول. ويعزز هذا المنطق أن الجسد العربى قادر على تضميد جروحه ، وإعادة تنظيم صفوفه ، حيث تتوافر العوامل الذاتية التى تؤكد ذلك ، ومنها أنه بحكم التاريخ والجغرافيا والذاتية الحضارية العربية والشعور بالقومية العربية – خاصة فى ضوء تفجر القوميات على مقربة من النظام العربى – فإن احتمال انتفاض هذا الجسد ورفض ما يرتب له من الخارج أمر قائم أيضا. كما أن توافر الشعور لدى العرب بأن مصلحتهم القومية ستتعرض للتهديد والتقويض ويعزز ذلك واقع مادى ملموس يتمثل فى الأضرار التى ستترتب على ما يحاك لهذه المنطقة العربية – فإن هذا كفيل أيضا بأن يستوعب العرب الدرس بسرعة وإعادة ترتيب نظامهم الإقليمى. بل الأكثر من ذلك ، فإن مكانة الأطراف العربية مبعثرة فى وسط نظم إقليمية غير عربية ستتعرض للتدهور الشديد ، خاصة فى ضوء بزوغ مراكز إقليمية مهيمنة خارج المنطقة العربية، وتتمثل فى إسرائيل وإيران وتركيا ، وهذا كفيل بتراجع الدول العربية عن الانخراط فى نظام إقليمى غير عربى.

بعبارة أخرى : فإن ميزان المصالح العربى يتحقق من واقع تاريخ وجغرافية وقومية النظام الإقليمى العربى ، وليس نابعا من توازن قوى بين أطراف هذا النظام ، وهذا يؤكد خصوصية المنطقة العربية من ناحية ، ومن ناحية أخرى يؤكد على أن عنصر القلق المتمثل فى إسرائيل سيسهم فى تأكيد حتمية توازن المصالح بين العرب وأنفسهم ، وتعميق العلاقات الاقتصادية وغيرها بينهم ، مما يسهم فى تدعيم أركان النظام العربى ، فعوامل الذاتية والتوحد والاندماج لدى أطراف النظام العربى أكثر من عوامل التمزق والانصهار والذوبان أو : التفتيت .

وأخيرا : وفى ضوء ما سبق ، فإنه يمكن القول بأن هناك احتمالا كبيرا أن ينجح النظام الدولى فى شكله الجديد فى هذه الآونة ، بأن يفتت النظام الإقليمى العربى ويفقده جزءا من ذاتيته ، وذلك بإدماجه فى نظام إقليمى غير عربى أوسع أو أضيق طبقا لمخططات الاستراتيجية الأمريكية ، ولكن هذا لن يستمر طويلا فى ضوء حقائق التاريخ والجغرافيا القومية ، وإن

العامل الحاسم من إيقاف هذا النجاح المحتمل هو : توافر الإرادة العربية المشتركة التى تحول دون هذا التفتيت ، وهو ما نتوقعه.

ولذلك ، فإن أى محاولة لإدماج النظام الإقليمى العربى فى نظام غير عربى تحت أى مسمى ستبوء بالفشل فى الأجل الطويل ، ومن ثم ، فإن المستقبل هو للنظام الإقليمى العربى حفاظا على ذاتيته ، وقد يكون لهذا النظام شبكة تنسيق وتعاون مع نظام إقليمى إسلامى يبزغ ويتبلور فى وسط آسيا فى الوقت الحاضر ، ولكن على قدم المساواة والندية والحفاظ على الذاتية .

المبحث الثانى
"العرب وسط عالم التكتلات الدولية"*

رغم ما يمر به عالمنا من تحولات كبرى لايستطيع أحد أن يتجاهلها – خاصة أنها تتسم بالسرعة وبالحدة ، وقد تتضمن هذه التحولات إعادة هيكلة : حيث تتفكك وتتمزق بعض المناطق والكيانات ، وتتجمع وتتكتل بعض المناطق والكيانات الأخرى ، إلا أنه لا يستطيع إلا أن نقول إن عالم اليوم هو عالم التكتلات الدولية الكبرى بشكل غير مسبوق فى التاريخ المعاصر. وإن هذه السمة قد قادت الجميع – سواء بشكل إرادى أو غير إرادى – أن يسهم فى هذه التحولات. ومن ثم ، فإن كل كيان تحت شمس هذا العالم وجد نفسه فى تحد عليه أن يواجهه ويتعامل معه سعيا نحو تحقيق أقصى مصلحة ممكنة. ومن بين هذه الكيانات : ذلك الكيان العربى.

فقد عقد مؤخرا مؤتمر لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى القاهرة، وهو يمثل الدورة رقم (٥٧) فى تاريخ هذا المجلس الذى يضم فى عضويته (١١) دولة عربية فقط ، بخلاف الكويت التى انسحبت من عضوية المجلس عام ١٩٨٩ مما أفقد الصندوق منذ ذلك الحين ربع موازنته المالية والتى كانت الكويت تسهم بها فى أعماله (٣٣,٧٣٪) ومن بين ما استهدفه هذا الاجتماع : بحث مسألة "السوق العربية المشتركة" ، والتى وافقت عليها (٧) سبعة دول فقط من بين الدول الأعضاء بالمجلس ؛ وذلك بهدف تحريك

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٧/٣١.

هـذا الكيـان الاقتصـادى وسـط المتغيرات والتحـولات التـى يشـــهدها عالمنــا المعـاصر. ولكـن التقـى ممثلـو الإحـدى عشـرة دولـة – أعضـاء المجلــس – وتناقشوا ، وتباحثوا فى عدد من الأمور إلا أنهم لـم يخرجـوا علينـا بقـرارات تتسم وحجم التحديات التى يشهدها هذا العالم المتغير ، بل إن أهم مانوقش فى هذا المؤتمر هو : جدوى هذا المجلس ، حيث تقدمت دولة الإمــارات العربيـة المتحدة بمذكرة رسمية ، طـالبت فيهـا بدمـج مجلـس الوحـدة الاقتصاديـة فـى المجلس الاقتصادى والاجتمـاعى العربـى ، وهـو المجلـس الـذى انبثقـت منـه اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية عام ١٩٦٩ – وقد أثار طلب دولة الإمـارات جدلا بين الأعضاء الحاضرين ، استقر بهم إلى ضـرورة عقـد جلسـة طارئـة على المستوى الوزارى لبحث مستقبل هذا المجلس ، سـواء بإلغائـه أو دمجـه مع المجلس الاقتصادى والاجتماعى. ومن المقرر أن تنعقد هذه الجلسة خـلال شهر سبتمبر المقبل. وكان من بين ما أثير حول أسباب إثارة هـذا الموضـوع مـن واقـع المناقشـات التـى أجريت بيـن الوفـود الموجـودة ، وتعطـل أعمـــال المجلس لعدم سداد المستحقات على الأعضاء ، وانسحاب الكويت عام ١٩٨٩ والذى أدى إلى فقدان المجلس لربع ميزانيته وتعـثر المجلس فـى أداء مهامـه الموكولة لــه بحكـم نصـوص اتفاقيـة إنشـائه نظـرا لعدم توافر إرادة سياسية حقيقية لدى العرب ، وخاصة أعضاء هذا المجلس ، بالإضافة إلى تعـثر دور المجلس فى سياق التعثر العام الذى يواجه مؤسسات العمل العربـى المشـترك التى تنعقد جلساتها ومؤتمراتهـا فـى سـياق المجـاملات المعروفـة بيـن الـدول العربية المختلفة.

وهكذا .. انتهى المؤتمر السابع والخمسين لأكبر مؤسسـة اقتصاديـة عربية للعمـل المشـترك دون أن تسـفر عـن شـىء يذكـر يمكـن أن يسـهم فـى تعزيز مكانة الكيان العربى وسط الكيانات الدولية المختلفة. ومـع ذلـك ، فـإن الأمل لازال معقودا على أشياء كثيرة ، قد يكون من بينها هذا المجلس ، وكل الكيانات المؤسسية العربية الأخرى ، فإذا نظرنا إلى حقيقة هـذا المجلـس مـن حيث التكوين ، فإنه يضم (١١) دولــة عربيـة فقـط ، وهـى الـدول المتوسـطة الدخل والفقيرة باستثناء دولة الإمارات التى طرحت هى الأخرى فكرة دمجـه أو إلغائه بدلا من انسحابها مثل الكويت. وعلــى هـذا فإنـه ، وإن ضـم نصـف الدول العربية – إلا أنه يفتقد فـى عضويتـه للـدول الأكـثر ثـراء وهـى الـدول

الخليجية ، حتى تزداد فاعلية هذا المجلس فى أداء دوره. بالإضافة إلى أن السوق العربية المشتركة المعقود عليها آمال كبرى لا تضم سوى (٧) دول عربية من بين دول مجلس الوحدة الاقتصادية الإحدى عشرة ، أى أن هناك (٤) دول من أعضاء المجلس لم تدخل هذه السوق.

ومن ثم ، فإن المسألة من حيث الشكل والعدد ، لا تحتاج إلى بذل مجهود فى تحليلها ؛ فالمسألة تتقلص وتضيق دوائرها كلما اقتربنا من عمل تنفيذى عربى جاد ؛ فالأمور السهلة عربيا هى أن نقر أى اتفاقية وحدوية ، ثم سرعان ما تتبدد وتتبخر نصوص هذه الاتفاقية كلما دخلت دائرة التنفيذ الفعلى ، ومع ذلك - وكما سبق القول - فإن مؤشرات التفاؤل كبيرة ، وهذا مرجعه إلى أن حجم التحديات العالمية كبير ، ولن يترك فرصة لأعضاء الكيان العربى - كغيره من الكيانات - لمزيد من التفكير فى مواجهة هذه التحديات. فأمريكا الاتينية استقر بها المقام بالاتفاق على إنشاء السوق المشتركة ، وأفريقيا أوشكت على تحقيق هذا الهدف ، كما ظهر فى مؤتمر القمة الأفريقى الذى انعقد فى القاهرة مؤخرا ، وأكثر من كيان يتم التباحث بشأن خلقه لتدعيم التنسيق الاقتصادى بالأساس فى آسيا كلها من الشرق إلى الغرب ، ومن الشمال إلى الجنوب داخل القارة. إلى الحد الذى تسعى جمهوريات "الاتحاد السوفيتى" الذى تفكك فى نهاية عام ١٩٩١ ، إلى إعادة التكتل مرة أخرى ، وجهود مماثلة تبذل داخل أوروبا الشرقية لإعادة كيانها الاقتصادى المفقود وسط التغيرات التى شهدها العالم خلال السنوات الأخيرة.

وعلى ذلك ، فإنه يبقى أن التنسيق الاقتصادى العربى فى شكل أى كيان مؤسسى ، سيصبح من الأمور الضرورية إن لم تكن حتمية لمواجهة التكتلات الاقتصادية الكبرى التى يشهدها عالمنا المعاصر. وقد يرى البعض أن السوق العربية المشتركة هى السبيل الوحيد لذلك ، ومن ثم فإن السعى نحو استكمال إقرار بقية الدول العربية لها تصبح مسألة ملحة للغاية. وإذا كانت هناك آمال معقودة على تدعيم لمؤسسات العمل العربى المشترك وخاصة الناحية الاقتصادية - فإن الواقع العربى نفسه يعزز هذا الاتجاه.

فبالرجوع إلى مؤشر حجم التجارة البينية بين الدول العربية - وفقا لآخر التقارير ، وهو التقرير الاقتصادي العربى الموحد لعام ١٩٩٢ - فقد ارتفع إلى ٨ .٥٪ تقريبا من إجمالى التجارة العربية ، فى مقابل ٧ .١٪ عن

العام السابق (١٩٩١) ، وبزيادة الضعف عن الحجم السائد عام ٨٩ ، ١٩٩٠ حيث كان فـي حـدود ٤٪. وقد علق الأمين العـام للجامعـة العربيـة للشـئون الاقتصاديـة (د . يوسـف نعمـة اللـه) علـى ذلـك بقولـه : " إن قيـام التكتـلات الاقتصاديـة العالميـة أمـر لا ينبغـى أن يخيـف الـدول العربيـة ، بـل يمكـن أن يكون فى مصلحتها ؛ لان ذلك سيسمح بتصدير المنتجات العربية إلى أسـواق متعددة ، وإن التكتلات الوحيدة التى تمثل خطرا محتملا هى تلك التـى تمنـع دخول الصادرات العربية إلى أسواقها " . وقد يتضح مـن خـلال هـذا التعليق أن الواقع العربى يشهد تطورا لايجعلنا نخشـى التكلتـلات. ورغـم اتفاقنـا مـع هذه النزعة التفاؤلية ، إلا أنه ليس من الواجب أن نترك الأمور للمصـادفات ، بل الأمر يستدعى ضرورة التفاعل الحقيقى والجاد مع متغير المحيـط الدولـى دون تكاسـل أو تقـاعس أو تـردد. فليـس مـن المسـتحب أن يظـل العـرب يستثمرون (٥٦) دولارا فـى الأسـواق الدوليـة مقـابل كـل "دولار واحـد فقـط" يستثمرونه فى بلادهم العربية ، وهذا ماجا على لسان مدير المؤسسة العربيـة لضمان الاستثمار. فالمؤامرة الدوليـة علـى المـال العربـى قائمـة ، والحصـار علـى الكيـان العربـى يشتد والتحجيم للإنسـان العربـى أصبـح هـدف اللقـوى الدولية فى هذا الزمن المعاصر.

لذلك ، فإن عملا عربيا موحدا وجادا يبدأ بـالبعد الاقتصـادى – يمثـل الخطـوة الأولـى فـى طريـق المواجهـة العربيـة لمتغـيرات النظـام الدولـى ، وتكتلاته الاقتصادية الضخمة ، وهذا يتأتى فى إطار المراجعة الشاملة للدور والفعالية لمؤسسات العمل العربى المشترك لإحداث الهـزة المطلوبـة ، والتـى تتفـق مـع حجـم المتغيرات المعـاصرة. وبـدون ذلـك فـإن مانخشـاه هـو : أن ينسحب الكيان العربى من موقعـه – بحكـم التـاريخ والجغرافيـا – مـن تحـت شمس هذا العالم.

المبحث الثالث

"الجامعة العربية وآليات خلق الموقف العربى الموحد"*

كانت للمبادرة التى طرحها الأمين العام للجامعة العربية بضرورة عقد مؤتمر طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على الجنوب اللبنانى وتعرض بعض المناطق الأخرى فى لبنان كلها للهجوم الإسرائيلى أيضا – صدى كبير وارتياح شعبى عربى يلمسه كل مهتم بالشئون العامة. ويرجع هذا الصدى إلى أن هذه المبادرة تمثل ضرورة هامة فى هذه الآونة ، ووسيلة ليس لمجرد بحث الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على لبنان ، وإنما للتعبير عن إمكانية وجود موقف عربى موحد تجاه قضية تتعلق بالأمن القومى العربى وبالسلام فى المستقبل.

كما أن هذه المبادرة تأتى فى السياق العام الذى يشير إلى ضرورة المصالحة العربية الشاملة بما تحتمه أحداث وتطورات الواقع الدولى والإقليمى ، حيث إنها تمثل الخطوة الأولى كحد أدنى يمكن أن تليها خطوات على طريق هذه المصالحة الشاملة المأمولة. ولذلك لا يمكن النظر إلى هذه المبادرة التى وجدت استجابة سريعة من كافة الدول العربية من منظورها الجزئى ، ولكن النظر إليها يجب أن يكون من المنظور الكلى الشامل المتعلق بحاضر ومستقبل هذه الأمة العربية. ولذلك فإننا لسنا من أنصار الوقوف طويلا على ما قرره المجتمعون فى دمشق من إجراءات تتعلق بهذا الموضوع (وهو الاعتداءات الإسرائيلية على جنوب لبنان) وإنما من الأهمية الوقوف على دلالات هذه الدعوة وما تمخض عنها من اجتماع لوزراء الخارجية العرب فى دمشق ، والتى تقع على مقربة من الاعتداءات الإسرائيلية ، مع محاولة فهم دور الجامعة فى خلق الموقف العربى الموحد.

فالجامعة العربية شأنها شأن أى تنظيم إقليمى تعد لسان حال جميع أو أغلبية أعضائها ، ومن ثم ، فإن جهدها يتركز فى خلق الآليات المختلفة سعيا وراء إيجاد موقف عربى موحد ، يعبر بدوره عن الاتجاه الغالب والسائد بين جميع الدول الأعضاء ، ويمكن أن يخلق بدوره تجاوبا مع كافة

* نشرت بجريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١

الدول الكبرى والتنظيمات أو التكتلات الإقليمية أو الدولية الأخرى. فليس من المعقول ، إذن، أن نجد من يتحمس لقضايانا العربية فى الوقت الذى لا يوجد موقف موحد للعرب تجاه قضيتهم بما يسهم فى بلورة ودعم الاتجاهات المؤيدة للعرب فى قضاياهم المختلفة. ولذلك ، فإنه نتيجة لغياب دور الجامعة فى خلق الموقف العربى الموحد فى كافة القضايا المصيرية للعرب ، تحدث تراجعات فى مواقف العديد من الدول الكبرى التى كانت مؤيدة تماما للعرب، وهو ما يبرز علامات الاستفهام حول أسباب هذا التراجع. وإذا كان الحال هكذا مع الدول المحبة للدول العربية ، فما هو الحال إذن – تعجبا – مع الدول غير المحبة (الكارهة) للدول العربية ؟!

وهنا يمكن أن نورد مثالا حيا على ذلك ، حيث حدث فى مطلع العام الحالى (١٩٩٣) أن قام شيمون بيريز (وزير خارجية إسرائيل) بزيارة رسمية لليابان (فى ظل غياب عربى فى منطقة الشرق العالمى كله) ، وتمخض عن هذه الزيارة صدور بيان رسمى على لسان وزير خارجية اليابان نفسه يتضمن قبول اليابان لمنطق تبادل تجميد المستوطنات ، مقابل إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل. ولست هنا بصدد مناقشة جوهر هذا البيان أو غيره مما صدر عن دول أخرى وأن تناول مضامين أخرى تدور كلها حول منطق إسرائيل فى إدارة عملية السلام مع العرب ، وإنما نحن بصدد مناقشة دور الجامعة فى مواجهة مثل هذه التطورات من جانب العديد من الدول الكبرى ، والتى تسهم فى تدعيم الموقف الإسرائيلى وحججه ومنطقه، وفى إضعاف الموقف العربى برمته.

وهذا لاشك يثير قضايا كبرى تتعلق بحاضر ومستقبل هذا التنظيم الإقليمى الذى يضم (٢١) دولة عربية (وهو جامعة الدول العربية) ، حيث إن هذه التطورات فى مواقف الدول المختلفة – وخاصة الكبرى – تعكس ضعفا فى دبلوماسية الجامعة العربية ، وتعكس محدودية فى دور هذه الجامعة ، كما إنها فى النهاية تجسد تلك الحالة المرثى لها من الجميع ، وهى حالة التمزق العربى التى بدأت بزيارة السادات للقدس عام ١٩٧٧ ، ثم مع ذوبان هذا التمزق وظهور إمكانية رأب هذا التمزق ، صعد حدث جديد وهو الغزو العراقى للكويت إلى الواقع العربى ليجدد هذا التمزق مرة أخرى ، ويحدث انقساما فى البناء النفسى للدول العربية ، حيث ترتب عليه استخدام القوة

العسكرية بين "الأشقاء" وما يخلف ذلك من آثار يصعب محوها بين يوم وليلة.

فالجامعة العربية لا تتحرك فى فراغ ، وإنما تتحرك فى علاقة تفاعلية مع ذلك الواقع العربى : فإن ساد التمزق فى الصف العربى ، ضعف دور الجامعة العربية وانحسر ، وإن ساد الوفاق العربى ، ازداد دور الجامعة قوة وتأثيرا ، وهذه مقولة تحتاج إلى شرح طويل ربما تعرضنا له في مقالات قادمة. إنما يبقى فى النهاية أن الجامعة نتاج لذلك الوضع العربى السائد تمزقا أو وفاقا ، وهذا هو حاضر الجامعة.

ولكن الحديث عن مستقبل هذا الدور ، يجب أن يتجاوز هذا الحاضر ، حيث إن التطورات الدولية أضحت أسرع مما يتخيله البشر ، وتداعيات هذه التطورات ليست بعيدة عنا كعرب. بل هناك تأثير من هذه التطورات علينا ، دون أن يكون لنا دور فى تحريكها ، إن لم يكن فى الحيلولة دون أن تسبب لنا أضرارا كبرى. ولذلك فإن المستقبل يشير إلى أهمية أن يكون هناك حديث عن مستقبل دور الجامعة بما يخلق لها فعالية مؤثرة يكون لها بالتالى وجودا على الساحة الدولية يعتد به. فلاشك أن مجرد عقد الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب فى دمشق اثر الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ، قاد إلى تراجع إسرائيلى واضح ، وإلى تشدد لهجة الخطاب اللبنانى فى مواجهة إسرائيل ، وهذا يجعلنا نقول إن فعالية الجامعة يمكن أن تحدث ومن خلال آليات جديدة يمكن أن تكسر المقولة السائدة بأن الجامعة تعكس واقع العرب ، بمقولة أن الجامعة تعلب دورا أكثر فعالية فى رأب الخلافات بين العرب ، ويزداد حجم الدور فى زيادة درجات التفاعل العربى العربى.

وهنا ، فإن الجامعة مطالبة فى هذه المرحلة ، وفى سياق مبادرتها الأخيرة بالدعوة إلى اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب لبحث الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان ، بالاستمرار فى طرح المبادرات لجمع شمل العرب مرة أخرى وتجاوز تداعيات أزمة الخليج الثانية ، والتى وقعت بدايتها منذ ثلاثة أعوام بالضبط. فى نفس الوقت ، فإن الجامعة مطالبة بتحرك واسع على مستوى العالم وتكتلاته المختلفة ، وذلك من خلال وفود رسمية للجامعة لهذه الدول ، والتكتلات تشرح وجهة النظر العربية الموحدة تجاه القضايا المتعلقة بحاضر الأمة العربية ومستقبلها ، وذلك بهدف الحفاظ

على درجات التأييد الحالية ودعمها ، بل وبهدف محاولة كسب أرض جديدة تؤيد الحق العربى فى صراعه مع إسرائيل والصهيونية العالمية. وهذا يتأتى من خلال استمرار الاجتماعات داخل الجامعة للاتفاق باستمرار على الموقف العربى "الموحد" الذى يعبر عن الاتجاه الغالب والسائد بين الدول العربية ، آملا أن يكون هناك موقف عربى "واحد" فى المستقبل.

بعبارة أخرى : فإن الجامعة مطالبة أن تتجاوز الخلافات العربية فى ممارستها لدورها ليكون له فعالية ووجود حقيقى ، ثم بدوره يمكن أن يسهم فى حصار هذه الخلافات وتجاوزها فى إطار سعى حقيقى نحو خلق آليات جديدة تتلاءم مع حاضر هذه الأمة وجامعتها ومستقبلهما معا أيضا ، وفى ضوء خبرة الماضى المتراكمة التى أوشكت أن تصل إلى خمسين عاما. وفى المعنى الأخير : تبقى دلالة المبادرة بعقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول العربية تحت مظلة الجامعة فى أنها مبادرة إيجابية تستحق التقدير لما أسهمت به فى ردع العدو الإسرائيلى ، وتأكيد حيوية الجسد العربى ، والتأكيد على استمرارية هذه المبادرات سعيا نحو دور فعال ونشط لهذه الجامعة ودبلوماسيتها ، وهو ما نأمل فى أن يتحقق بإذن الله.

المبحث الرابع
ظاهرة تأديب الشعوب العربية والإسلامية فى عالمنا المعاصر
فى ظل اختلالات القوى*

يشهد عالمنا المعاصر فى ظل اختلالات القوى السائد على جميع المستويات الدولية والإقليمية ظواهر عديدة ، ومن بينها : ظاهرة التعامل مع الشعوب العربية الإسلامية بأسلوب التأديب ، فكل عربى وكل مسلم يشعر بضيق شديد ، وكبت بلا حدود ، إزاء ما يجرى حول منطقتنا العربية ، وعالمنا الإسلامى. فالكرامة العربية والإسلامية تتعرض لامتهان شديد ، وبلا حدود ، وذلك يعود إلى ذلك العالم الذى يميز بين الأمور استنادا لعنصر المصالح الذاتية ، وليس استنادا إلى القواعد والتقاليد التى يحكمها منطق العدل والمساواة وحقوق الإنسان. فعالم اليوم يعيش حالة سافرة من

* فى مجلة الأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩٤/٣/١٤ ، ص٥٢، ٥٣.

الازدواجية التى تستلزم التعرية بين حين وآخر ، ليس لذات التعرية وما يترتب عليها من إفضاح الموقف وكشف العورات ، ولكن بهدف تجاوز هذه الازدواجية للوصول إلى المنطق العادل والوجه الواحد والمعايير الواحدة ؛ حتى تشيع قيم العدل وحقوق الإنسان والسلام العالمى . وقد فوجئنا خلال الأيام الماضية بقيام الولايات المتحدة بتوجيه ضربة عسكرية بأحدث الصواريخ للعراق ، بحجة أنه وراء محاولة اغتيال الرئيس الأمريكى السابق بوش عند زيارته للكويت ، وقد وجهت الضربة إلى مقر المخابرات العراقية باعتبارها الجهة التى خططت ونفذت هذه العملية. وترتب على هذه الضربة العسكرية وفاة العديد من المدنيين ، وأعلن الرئيس الأمريكى "الشاب" كلينتون، عن سعادته لنجاح هذه الضربة - رغم مقتل المدنيين - كما أعلن أنها ستتكرر فى حالة أى رد فعل للعراق !!

وكان قد سبق - أيضا - للولايات المتحدة ، أن تدخلت - ومن تلقاء ذاتها - فى الصومال بحجة مقتل عدد من جنود الأمم المتحدة من خلال جنود تابعين للرئيس الصومالى (عيديد) ، وشنت غارات على منطقة إقامته ، وأعلنت أنها تستهدف إلقاء القبض عليه !. وأسفرت هذه الغارات الأمريكية عن استشهاد العديد من المدنيين دون أى أسف من الرئيس الأمريكى الذى أعلن بكل غرور أن الغارات ستستمر ، وبكثافة أعلى ، إلى أن يتم إلقاء القبض على "عيديد" !!

إن السؤال الذى يجرى على كل الألسنة الآن هو : إذا كانت الولايات المتحدة تتحرك بهذه الهمة ، وهذه المبادرة إزاء أطراف عربية تتصور هى أنهم يرتكبون أخطاء فى حقها ، فلماذا لا تتحرك بهذه الدرجة صوب ما يجرى للفلسطينيين من مجازر ، وإبعاد ، وحرمان من كل حقوق الإنسان ، تحت نير الاحتلال الإسرائيلى ؟ وأيضا لا تتحرك صوب المسلمين فى البوسنة والهرسك لحمايتهم من المذابح التى يتم تنفيذها تحت سمع وبصر المجتمع الدولى بلا حراك ؟! ولماذا لم تسارع الولايات المتحدة ورئيسها الشاب الهمام ، بإلقاء القبض على جزار الصرب ، ومصاص الدماء الكرواتى ؟ ولماذا لم تسارع بالمبادرة بضربة عسكرية للصربيين والكروات الذين أوشكوا على إبادة المسلمين فى البوسنة والهرسك ، بل إن المساحات التى تعيش عليها البقية من المسلمين تنحسر كل يوم !! وإذا كانت هناك حجة

بمقتل عدد من الجنود من قوات الأمم المتحدة فى الصومال ، برر بها الأمريكيون تدخلهم فى الصومال ، فان هناك من القوات الدولية ما تعرض للإصابة والقتل من جراء أفعال الصرب ، فلماذا لم تتدخل الولايات المتحدة ؟! كما أن الولايات المتحدة – بكل أسف – لم تتحرك إزاء ما يجرى للفلسطينيين من جراء الاحتلال الإسرائيلى ، ولم تسارع بإلقاء القبض على رابين لوقف سياساته العدوانية إزاء الفلسطينيين العرب ، بل لم تفكر فى توجيه ضربة عسكرية لإسرائيل حتى تثنيها عن هذه السياسات العدوانية ؟ بل تسرع الولايات المتحدة بالإفصاح على لسان وزير خارجيتها "كريستوفر" بأنها تضمن أمن إسرائيل ، وضمان تفوقها العسكرى على كل دول المنطقة. كما أن الصربيين تصلهم الأسلحة والضوء الأخضر لاستمرار سياستهم فى إبادة مسلمى البوسنة ، فى نفس الوقت الذى يتم حرمان أهل البوسنة من وصول الأسلحة لهم ، ورفض مجلس الأمن رفع الحظر على وصول الأسلحة للبوسنيين !!

قد يفهم البعض أننا نسأل أسئلة معادة ومكررة ، وسأم الناس من تكرارها ، ووصل الأمر إلى حد الإحباط اللامبالاة إزاء ما يجرى. ولكن الهدف من هذه التساؤلات هو إيضاح الأمور ، لعلنا نفهم مغزاها. فمنطق القوة لازال سائدا ، وعنصر المصلحة للدول الكبرى لازال هو محرك العلاقات الدولية على عكس أصحاب النوايا الحسنة الذين اعتقدوا أن السلام سيسود بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، وانتهاء الحرب الباردة.

إن الهدف المحورى الذى يحرك هذه السياسات الازدواجية ، ومايبتغى تحقيقه من ورائها هو : إذلال شعوب العالم الثالث ، وخاصة العربية والإسلامية. الهدف هو إخضاع هذه الشعوب ، وإن لم يتم ذلك ، فإن التأديب هو الحل !! ولعل فى اختيار مواقيت هذه التصرفات الأخيرة تؤكد ذلك.

فالغارات الأمريكية على العراق تمت ، فى وقت انعقاد مؤتمر القمة الأفريقى فى القاهرة ، والذى دارت محاوره حول السعى نحو معالجة المشاكل الأفريقية بنوع من الاستقلالية والاعتماد على الذات ، وحل النزاعات فيما بين دول القارة بما يجنبهم التدخلات الخارجية ، ومن ثم فإن الرسالة الأمريكية المستهدفة هى : أن الخروج عن الترابط مع الغرب ،

والخضوع للغرب والولايات المتحدة ، هى الطريق فيما بعد خضوع السوفيت والروس من بعدهم ، وأن ثمن عدم الدوران فى فلك الخضوع هو استخدام القوة العسكرية ، كما يحدث مع العراق ، ومن قبلها فى الصومال ، وكما يباد المسلمون فى البوسنة ، والفلسطينيون فى أراضيهم المحتلة ، فالميقات -إذن- كان محسوبا بدقة ، كما أن مؤتمر السلام المنعقد فى واشنطون ولازال يبحث الأمر فى جولة مباشرة - ويعلم الله عدد الجولات القادمة ، والغارة الأمريكية على العراق ، تشير إلى محاولة الضغط على الأطراف العربية لقبول ما يعرض عليهم فحسب.

ومن ناحية أخرى ، فإن هذه الغارات الأمريكية قد تسهم فى تقوية موقف الرئيس الأمريكى المتهاوى فى الداخل ، وفشله فى سياساته الداخلية حتى الآن. وهو بهذا التصرف أراد أن يبرز بعضا من قوته ، وبعضا من اهتمامه بالسياسة الخارجية ، بل ويغطى على فشله فى اتخاذ موقف إزاء البوسنة. وبهذا المعنى فإن الرئيس كلينتون أراد أن يبرز قدرته على اتخاذ القرار ، فى مواجهة ما يشاع عنه بالتردد والضعف رغم مرور ما يقرب من ستة أشهر على توليه الحكم.

إن الولايات المتحدة نصبت نفسها - بكل أسف - قاضيا وخصما ، وأصدرت قرارا على معتد تفترض وجوده ، وهو : العراق ، الذى حرمته من حق الدفاع عن نفسه إزاء الاتهام بمحاولة اغتيال بوش خلال زيارته للكويت. وهو أمر يتنافى مع حقوق الإنسان ، وأبسط قواعد العدل والديمقراطية التى تصيح الولايات المتحدة كل يوم بأنها المدافع عنها. وهذا ما يظهر - بشكل أوضح - درجة التناقض الصارخ بين القيم المرفوعة والواقع التطبيقى. وقد يكون الرئيس صدام مخطئا ، وارتكب جرما خطيرا عند دخوله الكويت ، ولكن ما ذنب الشعب العراقى وإذلاله حتى الآن؟ وما ذنب الشعب الليبى وإذلاله حتى الآن ؟ وما ذنب الصوماليين حتى الآن ؟ وما ذنب كل من الشعب المسلم فى البوسنة ، والشعب الفلسطينى فى ظل الاحتلال الإسرائيلى ؟

إن إحكام الحصار على الشعوب العربية والإسلامية لن تسقط الحكام كما يتصور البعض ، بل على العكس : يزداد ارتباطهم بهؤلاء طالما ظل الحصار.

ولذلك ، فإن فك الحصار قد يسهم فـى إسـقاط بعض الحكـام ، ولكـن يتضح أن الهدف ليس سقوط صدام أو غيره ، بل الهدف هو إخضـاع وإذلال الشعوب العربية والإسلامية ، وإلى حد تأديبهـا أدبـا لـم يشـهده التـاريخ حتـى الآن. فإلى متى يستمر هذا الوضع المخزى ، وإلى متى يستمر الصمت علـى ذلك ؟ وكيف الخروج من هذا المأزق ؟ ان هذا يحتاج الى حتميـة المصالحـة العربية ! وتجاوز أزمة الخليج الأخيرة فى ضـوء قواعد جديدة ، وهـذا هـو موضوع مقال قادم بإذن الله.

المبحث الخامس

"الاعتداء الأمريكى المستمر على ليبيا والرسالة المستهدفة"*

صباح الرابع من يناير ١٩٨٩ ، فوجئ العـالم بـاعتداء جديـد ضمـن سلسلة الاعتداءات الأمريكية على ليبيـا ، حيث قـامت طـائرات أمريكيـة مـن حاملة الطائرات الرابطـة قبالـة الشـاطئ الشـرقى الليبـى وفـى مواجهـة خليـج سرت ، بضرب مقاتلتين ليبيتين كانتا تقومان بجولـة اسـتطلاعية علـى حـدود المياه الإقليمية لها ، وتمخض عن ذلك إسقاط الطائرتين. ويعـد هـذا الاعتـداء الثالث من أمريكا على ليبيا ، فقد سبقه اعتداء أول فى بداية حكم ريجـان فـى عـام ١٩٨١ حيث تـم إسـقاط طـائرتين ليبيتيـن فـى خليـج سـرت ، ثـم جـاء الاعتداء الثانى فى ابريل (نيسـان)١٩٨٦ بـالقصف الشـامل لمنطقـة العزيزيـة (مقر العقيد القذافى) وأحدث هذا الاعتداء خسائر كبيرة على الجانب الليبى.

وقد كانت الولايات المتحدة تختلق فى كل مرة حجة جديدة تبرر بهـا اعتداءها البربرى الغاشم على دولـة صغيرة كليبيـا. وفـى هـذه المـرة الثالثـة اختلقت أن ليبيا تقوم بإنشـاء مصنـع لإنتـاج الأسـلحة الكيماويـة ، وبالتـالى .. لابد من توجيه ضربة قاصمة لإزالة هذا المصنع قبل أن يقوم بالإنتاج الفعلـى للكيماويـات ممـا يعـد خطـرا كبيـرا علـى أمـن المنطقـة. وقـد سـبق الهجـوم الأمريكـى الثـالث علـى ليبيـا تهديدات صريحـة علـى لسـان كبـار المسـئولين الأمريكيين – خاصـة الرئيـس الأمريكـى ريجـان نفسـه ، ووزيـر الخارجيـة شولتز ، ووزير الدفاع كارلوتشى ، منـذ ديسمبر المـاضى – تشـير إلـى أنـه

---

* مقال لم يسبق نشره.

جارى الإعداد لخطة عسكرية لإزالة المصنع الليبى لإنتاج الكيماويات ، وقد أكدت ذلك صحف بريطانية وأمريكية عديدة.

وقد حاولت الولايات المتحدة عقب الهجوم الثالث (الأخير) أن تبرر ذلك بأن طائراتها كانت فى حالة دفاع عن النفس إزاء تعرض المقاتلات الليبية لها ، وحاولت إيهام الرأى العام العالمى بنشر صور للمقاتلات الليبية على شرائط فيديو بما تحمله من أسلحة هجومية لضرب حاملة الطائرات الأمريكية ، وأن هذا الهجوم لا علاقة له بوجود مصنع ليبى للكيماويات من عدمه ، وأن هذا لاعلاقة له بخطة الولايات المتحدة العسكرية لضرب المصنع.

والأمر الذى يدعو إلى الاستغراب أن هذا الهجوم جاء قبل عقد المؤتمر الأول فى فرنسا لحظر الأسلحة الكيماوية بثلاثة أيام. ومن ثم لا يمكن إغفال عنصر التوقيت فى تلازم الحدثين وكأنه نوع من الدعاية السياسية لهذا المؤتمر ، ومحاولة للفت الأنظار الى السلاح الكيماوى ، وسعى دول صغرى من العالم الثالث إلى بناء بعض المصانع لإنتاجه. وبدلا من لفت الأنظار بمزيد من الحوار العادل بين جميع الأطراف ، فإن المنطق الأمريكى هو لفت الأنظار عن طريق استخدام القوة العسكرية ضد دولة صغيرة !!

وقد لوحظ إنذار سوفيتى شديد اللهجة للولايات المتحدة يحذرها فيه من القيام بأى هجوم ضد ليبيا تجنبا لإمكانية أى يؤدى ذلك إلى الإضرار بالاستقرار فى النظام الدولى وقد صدر ذلك التحذير على لسان المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية السوفيتية واصفا ما حدث بأنه إرهاب دولة وأنه يمكن أن يؤدى إلى تداعيات خطيرة.

وفى الوقت الذى نجد ليبيا وهى تقدم احتجاجا لمجلس الأمن ودعوة لعقد جلسة لمناقشة وإدانة الهجوم الأمريكى ، نجدها تفتح الباب أمام الحوار مع الولايات المتحدة – رغم الرفض الأمريكى للحوار المباشر مفضلة أن يستمر عبر القنوات الرسمية الوسيطة – بل نجدها تسلم رفات الطيار الأمريكى الذى سقطت طائرته فى إبريل (نيسان) ١٩٨٦ (الهجوم الثانى) للولايات المتحدة مبدية حسن النوايا ، فى نفس الوقت الذى أكدت المصادر موافقة الرئيس الليبى معمر القذافى على انه لا يمانع فى إجراء أى تفتيش

أمريكى أو عالمى للتأكد من عدم وجود هذا المصنع الكيماوى ، لكنـه مصنـع أدوية.

من ناحية أخرى ، فقد كان لهذا الحادث أصداء كبيرة ، فقد تقدمت الدول الأعضاء فى مجلس الأمن عقب تقديم ليبيا طلب مناقشة الهجوم الأمريكى بمشروع إدانة لهذا الهجوم وثبتته دول عدم الانحياز – أعضاء المجلس – ولكن إزاء التهديد الأمريكى باستخدام الفيتو للحيلولة دون صدور قرار إدانة من المجلس أسفرت الجهود عن تغيير المشروع من الإدانة إلى الاستنكار والمناشدة بعدم تكرار ذلك ، إلا أنه عند الاقتراع على القرار اعترضته بالفيتو ثلاث دول هى الولايات المتحدة ، وبريطانيا ، وفرنسا ، وأيدتهم كندا ، وامتنعت البرازيل وفنلندا عن التصويت ، مع تأييد الدول السبع الأخرى فى المجلس للقرار.

فى حين صدرت استنكارات عديدة من عدة دول عربية ، وعدد من الدول الأخرى لهذا الحادث ، مطالبة الطرفين بعدم الاقدام على هذه المواجهات مستقبلا ، حرصا على الأمن والسلام فى البحر المتوسط ودوله والعالم أيضا.

وفى ضوء هذا الاستعراض ، فإن السؤال الجوهرى الذى يفرض نفسه هو : ماهى دلالات هذا الهجوم الثالث لدولة عظمى ضد دولة صغرى كليبيا ؟ ماهى الانعكاسات التى يتركها هذا الهجوم على المنطقة وتوازناتها الإقليمية ؟ بعبارة أخرى : ماهى الرسالة المستهدفة من جانب الولايات المتحدة بهجومها الغاشم ضد إحدى الدول العربية وهى ليبيا ؟

والواقع أنه لاشك أن البعض قد رأى تلازما بين هذا الهجوم وبين عقد المؤتمر الدولى لحظر الأسلحة الكيماوية فى فرنسا ، وكأنه ينبه العالم إلى هذا السلاح بطريقة الأمريكيين السيئة ، إلا أننا نرى أن التلازم أكبر من ذلك. فالمتتبع لمجمل التهديدات الصادرة منذ فترة من الولايات المتحدة ضد ليبيا – يرى أنها تأتى ملازمة للنمو الكبير فى القضية الفلسطينية ، وما أسفرت عنه من نجاحات كبيرة فى مواجهة الطرف الأمريكى على وجه التحديد. فقد أرادت أن تلفت الأنظار إلى حادث آخر تقلل من الأنظار الملتفتة للقضية الفلسطينية ، كما تريد أن تشير إلى وجودها فى المنطقة باعتبارها صاحبة اليد الطولى مهما كان الأمر.

ومن ناحية أخرى ، فإن الولايات المتحدة تضع نصب عينيها عدة أهداف يتعلق بعضها بالتوازن العربى الإسرائيلى ، وضرورة أن يكون الميزان فى صالح إسرائيل باستمرار ، ويتعلق البعض الآخر بالسعى نحو احتواء وتحجيم وتطويع القذافى ودولته ؛ حتى لايشكل تهديداً لوجودها فى المنطقة ، ويتعلق البعض الثالث بتأكيد وجودها كعنصر فعال له وزن كبير فى إدارة المنطقة والسيطرة عليها.

وتأكيدا لهذا يقول شولتز وزير الخارجية الأمريكى لصحيفة (واشنطن بوست) حول ماتردد عن احتمال قيام الولايات المتحدة بعملية عسكرية ضد ليبيا : "أن أحد أهدافنا هو أن نجعلهم لايشعرون بالراحة لامتلاكهم لهذا المصنع الكيماوى".

ويمكن فهم كلمة "تجعلهم" لا على أن المقصود بها هم "الليبيون" ، ولكن "العرب" فى إطار توازنهم الاستراتيجى مع إسرائيل.

فعلى الرغم من التأكيدات المتناثرة بأن احتمال امتلاك إسرائيل للسلاح النووى على درجة كبيرة ، فإن الولايات المتحدة لاتعلق على ذلك ، ولكن تقف ضد أية دولة عربية يمكن أن تخطط لامتلاك سلاح نووى أو سلاح كيماوي إصرار منها على أن تظل كفة التوازن فى صالح إسرائيل وليس فى صالح العرب مهما كان الأمر. وهنا ، فإن الرسالة المستهدفة من وراء الهجوم الأمريكى على ليبيا تمكن فى أحد أبعادها بصفة رئيسية فى إرهاب أى دولة تسعى إلى امتلاك أى مصنع لإنتاج السلاح الكيماوى. وهذا ما يستدعى من العرب أن يناقشوا الأمر ويبحثوه من هذا المنطلق ، وإلا سيظل التوازن الاستراتيجى طبقا لما تخطط له الولايات المتحدة فى ناحية إسرائيل بانفرادها فى امتلاك سلاح نووى ، بل وكيماوى أيضا. فهى تبارك بناء إسرائيل للدولة العبرية التى تفكر فى امتلاك مصانع كيماوية أو تسعى لإقامة مفاعلات نووية ، وإذا مالم تستطع إسرائيل أن تقوم بذلك ، فإن الولايات المتحدة نفسها لن تتردد فى القيام بهذه المهمة : التهديد –والتخويف – والارهاب ، فإن لم يفلح ذلك : فالتدخل العسكرى لضرب من تسول له نفسه أنه سيكبر على إسرائيل فليس ، إذن ، المقصود هم الليبيون من وراء هذا الهجوم الأمريكى ، بل العرب جميعهم مقصودون. ومن خلال المتابعة لمجمل الأحداث منذ الهجوم الثالث ، فإن الطرف الأمريكى يجنى الثمار من

خلال ذلك التجاوب الليبى معه بالسعى نحو الحوار ، وإثبات حسن النوايا، والإعلان عن الاستعداد للتفتيش للتأكد من عدم وجود المصنع المزعوم ، وهذا يؤكد التأثر الليبى بالهجوم الأمريكى ، مما يثير علامات استفهام كبرى في المستقبل.. هل تسعى ليبيا بهذا التجاوب الى تجنب تكرار المواجهة المسلحة مع الولايات المتحدة ؟ أم أنها تسعى إلى التهدئة بهدف عدم إقدامها ثانية على الهجوم المسلح على ليبيا بما يشكل تهديدا للنظام الكبير نفسه ؟ أسئلة ربما تفصح عنها تطورات الأيام القادمة.

وختاما ، فإن الأمر يتعلق بأهمية أن يصدر عن العرب ما يزرع الأمل فى نفوس الجماهير العربية بأن حضارة العرب وعقلها قادران على خلق التوازن الاستراتيجى فى المنطقة لصالح العرب – قل متى؟ ولا زال الأمل موجودا.

المبحث السادس

انعكاسات التغيرات الحادثة فى الساحة الدولية والإقليمية على الأمن القومى العربى وآليات المواجهة*

تعد المرحلة التى يعيشها العالم فى التسعينات وإلى مطلع القرن القادم (الحادى والعشرين)، هى مرحلة تشبه إلى حد كبير تلك المرحلة التى أعقبت الحرب العالمية الثانية ، وذلك من حيث حجم التغيرات وكثافتها على جميع الأصعدة العالمية والإقليمية والداخلية ، باعتبار أن هذا الحجم يتسم بالضخامة، وأيضا من حيث التغير الذى طرأ على الهيكل الدولى بالتوجه نحو إعادة التشكيل من وضع إلى آخر بغض النظر عن طبيعة الهيكل السابق أو الحالى ، وكذا من حيث المضمون الدولى ، أو ما يسمى فى علم العلاقات الدولية "طبيعة العملية السياسية" ، وذلك بكونها تتسم بالتوجه نحو تغيير طبيعة الصراع ، وليس انتقائه كما يرى البعض .

وفى المعنى الأخير ، فإن فترة التسعينات فى الغالب ستشبه فترة الأربعينات وجزءا من الخمسينات من ناحية أنها فترة انتقالية حيث تتداخل فيها كل الاعتبارات ، وتتصارع فيها كل المتغيرات ، ومن هنا تأتى

* نشرت فى جريدة عكاظ بتاريخ ١٩٩٢/١٢/٣١ .

الخلافات الواضحة فى وجهات النظر حول توصيف هذه المرحلة الانتقالية باعتبارها لم تتشكل بصورة نهائية بعد.

وفى ضوء هذه المقدمة ، فإن تحديد صورة المتغيرات العالمية من وجهة نظرنا يمكن أن يسهم فى بلورة رأى عن تأثيراتها على أمننا العربى. ومن ثم ، يمكن بلورة المتغيرات العالمية فيما يلى :

(١)خفوت درجة الصراع الأيديولوجى فى العالم وليس انتهائه بصورة كاملة، ومؤشرات ذلك باختصار الحنين القائم ويعززه واقع ملموس فى روسيا وبعض الجمهوريات السوفيتية (الكومنولوث) إلى الفكر الاشتراكى ، وكذا وجود الشيوعية فى ربع سكان العالم فى الصين تأكيدا لوجود الفكر المضاد للرأسماليه فى الواقع العملى ، وكذا تنامى الفكر الإسلامى الكفاحى من أواسط آسيا متجها نحو الشرق الأوسط .

(٢) تفكك الاتحاد السوفيتى – وليس انهياره – أدى إلى شيوع السيولة الدولية ، وليس الانتقال إلى الواحدية القطبية . أى أن التفكك السوفيتى أدى إلى تعدد الأقطاب ، وبالدقة إلى بدء التفكير لدى بعض القوى العالمية فى ممارسة دور القطب العالمى وتنافس الولايات المتحدة ، كبديل للقطب السوفيتى . وهذا يتضح فى (ألمانيا الموحدة – اليابان – الصين – فرنسا – أوروبا الموحدة) .

(٣)السعى الأوربى نحو بلورة وتطوير آليات تجمعاته القائمة وهى (السوق الأوربية المشتركة ، واتحاد غرب أوربا) وحلف الأطلنطى ، ومؤتمر الأمن والتعاون الأوربى .

ومن ثم يمكن فهم (الجهود المبذولة لإنجاح معاهدة ماستريخت الأوربية ، والجهود المبذولة لتكتل أوربى فى مواجهة محاولة الولايات المتحدة الهيمنة على أوربا ، وكذا الإسراع الأمريكى بتكوين تكتل اقتصادى فى مواجهة أوربا باسم (النافتا) يضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، مع التطلع لضم دول من أمريكا الوسطى والجنوبية .

(٤)بلورة نوع جديد من الصراع العالمى داخل الأقطاب الرأسمالية ، وهو الصراع الاقتصادى بين أوربا والولايات المتحدة ، واليابان والولايات المتحدة ، واليابان وأوربا ، وجنوب شرق آسيا (النمور الخمسة والصين) .

(٥)إن الحديث عن دور جديد للأمم المتحدة يأتى فى إطار محاولات تكريس فكرة القطبية الواحدية طبقا لما يراه البعض ، وقد انكشف الأمر واضحا بعدم قدرة الأمم المتحدة علـى ممارسة دور مماثل لما قررته إزاء أزمة الخليج الثانية ، فى البوسنة (يوغسلافيا عموما) وكذا فى الصومال . وأن آخر تصريحات د. بطرس غالى (أمين الأمم المتحدة) ، منذ عدة أيام بأن التدخل العسكرى للأمم المتحدة فى يوغسلافيا يعد منافيا للشرعية الدولية . وقد تناسى أن يوغسلافيا أصبحت عدة جمهوريات باعتراف الأمم المتحدة ذاتها ، ومن ثم فهو قول مغلوط لتبرير الدور السلبى لهذه المنظمة . وإلا لماذا تدخلت "الأمم المتحدة" بهيمنة الولايات المتحدة – فى الصومال رغم أن ما يحدث فيها من الأمور الداخلية البحتة ؟ ولذلك فان دور الأمم المتحدة لازال كما كان من قبل ، يخضع لهيمنة موازين القوى السائدة ، والقوى التى تسيطر على المنظمة مما تقود وتسمح بصدور قرارات من مجلس الأمن ، وتعوق صدور قرارات مماثلة منه طبقا لما يتفق مع مصالحها !!

أما على المستوى الإقليمى :-

فإن استمرارية الخلافات العربية ، والسماح لقوى معينة فى النظام العالمى باختراق النظام العربى ، والصمت على محاولات قوى إقليمية بالهيمنة على مقدرات الدول العربية ، والتنسيق المحدود بين الدول العربية المشتركة فى المفاوضات مع إسرائيل المعروفة بدول الطوق ، والفشل العربى فى احتواء قضية الصومال ، وقضايا الحدود العربية التى تسعى قوى معينة لإثارتها لتعميق الخلافات العربية – كل هذا (وغيره) يسهم بلا شك فى تعرض النظام العربى لضغوط عنيفة من النظام العالمى وقواه المهيمنة ، وخاصة مع إثارة أزمة لوكربى مع ليبيا لإشعار العرب بأن أداة القوة وسلاح الإرهاب يصلحان للتعامل مع العرب . فى نفس الوقت فان المحاولات العربية للإفلات من تحت هذه الضغوط بمحاولات الالتفاف حولها ، وبأساليب عديدة تجعلنا نقول إن النظام الإقليمى العربى – رغم هذه الضغوط يتسم بالحيوية والمرونة من خلال القدرة على الدفاع والحيلولة دون الخضوع الكامل ، والسعى نحو إعادة ترتيب الأوراق المتاحة فى يده .

وفى هذا الإطار بين المتغيرات الدولية والواقع العربى ، يمكن طرح خطوات للتحرك العربى بما يحول دون التأثير الكامل للنظام العالمى على النظام العربى إلى حد الإلغاء أو التحطيم :

(١) ضرورة احتواء تداعيات أزمة الخليج الثانية ، وذلك من خلال :

أ- تعميق العلاقة بين دول الخليج العربى والقوى الفاعلة فى النظام العربى الأخرى وخاصة : (مصر وسوريا والجزائر) فى إطار صيغة مثل صيغة دمشق أو كما هى .

ب- تجاوز القطيعة مع النظام العراقى ، لأن استمرار هذه القطيعة تعد أحد الأوراق الأساسية فى يد النظام العراقى لاستمرار تأثيره فى الشعب العراقى وإثارة عواطفه والقدرة على تعبئته واستمرار ذلك خاصة إذا أدركنا أن استمرار القيود على الشعب فى النظم الشمولية لا تسقط الحكام بقدرة ما تزيدهم قوة من زاوية اعتبار الحصار الخارجى مادة للبطولة . ولذلك يصبح من الواجب السعى نحو فك الحصار على الشعب العراقى وهو وحدة الكفيل بالتعامل مع نظامه باعتبار أن هذا وضع داخلى ، مع الأخذ فى الاعتبار إمكانية استمرار محاصرة حركة النظام العراقى عربيا بعض الوقت .

(٢) الإسراع بإجراء المصالحات العربية المتعلقة بمشاكل الحدود وليكن فى الدور المصرى فى حل مشكلة قطر والسعودية بداية طيبة تشجع على الاستمرار فى هذا الطريق . ومن مشكل الحدود القائمة (قطر والبحرين ، والسعودية واليمن ، ومصر والسودان حول حلايب) .... لأنه يجب الأخذ فى الاعتبار أن قضية الحدود العربية هى آلية مطروحة من النظام العالمى لاستمرارية الخلافات العربية ، والحيلولة دون ترابط النظم العربية مرة أخرى . وهنا نطرح ضرورة تعديل ميثاق الجامعة العربية بإيجاد محكمة العدل العربية للنظر فى هذه الأمور.

(٣) دعم اليمن على تجاوز أزماته الداخلية خاصة ما يتعلق منها بالجوانب الاقتصادية ، نظرا لما يمثله اليمن من موقع استراتيجى هام للأمن العربى ، كما أن تجاوز هذه الدولة لأزماتها يكرس من تجربتها الوحدوية التى تمت منذ اكثر من عامين.

(٤) فى مواجهة اليمن والسعودية ، وعلى الجانب الآخر من البحر الأحمر ، فهناك قضية أريتريا والتى تحتاج إلى تواجد عربى فى قلبها لاحتواء هذه

الدولة ، لما تمثله من دعم للأمن القومى العربى ، ومن ثم على العرب أن يدركوا عمق توطيد العلاقة مع هذه الدولة نحو خلق رؤية موحدة لهم على البحر الأحمر بموقعه الاستراتيجى فى قلب النظام العربى ، وفى ملتقى أطراف النظام العالمى ، وكذا لثرواته الضخمة التى يحتويها . وهذا لايعد افتئاتا على الشعب الأريترى الذى يعلن قادته منذ زمن عن انتمائهم العربى الأصيل .

(٥) من الواجب ألا يترك العرب القضية الصومال للنظام الدولى ، بل يجب تدارك الأمر بسرعة ليكون لهم اليد الطولى فى ذلك ، بدلا من فقدان هذا الشعب بما يعد خصما من أمننا العربى فى منطقة القرن الأفريقى كله .

(٦) البحث عن آليات جديدة لتدعيم الموقف التفاوضى للعرب فى مباحثاتهم الجارية مع إسرائيل :

وهنا فان الضغط على الرئيس الجديدة للولايات المتحدة (كلينتون) ليصبح طرفا أصيلا ونشطا باستخدام ما لديه من أوراق متاحة للضغط على إسرائيل لإنجاز اتفاق عادل ومقبول ، وكذا الضغط العربى على أوربا الغربية، والسعى نحو التنسيق مع قوى دولية جديدة كالصين واليابان لإقحامها فى الضغط وتدعيم الموقف العربى . إضافة إلى أن توحيد الصفوف العربية وتجاوز الخلافات الحالية ستسهم بدعم الموقف العربى ، بالإضافة إلى التنسيق الفعال بين الدول المتفاوضة ، وأن على مصر ولها ، أن تمارس الدور المحورى فى إدارة هذا التنسيق .

(٧) محاولة تكيف دول النظام العربى مع قيم الحقبة الجديدة من النظام العالمى ، خاصة فى مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، حيث إن تغييرات واسعة فى داخل هذه الدول يعد أمرا حيويا فى تدعيم النظام العربى بما يحول دون استخدام هذه الورقة من قبل النظام العالمى فى الضغط أو التغلغل فى النظام العربى ، والذى يسهم بالتالى فى إضعاف دول هذا النظام وشل حركته الإقليمية والدولية .

(٨) إن تنسيق المواقف العربية يعد من الأمور الهامة لمواجهة القوى الإقليمية الساعية لمحاولة الهيمنة على مقدارت المنطقة العربية ، وخاصة (إيران وتركيا) ، خاصة وأن هاتين الدولتين تسعيان إلى إحياء فكرة

الإمبراطوريات القديمة (الفارسية ، والعثمانية) ، وهو ما يعد أمـرا سـلبيا فـى حالة عدم قدرة النظام العربى على مواجهته .

أخيرا : يمكن القول بـأن ثوابـت التـاريخ والجغرافيـا والقوميـة ، وأن الوقفات المضيئة فى القدرة على التنسيق والتوحيد (حرب ١٩٥٦ ، ١٩٧٣ ، القضية اللبنانية ، الاتفاق العربـى الكـامل رغـم الخلافـات الحاليـة علـى عـدم الالتزام بنزع السلاح الكيماوى أو التوقيع على الاتفاقية الخاصة بذلك إلا بعـد توقيع إسرائيل ، واستعدادها لنزع سلاحها النووى ...إلخ) ، تقود إلى التفـاؤل – وسط الظلام الدامس حاليا – بإمكانية تحقيق مايطمح إليه الشعب العربى.

الفصل الخامس

"العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافى"

المبحث الأول
"العرب وإيران .. بين التنافس والتعاون"*

طرح الزميل حسن أبو طالب فى مقال على صفحات الجريدة يوم ١٩٩٢/٧/٢٧ بعنوان : "مصر وإيران .. التحرير من عقد الماضى" بالإشكاليات التى تواجه عودة العلاقات بين الدولتين ، وخلص إلى أن هناك واقعا جديدا فى إيران يسعى إلى تجاوز الماضى مع مصر ، وهو ما سيتوقف عليه تطوير العلاقات المصرية الإيرانية حاضراً ومستقبلا .

وفى هذا المقال أود أن أطرح القضية من زاوية أخرى استكمالا لهذه القضية الهامة . ففى الوقت الذى تنفجر فيه القوميات والرغبة فى الاستقلالية، وما أدى إليه من تمزيق دول لم يكن من المتصور حدوث ذلك لها مثل : "الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا ، وتشيكوسلوفاكيا" ، وقد ترشح دول أخرى داخل أوروبا وخارجها لأن تكون مسرحا للتمزق القومى ، فى الوقت الذى ينمو الشعور لدى الدول التى تتوافر لدى شعوبها قوميات تاريخية . ولذلك فإن إيران بوزنها التاريخى ، وتعبيرها عن امتداد للقومية الفارسية القديمة التى تعكس وزنا حضاريا لايمكن إنكاره – تجد نفسها وهى تغذى إبراز هذا الشعور القومى – فى مواجهة مع قومية أخرى هى القومية العربية ذات الثقل والتاريخ والعمق الحضارى .

والسؤال هنا هل يتم ترك الأمور إلى الحد الذى تتواجه فيه هاتان القوميتان إلى حد استنزاف قدراتهما ، أم أن التحدى يكمن فى كيفية خلق السبل والآليات لكى تتجاورا دون مواجهة ، أو لتعميق علاقات التعاون بينهما؟

ولاشك أن المتتبع لمخرجات السياسة الإيرانية فى عهد الثورة التى تفجرت فى ١٩٧٩ ، وكذلك المتتبع لفكر هذه الثورة من خلال رجالاتها العديدين وعلى رأسهم الإمام الخمينى – يلاحظ أن جملة هذه المخرجات جاءت دعما للقضية العربية فى مواجهة إسرائيل ، وذلك فى إطار الصراع العربىالإسرائيلى . فلم يكن قد مر على عودة الخومينى إلى طهران ١٩٧٩/٢/١ أسبوعان ، إلا ونجد رئيس الحكومة الإيرانية (مهدى بازرجان

* نشرت بجريدة "صوت الكويت الدولى" بتاريخ ١٩٩٢/٨/٨ .

– آنذاك) ، يصدر بيانا رسميا فى ١٧ فبراير ١٩٧٩ يتضمن : قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، ووقف تزويدها بالبترول الإيرانى ، وقطع البريد والطيران بين الدولتين ، وطرد البعثة الإسرائيلية فى طهران ، واستدعاء البعثة الإيرانية إلى طهران .

والأعجب من ذلك أن تخصص دار السفارة الإسرئيلية (بعد إلغائها) لتكون مقرا لمنظمة التحرير الفلسطينية – علاوة على ما تضمنه البيان من أن قطع العلاقات مع إسرائيل وتأييد الثورة الفلسطينية من المبادئ الأساسية للثورة الإيرانية ، وهو ما تأكد كثيرا فى أحاديث الزعيم الإيرانى أية الله الخومينى . ومما يؤكد ذلك على المستوى العملى ، أن البيان السابق صدر فى اليوم التالى لزياة ياسر عرفات (الزعيم الفلسطينى) لطهران لتهنئة الإمام الخومينى .

كما تحدث قيادات الثورة الإيرانية عن تحرير القدس والمسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية فى فلسطين والواقعة تحت الاحتلال الإسرئيلى، وقد ترجمت ذلك بإرسال عدد من أبنائها للجهاد ضد إسرائيل فى جنوب لبنان ، حيث تمت مساندة رسمية من إيران لحزب الجهاد الإسلامى وقوامه الشيعة اللبنانيين – بالمال والعتاد .

فى نفس الوقت الذى أعلنت الثورة الإيرانية عن موقفها الإيجابى إزاء القضية الفلسطينية بدأت فى رفع شعار تصدير الثورة مما يعنى أن دول المنطقة العربية وأنظمتها مرشحة لهذا الفعل الإيرانى ، ومن ثم تولد شعور لدى هذه الدول بالشك والريبة فى النظام الإيرانى الجديد ، وبدأوا يتعاملون معه بشئ من التحفظ والمقاومة الصامتة إلى أن جاءت الحرب العراقية الإيرانية لتستنزف بحق قدرات دولتين كبيرتين ، وقامت قوى دولية كبيرة بتغذية استمرار هذه الحرب حتى يتم القضاء التام على هاتين الدولتين اللتين تشكلان خطرا كبيرا على إسرائيل والغرب . ومما يذكر فى هذا الصدد أن الغرب كان يبيع السلاح للطرفين : العراقى والإيرانى ، وبشكل مباشر أو عبر وسطاء . وكانت هذه الحرب بمثابة المتغير الذى انقسم النظام العربى إزائه فأصبحت هناك عدة دول عربية مع إيران ، ودول أخرى مع العراق ولمدة تسع سنوات كاملة ، وخلالها سقط النظام الإيرانى فى دائرة الاتصال مع إسرائيل لبيع السلاح الإسرائيلى والأمريكى دعما لموقفها العسكرى فى

مواجهة العراق . ورغم تكذيب الإيرانيين حتى الآن لهذه الاتصالات - درءا لطرح الثقة فى شعارات الثورة الإيرانية ، إلا أن هذه العلاقات مع إسرائيل - بغض النظر عن الظروف الموضوعية التى أملتها على صانع القرار الإيرانى ، إلا أنها من النقاط المحسوبة على النظام الإيرانى الثورى .

وتجىء أزمة الخليج الثانية بالتصرف العراقى - غير المبرر - واحتلاله للكويت وماترتب على ذلك من تحطيم نهائى للقدرة العسكرية العراقية ، مما عزز من القدرة الإيرانية وأصبحت فى حماية من الجبهة الغربية مع العراق - إضافة للمكاسب التى جنتها إيران إبان الأزمة ، خاصة وأن العراق كان يسعى بتنازلاته لإيران أن يكسب تأييدها أو على الأقل يضمن حيادها إزائه . والأكثر من ذلك هو ماتمخض عن الأزمة من دعم العلاقات بين دول الخليج وإيران .

نحن إذن أمام واقع وتاريخ . فواقع الأحداث فى إيران حيث تمكن الفريق المعتدل من السيطرة على السلطة خاصة بعد وفاة الخومينى وإعلان رافسنجانى نفسه (الرئيس الإيرانى) يثبت أنه لا يسعى للتدخل فى شئون الدول الأخرى ، وفى المنطقة العربية حيث خرج العراق من معادلة المجابهة مع إيران ، وفى لبنان بعد أن تم تسوية الأزمة اللبنانية ، وبالتعاون الإيرانى السورى مع الغرب أمكن إنهاء أزمة الرهائن الغربيين ، وفى الصراع العربى الإسرائيلى لازالت إيران على موقفها المساند للقضية الفلسطينية وترفض السلام المطروح ، وتحبذ ضرورة تحرير المسجد الأقصى والقدس، أى أن إيران تقع فى صف الجانب المتشدد ، وهى لتأكيد ذلك تقوى حزب الله وتدعمه بالمال والسلاح لجعله قادرا على مجابهة إسرائيل فى الجنوب اللبنانى ، وواقع الأحداث العالمية حيث تفكك الاتحاد السوفيتى ولم يعد - من خلال جمهورياته - يشكل منافسة للولايات المتحدة .

فلاشك أنه فى إطار هذا الواقع فإن من المصلحة ألا يكون هناك تنافس بين القوميتين العربية والفارسية الإيرانية ، بل بالعكس فإن التعاون أصبح حتميا ، ليس فى إطار الجوار الجغرافى فحسب وإنما فى إطار دعم الاستفادة وتبادلها . فالجانب العربى يمكنه استثمار الرفض الإيرانى لنهج السلام الجارى حاليا منذ مدريد ، وذلك بتقوية الموقف العربى التفاوضى ،

بل إن التعاون مع إيران سيقوى الجانب العربى جدا مما يحقق مكاسب عربية أكبر فى المفاوضات مع إسرائيل .

فى نفس الوقت الذى ستحقق إيران مصالح هامة لها بأن تكون ضمن معادلة الأمن فى الخليج ، والمشاركة والتعاون فى إطار إعادة ترتيب المنطقة من خلال بحث قضاياها الهامة ، فإن التهدئة الإيرانية مع العرب ستعطى الفرصة والإمكانيات الأفضل للتفرغ الإيرانى لوسط أسيا لدعم الجمهوريات الإسلامية الست التى كانت جزءا من الاتحاد السوفيتى حتى وقت قريب .

وغير ذلك من أمور وقضايا يمكن بحثها بالتفاوض بين الطرف الإيرانى والأطراف العربية المختلفة . فالأنظمة العربية ترغب فى أن تتجنب إيران الخوض فى الأمور الداخلية لهذه البلدان ، وأن زرع هذه الطمأنينة من شأنه دعم أواصر التعاون بين إيران والعرب بما يحول دون بديل التنافس ومايترتب عليه من صراع ، وهو سيناريو باهظ التكاليف لكلا الطرفين ، ولا يتفق مع تاريخ القوميتين ووزنهما الحضارى ، كما لايتفق مع معطيات الواقع الإقليمى والدولى الجديد .

ومن ثم فإننا ننشد التعاون بين العرب وإيران بديلا عن التنافس الذى لامعنى له فى ضوء ماتقدم .

المبحث الثانى

"التعاون العربى والإيرانى بين الضرورة والحتمية"-*

فى مقال سابق أشرنا إلى أهمية التعاون العربى الإيرانى بديلا عن التنافس بين الطرفين باعتبارهما قوميتين لهم ثقل ووزن وعمق حضارى وتاريخى . وإذا كان الأمر يفضى بنا إلى أهمية هذا التعاون ، فإن السؤال هو : ما هى الأسباب التى تقود إلى هذا التعاون ؟ وهل هذه الأسباب تشكل ضرورة أم حتمية ؟

من الواضح أن هناك عدد من السيناريوهات المطروحة إزاء التعامل بين الطرفين العربى والإيرانى ، لعل منها مايتعلق بسيناريو الصراع بين الطرفين ، وآخر يتعلق بالاحتواء العربى لأوجه الخلاف مع إيران ، وثالث

* نشرت بجريدة "صوت الكويت الدولى" بتاريخ ١٩٩٢/٨/٢٨ .

يتعلق بالتعاون والتنسيق الاستراتيجى بين الطرفين على طريق للاستيعاب الكامل أو التكامل بين القوميتين فى ضوء متغيرات العصر .

لاشك أن هناك أهمية كبيرة ومصلحة قومية كبرى لكلا الطرفين من وراء كل سيناريو ، ولكن تزداد هذه المصلحة للطرفين كلما ابتعدنا عن الصراع إلى التعاون والتكامل الاستراتيجى ، فقد انتهت الحرب العراقية الإيرانية ، وأعقبها تقويض القدرة العسكرية العراقية فى أزمة الخليج الثانية ، ومن ثم فقد تلاشت الأحداث التى شكلت محددات أساسية لتعامل دول النظام العربى مع ايران إما تأييدا أو رفضا .

فى نفس الوقت تراجعت الرغبة الإيرانية فى تصدير ثورتها إلى دول المنطقة العربية ، خاصة بعد مرور فترة تقترب من الأربعة عشر عاما على قيام هذه الثورة الإيرانية ، وهيمنة التيار العقلانى على مقاليد الحكم بقيادة الرئيس رافسنجانى ، بل اتجهت قيادات الحكم فى إيران بعد تفكك الاتحاد السوفيتى إلى الاهتمام بالناحية الشرقية حيث قلب آسيا الذى يضم الجمهوريات الست الإسلامية السوفيتية (سابقا) ، وأفغانستان التى تخلصت من الحكم الشيوعى وسيطر عليها الإسلاميون ، وباكستان وبنجلاديش ذات التوجهات الإسلامية أساسا .

كذلك فإن الطرف العربى يخوض معركة كبرى هى معركة المفاوضات مع إسرائيل لحل الصراع العربى الإسرائيلى سلميا ، ويحتاج إلى تهدئة كافة جبهات الصراع معه ، وفى نفس الوقت يحتاج إلى تقوية موقفه التفاوضى فى هذه المعركة .

وإذا كان هذا هو المصلحة الحاضرة ، فماذا عن بعض دروس الماضى التى تدعم طريق التعاون بين الطرفين بالإضافة إلى فهمنا لمسارات المستقبل .

فمن واقع دراسة تطور العلاقات الإيرانية الإسرائيلية منذ نشأتها عام ١٩٥٠ ، وفى ظل حكم الشاه ، فإن هذه العلاقات توقف تطورها الإيجابى أو السلبى على ضوء العلاقات المصرية الإيرانية ، فكلما هدأت العلاقات المصرية الإيرانية وتدعمت ، كلما أدى إلى فتور العلاقات بين إيران وإسرائيل ، والعكس صحيح ، وهناك الكثير من الوقائع التى تؤكد ذلك فى ظل فترة الثورة الإيرانية بعد عام ١٩٧٩ وحتى توقف الحرب العراقية

الإيرانية عام ١٩٨٨ نشطت العلاقات بين إيران وإسرائيل تحت الضرورة والاحتياج للسلاح لدعم القدرة العسكرية الإيرانية فى مواجهة العراق ، ويرجع هذا أيضا إلى فتور العلاقات المصرية الإيرانية وإنقطاعها منذ قيام الثورة حتى الآن . ويقود هذا الاستخلاص إلى حقيقة هامة مؤداها ضرورة عودة العلاقات المصرية الإيرانية باعتبار أن مصر قلب الحركة العربية وبؤرة تفاعلات النظام العربى ، خاصة بعد اختفاء القدرة العراقية التى شكلت الوسيلة لاشتعال الصراع العربى الإيرانى ، وتمزيق الصف العربى بين مؤيد ومعارض للحرب العراقية الإيرانية ، وكذلك بين مؤيد ومعارض للتصرف العراقى – غير المبرر – باحتلال الكويت . فمصر تستطيع تقوية المفاوض العربى بالتهدئة مع إيران وكسبها فى الصف العربى فى هذه الآونة بالذات .

ومن الدروس الهامة الأخرى ما يتعلق بالمبادرة الإسرائيلية فى نهاية الخمسينات بتكوين ما يسمى "بالحلف الهامشى" الذى يضم إلى جانب إسرائيل كل من إيران وتركيا وأثيوبيا ، باعتبارهم مصدر القلق للنظام العربى ، وبحكم الجوار الجغرافى ، وتشابك المصالح التى تضع القرار فى يد هذه الأطراف لإستثارة الطرف العربى فى صراعات أخرى . فتركيا تستطيع إشعال صراع مع سوريا والعراق بسبب المياه من دجلة والفرات ، وأثيوبيا كذلك بحكم تحكمها فى مسار مياه النيل الذى يعد شريان الحياة لمصر ، وكذلك إيرن يمكنها إدخال العرب فى صراع شرقى فى الخليج العربى والجزر وغيرها من موضوعات .

وهكذا تتعدد الصراعات العربية مع أطراف لتخفيف حدة الصراع العربى الإسرائيلى . ورغم فشل هذا المخطط فى حينه بحكم الدور المصرى القائد آنذاك ، إلا أن إسرائيل دعمت علاقاتها بهذه الدول الثلاث ، وتستمر فى هذه السياسة حتى الآن . ويكفى التأكيد على ذلك بالإشارة إلى التعاون الإسرائيلى الأثيوبى فى نقل يهود الفلاشا إلى إسرائيل ، والتعاون التركى بشأن المياه ، وكذلك التعاون المرحلى فى ظل الثورة بين إيران وإسرئيل بشأن التسليح . ويقود هذا الدرس المحورى إلى أن تدعيم العلاقات العربية الإيرانية من شأنه أن يحطم التفكير الإسرائيلى فى تكوين مثل هذا الحلف حاضرا أو مستقبلا ، ويدعم ذلك الموقف الإيرانى الصلب من إسرائيل منذ قيام الثورة الإيرانية فى ١٩٧٩ وقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعد

أقل من أسبوعين على قيامها ، وكذا استمرارية هذا الموقف للآن ، كما تبلور فى رفض محادثات السلام مع إسرائيل ، والمناداة بالكفاح المسلح لتحرير القدس والمسجد الأقصى والأماكن المقدسة عموما . وهذا يدعم الموقف العربى فى التفاوض لو تم استثماره وتوظيفه فى المفاوضات ويتوقف هذا على سرعة التعاون العربى الإيرانى ، وإلا سيصبح هذا التشدد الإيرانى بلا فائدة للطرف العربى ، عكس لو تم التعامل معه فى ضوء مبدأ توزيع الأدوار، وسواء أكان عن تلقائية أم تنسيق .

فى ضوء هذين الدرسين الهامين من واقع التطور التاريخى للعلاقات العربية – الإيرانية – الإسرائيلية ، فإن ضرورات التعاون تفرض نفسها فى هذه المرحلة تمهيدا لاعتبار هذا التعاون حتمى فى المستقبل بين قوميتين تربطهما عوامل التقارب أكثر من عوامل الصراع . ومن ثم فعندما نتحدث عن قوميتين ، فإن التحدى يكمن فى كيفية استيعاب الطرف الإيرانى مع الحفاظ على هوية القومية العربية . بعبارة أخرى : إننا لا ندعوا إلى تلاشى القوميتين أو انخراطهما الكامل ، فعوامل الثبات فى كل منهما قوية ، إنما ندعو إلى احتواء الخلافات بين القوميتين ، تمهيدا لتحقيق التعاون الاستراتيجى بين الطرفين بما يحقق المصالحة التاريخية بينهما ، وبما يساعد على استبعاد سيناريو الصراع نهائيا .

كذلك فإننا ونحن ندعو إلى التعاون بين الطرفين الإيرانى والعربى ، فإننا لا ندعو إلى إلغاء فكرة النظام العربى لصالح أى نظام آخر كالنظام الشرق أوسطى على سبيل المثال ، إنما نركز على استمرارية النظام العربى بقوميته العربية ، واستمرارية آليات هذا النظام مع تطويرها ، فى نفس الوقت فإن هذا النظام العربى مطالب فى هذه المرحلة أن يعيد النظر فى مستويات صراعاته من ناحية ، ومن ناحية أخرى مطالب أن يعمق علاقاته بدول الهامش وخاصة إيران ، وفى مرحلة قادمة مع تركيا ، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار أن أثيوبيا فى ضوء ما تعانيه من تمزق لم تعد تشكل الخطر السابق، لكن دون أن نقفل عيوننا عنها .

أخيرا نحن ندعوا مع العقلاء والمستنيرين إلى ضرورة تعميق العلاقات مع إيران على المستوى العربى ، وذلك بالبدء فورا فى احتواء

الخلافات بين الطرفين ، وفتح كل جسور التعاون بينهما ؛ فالمصلحة القومية للطرفين تتطلب ذلك الآن كضرورة ، وفى المستقبل كحتمية .

المبحث الثالث

"ثغرات فى جدار التعاون العربى الإيرانى بين التصعيد والاحتواء"*

فى مقالين سابقين تناولنا أهمية العلاقات الإيرانية العربية فى هذه المرحلة باعتبارها ضرورة حيوية لدعم النظام الإقليمى العربى وليس لإلغاء ذاتيته ، كما أنه من الحتمية مستقبلا أن يترسخ هذا التعاون بين الطرفين العربى والإيرانى ، بديلا عن التنافس والصراع بما يحقق مصلحة الطرفين .

وفى هذا الإطار السابق نتناول زاوية جديدة فى ضوء الأحداث الأخيرة التى وقعت بشأن جزيرة أبو موسى التى تتبع إمارة الشارقة (عضو دولة الإمارات العربية المتحدة) ، والتى تقع تحت السيطرة الإيرانية الفعلية منذ احتلالها ، وجزيرتين أخريتين هما : طمب الكبرى ، وطمب الصغرى .

فالواضح أن التصرف الإيرانى الأخير بمحاولتها فرض السيادة الكاملة من جانبها على جزيرة أبو موسى لمحاولة ترسيخ تبعيتها لإيران ، وهو تصرف غير رشيد من القيادة الإيرانية فى هذه الآونة ، فالصحيح أن التصرف الإيرانى يحاول أن يستغل ظروف الضعف العربى ، وطبيعة ميزان القوى السائد والذى لا يأتى فى صالح العرب مقارنة بالقوى السائدة فى المنطقة ومن أهمها : إسرائيل وإيران وتركيا ، ومن ثم فإن توقعات صانع القرار الإيرانى هو عدم رد الفعل الإيجابى من جانب العرب مساندة لدولة الإمارات ، كما أن هذا التصرف يأتى فى الوقت الذى تدعو فيه مجموعة مستنيرة لضرورة اتباع سياسة مد جسور التعاون العربى مع إيران، ومن ثم فإن إيران بهذا التصرف تعصف بحجج الداعين لهذا التعاون ، مؤكدة بالتالى حجج الداعين بضرورة التعامل مع الطرف الإيرانى باعتباره دولة توسعية ، وتسعى للهيمنة الإقليمية ، وفى مقابل عدم قبول ذلك من الطرف

---

* نشرت فى جريدة "صوت الكويت الدولى" بتاريخ ١/١٠/١٩٩٢ .

العربى فـإن هنـاك تهديـد خفـى بإمكانيـة معـاودة تصديـر القلـق والتوتـر إلـى الأنظمة العربية ، ومحاولة تدعيم جماعات مؤيدة للنظام الإيرانى .

كما أن الطـرف الإيرانـى لا نجد لـه مبررا وعذرا واحدا لتصرفه بإعلان السيادة الإيرانية الكاملة على الجزيرة .

بعبارة أخرى ليس هناك من الأحداث ما استجد لكى تتصـرف إيـران مثل هذا التصرف ، بل على العكس فإننا نـرى أن هذا التصـرف قد يدفـع إيران إلى الهاوية ، أى أن هذا التصرف يشـبه فـى مضمونـه ذلـك التصـرف العراقى غير الرشيد عندما قرر احتلال الكويت ، ومن ثم استطاع العراق أن يقدم نفسه قربانا لتصرفه ، وأنه يمكن قوى عديدة من تدمير قدراته . بهذا المعنى فإن التصرف الإيرانى قد يؤدى إلى الإبقاء به فـى حالـة التمـادى إلـى تأليب قوى إقليمية عربية ، وقوى دولية إلى حد تعرضه لضرب قدراته مثلما حدث فى العراق . وهذا هو المستهدف من جـانب بعض القـوى الدوليـة فـى هذه المرحلة باعتبار أن ترك ايران تقوى فى ظل عدم وجود قوى رادعة لها – والتى سبق أن تمثلت فى العراق – قد يشكل خطورة كبيرة على المصـالح الغربية فى منطقة الخليج ، بل وفى المنطقة العربية ، وكذا فـى منطقـة قلـب آسيا ، ولهذا فإن حجتنا الأساسية فى أهمية التعاون العربى الإيرانى تتمثل فى ضرورة ترويض هذه القوة الإيرانية المتنامية لاحتوائها تجنبا لاستثمارها فـى تفتيـت النظـام العربـى ، سـواء بـإرادة المهيمنيـن عليهـا ، أو بتخطيـط قـوى خارجية . وقد يكون الطرف الإيرانى قد استغل ظـروف الخلـل فـى مـيزان القوى العربى ، وانشغال العرب بمفاوضات السـلام ، فـى نفس الوقـت الـذى كانت تنشغل فيه أوروبا كلها بالاستفتاء الفرنسى علـى معـاهدة "ماسـتريخت" للوحدة السياسية والنقدية لهـا ، وأيضـا انشـغال الولايـات المتحـدة بانتخابـات الرئاسة ، ومن ثم فإن الرئيس بوش يصبح فى وضع لا يسـتطيع فيـه الخيـار بالدخول فى مواجهـة إيـران ، وعندمـا تنتهـى المعركـة الانتخابيـة الأمريكيـة يكون التصرف الإيرانى قد اكتسب – مع الصمت الإقليمى والدولـى – نوعـا من الحصـانة .

ولكن إذا كانت الحسابات الإيرانية قد تبدو أنها صحيحة عندما فجرت الأزمة منذ أواخر شهر أغسطس الماضى بالنسبة للمستوى الدولـى ، إلا أنهـا غير صحيحة على المستوى الإقليمـى العربـى . فعقب هذه الأحداث عقدت

جلسة لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى فى جدة فى الثامن من سبتمبر ساندوا فيها دولة الإمارات ، وأيدوا حق الإمارات وسيادتها فى الجزر الثلاث ، والمطالبة باعادتهم مرة أخرى إلى الإمارات تأكيدا لأواصر التعاون الخليجى مع إيران الذى سبق تأكيده فى جلسات قمة مجلس دول التعاون فى دوراته السابقة ، وبصفة خاصة منذ تفجر أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ، كما أن الدول العربية الثمانية عقدوا جلسة تالية فى الدوحة ، وهم الذين يكونون دول إعلان دمشق شاملة دول الخليج الست ، وكلا من مصر وسوريا ، وأدانوا فيه التصرف الإيرانى بقوة ، وكانت هذه فرصة لكل من مصر وسوريا لتأكيد إعلان دمشق ، وتأكيد ضرورة التنسيق الدفاعى بين دول الخليج وبينهما . وهذه فائدة طيبة للنظام العربى فى توطيد أواصر علاقات التعاون من أعضائه ، كذلك لم يمنع الخلل فى ميزان القوى ضد العرب من أن يصدر مجلس الجامعة العربية بيانا قويا يساند فيه دولة الإمارات ، ويطالب ايران بضرورة إظهار حسن النوايا، وتدعيم العلاقات وحسن الجوار بين ايران والعرب ، كما تضمن حق وسيادة الإمارات على جزرها الثلاث .

وفى ضوء هذا التحرك العربى السريع ، ورد الفعل الذى لم يكن متوقعا فى الحسابات الإيرانية - تراجع المسئولون الإيرانيون عن تصريحاتهم ، وأكد الرئيس الإيرانى رافسنجانى على أهمية العلاقات الإيرانية العربية ، وأن الجزيرة لازالت تحكمها اتفاقية مشتركة منذ عام ١٩٧١ لازالت سارية ولم تتغير . وأكد هذا المعنى أيضا وزير الخارجية الإيرانى على أكبر ولاياتى .

إلا أن الذى يعنينا هنا هوأن الاتفاق الإيرانى مع إمارة الشارقة والموقع فى عام ١٩٧١ قبل إعلان دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن جزيرة أبو موسى ، والذى نشر أخيرا بصحيفة الخليج الصادرة فى الشارقة يوم ١٩٩٢/٩/٤ - نص على سبعة بنود أساسية تدور كلها حول اقتسام الجزيرة بين الدولتين ، واستغلال مواردها بينهما مناصفة خاصة حقول البترول ، ويرفع العلم الإيرانى على الجزء المقابل لإيران على الجزيرة ، كما يرفع علم الشارقة على الناحية الأخرى المقابلة لها فى الجزيرة . ومن ثم فإن محاولة إيران فرض هيمنتها وسيادتها على الجزيرة تخل بهذه الاتفاقية

التى عقدت فى ظل ظروف غير مواتية ، ورثتها دولة الإمارات ، وبالتالى تسعى ايران لأخذ ما ليس حقها على الإطلاق ، كما أنه ليست هناك اتفاقيات بشأن الجزيرتين الأخريين وهما : طمب الكبرى ، وطمب الصغرى .

ولذلك فإن هذه الجزر الثلاث تحتاج إلى اتفاقية جديدة بين ايران ودولة الإمارات ، تكشف فيها ايران عن أهدافها التعاونية فى الخليج ، وتفصح فيها عن إدراكها لأهمية التعاون الإيرانى العربى بالنسبة لها ، وإلا فإن الفرصة ستكون مواتية للقوى الخارجية بأن تستغل هذه الأحداث لإحداث القطيعة فى الجسور الممدودة بين العرب وإيران منذ أزمة الخليج الأخيرة فى عام ١٩٩٠ ، كما سيؤدى مثل هذا التصرف الإيرانى إلى إعادة الصراع كأساس للعلاقات العربية الإيرانية ، كلا الطرفين فى غنى عنهما .

إن القادة الإيرانيين مطالبون بإثبات حسن نواياهم ، إزاء حسن نوايا الطرف العربى – خاصة الخليجي – تجنبا لتصعيد المسألة بما يحقق الضرر بالمنطقة مرة أخرى . وعلى العقلاء أن يعمقوا احتواء الأزمة بديلا عن التصعيد الضار بالطرفين العربى والإيرانى .

المبحث الرابع

"مستقبل الدور التركى بعد رحيل (أوزال)"*

الأمر الذى ليس فى محل شك ، أن رحيل الرئيس التركى "تورجوت أوزال" سيترك آثارا على تركيا بصفة عامة ، وبالتحديد على الدور التركى الخارجى . وقد يختلف البعض على حدود هذه الآثار التى سيخلفها رحيله ، مابين تطوير طموحاته وزيادة حجمها ، وما بين انحسار هذا الطموح وتراجعه . ولكن المؤكد أن هذا الرحيل الذى أتى مفاجئا – وجاء موته قضاء وقدرا – ولم يكن قد مضى على رئاسته للدولة التركية أربعة أعوام منذ توليه الرئاسة فى عام ١٩٨٩ ، سيجعل من هذا الدور التركى الذى بدأه أوزال – ولم يكن قد استقرت جذوره بعد – محل مراجعة ممن سيخلفه إما بالانطلاق

* نشرت بجريدة "عكاظ" بتاريخ ١٩٩٣/٥/١

فيه ، وإما بالتراجع عنه ، وإعادة النظر فيه . وهذا يجعل من تناول آثار رحيل أوزال على مستقبل الدور التركى – أهمية بارزة .

فقد أجمع سياسيون كثيرون ، ومحللون عديدون ، على أن شخصية أوزال تتسم بالبراجماتية ، أى أنه كان يرى الواقع جيدا ، ويتعامل معه بأساليب واقعية ، إلا أنه رغم ذلك كانت تشده طموحات كبيرة وأحلام بلا حدود تتعلق باستعادة أمجاد الماضى التركى ، وكثيرا ما ركز على ذلك فى أحاديث عديدة له .

أى أنه فى الوقت الذى يتسم فيه بالواقعية ، كان يتطلع للحلم التركى الجديد المنبعث من الأمجاد العثمانية القديمة . وهو بذلك كان يسعى إلى التعامل مع الواقع بهدف تغييره وإعداده لتحقيق أحلامه فى المستقبل ليضع بها تاريخا تذكره به الأجيال القادمة . فليس من قبيل ذلة اللسان أن يقول أوزال : "إن القرن القادم هو قرن الأتراك " . وهذا يعكس تطلعاته وأحلامه .

ويبدو أن تتبع سيرة الرجل فيها مايشجع على التحليل السابق ؛ فقد شكل حزب الوطن الأم عام ١٩٨٣ ، واستطاع أن يكسب الانتخابات ويشكل الحكومة بعد حكم عسكرى فى الفترة من (٨٠-١٩٨٣) ، وتمكن من تحمل مسؤلية تحويل المجتمع التركى من حكم عسكرى إلى حكم مدنى بكفاءة واقتداء وهدوء ، وتوج ذلك بتوليه رئاسة الدولة بالانتخاب باعتباره رئيسا مدنيا تسلم السلطة من الرئيس العسكرى "كنعان إيفيرين" عام ١٩٨٩ ، وهو بذلك قد أصبح محل ثقة الجيش ، ومصدر قوته إلى حد أن سلم الجيش نفسه لأوزال دون ضغوط تحد من سلطاته كرئيس فعلى للبلاد له كافة الصلاحيات فى تعيين وعزل من يراه فى ضوء تقديراته للأمور .

وقد اتضح ذلك عندما أقال الجنرال نجيب تورومتاى من رئاسة أركان الجيش عام ١٩٩١ – فى هدوء وبعيدا عن أى ضجة ، وهو ما يؤكد أنه أصبح الرجل القوى فى تركيا . ولم يؤثر على قوته هذه فشل حزبه فى انتخابات ١٩٩٢ ، حيث استطاع حزب الطريق القويم برئاسة "سليمان ديميريل" أن يفوز ويتولى رئاسة الوزراء ليصبح بالتالى قيدا على تطلعات أوزال . وفى المعنى الأخير تظهر كفاءة واقتدار اوزال فى إدارته للمجتمع التركى ، كما تشير إلى قدرته على تحريك الأمجاد القديمة لدى الشعب التركى تمهيدا لتقبله الدور القائد والجديد فى ظل قيادته للمجتمع التركى .

وعلى أية حال فإن تتبع الأيام التى سبقت رحيل أوزال ، تشير إلى أنه كان فى جولة خارجية زار خلالها خمس جمهوريات إسلامية فى آسيا الوسطى ، استغراقت نحو أسبوعين . وهذا يؤكد حرص الرئيس التركى على تأكيد الدور القائد لتركيا خارجيا . إنما المسألة لا تقتصر على مثل هذه الزيارة ، بل لها دلالتها العميقة – والتى كانت سببا فى إرهاقه وتعرضه لأزمة قلبية عقب عودته من هذه الزيارة مباشرة – حيث تشير دلالة هذه الزيارة التى سبقت رحليه المفاجىء – إلى مدى الحرص الشديد على ممارسة الدور التركى القائد بغض النظر عن مضاعفات ذلك ، خاصة وأن الأطباء أشاروا على أوزال عدم القيام بهذه الزيارة لإمكانية تعرضه لمتاعب صحية ، لطول الزيارة كما نقلت ذلك بعض وكالات الأنباء ، إلا أنه رفض هذه النصائح الطبية مصرا على ألا يترك فرصة لتأكيد الوجود الفعلى للدور التركى فى عهده ، إلا وقد استثمرها.

وتقودنا هذه التطورات إلى بيان الملامح الأساسية للدور التركى فى عهد أوزال ، والتى من المحتمل أن تتعرض للتأثر بعد رحيله المفاجىء ، ويمكن بلورتها فيما يلى :

(١)الإصرار التركى على تعميق العلاقة مع الدول الإسلامية فى وسط آسيا، مستثمرا فى ذلك تفكك الاتحاد السوفيتى مما يتيح الفرصة لتدعيم أواصر العلاقات مع الجمهوريات الإسلامية الست التى كانت تتبعه قبل التفكك ، بالإضافة إلى إمكانية تدعيم العلاقات مع بقية الدول الإسلامية فى نفس المنطقة ، كأفغانستان وباكستان وأندونيسيا وماليزيا وبنجلاديش ، ولم تتراجع تركيا فى أن تقوم بدور قائد فى هذه المنطقة ، على الرغم من التنافس الإيرانى الواضح فيها . وقد استمدت تركيا قوتها فى هذا التغلغل من إثارة الذكريات العثمانية القديمة ، التى تشير إلى الدور التنويرى السابق للأتراك فى هذه المنطقة من قبل ، وبالتالى فإن إيضاح الصورة التركية كحامية للإسلام يصبح له قبول لدى شعوب هذه المنطقة .

ومن جانب آخر فإن الغرب وقف حاميا ومدعما لهذا الدور التركى فى قلب آسيا ؛ لكى لا تترك الفرصة كاملة لإيران لفرض هيمنتها على هذه المنطقة . ولذلك فإن الدبلوماسية التركية وإن بدت منافسة للدبلوماسية

الإيرانية فى هذه البقعه إلا أنها قد أبدت تفهما وأظهرت رغبتها فى التعاون مع إيران ، وهو ما جعل الأخيرة تستجيب لهذا التعاون المأمول .

(٢)تجميع شمل الأمة التركية ، حيث نادى أوزال فى تصريحات رسمية إلى أنه يعلن اعتبار كل تركى وكردى وألبانى وبوشناقى ، يعيشون الآن فى الأراضى التى تقع خارج حدود تركيا الحالية ، وكانت تابعة للدولة العثمانية – أبناء من كانوا بالأمس مواطنينا وأنسباء مواطنينا الحاليين ، "وعلينا تبنى أفراحهم وأحزانهم ، وأن إقامة العلاقات معهم حق طبيعى وواجب ، خاصة وإننا عشنا (٨٠٠ –٩٠٠) سنة سويا ولم ننقطع عن بعضنا سوى الـ ٧٠ – ٨٠ سنة الأخيرة " . وقد بدأ أوزال فى معالجة قضية الأقلية الكردية داخل تركيا ، حيث اعترف بلغتهم ، وأنهى القوانين التى كانت تحرم الحديث أو الغناء بالكردية ، واعترف بحزب العمال الكردستانى ، وبدأ فى التحاور معه وإتاحة الفرصة له عبر وسائل الإعلام التركية للحديث عن قضية الأكراد ، وطرح فكرة إقامة نظام فيدرالى فى تركيا يسمح للأكراد بوضع متميز لمنطقة تمركزهم . بالإضافة إلى أنه بدأت أراؤه إزاء منطقة البلقان رغم وعورتها خاصة فى يوغسلافيا بين العرب والمسلمين – تتحدد فى هذا السياق لتدعيم الدور التركى فى هذه المنطقة ليظهر على أنه دور قائد وفعال، وحاول أن يلعب على أوراق الذكريات القديمة ، ويعزف على أوتار الإسلام وأمجاده فى ظل العثمانيين .

(٣)التواجد فى قلب القضايا الإقليمية ذات البعد الدولى ، وقد ظهر ذلك واضحا فى المساندة الكاملة لدول التحالف ضد العراق عندما غزا الكويت عام ١٩٩٠ ، وسمح أوزال للغرب أن يستخدموا قواعده العسكرية فى تحقيق أهدافهم ، بل شارك فى عزل منطقة الشمال العراقى ، ومارس القوة بعد إنتهاء حرب الخليج فى احتلال شريط حدوده بعمق (٥–١٠) كيلو متر بطول الحدود التركية العراقية . كما أتضح أيضا الموقف التركى فى إثارة مشكلة المياه مع سوريا والعراق قبل وبعد أزمة الخليج ، ولازال يمارس بهذه الورقة دورا تأثيريا فى المنطقة ، إلى حد أنه فرض نفسه على إدارة الصراع العربى الإسرائيلى ، فأطلق المبادرات للإسهام فى حل هذا الصراع وذلك بالمشاركة فى حل مشكلة المياه لإسرائيل . وهو بذلك لايجعل قضية إقليمية

تتحرك خارج دائرته ، ويلعب بكل الأوراق المتاحة فى يده لتأكيد دوره الإقليمى المؤثر ، والذى لايمكن للنظام الدولى تجاهله .

ولاشك أنه يمكن الحديث عن أبعاد أخرى للدور التركى الذى طرح نفسه فى عهد أوزال ، ولكن يمكن أن نقتصر بالقول بأن الدور التركى الذى مارسه أوزال والذى كان يتطلع إلى استكماله وترجمته – كان ممزوجا بإحياء الفكر العثمانى وتجربته وأمجاده لإثارة النزعات القومية ، والذكريات التاريخية ، كما كان ممزوجا بالصورة الإسلامية لكى يستثمرها فى توطيد العلاقات ، وخلق التواجد والترابط مع الدول الإسلامية فى قلب آسيا ، فى نفس الوقت الذى يطرح نفسه كنظام علمانى فى مواجهة أوروبا حفاظا على الأقليات ، ودرءا لنزاعات مع الغرب المسيحى . وهو فى هذا كله لم يمانع فى إقامة العلاقات الدبلوماسية مع كل الأطراف ، فهو يختلف ثم ينسق مع إيران فى قلب آسيا ويتنافس معها أيضا ، وهو يتفق معها بشأن الأكراد ، والتنسيق معا فى مواجهة العراق ، ثم يتفقون إزاء البوسنة والهرسك ، بل وينسقون سياساتهم معا إزائها . والأتراك يتحركون باستقلالية فى ظل الميراث التاريخى العثمانى ليظل هناك دور قائد لتركيا على المستوى الإقليمى يستطيعون من خلاله التنافس مع دول أخرى فى المنطقة ، وفى نفس الوقت يسعون للتنسيق مع الغرب ويستمدون منه غطاء لتحركهم فى بعض القضايا والمواقع .

وفى ضوء هذا كله ، فإن هذه التركيبة فى الدور ، والتى لم تستقر بعد فى ضوء التحولات الكبيرة فى النظام الدولى والإقليمى – تجعل من الصعب على المحلل أن يحسم الأمر بسهولة فى المستقبل ، إنما المسألة تتوقف على مدى رسوخ أفكار أوزال إزاء الدور التركى الطموح فى عدد من النخبة الحاكمة والمؤثرة فى إدارة المجتمع بعد رحليه المفاجىء ، بالإضافة إلى أن الفجائية فى الرحيل لم تكشف بعد عن مدى إعداد المسرح لمن يخلفه فى هذا الدور أم لا ؟ ومع ذلك فإنه فى ضوء استقراء المعلومات المطروحة إزاء هذا الأمر ، فإن الدور التركى بعد أوزال عليه علامات استفهام كبرى ، ستجيب عنها الأيام القادمة ، وإن كان فى الفترة الانتقالية نؤكد على احتمالية تراجع هذا الدور الطموح الذى بدأه أوزال خلال عهده .

الفصل السادس

قضايا الأمن والاستقرار والتوحد
فى منطقة الخليج العربى

المبحث الأول
"مجلس التعاون الخليجى وتوازنات القوى في الشرق العربى"
فى الذكرى الرابعة للمجلس *

فى السادس والعشرين من شهر نوفمبر ١٩٨٥ عقد ملوك ورؤساء مجلس التعاون الخليجى مؤتمر القمة الخامس فى الكويت ، وتضمن جدول الأعمال ثلاث نقاط رئيسية : أولها : يتعلق بالشئون السياسية ، والثانية : تتعلق بالشئون الدفاعية والأمنية ، والثالثة : تتعلق بالشئون الاقتصادية . وكما هو واضح فإن بند "الأمن والدفاع" قد احتل مكانا رئيسيا ومعلنا بين بنود جدول الأعمال ، وهو ما سبقه إعداد شامل بين دول المجلس ، حيث كان على قمة أعمال اجتماعات وزراء خارجية هذه الدول . وعموما فإن أهم ما أدرج تحت هذا البند الرئيسى نقطتان هما :

(أ) استعراض تطور التعاون والتنسيق فى المجال العسكرى .
(ب) استعراض التعاون فى مجال الأمن الداخلى.

ورغم أن البيان الختامى للمؤتمر لم يتضمن موافقة صريحة على الاتفاقية الأمنية التى أثارها مجلس وزراء خارجية هذه الدول ، حيث نص على أن : المجلس استعرض النتائج التى حققتها اللجان المختصة فى قطاع الدفاع والأمن ، وأكد على أهمية هذه الإنجازات التى تسعى لترجمة مبدأ الاعتماد على الذات إلى حقيقة ملموسة ، تؤمن تحمل أبناء دول المجلس مسئولية الدفاع عنها ، إلا أن أغلب التقارير التى خرجت من قاعات المؤتمر ومن التصريحات المتناثرة تؤكد موافقة غالبية دول المجلس على الاتفاقية الأمنية باستثناء الكويت التى تحفظت لتعارضها مع الدستور الكويتى وأنها تسعى إلى بعض التغيرات فيها لتتفق معه ، وذلك بإيجاد صيغة تزيل هذه الأسباب حتى تصبح الكويت فى هذا الإطار الأمنى للمجلس مجتمعا .

وقد تضمنت النقطة الأولى المتعلقة باستعراض التعاون والتنسيق فى المجال العسكرى نقطتين فرعيتين هما : الأولى : تتعلق بمناقشة تقرير بالمناورات العسكرية المشتركة التى عرفت بمناورات "درع الجزيرة" ، وهى للانتشار السريع لمواجهة الأخطار الخارجية التى يمكن أن تتعرض لها أى

* لم يسبق نشره .

دولة من دول المجلس . والثانية : تتعلق بمناقشة "الاتفاقية الأمنية" التى أقرها وزراء خارجية دول المجلس فى مدينـة "أبهـا" السعودية ، وهـى التـى تتعلـق بخطة إمكانية قيام قوة عسكرية مشتركة بقيادة عسكرية مشـتركة معتمدة فـى تكوينها على أبناء دول المجلس ، ومهمتها الدفـاع عن استقلال وسيادة هذه الدول ضد أية تهديدات خارجيـة تحـاول المسـاس بـأمن المنطقـة واستقرارها دون الاعتماد على أية قوى خارجية . وفى بعض التقارير أشير إلـى أن هـذه القـوة الموحـدة ستكون شـاملة لجميـع التشـكيلات العسكرية (بـرا ، وبحـرا ، وجوا) قوامها تقريبا حوالى ١٠ - ١٥ ألف جندى خليجى .

وفى إطار ما توصل إليـه اجتمـاع القمـة الخـامس ، فـإن هـذا المقـال يستهدف محاولة الإجابة عن تسـاؤل جوهـرى هـو : إلـى أى مـدى اسـتطاع مجلس التعاون الخليجى منذ نشأته حتى الآن تحقيق توازن القوى بين أطراف المنطقـة ودولهـا ، سـواء أكـانت عربيـة أم غـير عربيـة ، خاصـة فـى ضـوء استمرارية حرب الخليج ؟

وكمحاولة للتوصل لإجابة ما على هـذا التسـاؤل ، نـرى لزامـا علينـا التعرض للنقاط التالية :

أولا : تطور النظرة الأمنية لدول المجلس :-

الواقـع انـه بتتبـع نشـأة هـذا المجلـس والظـروف الإقليميـة المحيطة به يتأكد أنه ظهر فى أعقاب الحرب العراقية / الإيرانية التى نشـبت على نطاق واسع منذ سبتمبر ١٩٨٠ ، بينما بدأ الترتيب لهـذا المجلـس خـلال اجتماعـات المؤتمـر السـلامى الـذى انعقـد فـى جـدة ينـاير ١٩٨١ ، ثـم بـدأت الخطـوات تتوالـى إلـى أن عقـد المؤتمـر الأول لقمـة دول المجلـس فـى مـايو ١٩٨١ ، وبالنظر إلى خريطة توزيع القوى فى الشرق العربى قبل الحـرب ، وقبـل إعـلان هـذا المجلـس فإنهـا موزعـة بيـن مجموعتيـن مـن الـدول : دول كـبرى متمثلـة فـى العـراق والسـعودية وإيـران ، ودول صغـرى متمثلـة فـى الكويت والإمارات وقطر والبحرين وعمان .

ومن ناحية أخرى فإن المسألة الأمنية فـى منطقـة الشـرق العربـى لـم تطـف علـى السـطح ، وفرضـت نفسـها بإلحـاح شـديد إلا بعـد الانسـحاب البريطانى فى عام ١٩٦٨ من المنطقة ، والمعروف بانسحاب بريطانيا شـرق

السويس ، وهو ما أوجد فراغا أمنيا كبيرا ، وكان على دول الخليج مواجهة هذا التحدى فى كيفية ملأ هذا الفراغ . وكان أمام هذه الدول طريقين لا ثالث لهما : الأول : هو استبدال قوة كبرى بقوة أخرى مماثلة لحماية هذه الدول ونظمها ، وأما بناء قوة ذاتية لها . وكان الاختيار صعبا ؛ حيث إن اختيار الثانى لاضمان له فى حالة عدم الاستقرار بالمنطقة من خلال بؤر الصراع داخل هذه الدول أو الخلافات بين دول المنطقة . وعموما فقد استقر أمر هذه الدول على السير فى الطريق الثانى وهو بناء القدرة الذاتية ، وبدأت على الفور هذه الدول فى بناء مؤسساتها العسكرية بشكل تدريجى وببطء شديد ، ولم تتضح معالم هذا البناء إلا فى عام ١٩٧٨ وبعد مرور عشر سنوات على رحيل البريطانيين عن المنطقة ، حيث بدأ الحديث عن جيوش المنطقة . ومما ساعد على هذا البناء الاستقرار النسبى الذى شهدته منطقة الشرق العربى ، وأيضا الطفرة الكبيرة فى دخول هذه الدول من البترول بعد ١٩٧٣ ، وبتشكيل مجلس التعاون تغيرت خريطة توزيع القوة فى الخليج حيث توزعت بين ثلاث قوى متوازنة إلى حد كبير هى : إيران ، والعراق ، ودول مجلس التعاون تحت قيادة السعودية .

ولوحظ اختفاء الشكوك من الدول الخليجية الصغرى تجاه القيادة السعودية تحت ظروف المنطقة ، وخاصة بعد إعلان الحرب العراقية الإيرانية .

وعند إعلان هذا المجلس لم يشار إلى أنه يستهدف أى تعاون عسكرى أو تنسيق أمنى ، واقتصر الإعلان على الإشارة إلى البعد الاقتصادى والتنسيق فى هذا المجال بهدف تحقيق تكامل بين دول المنطقة متشابهة السمات ، وما إلى ذلك من توضيحات وردت فى بيان إقامة المجلس فى الرابع من فبراير ١٩٨١ . وفى الاجتماع الأول لقمة دول المجلس فى مايو ١٩٨١ - أكد القادة على حتمية التكامل الاقتصادى والاندماج الاجتماعى بين شعوب المنطقة مؤجلين بحث موضوع الخطة الأمنية العسكرية الموحدة إلى مرحلة لاحقة طبقا لما جاءت به الورقة العمانية . ولكن فى تصريحات متناثرة أكد أغلبية دول المجلس ضرورة حشد القدرات الذاتية لها ، وأن علاقاتها الدولية والمالية مع دول العالم توفر فرصا أخرى أكيدة لمواجهة أية أخطار محتملة ، رافضين بذلك الاستعانة بالغير ، أى

بالدول الكبرى لمواجهة أخطار المنطقة . وفى المؤتمر الثانى الذى عقد فى الرياض فى نوفمبر ١٩٨١ ، فرضت مسألة التعاون العسكرى نفسها على قادة دول المجلس ، وكان من جراء ذلك هو توسيع مجال التعاون بين دول المجلس ليشمل التعاون العسكرى ، وإعطاء وزراء الدفاع فى الدول الست تعليمات ليضعوا جدولا بالأولويات فى هذا الميدان ، وأكدوا فى هذا المؤتمر على أن أمن واستقرار الخليج هو من مسؤلية الدول المعنية فى منطقة الخليج فقط ، وأعربوا عن معارضتهم لمحاولات الدول الكبرى للتدخل فى شؤون المنطقة " .

ويمكن الإشارة إلى بعض التصريحات التى تؤكد هذه المعانى : ففى تصريح للأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى – "للحوادث" فى ١٩٨٢/٢/٥ قال : "إن فكرة التجمع الخليجى لا تشكل تكتلا عسكريا ضد أحد ، إنما هى بمثابة ردع لما يقال بأن هناك فراغا فى دول الخليج يحتاج إلى قوة لكى تملأه ، سواء أكانت من الدول العظمى أم من مجموعة دول أخرى صديقة أو غير صديقة " ويؤكد قائلا :" إن هدف المجلس ليس عسكريا فقط ، ولكن لقفل الباب الذى يسمى "بالفراغ" ، وجدت دول الخليج أنه من أجل حماية التنمية واستثمار الأموال والعلاقات الودية المتداخلة بين الشعوب لابد وأن يكون هناك تقارب وتنسيق عسكرى ، لذلك بعد اجتماع رؤساء الأركان ودراستهم لمنطقة الخليج من الوجهة الأمنية ، اجتمع وزراء الدفاع وناقشوا كل ما ورد من أبحاث بهذا الشأن ، فاتفقوا جميعا على أن قوتهم وتنميتها – بمعنى أن تقوم كل دولة من دول الخليج بتنمية قوتها الذاتية ومن داخل وطنها – إنما هى قوة للأمة العربية ، وقوة سلام للمنطقة وليست قوة للاعتداء . ومعنى هذا أنها أكثر من قوة عسكرية واستراتيجية واقتصادية .

وفى تصريح لعبد الله يعقوب بشارة ، الأمين العام للمجلس فى ندوة نظمها مجلس الشؤون العربية – الأمريكية فى واشنطن فى سبتمبر ١٩٨٣ قال : "إن الاعتماد على النفس يعنى الاعتماد على مواردنا دوليا ودبلوماسيا وسياسيا وعسكريا لضمان أمن المنطقة فى الخليج العربى ، وإننا لانحب أن تحمى قوات أجنبية مستقبلنا وسيادتنا ، وفيما يتعلق بمسألة الدفاع فنحن قادرون على تأمين سيادتنا وأمننا فى الخليج ، وأننا نريد أن نترك مسألة الاستقرار فى أيدى الدول الساحلية نفسها" وأكد على أن "دول الخليج ليست

مقتنعة بالحجج الأمريكية التى تقول إن التهديد لمنطقة الخليج يأتى من الاتحاد السوفيتى . وانتقد بشدة " محاولات الولايات المتحدة لاستخدام نفوذ مجلس التعاون الخليجى فى تنفيذ الخطط والطموحات الأمريكية فى المنطقة " .

وفى الأسبوع الأول من يوليو ١٩٨٥ أجريت مباحثات سرية فى الكويت بين وفود عسكرية على مستوى عال من دول المجلس ؛ بهدف التصديق النهائى على خطة التنسيق العسكرى بين دول الخليج ، وأيضا بهدف التوصل إلى أكبر قدر من التنسيق العسكرى بينها فى حالة تعرض إحدى دول المجلس إلى العدوان من جانب إيران ، وكذلك تضمن جدول أعمال هذه الجلسات إعطاء أهمية قصوى لوسائل توحيد نظم الدفاعات الجوية فى دول الخليج ، بحيث تعمل جميعها تحت قيادة النظام الدفاعى السعودى الذى تم تعزيزه بطائرات "الأواكس" الأمريكية ، وردت المصادر العربية المطلعة أيضا بأن عصب النظام الدفاعى الخليجى الموحد سوف يكون صواريخ "هول" الأمريكية . وكل هذا يأتى ثمرة لاجتماعات قمة دول المجلس التى أعقبت المؤتمر الثانى الذى أشرنا إليه ، حيث عقد المؤتمر الثالث فى عام ١٩٨٢ ، والرابع فى نوفمبر ١٩٨٣ ، حيث ناقشوا مسألة الأمن والتنسيق العسكرى بينهم ، وكان ثمرة ذلك عمل متواصل إلى صيغة أمنية مشتركة .

وفى تصريح للأمين العام المساعد للشئون السياسية للمجلس فى مايو ١٩٨٤ قال : "إنه سيتم قبل نهاية العام الحالى ١٩٨٤ إجراء تمرين عسكرى مماثل لمناورات درع الجزيرة بين جيوش دول مجلس التعاون تشترك فيه الأسلحة وذلك فى إطار وسياسة التنسيق المشترك والتعاون بين دول المجلس على أن تعتمد قدر الإمكان على طاقاتها العسكرية الذاتية وقدرة أبنائها" . ونحن نسير فى هذا الاتجاه قدر الإمكان وبصورة مرضية ؛ لأن بناء طاقتنا الذاتية يحتاج إلى جهد ، ووقت ، وإمكانيات كثيرة .

وفى المؤتمر الصحفى فى افتتاح المؤتمر الخامس لقمة دول الخليج ، أكد الشيخ صباح الأحمد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى : قائلا : "إن المجلس يناقش ضمن جدول أعماله أن يكون هناك نوع من التنسيق بين جيوش دول المجلس وجميع دول المنطقة تحت مظلة واحدة عندما يتعرض أى بلد لخطر من الخارج ، ولذلك فإن المقصود بحماية

المنطقة من الخطر الخارجى فلا علاقة بذلك بالوضع الداخلى فى أى دولة وإنما الدفاع عن الدول فى مواجهة الاعتداءات الخارجية" .

وردا على سؤال بأنه إذا كان سيقام حلف عسكرى بين دول الخليج العربية قال :

"إن ما بين دول مجلس التعاون هو أكبر من حلف ؛ فالحلف يكون بين دول غير متجانسة ولكننا دول نثق فى بعضنا البعض ، وعملنا سميناه تعاون عسكرى بين دول المنطقة ، أى أن هناك تنسيق عسكرى لحماية دول المنطقة، ولسد الثغرات التى يقال إنه بسبب وجودها فإن دول المنطقة غير قادرة على أن تحمى نفسها . ولذلك أود أن أؤكد أننا قادرون على أن نحمى أنفسنا بعزيمة شبابنا وقادتنا ، ولذلك نحن سنسير فى هذا الطريق".

وفى حديث للملك فهد لمجلة "المجالس" الكويتية فى ١٩٨٤/١٢/٨ ، وفى أعقاب اجتماع القمة الخامس ، وردا على سؤال : بأنه إذا ما كانت قوة التدخل السريع الخليجية التى قرر مجلس التعاون تشكيلها – سيكون من مهامها المشاركة فى حماية الأمن والنظام داخل دول مجلس التعاون ، أم أن مهامها ستقتصر على التدخل لحماية دول المنطقة من أى عدوان خارجى قد تتعرض له ؟

– قال سيادته :" إن الفلسفة التى يقوم عليها التعاون العسكرى بين دول مجلس التعاون إنما تستند على بناء القوة الذاتية لكل دولة من دول المجلس ، ومن ثم تكامل تلك القوة الذاتية فى تصور مشترك بهدف حماية دول المجلس ضد أى عدوان أو تدخل خارجى . ومما لاشك فيه أن هذا التعاون ليس موجها ضد أحد ؛ لأن شعوب المنطقة ترغب فى العيش بسلام وأمن واستقرار .

ومما يلاحظ إذن من خلال استعراض تطور النظرة الأمنية لدول المجلس أنه فى البداية عند إنشاء المجلس كانت التأكيدات المعلنة بأن دوره يقتصر على الأبعاد الاقتصادية فحسب ، ولكن موضوع الأمن فرض نفسه وفقا للظروف الموضوعية ، وبما يؤكد تطورا واضحا فى عمل المجلس امتد إلى التنسيق الشامل بين أعضائه بما يرتفع بوزن هذا الشكل الاتحادى .

ثانيا : مسألة التسليح .. ومبدأ توزيع الأدوار بين دول المنطقة :-

وفيما يتعلق بمسألة التسليح لدول الشرق العربى فى الخليج ، فإنه من خلال الملاحظة وتتبع علاقات وتصرفات دول المجلس - أتضح أن هذه الدول تتصرف وتقيم علاقاتها بشأن الحصول على الأسلحة المختلفة من دول مختلفة فى إطار مبدأ توزيع الأدوار ، وبما يحقق لهذه الدول التوازن فى إقامة علاقاتها من ناحية ، وبما لايضمن احتكار طرف دولى فى تسليح هذه الدول بما يشكل ضغوطا وقيودا على دول المجلس بشأن نهج سياسة معينة مثلا .

ولعل فى الصفقة الأخيرة التى عقدتها الكويت مع الاتحاد السوفيتى فى يوليو (١٩٨٥) قيمتها ٣٢٧ مليون دولار ، حصلت الكويت بمقتضاها على أنواع الأسلحة التى طلبتها وهى : صواريخ مضادة للطائرات طراز سام ٧ صواريخ أرض - أرض ، ودبابات ، ومركبات مدرعة ، وصواريخ بحرية ، ومعدات عسكرية أخرى من العتاد العسكرى الثقيل ، وذلك بعد زيارة الشيخ سالم الصباح وزير الدفاع الكويتى للاتحاد السوفيتى فى يوليو (١٩٨٥) ، وأعلن بعد توقيع الصفقة على أن جروميكو وزير خارجية الاتحاد السوفيتى سيزور الكويت فى سبتمبر أو أكتوبر ١٩٨٤ .

فى نفس الوقت تم الاتفاق على أن السوفييت سيكونون مستعدين دائما لتزويد الكويت بكل ماتطلبه لحماية أمنها القومى ودفاعها الوطنى فيما تحت المستوى الذرى ، بل تردد أن السوفييت قد يقدمون نظاما للدفاع عن أجواء الكويت وسواحله من أى عداون مرتقب .

ومن ناحية أخرى تمكنت السعودية من الحصول على صواريخ شيتجر المضادة للطائرات من الولايات المتحدة التى رفضت إعطاء صواريخ مماثلة للكويت ، مما دفع الكويت لطلب صواريخ مماثلة من الاتحاد السوفيتى فكانت الصفقة الأخيرة هى ثمرة الرفض الأمريكى لتزويد الكويت بالأسلحة التى تريدها . وأيضا حصلت السعودية على طائرات الأواكس ، بل وأعلنت السعودية عزمها على التوسع فى الإنتاج الذاتى للأسلحة ، خاصة قطع الغيار .

وفى تصريح للأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودى فى أغسطس ١٩٨٥ ، بأن سياسة بلاده الدفاعية تقوم على أساس تنويع

مصادر السلاح ، وأن السعودية تستطيع أن تحصل على كافة أنواع الأسلحة من أى مصـدر . وكرد فعل لصفقة الكويت مع السوفييت لاحظنا إعلان الولايات المتحدة عن استعدادها لتدريب ١٥٠ طيارا كويتيا فى أمريكا ، وذلك فى نهاية يوليو الماضى ، ولم يكن قد مضى على التوقيع على الصفقة أكثر من أسبوعين ، مستهدفة – طبقا لما هو معلن – رغبة الولايات المتحدة فى تحسين أمن الكويت ، وبالتالى فى تنمية استقرار منطقة الخليج .

ثالثا: الشكل الجديد لتوازن القوى فى الشرق العربى:-

السؤال المنطقى الذى يطرح نفسه هنا هو : إلى ماذا تقودنا التحليلات السابقة ؟ الواقع أنه إذا أخذنا فى الاعتبار العوامل السابقة حيث قدرة الدول الخليجية على انتهاج مبدأ توزيع الأدوار بما يحقق التوازن فى علاقاتها بالعملاقين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، ونتج عن ذلك حصول هذه الدول عما تريده من الأسلحة المختلفة ، وإذا أدركنا أن الكويت ، وهى الدولة الوحيدة التى لها علاقات دبلوماسية بالاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية من بين دول المجلس – محل رضاء من السعودية ، وهى الدولة القائدة فى مجلس التعاون الخليجى ، وإذا أخذنا فى الاعتبار أيضا ذلك الضعف الذى يصيب قوة الدولتين الكبيرتين (العراق وإيران) نتيجة استمرار الحرب بينهما والتى دخلت العام الخامس ، وفى ضوء ما أسفرت عنه جهد ودول مجلس التعاون الخليجى فى مجال التنسيق العسكرى ورغبتها فى البناء الذاتى لقدراتها العسكرية .

فى ضوء هذا كله يمكن القول بأننا أمام شكل جديد لخريطة القوى السياسية فى منطقة الشرق العربى ، حيث دول المجلس الخليجى بقيادة السعودية ، ثم العراق ، ثم إيران كثالوث جديد لمراكز القوة فى المنطقة ، واختفت من خريطة توزيع القوى الدول الصغيرة التى إندمجت فى شكل اتحادى تعاونى – وفى ضوء الإصرار من دول المجلس على الاستمرار فى سياسية الاعتماد على القوة الذاتية فى الدفاع عن أمنها ، وبناء قوة عسكرية مستقلة ، ورفض الاعتماد على الغير ممثلة فى الدول الكبرى وغيرها فى الدفاع عن أمن المنطقة أو التواجد فيها ، بل واستثمار علاقاتها السياسية المختلفة مع دول العالم – فى إطار مبدأ توزيع الأدوار بين دول المجلس –

وما لديها من قدرة مالية تستطيع أن تشترى السلاح من أى مكـان تريـده كمـا حدث بالفعل .

فى ضوء هذا كله فإن النتيجة الهامـة التى يمكن بلورتهـا أنـه نتيجـة للحرب الإيرانية العراقية ظهر إلى الوجود العربـى مجلس التعـاون الخليجـى الذى ضم ست دول عربية فى الشرق العربى الخليجى مبلورا سياسة تعاونيـة فى جميع المجالات أهمها المجال الأمنى نتيجة لنمـو هذا الجـانب الذى أخذ شكلا تنسيقيا على مستوى عال بيـن دول المجلـس - فـإن مخـاوف إيـران لم تستطيع كتمانها ، بل ترجمت فى ذلك العرض الذى عرضه الرئيس الإيرانـى على الكويت فـى رسـالة خاصـة مـن علـى أكبر ولايـاتى إلـى الشـيخ صبـاح الأحمد جابر نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتى ، تتضمن عرضا للبدء فى مفاوضات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج ، لبحث عدم تصعيد الحرب فى الخليج ، وذلك من خلال عقد مؤتمر إقليمى يهدف إلى عقد سـلام جزئى يشمل ترتيبات لضمان أمـن وسـلامة الخطـوط الملاحيـة فـى الخليـج ، وتخفيف التوتر فى المناطق التى تقع غرب وجنوب منطقة الحرب .

التحدى المطروح ، وخاتمة :-

وعموما فإنه يمكن طرح تساؤل هام فى : هل يرتبط التنسيق الأمنـى بيـن دول المجلـس بـالحرب العراقيـة الإيرانيـة ؟ أى هـل اسـتمرار التنسـيق العسكرى مرتبط باستمرار الحرب فقـط ، أم سيمتد ويستمر حتـى فـى حالـة توقـف الحـرب بيـن العـراق وإيـران ؟ والواقـع أن الأمـر يتوقـف علـى مـدى إدراك قادة الدول الخليجية لثمرة الوحدة بينهم ، والثمن الفـادح الـذى يدفعـوه نتيجة تفرقهم . ولعـل احتـلال إيـران لجـزر طمـب الصغـرى والكبـرى وأبـو موسى قبل تكوين المجلس ربما لا يتكرر فى حالة استمرار المجلس والتنسيق العسكرى بين دوله - بغض النظـر عـن الحـرب العراقيـة الإيرانيـة - وبمـا يخلق حالة من الردع المسـتمر فـى منطقـة الشـرق العربـى . والأيـام القادمـة سوف تشهد ما إذا كان الأمر كذلك أم لا ؟

المبحث الثانى
"تطوير القدارات العسكرية فى الخليج العربى"
الدوافع .. والنتائج*

الحقيقة التى أضحت مؤكدة تماما هى أنه إذا كانت بداية الستينات قد شهدت ترجمة حقيقية للتوازن الدولى فى "خليج الخنازير" ، فإن "السبعينات" فى بدايتها قد شهدت كذلك عقد الوفاق بين العملاقين وبداية التعاون بينهما ، إلا أن "الثمانينات" فى حقيقة الأمر ستشهد صراعا حادا - إن لم يكن مواجهة عسكرية بين العملاقين - وستبرز منطقة الخليج العربى ، بل الجنوب الشرقى العربى كله ، فيمثل بؤرة الصراع الدولى فعلا .وهنا لابد من وقفة.

فحقيقة الأمر أن هذه المنطقة بدأت تشهد أحداثا كبرى ، فقد بدأت بالقرن الأفريقى وازدياد النفوذ السوفيتى ، وانحسار للنفوذ الأمريكى نسبيا ، ولكن أحداث القرن الأفريقى كان لها تأثير كبير على دول الجزيرة العربية والخليج ، من حيث الشك من جانب هذه الدول فى مقدرة بل رغبة الولايات المتحدة فى مساندة هذه الدول إذا مامرت بها أحداثا مشابهة ، ثم كذلك نرى أن الثورة الإيرانية - مهما تعددت إلى الآراء وتباينت بشأنها - فقد أضحت منذ قيامها حتى الآن نقطة تحول خطيرة فى هذه المنطقة . ومما عزز من تأثيرها هذا ذلك التغيير الجذرى فى العلاقات بينها وبين الغرب بصفة عامة ، والولايات المتحدة بصفة خاصة على ضوء مايعرف بأزمة الرهائن وغير ذلك ، إلا أن أحداث أفغانستان و "التدخل" السوفيتى العسكرى فيها - أبرز إلى الوجود تحديا خطيرا تجاه المواجهة بين العملاقين ، وسيظل هذا التدخل موقف له تأثير كبير على طبيعة العلاقات بين الدولتين العظميين .

هذه الأحداث بدأت تشكل فى مجموعها مستقبل جديد لهذه المنطقة ذات الثروة البترولية الهائلة ، والموقع الاستراتيجى الخطير والهام ، ولذلك يبرز تساؤل هام : هل دول هذه المنطقة الخليجية تستطيع الدفاع عن نفسها فى حالة قيام حرب مثلا ، أم أنها تحتاج إلى وسيط ليدافع عنها وفقا لمصالحه؟

---

* نشرت بمجلة "الموقف العربى" عدد ٣٥ ، مايو ١٩٨٠ ، ص٢٠:٢٤.

بعبارة أخرى : هل هذه الدول والدويلات لديها الإمكانيات العسكرية التى تستطيع بواسطتها الصمود فى حرب عسكرية سواء قصيرة الأمد أو طويلة الأمد ، أم أنها فى حاجة إلى طرف أجنبى لتعتمد عليه فى الدفاع عنها ؟؟ وبعبارة ثالثة : هل هذه الدول بدأ قادتها يدركون أهمية الدفاع الذاتى عن أنفسهم من منطلق أهمية موقعهم استراتيجيا وفى ضوء ذلك الصراع الدولى حول المنطقة ، أم أنهم يتركون هذا الأمر للدول الكبرى الأجنبية لكى تدير الصراع فى المنطقة وفقا لمصالحها ؟؟

الإجابة على هذه التساؤلات ليست بالأمر السهل كما يتصور البعض، إنما الذى يمكن الإشارة إليه أنه توجد الآن دراسات عديدة حول أهمية هذه المنطقة ، والصراع الدولى فيها وطبيعته ... إلخ ، وقبل أن نتعرض لبعض من هذه الدراسات نود الإشارة إلى أن هناك مجموعة متغيرات شكلت فى مجموعها دوافع حقيقية نحو اتجاه دول الخليج إلى ضرورة الاهتمام بقواتهم العسكرية ، ومؤسساتهم الدفاعية ؛ سعيا تجاه البناء الذاتى للقوة الأمنية ، وهذه الدوافع تمثلت فى :

ذلك الانسحاب البريطانى من المنطقة ابتداء من عام ١٩٦٨، وهو مايعرف بانسحاب بريطانيا شرق السويس - إشارة إلى وجودها فى منطقة الخليج - هذا الانسحاب المفاجيء كان يعكس حقيقتين : أولهما : أن بريطانيا لم تكن تدرك آنذاك التأثيرات المستقبلية ، لهذا القرار ، تلك التأثيرات التى فى أدناها ذلك الصراع الإقليمى فى المنطقة أو "المحلى" ، وفى أقصاها تلك المواجهة المباشرة المتوقعة بين "القطبين" . وثانيهما : ذلك "الفراغ الأمنى " الذى برز نتيجة هذا الغياب العسكرى البريطانى ، وهذا مرده إلى أن معظم الدول فى الخليج كانت تعتمد اعتمادا مباشرا على هذا الوجود البريطانى والذى استتبعه الأمن والاستقرار فى المنطقة ، إلى الدرجة التى أصبحت بعض من هذه الدول - نتيجة هذا الانسحاب - دون أمن على الإطلاق ، وكانت معرضة للتدخل من قبل أى دولة أخرى سواء أكانت صغرى أم كبرى ، وسواء أكانت شرقية أم غربية . والمهم أن هذا الانسحاب البريطانى جعل الدول فى المنطقة تسارع بتطوير - إن لم يكن البدء - قواتها العسكرية بالفعل .

ذلك الذى برز فى نهاية الستينات وبداية السبعينات وترجمه فى أكثر من موقف ، ويعرف بعقدة فيتنام فى السياسة الخارجية الأمريكية ، بما يعنى أن الرأى العام الأمريكى أصبح له دور خطير داخل الولايات المتحدة يجعل من قادتها وصانعى القرار فيها يدركون أهمية رد فعل هذا الرأى العام حين التورط عسكريا من جانب الولايات المتحدة ، مما جعل اتخاذ قرار بالتدخل عسكريا لصالح أى طرف فى أى منازعات دولية أمرا صعبا - إن لم يكن مستحيلا - كان هذا هو السبب فى الشكوك التى نمت لدى قادة دول الخليج من إقدام الولايات المتحدة على التدخل لحماية هذه الدول إذا ما تعرضت إحداها إلى أى شئ ، خاصة أن عقدة فيتنام ترجمت فى موقفين هامين : أحدهما فى أثناء الحرب الهندية - الباكستانية وعدم مساندة باكستان من جهة ، ومن جهة أخرى موقف الولايات المتحدة من أنجولا والصراع الداخلى بين جبهات متعددة ، ومساندة السوفييت لإحداها دون مساندة واضحة من جانب الولايات المتحدة . وكان للرأى العام الأمريكى دور واضح فى هذين الموقفين ، إلا أن التأثير العام على قادة دول الخليج تمثل فى ضرورة الاتجاه نحو المسارعة ببناء المؤسسات العسكرية القادرة على الدفاع عن أمن واستقرار المنطقة .

وإذا أتى الدور على الدافع الثالث لرأيناه متمثلا فى ازدياد إدراك قادة هذه الدول لمدى الأهمية الكبرى للموقع الاستراتيجى للمنطقة ، وكذا الثروات البترولية الضرورية للعالم كله ، مما يلقى عليهم العبء الأكبر فى الدفاع عن مستقبلهم ، ذلك الذى يتمثل فى ضرورة تأمين هذه الثروات بما يحقق عائدات لصالح هذه الدول ، خاصة فى ضوء تلك التهديدات - التى لا معنى لها - باحتلال مواقع البترول ، أو تدميرها ... إلخ .

وتأتى مع كل يوم أحداث تؤكد ضرورة اتجاه هذه الدول لامتلاك مزيد من الأسلحة ليس كما فقط ، بل أيضا الأكثر حداثة حتى تتفق وطبيعة هذه الظروف الخطيرة .

هذه المتغيرات مثلت دوافع حقيقية تجاه بناء وتطوير المؤسسات العسكرية فى المنطقة . وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر : هل حققت هذه الدول خطوات كبرى فى هذا الطريق بما يجعلنا أكثر اطمئنانا نحو أمن واستقرار المنطقة ؟ ثم ماهى طبيعة هذه الخطوات ؟ وهل ستقود إلى تصادم وصراع

جديد فى النطاق المحلى أو ستقود إلى مزيد من الصراع الدولى فى المنطقة ؟ ..

أو بعبارة أخرى إلى أى مدى فى العشر سنوات الأخيرة اتجهت هذه الدول إلى تسليح جيوشها ، ومدى مقدرتها على الدفاع عن نفسها ؟

وباستقرار مجموعة من الدراسات المتخصصة فى مجال نقل الأسلحة، وكذا الدراسات العسكرية العالمية – تتضح لنا نتائج خطيرة ، ومع ذلك تشير إلى بعض من هذه الدراسات التى توضح تسليح بعض جيوش دول المنطقة : فالسعودية كان عدد قواتها فى ١٩٦٨ / ٣٦,٠٠٠ألف زادت إلى ٥٨,٥٠٠الف فى عام ١٩٧٨م وفى ١٩٦٨ كرست بمبلغ ١٧١ مليون دولار للدفاع ، قفز إلى ٩٨٨ مليون دولار فى ١٩٧٣ ، وإلى ٦,٧ بليون دولار فى ١٩٧٥م – وإلى ١٠,٥٠٠ بليون دولار فى ١٩٧٧/٧٦ ، وهو مايقرب من "١/٣" ثلث دخلها . وتهتم السعودية بسلاح الطيران ، وقد حصلت مؤخرا علىأحدث المقاتلات الأمريكية إف ١٥ ، وتهتم بسلاح البحرية حيث أدخلت أسلحة حديثة له ككاسحات الألغام الساحلية والمراكب الهجومية ... إلخ وهو ما يعكس اهتمامها بأمن السواحل ، بل إن الولايات المتحدة ليست مصدرها الوحيد فى الحصول على السلاح فتبرز فرنسا ، وبريطانيا ، وكذلك أصبحت طرفا رئيسيا فى الهيئة العربية للتصنيع لإنتاج السلاح فى المنطقة العربية بالاشتراك مع مصر ، وقطر ، والإمارات .

بينما إيران : يلاحظ أن الشاه قد بدأ فى بناء القوات المسلحة قبل الإعلان عن الانسحاب البريطانى ، وإن كان هذا الانسحاب معجلا بالبناء وحافزا أكبر . وبغض النظر عن الأسباب فإنه فى عام ١٩٦٨ – كان الجيش الإيرانى ١٨٠,٠٠٠ألف رجل ، وفى ١٩٧٨/٧٧ وصل العدد إلى ٤٠٠,٠٠٠ ألف رجل ، بل إن سلاح الطيران خاصة من ١٩٦٨ بلغ حجمه ١٦٦ طائرة بينهم إف ٥ ، إلا أن عدد الطائرات فى ٧٨/٨٨ وصل إلى ٤٥٩ مقاتلة من أحدث الأنواع . أما ميزانية الدفاع فى ١٩٦٨ كانت تمثل نسبة ٥,٦٪ من الميزانية القومية ، وفى ١٩٧٦ بلغت ١٢٪ بما يعادل ٩,٥ بليون دولار ، بل تسعى إيران إلى إقامة مجموع صناعى عسكرى لإنتاج قطع غيار لبعض الأسلحة كدبابات التشيفين ... إلخ ، وكذلك تسعى إيران إلى شراء التكنولوجيا النووية من أمريكا ، حيث لديها القدرة على هذا ،

وسوف يتم تسليمها هذا وفقا للجدول الزمنى بحلول عام ١٩٨٣ حوالى عشرة مفاعلات ذرية ومفاعلين من ألمانيا .. والمهم أن إيران تسعى جاهدة إلى بناء قوات مسلحة تضارع فرنسا ، وتتخطى بريطانيا فى الحجم والنوع ، بل فى عدد أسلحتهم.

لكن يبرز سؤال هنا هو : هل القدرة على الدفع من جانب دولة ما كالسعودية أو إيران كافية لنقل أحدث الأسلحة من الدول المتقدمة لهذه الدول، أم أن هناك عوامل أخرى ؟؟ وسنعود لهذا فيما بعد .

ويبرز طرف ثالث يمثل أهمية كبرى فى منطقة الخليج وهو "العراق"، فقد كان حجم الجيش فى ١٩٦٨ - ٨٢,٠٠٠ رجل ، وصل إلى ٩١,٠٠٠ ألف فى ١٩٧٠ ، وفى ١٩٧٨ زاد إلى الضعف وبلغ ٢١٢,٠٠٠رجل ، وبسقوط فيصل فى ١٩٥٣ ملأ السوفييت مكان الغرب حتى هذا التاريخ ، وذلك بتوريده السلاح للعراق ، بل تعاقد العراق كذلك مع فرنسا لتوريد الميراج فى ١٩٦٨ .. إلخ ، وبحلول ١٩٧٨ فإن معظم المخزون الجوى العراقى كان سوفيتيا ، وعن ميزانية الدفاع فإن العراق خصص ما يقرب من ٩,٠٪ من الميزانية القومية فى ١٩٦٨ ، وفى ١٩٧٧ بلغت نفقات الدفاع ١٠,٢٪ من الميزانية القومية بما يعادل ١,٦بليون دولار. ويلاحظ وجود عوامل عديدة دفعت بالعراق إلى سرعة تحديث جيشها ، منها: حركات الأكراد الانفصالية ، والفراغ بعد الانسحاب البريطانى ... إلخ .

أما عن الدول والدويلات الأخرى كعمان ، وقطر ، والإمارات ، والكويت ، والبحرين ، فالحقيقة أن جميعها بدأ فعلا فى تحديث جيوشه وبناء مؤسسات دفاعية ، ولكن مستواها عدديا ، ونوعيا متواضع إلى الحد الذى يمكن القول بأنها لا تستطيع الدفاع عن نفسها بما لديها من سلاح رغم ما تخصصه له من ميزانيات كبيرة .

وباستعراض هذه النماذج الثلاثة الكبرى فى منطقة الخليج يتضح لنا نتائج هامة :

(١)- أنه على الرغم من تخصيص نسب كبيرة من ميزانيات هذه الدول للدفع ، إلا أنها لم تصل بمؤسساتها العسكرية إلى الحد الذى يمكن أن يقال إنها تستطيع بمفردها أن تدافع عن أمن واستقرار المنطقة ، بل كذلك لايمكن لأى طرف من الاستمرار فترة طويلة فى صراعات ومواجهات عسكرية

محنية ؛ لأسباب عديدة من أهمها : انخفاض مستوى الإمكانيات البشرية . وهو مايعرف بـ "Man kind power" .... إلخ .

وكما يقول ""Cotrell في كتابه القوات العسكرية فى الخليج الفارسى: "إن توافر عدم القدرة هذه يطرح ضرورة الاعتماد على المساعدات الأجنبية لسد النقص فى مستودعاتهم !!

(٢)- أما عن مسألة نقل السلاح إلى هذه المنطقة فله بعدين : أحدهما : يتعلق بالناحية السياسية بما يتفق والمصالح الأمنية والاستراتيجية للولايات المتحدة ، وأن توفير الثقة فى نقل السلاح لهذه الدول من جانب الولايات المتحدة له علاقة بالأمن الأمريكى الشامل ، وثانيهما : اقتصادى حيث إن الخبراء يؤكدون كما جاء فى مجلة " ميدل إيست فبراير ١٩٧٧ -" على أن معنى انخفاض أو منع السلاح عن هؤلاء - معناه فقدان ٧٥٠,٠٠٠ألف وظيفة أمريكية ، والتى تعتمد على مبيعات الأسلحة الخارجية . على أن مبيعات السلاح لها أيضا علاقة مباشرة بتوازن ميزان المدفوعات .

(٣)- يتضح إذن من خلال هذين البعدين أن مسألة نقل السلاح الأمريكى لهذه المنطقة لا يحكمه فقط القدرة على الدفع من جانب هذه الدول فحسب ، وبالتالى فإن هذا يقودنا إلى نتائج خطيرة وهى : أنه طالما أن دول الخليج لديها الرغبة فى بناء مؤسساتها العسكرية وتطويرها وتزويدها بأحدث الأسلحة ، وكذلك لديها القدرة على الشراء والدفع نقدا ، وفى ضوء ذلك التنسيق الأمنى بقيادة "السعودية" بين دول الخليج من أجل خلق مزيد من الاستقرار فى المنطقة ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر لا تستطيع الدول الكبرى منع السلاح لأن ينتقل إلى هذه المنطقة ، وبغض النظر عن طبيعة الشكوك فى رغبة الولايات المتحدة على التدخل التلقائى لحماية أمن المنطقة، والتى بدأت تنخفض حدتها على ضوء تصريح كارتر الأخير بأن "الولايات المتحدة ستستخدم كل الوسائل الضرورية للدفاع عن منطقة الخليج بما فيها القوة العسكرية".

فى إطار هذا كله .. هل يمكننا القول بأن الثمانينات سوف تشهد صراعا حادا بين العملاقين ، وإلى حد كبير سوف يتركز فى منطقة الخليج على المتغيرات التى أوضحناها ؟ هذا ماسوف تجيبنا عنه الأيام القادمة .

المبحث الثالث

"مجلس التعاون الخليجى والتحديات الأمنية"

مرحلة الاعتماد على الذات فى مجال الحماية*

لاشك أنه بمرور ثلاثة عشر عاما على تأسيس مجلس التعاون الخليجى ، تاركا تراكما فى التجربة وفى الممارسة ، ما يشير إلى توطد العلاقات بين دول هذا المجلس الست بدرجة كبيرة وسط التحديات الإقليمية والدولية التى تواجهه منذ نشأته وحتى الآن . ومن الواضح من خلال متابعة هذه التجربة أنها قطعت شوطا كبيرا فى مجال التكامل فى كافة المجالات الاقتصادية ، بل وغير العسكرية عموما ، إلا أن التحديات التى واجهت المنطقة ، خاصة الحربين الكبيرتين وهما : الحرب العراقية الإيرانية (٨٠-١٩٨٨) ، وهى حرب هددت أمن دول الخليج بشكل مباشر ، وإن كانت دول المجلس ليست طرفا مباشرا ، والثانية : الغزو العراقى للكويت (٩٠-١٩٩١) ، وهى حرب مباشرة دخلت دول المجلس مجتمعة طرفا فيها . وبعد انتهاء هذه الحرب ورحيل القوات العراقية وتحرير الكويت وهدوء الأمور نسبيا – بدأ هاجس الأمن يسيطر على دول المجلس والمنطقة عموما ، وتفجرت أمور جديدة كاحتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث المعروفة ، وغير ذلك من أمور لسنا فى مجال للخوض فيها . وهذا يعكس أنه على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات على انتهاء إزمة الخليج الثانية ، وما ترتب عليها من حرب كبرى ، لم تقل فى ضراوتها وعنفها عن الحرب العالمية الثانية – أنه لازال الشعور بالأخطار فى هذه المنطقة بالذات قائما ومستمرا . ولهذا فى الواقع العملى ما يبرره ؛ لأن حجم الأخطار والتحديات التى تواجه المنطقة خصوصا على الجانب العربى كبير ، ويحتاج إلى مواجهة على نفس المستوى .

وعندما انتهت حرب الخليج الأخيرة أدرك قادة دول المجلس البعد الأمنى ، واتفقوا على ضرورة التنسيق بشأنه ، ولذلك فقد اتفقوا فى اجتماع القمة الخليجية الثانى عشر الذى عقد فى الكويت فى ديسمبر ١٩٩١ – على

* نشرت فى جريدة "الحياة" بتاريخ ١٩٩٤/٨/٢٤ .

ضرورة الالتزام بتطوير قوات "درع الجزيرة" ، وزيادة حجمها وتسليحها ، حيث كان من المقرر لهذه القوات أن يكون حجمها (١٥) ألف فرد ، بينما لم يتجاوز عددها (٤٥٠٠) فرد معظمهم من الإداريين ، واقتصرت القوة القتالية على (١٥٠٠) فرد فقط . وكما أشارت بعض المصادر الخليجية إلى أنه يجرى الترتيب والتنسيق لتمويل هذه القوات بتكاليف تتراوح بين (٣-٥) مليارات دولار ، وتشكيل قيادتها ومراكزها الرئيسية ، ونسبة مشاركة كل دولة فى القوة العسكرية لها .

ويأتى هذا التنسيق رغم التباين فى وجهات النظر حوله - فى إطار التعاون والتنسيق الذاتى فيما بين دول مجلس التعاون الخليجى ذاته ، وذلك بعيدا عن الاتفاقات المعقودة بين دول المجلس وبين مصر وسوريا فى إطار "إعلان دمشق " ، كما أن هناك اتفاقات مختلفة لعدد من دول المجلس منفردة مع دول كبرى لحماية أمنها بما تعرف باتفاقيات أمنية .

ولذلك فإنه فى إطار الاستعداد لمؤتمر القمة الأخير الرابع عشر لدول المجلس الذى انعقد فى الرياض فى ديسمبر الماضى ، فقد سبقه اجتماعات لوزراء دفاع دول المجلس فى نوفمبر ١٩٩٤ لبحث الموضوعات العسكرية ، وفى مقدمتها تطوير قوات درع الجزيرة ، وإيجاد نظام أمنى متكامل لدول المجلس كلها معا ؛ وذلك بهدف مواجهة الأخطار التى تهدد المنطقة .. واتفقوا بعد المباحثات على البدء فى تنفيذ شبكة نظام الإنذار المبكر ، والذى سيغطى منطقة الخليج بأسرها ، من العراق فى الشمال وحتى بحر العرب جنوبا ، وأن موقع هذا النظام ومراكز المراقبة التابعة له ستتحدد لاحقا تمهيدا للبدء فى التنفيذ ، وأن تكلفة هذا المشروع تتراوح بين (٥،٣) مليارات دولار ، ويشمل شراء ٣ ، أو ٤ طائرات رادار من طراز أو إكس ، غير الطائرات الثلاث التى تمتلكها السعودية حاليا ، أما مايتعلق بتكوين جيش خليجى موحد فإنهم قد اتفقوا على قوات درع الجزيرة لتكون نواة جيش خليجى مشترك قادر على الأخطار التى تهدد المنطقة .

وفى هذا الشأن أيضا تم الاتفاق على أسلوب معين يقضى بأن تعزز كل دولة من دول المجلس وحدات من جيشها لضمها إلى قوات درع الجزيرة ، على أن تكون قيادتها مناوبة بين الدول الأعضاء ، وأن يكون مقر

القيادة فى السعودية ، كما اتفق على أن تمويل هذه القوة سيتم بموجب ميزانية خاصة من الأمانة العامة لمجلس التعاون الذى يضم الدول الست .

وقد وافق اجتماع قمة المجلس الرابع عشر فى الرياض على هذه التوصيات الصادرة عن اجتماع وزراء الدفاع ، وأقر هذه الخطط ، وبدأت بالفعل تتحول إلى واقع عملى بعد مؤتمر القمة الأخير .

ولاشك أن هذه القرارات تعد مرحلة متقدمة فى البحث عن صياغة أمنية عسكرية لدول المجلس فى ضوء التنسيق الذاتى للقدرة العسكرية فيما بينهم ، وإن كان ليس هناك ضرورة للتأكيد على أهمية ذلك على ألسنة المسؤولين فى هذه الدول ، إلا أنه يمكن أن نكتفى بمثالين لإبراز الأهمية فقط :

فوزير الدفاع الكويتى الشيخ على الصباح يقول فى تصريح صحفى عقب مؤتمر وزراء الدفاع :

"إن بناء الجيش الخليجى وزيادة عدد قواته يعد من أحد الأمور الهامة التى تشغل بال المسؤولين الخليجيين ، وأملنا كبير فى أن تتحقق هذه الطموحات لتكون سدا منيعا لأى محاولة اعتداء على أى أرض خليجية " .

ويؤكد الشيخ محمد بن راشد المكتوم (وزير الدفاع الإماراتى) فى كلمته فى افتتاح مؤتمر وزراء الدفاع – أهمية مضاعفة العمل المشترك بين دول مجلس التعاون الخليجى فى مجال التنسيق العسكرى والأمنى لاستكمال بناء استراتيجية أمنية ودفاعية متطورة تلبى متطلبات أمن واستقرار دول وشعوب المنطقة " .

ويتضح من خلال العرض السابق أن الخليجيين أصبحوا يدركون تماما ضرورة التنسيق العسكرى الذى سبق أن بدأوا فيه منذ عدة سنوات ، وأن يترجموه ترجمة عملية ، وأن يكون مضمونه الحقيقى هو الاعتماد على الذات لكى يتحملوا أعباء أمنهم الذاتى ، باعتبار أن الأمن مسؤلية وطنية ذات رسالة قومية ، ولذلك فإن نجاح تجربة التكامل فى مجلس التعاون على مدار الأعوام الماضية ، والذى زاد من رسوخ التجربة – أصبحت مرهونة بحمايتها من خلال توفير الإطار الأمنى وهو ما لا يمكن أن يكون إلا من خلال سياج أمنى ذاتى .

لذا فإن الفراغ الأمنى الذاتى على الجانب العربى فى منطقة الخليج – غير مطلوب ، بل على العكس ، يحتاج الطرف العربى فى الخليج لتنسيق عسكرى ذاتى على درجة كبيرة ، فهو يحتاج إلى جيش موحد دون إلغاء الجيوش الذاتية للدولة الخليجية ذاتها ؛ حفاظا على سيادة هذه الدول . ولكن لكى يكون الجيش الموحد فعالا فإنه يجب أن يكون مسلحا بأحدث الأسلحة ، ومدربا تدريبا حديثا ، وعلى درجة عالية من الكفاءة القتالية فى وضع الاستعداد لاستثماره فى الردع وليس فى الهجوم ضد أحد . وهذا يستلزم أن تسهم كل دولة من الدول الست بعدد ملائم من جيشها فى هذا الجيش الموحد، وتسهم بجزء من الميزانية ، كما أن فكرة شبكة الإنذار المبكر فكرة جيدة وتحتاج إلى التنفيذ الفعلى ؛ لأنها تربط دول الخليج معا بسياج أمنى مترابط جغرافيا ، وكذا من الناحية الاستراتجية ، مما يسهم فى زيادة ترابطه معنويا أيضا نتيجة الترابط الأمنى .

ولاشك أن الذى يقود إلى ضرورة التنسيق الذاتى فى القدارات العسكرية وإمكانيات نجاح ذلك واحتمالاته بدرجة كبيرة ، أمران على درجة كبيرة من الأهمية هما :

الأمر الأول :-

يرجع إلى نجاح دول مجلس التعاون باستمراريته عبر ثلاثة عشر عاما (٨١ – ١٩٩٤) ، وقدرة هذه الدول على قطع شوط كبير فى المجالات الاقتصادية وغيرها ، وتحقيق قدر كبير من الإندماج فيما بينها . ويمكن الاستشهاد هنا بحجم العلاقات الاقتصادية البينية فيما بين دول المجلس التى وصلت إلى ١٢٪ مقارنة بما بين بقية الدول العربية التى تتجاوز ٨٪ طبقا لبيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد الأخير . وهذا يشير إلى إمكانية النجاح فى التنيسق العسكرى بعد النجاح فى المجالات غير العسكرية .

الأمر الثانى :-

يرجع إلى استمرارية بل وتزايد حجم المخاطر والتحديات التى تواجه دول المجلس . حيث إنه على الرغم من انتهاء أزمة الخليج الثانية ، إلا أن الكويت لا زالت تتوجس من العراق رغم ما قد أصابه من انهيار كامل ،

ربما لايمكنه من العودة إلا بعد سنوات طويلة للحياة الطبيعة . ولازالت الإمارات فى مشاكل مع إيران بسبب الجزر الثلاث . كما أن الهواجس التى تحيط بالمنطقة من جراء التسليح المستمر والمتميز فى التكنولوجيا والذى يصل إلى مدى واسع بالنسبة للصواريخ ، بل فى بعض الأحيان بالنسبة للأسلحة الكيماوية ، ويتردد بأن هناك أسلحة نووية تصل لإيران . وكل هذه الهواجس تمارس ضغطاً على قادة دول الخليج لكى ينسقوا قدراتهم العسكرية إلى الحد الذى لم تعد الزيارات المتبادلة بين إيران ودول الخليج تقلل من هذه الهواجس ، لأن التسليح لازال مستمرا وعلى درجة عالية ، واستمرار احتلال إيران للجزر بدون أى تقدم فى أى مباحثات عقدت بين إيران والإمارات .

وهكذا فإن كلا الأمرين يجعلان مجلس التعاون الخليجى ينتقل خطوة إلى الأمام ليستكمل البناء ، بالاعتماد على الذات فى مجال الحماية الأمنية حتى يردع كل من تسول له نفسه أية مطامع فى هذه المنطقة . فالتحديات التى تواجه المجلس مجتمعا ، ودوله فرادى - كبيرة ، ومخاطر منطقة الخليج كبيرة أيضا ، ومستمرة ، ومالم تكن القدرة على التنسيق بين دوله خصوصا فى مجال الحماية الأمنية من خلال الاعتماد على الذات - قائمة ومستمرة ، فان أمن المنطقة محفوفا بالمخاطر . ومع ذلك فإن البداية من خلال مقررات القمة الأخيرة فى هذا المجال علامة طيبة تحتاج إلى دفعة كبيرة من قادة المجلس .

المبحث الرابع

"مجلس التعاون الخليجى وتحديات البقاء"

كلمات فى الذكرى الثانية عشر*

فى الخامس والعشرين من مايو الحالى ، يكون قد مر على تأسيس مجلس التعاون الخليجى اثنى عشر عاما ، حيث تأسس هذا المجلس فى الخامس والعشرين من شهر مايو ١٩٨١ بتوقيع اتفاقية النظام الأساسى له . ولاشك أنه مع تجدد ذكريات التأسيس ، تثور التساؤلات حول إنجازات هذا

---

* نشرت بجريدة "عكاظ" بتاريخ ١٩٩٣/٥/٢٦ .

المجلس ، والعقبات التى تصادف عملـه ، وإمكانيـة القدرة علـى استمراره ، والتحديات التى يمكن أن تقابله سواء علـى المستوى الداخلـى أو الإقليمـى أو الدولى ، وكيفية مواجهـة أعضائـه معـا لمثل هذه التحديات ممـا يصب فـى تساؤل أكبر وهو : كيف استمر هذا المجلس حتـى الآن ، ومـا هـى عوامل صموده الحقيقية ؟

ولاشك أن الحديث فـى تلك التساؤلات ، يقود إلـى تبيـان عدد مـن النقاط ، لعل فى مقدمتها ما يتعلق بمدى التشابه الكبير والجوار الجغرافـى المتلاحم ووجود قطب كبير فيه وهو المملكـة العربيـة السعودية ، ممـا جعل لهذا المجلس قواعد راسخة تمثل أساسا وحدويا أقوى مما لو دخلت فيـه دول أخرى ، بمعنى أن هناك تشـابه إلـى حد كبير فـى القدرات الاقتصاديـة وإن اختلفت الأحجام : وهناك اهتمام واسع بقضية التنمية وهناك أهـداف مشتركة تصبوا إليها دول المجلس معا ، مما دعا بعض المحللين إلى القول " بأن هـذه المنطقة التى استطاعت أن تجسد إرادتها فى مجلس للتعاون يوحد صفوفهـا ، وينظم قدراتها ، وينسق سياستها معا – لهى منطقة يمكن لها أن تصبح نظاما إقليميا فرعيا من النظـام الإقليمـى العربـى" . ولذلك يتحدث بعض المحللين الغربيين عن ضرورة التعامل مع منطقـة الخليـج من خـلال مجلس التعـاون كوحدة واحدة ؛ نظرا لذلك الترابط العضوى الملحوظ الذى لم يكن نتاج أورد فعل لأزمـة إقليميـة مـا ، إنمـا أفصحت الأيـام علـى أن لهذا التجمـع جذوره التاريخية ، وتراثه المشترك ، ومصالحه المتداخلة ، وشعوبه الموحدة .

ومن ثم فإن هذا المجلس يواجـه بيـن لحظـة وأخرى تحديات كبرى تختبر مصداقية الأسس التى انطلقت منها وحدة دوله ، كما أن هنـاك مشاكل يسعى البعض ممـن لهـم مصلحـة فـى تقويض هذا المجلس – لإثارتهـا فـى طريق أعضائه مما يحول دون استمراره ، ووصل الأمر إلى حد تفجـير هـذا المجلس كله .

وهنا يجب أن يسجل أن من أعظم سمات هذا المجلس قـدرة أعضائـه على احتواء مايعترض طريقهم من مشاكل ، وتجاوزها والقفز فوقها ؛ وذلـك لسببين أساسيين : الأول : يتعلق بأن عوامل التشابه والتعاون والتنسيق أقـوى من عوامل الاختلاف والتنوع ، مما يرجح من كفة ميزان التعاون باستمرار . والثانى : يرجع إلـى تلك البصيرة والوعـى النـاضج بـالأهداف الخفيـة وراء

أثارة مثل هذه المشاكل ، ممايسهم هذا الوعى إلى الإدراك السريع بضـرورة تغليب عوامل التعاون على عوامل الاختلاف الذى لم يصل بعد قبل - وبعد وخلال مدة المجلس حتى الآن - إلى مجرد عامل واحد للصراع .

كذلك فإنه مما هـو جدير بالتسجيل هو أن هذا المجلس لـم يتخلف موعد واحد لاجتماعات قمته السنوية ، ووصلت إلى اثنى عشر اجتماعا يعقد فـى ديسمبر مـن كل عام وآخرها فى ديمسبر الماضى عام ١٩٩٢ . بالإضافه إلى عدم تخلف المجلـس الوزارى الذى ينعقد كل ثلاثة أشهر عن مواعيد اجتماعاته ، علاوة على مـايتم عقده من دورات استثنائية لمواجهة الظـروف الطارئـة . وقد يعتبر البعض أن هناك إسهام شكلى أو إجرائى ، ولكن الأمر عندنا له زاوية مختلفة ، لأن الانتظام فـى الاجتماعات على المستوى الوزارى أو مستوى القمة كفيل بأن يضع الأمـور فـى نصابها الصحيح ، ويناقش كل ماهو مستجد ، وكل ماهو آت فى إطار طموحات هذا المجلس ، وبالتالى يتم القضاء على أية عقبة من العقبات التى تواجه عمل المجلس وعلاقات أعضائه أولا بأول . وهذا مما لايترك فرصة لتنامى أية خلافات بين الأعضاء ، أو اختفـاء التنسيق بينهم ، فيما لولم تتم مثل هذه الاجتماعات . وهنا علينا أن نتذكر أن ضعف الجامعة العربية يرجع إلى عدم انتظام مؤسسة القمة العربية ، التى اتفق على بدء انتظامها فى آخر اجتماعات القمة فى بغداد قبل أزمة الخليج ، والتى جاءت لتعصف بما تم الاتفاق عليه ، وتضيع - بسبب ضيق أفق حكام بغداد - على الوطن العربى وشعوبه فرصة ذهبية لإعادة تقوية صفوفهم ، ودعم تنسيقهم . وفى المقابل فإن من العوامل التى أسهمت فى تقوية صفوف دول "السوق الأوروبية المشتركة" على مدار (٣٥) عاما منذ اتفاقية ١٩٥٧ ، وحتى عقد معاهدة ماستريخت عام٩١ وجارى الإنتهاء منها منذ عـام ١٩٩٢ وحتى الآن - هو انتظام اجتماعات دول السوق إلى حد تفكيرهم فى تحويل السوق إلى وحدة شاملة ذات أركان سياسية ، واقتصادية وعسكرية وأمنية واجتماعية . وهو مايجعلنا نميل إلى أن استمرار اجتماعات مجلس التعاون الخليجى كفيلة بتحقيق أهدافه أولا بأول . وهو إجراء له عندنا ثقل كبير وذات موضوع ، وليس إجراء شكليا يراه البعض ، خاصة وأننا إذا أدركنا أن الألتقاء المباشر بين جنس العرب بالذات يسقط كثيرا من العقبات والمشاكل ، وعدم الإلتقاء

يباعد بين وجهات النظر ، ويعطى فرصة للطامحين فى إفساد العلاقات أن يرتفع وزنهم بلا أى سبب .

ومن بين التحديات التى تواجه المجلس القول بأن المجلس كان وليد الأزمة بين إيران والعراق عام ١٩٨٠ ، مما دعا مجموعة الدول الخليجية العربية تلتقى على ضرورة توحيد موافقها ، والتنسيق فيما بين قدراتها لمواجهة الأوضاع المستجدة ، والتى يمكن أن تؤثر عليها وعلى الرغم من أن هذا الحدث كان سببا مباشرا لوجود هذا المجلس ، إلا أننا نراه على أنه عامل معجل لإيجاد هذه الصيغة التعاونية فيما بين هذه الدول التى كان لها تنسيق سابق وفى مواقف عديدة منذ أن بدأت بعض هذه الدول فى الاستقلال بعد الانسحاب البريطانى عام ١٩٧٠ ، ومن زاوية أخرى فإن الأيام والأحداث والقضايا المختلفة التى واجهت هذه المنطقة ودولها اثبتت بما لإيدع مجالا للشك لصدق التحليل - بأن تأسيس المجلس لم يكن مجرد فعل لأزمة العراق وإيران ، بل كانت هذه الأزمة هى المعجل ، وبالتالى تأكد هذا ، وتأكدت الحاجة إلى استمراره لتحقيق الأهداف المرجوة لشعوب هذه الدول العربية المطلة على الخليج العربى . كما أنه ليس خافيا على أحد أن حرب العراق وإيران انتهت عام ١٩٨٨ ، ولم يتوقف عمل المجلس ، وبعد عامين بدأت أزمة الخليج الثانية بغزو العراق للكويت ، وهى إحدى دول المجلس ، واستمر عمل المجلس حتى بعد إنتهاء هذه الأزمة وتحرير الكويت . وكان وجود المجلس إحدى وسائل مواجهة الأزمة من ناحية ، ومن ناحية أخرى وسيلة من وسائل تجميع القدرات معا بهدف الإسهام الجماعى فى تحرير الكويت ، وبتعاون عدد من الدول العربية كمصر وسوريا ، وعدد من الدول غير العربية.

ثم ثارت بفعل عوامل نرجح أنها خارجية - قضية الحدود بين عدد من دول هذا المجلس : (السعودية وقطر) ، وقطر والبحرين ، وهناك بوادر بين الإمارات وعمان . إلا أن الأهداف الخفية من وراء إثارة هذه المسألة تتمثل فى تقويض فكرة استمرار مجلس التعاون الخليجى ، وهو ما أدركه قادة هذا المجلس واستطاعوا التغلب عليه ، والسعى لإيجاد حلول عاجلة بشأنه . وهذا ماتأكد فى آخر مجلس للتعاون فى ديسمبر الماضى .

كذلك فإن هناك مشكلة الجزر بين الامارات ودولة خارج المجلس وهى ايران – لم يتم حلها حتى الآن ، وبين المملكة واليمن وهى بصدد الانتهاء منها على الحدود أيضا ، ومشكلة حدود أيضا كانت بين عمان واليمن وانتهت منذ فترة بتوقيع اتفاقية رسمية تم التصديق عليها من الطرفين، وجارى تنفيذها عمليا . ولاشك أن قضية الحدود فيما بين دول المجلس ، أو بين دولة ودولة بينهما جوار جغرافى ، قد تكون عربية أو غير عربية – تمثل إحدى التحديات التى يجب الالتفات إليها بعمق حتى لاتسهم فى إثارة المشاكل . وهنا فإننا ندعو إلى ضرورة وجود "هيئة تسوية المنازعات" التى نصت عليها اتفاقية تأسيس المجلس (المادة العاشرة) ، لأنها كفيلة ببحث هذه الأمور وتجاوزها تمهيدا لعرضها على المجلس الأعلى (القمة) فى دورتة السنوية لحلها أولا بأول .

كما أن المسألة تستدعى التنسيق الكامل لمواجهة الدول غير العربية الطامعة فى حدود وجزر عربية ، وهو يمثل تحديا أيام هذا المجلس . بالإضافة إلى جملة التحديات الأمنية نتيجة التجاوزات التى اقترفها النظام العراقى ، وأيضا سعى النظام الإيرانى إلى إثارة المتاعب لدول الخليج بلا داعى . علاوة على أن المنطقة كلها بما تمتلكه من ثروات تمثل مطمع لكل الدول الكبرى ، ودول إقليمية أخرى ، مما يستتبع معه ضرورة التنسيق ورفع القدرات فى المجال العسكرى لدول هذا المجلس ، وأن تكون لها جيش موحد ، بقدرات عسكرية عالية ، مما يسهم فى تعميق استقلالية هذه الدول ، وتوافر قدرتها على الردع بإشعار الآخرين بذلك ، ويمكن هنا الاستفادة بكل من مصر وسوريا لخبرتها الطويلة فى بناء المؤسسة العسكرية .

وأخيرا فإن التحديات التى واجهت وتواجه المجلس حاليا وفى الإمكان مستقبلا – تمثل أحد الدوافع الرئيسية لاستمراره ، والحرص عليه كمؤسسة وحدوية تشع الأمل فى نفوس الشعوب العربية الأخرى ، ولكى تظل هذه التجربة نموذجا يحتذى به فى بعض الأجزاء من منطقتنا العربية ، سعيا نحو تقوية الجامعة العربية على طريق العمل الوحدوى العربى ، ولأن مقومات هذا المجلس أصيلة ، فإنه قادر دائما على الاستمرار فى مواجهة تحديات البقاء على الساحة قويا ، وشامخا . وتحية لكل من أسهم فى تأسيسه قادة وشعوبا ، ونأمل أن نحتفل بمرور (٢٥) عاما على تأسيسه.

المبحث الخامس

"قمة التعاون الخليجي الرابعة عشر في الرياض"

تجسيد للعمل المشترك*

يأتي شهر ديسمبر من كل عام ، فتتجدد الآمال في عمل عربي مشترك ، ولو في بقعة عربية محدودة ، فيزداد الأمل يوما ما في أن تمتد هذه البقعة لتشمل كل المنطقة العربية .

فشهر ديسمبر ارتبط كموعد ثابت منذ عام ١٩٨١ وحتى الآن بلقاء قمة لدول الخليج الست لبحث شؤون حياتهم المختلفة ، ينسقونها في هدوء ، ويرتبون بينها بعيدا عن الصخب ، وبعيدا عن الاندفاعات ، مستفيدين في ذلك من كل الظروف المحيطة بهم ، فقوت من شوكتهم في الاستمرار ، ومن عزيمتهم في الإصرار على السير في الطريق الوحدوي ، كما أنهم استفادوا من كل التجارب الوحدوية العربية السابقة التي لم يصادفها الحظ في النجاح ، مما مكنهم من تجاوز أخطاء الآخريين .

وهكذا استطاع قادة الخليج أن يحرزوا إنجازاتهم بهدوء ، وأن البطء الذي أحرزوها به كان يجسدها ويسهم في تمتينها بديلا عن الاندفاع الذي قد يتهاوى بها ويهدم الأساس كله ، وهم بهذا قد استفادوا من كل الخبرات السابقة ، أي أن لهم أذن فلسفة ورؤية معينة في أسلوب انجازهم .

ولذلك فمن يتابع نشاط وزراء الدول الست على مدار العام تجدهم يجتمعون بصفة دورية ، إما لمتابعة تنفيذ قرارات القمة التي تنعقد في شهر ديسمبر من كل عام ، أو لإعداد للمؤتمر الجديد في ديسمبر التالي . والمسألة تسير على هذا النحو وبترتيب واضح . والمتتبع أكثر خلال الأشهر الثلاث أو الأربع الأخيرة – أن النشاط ازداد كثافة في اجتماعات وزراء معينين قد بذلوا جهدا كبيرا للإعداد لهذه القمة الرابعة عشر ، وهذا يرجع إلى النوعية المتميزة والهامة للموضوعات المعروضة عليها ، والتي يبدو أنها كانت تحتاج إلى إعداد طويل ومسبق .

ففي شهر سبتمبر (١٩٩٣) اجتمع وزراء المالية والاقتصاد لبحث الأمور المتعلقة بالتعريفة الجمركية ، والسوق المشتركة فيما بين الدول الست

* نشرت في جريدة "عكاظ" بتاريخ ١٩٩٣/١٢/٢٣ .

لإنهاء هذا الأمر الذى كان قد بدأ عام ١٩٨٣، ووصل إلى مرحلة يجب الانتهاء منها هذا العام ، ويجب حسمه بقرار نهائى فى اجتماعات القمة الرابع عشر ، خاصة فى ضوء الظروف والمستجدات الدولية والمتعلقة بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية فى أوروبا وأمريكا الشمالية ، ومحاولة فرض ضريبة الكربون التى تستهدف التأثير على دخول الخليج أساسا من بترولها ، وهو ما يتطلب تنسيقا على درجة عالية بين هذه الدول .

وفى شهر نوفمبر اجتمع وزراء الدفاع لبحث تكوين جيش خليجى يصل قوامه إلى مائة ألف جندى ، يبدأ فورا بثلاثين ألف من خلال تطوير قوات درع الجزيرة ، مع تطوير شبكة إنذار حول دول المجلس وتنمية قدراتها العسكرية ، وهو ما سبق أن تناولناه فى مقال سابق ، وشرحنا نية حجم الاهتمام بهذا الجانب، فى ضوء حجم التحديات التى تواجه الخليج ودوله. ومن الضرورى أن تحسم قمة الرياض هذا الموضوع ، ولذا كان من الطبيعى الإعداد السليم له حفاظا على أمن هذه الدول ، وعدم تعرضها للمخاطر .

كما أنه عقدت اجتماعات أخرى لوزراء الداخلية ؛ لبحث أساليب توحيد الجوازات والبطاقات الشخصية ، والقوانين ، والأمور الأمنية فى المطارات والحدود وغيرها ، وكذا اجتماعات وزراء الخارجية لترتيب وجدولة أعمال القمة، وغير ذلك من إعداد الترتيبات اللازمة .

ولاشك أن قمة الرياض الرابعة عشر هى قمة حافلة ، لها أهمية كبيرة ، لاعتبارات المكان ، ورئاسة المؤتمر ، مما سيضفى عليها تأثير كبير فى التوصل إلى نتائج حاسمة ودفعة كبيرة فى متابعتها على مدار العام القادك كله . ولكن أهم ما يلفت النظر أنه يمكن بلورة الموضوعات المعروضة فى ثلاثة مجالات رئيسية هى :

أولا : المجال العسكرى والأمنى :-

وهو المتعلق بإقرار اتفاقية تطوير قوات درع الجزيرة بتكوين جيش خليجى موحد له مهمة الدفاع عن دول الخليج ، قوامه (١٠٠) مائة ألف جندى ، ومقره السعودية ، ويتم شراء شبكة إنذار مبكر حول دول المجلس كامنة للدفاع عنها ، وذلك فى إطار نظام أمنى متكامل لهذه الدول . ولا شك

أن من شأن إقرار ذلك توحيد قدرات المجلس ودوله عسكريا ، وستؤخذ هذه الدول بعد ذلك فى الحسبان بصورة مختلفة عما هو حادث الآن نظرا لاعتمادها على الذات فى الدفاع عن ذاتها ، وهو أسلوب جديد وغير معهود من قبل . ولابد أن يحسب فى تاريخ إنجازات هذا المجلس وقادته .

ثانيا : المجال الاقتصادي :-

حيث يوجد مساعي كبيرة لتوحيد العمل الاقتصادي فيما بين دول المجلس، من حيث التعريفة الجمركية ، وقد تم إنجاز خطوات كبيرة فى هذا الصدد ، وتم الاتفاق على البدء فى السوق الخليجية المشتركة ، وكان مقررا أن يعرض هذا الأمر على هذه القمة ، ولكن يبدو وطبقا لتصريح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية (د . عبدالله القويز) - أنه سيتم تأجيلها للعام القادم ؛ لمزيد من الإعداد لتجد سبيلها للتنفيذ بلا مشاكل ، ولاحتياجها لمزيد من المشاورات . ومع ذلك فإن هذا التأجيل لا يشير إلى سلبية ، بل على العكس فالواقع يؤكد أن نسبة التجارة البينية بين الدول الخليجية وصلت إلى ١٢٪ ، بينما بين الدول العربية ٨٪ على الأكثر طبقا للتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٢ ، كما أنه رغم الظروف الصعبة لما بعد أزمة الخليج فإن معدلات النمو تراوحت بين ٤-٥٪ بين دول المجلس ، وبلغ عدد المشروعات المشتركة بينها ٢٢٦ مشروعا ، رأسمالها ٢١ مليار دولار .. وهكذا . وبالتالى فإن هناك جهودا اقتصادية لتقريب المسافات أكثر فيما بينها، وتحتاج إلى تدعيم القمة الحالية وهو ما يتم بحثه وإنهاؤه فيها .

ثالثا : المجال السياسي :-

حيث يعرض على المجلس عدد من الملفات الهامة تتعلق بقضايا إقليمية، منها : العلاقات العربية (ملف الصراع العربى الإسرائيلى وفى مقدمته اتفاق غزة / أريحا ، واستمرار المباحثات الأخرى على الصعيد السورى واللبنانى والأردنى وغيرها ، ودور المجلس فى تدعيم ذلك) ، وكذا العلاقات مع إيران ، والأوضاع فى الصومال ، بالإضافة إلى العلاقات الخليجية الأوروبية ، والخليجية الآسيوية ، والأوضاع فى البوسنة والهرسك، ودور المجلس فى هذه القضايا وكيفية مساندتها . ولاشك أن للمجلس دور

سياسي في عدد من القضايا خاصة ذات الطابع الديني ، والطابع الإنساني كالبوسنة والهرسك والصومال بصفة خاصة ، بينما بقية القضايا تعبر عن مواقف لها رؤى استراتيجية من جانب دول الخليج تستدعي الدراسة والمراجعة ، ومن المتوقع أن تكون هناك خطوط عريضة في ضوء المستجدات والظروف المتغيرة على أرض الواقع من جانب دول المجلس ، يعبر عن ذاتيتها من جانب ، وعن مصالحها من جانب آخر .

يضاف إلى هذه المجالات الثلاث مجالات أخرى في مجالات البيئة ، والناحية الاجتماعية وغيرهما ، إلا أن هذه المجالات الثلاث تشكل الطابع المحوري للقمة الرابعة عشر، التي تكتسب أهمية كبيرة في ضوء الظروف والتحديات التي تواجهها المنطقة العربية ، حيث تتعثر مفاوضات غزة / أريحا في التنفيذ ، ومفاوضات التوصل إلى اتفاق في الصومال ، وقلق في اليمن (جنوب دول المجلس) ، وقلق في جزر الإمارات نظرا لتمسك إيران وفرض سيادتها بالقوة عليها . ولذلك فإنه بالقدر الذي تتفاعل فيه قرارات القمة من خلال المجالات الثلاث البارزة المشار إليها مع التحديات القائمة ، بالقدر الذي ستظهر فيه الأهمية الاستراتيجية للقمة الرابعة عشرة على مدار العام (١٩٩٤)، بل وللمجلس كله ككيان ، وهو ما لدينا الثقة فيه .. ولنا في استمرار المجلس العبرة والدرس .

المبحث السادس

قراءة في مقرارات القمة الرابعة عشرة على الصعيدين الإقليمي والدولي لدول مجلس التعاون الخليجي* _

مضى على الانتهاء من عقد القمة الرابعة عشرة لدول مجلس التعاون الخليجي أكثر من شهر ، حيث التقى قادة هذا المجلس في الرياض بالمملكة العربية السعودية هذه المرة ليصدروا عددا من القرارات الهامة على جميع الأصعدة الداخلية ، والإقليمية ، والدولية . وقد أحدثت هذه القمة بصفة خاصة دويا وتأثيرا كبيرين سبق الحديث عنهما في مقال سابق ، إلا أن القرارات التي كانت تعكس أهمية كبيرة في البيئة الدولية والإقليمية على وجه التحديد

* نشرت بجريدة "عكاظ" بتاريخ : ١٩٩٤/١٢/١ .

– عبرت عن رؤية استراتيجية وموقف متماسك ، بل كان لها صدى كبير ، وعلاقة إيجابية بالواقع المحيط بمجلس التعاون الخليجى . أى أن الرؤى التى عبرت عنها قرارات دول المجلس تعكس علاقة سلبية بالواقع المحيط بهذه الدول ، سواء على المستوى الإقليمى ، أو على المستوى الدولى . بل على العكس فإن دول المجلس اتخذت منطقة السلامة فى إدارة علاقاتها الإقليمية والدولية ، واشترطت ضرورة إنهاء الأمور التى تعتبر حد اطراف المجلس فيها السلامة دون استخدام العنف كوسيلة لفض هذه الوسائل ، وهكذا .

والسؤال هنا : ما الذى طرحته هذه الدول من مقررات عبرت من خلالها عن رؤيتها الاستراتيجية على المستوى العربى ، ثم على المستوى الإقليمى ، ثم على المستوى الدولى ؟

أولا : على المستوى العربى :-

– فقد وافقت دول المجلس على اتفاق "غزة / أريحا" بين الفلسطينيين وإسرائيل ، ووافقت أيضا على دعمه بكافة السبل ، وكذا دعم عملية السلام برمتها على جميع الجبهات الأخرى ، سواء على الجبهة السورية أو اللبنانية أو الأردنية ، واعتبرت ما تم هو مجرد خطوة فى هذا الطريق دون تعارض بينهم على الإطلاق . وفى نفس الوقت فقد رفضت دول المجلس أيضا إلغاء المقاطعة العربية مع إسرائيل لحين الانتهاء من التسوية الشاملة ، وإعادة الأراضى العربية المحتلة من إسرائيل . وهنا فإن الموقف الخليجى يأتى متسقا ومنسجما مع الموقف العربى الذى صدر عن جامعة الدول العربية على الرغم من بعض حملات التشكيك فى الآونة الأخيرة ضد بعض هذه الدول . ولذلك فإنه لا يغيب عن إدراك دول هذا المجلس الرؤية الاستراتيجية للقضية العربية فى هذه المسألة رغم الخلاف الطارئ مع بعض أطراف هذه القضية ، خاصة منظمة التحرير إبان أزمة الخليج الثانية .

– كذلك فإن القضية المحورية التى اتسم الموقف الخليجى فيها بالجدة والجدية فيها هى : مسألة النظرة الخليجية تجاه المصالحة الخليجية العربية . وفى هذا تلمسنا تطورا إيجابيا ، ومرونة كبيرة واضحة ، لم تفصح عنها مؤتمرات القمة السابقة منذ انتهاء أزمة الخليج الثانية . فقد صدر عن المؤتمر الأخير إمكانيات لزيارات متبادلة وتفاعل لدول مجلس التعاون – عدا الكويت

– فى هذه المرحلة مع الدول التى كانت مؤيدة للعراق فى خضم الأزمة ، وموافقات من خلال تصريحات عديدة بقبول عقد مؤتمر للمصالحة العربية الذى يدعو إليه أمين الجامعة العربية د . عصمت عبد المجيد . كما أنهم وللمرة الأولى يطرحون رسميا أنهم على استعداد للحوار مع العراق ، وعودته لممارسة دوره العربى شريطة حل مشكلة الأسرى الكويتيين الموجودين فى العراق عن طريق الجامعة العربية ، وكذلك قبول ترسيم الحدود الذى أقرته الأمم المتحدة . ولاشك أن هذا لم يكن مطروحا من قبل ، بل إن العراق بدأ يتفاعل مع ذلك ، وسحب العراقيين المقيمين فى المناطق الموجودة على الحدود اعترافا بالوضع الجديد ، وكذلك بدأ فى الحوار مع الجامعة العربية بشأن الأسرى الكويتيين الموجودين طرفه . وربما تؤتى هذه الجهود آثارها الإيجابية ، فى ضوء هذه المرونة الخليجية الجديدة التى تعبر عن رؤية استراتيجية خرجت من عباءة أزمة الخليج الثانية إلى آفاق أوسع تدرك المصلحة القومية العربية بصورة أشمل ، وفى إطار منطق المصارحة بداية للمصالحة .

– كما أن الخليجيين لم يفوتهم التأكيد على الوضع المأسوى فى الصومال، وضرورة الإسهام فى الحل فيه باعتبار أنه دولة عربية ولا يجب تركه بهذه الصورة .

ودعوا جميع الفصائل للتفاعل والتوحد معا ، ووعد الخليجيون بأنهم سيقدمون المساعدات والجهود من أجل هذه المشكلة الإنسانية .

ثانيا : على المستوى الإقليمى:ـ

إن أهم ما يلفت النظر على هذا المستوى هو طبيعة العلاقة مع النظام الإيرانى ؛ وذلك نظرا لأن هذه الدولة قامت باحتلال ثلاث جزر عربية لإحدى دول المجلس هى : (طمب الصغرى ، وطمب الكبرى ، وجزيرة أبو موسى) . وقد ادعت سيادتها عليهم ، وترفض النقاش حولهم ، أو الحوار بشأن مستقبلهم ، وما إلى ذلك .

وقد لفت النظر فى مقررات المجلس أنهم حددوا طبيعة علاقتهم مع إيران ، من حيث درجة الإيجابية والتطور نحو الأفضل بدرجة التطور نحو الأفضل فى حل هذه المشكلة ، بمعنى أن حل مشكلة الجزر وعودتها إلى

دولـة الإمـارات باعتبارهـا صاحبـة السيادة عليها طبقـا للوضـع التـاريخى - سيؤدى إلى تحسين العلاقات وتطورها نحو الأفضل بين دول المجلس جميعا، وبيـن إيـران . فـى نفس الوقـت فـإن دول المجلـس أكـدت علـى حـق دول الإمارات فى الاحتفاظ بكافة حقوقهـا القانونيـة والسياسـية ، والالتجـاء لكـامل الوسائل السياسية لفض النزاع القائم بينهما وبين ايران بالطرق السلمية حـول هذه الجزر ، كما أعلنت دول المجلس مسـاندتها الكاملـة لـدول الإمـارات فـى ذلك . وهذا الموقف يكشف عن درجة التضامن والتماسـك فيمـا بيـن أعضـاء دول المجلس إزاء تعرض أعضائه لأية مشكلة ، كما يؤكـد لإيـران أن هنـاك شرطا لتحسين العلاقات معها إن أراد الحفاظ على مصالحه مع دول المجلس. وهذا منطق استراتيجى جيد بلا شك ، لعل إيران تراجع ذاتها ، أو يشكل هـذا عامل ردع لها . وأعتقـد أنـه منـذ انعقـاد هـذا المؤتمـر الرابـع عشـر وإيـران تسعى للحوار مع الإمارات .

ثالثا : على المستوى الدولي :-

إن اللافت للنظر على هذا المستوى هو الموقف الخليجى إزاء الوضع فى البوسنة والهرسك ، حيث أكد المجتمعـون علـى ضـرورة مسـاندة الشـعب المسلم فى البوسنة ، وفك الحظر المفروض عليه بمـده بالسـلاح ، مـع تشـديد العقوبات ومضاعفة الضغوط على صربيا والجبل الأسود ، وفى نفس الوقت مطالبة المجتمع الدولى بأن يستخدم القوة المسلحة لقمع العدوان الصربى ضـد البوسنة المسـلمة ، وأن الـتراخى الدولـى فـى التعـامل مـع هـذه القضيـة غير مقبول على الإطلاق ، ويؤدى إلى المزيد من القتلى على الجانب المسلم علـى وجـه التحديـد ودول المجلـس ، وهـم يسـجلون تقديرهـم للمرونـة التـى يبديهـا البوسنيون فى مطلبهم - يسـاندوهم كذلـك فـى مطـالبتهم بضـرورة الحصـول على منفذ على البحر لمواجهة الحصار الذى يحاول الصربيون فرضه عليهـم كأمر واقع فى المباحثات التى تجرى تحت ستار الوسيطين الدوليين .

وهنا فإن موقف دول المجلس يتسـم بـالجرأة والوضـوح والشـجاعة ، ويعبر عن اتساق تقوده المملكة التى تخلص للاتجاه الإسـلامى ، علـى عكس الاتجاهات الإسلامية التى تتـاور فـى مسـاندتها للبوسـنيين بطريقـة بيـن السـر والعلن .

ولاشك أن القمة الرابعة عشر بكل ما تضمنته من مقررات ستعتبر بلا جدال قمة النضج الاستراتيجي لمجلس التعاون الخليجي على كافة الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية ، حيث عبرت عن القضايا برؤية واضحة ومتماسكة، وفى المعنى الأخير عبرت وتعبر عن مصلحة وطنية عربية استراتيجية أكيدة .

الفصل السابع

"البترول العربى والاهتمام الأوروبى بالخليج"

المبحث الأول

"التوظيف العربى لسلاح البترول سياسيا ومحاولة الإجهاض الغربى له"*

الأمر الذى لم يعد فى محل جدل أو شك أن التوازن الإقليمى فى المنطقة العربية أضحى محكوما – إلى حد كبير – بعدد من المتغيرات ، والتى تتجدد أهميتها وأولويتها وفقا لظروف موضوعية فى بيئة المنطقة العربية . ومن ثم فإنه قد يعلو متغير ما فى سلم الأولويات فيظل فى القمة فترة ما ، ولكن فى فترة أخرى نجد متغيرا آخر قد يتفوق عليه ويتخطاه من مرتبة أدنى إلى مرتبة أعلى . ومن أهم متغيرات التوازن الإقليمى فى المنطقة : البترول العربى ، والقدرات النووية ، والقدرات التكنولوجية ، والتقدم العلمى ، والوحدة العربية ، ونمط الاتحادات الثنائية ، والقدرات العسكرية .. إلخ . ومن ثم فإنه يبرز ضمن متغيرات التوازن الإقليمى – سلاح البترول العربى الذى لعب دورا كبيرا – خاصة فى السبعينات – فى استمرار التوازن فى المنطقة العربية داخل نطاق الصراع العربى الإسرائيلى .

والواقع أن مفهوم التوازن الإقليمى يقصد به – فى هذه الدراسة – التكافؤ أو التقارب فى الإماكانات بين الأطراف المتصارعة بما يحدث الردع المطلوب . وقد يختل هذا التوازن فى حالة إذا ما تفوق طرف على آخر فى استخدام ما لديه من إمكانات بشكل ما ، شريطة إشعار الطرف الآخر بذلك . ومن ثم فإن توازن القوى فى المنطقة العربية – تشير إلى اشعار الطرف الآخر بذلك . ومن ثم فإن فكرة توازن القوى فى المنطقة العربية تشير إلى وجود توزيع قوى متساو بين طرفى الصراع – خاصة العربى من ناحية ، والإسرائيلى من ناحية آخرى ، بل إن هذه الفكرة أيضا ينظر إليها على أنها هدف يسعى إليه صناع القرار فى المنطقة ؛ من أجل السعى نحو تحقيق الاستقرار والسلام فيها ، أو على الأقل تهدئة حالة الصراع القائمة .

ولذلك فإن الأمر يتوقف – إلى حد كبير – على قدرة أطراف الصراع على استخدام ما لديهم من إمكانات لإحداث مثل هذا التوازن .

---

* نشرت هذه الدراسة فى مجلة "الأهرام الاقتصادى" بتاريخ عدد ١٩٨٣/١١/٢١ ، ص٥٠ – ٥٣ .

وعلى الجانب العربى ، فإن السبعينات قد شهدت ترجمة حقيقية للبترول العربى كسلاح له من الفاعلية فى إحداث التوازن الإقليمى فى المنطقة العربية ، إلى جانب السلاح العسكرى الذى استخدم بمهارة فائقة فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ . وكان لتلازم السلاحين أثر كبير فى تحقيق الانتصار العربى فى هذه الحرب . وبعد أن توقفت المدافع ، أى توقف استخدام السلاح العسكرى ، ظل سلاح البترول العربى مثار الحديث فى الندوات والمؤتمرات والمباحثات ، ومثار البحث فى الجامعات ومراكز البحوث الاستراتيجية والسياسية والعسكرية ، أى ظل يثير علامات استفهام وتساؤلات كثيرة .

وعلى أية حال ، فإن مرور حقبة عشر سنوات على استخدام هذا السلاح بشكل فعلى ، بل تجاوز ذلك بحلول العام الحادى عشر - قد يسترعى الانتباه لدى الباحث بضرورة تناول هذا الصراع بالتقييم الموضوعى ، خاصة وأن العام الأخير قد شهد مجموعة أحداث تتعلق بمستقبل فعالية استخدام هذا السلاح ، حيث لوحظ تحول محور التحكم فى السوق البترولية من الدول المنتجة للبترول إلى الدول المستهلكة له مرة ثانية . إلى جانب هذا فإن المنطقة العربية شهدت استمرارية الصراع العراقى - الإيرانى ، وشهدت احتلالا إسرائيليا لجزء كبير من لبنان فى إطار الأزمة اللبنانية التى تركت ظلالها على المنطقة العربية كلها .

وقد عكست هذه الأحداث فى مجموعها وجود اختلال استراتيجى فى ميزان القوى لصالح الطرف الإسرائيلى ، وترجمت هذه الأحداث أيضا ضعفا عربيا ملحوظا فى مواجهة الأطراف المتصارعة معهم - أى العرب - خاصة إسرائيل وإيران .

وفى هذا الإطار ، فإنه تثار عدد من التساؤلات : ما الذى أفقد المنطقة العربية توازنها إلى هذا الحد ؟ وإلى أى مدى نجح سلاح البترول العربى فى أن يستخدم كأداة للحفاظ على التوازن الإقليمى فى المنطقة ؟ ولماذا أخفق مثل هذا السلاح ؟ وكذلك إذا كان البترول العربى قد لعب دورا كبيرا كسلاح سياسى منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ فهل هذا السلاح لازالت له الإمكانية فى إحداث التوازن الإقليمى بين الأطراف المتصارعة ، أم فقد هذا السلاح فعاليته بالاضطلاع بهذا الدور ؟

والواقع أنه حتى يمكن الإجابة عل هذه التساؤلات ، فإن الأمر يتطلب تناول ثلاث نقاط رئيسية : الأولى : تتعلق بتوضيح كيفية استخدام سلاح البترول العربى سياسيا فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى . والثانية : تتعلق بالسياسات الغربية لإجهاض فعالية هذا السلاح .
والثالثة : تتعلق بتناول التحديات المطروحة ، وآفاق المستقبل بالنسبة لهذا السلاح .
– ولنتناول كل من هذه النقاط على النحو التالى :

أولا : تطور الاستخدام السياسى لسلاح البترول العربى :-

الواقع أن فكرة استخدام البترول العربى كسلاح سياسى فى الصراع العربى الإسرائيلى – لم يكن نتاج حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، ولكن هذه الفكرة تعود إلى منتصف الأربعينات حيث أثيرت فى اجتماع مجلس الجامعة العربية فى بلودان عام ١٩٤٦ ، وإبان حرب فلسطين فى ١٩٤٨ ، وأثناء حرب ١٩٥٦ ، وأثناء عقد صفقة السلاح بين ألمانيا الغربية وإسرائيل فى منتصف الستينات ، ثم أثيرت الفكرة مع حرب ١٩٦٧ ، إلى أن استخدم فعلا فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ كسلاح سياسى .

وقد شهد الفكر العربى بشأن هذه السلعة اتجاهين رئيسيين : الاتجاه الأول : يعتبر البترول العربى مجرد سلعة اقتصادية تباع وتشترى ، ويحكمها قانون العرض والطلب فى السوق العالمية . والاتجاه الثانى : يعتبره سلاحا سياسيا حيث يتطلب الأمر ضرورة توظيفه من أجل خدمة الأهداف القومية للأمة العربية ، خاصة فى نطاق الصراع العربى الإسرائيلى .

وظل الصراع دائرا فى جميع المستويات الفكرية ، بل بين الحكومات العربية ذاتها ، وذلك بين هذين الاتجاهين .. لمن تكون الغلبة ؟ حتى أن الغرب – وهو الذى يعتمد إلى حد كبير على البترول العربى كمصدر للطاقة – بدأ يهتم بالأمر منذ الخمسينات تقريبا ؛ وذلك تحسبا إذا ما أقدمت الدول المنتجة على استخدامه كسلاح سياسى خارج الوظيفة الاقتصادية له كما يتمناها دائما الغرب . وعقدت الندوات ونظمت المؤتمرات لبحث ودراسة كافة الاحتمالات ، حتى كانت حرب يونية ١٩٦٧ ، والهزيمة القاسية التى

واجهها العرب ، فاشتعل الصراع بين الاتجاهين إلى الحد الذى دعت العـراق لمؤتمر لوزراء خارجيـة الدول العربيـة؛ لاتخـاذ قرارات باسـتخدام البـترول كسلاح سياسى . ولكن جاء مؤتمر القمة العربى الذى عقد فى الخرطـوم فـى نهاية أغسطس ١٩٦٧ – ليحسم الأمر للاتجاه الأول باعتبـار البـترول سـلعة اقتصادية ، وأشير إلى هذا فى بيان المؤتمـر الختـامى : "إن البـترول العربـى ليس سلعة سياسية ، ولابد من أن يتجه عائد البترول لدعم الاقتصاد العربى ، أى للدول التى تأثرت بالعدوان" "حتى أن بعض الـدول العربيـة آنـذاك أوقفت ضخ البترول إلى الغرب ، ولكن مصر طالبت باستئناف ضخـه علـى أن يتـم استغلال عوائده فى دعم دول المواجهـة مـع إسـرائيل، علـى أن يظـل كسـلعة تجارية تباع بالثمن . وقد كانت الظروف الموضوعية – إلى حد كبير آنـذاك – تمكن من نجاح مثل هذا الاستخدام السياسى لهـذا السـلاح ، فلـم تكـن لـدى الدول العربية أرصدة نقدية كبيرة ، فى نفس الوقت كانت الدول الغربية لديهـا احتياطى كبير وفائض فى السوق ، أى زيادة فى المعـروض ، ممـا لا يجعـل لهذا السلاح من الفعاليـة آنـذاك . وقد تطـورت وتغيرت هـذه الظـروف بيـن ١٩٦٧، ١٩٧٣ .. ففى خلال تلـك الأعـوام السـت تـم تـأميم جـزء كبـير مـن الشركات الأجنبية فى الدول البترولية العربية ، وتحررت الإمارات الخليجيـة من قبضة الحمايـة البريطانيـة ، وقـامت الثـورة الليبيـة فـى سـبتمبر ١٩٦٩ ، واستعملت أزمة الطاقة العالمية . إلى جانب هذا فإن الصراع كان دائرا أيضا بين الاتجاهين بشأن استخدام البترول العربى – وسـاعد كـل هـذا علـى تهيئـة المناخ وتمهيده لنجاح استخدام البترول سياسـيا إبـان حـرب أكتوبـر ١٩٧٣ . وانتصـر الاتجـاه الثـانى فـى ظـروف سـاعدت علـى نجاحـه ، وترجـم فعليـا باعتباره سلاحا سياسيا وليـس مجـرد سـلعة اقتصاديـة فحسـب ، وتـلازم هـذا الاستخدام السياسى للبترول إلى جانب الإدارة العسكرية فى حرب أكتوبـر .

وبمجرد قيام الحرب عقد وزراء البترول العرب أولى اجتماعاتهم فى ١٧ من أكتوبر ١٩٧٣ بالكويت ، واتخذوا عددا من الإجراءات الفعلية والتى تتلخـص فى : "تخفيض إنتاج النفط وصادراته ، وفرض حظر تصديره إلـى الولايـات المتحدة لمساندالها للعدو الصهيونى فى جميع المجالات العسـكرية والسياسـية والدبلوماسية ، بل ويمتد الحظر إلى هولنده لمواقفها العدوانيـة مـن العـرب" ، وتعددت الاجتماعات لوزراء البترول العرب فـى ١١/٤ ، ١١/٨ ، ١٢/٨ ،

١٩٧٣/١٢/٢٤ حتى اجتماع ١٩٧٤/٣/١٧ ثم اجتماع أول يونية ١٩٧٤ الذى بموجبه عادت الأمور إلى ما كانت عليه فى سبتمبر ١٩٧٣ (أى قبل حرب أكتوبر) وخلال تلك الفترة طبق الحظر البترولى ضد الولايات المتحدة بالفعل من ١٩٧٣/١٠/١٧ وحتى ١٩٧٤/٣/١٨ ، أى خمسة أشهر . وقد بدأ الأمر بتخفيض الإنتاج من ١٠٪ ، ثم وصل إلى ٣٥٪ فى شهرى ديسمبر ١٩٧٣، ويناير ١٩٧٤ ، حتى اختفى هذا تدريجيا مع حلول النصف الثانى من مارس ١٩٧٤.

وذلك نتيجة تبدل مواقف كثيرة من الدول – خاصة الغربية – واستيعابها النسبى المعلن للقضية العربية . وقد اتخذت هذه الإجراءات جميعها بهدف محدد وهو : الربط بين استمرار هذه الإجراءات حتى يتم تحقيق الانسحاب الإسرائيلى من كافة الأراضى العربية المحتلة ، وفى مقدمتها القدس ، واستعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

ومن ناحية أخرى فإنه نتيجة خفض الإنتاج ، ونقص المطروح من البترول فى السوق العالمية يقابله زيادة فى الطلب على العرض – أدى هذا إلى ارتفاع أسعاره . أى بعبارة أخرى : فإنه نتيجة الإجراءات التى اتخذت بشأن استخدام البترول كسلاح سياسى فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ – أخذت أسعاره فى الارتفاع ، فقد كان سعر البرميل الواحد قبل حرب أكتوبر ثلاثة دولارات فقط – حيث كان قد ارتفاع آنذاك من ١,٨ دولار إلى ٣ دولار بعد استجابة الشركات الأجنبية لطلب الدول المنتجة !! – فارتفع إلى خمسة دولارات أثناء الحرب ، ثم إلى (١١) دولارا فى يناير ١٩٧٤ ، وأخذ فى الارتفاع حتى وصل إلى ٣٤ دولارا فى نهاية عام ١٩٨٢ ، حتى كان العام الأخير "١٩٨٣" الذى شهد انخفاضا حادا فى الأسعار فوصل سعر البرميل إلى ٢٩ دولارا بعد الأزمة العنيفة بين دول منطقة الأوبك .

وعموما فإن النتيجة التى ليست محل خلاف لهذه الإجراءات هى أن القدرة على رفع الأسعار قد تحولت من قبضة الشركات الأجنبية إلى يد الدول المنتجة بالفعل ، والتى أصبحت هى المتحكمة وصاحبة الإدارة فى هذا المضمار، وبالشكل الذى ترتضيه ويتفق ومصالحها ، وانتهت بذلك سيطرة وسطوة الشركات الأجنبية . بعبارة أخرى : فإن شكل العلاقة بين الدول المنتجة للبترول والشركات الأجنبية صاحبة الامتياز قد اعتراها تغييرا

جذريا، وقد تبلور هذا التغيير في إعادة السلطة إلى موقعها الطبيعي في يد الدول المنتجة له .

هذا من جانب ، ومن جانب آخر فإنه قد برزت للوجود إرادة عربية موحدة أحسن استخدامها وترجمتها في موقف عملي واضح بشكل جماعي ، مما كان له تأثير على نجاح هذه الخطوة . وبعد أن كان استخدام سلاح البترول سياسيا مجرد أفكار نظرية يتبادلها المفكرون داخل أروقة الاجتماعات – أصبحت واقعا بشكل لم يستوعبه الغرب في أول الأمر ، وزاد الأمر حدة بعد استمرارية استخدامه فترة طويلة امتدت إلى خمسة أشهر ، مما أجبر بعض الدول على التراجع عن بعض مواقفها السابقة العدائية الصريحة للعرب – بغض النظر عن صدق التغير الذي اعترى مواقف هذه الدول من عدمه .

ولكن يبقى المعنى الذي وجد طريقه إلى الوجود الفعلي ، وهو أن "الإرادة العربية الموحدة" أحدثت خللا في استراتيجية الغرب ، وبلورت قدرة العرب على خلق التوازن في المنطقة بما لا يدع الطرف الإسرائيلي متفوقا بمساندة الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص . ومع ذلك فإن هناك من يرى أن الإجراءات النفطية التي اتخذت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ – لم تحقق الأهداف المطلوبة ، وأن قرار رفع الحظر في مارس ١٩٧٤ كان سابقا لأوانه ، وقد كان الأمر يتطلب مزيدا من الاستمرارية .

وفي تقييم آخر لهذه الإجراءات يرى آخرون : "بأن العرب قد استخدموا الزيت كسلاح وفقا لنظرية "الرد المرن" ، وبذلك جنحوا عن فكرة "القطع الكامل" ونظرية الرد المرن تعني أولا: التمييز بين الدول في المعاملة على أساس الموقف الذي تتخذه الدولة من النزاع العربي الإسرائيلي ، والوضع على هذا النحو يرتب اختلافا في مواقف الدول المستهلكة نظرا لاختلافها في المصالح . بيد أن اختلاف المواقف بسبب اختلاف المصالح يكون هو الأثر المتوقع ما بقيت هناك ميزة باختلاف المصالح ، فإذا وصلت الدول إلى وضع ينالها فيه ضرر واضح فإن ميزة اختلاف موقفها – الواحدة عن الأخرى – تختفي ويصبح من مصالحها أن تتخذ موقفا موحدا لرفع الضرر البالغ الذي راح يتهددها . وهذا هو ما اعتمدت عليه الولايات المتحدة

فى جمع شمل الدول الكبرى المستهلكة للبترول فى مؤتمر عقد فى فبراير ١٩٧٤ ، والذى تمخض عنه إنشاء وكالة الطاقة الدولية ".

وعلى الرغم من ذلك فإنه بانتهاء الأشهر الخمسة التى استخدم فيها سلاح البترول سياسيا بالفعل (أكتوبر ١٩٧٣ - مارس ١٩٧٤) - أصبح التهديد باستخدامه ثانية أمرا محتملا ووارد . وأصبح البترول منذ تلك اللحظة ورقة تفاوضية قوية فى يد العرب فى إدارتهم للصراع العربى الإسرائيلى لا يمكن إغفالها ، بل أصبح أيضا أداة للتوازن ، فإذا كانت إسرائيل لديها قدرة عسكرية إلى جانب مساعدات أمريكية مباشرة بما يجعلها متفوقة ، فإن العرب إلى جانب قدرتهم العسكرية يوجد سلاح البترول مما يقابل الفجوة العسكرية بين العرب وإسرائيل الذى يحرص الغرب على وجودها دائما ، ولذلك فإن الاستخدام السياسى للبترول العربى قد رجح من كفة العرب فى الصراع بالمنطقة . وكان فى مقابل هذا أن اتجه الغرب ضمانا لمصالحهم فى المنطقة بأن يعود التوازن فى القوى لصالح إسرائيل ترجمة لآثار الاستخدام السياسى للبترول العربى الإيجابية بالنسبة للعرب ، فكانت المهمة الرئيسية للغرب هى أجهاض هذا السلاح والتقليل من فاعليته . وهذا ما تتضمنه النقطة التالية .

ثانيا : السياسة الغربية لإجهاض سلاح البترول العربى :-

واجهت الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة تحديا كبيرا يتمثل فى كيفية إعادة محور التحكم فى السوق البترولية من الدول المنتجة للبترول - بعد أن استخدمته سياسيا - إلى يد الدول المستهلكة ، أى الدول الغربية - خاصة - مرة أخرى ؟ أى بعبارة أخرى : كيف تتمكن الدول الغربية من إعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل الاستخدام السياسى الفعلى لسلاح البترول فى أكتوبر ١٩٧٣ ؟ وحتى تجابه هذه الدول الغربية هذا التحدى فإنها قد سلكت مجموعة من السياسات ، ظهرت نتائجها عمليا فى العام الأخير (١٩٨٣) ، وهو العام الذى شهد الذكرى العاشرة لاستخدام البترول من جانب العرب سياسيا ، وقد تحرك الغرب على عدة محاور تتلاقى جميعها حول هدف واحد وهو : ضرب تكتل الدول المنتجة للبترول ، وخاصة المجموعة العربية وإعادة السيطرة للدول المستهلكة ، وفى نفس الوقت استمرار احتواء

المنطقة العربية بما يضمن شل فعالية هذا السلاح ، واستمرار ميزان القوى فى صالح إسرائيل .

وتبلورت السياسة الغربية فى عدة محاور هى :

(١)إنشاء الوكالة الدولية للطاقة ، وهى التكتل الذى أنشئ فى أعقاب دعوة الولايات المتحدة لعقد اجتماع للطاقة فى فبراير ١٩٧٤ ضم الدول الصناعية الكبرى ، هذه الوكالة عبارة عن تكتل للدول المستهلكة لمواجهة تكتل دول الأوبك ، وتهدف إلى السعى نحو تكوين مخزون استراتيجى كبير من البترول، والعمل على تخفيض نسب استهلاكه فى الدول الصناعية ، ومحاولة السعى نحو توجيه استثمارات شركات البحث عن البترول فى مناطق خارج دول الأوبك ، وأيضا الإسراع فى تطوير بدائل الطاقة البترولية . وهذا سيؤدى إلى زيادة المعروض من البترول مما يترتب عليه ضرورة اتجاه الأسعار إلى الانخفاض لإعادة التوازن فى التحكم فى البترول بين الدول المنتجة والدول المستهلكة ، تمهيدا لإعادة التحكم كلية مرة ثانية فى هذه السلعة فى يد الدول المستهلكة .

وقد صاحب إنشاء هذه الوكالة ضجة إعلامية هائلة ، وصفت الوكالة على أنها الخلاص الوحيد أمام القرارات العربية "غير الأخلاقية ، وغير الإنسانية" ، كما صورها الإعلام الغربى والذى لعبت فيه الصهيونية دورا كبيرا لتصوير العرب – الذين استخدموا سلاح البترول من أجل إعادة حقوقهم المسلوبة وأراضيهم المحتلة – بأنهم غير أخلاقيين !

وعلى الرغم من ذلك فإن الوكالة قد نجحت إلى حد كبير فى خفض الاستهلاك فى البترول داخل الدول الغربية . ووفقا لآخر الإحصائيات فإن استهلاك الزيت الخام فى أوروبا الغربية انخفض بنسبة ٦,٨٪ عام ١٩٨٠ عن عام ١٩٧٩ ، وبنسبة ٧,٤٪ عام ١٩٨١ عن عام ١٩٨٠ ، بينما فى الولايات المتحدة انخفض بنسبة ٦,٤٪ عام ١٩٨١ عن عام ١٩٨٠ ، وبنسبة ٨,٨٪ عام ١٩٨٠ عن عام ١٩٧٩ . وفى تقرير للجنة الطاقة الدولية فى باريس – ونشير فى العام الماضى – أنها منذ عام ١٩٧٣ فإن حصة النفط فى احتياجات الدول الغربية واليابان من الطاقة قد هبطت من ٥٤٪ إلى ٤٧٪، وسوف تستمر فى الهبوط لبضع سنوات أخرى ، أما عن الاحتياجات الفعلية للدول الصناعية من النفط فإن الصناعة قد استأثرت بـ٣٩٪ من

احتياجات الدول الغربية من الطاقة خلال عام ١٩٨٠ ، وبلغت نسبة النفط من هذه الطاقة ٣٧٪ بالمقارنة مع ٤٣٪ عام ١٩٧٣ ، أى أن حصة النفط كمصدر طاقة للصناعة قد انخفضت ، ورغم أن هذا الانخفاض يعود جزئيا إلى ظروف الركود الاقتصادى العالمى ، فإن استعمال الفحم الحجرى والغاز الطبيعى والكهرباء كمصدر للطاقة – قد أخذ فى الازدياد . أما وسائل المواصلات فتستأثر بـ٢٨٪ من احتياجات الغرب من الطاقة عام ١٩٨٠ ، وقد بلغت الزيادة فى الاستهلاك بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨٠ نسبة ٢,١٪ فى السنة . ولا تزال السيارات تعتمد كليا على النفط ، واحتمال إيجاد مصدر طاقة بديل لازال بعيدا . بينما الاستهلاك المنزلى يستأثر بـ٣٣٪ من استهلاك الغرب من الطاقة ، فبين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨٠ انخفضت حصة النفط فى هذا القطاع من ٤٧٪ إلى ٣٧٪ ، وحل الغاز مكانه فى الاستعمال المنزلى .

وعموما فإنه على الرغم من أن حوالى نصف الوفر المحقق فى استهلاك النفط منذ عام ١٩٧٩ يعود إلى صعوبات الدول الغربية الاقتصادية أكثر مما يعود إلى تدابيرها الرامية إلى التقنين فى استهلاك الطاقة ، أى إلى حالة الركود الاقتصادى التى تعانى منها الدول الصناعية الكبرى ، إلا انه لابد من تسجيل نجاح ملحوظ فى خفض الاستهلاك ، ودليل ذلك – وفقا لتقرير لجنة الطاقة الدولية سالفة الذكر – أن إنتاجية الدول الأعضاء فى لجنة الطاقة الدولية قد ارتفعت إلى ١٩٪ بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٨٠ ، بينما احتياجاتها للطاقة قد ارتفعت بنسبة ٤٪ . ولا يمكن تجاهل برنامج كارتر لترشيد استهلاك الطاقة فى ابريل ١٩٧٧ . وقد كان له تأثير كبير فى خفض الاستهلاك ، وترشيد استخدام الطاقة فى الولايات المتحدة .

كذلك اتجهت الدول الغربية إلى تشجيع الإنتاج خارج دول الأوبك رغم ارتفاع تكلفته ، كبترول بحر الشمال ، والمكسيك ؛ وذلك بهدف التقليل من أهمية دول الأوبك بإيجاد مصادر بديلة للإنتاج ، وقد نجحت فى هذا وإن كان بشكل محدود .

أما عن مصادر الطاقة البديلة للبترول ، فإن الدول المستهلكة سعت أيضا إلى إثارة ضجة هائلة حول بدائل الطاقة من الفحم ، والكهرباء ، والغاز ، والطاقة الشمسية ، والطاقة النووية ، إلا أنه اتضح بأنه إذا كان الأمر يصلح بالنسبة للاستهلاك المنزلى ؛ حيث يمكن التحول باستخدام الغاز بديلا

من النفط ، فإن نسبة الاستهلاك لا تتخطى الثلث من إجمالى استهلاك الطاقة، ومن ثم تصبح المشكلة قائمـة ، ومـن ناحيـة أخـرى فـإن تقريـر لجنـة الطاقـة الدولية – سالف الذكر – أثبت أن بدائل الطاقة ارتفعت أسعارها بشكل كبير . فبيـن عـامى ١٩٧٠، ١٩٨٠ ارتفعت أسـعار الطاقـة الكهربائيـة المخصصـة للقطاع الصناعى بنسبة ٦٣٪، بالمقارنة مع أسـعار النفط ، والفحم الحجرى بنسبة ٧٥٪ ، والغـاز الطبيعـى بنسبة ٩٥٪ ، ومـن ثـم فـإن تكلفـة المصـادر البديلة سوف ترتفع أيضا بالنظر إلى الصعوبات التى تواجـه تطويـر مصـادر الطاقة هذه ، وعلى الأخص الطاقة النووية. ولذا فإن المصادر البديلة للبترول لازالت أمرا بعيد الاحتمال ، ولم يواكبه النجاح بعد ، ولـم يخـرج عـن كونـه مجرد ضجة إعلامية .

وخلاصة هذا المحور أن إنشاء الوكالة الدولية للطاقة قد أعطى للدول المستهلكة القدرة على تحقيق نجـاح فـى مواجهـة الاسـتخدام السياسـى لسـلاح البترول فى ضوء استراتيجية قصيرة الأجل ، وطويلة الأجل .

(٢) التهديد بين آن وآخر باحتلال منابع البترول فـى المنطقـة العربيـة بـالقوة المسلحة ، بل واستخدام القوة المسلحة أيضـا فـى تـأمين وصولـه إلـى الـدول الغربية المستهلكة له . وقد تسربت إلى وسائل الإعلام الخطط المختلفـة التـى وضعت من داخل الإدارة الأمريكية .

وقد استخدم هذا التهديد لتخويف الدول المنتجة للبترول علـى محاولـة الإقدام ثانية على استخدام هذا السلاح سياسيا .

(٣) الاسـتجابة للضغـوط العربيـة – فـى ضـوء توزيـع الأدوار بيـن أوروبـا الغربية ، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة – وذلـك بـإبداء مرونـة وتطـور فـى الموقف الغربى إزاء القضية الفلسطينية والأراضـى العربيـة المحتلـة . وهـذه الاستجابة ساعدت على امتصاص فعالية سلاح البترول العربـى ، وإن كنـا لا نستطيع تجاهل اعتدال الموقف الغربى خاصة أوروبا الغربية فـإن هـذا لـم يكن سوى طلقات فارغة من الأعيرة النارية ، أى أن هـذا بـلا تـأثير يذكـر . ومن ثم فإن هذه الاستجابة – رغم تعدد البيانـات الصـادرة عـن دول أوروبـا الغربية مجتمعة منذ حرب أكتوبر ٧٣ وحتى الآن – لم تشكل تطـورا حقيقيـا فى الموقف الأوروبى الغربى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى .

(٤) انفراد الطرف الأمريكى بإدارة حل الصراع العربى الإسرائيلى – فى ضوء رضاء أطراف الصراع – مع تقليص النفوذ السوفيتى فى المنطقة ، وإخراجه من أى تسوية للصراع . وقد أدت هذه السياسة إلى احتواء أمريكى للمنطقة العربية ، وبالتالى احتواء السلاح البترولى .

ويكفى الإشارة تأكيدا لذلك أن مباحثات الكيلو ١٠١ ، وفك الاشتباك الأول على الجبهة المصرية ، والوعد بفك اشتباك مماثل على الجبهة السورية بفعل أمريكى – أدت إلى رفع الحظر البترولى عن الولايات المتحدة، وإعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

(٥)خلق وتزكية التناقضات فى المنطقة العربية – خاصة بين وحدات النظام العربى – مما يؤدى إلى بعثرة الجهود العربية فى اتجاهات متعددة . وتفتيت التماسك العربى . ولعل فى تزكية الصراع فى لبنان ، وتدعيم استمرارية الصراع العراقى – الإيرانى ، علاوة على النزاعات المختلفة بين بعض الدول العربية – خير دليل على تأكيد هذا ، بل لعل ما وصلت إليه أيضا العلاقات بين مصر والعرب إلى مفترق الطرق بعد زيارة القدس ، وكامب ديفيد خير دليل آخر . حيث إن اللعب على التناقضات بين الدول العربية تحول دون استخدام هذا السلاح ثانية ؛ نظرا لأن نجاح استخدامه ثانية يتوقف على جماعية الموقف العربى وليس بانفراد دولة عربية واحدة .

(٦) خلق التناقضات داخل منظمة الأوبك ، والتى تضم ١٣ دولة منها سبع دول عربية ؛ وذلك بهدف تحطيم السياسة الموحدة لهذه المنظمة . ولعل الخلاف الحاد بين الأوبك حول حصص الإنتاج ، والأسعار خير دليل ، بل إن فشل أكثر من ثلاثة اجتماعات للمنظمة خلال العام المنصرم (١٩٨٣) بفعل عوامل خارجية خير دليل أيضا . كذلك فإن الغرب تحرك تجاه بعض الدول الأعضاء فى المنظمة بعقد صفقات سرية خارج المقررات المتفق عليها داخل المنظمة ، وذلك بسعر خاص وبإنتاج ضخم لفترات طويلة لضمان تدفق البترول إلى الغرب وبناء مخزون استراتيجى ضخم للابتعاد عن الضغوط العربية ، ومثال ذلك :

الاتفاق المعقود مع نيجريا . فى نفس الوقت الذى يحاول الغرب الإعلام الضخم بشأن بترول الشمال للتقليل من شأن الأوبك ؛ لتقوية الموقف التفاوضى للدول المستهلكة فى مواجهة كارتل الأوبك . وقد ترتب على ذلك

كله خفض السعر من ٣٤ دولارا للبرميل إلى ٢٩ دولارا خلال عام ١٩٨٣ ،
بل إن المعنى ليس فى خفض السعر ، ولكن فى أنه جاء تأكيدا للخلافات
الحادة بين دول الأوبك ، والتى كان وراء تزكيتها بل وخلقها من الأساس
ومن البداية – الدول الغربية ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية .

والخلاصة : فإن الدول العربية بسياستها التى قامت على ستة محاور
أساسية قد نجحت إلى حد كبير فى تحجيم الدور السياسى لسلاح البترول
العربى مما يثير تحديات أمام مستقبل هذا السلاح وفعاليته .

ثالثا : التحديات المطروحة إزاء مستقبل الاستخدام السياسى للبترول العربى :-

إن النجاح الذى أحرزته السياسة الغربية فى إجهاض فعالية الاستخدام
السياسى لسلاح البترول العربى على مدار عشر سنوات منذ استخدامه عمليا
فى أكتوبر ١٩٧٣ ، وإن كان قد حقق مصالح الغرب بشكل مباشر إلا أنه فى
نفس الوقت أوجد خللا فى ميزان القوى فى المنطقة العربية لصالح إسرائيل ،
حيث أدت سياسة الغرب إلى تقليص سلاح البترول من يد الغرب ، مما
أفقدهم أحد أهم متغيرات التوازن الإقليمى فى إطار الصراع العربى
الإسرائيلى ، أى أفقد هذا النجاح القدرة التفاوضية لدى العرب من خلال
سلاح البترول ، مما أعطى لإسرائيل قدرة أكبر على التفاوض والمساومة ،
ومن ثم جعلها تفرض سيطرتها على المنطقة . وعلى أية حال فإن هذا
النجاح يثير تساؤلا هل هذا النجاح نجاحا دائما للغرب فى إبطال فعالية سلاح
البترول سياسيا أم نجاح مؤقت ؟ وعلى الجانب الآخر هل الاستخدام السياسى
للبترول العربى قد انتهى للأبد أم أن احتمالات هذا الاستخدام لا زالت قائمة ،
وفى الإمكان تنفيذه ثانية ؟

بعبارة أخرى : فإن التحدى المطروح أمام مستقبل سلاح البترول
العربى يتمثل فى مدى إمكانية استخدام هذا السلاح من جديد ؟ ومن إمكانية
أن يظل أداة للحفاظ على التوازن الإقليمى فى المنطقة .

وبعبارة ثالثة : هل يمكن استخدام هذا السلاح من جديد ؟ وأن يظل
أداة للتوازن فى المنطقة أيضا ؟ أم أنه فقد فاعليته إلى الأبد ؟

والواقع أنه يوجد اتجاهان رئيسيان فى هذا الصدد : الأول : يرى بأن هذا السلاح لم يعد له من تأثير على الإطلاق ، وأنه ليس فى الإمكان الحديث عن استخدامه ثانية ، وحتى لو استخدم – وهذا احتمال ضعيف – فلن يكون له تأثير يذكر . ويؤكد هذا الاتجاه ذلك الاجتماع الذى عقد فى أكتوبر عام ١٩٨٢ فى جامعة أكستر بغرب إنجلترا ، وضم حوالى أربعين من كبار الاقتصاديين والمخططين فى العالم العربى – إلى جانب خبراء من الغرب ، وقد اتفقت جميع الأطراف المشاركة فى المؤتمر على أن عصر النفط قد شارف على نهايته، وأن أيام المصادر المالية غير المحدودة قد باتت معدودة . وكان قد عقد هذا الاجتماع لبحث المشاكل المعضلات الناجمة عن العائدات النفطية ، ومدى مستقبل هذا السلاح .

أما الاتجاه الثانى : فإنه يرى أن مستقبل النفط لا يزال مشرقا شرط ألا نبدده ، وأن نحترم استعماله ، وذلك طبقا لما يراه البعض من أصحاب هذا الاتجاة . على حين يرى آخرون أن إمكانيات هذا السلاح لازالت قائمة ، شرط أن يكون هناك القرار السياسى بذلك .

كذلك يرى البعض الآخر أن استخدام البترول كسلاح إيجابى لا يمكن أن يحقق آثاره المرجوة بتصرفات انفرادية ، بل لابد من سياسة موحدة شاملة ، وقد تم هذا ويمكن أن يتم ثانية . فى نفس الوقت يؤكد د . حامد ربيع هذا الاتجاه بقوله بأن سلاح البترول أداة أساسية فى الصراع السياسى بالمنطقة ، وأنه يقدم نموذجا فريدا باعتباره أداة تصلح لإثارة الموقف ، ولخلق حالة من التهييج الصالحة لأن تجعل منه منطلق إدارة الصراع ، وهو أيضا فى لحظات الاسترخاء والاستعداد لخلق الأزمة وللتأزم قادر على أن يكون متغيرا آخر نستطيع أن نكتل حول ما يمكن تسميته بدبلوماسية البترول ، أو بعبارة أخرى عمليات المساومة بقصد الترابط المصلحى والتكتل الاقتصادى .

الواقع أنه من جانبنا فإن التحدى الذى يواجه مستقبل الاستخدام السياسى لسلاح البترول يتطلب التمييز بين : إمكانيات استخدام هذا السلاح من جانب العرب ، وهل لازالت قائمة أم لا ؟ وبين فاعلية هذا السلاح فى مواجهة المقصودين من وراء استخدامه بما يتخطى سياساتهم الرامية لإجهاض فعاليته .

فبالنسبة لإمكانيات استخدام هذا السلاح فإنها لازالت قائمة ، ولم تخبو بعد رغم النجاح الملحوظ للسياسة الغربية لإبطال هذه الإمكانية ، وهذا يرتبط بعدة حقائق نوجزها فيما يلى :

- أن دول الأوبك تحوى نحو ٧٨٪ من كل البترول فى عالم اليوم ، وتنتج ٦٢٪ من كل المنتج العالمى ، ولها السيطرة على ٨٥٪ من تجارة البترول فى العالم ، وطبقا لما أشار إليه التقرير السنوى للبنك الدولى الذى صدر فى يوليو ١٩٨٣ فإن دول الأوبك ستظل المصدر الرئيسى لإمداد الدول الصناعية بالبترول الخام حتى فترة التسعينات ، وسيكون لها دور رئيسى فى تحديد سعره ؛ وذلك بسبب انخفاض إنتاجه فى المناطق الأخرى خاصة بحر الشمال .

- وأن حجم المنطقة العربية بما تمتلكه من هذا السلاح من الضخامة ما يجعل إمكانيات استخدامه قائمة . ومؤشرات ذلك : أن نسبة إنتاج دول المجموعة العربية داخل منظمة الأوبك ٦٠٪ تقريبا ، ونسبة إنتاجها من البترول من الإنتاج العالمى حوالى ٢٥٪ ، ونسبة ما تساهم به فى إجمالى المصدر منه ما يقرب من ٦٠٪ ، بينما نسبة ما تحتله من نسبة الاحتياطى العالمى منه حوالى ٦٠٪ أيضا ، بل إن أغلب الدول العربية المنتجة للبترول ستظل تنتجه فى الوقت الذى يكون قد نضب من الدول غير العربية . (ويوضح هذا الجدول المرفق) . أما نسبة ما تستورده أوروبا الغربية من وارداتها النفطية نحو ٨٠٪ من العرب ، بينما اليابان تستورد أكثر من ٤٠٪ حاجتها من العرب ، أما الولايات المتحدة فتستورد أكثر من ٤٣,٨٪ من البترول العربى ، والذى يشكل أيضا نحو ١٥,٦٪ من إجمالى الاستهلاك فيها. وهو آخر ما أعلنته وكالة الطاقة الفيدرالية الأمريكية .

جدول رقم (١)

تطور احتياطى النفط عربيا وعالميا (مليار برميل فى نهاية العامة)

السنة / القطر	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٨١/٨٠ -١	فترة نفاذ الاحتياطى بالسنة
أقطار الأوبك :								
الإمارات العربية	٢٥,٥	٣١,٧	٣١,٣	٢٩,٤	٣٠,٤	٣٢,٢	٥,٩	٥٨,٤
البحرين	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٢	٠,٢	٠,١	--	١٣,٠
الجزائر	٧,٦	٧,٤	٦,٣	٨,٤	٨,١	٨,١	١,٢	٢٩,٥
السعودية	١٣٦,٨	١٤٤,٨	١٦٨,٩	١٦٦,٥	١٦٧,٨	١٦٧٣,٨	٠,١	٤٦,٨
سورية	٧,١	٢,٢	٢,١	٢,٠	١,٩	١,٩	--	٣١,٢
العراق	٣١,٥	٣٤,٣	٣٢,١	٣١,٠	٢٩,٧	٢٩,٧	١,٠	٩١,٢
قطر	٦,٥	٥,٩	٤,٠	٣,٨	٣,٤	٣,٤	٥,٦	٢٢,٧
الكويت	٧٢,٧	٧١,٢	٦٩,٤	٦٨,٥	٦٧,٧	٦٧,٧	٠,٧	١٦٨,٥
ليبيا	٢٥,٥	٢٦,١	٢٤,٣	٢٣,٥	٢٢,٦	٢٢,٦	١,٧	٥٨,٢
مصر	٥,١	٣,٩	٣,٢	٣,١	٢,٩	٢٠٩	--	١٣,٩
المجموع	٣١٨,٧	٣٢٧,٨	٣٤١,٩	٣٣٦,٤	٣٣٦,٤	٣٣٦,٥	--	٥٦,٣
أقطار الأوبك غير العربية :								
الأكوادور	٥,٧	٢,٥	١,٢	١,١	١,١	٠,٩	١٨,٢	٥,٠
أندونيسيا	١٠,٥	١٤,٠	١٠,٢	٩,٦	٩,٥	٩,٨	٣,١	١٦,٧
إيران	٦٠,٠	٦٤,٥	٥٩,٠	٥٨,٠	٥٧,٥	٥٧,٠	٠,٩	١١٣,٥
الغابون	١,٥	٢,٢	٢,٠	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٢٥,٠	٨,٩
فنزويلا	١٤,٠	١٧,٧	١٨,٠	١٧,٠	١٧,٩	٢٠,٣	١٣,٤	٢٦,٦
نيجيريا	٢٠,٠	٢٠,٢	١٨,٢	١٧,٤	١٦,٧	١٦,٥	١,٢	٣٣,٠
مجموع أقطار الأوبك غير العربية	١١١,٧	١٢١,١	١٠٨,٦	١٠٣,٦	١٠٣,١	١٠٥,٠	١,٨	٤٢,٣
مجموع أقطار الأوبك	٤١٧,٨	٤٤٢,٥	٤٤٤,٩	٤٣٤,٦	٤٣٤,٥	٤٣٦,٥	٠,٥	٥٣,٨
تونس	١,٠	١,١	٢,٣	٢,٢	١,٦	١,٧	٦,٢	٣٩,٢
عمان	٥,٣	٥,٩	٢,٥	٢,٤	٢,٣	٢,٦	١٣,٠	٢٢,٢

تابع جدول رقم (١)

السنة / القطر	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	نسبة التغير ٨٠/٨١ ١-	فترة نفاذ الاحتياطى بالسنة
أقطار أوبك الغربية :								
المملكة المتحدة	١٠,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٥,٤	١٤,٨	١٤,٨	—	٢٢,٦
النرويج	٤,٠	٧,٠	٥,٩	٥,٨	٥,٥	٧,٦	٣٨,٢	٤١,١
المجموع	١٦,٠	٢٥,٥	٢٣,٩	٢٣,٧	٢٣,٨	٢٤,٦	٣,٤	٣٧,٦
أقطار أمريكا الشمالية :								
الولايات المتحدة	٣٤,٧	٣٣,٠	٢٨,٥	٢٦,٥	٢٦,٤	٢٩,٨	١٢,٩	٩,٥
كندا	٩,٤	٧,١	٦,٠	٦,٨	٦,٤	٧,٣	١٤,١	١٥,٥
المكسيك	٣,٦	٩,٥	١٦,٠	٣١,٢	٤٤,٠	٥٦,٩	٢٩,٣	٦٥,٣
المجموع	٤٧,٧	٤٩,٦	٥٠,٥	٦٤,٦	٧٦,٨	٩٤,٠	٢٢,٤	٢١,٠
أقطار الكتلة الاشتراكية :								
الاتحاد السوفيتى	٨٠,٠	٨٠,٤	٧١,٠	٦٧,٠	٦٣,٠	٦٣,٠	—	١٤,٣
الصين	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٥	٢٠,٥	٢,٩	٢٧٠٢
المجموع	١٣٠,٠	١٠٣,٠	٩٤,٠	٩٠,٠	٨٦,٣	٨٥,٩	٠,٥	١٦,١
مجموع أقطار العالم	٦٢٧,٩	٦٥٨,٧	٦٤١,٦	٦٤١,٦	٦٤٨,٥	٦٧٠,٩	٣,٤	٣٢,٩
نسبة الاوابك للعالم ٪	٥٠,٨	٤٩,٨	٥٣,٣	٥٢,٤	٥١,٩	٥٠,٢		
نسبة الأوبك للعالم ٪	٦٦,٥	٦٧,٢	٦٩,٣	٦٧,٧	٦٧,٠	٦٥,١		

المصدر : المستقبل العربى ، عدد ٤٨ فبراير ١٩٨٣ ، الملف الإحصائى للطاقة فى الوطن العربى ، ص ١٧٣ : ١٨٢ . واحتسبت الأرقام من نشرة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) عدد يوليو ١٩٨٢ ، ومن دورية : "Oil and Gaz Journal" (أعداد متفرقة).

وهذه المؤشرات تؤكد – بما لايدع مجالا للشك – أن إمكانيات الاستخدام السياسى لسلاح البترول قائمة .

أما بالنسبة لفعالية هذا السلاح فى مواجهة المقصودين من وراء استخدامه فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى ، وبما يتخطى الإجراءات والسياسات الدفاعية من جانب هؤلاء المقصودين لإجهاضه . فإن هذا يتوقف على مدى الإدراك العربى لكيفية استخدامه للحصول على مكاسب سياسية محددة، وأيضا على الإدراك العربى لكيفية مواجهة الإجراءات المتوقعة والمضادة من جانب الغرب خاصة فى حالة استخدامه ، وذلك فى نطاق الإدراك العربى الجماعى بأن فاعلية هذا السلاح كامنة فى كونه إداة للحفاظ على التوازن الإقليمى فى المنطقة .

بعبارة أخرى : فإن فعالية هذا السلاح يتوقف على طبيعة الاستراتيجية العربية الجماعية فى استخدام مثل هذه الأداة فى الصراع السياسى فى المنطقة . ويكفى الإشارة إلى نقطتين لتبيان غياب الإدراك العربى لتحقيق الفاعلية من وراء هذا السلاح : الأولى : هل أدرك العرب وبقية دول الأوبك أن انخفاض الطلب على البترول ، وخفض إنتاجهم له خاصة الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٨٢ – لم يرجع فحسب إلى خفض استهلاك الطاقة فى الغرب وإنما يعود إلى حالة الكساد العالمى ، والركود الاقتصادى الذى جاء نتيجة سياسات الغرب المتعسفة مع دول العالم الثالث التى عجزت عن الاستيراد ، مما أدى إلى إقلال الإنتاج الصناعى العالمى ، وأدى بدوره إلى نقص الطلب على البترول مما أجبر دول الأوبك على تخفيض سعرها خاصة وأنه أصبح لدى الدول الصناعية الكبرى مخزون استراتيجى من البترول ، والذى يكون نتيجة زيادة إنتاج دول الأوبك دون إدراك لطبيعة الوضع الاقتصادى العالمى الذى اتسم بالركود . أما النقطة الثانية فهى : هل يدرك العرب وبقية دول الأوبك أيضا أن كل خفض مقدراه خمسة دولارات للبرميل يوفر ٢٧ مليون دولار للخزانة الأمريكية ، وارتفاع ١,٥٪ فى مستوى المعيشة ، وارتفاع من إجمالى الناتج القومى ٠,٠٨٪ ، وانخفاض فى البطالة بنسبة ٠,٤٪ . وفى غرب أوروبا فإن مثل هذا الخفض يحقق أرقاما مماثلة بل أكثر ، وذلك طبقا لإحدى الدراسات "لمورجان جارنتى" . ومن ثم فإنه لو أدرك العرب هذا بالفعل لنجحوا فى الضغط على الغرب بسلاحهم

البترولى ، وذلك بأن وضعوا الموازنة بين المعروض من البترول والسعر ، وأن التحكم فى حجم الإنتاج منه يشكل أداة ضاغطة على الاقتصاد الغربى .
والخلاصة : أنه بعد مرور حقبة عشر سنوات على الاستخدام السياسى الفعلى لسلاح البترول العربى ، فقد تأكد تحول محور التحكم فى السوق البترولية – إلى حد كبير – من الدول المنتجه إلى الدول المستهلكة ثانية – رغم الفارق بين الوضع الحالى وبين ما كانت عليه الأوضاع قبل حرب أكتوبر ١٩٧٣ – وذلك نتيجة السياسة الغربية لإجهاض فعالية هذا السلاح ، ونتيجة غياب الإدراك العربى لكيفية مواجهة هذه السياسة الغربية المضادة . وتأكد أيضا وجود فجوة كبيرة لدى العرب بين الإمكانيات المتاحة فى أيديهم وبين قدرتهم على استخدامها بفعالية ؛ لغياب الإدراك العربى الجماعى والإرادة السياسة الموحدة .

ومن ناحية ثالثة فقد تأكد أيضا بأن ميزان القوى فى المنطقة أضحى فى صالح إسرائيل أكثر من العرب ، وفقدت المنطقة توازنها الإقليمى الذى تأكد منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حيث استخدام سلاح البترول سياسيا إلى جانب الأداة العسكرية .

وفى ضوء التحليل السابق فإن الاستخدام السياسى لسلاح البترول العربى للحفاظ على التوازن الإقليمى أصبح ضرورة حتمية – لا تقبل الجدل – شريطة الإدراك العربى الجماعى – لا الانفرادى – لكيفية استخدامه كأداة للتفاوض والضغط ، وتحقيق التوازن من ناحية ، ومن ناحية أخرى الإدراك العربى لكيفية مقاومة ومواجهة ضغوط الغرب وسياساته الرامية لإجهاض فعاليته ، وذلك فى ضوء استراتيجية عربية موحدة تسعى دائما باستخدام هذه الأداة للحصول على مكاسب سياسية بما يخدم الأهداف القومية للأمة العربية، خاصة وأن إمكانيات استخدام هذا السلاح لازالت قائمة وتبعث على التفاؤل الدائم .

المبحث الثانى
"مستقبل الدور السياسى للبترول فى ضوء أزمة الخليج"*: _

يعد البترول واحدا من أهم المتغيرات الرئيسية لأمن الخليج والمنطقة العربية بأسرها ماضيا وحاضرا ومستقبلا . ومنذ أن استخدم كسلاح سياسى خلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ لأول مرة فى تاريخه ، والأنظار تتجه إليه من كل صوب ، ولأن هذا المورد هو بؤرة حياة الغرب وشريان تقدمها الصناعى إن لم يكن العامل الأساسى أو الوحيد لاستمرار الغرب الصناعى وحياة شعوبه ، لذلك فإن الغرب بدأ يخطط لإجهاض هذا السلاح وشل فاعليته بما يحول دون استخدامه مرة أخرى كسلاح سياسى . وسارعت الدول الصناعية الكبرى آنذاك إلى اتخاذ عدة إجراءات منها :

تكوين الوكالة الدولية للطاقة فى فبراير ١٩٧٤ وبمبادرة من الولايات المتحدة ، وإنشاء آبار صناعية لتخزين البترول فى أراضى الدول الصناعية لاستخدامه فى الأزمات وغيرها ، وزيادة التغلغل داخل أعضاء منظمة الأوبك للبترول بأساليب عديدة ، وممارسة الضغوط على عدد من المنتجين لزيادة حصص إنتاجهم ، مع السعى نحو تمزيق الصف العربى والحيلولة دون تماسكه مرة أخرى ؛ حتى لا يستخدمونه كسلاح سياسى مرة أخرى ، وغير ذلك من سياسات استهدفت تحطيم إرداة هذا السلاح . وقد نجحت هذه السياسة إلى حد كبير ، (وفصلنا القول فى ذلك فى دراسة نشرت على صفحات الأهرام الاقتصادى فى ١٩٨٣/١١/٢١ – عدد ٧٧٥).

وطوال السبعينات والثمانينات لم يغب عن الغرب بأى حال أهمية المورد البترولى ، واستمرت الدراسات داخل الدوائر العلمية والسياسية ، وطالعنا بشأن ذلك من الدوريات المختلفة تقارير هامة فى هذا الشأن . وتعددت البدائل المطروحة من الاهتمام الواسع بالبحث عن بدائل للطاقة بدلا من البترول إلى الاهتمام بالتنقيب الواسع عنه فى أماكن أخرى بديلة للخليج العربى ، إلى التفكير فى احتلال منابع البترول بالقوة ، وأخيرا طرح فكرة تأجير حقول البترول لمدد معينة يضمن سيطرة ضمنية ومباشرة عليها ، وقد طرحت الفكرة الأخيرة خلال العامين الأخيرين .

---

* نشرت فى "الأهرام الاقتصادى" ، بتاريخ ١٩٩١/٣/٢٥ ، ص٢٠، ٢١ .

وقد شهد البترول ودوله المنتجة تماسكا فى العامين الأخيرين حتى منتصف العام الماضى ، حيث بدأت أسواقه تستقر ، وأسعاره دخلت دائرة الثبات النسبى خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية ، كما بدأت منظمة الأوبك تتماسك بعد صراع دب بين أطرافها بسبب حرب الخليج آنذاك .

- أما الحاضر :-

حيث بدأت أزمة الخليج باحتلال العراق للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠ ، وأصبحت الكويت تحت سيطرة العراق ليمثلا معا احتياطى قدره ٢٠٪ من البترول العالمى . ولاح فى الأفق استخداما جديدا للبترول كسلاح سياسى من جانب العراق ، وذلك بإضافة إنتاج الكويت ومخزونها من الاحتياطى إليه . واختلف استخدام العراق لسلاح البترول هذه المرة ؛ وذلك لما صاحب هذا الاستخدام من وجود سند كبير له يتمثل فى حجم القدرة العسكرية التى تستطيع حمايته من الغرب حال التفكير فى الهجوم على حقوله البترولية . وأضحى السلوك العراقى فى أحد أبعاده الرئيسية يمثل نوعا من التحدى للغرب الصناعى كله ؛ نظرا لزيادة قدرة العراق على التحكم فى البترول إنتاجا وأسعارا بزيادة حجم ما تحت يده إنتاجا فعليا ومخزونا احتياطيا ، بل سيترتب على ذلك زيادة وزنه وتأثيره ونفوذه داخل الأوبك . بل والأكثر من هذا فإن الغرب أصبح يدرك أن باقى منابع البترول فى الخليج أصبحت مهددة بالاحتلال من العراق خاصة مع وجود قدرته العسكرية واستمرار تزايدها .

وسارع الغرب بقيادة الولايات المتحدة امتدادا للسياسة السابقة التى اتبعت باستمرارية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ - إلى استخراج المخزون الاستراتيجى وعرضه فى الأسواق تأكيدا لتحول القدرة على التحكم فى هذا المورد الهام من دول الإنتاج إلى دول الاستهلاك ، مع ممارسة الضغط على الدول المنتجة لزيادة حصص إنتاجها تحت التهديد بالمخاوف الأمنية من النظام العراقى ، ولتعويض الغرب من استخدام جزء من المخزون البترولى لدى دوله المختلفة ، والملاحظ أن سعر البترول ارتفع مع بدء أزمة الخليج فى أغسطس الماضى حتى تجاوز (٤٠) دولار ، ثم بدأ يستقر عند (٣٠) دولار عند بدء الحرب فى الخليج فى ١٧ يناير ١٩٩١ . وعلى عكس كل

التوقعات بارتفاع سعره إلى ما يقرب من (٦٠) دولار حال نشوب الحرب فإن سعره انخفض بصورة غير مدركة من الكثيرين ، ولكن هذا الانخفاض جاء فى سياق استراتيجية الغرب باظهار القدرة على التحكم فى هذا السلاح ، وإظهار ضعف المنتجين له عن التحكم فيه . وقد أثبت الغرب بالتالى سلامة استراتيجيتهم التى اتبعوها فى أعقاب الاستخدام الأول له كسلاح سياسى .

ولكن القضية لم تعد مركزة عند هذا الحد ، فالغرب يدرك ولازال أن التحكم فى الأسعار هى مسألة مؤقتة يراد بها إظهار سلامة الاستراتيجية المتبعة فى هذا الشأن فى الوقت الحاضر للتقليل من أهمية الاستخدام السياسى لهذا السلاح الخطير من جانب المنتجين ، ولتحطيم إرداتهم فى التفكير فى استخدامه مرة أخرى . ومن ثم فإن الإجراءات المتبعة تثبت أنها من قبيل السياسات الوقتية رغم أهميتها ، وقاد هذا إلى كيفية ترجمة الأفكار التى كانت تطرح بين حين آخر والمتعلقة باحتلال منابع البترول فى منطقة الخليج ، أو تأجير حقوله من المنتجين ... إلخ ، وجاءت الفرصة السانحة وهى نتاج لتخطيط غربى سابق باشتعال أزمة الخليج التى قادت الغرب مع انحسار الوجود السوفيتى كقوة كبرى منافسة فى المنطقة - إلى عدة إجراءات بموجبها يهيمن النظام العالمى من خلال القطب الرئيسى الفعال وهو الولايات المتحدة على مقدرات المنطقة العربية ، واحتواء ثرواتها ، والتحكم فيها فى ضوء استراتيجيتها الخاصة .

فقد سارعت الدول الغربية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة إلى تحقيق هذا الهدف الاستراتيجى وهو : السيطرة على منابع البترول ؛ لضمان مستقبل الغرب الصناعى ، ولتدعيم أركان النظام العالمى الجديد الذى يقوم على هيمنة الغرب . وفى ضوء ذلك يتخذ من الخطوات ما يلى:

(١)القضاء على قدرات العراق بما لا يهدد مصالح الغرب البترولية فى الخليج .

(٢)الوجود المباشر بقوات غربية دولية فى منطقة الخليج ودوله .

(٣)تحديد إيران فى إطار توازن جديد للمنطقة .

(٤)تدعيم قوة ونفوذ إسرائيل للقيام بوظيفتها التقليدية فى حماية المصالح الغربية.

ومن ثم فإن إرادة الدول المنتجة للبترول فى السيطرة على ثرواتها البترولية أصبحت مشلولة ، وانتقلت إلى الدول المستهلكة وهى دول الغرب الصناعى . ولذلك فإن قراءة واقع وتطورات أزمة الخليج قراءة تحليلية فى إطار هذا الموضوع – تشير إلى زيادة تكريس قوة الغرب فى السيطرة على البترول ، وزيادة تكريس لسياسة الغرب الاستراتيجية المتبعة منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ وحتى الآن فى إجهاض فعالية هذا السلاح ، والتى وصلت بتفجر أزمة الخليج إلى إمكانية السيطرة الفعلية على منابع البترول لضمان استمرارية تدفقه دون انقطاع ودن استخدام سياسى له .

وهذا فى واقع الأمر ما يجعلنا فى استشراف المستقبل غير متفائلين فى سياق التنبوء العلمى وليس من قبيل الأمانى – فى إمكانية استخدام هذا المورد البترولى كسلاح سياسى فى المستقبل المنظور على الأقل ، خاصة بعد فقدان إرادة الدولة المنتجة فى السيطرة عليه فى الوقت الحاضر ، بل إن الأخطر أن يستخدم سياسيا من جانب الإرادة الجديدة للدول المستهلكة له ، والتى أصبحت تهيمن عليه ، وذلك بتكريس التبعية لدى دول المنطقة بصورة أعمق مما هو حادث ، بل وبفرض الأمر الواقع فى كثير من مقدرات المنطقة ومصير ها ومصير شعوبها واستقلاليتها .

وقد كان الأمل لدينا ولدى كل قومى عربى ، أن يكون البترول سلاحا لتحقيق الوحدة العربية ، ووسيلة لتحقيق التقدم العربى المنشود ، وليس أداة تمزق وتطاحن وتخلف وتبعية . وإذا كان هناك من آمال معقودة على هذا المورد الهام رغم محدوديتها هذه الأيام ، إلا أنها تتركز فى ضرورة إعادة توزيع الدخول العربية الناتجة عنه فى إطار تحمل تبعات التنمية الشاملة ؛ وذلك بهدف تقريب الفوراق الفادحة بين مستويات الشعوب العربية.

بعبارة أخرى : فإن التحدى فى الوقت الراهن يكمن فى ضرورة التوظيف الحقيقى لعوائد البترول كسلاح للتنمية العربية ، لتصبح المنطقة العربية وحدة متضامنة تشكل قوة ضاغطة فى النظام العالمى الجديد الذى يتشكل من الآن فصاعدا بسمات تختلف عن الماضى بصورة كبيرة ، والسؤال هنا هل نحن على مستوى التحدى كعرب ؟؟ الأيام القادمة هى الفيصل فى ضوء أزمة الخليج.

المبحث الثالث
الجوانب السياسية لضريبة الكربون على البترول العربي*

من بين الحقائق التى لاجدال حولها هو أن البترول لازال له قيمته كورقة استراتيجية فى النظام الدولى . فالنظام الرأسمالى يعتمد فى حركته على هذه السلعة الحيوية ، فى نفس الوقت الذى تمثل فيه هذه السلعة أهمية كبرى للمنتجين لها ، سواء من حيث الدخل الذى يتحقق لهم من بيعها ، وسواء التوظيف الحى بين آن وآخر لهذه السلعة فى تحقيق بعض أهداف الدول المنتجة.

وتعد فكرة ضريبة الكربون ، من الأفكار التى تعترف – من البداية وحتى النهاية – بأهمية سلعة البترول كقيمة استراتيجية ، وبالتالى فإن طرحها يجب أن يقودنا إلى فهم الجوانب المختلفة لها . ومن ناحية أخرى فإن السياسة الخارجية للدول – خصوصا الكبرى منها – لها جوانب معلنة ، وأخرى خفية تستهدف من ورائها تحقيق الأهداف الاستراتيجية لها . ومن ثم فإن الوقوف على الجوانب المعلنة فقط يقود إلى تحليلات خاطئة ، وبالتالى فإن التخطيط لردود الأفعال سيكون مضللا ، على عكس لو تم الوقوف على الأهداف الخفية لهذه السياسة أو تلك ، فإن ردود الأفعال والاستراتيجيات المقابلة لها ستكون على درجة عالية من النجاح فى ضوء استثمار كل أوراق الضغط المتاحة .

فى هذا السياق ، فإنه من الأهمية تناول الموضوع بين الأهداف المعلنة والخفية . فالأهداف المعلنة لضريبة الكربون تتمثل فى : أن فكرة ضريبة الكربون هذه جزء من استراتيجية وضعتها المجموعة الأوروبية لخفض الغازات الملوثة ، والتحكم فى مخاطر النفايات والفضلات المنزلية ، وتشجيع آليات التكنولوجيا التى تساعد على مواجهة مخاطر التلوث مثل : تكنولوجيا صناعة السيارات ، واستخدام البنزين الخالى من الرصاص . ومن ثم فإن هذه الضريبة تهدف طبقا لما أعلن عنه وعلى لسان مسؤلى الجماعة الأوروبية – إلى خفض مستويات غاز ثانى أكسيد الكربون المتسببة فى مشكلة الاحتباس الحرارى لمواجهة مشكلة التلوث التى تهدد بتغيير المناخ

* نشرت بجريدة "عكاظ" بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٥.

العالمى عن طريق ارتفاع درجة الحرارة فى العالم . وطبقا لما أعلن أيضا أن المستهدف أن تصل نسبة خفض التلوث إلى ماهى عليه عام ١٩٩٠ ، وتحقق الضريبة المقترحة نسبة تتراوح مابين ٣٠- ٥٠٪ ، بينما تتحقق النسبة المتبقية من خلال إجراءات دعم اقتصاد الطاقة وتطوير مصادرها البديلة .

وهكذا يتضح أن تسمية الضريبة باسم ضريبة الكربون تتفق مع الأهداف المعلنة ، والتى تتمحور حول السعى نحو خفض نسب ثانى أكسيد الكربون ؛ لحماية البيئة من التلوث . وحتى تتضح الجوانب غير المعلنة لهذه الضريبة ، يصبح من الأهمية الإشارة إلى تطور هذه الفكرة .

حيث طرحت هذه الفكرة فى إطار مشروع قانون كامل ، خلال اجتماع غير رسمى لوزراء الطاقة الأوروبيين فى البرتغال فى أبريل ١٩٩٢. ومع بلورة الفكرة والالتفاف حولها ، سعت المفوضية الأوروبية لاستكمال جوانبها المختلفة لصياغة موقف أوروبى موحد قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية فى "ريودى جانيرو" ، والمعروف بقمة الأرض الذى انعقد خلال العام الماضى . وقد توصلت دول المجموعة الأوروبية إلى اتفاق عام مبدئى على الفكرة، مما حدا بهذه المجموعة إلى الترويج للفكرة سعيا نحو إقناع كل الأطراف لتجد سبيلها إلى التنفيذ الفعلى . ولكن إزاء خشية دول المجموعة الأوروبية من مجابهة مصاعب وعقبات من الأطراف المختلفة لهذه الفكرة ، خاصة أنه لم يتحقق لها الإجماع السياسى المطلوب ، مع رفض العديد من المؤسسات الصناعية الكبرى فى داخل أوروبا ذاتها لهذه الضريبة ، بالإضافة إلى معارضة واسعة وذات صوت عال من الدول غير الأوروبية ، لذلك قامت دول هذه المجموعة إلى تقديم مشروع الضريبة فى مؤتمر قمة الأرض بالبرازيل فى صورة ورقة إقناع فقط ، وليس فى صيغة مشروع للنقاش والتصويت عليه لإقراره .

كما أن قيمة الفكرة ماديا قد تلفت النظر للجوانب الخفية ، حيث إن الفكرة تعتمد فرض ضريبة مقدراها ٣ دولارات لبرميل البترول الواحد ، تزيد مقدار دولار واحد سنويا حتى عام ٢٠٠٠ لتصبح القيمة آنذاك (١٠) عشرة دولارات على كل برميل .

أما بالنسبة للفحم الحجرى فتبلغ الضريبة المقررة ١٤ دولارا للطن ، وأربعة دولارات لطن الغاز ، و(١٠) دولارات للطاقة النووية . وكما يتضح أذن أن قيمة الضريبة عند بلوغ عام ٢٠٠٠ ستمثل نصف– وأكثر – قيمة سعر بيع البرميل الواحد من البترول ، وهذا العائد كان يدخل إلى إيرادات الدول المنتجة للبترول .

وبالنظر إلى الجوانب الخفية لهذه الفكرة بفرض ضريبة الكربون على الدول المنتجة للبترول حماية للبيئة من التلوث – يتضح مايلى :

– أن غاز الكربون الذى تستهدف الضريبة خفضه ، يتركز أساسا فى الدول الصناعية التى اضطلعت بمسؤلية الإنتاج الصناعى خلال العقود أو القرون الأربعة الماضية ، وهى هنا الدول الأوروبية ، ويتضح ذلك من خلال نسب إفراز غاز الكربون ، حيث إن الولايات المتحدة تطلق وحدها ٢٣٪ ، واليابان ٥٪ ، والمجموعة الأوروبية ١٣٪، والدول الاشتراكية (المسماة بهذا الاسم قبل تفكك الاتحاد السوفيتى بنهاية عام ١٩٩١) ، تطلق ٢٥ ٪ ، وبالتالى فإن نسبة بقية دول العالم والمسماة بدول الجنوب ، ومن بينها الدول البترولية لايتعدى نصيب تحملها فى إفراز الغاز سوى ٣٠٪ .

وإذا كانت الدول الصناعية الكبرى تفرز وحدها مايزيد على ثلثى غاز الكربون (٧٠٪) ، فهل تتحمل الدول المنتجة للبترول مثل هذه الضريبة، فى الوقت الذى تبيع هذه الدول الصناعية منتجاتها بالأسعار التى تحددها ، بل وتشترط ضرورة عدم فرض سياسات الحماية حتى تنطلق هذه المنتجات فى الداخل .

– أن مظاهر الركود العالمى ، ووصول حجم الطلب إلى حد الإشباع فى ضوء تركز الطلب فى الدول المنتجة للبترول ، مما خلق فائضا ضخما من الدخل النقدى لدى هذه الدول من ناحية ، وقلل من حجم الاستثمار العالمى الذى وصل إلى مرحلة الإشباع شبه الكامل – كلها مظاهر شائعة وكثر الحديث فيها ، ومن ثم فإن تجاهلها فى ضوء أهداف معلنة لفكرة فرض ضريبة الكربون بغرض الحد من التلوث – يصبح أمرا يستحيل استيعابه .

ومن ثم فإن الغرض الحقيقى المستهدف من وراء فرض هذه الضريبة ، يتمثل فى عدد من الجوانب السياسية ، والتى تتمثل بدورها فى امتصاص الفائض النقدى من أيدى الدول المنتجة للبترول ، وخاصة دول

الخليج العربى ، تمهيدا لهدف آخر وهو إفراغ هذه السلعة من قيمتها الاستراتيجية . وبعبارة أخرى : إجهاض القيمة الفعلية لهذا السلاح ، وخاصة فى ضوء تعذر الوصول إلى مصادر بديلة على نفس المستوى مع حلول عام ٢٠٠٠، بالإضافة إلى السيطرة الكاملة من الدول الصناعية الكبرى على دول الجنوب ، وعلى وجه الخصوص الدول المنتجة للبترول وفى مقدمتها الدول الخليجية ؛ لأنه أصبح لهذه الدول وجودا كبيرا فى إدارة الاقتصاد الدولى ، وبالتالى إمكانية تحكمها فى الأمور السياسية الدولية يصبح أمرا قائما . وإذا مالم يستدرك هذا الأمر من الآن فإنه من المتعذر استدراكه فى المستقبل . فشراء السلاح وتداوله ، لم يعد مسألة سياسية فحسب , ولكنه أصبح مسألة اقتصادية تحكمها توزانات انتخابية فى الدول الكبرى . ولذلك فإن امتصاص العوائد البترولية يقلل من القدرة على الاختيار وحرية الحركة لشراء السلاح من أى مكان . وهو فى المعنى الأخير ، مايقصد به من وراء فرض ضريبة الكربون ، ضرورة استيعاب وإخضاع والسيطرة على مقدرات وسلوكيات وقرارات الدول المنتجة للبترول ، وفى النهاية إفقار هذه الدول . وإزاء ذلك لابد من التنبه لهذه الجوانب الخفية بسرعة التنسيق بين الدول المنتجة للبترول بهدف خلق التوازن بين سقف الإنتاج المعروف والذى لايجب تجاوز (٢٣,٥٨٢) مليون برميل يوميا ، وبين الطلب ، وبين الأسعار ، حتى يتم مجابهة المخطط الرامى لتحقيق أهداف خفية لايجب تجاهلها حتى لاتجد هذه الدول والعالم النامى فى الجنوب نفسها فى مأزق يصعب الخروج منه . وقد يكون لهذا حديث مفصل فيما بعد مع تطورات هذا الموضوع .

المبحث الرابع

"خبراء الدول النامية يلتقون فى (الإمارات)" لتطوير النظام النقدى الدولى*

فى الآونة الأخيرة بدات تدب حركة نشطة فى منطقة الخليج العربى، وأصبحت هذه المنطقة مثار اهتمام جميع المحللين ، ومن ثم فإنه يلاحظ أن هذه الحركة النشطة تتمثل فى استقبال وفود أجنبية سواء أوروبية أو أمريكية، وسواء رسمية موفدة من الحكومات أو غير رسمية ، كذلك تتمثل فى

* نشرت فى "الموقف العربى" عدد (٣٦) ، يونية/يوليو ١٩٨٠، ص٢٩:٢٦.

المؤتمرات التى تعقد بين الحين والآخر بعضها للتنسيق بين دول الخليج بعضها وبعض ، والبعض الآخر للتنسيق بين دول الخليج – سواء مجتمعة أو كل دولة على حدة – من جانب وبين دول أجنبية من جانب آخر وذلك كله فى إطار الصراع الدولى الذى يستهدف احتواء هذه المنطقة من أجل ضمان الدول الكبرى . ومما يبرز أهمية مكان ما على خريطة الصراع الدولى اليوم هو العامل الاقتصادى ، بل إن كل الأحداث والتطورات التى تحدث فى العالم هنا أو هناك تستهدف فى جوهرها النواحى الاقتصادية ، فالحوار العربى – الأوروبى ، والحوار العربى الإفريقى أو حوار الشمال والجنوب ، ومحاولات تغيير القانون الدولى ، والسعى نحو إرساء قواعد لنظام اقتصادى عالمى جديد ، ومحاولة السوفييت تطويق أفغانستان وصولا إلى المنطقة ..... إلخ كل هذا يستهدف الاقتصاد . وتسعى الدول الكبرى من خلال هذا إلى ضمان مصالحها ، بينما تسعى دول العالم الثالث والتى يطلق عليها البعض "الدول الآخذة فى النمو" – إلى تحسين أوضاعها من أجل إحداث التنمية . ومن بين دول العالم الثالث تبرز المجموعة العربية وبصفة خاصة الدول البترولية التى تصارع العالم كله وخاصة الغرب على احتواء هذه الدول بهدف ضمان ضخ البترول حتى الإجراءات الاستراتيجية الأمريكية مثلا وسعيها فى الحصول على تسهيلات بحرية بعمان – وهذا قد تم – كان القصد هو ضمان المصالح الاقتصادية فى المنطقة ، ومن ثم تسعى الدول الأجنبية صاحبة المصلحة فى محاولة الوقيعة بين الدول البترولية والدول غير البترولية فى داخل مجموعة دول العالم الثالث ، مما يفتت تجميع هذه الدول ويضعف من تأثيرها . ومن هنا تأتى أهمية الندوة التى عقدت فى أبو ظبى "عاصمة دولة الإمارات العربية" فى الفترة من ٢٥-٢٨ يونية ، حيث التقى فى هذا المؤتمر خبراء من الدول النامية لبحث تطوير نظام النقد الدولى المعروف بـ (الأونكتاد) وقد ضم هذا المؤتمر أربعين من كبار خبراء النقد يمثلون ٢٥ دولة عربية / أسيوية / أفريقية ، وكذلك من أمريكا اللاتينية ، وقد ضم المؤتمر خبراء من جهاز أبو ظبى للاستثمار الذى دعا إلى جانب صندوق النقد العربى إلى هذا المؤتمر إحساسا منهما بأن المشكلات التى أصبح الاقتصاد العالمى يعانى منها حاليا قد تراكمت على نحو يضر بالعالم

الثالث ، وأصبح النظام النقدى الدولى لايسهم فى حل هذه المشكلة الضخمة بل يؤدى إلى أن يقع عبئها الأكبر على الدول النامية .

وتأتى هذه الندوة – كأول اجتماع يضم خبراء من دول نامية يحاولون تنسيق جهودهم ، وتوحيد مواقفهم من مشكلات النظام النقدى الدولى – فى إطار السعى الدؤب تجاه خلق نظام اقتصادى دولى جديد . ومن ثم فإن النظام النقدى الدولى هو أحد قضايا النزاع بين الدول المتقدمة والدول النامية ، والتى تنحصر فى : قضية التجارة الدولية ، نقل الموارد والمديونية والنظام النقدى الدولى ، الغذاء ، التصنيع ، نقل التكنولوجيا ، والمنظمات الدولية وضرورة أن يكون توزيعها عالميا ، وتتميز بديموقراطية القرار .. إلخ . وتتعدد اللقاءات بين الدول المتقدمة والدول النامية ؛ وذلك بقصد وضع حد للخلاف بينهما لإرساء مبادئ جديدة ، ولكن تنتهى الاجتماعات كما بدأت دونما التوصل إلى شئ . ولنذكر على سبيل المثال ذلك الخلاف الكبير الذى نشأ حول المديونيات التى تقع على دول العالم الثالث ، والتى تتجاوز (١٢٠) ألف مليون دولار ، بل إن خدمة هذه الديون – أى فوائدها – نظرا لارتفاعها عجزت عدد كبير من دول العالم الثالث عن دفع الفوائد بانتظام أو سداد الديون المستحقة ، وإزاء مطالب دول العالم الثالث بضرورة رفع الفوائد وتخفيض المديونيات ، رفضت الدول المتقدمة ذلك ، بل رفضت إعادة جدولة الديون ، ومن ثم فأن الحوار بين الشمال والجنوب قد فشل عند هذا الحد ، ولكن إزاء سعى الدول من الجانبين مرة ثانية إلى إعادة المفاوضات المتعددة الأطراف لبحث مسألة الديون الرسمية من جديد ، فإن مقترحات هذا المؤتمر الذى ضم خبراء دول العالم الثالث بقصد توحيد موقف هذه الدول حين إعادة المفاوضات – تبرز أهميتها بشكل واضح ، ومن ثم فإنه لمن المهم أبراز أهم المقترحات التى وردت فى افتتاحية المؤتمر على لسان الدكتور جواد هاشم ، رئيس صندوق النقد العربى الذى أشار فى البداية إلى أن ما يعانى منه الاقتصاد العالمى اليوم من ركود وبطالة مصحوبة بالتضخم تنعكس آثارها بقسوة على الدول النامية . وهذه المقترحات التى تحمل رؤية صندوق النقد العربى لتطوير النظام الدولى تتلخص فى :

أولا : أن الهدف من تطوير النظام النقدى هو زيادة كفاءته فى تحقيق التوسع فى التجارة الدولية ، وفى ضمان التنمية الحقيقية للدول النامية ، وفى السيولة

الدولية وتوزيعها بما يكفل احتياجات التنمية وتوسيع التجارة الدولية . السعى نحو جعل هذا النظام أكثر ديموقراطية بأن تسهم جميع الدول بقدر ملائم فى إصدار القرارات .

ثانيا : أن صندوق النقد العربى يؤمن بأنه يجب الانتقال فى المعالجة للنظام النقدى الدولى من النظرة النقدية الجزئية إلى النظرة الاقتصادية الشاملة التى تؤمن بالترابط والتفاعل المتبادل بين جميع جوانب الاقتصادالدولى الذى يتضمن نظام التجارة الدولية ، سياساتها وجهود التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، والسياسات الاقتصادية فى الدول الصناعية المتقدمة ، وانتقال وتحرك رؤوس الأموال بين الدول سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل من ؛ أجل تمويل عجز موازين المدفوعات ، ومن أجل تمويل التنمية ، كما يتضمن كذلك تطوير هيكل النظام الاقتصاد الدولى كله ، ومن ثم نظرا لهذا الترابط لايمكن تصور علاج وتطوير النظام النقدى الدولى دون تطويرها وعلاجها هى الأخرى بما يحقق الاتساق والانسجام بينهما . ولذلك يجب البدء بوضع تنظيم لتحرير التجارة الدولية ، ولتعديل التخصص الدولى ، بحيث تتقبل الدول الصناعية أن تقوم الدول النامية بتنمية أنواع من الفروع الإنتاجية، ومن الصناعات التى تصدر بعض منتجاتها للدول الصناعية نفسها فى ظل سياسة تجارية حرة ، كما أنه من المهم ضرورة توفير رؤوس أموال طويلة الأجل تقدم للدول النامية على أساس دولى متعدد الأطراف لكى تستخدم فى تمويل التنمية.

ثالثا : من الضرورى انتقال النظام النقدى الدولى من الاعتماد على عملة احتياطية منفردة إلى الاعتماد على حقوق السحب الخاصة التى تتمتع بمزايا كثيرة ، والتى تمثل أكثر النظم والبدائل الممكنة ملاءمة للدول النامية ، وهذا يتطلب جهدا كبيرا لعدم سهولة تحقيق هذا الانتقال .

رابعا : أن خلق السيولة الدولية وتوزيعها بين الدول يجب أن يتم على أساس معايير جديدة تراعى فيها الفروق من الظروف بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية ، ومن الواجب أن يوجد حل سريع لمشكلة الربط بين خلق وتوزيع السيولة الدولية وبين احتياجات الدول المتخلفة لتمويل التنمية .

خامسا : ضرورة التفرقة بوضوح بالنسبة لأسلوب تصحيح موازين المدفوعات بين :

–حالة عجز ميزان المدفوعات الهيكلى الذى يرجع إلى جهود الدولة فى التنمية ، وحالة العجز الدورى أو العارض . وفى علاج النوع الأول يجب أن يكون الاعتماد أساسا على رؤوس الأموال طويلة الأجل ، وتقدم للدول النامية ، وتخصص لتمويل التنمية ، وعلاج العجز الدورى أو العارض يكون بالاعتماد على القروض القصيرة أو المتوسطة الأجل ، فضلا عن بعض السياسات النقدية الاقتصادية إذا اقتضى الأمر ، بل يجب التفرقة أيضا بين عجز موازين مدفوعات الأقطار النامية الذى يرجع لسياسات ولظروف الدول الصناعية المتقدمة ، وبين عجز الدول النامية الذى يرجع إلى خطأ أو قصور فى سياساتها هى . وبالنسبة للحالة الأولى تعالج بإلزام الدول الصناعية بتحمل مسؤليتها فى تصحيح سياستها وظروفها الاقتصادية ، بينما الحالة الثانية يتم حلها باتخاذ إجراءات من جانب الدول النامية نفسها .

وهنا يبرز دور صندوق النقد الدولى بأن يمارس رقابته ، وفى الاتجاهين وعلى النوعين من الدول المتقدمة والنامية معا .

سادسا : نظام أسعار الصرف يحتاج إلى حلول تختلف بحسب نوع الأنظمة الاقتصادية ، وبحسب درجة تنوع اقتصاد كل بلد .

سابعا : لابد من وضع نظام دولى جماعى يوفر ضمانا وتأمينا لرؤوس الأموال التى يجرى إقراضها لتصحيح موازين المدفوعات فى الأجل القصير ، أو لتمويل التنمية وما تتطلبه من تصحيح لهذه الموازين فى المدى الطويل . وهذا النظام يجب أن يكون متعدد الأطراف ودوليا ، وهو شرط ضرورى لتنشيط انتقال رؤوس الأموال على النحو الذى نريده .

ثامنا : مع ظهور منظمات وترتيبات التعاون النقدى الإقليمى مثل : صندوق النقد العربى ، ومثل : الترتيبات القائمة فى أفريقيا ، أمريكا اللاتينية ، آسيا – أصبحت تعكس وجود عوامل حقيقية تجعلها منظمات ملائمة لظروف كل منطقة . والسؤال المثار لماذا لا تصبح هذه المنظمات أسلوبا عاما تطبقه المناطق المتقاربة والمتشابهة فى الظروف لتحقيق نوع من التعاون النقدى بينها ، على أن يتم نوع من الارتباط بينها وبين صندوق النقد الدولى ؟! بل لماذا لاتصبح مثل هذه المنظمات أجهزة يصب فيها صندوق النقد الدولى بعض القروض والتسهيلات التى يقدمها لبعض دول المنطقة ، وتقوم هى بدراسة ظروف هذه الدول وتنفيذ هذه القروض معها .

تلك هى أهم المقترحات التى عرضت من خلال المؤتمرات ، ودارت مناقشات على مدار أربعة أيام . وكان التركيز يدور حول الاتفاق من أجل حدوث هذا التطوير النقدى ، وفى إطار النظام الاقتصادى الجديد الذى دعت إليه الأمم المتحدة .

وعموما فإن المؤتمر أكد عدة حقائق :

- أنه عضد العلاقة بين الدول البترولية ، والغير بترولية من داخل المجموعة النامية .
- أكد ضرورة تلاقى وجهات نظر الدول النامية حول الموضوعات الهامة التى تواجهها وعلى الأخص مثل هذا الموضوع الذى دارت عليه المناقشات فى المؤتمر .
- أن عقد المؤتمر فى إحدى الدول العربية ، خاصة فى منطقة الخليج - له أهمية بارزة من حيث تأثير الدول النفطية العربية فى الحوار بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وهو مايعكس احتمال نجاح أى مفاوضات قادمة بين الطرفين حول هذه النقاط .
- أن عوامل التوحيد أكبر من عوامل الاختلاف بين الدول النامية ، وهذا ضمان لنجاح جهود خبراء الدول النامية . فهناك تحديات مشتركة يواجهونها، وعليهم مواجهتها بشكل مشترك بينهم .

وإذا كانت هناك مقولة "بأن التقدم الذى يمكن للبلاد النامية أن تحرزه فى زيادة الإنتاج ، وانتشار العمالة والحد من الفقر والبطالة - سوف يعتمد إلى حد ما على المناخ الدولى للتجارة وتدفق رؤوس الأموال".

فإننا نرى أنه لايمكن أن تتحقق إلا بتوحيد جهود الدول النامية ، وخاصة الدول (المجموعة) العربية بشكل كبير ، وعلى نطاق واسع ، وخاصة فى مثل هذه الموضوعات التى تتعلق بمصير البشر .

المبحث الخامس

"أبعاد الاهتمام الأوروبي بالخليج والسعودية"*

برز فى الآونه الأخيرة ، عدد من المعطيات الدولية الجديدة : كفوز ريجان برئاسة الولايات المتحدة ، وإخفاق "كارتر" ، وفوز فرانسوا ميتران ، وحزب العمل برئاسة فرنسا ، وإخفاق "ديستان" فى مايو ١٩٨١، ثم إعلان الأمير فهد عن مبادرته كمشروع سلام سعودى لحل الصراع العربى الإسرائيلى ، متضمنا ثمانى نقاط ، وذلك فى أغسطس ١٩٨١ ، علاوة على اغتيال الرئيس السادات فى السادس من أكتوبر ١٩٨١ وتولى السيد/ حسنى مبارك رئاسة مصر . وبين هذا كله اتضح نوع من الاهتمام الأوروبى بالمنطقة العربية بشكل عام ، ومنطقة الخليج والسعودية بشكل خاص : فأحيانا يطرح الأوروبيون مبادرة من جانبهم للإسهام فى حل الصراع العربى الإسرائيلى ، وأحيانا أخرى يترجمون اهتمامهم من خلال الزيارات المكثفة . وعلى أعلى مستوى من الجانب الأوربى لدول المنطقة والعكس ، وذلك فى إطار توازن دقيق بين حرص الأوروبيين نسبيا على مصر وإسرائيل ، وأتفاقيتى كامب ديفيد ، وفى نفس الوقت حرصهم على الدول العربية النفطية خاصة . ويلاحظ زيادة درجة الاهتمام الأوروبى فى النصف الثانى من عام ١٩٨١م ، وفى نفس الوقت زاد بشكل أكبر بعد إعلان السعودية عن "مبادرة الأمير فهد" . وهنا برز الاهتمام الأوروبى فى ضوء وضوح الموقف السعودى تجاه قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وقام الأوروبيون بتدعيم الموقف السعودى ومبادرة فهد ، بإعلان التأييد ، على الرغم من أن مشروع السلام الذى طرحه الأمير فهد ، لايخرج فى نقاطه الثمانية ، عن مضمون المشروع المصرى وكامب ديفيد .. إلخ ، لكن الجديد حقا أنه صدر عن السعودية . وعموما فإن المشروع السعودى ، يأتى ترجمة لذلك الدور القيادى الذى بدأت تلعبه المملكة السعودية فى الآونه الأخيرة ، محاولة استثمار مكانتها الدينية ، وثروتها البترولية ، ورؤوس أموالها ، فبرز موقف السعودية فى القضية اللبنانية بمالها من تأثير نسبى على القادة الفلسطينيين، وتأثيره فى لبنان – بأن أسهمت فى التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار بين

* نشرت فى "السياسة الدولية" ، عدد (٦٧) ، يناير ١٩٨٢ ، ص٩٢: ٩٦ .

إسرائيل واللبنانيين والفلسطينيين ، وأعلنت فور ضرب إسرائيل للمفاعل النووى العراقى – عن استعدادها لإعادة بناء المفاعل النووى العراقى على نفقتها الخاصة ، ودورها فى تشكيل مجلس التعاون الخليجى ، والجهد الذى تبذله من أجل احتواء الجنوب اليمنى ...إلخ .

إن هذا التقرير ، لايعالج الزيارات الأوروبية من منطلق الحصر الكامل لها، سواء من الجانب الأوروبى تجاه الخليج العربى والسعودية أو العكس ، ولكننا سنشير إلى أهم هذه الزيارات بشكل سريع ، ثم التركيز على زيارتين شكلتا أهمية كبيرة فى بؤرة الاهتمام الأوروبى بالمنطقة العربية ، وهما : زيارة السيدة تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا لدول الخليج ، وزيارة الرئيس فرانسوا ميتران رئيس فرنسا إلى السعودية ، مختمين تقريرنا هذا بعدد من الملاحظات . وتوضيح أبعاد هذا الاهتمام الأوروبى فى ضوء الزيارتين السابق الإشارة إليهما .

(١) – <u>الزيارات المتبادلة بين الجانب الأوروبى ودول الخليج والسعودية</u> :

فى الفترة الأخيرة ، خاصة فى أعقاب نجاح "ميتران" عقب فوزه فى مايو الماضى ، قام الملك خالد عاهل السعودية بزيارة فرنسا ، ومقابلة الرئيس الفرنسى الجديد (ميتران) فى منتصف يونيو الماضى ، وكان الملك خالد أول حاكم يدخل بصفة رسمية قصر الإليزيه . وفى ٢٦ أغسطس ١٩٨١ قام أمير دولة قطر الشيخ خليفة آل ثان بزيارة فرنسا ومقابلة "ميتران"، وبناء على الدعوة الموجهة من الرئيس الفرنسى ، قام الأمير فهد بن عبد العزيز ، ولى عهد السعودية بزيارة خاصة لفرنسا فى ١٩ سبتمبر ١٩٨١ ؛ لإجراء مناقشات تمهيدية قبل زيارة الرئيس الفرنسى للسعودية المقرر لها يوم ٢٦ سبتمبر ١٩٨١ ، وبالفعل قام الرئيس ميتران بزيارة السعودية فى الموعد المقرر ، واستمرت الزيارة مدة ثلاثة أيام .

فى نفس الوقت ، وفى ١٨،١٧ سبتمبر ١٩٨١ قام الأمير فهد بزيارة لبريطانيا للتنسيق بين مبادرته والمبادرة الأوروبية ، خاصة وأن بريطانيا أصبحت تلعب دورا هاما ، نظرا لأنها ترأس المجموعة الأوروبية الجديدة ، ثم نجد السيدة تاتشر تقوم بزيارة عدد من دول الخليج ، وهى : البحرين ، والكويت فى أواخر سبتمبر الماضى ، لاستكمال الزيارت التى سبق أن قامت

بها فى أبريل الماضى ، وزارت خلالهاالسعودية ، وعددا من دول الخليج ، وامتدادا للزيارة التى قامت بها "إليزابيث" ملكة بريطانيا لدول الخليج والسعودية من قبل ، كمحاولة لإعادة بث الثقة بين هذه البلدان وبريطانيا العظمى ، وزيادة درجة التعاون الاقتصادى بين الطرفين خاصة وأن بريطانيا شعرت فى الآونه الأخيرة بفقدانها المكانة التى كانت تحتلها قبل إعلانها عن انسحابها من شرق السويس فى نهاية الستينات . ثم نرى الملك خالدا يزور بريطانيا ، ويقابل تاتشر ، ويقوم بزيارة النمسا ، وذلك فى يونية الماضى ضمن جولته التى قام بها فى أوروبا . علاوة على زيارة اللورد كارينجتون فى أول نوفمبر الماضى ، ليس ممثلا للجانب البريطانى وكوزير للخارجية فحسب ، وإنما كرئيس للمجموعة الاقتصادية الأوروبية ، بقصد التنسيق بين المشروع السعودى والمبادرة الأوروبية . كذلك نرى قيام أمير الكويت الشيخ جابر صباح بزيارة دولة شرق أوروبا ، خاصة المعروفة منها بدول البلقان - زيارة امتدت عشرة أيام ، زار فيها : تركيا ، وبلغاريا ، ورومانيا ، والمجر ، ويوجسلافيا فى الفترة ٨ سبتمبر ١٩٨١ إلى ١٧سبتمبر ١٩٨١ . وتعتبر هذه الزيارة أول زيارة يقوم بها أحد زعماء دول الخليج إلى دول شرق أوروبا ، وتأتى هذه الزيارة لتعكس الدور الاستقلالى الذى بدأت تلعبه الكويت بالتوازن فى علاقتها بين الشرق والغرب ، وذلك بالتنسيق مع دول الخليج ، وعلى الأخص مع السعودية .

(٢)- زيارة تاتشر للخليج (٢٦ - ٢٩ سبتمبر ١٩٨١)

بدأت "تاتشر" زيارتها بالبحرين فى ٢٦ سبتمبر ، واستقبلها الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البحرين ، وتبادلا وجهات النظر فى مسألة أمن الخليج والموقف فى الشرق الأوسط ، وإمكانية تدعيم العلاقات العربية/البريطانية ، وتناقشا أيضا فى بعض القضايا الدولية كالغزو السوفيتى لأفغانستان ، والوجود العسكرى السوفيتى فى البحر الأحمر والقرن الأفريقى، وتباحثا أيضا فى مقترحات الأمير "فهد" حول السلام فى المنطقة .

ثم طارت تاتشر إلى الكويت صباح ٢٨ سبتمبر ١٩٨١ ، وأجرت محادثات هامة مع المسؤلين فى الكويت حول الموقف فى المنطقة ، وقضية الصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك فى إطار المناقشات التى أجريت فى

البحرين ، فضلا عن عدد من القضايا الهامة الأخرى ، ومناقشة تدعيم العلاقات الثنائية بين البلدين .

أما عن نتائج هذه الزيارة ، فإنها انحصرت فى عدد من التصريحات من جانب السيدة تاتشر خلال مؤتمرها الصحفى الذى عقدته فى ختام زيارتها للبحرين ١٩٨١/٩/٢٧ . فحول أمن الخليج أعلنت "تاتشر" عن استعداد بريطانيا لإمداد دول الخليج بما يلزمها من معدات ، وأسلحة ، وأعربت أيضا عن استعدادها لبيع طائرات إنذار مبكر بريطانية (طراز نمرود) للسعودية ، إذا لم يوافق الكونجرس الأمريكى على طائرات الأواكس الأمريكية للرياض .

وحول قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، فإنها أعلنت أنه لابد من الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير ، وأشادت تاتشر بمقترحات الأمير "فهد" ، ولكنها أعربت عن عدم موافقتها على كل ما ورد فيها من بنود . فى الوقت الذى طالب فيه أمير البحرين ، السيدة تاتشر بضرورة اعتراف بريطانيا بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك طالبها بتكثيف جهد المجموعة البريطانية داخل اللجنة الاقتصادية الأوروبية ؛ ابتغاء التوصل إلى سلام شامل فى المنطقة .

(٣)-زيارة "ميتران" للسعودية (٢٦-٢٨ سبتمبر ١٩٨١)-

جاء نجاح "ميتران" مفاجأة للعرب خاصة وأنهم كانوا يتوقعون نجاح "ديستان" ، بل لقد بنى بعضهم معظم خططه فى ضوء نجاح "ديستان" ولذلك أثار نجاح ميتران وحزبه الاشتراكى مخاوف السعوديين لما للحزب الاشتراكى من اتجاهات تجاه التأميم ، وللسعوديين رؤوس أموال لاحدود لها داخل فرنسا ، علاوة على الموقف السابق لميتران تجاه مسألة تصدير السلاح إذ يشترط أن تكون الأسلحة الفرنسية للدول الديموقراطية ، وغير العنصرية، وغير المنخرطة فى حرب ، ولأن السعودية تعد من وجهة نظر الحزب الاشتراكى الفرنسى لاينطبق عليها ذلك فمعنى هذا أنها لن تحصل على السلاح ، بل الخوف كل الخوف أن يتم إلغاء عقد التوريد ببيع الأسلحة التى وقعت فى عهد "ديستان" ، فى الوقت الذى يلاحظ أن السعودية تستوعب ٢٠٪ بمفردها من صادرات الأسلحة الفرنسية . كذلك فإن "لميتران" مواقف معادية للعرب منذ العدوان الإسرائيلى فى ١٩٦٧ الذى أيده ميتران ، فى

الوقت الذى جاهر بصداقته لإسرائيل ، وهو فى المعارضة كان مؤيدا لاتفاقيتى كامب ديفيد ، ومؤيدا لإقامة وطن قومى للفلسطينيين ، فى نفس الوقت الذى كان مؤيدا لإسرائيل لارتباطاته وعلاقاته الكثيرة مع اليهود ، أمثال : "مائير" "شيمون بريز" ... إلخ ، وهذا مايبعث القلق لدى السعودية التى ترفض كامب ديفيد كإطار لحل الصراع العربى الإسرائيلى . وكان الرئيس الفرنسى "ديستان" مؤيدا لاتجاه السعودية هذا بتحفظه على " كامب ديفيد" ، كذلك فإن اعتماد فرنسا على استيراد النفط من السعودية ، إذ يلاحظ أن فرنسا استوردت فى عام ١٩٨٠ حوالى ١٠٩,٤ مليون طن ، من بينها الثلثان من العرب ، ونسبة ٣٥,٤٪ تعادل ٣٨,٩ مليون طن من السعودية فحسب ، وقد ارتفعت هذه النسبة إلى ٥١٪ فى النصف الأول من عام ١٩٨١؛ وذلك بسبب الحرب العراقية الإيرانية ، مما يؤكد أن السعودية تمثل أهمية خاصة لدى الفرنسيين ، بغض النظر عن الاتجاهات السياسية للأحزاب الفرنسية . ويقودنا هذا إلى أن نلاحظ أن ميتران سارع ببث الطمأنينة وتبديد مخاوفهم وشكوكهم تجاه الحزب الاشتراكى . ومن هنا تكتسب الزيارتان المتبادلتان (زيارة خالد لفرنسا فى منتصف يونية ، وزيارة ميتران للسعودية فى ٢٦ سبتمبر ٨١) أهمية خاصة ، بل علاقة بارزة على طريق العلاقة بين السعودية وفرنسا .

ولذلك فإن المراقبين قد لاحظوا أن هذه الزيارة (ميتران للسعودية) ، اكتسبت أهمية فى الإعلام الدولى ، وذلك قبل قيام ميتران بها بأكثر من شهر ونصف ، وأثارت عددا من التكهنات حول الهدف المبتغى من وراء هذه الزيارة . فعلى حين توقع بعضهم أنها تهدف بصفة مبدئية إلى إيجاد تقارب بين موقفى البلدين من السلام فى الشرق الأوسط ، وإعادة توازن التبادل التجارى مع الرياض ، ومحاولة استكشاف خطة السلام التى أعلنها الأمير فهد ، بينما توقع بعضهم الآخر أن السعودية ستسعى من وراء هذه الزيارة ، إلى شراء طائرات ميراج ٤٠٠٠ ، وتحصل على التأكيد بأن إجراءات البرنامج الاشتراكى لن تؤثر على الاستثمارات السعودية فى فرنسا ، والتى من المحتمل تعرض بعضها للتأميم . إلا أن فريقا آخر توقع أن ميتران سوف يحمل معه خلال زيارته للسعودية مشروعا لتسوية أزمة الشرق الأوسط لعرضه على المسئولين السعوديين متضمنا اعترافا متبادلا بين منظمة التحرير

وإسرائيل ، وجلاء إسرائيل عن الأراضى العربية ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطينى . على حين توقع آخرون بأن هدف ميتران من زيارته ليس فقط إقامة العلاقات الجيدة مع الدولة التى يمكنها أن توفر بعض الدعم للاقتصاد وللنقد الفرنسى ، بل إن غايته أيضا ، أن تكون هذه العلاقة مع السعودية ، بداية القضاء على الحساسيات من اشتراك الشيوعيين فى الحكم ، وجسرا يعبر عليه ميتران إلى علاقات أفضل مع غير السعودية ، وربما الولايات المتحدة نفسها . وكل هذه التكهنات تؤكد أن الرئيس ميتران بزيارته هذه بدأ يتعامل مع الواقع الفعلى والمتغيرات العالمية من المنظور الواقعى ، وليس من المنظور الفكرى فحسب .

أما عن طبيعة المحادثات ، فقد ضم الوفد الفرنسى المرافق للرئيس ميتران خمسة وزراء ، وقد تمت المحادثات الرسمية فى ثلاث جولات : الأولى فور وصول الوفد الفرنسى للسعودية بقصر الضيافة بالطائف ، وكانت مجرد جلسة عامة . والثانية: عرض السعوديون سياستهم عربيا ، ودوليا فى بيان تفصيلى ، متضمنا البنود الثمانية لمشروع الأمير "فهد" لإقرار السلام فى المنطقة العربية . والثالثة : تمت المناقشة حول العلاقات الثنائية بين البلدين ، والقضايا العالمية ذات الاهتمام المشرك ، وفى طليعتها الوضع الراهن فى الشرق الأوسط ، وخاصة القضية الفلسطينية والمشكلة اللبنانية .

وفى ختام المباحثات ، عقد الرئيس ميتران قبيل مغادرته السعودية ، مؤتمرا صحفيا فى الطائف أعلن فيه : "أنه يتمسك بالمبادئ الأساسية لإيجاد تسوية مبنية على الحق والعدل فيما يتعلق بالنزاع العربى الإسرائيلى ، وأن الفلسطينين يستحقون قضيتهم ؛ لأنهم ناضلوا من أجلها ... وأنه – أى ميتران– على استعداد للاجتماع بياسر عرفات عندما تحين الفرصة " وحول "مبادرة فهد" صرح ميتران بأنها أهم مبادرة فى هذا المجال منذ سنوات ، وأكد ميتران اتفاقه معها فى المبادئ العريضة كالجلاء عن الأراضى العربية المحتلة ، وحق إقامة دولة فلسطينية مستقلة ، دون أن تكون القدس عاصمة لها ، بل طالب ميتران بأن تكون "القدس العربية" مثل "بون" عاصمة رمزية للجميع . وحول القضية اللبنانية ، أشاد ميتران بالدور السعودى فيها ، وأكد ضرورة جلاء جميع القوات الأجنبية عن لبنان ، وإعادة بناء الجيش اللبنانى، ودعا ميتران إلى ضرورة انتشار القوة المركزية فوق كل الأراضى اللبنانية،

مثبتة بذلك وحدة السيادة والاستقلال ، واختتم مؤتمره قائلا : "إن الصداقة التى نسعى إلى تثبيتها مع الدول العربية ، لا تقلل من صداقتنا مع إسرائيل".

على حين صرح الأمير "فهد" فى ختام زيارة ميتران للسعودية فى ٢٨ سبتمبر – بأنه توجد خلافات فى وجهات النظر بين السعودية وفرنسا حول مشكلة الشرق الأوسط ، وهذه الخلافات ليست أساسية ، ووجودها طبيعى فى إطار السعى لتسوية مشكلة الشرق الأوسط ، وأن لكل بلد وجهة نظر ،وأن الخلاف السعودى الفرنسى يتركز حول الموقف من القدس ، ومن أتفاقيتى كامب ديفيد اللتين يعتبرهما الرئيس ميتران ، خطوة طيبة للأمام".

على أن التعليقات تشير إلى وجود نوع من الإحباط لزيارة الرئيس ميتران للسعودية ، خاصة فى ضوء الموقف الفرنسى تجاه منظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها طرفا مهما وليس طرفا وحيدا ، أو ممثلا للشعب الفلسطينى ، وعدم موافقة الجانب الفرنسى على أن تكون القدس عاصمة للدولة الفلسطينية ، على الرغم أن يتم اقتراح وضع دولى للقدس ، كما يعارض ميتران إعادة القدس العربية إلى محيطها العربى ، فى الوقت الذى رأى عدد من المعلقين ، أن زيارة ميتران للسعودية أحدثت تقاربا بينه وبين التيار العربى داخل حكومته الممثل بميشال جوبير وزير التجارة الخارجية ، وسيشون وزير الخارجية ، وبعض المستشارين الآخرين.

(٤) الدلالات .. والخاتمة :-

لاشك أن مثل هذا الاهتمام الأوروبى ، ومن ثم الزيارات المكثفة الأوروبية للمنطقة العربية ، وفى الآونة الأخيرة بالذات – تثير نوعا من الاهتمام ، لما لهذا الاهتمام الأوروبى من انعكاسات ، وما للزيارات المتبادلة من تأثير كبير على تطور العلاقات بين المنطقة العربية ، والمنطقة الأوروبية ، ولما لهذا وذاك من تأثير سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على قضية الصراع العربى الإسرائيلى ، بل ويثير ذلك عددا من التساؤلات : إلى أى حد تتم المبادرة الأوروبية باستقلالية عن الولايات المتحدة أم بالتنسيق معها ؟ وهل هاتان الزيارتان (ميتران للسعودية ، تاتشر لدول الخليج) تكشف لنا إلى أى مدى يبدو ثقل السعودية ودول الخليج فى تفكير الأوروبين فى مواجهة ثقل مصر ؟ وبعبارة أخرى : لماذا يلاحظ أن الاهتمام الأوروبى

منصب على دول الخليج والسعودية دون بقية الدول العربية ! وهل هناك احتمال التنسيق بين مبادرة أوروبية وبين الرؤية العربية المعارضة لاتجاه كامب ديفيد والمتمثلة فى مشروع "فهد" ؟

وخلاصة القول أن ثمة عددا من الملاحظات نوجزها فيما يلى :

(١) أن زيارة السيدة تاتشر لدول الخليج ، فى نفس الوقت الذى تمت فيه زيارة ميتران للسعودية – لايمكن أن تكون مجرد مصادفة عابرة ، إنما يجب أن تفهم فى إطار تنسيق "فرنسى /بريطانى / أوروبى".

(٢) أن حرص ميتران على صداقاته مع العرب ، وفى نفس الوقت صداقته مع إسرائيل ، ماهو إلا تأكيد لسياسة التوازن التى تنتجها فرنسا مراعاة لمصالحها القومية ، بغض النظر عن السياسات الحزبية المتباينة داخل فرنسا، ويؤكد ذلك التشكيلة الوزارية لحكومة ميتران ، التى تضم عددا من الوزراء الفرنسيين الموالين للتيار العربى ، رغم عدم حب ميتران للعرب ، وعددا آخر موالين لإسرائيل ، وهم يهود أصلا . على أنه ينظر إلى هذا التوازن باعتباره (توازنا نسبيا) يتوقف على مواقف واتجاهات كل من العرب وإسرائيل بين آن وآخر تجاه فرنسا.

(٣) أن الاهتمام الأوروبى فى بعده السياسى فى الأونة الأخيرة ، يمكن فهمه فى إطار توزيع الأدوار مع الأمريكيين . فلم يكن طرح المبادرة الأوروبية ، إلا لاستيعاب وملء الفراغ الإقليمى فى المنطقة العربية ، نتيجة الضعف الأمريكى فى اتخاذ القرار فى السياسة الخارجية فى وقت الانتخابات ، ولا يعد وبالتالى الدور الأوروبى أن يكون دورا متواضعا . ويؤكد ملاحظتنا هذه، أن الأوروبيين طرحوا مبادرتهم هذه منذ مايقرب من عام ونصف ، أى قبل الانتخابات الأمريكية فى العام الماضى ١٩٨٠ بأشهر قليلة . وقد دخلت مفاوضات الحكم الذاتى بين مصر وإسرائيل فى متاهات ، فما كان من الطرف المصرى إلا أنه استجاب للمبادرة الأوروبية . ولعل زيارة الرئيس الراحل السادات للبرلمان الأوروبى فى فبراير / ١٩٨١ ، وعدم حدوث خطوات إيجابية حتى الآن من جانب الأوروبيين ، لدليل قوى على أن مجرد مبادرة أوروبية ، أو إذا شئنا الدقة مجرد الإعلان عن (تحركات أوروبية) فى المنطقة العربية – لايجب أن تفهم إلا فى إطار البديل المؤقت لملء الفراغ الغربى بزعامة الولايات المتحدة فى المنطقة العربية ، إذ تنحصر تحركات

الأوروبين فى وجود العملاق الأمريكى – فى الاتصال بدول المنطقة لضمان المصالحة والتنسيق بين مصالح الغرب عموما ومصالح هذه الدول الإقليمية ، فى إطار طبيعة العلاقات بين قوى المعسكر الغربى ، ومن ثم لايمكن النظر إلى التحرك الأوروبى . كمنافس للولايات المتحدة ، بل استكمالا لما تقوم به. بعبارة أخرى : ينظر إليه فى إطار التنسيق الأوروبى الأمريكى . ويؤكد ملاحظتنا هذه ، ما صرح به اللورد كارينجتون رئيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمجلة الحوادث اللبنانية فى ٢/أكتوبر/١٩٨١ من أن الدور الأوروبى يأتى تكملة لما تقوم به الولايات المتحدة ، وليس خارج جهودها ، بل وعلى سبيل المثال ، فإنه رغم استقلالية الموقف الفرنسى ، إلا أنه مرتهن بالتنسيق مع الغرب عامة ، والولايات المتحدة خاصة.

(٤) إن هذه الزيارات الأوروبية للخليج العربى ، والسعودية ، تعكس نوعا من الاهتمام الأوروبى بالمنطقة العربية لضمان مصالحها . وعلى الرغم من ذلك ، فإنها تعكس فى نفس الوقت أيضا – رغم التنسيق مع الولايات المتحدة – نوعا من القلق من جانب هذه الدول الأوروبية ، أو يتظاهرون بنوع من الاستقلالية بإعلان بيانات سياسية غامضة لمحاولة احتواء الطرف العربى ومطالبه.

وختاما فإنه على الرغم من هذه الملاحظات السابقة ، فإنه من المتوقع أن مثل هذه الزيارات ، وهذا الاهتمام الأوروبى سيكون لهما تأثير وانعكاسات إيجابية نسبيا على طبيعة الصراع العربى / الإسرائيلى ، ولكن هذا يتوقف على فهم مايقوم به الطرف الأوروبى ضمانا لمصالحه ،من خلق الاستقطاب لوطننا العربى ، أو تنمية المحاور والقوى الإقليمية العربية المتفرقة ، التى تتخذ كركيزة فى الاعتماد عليها لتنفيذ استراتيجياتها العالمية ، إضافة إلى ما يقوم به الغرب من تعميق " التنافس الإقليمى العربى" بين مصر والسعودية مثلا ، بما يخلق صراعا على قيادة المنطقة . ويتوقف أيضا على قدرة الأطراف العربية على توحيد قرارهم ، خاصة وأنه يلاحظ نوع من المساومة السياسية من جانب الغرب إزاء التناقضات الموجودة فى الساحة العربية . ومن ثم فإن ضرب هذه المساومات ، وتحريك الأوروبيين خاصة تجاه عمل إيجابى جاد ، من أجل صالح القضية العربية – يمكن أن يتأتى

من خلال تجميد النزاع العربى / عربى، وجمع شمل العرب ، بما يضمن تحقيق أهدافنا القومية دون تحقيق أهداف الغير على حسابنا فى ذلك .

الفصل الثامن

"أزمة الخليج الأولى" :

الحرب العراقية الإيرانية (٨٠-١٩٨٨)

المبحث الأول

الصراع العراقي الإيراني والتوازن الإقليمي*

الأمر الذى لم يعد محل شك أن الحرب العراقية – الإيرانية التى دخلت عامها الثالث – قد ترجمت طبيعة الصراع فى المنطقة من جميع جوانبه ، وأفصحت بشكل واضح عن طبيعة النزاع داخل الأسرة العربية كأحد متغيرات الصراع الإقليمى وأكدت غياب استراتيجية عربية يتحدد فيها على وجه الدقة من هو العدو الرئيسى للأمة العربية ، ومن ثم غياب الأولويات من حيث الترتيب . وفوق هذا وذاك فقد فجرت صراعا له بعدا قوميا – مضى عليه مايزيد على ألفى عام تقريبا – أضحى لامفر من حسمه بشكل يتفق وطبيعة عالمنا المعاصر ، وهو الصراع بين القومية الفارسية والقومية العربية . وفى ختام هذه الأبعاد الصراعية يأتى البعد الدينى وكأنه أضحى بعدا هامشيا فى حركة الصراع الإقليمى بالمنطقة .

والفرضية الرئيسية التى ننطلق منها فى مقالنا هذا تدور حول ما إذا كان لهذا الصراع العراقى الإيرانى من تأثير سواء بالسلب أو بالإيجاب على طبيعة التوازن الإقليمى فى المنطقة ؟ وحتى نصل إلى نتيجة هذه الفرضية ، يمكن تحليل واستعراض النقاط التالية :

(١) طبيعة الصراع والحرب الأخيرة

السؤال الذى يتردد هو : هل الحرب العراقية – الإيرانية الأخيرة والتى بدأت بالمناوشات البسيطة بين الدولتين فى يونيو ١٩٨٠م ، ثم اشتعلت على نطاق واسع وأعلنت الحرب رسميا فى ٢٠ سبتمبر / ١٩٨٠ واستمرت حتى الآن – هل هى سبب للصراع بين الدولتين يبدو فى الأفق استمراره لفترة طويلة قادمة ، أم أن هذه الحرب جاءت نتيجة لهذا الصراع الخفى بين الدولتين منذ أمد طويل وكمرحلة على طريق الصراع المصيرى بين الدولتين؟

الواقع يشير إلى أن الذى لاشك فيه أن هناك صراعا بين الدولتين بشكل محدد إن لم يكن صراعا بين إيران وبقية الدول العربية الخليجية يتعلق

* نشرت بمجلة "السياسة الدولية" ،عدد (٧١) ، يناير ١٩٨٣، ص ١١٨ : ١٢٣ .

بمفاهيم السيطرة والتميز والقدرة على الانفراد والتحكم فى مصير منطقة الخليج . ويأتى هذا فى إطار ما زرعه المستعمرون فى المنطقة من بذور للصراع الدائم المتمثل فى أحد أبعاده صراعات الحدود بين الدولتين لكى يغذى دوما الصراع القومى بين الدولتين . وقد تمثل صراع الحدود فيما توصلت إليه الدولتان إلى معاهدة ١٩٣٧ بما أكد السيادة العراقية نسبيا على منطقة "شط العرب" الاستراتيجية حتى هبت على المنطقة رياح التحرر ، والثورة ،والتغيير ، وانحسار النفوذ البريطانى بالذات عن منطقة الخليج مع نهاية الستينات بما عرف الانسحاب البريطانى شرق السويس فى عام ١٩٦٨ .

مما أوجد فراغا أمنيا فى منطقة الخليج كان دافعا لإقدام القوة المسيطرة آنذاك فى المنطقة وهى "إيران" تحت حكم الشاه الراحل - لأن تلعب دور المهيمن أو المسيطر على المنطقة ، أو اضطلاعها بدور بما لديها من قدرات وإمكانات عسكرية واقتصادية وعلاقات خاصة بالولايات المتحدة والغرب - بأن تلعب دور الحارس الأمين على مصالح الغرب فى المنطقة ، بقدرتها على التحكم فى مصير دول المنطقة بما أشاعته من إرهاب هذه الدول - التى دفعت دفعا للتفكير بسرعة فى بناء مؤسساتها وفقا لأحدث النظم فى التسليح ، وكان فى مقدمة هذه الدول السعودية على وجه التحديد ، ثم الكويت ، ثم بقية الدول الخليجية آخذين فى الاعتبار "العراق" وقد قطع شوطا آنذاك فى بناء مؤسسته العسكرية . وقد بدأت إيران مع بداية السبعينات بالسيطرة على الجزر الثلاث (طمب الصغرى وطمب الكبرى وأبو موسى) فى عام ١٩٧١م وأعلن الشاه آنذاك إلغاء معاهدة ١٩٧٣ ، التى نصت على سيادة العراق على منطقة شط العرب ، ومن هنا بدأ التوتر بين البلدين على وجه التحديد ، بل وانسحب على بقية دول الخليج إن لم يكن قد امتد بالفعل بين إيران وبقية الدول العربية ، خاصة إزاء موقفها التأييدى لإسرائيل - عدو العرب الأساسى - وبدأت الاشتباكات بين الدولتين فى الوقت الذى كانت تعانى العراق من عدم استقرار داخلى بسبب مشكلة الأكراد ، والتى كانت ستؤدى إلى تمزق العراق ، حيث كان مطلب الأكراد هو الانفصال والحكم الذاتى ، وساندتهم إيران . ومن ثم فقد انتهزت إيران فرصة عدم الاستقرار الداخلى فى العراق ، وفى ضوء تفوقها على جيرانها ؛ لتحصل على اتفاقية

١٩٧٥م التى تم توقيعها فى الجزائر بمقتضاها تمتنع إيران عن مساندة الأكراد فى العراق ، فى الوقت الذى تنازلت العراق عن سيادتها على نصف منطقة شط العرب . وأصبحت السيادة مشتركة بين الدولتين بحكم هذه الاتفاقية .

وقامت الثورة الإيرانية ، ورحل الشاه عن إيران وعاد الخمينى زعميا لهذه الثورة فى بداية عام ١٩٧٩م ، وبدأت إيران الثورة تعانى من عدم الاستقرار الداخلى ، والتحديات الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة من جانب ، والتحديات الخارجية لأية ثورة أيديولوجية تحد من دورها الخارجى عامة بما يؤكد هذا البعد الأيديولوجى . وبينما تعانى إيران الثورة بدأت العراق بالمطالبة بضرورة استئناف المفاوضات بين الدولتين للاتفاق على المشكلات القائمة بين الدولتين بما يضمن عودة منطقة شط العرب إلى السيادة العراقية على وجه الخصوص ، بما يعنى ضرورة إعادة النظر فى اتفاقية ١٩٧٥ المعروفة باتفاقية الجزائر ، كذلك إعادة الجزر الثلاث التى احتلتها إيران فى ١٩٧١م . ولكن إيران الثورة رفضت وطالبت بتأجيل النظر فى هذه الأمور إلى أجل غير مسمى .

وكما سبق وانتهزت إيران فرصة عدم الاستقرار الداخلى فى العراق فى النصف الأول من السبعينات وقبلت العراق اتفاقية ١٩٧٥ على مضض ، بما يعنى التنازل عن جزء من سيادتها على إقليم شط العرب لإيران – نجد العراق وهى تشعر بتفوقها العسكرى إزاء الضعف الإيرانى – تنتهز فرصة عدم الاستقرار الداخلى ، وضعف الجيش الإيرانى نتيجة عدم الاستقرار ، وعدم تسليحه ، خاصة بعد الحظر الأمريكى والغربى على استمرار تسليحه ، بل والتمزق الذى تعانى منه ايران فى تحديها مع الولايات المتحدة خاصة فى ظل أزمة الرهائن المعروفة . ويبدأ العراق مناوشات الحدود وانتهت إلى إعلانه الحرب رسميا على إيران وبادر بإلغاء اتفاقية ١٩٧٥ – كما سبق لإيران فى ١٩٧١ إلغاء اتفاقية ١٩٣٧ واستطاع من حيث التوقيت أن يحقق مكاسب أرضية وفرض سيادته على المنطقة وسيطر على أقاليم إيرانية وصلت مساحتها إلى ٥٠٠ متر مربع فى أقصى التقديرات ، وامتدت الاشتباكات على الحدود من الشمال إلى الجنوب فى شط العرب (وسقطت منطقة خور مشهر الإيرانية) عربستان فى شط العرب ، ومناطق أخرى ،

فى أيدى العـراق – نـاهيك عن التفـاصيل وتطـورات هـذه الحـرب ، ولكنهـا امتدت من حيث البعد الزمنى لفترة طويلة يقدرها البعض بأنهـا أطـول حـرب فى التاريخ بين دولتين إقليميتين .

ثم تعود الكرة ثانية لتنتهز إيران الفرصة من جديد بعد استعادة تنظيـم صفوفها وجيشها لتنتزع بعض الأقاليم من أيـدى العراقييـن ، وذلـك بهجومهـا الكبير الواسع النطاق فـى مـايو المـاضى (١٩٨٢) ، وذلـك فـى الوقت الـذى كانت قد بدأت الحرب الإسرائيلية العربية الخامسة فى لبنان .

فيعلـن صـدام حسـين – رئيس العــراق – انسـحابه مـن الأراضـى الإيرانيه ويطالب بوقف إطلاق النار . وتم انسحاب القوات العراقية من جميع الأراضى الإيرانية التى قد سبق للعراق السيطرة عليهـا منذ بـدء الاشتباكات وإعلان الحرب خاصة فى سبتمبر ١٩٨٠م / وذلك وفقا لبرنامج زمنى (مدته عشرة أيام مـن ٢١يونيـو –٣٠ يونيـة عـام ١٩٨٣) أعلنـه صـدام حسـين فـى خطابه الشهير إلى الشعب العراقى يوم ٢٠ يونية عام ١٩٨٢ ، وذلك اسـتنادا إلى إسقاط أية ذريعة لإيران لإطالة أمد الحرب . وكذا نظرا للأوضـاع الدقيقة التى تمر بهـا الأمـة العربيـة والتـى نجمت عـن الاحتـلال الإسـرائيلى للبنـان وتعرض المقاومة الفلسطينية للتصفية .

ورغـم الانسـحاب العراقـى إلا أن إيـران لـم تتوقـف عـن هجماتهـا الضخمة ضد العراق خاصة فى منطقة البصرة ، بل حـاولت تخطـى الحـدود الدولية التى عادت إليها القوات العراقية بعد انسحابها من الأراضى الإيرانية، بل ودخلت بعض المنـاطق ثـم سـرعان مـا أجبرتهـا العـراق علـى الرحيـل ، ولازالت الاشتباكات مستمرة بين الحين والآخر رغم جهود الوساطة السـلمية متعددة الجوانب والأطراف . وهنا يثور السـؤال الآتـى : إلـى متـى ستسـتمر مثل هذه الحرب ؟

والإجابة بأن هذا هو مضمـون طبيعـة الصـراع .. حيث إن الحـرب العراقية الإيرانية مرحلة أكدت طبيعة الصراع بين الدولتين .

٢) التوازن العراقى / الإيرانى :-

للتوازن أوجه عديـدة : فهنـاك التـوازن العسـكرى فـى الإمكانيـات أو القدرات ، والتوازن الاقتصادى ، والتـوازن السياسـى علـى الصعيـد الداخلـى

والصعيد الدولى . وهذه الأبعاد مترابطة فلا يمكن الفصل بين القدرة العسكرية والقدرة على شراء الأسلحة ، أى القدرة على الدفع مع عدم تجاهل عناصر أخرى خاصة العنصر البشرى . ولا يمكن الفصل بين الاستقرار الداخلى من عدمه ، وبين القدرة على المجابهة من حيث درجة الاحتمال أو الصمود المعنوى أو الاقتصادى . ولا يمكن تجاهل بأى حال من الأحوال البعد الدولى وعلاقة أطراف الصراع بالقوى الدولية خاصة الكبرى ومدى تأثير دولة ما فى مجريات الأمور فى النطاق الدولى أو الإقليمى.

والواقع يشهد بأن الدولتين هما قوى إقليمية ومن ثم فإن الحرب بينهما حربا إقليمية بين دولتين إقليميتين ، وتمتلك كلا منهما إمكانات اقتصادية وعسكرية متقاربة ، أو بلغة أخرى متوازنة ، ويكفى الإشارة إلى التوازن العسكرى فى الإمكانات طبقا لما أورده تقرير معهد الدراسات السياسية والاستراتيجية فى لندن عام ١٩٧٩ ، أى قبل بدء الحرب بعام تقريبا – إن لم يكن بعدة أشهر – فعلى الجانب العراقى نرى حجم الجيش يبلغ ٢٥٠ ألف جندى ، يضاف إليها ٢٥٠ ألف من الاحتياطى – يشكلون معا أكبر جيش من الناحية العددية فى الدول المطلة على الخليج ، وهذا الجيش مجهز بأربعة فرق مدرعة ، وأربعة فرق آلية مزودة جميعها بحوالى ٢٦٠٠ مدرعة سوفيتية الصنع ، من بينها ١٩٠٠ دبابة متوسطة وخفيفة . ويمتلك السلاح الجوى ٣٤٠ طائرة مقاتلة ، قاذفة من بينها أحدث الأنواع السوفيتية ميج ٢٣ (٨٠طائرة) وبعض الأنواع الأخرى (سوخرى/ ٢٠) وذلك خلاف ماطلبته العراق من فرنسا (٥٠طائرة ميراج) ومن السوفييت (١٥٠طائرة ميج ٢٧،٢٥،٢٣) .

أما السلاح البحرى ، فكل أسلحته سوفيتية الصنع ، ويعتبر سلاحا أقل من البحرية الإيرانية. وعلى الجانب الإيرانى : فإن حجم الجيش– عند سقوط الشاه– كان يبلغ ٤١٥ألف جندى، وميزانية الدفاع بلغت (عشرة مليار دولار) ويمتلك ٢٨٠٠ دبابة ومدرعة خفيفة أو ناقلة جنود، و(١٧٢٠) مدفعا، فضلا عن ١٨٠٠ مدفع مضاد للطائرات وبعض الصواريخ أرض–جو .

بينما السلاح الجوى يضم ٤٤٧ طائرة حربية منها ١٩٠ فانتوم (ف–٤) ، و١٦٦/ ف٥ ، و٩١ /طائرة استطلاع، علاوة على ١٠٠ طائرة هيلو كوبتر من كافة الأنواع معظمها أمريكية الصنع ، ومنها (١٦طائرة

هليوكوبتر فرنسية الصنع) أما البحرية الإيرانية فتعتبر أكبر قوة بحرية فى المنطقة ، وتضم ٣ مدمرات على الزوارق المسلحة وكاسحات الألغام وطائرات (هوفر كرافت) بالإضافة إلى مجموعة برمانية قوامها سفينتا إنزال، وسفينة تعزيز ، وثلاث سفن إمداد وتموين .

فى الوقت الذى أورد فيه تقرير الدراسات السياسية فى لندن بأن ٩٠٪ من الطيران الإيرانى قابع على الأرض لعدم وجود قطع غيار ، نظرا للحظر الأمريكى على توريدها لإيران الثورة تحت حكم الخمينى ، وذلك بعد أزمة الرهائن .

وطبقا لما ورد فى التقرير فإن العراق انتهز فرصة عدم فاعلية الجيش الإيرانى بعد قيام الثورة ، وبعد الحظر الأمريكى لعدم توريد قطع الغيار ، وفى ضوء الأزمة بين العراق وإيران - ليؤكد تفوقه على إيران ، ويحاول تحقيق كسب سريع ويؤكد به قدرته على التحكم فى المنطقة ، ومن ثم تميل كفة الميزان إلى جانبه .

ولكن رغم ذلك فإن انتصار الجيش العراقى واحتلاله أراضى إيرانية مع بداية الحرب فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٠ ، ثم محاولة إيران رد الجيش العراقى وإجباره على الانسحاب فى يونية ١٩٨٢ - يبرز لنا قدرة إيران على الصمود واستعادة فعالية جيشها . وفى نفس الوقت يتأكد من وجود ممول لقطع الغيار مما أعاد الحياة إلى الأسلحة الإيرانية . وقد ثبت أن بعض الدول لعبت دورا وسيطا فى توريد قطع الغيار الأمريكية إلى إيران لكى تحول دون الانتصار العراقى بما يؤكد هيمنته الإقليمية .

ويتضح كيف أن العوامل الداخلية لعبت دورا كبيرا فى كسب عراقى وهزيمة إيرانية فى البداية ، خاصة فى ضوء التحلل الداخلى وكسب إيرانى وانسحاب عراقى فى الآونة الأخيرة . ويتضح ايضا كيف أن العوامل الدولية لعبت دورا فى استمرارية هذه الحرب مدة طويلة ، بما يحول دون قيام إيران بدور فعال إلى جانب الثوار الأفغان بعد التدخل السوفيتى ، فى مقابل انشغال العراق عن الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل بانشغالها فى الحرب العراقية .

فالملاحظ أن الدولتين العظمتين لم يبرزا اهتمامهما بمثل هذه الحرب، أو بعبارة أخرى ، لم تتدخل بشكل مباشر أو علنى إلى جانب أى من الطرفين

– بغض النظر عن أن سلاحا أمريكيا فى أيدى الإيرانيين ، يجابه سلاحا سوفيتيا فى أيدى العراقيين – ولكن كان الوسيط يلعب دورا كبيرا فى تزكية هذه الحرب واستمرارها بما ينهك القوتين الإقليميتين ، ويقضى على تفوقهما وتطلعاتهما الإقليمية ، ويستنزف قدراتهما الاقتصادية والعسكرية ، وبما يضمن فى النهاية الحفاظ على توازنهما النسبى طيلة الحرب ، وإن مالت الكفة هنا هينهة لتعود إلى وضعها ، أو ميلا خفيفا هناك .

وفى المعنى الأخير فإن التوازن الإقليمى مرتبط بنمط الاستقرار والوضع القائم ، فما أن تقع أحداث ما (حرب بين دولتين أو أكثر ، انقلاب ثورة .. إلخ) فى منطقة ما ، يثور التساؤل الآتى : ما علاقة ذلك بالتوازن والاستقرار ؟؟ أى ما الذى سيتمخض عنه نمط التوازن الإقليمى بعد وقع هذا الحدث أو ذاك ؟ هل تغيير أم لا ؟ وهذا سيتضح فى النقطة التالية ، ومع ذلك يمكن القول بأنه قد حدث تغير واضح فى نمط التوازن الإقليمى بالمنطقة نتيجة هذه الحرب ، ولهذا علاقة واضحة بالحديث عن مدى بقاء صراع الدولتين من عدمه .

(٣)انعكاسات الصراع على التوازن الإقليمى :_

الواقع أن أوضح الحقائق أن مايؤكد حقيقة الصراع وخطورته هو فشل جهود الوساطة لحل الأمر سليما سواء أخذت هذه الوساطة شكلا جماعيا أو جهودا فردية من جانب دولة ما . من ثم فإن الحقيقة التى أوضحت فى غير شك ذلك التمزق والحيرة التى سادت العالم العربى والعالم الإسلامى فى ضوء تنازع الصراع بين بعد دينى ، وبعد قومى ولذلك فإن الملاحظ ذلك الاضطراب الذى شاع فى العالمين العربى والإسلامى ، وبروز عدد من التناقضات على المستويين حتى داخل كل عالم على حدة ، الأمر الذى أدى إلى إعادة رسم خريطة التحالفات الإقليمية سواء فى ضوء المصالح القومية للدولة أو فى ضوء ارتباطها بأحد العملاقين .

فعلى حين نرى منذ بداية نشوب الحرب بين العراق وإيران التأييد السورى العلنى لإيران ضد العراق ، بل امتد الأمر إلى تنسيق المواقف والسياسات بين الدولتين والزيارات المتبادلة خير دليل على ذلك (زيارة حافظ الأسد – زيارة عبد الحليم خدام ، على رأس وفد حكومى كبير من ٤٠

عضوا فى مارس الماضى – فى مقابل زيارات للمسئولين الإيرانيين لسوريا. بل ترجم الأمر فى الإعلان عن تقديم السلاح من جانب سوريا إلى إيران .

وهذا يأتى فى ضوء النزاع السورى العراقى الشهير والذى تـأكد فـى بعض الأنماط العدائية من جانب سوريا أثنـاء الحـرب مـع إيـران ، كـإعلان سـوريا إغـلاق الحـدود بيـن البلديـن ووقـف نقـل البـترول العراقـى عبر خـط الأنابيب الذى يمر بالأراضى السورية وينتهى على أحد الموانى السورية على البحر المتوسط ، مما شكل ضغوطا على العراق .

فى مقابل ذلك ، نرى التأييد الأردنى للعراق فى حربها ضد إيـران ، وقد وصل الأمر إلــى حـد تقديـم مسـاعدات عسـكرية وإرسـال قـوات مسـلحة وإعلان حالة التعبئة العامة داخل الأردن استعدادا لأية طوارئ فى الحـرب ، بـل لعبـت الأردن دور الوسـيط فـى تزويـد العـراق بالمسـاعدات مــن جــانب مصر ، خاصة العسكرية .

ومدت مصر العراق عبر الأردن بسلاح سوفيتى حتى لا تقل فعاليـة السلاح الموجود طرفها فى ضوء إحجام الدولتين الأكـبر عـن تزويـد أى مـن العراق . أو إيران بالسلاح أو قطع الغيار .. وأكد ذلك السـلطان قـابوس فـى حواره مع مجلة "المجلة" ٨٢/٥/١ .. كما أكد ذلك أيضا من قبـل تصريحـات الرئيس الراحل السادات فى خطبه وتصريحات الرئيس حسنى مبـارك بتقديـم كافة المساعدات للعراق فى حربها ضد إيران . وقـد كـان الموقـف المصـرى فى البداية محايدا ثم تحول إلى شبه محايد (بتقديم مساعدات غير معلنة لأحـد طرفى الصراع) ثم الإعلان الكامل والعلنى عـن مسـاندة أحـد الطرفيـن وهـو العراق (الدولة العربية) فى مواجهة إيران الدولة غـير العربيـة ، وهنـا يتـأكد البعد العربى القومى على البعد الإسلامى الدينى .

وعلى الجانب الآخـر : نـرى دول الخليـج بزعامـة "السـعودية" توحـد صفوفها وتنشئ منظمة إقليمية تحت اسم (مجلس التعاون الخليجى) وانتقل من مجرد فكرة إلى حقيقة واقعة مع احتمالات نشوب الحرب العراقية الإيرانية ، فى عام ١٩٨٠ م . وبغض النظر عن أهداف هذا المجلس ، فإنه يتأكد بـروز نوع من التحـالف الجديـد والرسـمى بيـن دول الخليـج فـى إطـار قضيـة أمـن الخليج العربى . وقد أخذ هذا المجلس موقفا محايدا فــى البدايـة ، إلا أنـه بعـد التأييد السورى العلنى لإيران ، وبعد أن كانت العـراق تتلقـى مسـاعداتها مـن

دول الخليج خاصة السعودية والكويت عبر الأردن أيضا ، إلا أنه برز على الملأ المساندة السعودية للعراق بصفة خاصة ، بل تبعها فى ذلك بقية دول الخليج حتى أن البعض رأى أن مجلس الدفاع الخليجى ما هو إلا رد فعل للنواحى الأمنية فى المنطقة فى مواجهة الثورة الإيرانية والطموح والغرور الإيرانى (بالهيمنه الإقليمية) بل وتأكد رد الفعل هذا مع نشوب الحرب العراقية الإيرانية فى الوقت الذى ازدادت "شهوة" الدول الخليجية نحو مزيد من بناء مؤسساتها العسكرية وتقوية دفاعاتها العسكرية . ويذكر فى هذا الصدد القدرات العسكرية للسعودية وتليها الكويت ، وهما – نسبيا – قوتان لا يستهان بهما فى أى صراع بمنطقة الخليج .. تليهم فى الترتيب بقية الدول الخليجية (الإمارات وقطر ..إلخ) إلا أن الذى يحكم علاقة المنطقة الإقليمية (الخليج) بالدائرة الدولية ذلك المضيق الذى يدعى (هرمز) وهو بمثابة المنفذ الأساسى لبترول الدول المطلة على الخليج وهى : (السعودية – إيران– العراق– الكويت –البحرين) وتشير التقديرات إلى أن حوالى ٤٠٪ من احتياجات بترول الغرب تمر عبر المضيق (تحصل اليابان على ٧٢٪ من احتياجاتها من المنطقة ، تليها أوروبا الغربية ٦٣٪ ، تليها الولايات المتحدة ٢٠٪) بما يعادل أكثر من ٨٠٠ مليون طن سنويا من حقول الإنتاج إلى الدول المستهلكة عبر مياه الخليج .

والواقع يشهد بأن السوق العالمية للبترول لم يتأثر بالحرب العراقية الإيرانية ، رغم أن الدولتين من الدول البترولية التى لايستهان بها .. ورغم توقف الضخ منهما بعد ضرب حقول البترول من جانب كلا الدولتين .. وشواهد ذلك أن كم المعروض أدى إلى انخفاض سعر البرميل – طبقا لما أعلنته منظمة الأوبيك العالمية – بل تأكد أيضا من امتناع الولايات المتحدة عن شراء البترول الليبى عقابا لرئيسها – ويعتبر ذلك انقلابا خطيرا فى السوق البترولية – ورغم ذلك فإنه لا يمكن تجاهل ذلك الدور الذى لعبته السعودية كبديل للدولتين المتصارعتين (العراق – ايران) وذلك بزيادة إنتاجها تعويضا للغرب .

وكان هذا من العوامل التى قادت العملاقين إلى صمتهما إزاء هذه الحرب لكى تستمر فترة طويلة فى ضوء اتفاق ضمنى بينهما .

ومن ثم يتضح أن أمن الخليج مرتبط بالحفاظ على التوازن الإقليمى الدولى فى مضيق هرمز ، وهو ماحدا بالدول الخليجية إلى إنشاء تكتل إقليمى لمواجهة الصراع المحتمل والذى أضحى مؤكدا فى منطقة الخليج بشكل محدود .وهذا يؤكد تغير خريطة التحالفات والتكتلات الإقليمية منذ قيام الثورة الإيرانية ونشوب الحرب العراقية-الإيرانية .

هذا ، فضلا عن أن بقية الدول العربية أخذت موقفا وسطا فى بعض الأحيان ، وموقفا مساندا للعراق فى بعض الأحيان ، وأحيانا أخرى موقفا مساندا لإيران وإن كان بشكل متردد (كالجزائر).

بل إن هذا يؤكد أيضا تفكك "جبهة الصمود والتصدى" العربية التى تكونت فى أعقاب زيارة الرئيس السادات للقدس فى ١٩٧٧.. والتى ضمت (العراق - سوريا -الجزائر- ليبيا - اليمن الجنوبية) فهـا هـو الصـراع العراقى السورى - وهاهو التأييد الجزائرى لإيران والتنديد بالغزو العراقى لإيران منذ البداية .... إلخ).

وعلى الجانب الآخر ، تمخض عن الحرب العراقية الإيرانية بأن شعرت بعض الأنظمة فى المنطقة بالخوف ، وأن أمن دولها فى خطر . وقد ترتب على ذلك زيادة التسهيلات والقواعد العسكرية الأمريكية فى البحر الأحمر ، والمتوسط ، الخليجى العربى ، بل وفى البحر العربى على رأس المحيط الهادى .

فى مقابل تواجد سوفيتى فى ليبيا وأثيوبيا ، وعدن (اليمن الجنوبية).

كذلك نتج عن هذه الحرب أن لعبت بعض الدول الوسيط فى وصول السلاح الأمريكى لإيران- وبالقطع بموافقة الولايات المتحدة . وهنا يبرز تحالف ايران مع الشيطان (إسرائيل) من أجل الحفاظ على صمودها وقوتها العسكرية .. ورغم الشكوك التى تحوم حول هذه المعلومات إلا أن مصدرا رسميا بوزارة الخارجية الأمريكية أكد وصول أسلحة أمريكية عبر إسرائيل سرا لإيران ، وأكد وكيل وزارة الدفاع الإيرانية لصحيفة اللوموند الفرنسية وصول الأسلحة الإسرائيلية (أمريكية الصنع) سرا إلى ايران (عن صحيفة الشرق الأوسط فى ٢٧ مارس ١٩٨٢م).

بل وصل الأمر إلى حد تهديد ايران (الخمينى) لكل دول المنطقة التى تقدم دعما ومعونات إلى العراق ، وكان يعتبر ذلك تهديدا إلى كل من

السعودية والكويت بالتحديد . ولعل مايؤكد ذلك انتهاك بعض الطائرات الإيرانية للمجال الجوى الكويتى وفى بعض الأنباء أنه تم قصف بعض المنشآت الكويتية .

والنتيجة النهائية لهذا الصراع العراقى الإيرانى أن خسر النظام العربى خسارة بدت واضحة فى إعادة ترتيب العدو السياسى .. فأصبحت إيران الثورة عدوا (سياسيا بدلا من إسرائيل) وانحسر النظام العربى ليفسح المجال لنظام شرق أوسطى واتضح ذلك من تحالف بعض الأنظمة العربية مع إيران – سوريا بالتحديد– فى مواجهة التحالف الأردنى العراقى وإلى جانبهم دول الخليج فى الوقت الذى تحللت فيه جبهة الصمود والتصدى العربية .

وبدلا من أن تكون إيران الثورة تحت حكم الخمينى زادا للنظام العربى بحكم الجيرة وعامل الدين .. أضحت خصما سياسيا طرفا لتقسيم وتحطيم النظام العربى بأيد عربية ، بل إن زيادة الوجود الأمريكى فى مواجهة الوجود السوفيتى (محور ليبيا) أثيوبيا – عدن طرح قضية إدخال دول خارج المنطقة العربية فى علاقات تحالف بدلا من علاقات الجوار بما له من تأثير على عدم الاستقرار العربى (ويذكر هنا الهجوم الأثيوبى على الصومال العربى ..) من جانب ، وبما يعمق التناقضات العربية . وهذا يقود إلى تدخل الدول الكبرى على اختلاف هوياتها ويثبت الوجود فى المنطقة بما له من علاقة سلبية على تحرر الإرادة العربية .

ومن ثم يتضح أيضا أن منطقة الخليج والصراع فيها أصبح بديلا للصراع العربى / الإسرائيلى ، مما جعل إسرائيل تنتهز الفرصة كاملة لتحطيم الوجود الفلسطينى العسكرى فى لبنان بعد غزوتها الشرسة على لبنان وغرب بيروت بمساندة الولايات المتحدة بشكل مباشر وعلنى . وهذا يطرح التساؤل المنطقى : ما هى آفاق مثل هذا الصراع والتوازن الإقليمى ؟ مجرد إطلالة على المستقبل المنظور .. هذا هو مضمون النقطة الأخيرة .

– آفاق الصراع والتوازن الإقليمى :

السؤال هو : ماهو مستقبل هذا النوع من الصراعات الإقليمية .. وذلك فى ضوء التوازن الاقليمى ؟ فالواقع أنه لازال حتى الآن صراعا

إقليميا – أى بين قوتين إقليميتين متنافستين – وليس صراعا دوليا تسانده أو تتدخل فى مساراته بشكل مباشر قوة دولية ما مع عدم تجاهل دور الوسيط الدولى فى استمرارية مثل هذه الحرب بين الدولتين (العراق ، إيران).

ومن ثم فإن تساؤلنا يدور حول إمكانيات استمرار الصراع من عدمه وليس الحرب بين الدولتين ؛ لأن الحرب إن آجلا أو عاجلا ستنتهى – إن لم تكن تعود بين لحظة أخرى كأحد ادوات التعبير عن صراع الدولتين – إن لم يكن الصراع بين قوميتين (فارسية – عربية) وانتهاء الحرب يمكن أن يكون بتكثيف الوساطات السلمية فى ضوء رغبة الطرفين استعدادهما – خاصة وأن الدولتين فى الوقت الحاضر لديهما الاستعداد العلنى – لمواصلة الحرب واستمرارها حتى يتم استجابة الطرف الآخر لمطالبه والعكس (أى استجابة كل طرف لمطالب الطرف الآخر) وهذا مايؤكده صعوبة الموقف . وبشكل محدد فإن مستقبل التوازن الإقليمى فى أحد أبعاده يتوقف على مدى انتهاء هذا الصراع أى حله حلا جذريا بما يضمن عدم اشتعاله ثانية ، أو استمرار هذا الصراع ، فمن عوامل استمرار الصراع : ذلك البعد الشخصى بين الزعيم الإيرانى (الخمينى) والرئيس العراقى (صدام حسين) ، خاصة أن صدام حسين كان وراء طرد الخمينى بعد أن قضى ١٥ عاما منفيا فى العراق إلى باريس فى ٦/ أكتوبر / ١٩٧٨م بعد زيادة نشاطه ضد الشاه الراحل ، ويتضح ذلك فى مطلب الخمينى الحالى أنه لن يوقف الحرب إلا بعد إسقاط نظام (صدام حسين) بما يعنى أن هناك ثأرا شخصيا .

واحتمال تلاشى هذا البعد الصراعى الشخصى نسبيا بتغير أحد النظامين (سواء بوفاة الخمينى أو تغير صدام حسين) يعد أمرا قائما ؟ كذلك فإن رغبة كل طرف فى الانفراد بالسيطرة على الخليج من خلال سيطرته على (شط العرب) من عوامل استمرار الصراع .. وهذا يقود إلى ضرورة خلق أفضل السبل للتعاون بين الدولتين بما لا يجور على الحقوق التاريخية لأى طرف منهما . بل إن "التفتت العربى" من عوامل استمرار الصراع ، خاصة أن وراء إضعاف الموقف التفاوضى للعراق (مساندة سوريا لإيران ، وخسارة النظام العربى من إيران الثورة فى تأييد الثورة الفلسطينية ومعاداة إسرائيل) وذلك بخلاف عوامل أخرى منها البعد القومى بين الدولتين والبعد الدينى ودور الأطراف الدولية فى تزكيته والعمل على استمرار الصراع

للحفاظ على الوجود الدولى بما يضمن مصالح القوتين العظميين فى المنطقة وبما يحول دون انتصار حاسم لأى طرف منهما .

وعلى أية حال ، فإن الوضع الحالى شائك (فالعراق دخلت الأرض الإيرانية ، وإيران دخلت الأرض العراقية) . مع استمرار الحرب بين الدولتين دون انتصار حاسم لأى منهما . وفى ضوء عدم فاعلية الدور العربى فى الحرب بين الدولتين ، خاصة بعد تفتت النظام العربى ، وفى ضوء حقيقة أن الفاعل الإقليمى فى هذه الحرب أكثر من الفاعل الدولى نسبيا .. وأن البيئة الإقليمية تعانى من مرحلة صراع بين نظام إقليمى عربى ، ونظام إقليمى شرق أوسطى – فى ضوء كل هذه العوامل يصعب على المحلل التنبوء بحل الصراع بين الدولتين – إن لم يكن بين القوميتين – فى القريب العاجل هذا ، إن لم تتحول منطقة الخليج إلى بؤرة الصراع الدولى بما ينعكس على التوازن الإقليمى بالسلب .

المبحث الثانى
"أبعاد الدور المصرى تجاه الحرب العراقية –الإيرانية"*

لعل المتابع للحرب العراقية– الإيرانية يسترعى انتباهه المواقف المختلفة والأدوار المتباينة للدول والمنظمات إزاء هذه الحرب سواء على المستوى العربى أو الإقليمى أو الدولى . وبادئ ذى بدء فإن هذه الحرب – وهى تدخل عامها الخامس – تؤكد بلا شك أنها أطول حرب إقليمية بين طرفين إقليمين فى العصر الحديث ، ومن ناحية أخرى تطرح تحديات جديدة أمام نظرية المفاوضات فى العلاقات الدولية ومدى إمكانية نجاح جهود الوساطة وفى أى مناخ وتحت أى ظروف .. بل وتؤكد من ناحية ثالثة مدى استفادة أطراف متعددة إقليميا ودوليا لاستمرار هذه الحرب طوال هذه المدة نظرا لنتيجتها فى إرهاق قوتين لهما تأثيرهما فى النظام الإقليمى .

وهذا المقال يستهدف الوقوف على أبعاد الدور المصرى إزاء هذه الحرب ومحاولة تقييمه وإمكانيات نجاحه . والذى لاشك فيه أن تقييم هذا

* نشرت بمجلة "السياسة الدولية"، عدد (٧٩) ، يناير ١٩٨٥، ص ١٦٧: ١٧٠ .

الدور يكشف إلى حد كبير هوية النظام السياسى فى مصر ، وهو مؤشر هام يبين ترتيب الدوائر الأساسية التى تتحرك فيها السياسة الخارجية للدولة على المستوى الإقليمى العربى . وحتى نتمكن من الوصول إلى مجرد رؤية تحليلية – متكاملة إلى حد كبير – لدور مصر إزاء هذه الحرب فإن الأمر يستدعى تناول النقاط التالية :

أولا : طبيعة الدور المصرى وتطوره :-

منذ إعلان الحرب رسميا بين الدولتين فى سبتمبر ١٩٨٠ وحتى الآن، فإن مصر قد تعرضت لتغير القيادة السياسية الحاكمة من السادات إلى مبارك ، ومن ثم فنحن أمام شكلين للموقف المصرى ، خاصة أن رئيس الدولة يلعب دورا حاسما فى صنع السياسة الخارجية وتوجهها .

الشكل الأول : يرتبط بفترة السادات منذ بداية الحرب وحتى رحيله وطولها ١٤ شهرا تقريبا . أى موقف مصر تحت حكم السادات إزاء هذه الحرب . ومن خلال تتبع تصريحات السادات خلال تلك الفترة وتتبع سياسته إزاء هذه الحرب ، فإنه يلاحظ أنه اكتفى بالدور المراقب ، وهو دور سلبى لايتفق والدور القائد لمصر على المستوى الإقليمىالعربى . وقد أخذ الدور المراقب أبعادا متعددة ، منها : مناشدة الطرفين بوقف الحرب وعدم امتدادها حرصا على عدم الإضرار بالتوازن الإقليمى الذى هو فى صالح الخصوم أكثر منه فى صالح الطرف العربى إجمالا ، ومن جانب آخر : محاولة التأييد العلنى المتحفظ للطرف العراقى ضد الإيرانى . ومما يذكر هنا أن مصر قد باعت معدات عسكرية للعراق عن طريق الأردن طبقا لما أعلنه السادات بنفسه فى إحدى خطبه (إبريل ١٩٨١) ، وفى بعض الأحيان الأخرى كان يعلن الحياد إزاء هذه الحرب ، وعدم الرغبة فى التورط بمساندة أحد الطرفين من منطلق إسلامية الدولتين . وأهم ما يلاحظ على هذا الموقف المصرى فى فترة السادات هو : التناقض . وتفسير ذلك أن السادات لم يكن مؤيدا للثورة الإيرانية ، بل خصما لها فى إطار صداقته للشاه الذى أبعد عن البلاد واستضافه فى مصر ، وفى إطار صداقته للولايات المتحدة والتنسيق معها ضد الثورة وتصريحاته العدائية المتكررة ضدها . وعلى الناحية الأخرى ، فإن التناقض مبعثه ذلك الحصار العربى حول مصر بعد زيارة القدس

واتفاقيتي كامب ديفيد . ولذلك فقد حاول السادات بالحياد تارة وبالمساندة للعراق تارة أخرى أن حاول ضرب الحصار العربى ضده بعمل علاقة مع إحدى الدول العربية المحاصرة له . ولكن هذا قد باء بالفشل شأنه شأن محاولته مساندة المغرب علانية ضد الجزائر في قضية الصحراء المغربية في إطار الحصار العربى . وقد اتسم هذا التناقض من ناحية أخرى بين السياسات المتبعة إزاء الحرب والاتجاهات التي تبناها السادات من حيث تغليب البعد الإسلامى على البعد العربى . ولعل في محاولته إنشاء منظمة الشعوب العربية والإسلامية بديلا عن الجامعة العربية خير دليل لهذا الاتجاه. وغير ذلك كثير مما يدل على محاولته فك الحصار العربى عليه بعد كامب ديفيد . ولذلك فإن الموقف المصرى في فترة السادات اتسم بالغموض والتناقض والسلبية ، وكذلك اتسم بعدم العقائدية التى تتفق ودور مصر القيادى العربى .

الشكل الثانى: المرتبط بفترة الرئيس حسنى مبارك منذ توليه الحكم وحتى الآن . ولهذا الشكل بعدان أساسيان ومتلازمان وهما : التأييد الشامل للعراق فى حربها ضد إيران والمساندة الكاملة لها باعتبارها دولة عربية في حرب مع طرف غير عربى ، وذلك في إطار البعد القومى . وفى نفس الوقت تدعو مصر إلى وقف الحرب وفض النزاع سلميا حرصا على التماسك الإسلامى . ولم تكتف مصر وقيادتها السياسية بإعلان هذا الموقف ، بل بادرت بانتهاج عدد من السياسات ترجمت هذا الموقف واقعيا ، ومن أبرزها مايلى :

– المساندة الكاملة للعراق معنويا وعسكريا ، وهو ما أكده رئيس الوزراء المصرى د. فؤاد محى الدين في حديثه لمجلة الشراع اللبنانية مايو ١٩٨٤ ، وأحاديث متعددة لوزير الخارجية ، بل رئيس الدولة نفسه .

– الزيارات المتبادلة بين المسئولين المصريين والعراقيين على أعلى مستوى، ويذكر في هذا الصدد زيارة كمال حسن على للعراق يوم ٢٤ مارس ١٩٨٤، والزيارات المتكررة لطارق عزيز نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقى لمصر آخرها التى تمت ١٩٨٤/٨/١٣ .

– وتتم هذه الزيارات بهدف تبادل وجهات النظر والتنسيق فى المواقف والسياسات بشأن الحرب العراقية الإيرانية .

- تشجيع جهود الوساطة التى تبذلها الدول الإسلامية لإنهاء الحرب ومساندتها .
- المشاركة فى المؤتمر الدولى لبحث آثار الحرب العراقية الإيرانية على السلام والأمن الدوليين المنعقد فى بغداد .. فى الفترة من ٨ يوليو إلى ١٢ يوليو ١٩٨٤ . وذلك بكافة القوى السياسية فى مصر .. وتمخض عن المؤتمر إعلان بغداد للسلام دعا فيه للوقف الفورى للحرب وحث الدولتين على وقف كافة العمليات العسكرية وإنهاء النزاع بطريقة عادلة ومشرفة . وقد تبلور موقف شبه إجماعى للقوى السياسية فى مصر تجاه هذه الحرب وتجاه الموقف الرسمى المعلن لمصر .
- وفوق هذا وذاك فقد أعلننت مصر عن مقترحات للوساطة منذ مارس ١٩٨٤ داعية لوقف الحرب بين الدولتين ، وأعلن عن أربع خطوات هى : وقف إطلاق النار بين الطرفين ، وقيام قوة دولية ومراقبين دوليين بالإشراف على ذلك ، وتحديد مسئولية بدء الحرب ومسئولية الاستمرار فيها ، وحل النزاع على أساس التحكيم أو الوساطة أو الموافقة على مفاوضات دولية . وتعليقا على هذه المقترحات يقول كمال حسن على وزير خارجية مصر فى ١٩٨٤/٤/١٨ : "إن مصر لم تعرض وساطة ، ولكنها تقدم مقترحات محددة للمناقشة على أساس نقطتين : الأولى : كيفية وقف الحرب الدائرة بين دولتين من دول عدم الانحياز ، والثانية : إجراء التفاوض بينهما" ، وبعد أقل من أسبوع أعلن عن مقترحات أخرى هى : ضرورة أنسحاب القوات إلى مواقعها قبل بدء العمليات العسكرية ، وإنشاء صندوق للتعمير وتعويض الخسائر التى لحقت بالطرفين .

ولم تكتف مصر بذلك الإعلان عن مقترحاتها ، بل سعت إلى تعبئة الرأى العام الإعلامى تجاه مقترحاتها ومحاولة تبنى دول عدم الانحياز لها لتحقيق فاعليتها والأهداف المرجوة منها . وقد بذلت - ولازالت- مصر جهدا كبيرا فى هذا الصدد بتنسيق موقف الدول الثلاث المؤسسة لعدم الانحياز " مصر ، ويوغسلافيا ، والهند " تجاه الحرب . ولوحظ إيفاد مبعوثين لمبارك إلى أغلب الدول الفاعلة فى عدم الانحياز وعلى نطاق واسع، بل قام الرئيس مبارك بزيارة ليوغسلافيا من ٨/٦ -١٩٨٤/٨/٩

وخلص من مباحثاته مع القادة اليوغسلاف إلى الاتفاق على أتباع " الدبلوماسية الهادئة لإنهاء حرب الخليج" بتنسيق مصرى /هندى / يوغسلافى.

وبناء على ذلك ، تقرر مناقشة الأمر عند زيارة الرئيس اليوغسلافى للهند فى ١٩٨٤/٨/٢٧ . وهذا ما تم فعلا فى إطار دور عدم الانحياز لإزالة التوتر الدولى . وبناء على مقترحات مصر ، وصلت بالفعل ردود إيجابية من هذه الدول ، بل ومن الدول العربية أيضا . بل أيضا وصلها رد فعل طيب ورسمى من العراق بترحيبها بمبادرة مصر لإنهاء حرب الخليج ووصف البيان الرسمى للعراق يوم ٩ يوليو المبادرة بأنها طيبة ومتوازنة وغير منحازة حتى أن متابعة هذا الجهد كان يتم فى اجتماعات المجموعة السياسية للرئيس مبارك ، واتضح أنه كان يعطى لها وقتا طويلا وجهدا وفيرا. وبعد كل هذه الاتصالات المكثفة أعلن كمال حسن على / رئيس الوزراء ولأول مرة عن بنود المبادرة لكلا البلدين : العودة إلى حدود عام ١٩٧٥ ، ووقف إطلاق النار وفق أسلوب محدد ، والاستعانة بقوات دولية تشرف على وقف إطلاق النار على جميع حدود البلدين ، وبحث جهود التسوية عبر مفاوضات تهدف فى نهايتها إلى تأمين الحقوق التى يختلف حولها الجانبان بما يرضيهما معا ، وإقرار مبدأ التعويضات لكلا الجانبين ، ويمكن أن يحول هذه التعويضات من صندوق عربى أوروبى . وقد تم بحث إنشاء صندوق دولى بالفعل فى مؤتمر دول عدم الانحياز ، بنيودلهى فى مارس من العام الماضى) وقد أعلنها فى حديث له لمجلة الوطن العربى ١٩٨٤/٨/١٧ ثم كان قد أعلن فى نهاية إبريل الماضى دراسة الخمينى لخطة مصر لإنهاء حرب الخليج ، ولكن لم يعلن رسميا أى بيان عن الرفض أو القبول الإيرانى للمبادرة المصرية .

ويتضح أن هناك بعض التعديلات بين المقترحات التى أعلنت بشكل غير رسمى فى مارس الماضى وبين إعلان البيان الرسمى فى أغسطس ١٩٨٤ . وكانت المبادرة أكثر تحديدا من المقترحات الأولية . ومن المؤكد أنها صيغت بعد الاتصالات الأولية بالأطراف المعنية . وإزاء هذه الجهود المصرية ، فإنه يمكن القول بأننا أمام فترة مبارك وقد تحدد شكلها إزاء هذه الحرب ، وتتسم بالوضوح وعدم التناقض بل وتحدد الموقف المصرى والدور المصرى أيضا بالبعد العقائدى الواضح من حيث ترتيب دوائر

الاهتمام التى تتحرك فيها سياسة مصر ، حيث إن الدائرة العربية أولا ، ثم دائرة عدم الانحياز ، ثم الدائرة الإسلامية ، ومن ثم يتاكد إعادة لترتيب دوائر الحركة المصرية ، حيث الدائرة العربية ثم الإسلامية فى عهد مبارك ما يقابلها فترة السادات إزاء الحرب الإسلامية أولا ثم الدائرة العربيــة ، أى بعبارة أخرى : أمام موقف إيجابى فعال يتفق والدور القيادى لمصر عربيا .

ثانيا : الوساطات المطروحة لإنهاء الحرب وموقع المبادرة المصرية منها :-

يمكن تقسيم الوساطات التى طرحت إلى نوعين أساسيين هما : وساطات جماعية ، ووساطات فردية . وفيما يتعلق بالجماعية فهى : الوساطة التى طرحت من خلال مجلس الأمن والذى قرر إيفاد مبعوث من قبل السكرتير العام للأمم المتحدة ، واستمرت زياراته حتى وصلت إلى خمس زيارات على مدار فترة عامين ، ولم يتمخض عنها شئ . والوساطة الإسلامية على أثر اجتماع المؤتمر الإسلامى فى السعودية (يناير ١٩٨١) وتشكلت لجنة وساطة بذلت مساعى كبيرة ولم تسفر جهودها عن شئ حتى الآن . ثم وساطة دول عدم الانحياز ، حيث تشكلت لجنة من تسع دول غير منحازة للعمل على إنهاء الحرب ، ولكن لم تصل إلى شئ . ثم الوساطة العربية والأوروبية التى اكتفت بدعوة الطرفين ومناشدتهما إنهاء الحرب .

أما الوساطات الفردية التى جاءت من قبل دولة واحدة ، فمنها الوساطة الفلسطينية عن طريق ياسر عرفات ولم يصل لشئ ، ثم طرحت عدة وساطات ولم تخرج إلى حيز التنفيذ كالوساطة السورية والوساطة الهندية ضمانا لسلامة منطقة جنوب شرق آسيا . وقد باءت كل هذه المحاولات – رغم استمرار بعضها حتى الآن – بالفشل الذريع ، وهذا يرجع إلى ضعف هذه الوساطات من حيث قوة الدفع والاستمرار وعدم الجدية نحو إيقاف إطلاق النار . أى : افتقاد قدرة هذه الوساطات على إلزام الطرفين المتحاربين – سواء بشكل جماعى أو فردى – على التصالح ، ويرجع الفشل أيضا إلى عدم استعداد الطرفين أو أحدهما للتوصل إلى تسوية سلمية بينهما ، رغم أن كلاهما يعلن على الملأ رغبته فى إنهاء الحرب وقبول أية وساطة سلمية ، ولكن الواقع أثبت عدم صدق النوايا لدى الطرفين طبقا للمعلومات المتوافرة .

ولذلك فإن السؤال الذى يطرح نفسه هو : ما قيمة الوساطة المصرية المطروحة والتى تتضمن اقتراحات مشتركة بين الطرفين ؟ وهل يمكن توقع إمكانية نجاحها بدرجة كبيرة أم ستكون كمصير ماسبقها من وساطات ومن ثم تعتبر تحصيل حاصل من جانب مصر كدور شكلى يمكن أن يكون مجرد ورقة للمساومة على طريق عودة العلاقات العربية المصرية ؟ والواقع أن الذى يمكن القول به بحسم هو : أن هذه المبادرة المصرية تختلف عما سبقها من مبادرات ووساطات ، ذلك أن صانع القرار المصرى أخذ فى اعتباره كافة الوساطات التى طرحت ، ودرس باهتمام شديد طبيعة الصراع بين الطرفين بعناية شديدة ، وطرح مقترحاته فى إطار مصلحة الطرفين وبما يمكن أن يجد قبولا لديهما طبقا لتقديراته الخاصة ومواقفهما منذ إعلان الحرب ، بل إن الظروف التى تطرح فيها المبادرة تختلف عما سبقتها من مبادرات حيث إن الدور المصرى لم يقتصر على الإعلان عنها فحسب ، بل ترجم ذلك إلى حركة فعلية واعية .

ومن ثم فإن ذلك السؤال : هل يمكن توقع نجاح هذه المبادرة المصرية لإنهاء الصراع ووقف الحرب بعد أن تم توضيح موقع هذه المبادرة من الوساطات المطروحة وتميزها ؟ والإجابة عن هذا السؤال توضحه النقطة التالية .

ثالثا: الاحتمالات المطروحة لنجاح الدور المصرى وضمانات ذلك :-

يبدو فى الأفق أن البيئة الإقليمية مهينة لنجاح الوساطة المصرية فى ضوء عدد من المؤشرات ، فالمبادرة جادة واقعية وتأتى بعد مرور أربعة أعوام على بداية الحرب بين الطرفين ، وبعد أن انهكت قواهما ومواردهما . إن الوضع الداخلى فى إيران لايحتمل استمرار الحرب أكثر من ذلك ؛ فمصلحة الطرفين تفرض وقف الحرب ، علاوة على استعداد الطرفين للمصالحة فى ضوء مبادرة جادة أو وساطة تراعى مصلحة كل منهما . أيضا فإن مصلحة العرب هى أن تتجه العراق للجبهة الشرقية بما يدعمها فى مواجهة إسرائيل ، ومن ثم فإن ضرورة إيقاف الحرب مع إيران تصبح مطلبا عربيا ، بل إن حاجة العراق نفسه إلى اضطلاعه – واستمراره وقيامه – بالدور العربى الذى افتقد منذ اندلاع الحرب مع ايران ، بل إن هذه الحرب

حتى الآن لم تشهد تورط أطراف دولية بشكل مباشر ، وهو ما يعزز سهولة التوصل إلى المصالحة بينهما .

وفوق هذا وذاك ، فإن إصرار مصر من خلال رئيس الدولة والمجموعة السياسية المساعدة له على بذل أقصى جهد لإنهاء الحرب ونجاح المبادرة المصرية ، وذلك بتهيئة الرأى العام العالمى وحشد دول عدم الانحياز تجاه الدولتين ، واتباع سياسة " التهدئة الدبلوماسية " من أجل الضغط على الطرفين بما يخلق مناخا مواتيا للحل ، وحتى تأخذ المبادرة شكلا قويا فإن وضعها فى إطار دول عدم الانحياز ، وخاصة الدول الثلاث المؤسسة ، يصبح من الخطوات الجادة من جانب مصر للسعى نحو إنهاء الحرب بينهما . بعبارة أخرى ، فإن مصر تحاول بكل جهدها ترجمة وساطتها من حيز الفكرة إلى التطبيق العملى . ونظرا لأن نظرية المفاوضات (التفاوض) تعتمد على قناعة الطرفين المتحاربين بالوسيط ، فإن سياسة مبارك الهادئة تجاه إيران وتجاه العراق وبحشد وإشراك الرأى العام العالمى ودول عدم الانحياز خاصة – تقود بلاشك إلى توقع النجاح لهذه المبادرة ، ولعل من أهم الضمانات الأساسية لإنجاحها هو القدرة على الاستمرارية ومرونتها فى التعديل بما يحقق المصلحة المشتركة للطرفين مع استمرار تعبئة الرأى العام العربى ودول عدم الانحياز للضغط على الطرفين ، ثم لابد من ضرورة استمرار المبادرة المصرية بشكل جماعى باسم مجموعة عدم الانحياز وبقيادة مصرية ، ثم قيادة ثلاثية للدول الثلاث المؤسسة لعدم الانحياز .

وعلى الجانب الآخر فإن إخفاق المبادرة فى تحقيق وقف إطلاق النار بين الطرفين فإن النتيجة هى ازدياد قوة الطرف العراقى ، وزيادة عزلة الطرف الإيرانى ، خاصة أن المعلن رفض إيران للوساطات وضرورة التخلص من نظام صدام حسين أولا . أى أن الموقف التفاوضى لإيران سيضعف ويقابله زيادة قوة الموقف التفاوضى للعراق بل إن التقارير العسكرية تعلن توازن الموقف والقوى العسكرية بين الطرفين ، وأن استمرار الأوضاع فى حالة حرب وفى ضوء الوضع الدولى الحالى فإن العراق ستزداد قوته درجة أكبر من إيران عسكريا وسيحقق تفوقا كبيرا بالتالى ، خاصة أن أغلب الدول الكبرى تؤيد الموقف العراقى لأسباب متعددة ، وهو

ما سيترتب عليه فى حالة إخفاق الوساطة المصرية حالة صراعية أكبر بين الطرفين يمكن أن تمتد لتشمل المنطقة كلها.

وكل هذا يمكن أن يتم فى حالة استمرار الموقف الإيرانى بعدم قبول الوساطة .. ولكن نظرا لأن هذا الافتراض لايشعر بالدقة إلى جانب الظروف التى أشرنا اليها والتى تؤهل المبادرة المصرية للنجاح .. لذلك فإنه يمكن القول بأن المبادرة المصرية ستحقق نجاحا كبيرا فى إيقاف الحرب ، ولكن ليس فى إنهاء الصراع المصيرى بين الطرفين ، وهذا ما يحتاج إلى جهود أكبر . ومع ذلك فإن هذا النجاح سيعتبر كسبا كبيرا للدبلوماسية المصرية ، وهذا ما نتوقعه وستثبته الأيام القادمة.

المبحث الثالث

"الوساطة السورية لإنهاء الحرب العراقية / الإيرانية" *

فى أعقاب القرار الإسرائيلى بتطبيق التشريعات الإسرائيلية على مرتفعات الجولان السورية "المحتلة" أو بلغة أخرى قرار إسرائيل بضم الجولان .. وأثناء زيارة وفد إيرانى فى دمشق فى نهاية عام ١٩٨١م واستمرت حتى مطلع هذا العام – طالعتنا الأنباء بأن الرئيس الأسد قبل الدعوة لإجراء محادثات مع الزعيم الإيرانى الخمينى ، ورئيس إيران (على خمينى) ، وذكرت المصادر السورية أنها ستتم فى أقرب وقت ممكن لطرح المبادرة السورية لإنهاء الحرب الدائرة بين العراق وإيران . ورغم أن (عبد الحليم خدام) وزير خارجية سوريا نفى فى ختام جولته فى دول الخليج اعتزام الأسد عن زيارته لإيران وتقديم الوساطة السورية لإنهاء الحرب الإيرانية / العراقية .. ولم يكن قد مر أسبوعان على إعلان زيارة الأسد لإيران وتقديم الوساطة السورية . وحرى بنا – بغض النظر عن مدى إتمام هذه الزيارة وطرح الوساطة من عدمه – أن نهتم بمجرد طرح الفكرة من حيث إلقائها فى ملعب المنطقة الإقليمية وانعكاساتها على مختلف المستويات .

وقبل محاولة تقديم لهذه "الأطروحة" فإنه من المتعين علينا التعرض للوساطات السلمية لأنهاء الحرب العراقية / الإيرانية منذ نشوب الحرب

---

* لم يسبق نشرها .

بينهما فى ٢٠ سبتمبر / ١٩٨٠م، وبعد مضى مايقرب من تسعة عشر شهرا .. وهذه الحرب بشكل عام مجرد حرب إقليمية بين قوتين إقليميتين ذات تأثير نسبى وهام فى هيكل النظام الإقليمى فى "الشرق الأوسط" وحتى الآن فإنه لايمكن القول بأن أحد الطرفين حقق انتصارا نهائيا أى ليست هناك مكاسب نهائية لأحدهما ، بل هناك مجرد عدد من المواقع يحتلها كل طرف فى مواجهة الطرف الآخر . وباستمرار الحرب بين هاتين القوتين على وجه التحديد وطيلة هذه الفترة ليتأكد مدى التعقيد البالغ فى نمط العلاقات الدولية ويتأكد بالتالى إحجام الدول الكبرى عن تسويتها ، بل إنهاك هاتين القوتين الإقليميتين بالتحديد يتأتى فى إطار رغبة الدولتين الأكبر وفى ضوء توزيع الأدوار بينهما . فمن جانب هذه الحرب تشغل إيران عن قضية الأفغان فى مواجهة التدخل السوفيتى فى قلب آسيا ، ومن جانب آخر يشغل العراق عن دوره فى الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل ، مما يؤكد استمرارية الدور الأمريكى والتقارب المصرى الإسرائيلى - بلا منافس .

ويكفى الإشارة إلى ما انتهى إليه مؤتمر وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية الأوروبية فى لوكسمبورج فى نهاية سبتمبر ١٩٨٠م بأنهم عبروا عن قلقهم إزاء الحرب العراقية / الإيرانية وأن الجماعة لاتملك سوى القليل لتقدمه من أجل التوصل إلى تسوية هذا الصراع ، خاصة وأنه ليس من المتوقع نهاية قريبة لإنهاء هذه الحرب .

وتأتى هذه الحرب أيضا لتؤكد الواقع العربى المؤلم .. فقد برز الموقف العربى بين ثلاثة اتجاهات (اتجاه مؤيد للعراق ، واتجاه مؤيد لإيران، واتجاه محايد "علنيا") ، ودوافع كل طرف هو مدى ميله للعراق من عدمه .. بغض النظر عن شرعية الحرب على الجانب العراقى .. وعموما لسنا بصدد توضيح هذا الواقع وهذه الاتجاهات وإنما تكفى الإشارة لأهمية ذلك لمعالجة موضوع الوساطة السورية .

أولا : الوساطات المطروحة لحل الأزمة :-

وتنقسم الوساطات السلمية لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية والمطروحة على الساحة بغض النظر ناحية المضمون - إلى خمسة مستويات :

(١) الوساطة الدولية :-

بدأ الدور الدولى من خلال مجلس الأمن ، حيث عقد اجتماعا مغلقا وغير رسمى فى نيويورك فى ١٩٨٠/٩/٢٣ أصدر على أثره بيانا يناشد الطرفين العراقى والإيرانى بإقرار وقف إطلاق النار وتسوية الخلافات بينهما بالطرق السلمية . وتمخض عن المنظة الدولية (الأمم المتحدة) إيفاد مبعوث من قبل سكرتير عام الأمم المتحدة (كورت فالدهايم) ويدعى السيد / أولاف بالم – لتقصى الحقائق والتوسط بين الطرفين.. ومنذ نشوب الحرب وحتى أول مارس ١٩٨٢ قام المبعوث بخمس زيارات فى إطار الوساطة التى يقوم بها ، ولم تسفر عن أية نجاحات ، ففى تصريح له فى ٨٠/١١/٢٧ (بأنه لايرى أى مخرج للصراع القائم فى منطقة الخليج لعدم إبداء أى من الطرفين الرغبة فى التصالح لاتخاذهما مواقف مشددة عند المساومة) – وفى آخر تصريح له فى أول مارس /١٩٨٢فى ختام رحلته الخامسة (أنه ستنفذ كل إمكانيات تضييق الخلافات بين العراق وإيران بشأن إيجاد تسوية للنزاع بينهما) . ورغم فشله الواضح ، وبالتالى فشل المنظمة الدولية فى إنهاء هذه الحرب – إلا أن مبعوث الأمم المتحدة قد توصل فى بداية مهمته إلى اتفاق مبدئى مع إيران والعراق حول ضمان انسحاب السفن التجارية المحاصرة فى مجرى شط العرب – وإن كان هذا بعيدا عن جوهر النزاع.

(٢) الوساطة الإسلامية :-

بدأ الدور الإسلامى بأن تشكل وفد الوساطة الإسلامى برئاسة الرئيس الباكستانى (ضياء الحق) ، وبرفقته الأمين العام للمؤتمر الإسلامى (حبيب الشطى) وذلك على أثر اجتماع عقدته ٤٠ دولة إسلامية عضوا فى منظمة المؤتمر الإسلامى ، وذلك فى نيويورك فى ٢٦ سبتمبر ١٩٨٠م . وقد رحب كل من سفيرى البلدين (العراق ، إيران) بهذه المبادرة فور الإعلان عنها ، ورغم الجهود التى بذلها هذا الوفد وأكثر من مرة إلا أنه لم يوفق فى وقف إطلاق النار . ثم أقر المؤتمر الإسلامى للقمة الذى عقد فى السعودية بين ٢٥– ٢٨/ يناير /١٩٨١م وبعد مناقشته الحرب بين العراق وإيران وفى ضوء عدم حضور إيران لهذا المؤتمر بسبب اشتراك صدام حسين الرئيس العراقى قرر المؤتمر تشكيل لجنة وساطة جديدة أطلق عليها لجنة المساعى

الحميدة برئاسة الرئيس الغينى (أحمد سيكوتورى) وعضوية عدد من رؤساء الدول والحكومات الإسلامية . ورغم الجهود التى بذلتها هذه اللجنة إلا أنها لم تسفر عن شئ حتى الآن .

(٣) وساطة دول عدم الانحياز :

شكلت مجموعة الدول غير المنحازة داخل الأمم فى ٢٣/أكتوبر/١٩٨٠ لجنة وزارية تضم ٩ دول من أجل القيام بمهمة الاستقصاء عن الوضع على ساحة القتال والعمل على إنهاء الحرب . ووافق كل من العراق وإيران على دراسة المقترحات المقدمة من قبل مجموعة الدول غير المنحازة والتى تتضمن العودة إلى حدود معاهدة الجزائر فى عام ١٩٧٥م والسيادة المشتركة على مجرى شط العرب إلى جانب الانسحاب الفورى للقوات العراقية من أجزاء أساسية احتلتها فى إيران ... إلخ ، وتضم اللجنة (وزراء خارجية الجزائر ، كوبا ، الهند ، وباكستان ، يوغسلافيا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية) ورغم الجهود التى بذلتها هذه اللجنة ، والمقترحات المعتدلة التى طرحتها والمقبولة من الطرفين ، إلا أنه للأسف لم تصل هذه اللجنة إلى وضع أساسى مشترك يتلاقى عنده الطرفان وتنتهى الحرب .

(٤) الوساطة الفلسطينية والعربية :

فور اندلاع الحرب العراقية الإيرانية توجه السيد/ ياسر عرفات – رئيس منظمة التحرير الفلسطينية إلى العراق فى ١٩٨٠/٩/٢٤ من أجل التوسط لوضع حد للحرب بين الدولتين ، ثم توجه إلى إيران لبذل مجهود للتوسط والتعرف على الموقف الإيرانى ، وذلك فى ١٩٨٠/٩/٢٨م وبعد زيارة عرفات لكلا الدولتين أعلن عن مقترحات المنظمة فى ٨٠/١٠/١٩ للتوصل إلى سلام بين الطرفين المتصارعين وتتضمن إعلان العراق عن استعداده لسحب قواته حتى الحدود وفقا لنص اتفاقية الجزائر ١٩٧٥، ومعاهدة القسطنطينية ١٩٩٣، وإعلان إيران عن استعدادها للمشروع من مفاوضات مباشرة مع العراق ، على أرض دولة محايدة بعد الانسحاب العسكرى العراقى عن الأراضى الإيرانية على أن تشرف الدول غير المنحازة أو دول المؤتمر الإسلامى على عملية الانسحاب العسكرى العراقى.

وناشدت المنظمة الطرفين لقبول هذه المقترحات لأنها تشكل اختيارا لابديل آخر له .

بينما الجانب العربى مجتمعا فى "عمان" حيث اختتم فى ١٩٨٠/١١/٢٧. دعا إلى وقف اطلاق النار بين الطرفين وحل النزاع بالطرق السلمية مع تأكيد حقوق العراق على أراضيه ومياهه وناشد المؤتمر ايران الاستجابة للموقف العراقى .

وعلى الرغم من جدية المقترحات الفلسطينية وأسبقيتها عن أية مقترحات أخرى وبغض النظر عن دوافع الموقف الفلسطينى خاصة فى ضوء التأييد الإيرانى للمنظمة منذ قيام الثورة الإيرانية – إلا أن جهود المنظمة لم تقابل باستجابة أى الطرفين إلى الحد الذى صرح ابن الزعيم الخمينى ردا على زيارة (عرفات) لإيران أن المتوقع من الزعيم الفلسطينى هو توضيح موقفه من المشكلة الإيرانية العراقية ، وليس من مصلحة إيران الكلام عن المفاوضات .

(٥) الوساطة الإقليمية الهندية :-

حيث تردد فى أكتوبر ١٩٨٠ قيام الحكومة الهندية بإجراء عدد من الاتصالات مع عدة دول من أجل القيام بمبادرة سلام لإنهاء الحرب العراقية الإيرانية .

وهو مايؤكد علاقة مثل هذا النزاع بسلام منطقة جنوب شرق آسيا من عدمه ، مما حدا بالهند إلى محاولة الإقدام على هذه المبادرة رغم تواضعها وما آلت إليه .

والواقع أن كلا من الطرفين العراقى والإيرانى يعلن على الملأ أنه على استعداد لإنهاء الحرب وقبول أية وساطة سلمية ، ولكن الواقع أثبت عدم جدوى الوساطات التى طرحت حتى الآن . ويرجع هذا فى اعتقادنا إلى أحد احتمالين : أولهما : يرجع إلى ضعف هذه الوساطات من حيث قوة الدفع والاستمرارية وعدم جديتها نحو إيقاف إطلاق النار وتحقيق تسوية بين الطرفين ، أى يرجع إلى طبيعة هذه الوساطات نفسها .

وثانيهما : يرجع إلى عدم استعداد الطرفين المتحاربين إلى التوصل إلى تسوية سلمية بينهما .

ثانيا : آفاق المبادرة السورية المطروحة :-

حتى الآن لم يتعدى مستوى المبادرة السورية مجرد الفكرة – بل فكرة بلا مضمون ، أى : بدون مقترحات محددة – ورغم ذلك ففى تقديرنا أنه من الأهمية بمكان التعرض لها على حده لما لها من إيقاع خاص فى مجريات النزاع الإيرانى العراقى ، ومن ثم فإنها تثير عدد من التساؤلات .

ماهى دوافع طرح المبادرة السورية بالوساطة فى مثل هذا الوقت دون غيره ؟ وهل يتوقع الرئيس السورى نجاح مبادرته أم أنها مجرد وساطة ضمن الوساطات المطروحة فحسب ؟! وهل لهذه المبادرة طبيعة خاصة بالمقارنة بالوساطات الأخرى التى سبق التعرض ؟ لها وهل هناك علاقة بين طرح المبادرة من الجانب السورى بالتحديد دون غيره من الأطراف العربية ؟ وبين اعادة ترتيب "البيت العربى" ، ومن ثم : ما علاقة ذلك بالصراع العربى الإسرائيلى ؟

وفى ضوء هذه التساؤلات : هل من المتوقع نجاح مثل هذه المبادرة إذا ما بدأ الرئيس السورى خطوات عملية نحو التوسط بين الطرفين لإنهاء الحرب الإيرانية / العراقية ؟

والواقع أن التحدى الحقيقى أمام نجاح مثل هذه المبادرة السورية هو كيفية التغلب على التأييد السورى لإيران منذ بداية اندلاع الحرب من ناحية ، ومن ناحية أخرى كيفية التمهيد لخلق مناخ الثقة من جديد بين العراق وسوريا؟

فالملاحظ أن المبادرة السورية أعلنت فى أعقاب إعلان القرار الإسرائيلى بضم مرتفعات الجولان ، ومن ثم فإن الموقف السورى يحكمه عدد من الأبعاد منها : علاقات الجوار مع لبنان ، والعراق ، والأردن، وإسرائيل .. وأن تحسين علاقات الجوار أمر هام لسوريا بما يدعم استراتيجية الإعداد المستمر والكامل للجبهة الشرقية بغض النظر عن توتر هذه العلاقات بين آن وآخر . العلاقة بين سوريا والسعودية ، وبالتالى دول الخليج لها من الأهمية مايؤكد مدى تاثير طبيعة هذه العلاقة على الموقف السورى ، وليكن فى الدعم السعودى لسوريا ، والوساطة السعودية إزاء أزمة الصواريخ السورية فى لبنان ونجاحها خير دليل على ذلك . إلى جانب بعد آخر وهو الخلاف المستمر بين العراق وسوريا من المنطلق البعثى والذى

يقود أحد الطرفين إلى معاداة الطرف الآخر - فى بعض الأحيان - بما يتعارض مع المصلحة القومية العربية كالتأييد السورى لإيران عند اندلاع الحرب ، ومايقابل ذلك من فشل مشروع الوحدة الأخيرة من العراق وسوريا والذى لم يتعد مجرد اتفاق بين رئيس الدولتين فحسب .

ويتضح بالتالى أن المحدد الرئيسى للموقف السورى فى ضوء الربط فى التوقيت بين القرار الإسرائيلى بضم الجولان فى ديسمبر ١٩٨١ وبإقدام سوريا على إعلان وساطتها لإنهاء الحرب بين العراق وإيران هو تعبئة الجبهة الشرقية فى مواجهة إسرائيل بتهيئة الوضع إقليميا وعلى المستوى العربى بالتحديد . وهذا الإعداد ليس شرطا أن يكون للحرب مع إسرائيل .. بل على الأقل ليمثل ورقة ضاغطة على إسرائيل إذا ما طرح مشروع سلام يتفق والمصالح السورية العربية .

ورغم التورط السورى بتأييدها لإيران ضد العراق عند اندلاع الحرب ، إلا أن المتتبع لمجريات الأمور على مدار فترة الحرب يلاحظ أن سوريا عادة ماكانت تهاجم أى طرف بشكل عام يزيد من ضراوة هذه الحرب، خاصة عندما أعلن الرئيس المصرى الراحل - أنور السادات أن مصر باعت أسلحة وذخائر للعراق فى ابريل الماضى (١٩٨١) - دون التغاضى عن العلاقات السيئة بين مصر وسوريا ، كذلك عند إعلان الأردن تشكيل قيادة خاصة من المتطوعين للقتال مع الجيش العراقى فى الحرب مع إيران فى نهاية يناير الماضى (١٩٨٢) وهاجمت دمشق القرار - مثلما هاجمت قرار مصر بتزويد العراق بالسلاح- حيث أعلنت دمشق أن الملك حسين يريد تجاهل الخطر الصهيونى ليلقى الضوء على حرب الخليج .

ومن ثم يتضح أن الخط السورى وإن كان مؤيدا لإيران فى البداية إلا أنه لم يكن مؤيدا لزيادة حدة هذه الحرب .

ومن هنا ، يتضح أهمية طرح هذه المبادرة السورية بما يؤدى إلى التقليل من اتجاه الأنظار إلى حرب الخليج أكثر من ذلك ، وإلى زيادة الاهتمام بالصراع العربى / الإسرائيلى خاصة على الجبهة الشرقية .

والسؤال : هل يمكن إعداد الجبهة الشرقية فى الوقت الذى تستنزف فيه القوة العراقية وطاقاتها ومواردها أمام إيران ؟ ففى ضوء اشتراك العراق فى الحرب ضد إسرائيل على الجبهة الشرقية فى ١٩٧٣ لخير دليل على

تقوية الجبهة الشرقية آنذاك ودوما إذا ما استمرت المجابهة مع إسرائيل . فمن الصعوبة إذن الحديث عن جبهة شرقية قوية والعراق منشغل فى حرب مع إيران وتسانده بشكل واضح الأردن .

ثالثا : الاحتمالات المطروحة للمبادرة :

يبدو فى الأفق "البيئة" الإقليمية مهيئة لنجاح مثل هذه المبادرة فى ضوء عدد من المؤشرات :

– تأتى هذه المبادرة بعد ١٩ شهرا من بداية الحرب وحتى الآن وقد أنهكت قوى الطرفين ومواردهما .

– الوضع الداخلى فى إيران لا يحتمل استمرار الحرب أكثر من ذلك ، خاصة أن هذه الدولة بعد الثورة تحتاج إلى نوع من الاستقرار الداخلى حتى تستطيع مجابهة التحديات الخارجية وليس العكس .

– استعداد الطرفين للمصالحة فى ضوء مبادرة أو وساطة جادة .

– حاجة العرب – خاصة الجبهة الشرقية – إلى العراق بما يدعم العرب فى مجابهة إسرائيل . – حاجة العراق إلى معاودة قيامها بدور عربى بعد انشغالها طيلة الفترة الماضية فى الحرب مع إيران .

– ثقة الطرف الإيرانى فى سوريا على ضوء الموقف السورى بتأييد إيران منذ بداية الحرب مع العراق وتأييدها للثورة الإيرانية .

– عدم تورط أطراف دولية فى هذه الحرب على أى نحو .

ومن ثم فإن المناخ موات لنجاح مثل هذه المبادرة إذا ما تم ترجمتها إلى خطوات عملية على أن يتم رأب الخلاف السورى / العراقى بمساندة سعودية .

ومن جانب آخر فإن هناك احتمالا أن تكون مثل هذه المبادرة لاتخرج عن كونها محاولة سورية بتشجيع سعودى – لانتهاج سياسة التهدئة إزاء العراق لخلق مناخ موات لمؤتمر قمة عربى جديد من أجل إعادة ترتيب البيت العربى والالتفاف حول مبادرة فهد لإقرار السلام والاستقرار فى المنطقة . وبغض النظر عن أى الاحتمالين أقوى ، فإن الوساطة السورية إذا ما لم تنجح فى إنهاء هذه الحرب ، فالسؤال : هل سيستمر التأييد السورى لإيران ضد العراق ؟ أم أن طرح هذه المبادرة ستكون البداية لخلق مناخ الثقة

بين سوريا والعراق ؟ ومن ثم ألا ينبغى طرح مبادرة عربيــة متكاملـة لإنهـاء هذه الحرب حتى تنتهى التناقضات العربية التى برزت إزاء هذا النزاع حشدا لإقرار سلام شامل فى المنطقة ؟ ســؤال ستجيبنا عليـه الأيـام القادمـة نفيـا أو تأييدا .

الفصل التاسع

أزمة الخليج الثانية

الغزو العراقى للكويت-أغسطس١٩٩٠-فبراير ١٩٩١

المبحث الأول

"الانعكاسات الاستراتيجية للمحاولة العراقية لغزو الكويت" *

يبدو أن التاريخ يعيد نفسه ، ولكن فى ثوب مختلف . فالتفكير العراقى فى ضم الكويت يعود إلى يوم إعلان استقلال الكويت فى يونيه ١٩٦١، وذلك بأن أعلن العراق فى عهد عبد الكريم قاسم أن الكويت جزء أصيل من الدولة العراقية ، وأصدر العراق آنذاك لائحة على تعيين أمير الكويت ، وهددت الحكومة العراقية آنذاك أيضا أمير الكويت بالعقاب الصارم إذا تمرد على سلطتها المركزية فى الكويت . ورغم ما أسفرت عنه هذه المحاولة إلى لاشئ خاصة بعد اغتيال عبد الكريم قاسم فى عام ١٩٦٣، إلا أنها بقت فى ذمة التاريخ ترجمة لما يدور فى الإدراك العراقى تجاه هذه الدولة الشقيقة .

ولكن الأمر يختلف هذه المرة ، فبدلا من مجرد لائحة تصدرها حكومة العراق من مكانها مع إطلاق عدة تهديدات فى حالة الخروج عنها ، نجد العراق في عهد صدام حسين ، وبعد ثلاثين سنة يدخل الكويت غازيا ، وقد استهدف السيطرة الكاملة والإخضاع الكامل لسيادته .ومهما كانت المبررات التى أعلنها ، ولازال يعلنها ، النظام العراقى فى محاولته لغزو الكويت ، إلا أنه من غير المقبول أن يتم غزو دولة أخرى فى الحقبة الأخيرة من القرن العشرين ، لأن هذا منطق يتفق مع عصر سابق.

وفى خضم التحليل السياسى سيظل هذا الغزو يمثل أكبر الأحداث فى هذه الحقبة ، إن لم يكن على المستوى العالمى ، فعلى الأقل على المستوى الإقليمى أو مستوى النظام العربى . وهو

يمثل أهمية قصوى فى مناخ التوافق العالمى فى السياسات بين الشرق والغرب ، باعتبار أن هذا الحدث يمثل تحديا لقواعد هذا التوافق العالمى ، كما أنه يقع فى منطقة تمثل شريان الحياة لدول العالم الأول الصناعي ، ومما زاد من أهميته وتركيز الأضواء عليه الإعلان الأمريكى الصريح بالتصدى المباشر له مهما كانت النفقات والأعباء والنتائج .

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى ، بتاريخ ١٩٩٠/٩/٣،ص٤٤،٤٥ .

وفى وسط هذا المناخ الملتهب فى منطقة القلب من العالم ، تتناثر المعلومات وتتضخم فى بعض الأحيان ، وتتدنى فى أحيان أخرى طبقا لمصالح وسائل الإعلام غربا وشرقا وعربيا وغير عربى ، وعربى مؤيد وعربى معارض .....إلخ .

ولكل معلومة أهدافها ، وفى وسط هذا المناخ المضطرب فإنه يعنينا أن نركز على عدد من الانعكاسات الاستراتيجية لهذه المحاولة العراقية لغزو الكويت ، وذلك على النحو التالى :

أولا: زعزعة الثقة بالاتحادات العربية الفرعية :-

كشفت هذه المحاولة عن حقيقة هذه الاتحادات المسماة بالتجمعات الاقتصادية العربية ، فقد ظهرت ضآلة دورها الفعلى وهشاشته إزاء هذا الحدث ، فظهر مجلس التعاون الخليجى فى صورة " اللاوجود" إزاء غزو دولة ما لأحد أعضائه دون أن يتحرك الأعضاء الباقون ، رغم أن هذا الاتحاد هو أقدم مجلس تعاونى عربى مستمر منذ عام ١٩٨١ حتى الآن . والسؤال هو : ما هى مبررات هذا "اللاوجود" ؟ هل هو الخوف من امتداد الغزو لهم ؟ أم أنه الطبيعة الفعلية لهذا المجلس والتى تعكس قدراته الفعلية التى تتسم بالضعف ؟ وماهو الموقف فى حالة اختلاف الدولة الغازية ، فهل سيتحرك هؤلاء أيضا أم سيظلون على هذا النحو المترجم لقدرات المجلس الواهية ؟ والإجابة ببساطة أن هذا المجلس ظهر بلا حراك حقيقى إزاء تعرض كيان إحدى دوله للإزالة التامة خارج رقعة مجلس التعاون الخليجى .

وعلى الطرف الآخر ، حيث الاتحاد المغاربى ، نجده لايختلف وضعه أيضا ، فالاتحاد صامت ، واكتفى بالتفكير فقط فى إرسال مبعوثين "درجة عاشرة" إلى الدولتين ، لا أكثر ، بلا أدنى تأثير ، أو حتى نتيجة ما .

وهذا ما يجعلنا نتساءل بنزعة قومية : أين الموقف الفعال لمثل هذا الاتحاد الذى يشرف بحكم موقعه على البوابة الغربية للأمة العربية ؟ أين الصيحات التى كانت تملأ كل جنبات الوطن إزاء المد القومى ، بأن ما يحدث فى الشرق العربى له صداه فى المغرب العربى ؟ أين إذن أمة العرب الواحدة والمصير الواحد والتراث والتاريخ والدين واللغة الواحدة .... إلخ ، لاشك أن هذا بلا صدى فى الواقع العملى .

وإذا وصلنا إلى تجمع القلب ، وهو مجلس التعاون العربى ، فهو على العكس ، حيث توجد من بين أعضائه الدولة الغازية للكويت ، مما جعل أعضاء هذا الاتحاد فى بؤرة الحدث وبالتالى أصبحوا محاصرين بين المطرقة والسندان : إما القبول للموقف العراقى أو رفضه . ولم يأخذ المجلس موقفا واحدا ، بل مواقف متباينة . ولكن فى نفس الوقت شهد المجلس حركة مكثفة لأعضائه سعيا نحو احتواء الأزمة فى البداية وكان لمصر دور فعال فى هذا الصدد ، ولم يسفر هذا كله عن شئ ملموس أكثر من هذا فإن هذا المجلس يشهد حالة من التمزق الواضح فيما بين أعضائه الأربعة .

ومن ثم فإن هذا الحدث كشف عن عجز كبير لهذه الاتحادات العربية الفرعية ، وأضحت فى ذهن الجماهير العربية هياكل بلا مضامين ، وهو ما يمثل انتكاسة واضحة . وهذا يقودنا إلى أنه فى الإمكان مراجعة هذه الأمور على نحو سريع لمحاولة إثبات وجود هذه الأشكال الوحدوية تجنبا لفشلها ، وبما يضفى على الفكرة الوحدوية جزءا كبيرا من مصداقيتها ، وهو بلا شك أمر ذو بعد استراتيجى هام علينا أخذه فى الاعتبار . ومع ذلك نطرح تساؤلا ربما تكشف عنه الأحداث فى وقت قادم وهو : لو لم تكن الدولة التى قامت بالغزو عربية ، هل كنا ، أو يمكن أن نتوقع دورا ذا فعالية من هذه المجالس، أو الاتحادات الفرعية كما نسميها ؟ سؤال مطروح بلا شك . وعلى أية حال فإن الحدث يمكن أن يكون له تأثير بالغ الأهمية على استمرارية هذه المجالس أو التجمعات الوحدوية ، ويمكن ألا يحدث ذلك . وهذا ما ستكشف عنه الأيام القادمة .

ثانيا : تعرض النظام العربى للضعف بعد التماسك :-

ففى الفترة الأخيرة ، وبإجماع كافة المحللين ، شهد النظام العربى حالة من التماسك والتداخل ، خاصـة بعد مؤتمر بغداد الأخير الذى استقر المجتمعون فيه على أهمية لقاءات القمة وتحديد مواعيد ثابتة إلى حد كبير ، إضافة إلى اتفاقهم على عدد من القضايا العربية الهامة . وليس سرا أن نعلم أن مضمون الرسالة الأمريكية للمؤتمر العربى فى بغداد توضح مدى الإدراك الأمريكى لحالة التماسك العربية الجديدة ، وانعكاسات ذلك سلبا عليها وعلى الغرب عامة .

فبعد أن التأمت الجروح العربيـة ، وتماسك الجسد العربـي ، وتكتل الموقف العربى وغير ذلك ، فإنه من الصعب أن نجد أنفسنا فجـأة أمـام حالـة تكسر هذا التماسك ، وتشتت الجهود العربية مرة أخرى ، وتخلق انشـقاقا فـى الصف العربى مهما كانت الأسباب . فلا سبيل إذن غير الحوار فى مثل هـذه المواقـف وإلا تحولنـا إلـى غابـة كبـيرة ، ولاسبيل غـير ممارسـة الضغـوط المباشرة وغـير المباشـرة دون استخدام أسلوب الغزو العسكرى المباشر ، وهو ما لا يمكن لأحد مهما كانت قناعاته بالموقف العراقى أن يؤيده .

وبالتالى ، فإن النظام العربـى يشـهد تحديـا كبـيرا إزاء تعرضـه لهذا الحدث الذى لم يسبق أن شهده من قبل . ومـن المتوقـع إذن أن يشـهد النظـام العربى حالة غير عادية من النشاط يفرز قدرا كبيرا من الخلايـا التـى تسـاعد فى التئـام هذا الجـرح لكـى يندمل بسـرعة ، وإلا سيظل هـذا الجـرح عاهـة مستديمة فـى النظـام العربـــى ســتظل مشـوهة لـــه فــى المــيزان التــاريخى والاستراتيجى .

ثالثا : محنة دول الجوار العربى :-

اللافت للنظر أننا أمام حالة جديدة فى النظــام العـالمى ، حيـث اتفقت الدولتان الكبيرتان على إدانة هذا التصـرف ، والاتفـاق علـى عـدة إجـراءات لحصار العراق عسكريا واقتصاديـا .. إلـخ ، وهنـا فإنـه يظهـر أمامنـا مـدى ظهور درجة كبيرة من العداء لدول الجوار العربى خاصـة المجـاورين منهـم للعراق وهما ايران وتركيا . ومن المتصـور أن يتـم الضغـط الخـارجى علـى ايران لشن هجوم مباغت على العراق ، خاصة وهى تسعى إلى مصالحـة مـع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، وإما أن تبادر هى نفسـها بذلـك فتصبـح أمام موقف صعب ، ولايقلل من هذه الاحتمالات مبادرة صدام بمحاولة تقديـم تنازلات لإتمام الصلح مع ايران . وعلى الناحية الأخرى ، فـإن تركيـا يمكـن أن يكـون لهـا موقـف فـى منـع تصدير البـترول العراقــى عـبر أراضيهـا ، وستعوضها دول حلف الأطلنطى عن المليـارين دولار سـنويا – وهـو دخلهـا من ذلك – وهذا قد يؤدى إلى فتح جبهة أخرى على العراق يمكـن أن تكـون عن عمد بهدف تشـتيت قـدرات العـراق . وبالتـالى فـإن العـراق يصبـح أمـام جبهات ثلاث : من الشرق ايـران ، ومـن الشـمال الغربـى تركيـا ، والجنـوب

حيث الأزمة والوجود فى الكويت . وهذا يجعل العراق فى موقف حتمية المراجعة .

رابعا : المحنة الإسرائيلية :-

بالإضافة إلى محنة الجوار من عدد من الدول ، تظهر جبهة رابعة ومحتملة فى الغرب العراقى وهى إسرائيل ، وهى الدولة التى تتربص للعراق تحديدا ، وتتحين الفرصة لتحطيم قدراته العسكرية الجديدة وإمكانات سلاحه الكيماوى والنووى . وربما كان لمؤتمر القمة العربى فى بغداد أثره فى ردع إسرائيل إلى حد ما ، وتأجيل تهديداتها للعراق . وليس من المنطق والعقل أن ندخل فى موقف جديد يفقدنا تماسكنا دون ترتيب وإعداد لآثاره المترتبة عليه . فالمتابع للفكر الاستراتيجى الإسرائيلى فى هذه الآونة ، يقرأ أن استراتيجية إسرائيل القادمة هى إجهاض جميع المحاولات العربية ، وخاصة العراق ، لإنتاج السلاح الكيماوى أو النووى بأى شكل ، حتى لو اضطرت فى دخول حرب محدودة أو شاملة ، وهى تعد نفسها لهذا الغرض ، والمسألة لديها مسألة وقت لا أكثر . ولذلك فإن هناك ضربة إسرائيلية محتملة .

والسؤال إذن :-

هل أعد النظام العراقى نفسه لكل هذه الاحتمالات من الشرق والغرب والشمال الغربى من دول الجوار ، وإن لم تفلح كل هذه المحاولات من جانب دول الجوار الموالين للغرب ، فهل أخذ فى الاعتبار احتمالات التدخل المباشر من الغرب عامة وبصفة خاصة من الولايات المتحدة ، والمدعومة من الاتحاد السوفيتى فى ظل حالة الوفاق الجديد ؟ وهل طاقة وإمكانات العراق تسمح بمواجهة كل ذلك فى آن واحد ؟ ثم ماذا فى ضوء الحصار الشامل للعراق اقتصاديا وعسكريا وتشارك فيه غالبية الدول الجوار إما قناعة أو بالإكراه من جانب الولايات المتحدة ؟

الحقيقة أن الميزان الدولى فى غير صالح الموقف العراقى ، والميزان العربى فى غير صالح الموقف العراقى مهما كانت الدوافع والمبررات . والأمر يحتاج إلى مراجعة شاملة يؤخذ فى حسبانها مصالح الكافة من الطرفين العربيين ، بل ومصالح المنطقة العربية كلها ، وعلينا أن

نحول هذه الأزمة العارضة وسلبياتها إلى إيجابيات بالسعى نحو بناء نظام عربى عادل سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يمكننا من تقوية التماسك العربى بدلا من هشاشته التى تكسر بين حين وآخر .

ملاحظة :-

الأجيال الجديدة تأمل أن تشهد مرة واحدة حالة من العقلانية فى الخطاب الرسمى ، والخطاب الإعلامى بين الدول العربية عندما يحدث أى خلاف بينهما .. والأمل قائم رغم المأساة !!

المبحث الثانى

"الحرب السياسية فى الخليج والخروج منها"*

إن أى وطن عربى يسوده شعور هائل بالتمزق إزاء مستقبل وطننا العربى ، وذلك من جراء ما يمر به وطننا هذه الأيام من أزمة عنيفة لم يشهدها من قبل فى تاريخه الحديث . وبغض النظر عن المؤيدين لما يجرى أو الرافضين ، فإن الشعب العربى يمر بمحنة حقيقية تتجاوز قدرة العقل الإنسانى . فالإغراق الإعلامى الذى يحيطنا يدفع بتفسيرات ومشروحات وأراء .... واجتهادات شتى ، ومن أهم سماتها التناقض الحاد وعلى جميع المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية . وهذا من سمات الأزمة بلا شك لأنها تمس كل الأطراف ، ويحاول كل طرف أن يحشد مالديه من آراء تعضد من موقفه ورؤيته وتوجهه ، وفى النهاية : اختياره . ولذلك فإن الكلمة المكتوبة ، والكلمة المسموعة ، والكلمة المرئية ، كلها تؤدى دورا يصب فى التعبئة لصالح طرف ما .

وعلى أية حال ، فإن الذى نشهده فى الخليج والمنطقة العربية بأسرها خلال هذه الفترة ليست مجرد مواجهة بين طرفين ، بل هى مواجهة سياسية وصلت إلى حد مايمكن تسميته "بالحرب السياسية" . وتعد الحرب السياسية إحدى أدوات الصراع فى العلاقات الدولية ، وهى الأداة السياسية أو الدبلوماسية .

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩١/١٢/١١، ص ٢٩،٢٨ .

فالمواجهة العسكرية لها أهداف سياسية ، كما أن الأهداف السياسية هى التى تدير المواجهة العسكرية وتحدد أساليبها وخططها . والحديث عن فجوة القوة على المستوى العسكرى فحسب لم يعد ملائما للتطور الذى حدث فى نظريات توازن القوى حيث أدخلت عوامل غير عسكرية فى احتساب وقياس قوة الدولة . وهذا هو الحادث فى أزمة الخليج . فبكل الموازين العسكرية والحسابات لغير المتخصصين وليس المتخصصين فحسب ، فإن الميزان العسكرى مختل بين الطرفين المتحاربين من حيث العدة والعتاد ، وهذا ما جعل غالبية العسكريين يتوقعون إنهاء المعركة خلال مدة وجيزة لا تستغرق عشرة أيام على الأكثر ويكون قد تم تحرير الكويت .

ولكن اتضح عدم مصداقية ذلك استنادا إلى دور العوامل غير العسكرية التى تلعب دورا فى إدارة الصراع العسكرى ، وهى عوامل سياسية أطالت الحرب ، ومن المتوقع أن تطول فى ضوء ما سبق ، مما يجعلنا نقول إن استخدام لفظ "الحرب السياسية" هى التى تواكب تطور ماحدث فى نظريات توازن القوى التى كانت تقاس من قبل وفقا لموازين عسكرية فحسب ، بل إن ادراكنا لهذه العوامل جعلنا نحبذ من قبل فكرة استمرارية حالة اللاسلم واللاحرب فترة لاتقل عن ستة أشهر منذ بدء غزو العراق للكويت ، بل قادتنا إلى استبعاد المواجهة العسكرية على هذا النحو استنادا لعوامل سبق الحديث عنها فى مقال سابق .

ولكن طالما أنك تتوقع فى إطار المنظور ، فإن العوامل غير المنظورة من جانب الأطراف المتصارعة تصبح المتغير الحاسم فى الواقع الجديد الذى يخرج عن نطاق المتوقع طبقا للحسابات العالمية . ومع ذلك يبقى أن هناك جزءا كبيرا من المتوقعات لازال له وجودا كبيرا بعد وقوع المواجهة العسكرية ، وذلك من زاوية أن توسيع نطاق الحرب وتشابك الدوائر المتصارعة أمر قائم وبنسبة كبيرة مع استمرارية الأوضاع الحالية .

وبالنظر إلى حسابات كل طرف من خلال مخرجاته نجد مايلى :

فالموقف الغربى بزعامة الولايات المتحدة يحاول أن يصمد باستمرارية التحالف القائم ويسعى للحفاظ عليه حتى إنجاز الأهداف المبتغاة سواء أكانت معلنة أم غير معلنة ، ويحاول أن يحفظ هيبة الجبهة الغربية ويعمقها فى المنطقة ، وما يستتبع ذلك من تداعيات على الهيبة لدى دول

العالم الأخرى ، كما أن الغرب بقراره فى المواجهة العسكرية يسعى إلى تعزيز الوجود الإسرائيلى فى المنطقة العربية ، وضمان ضخ البترول العربى وتأمين مصادره وردع من يفكر فى تهديدها ، وكذلك الحفاظ على استمرارية النظم المعتدلة ذات الصلة الوثيقة بالغرب .

وتعليقا على هذا الموقف الغربى فإنه يدير حساباته بدقة متناهية كالذى يسير على الحبل خشية فقدان التوازن رغم ضخامة أداة القوة لدى أطرافه . أما الموقف العراقى يحاول أن يصمد مستخدما كافة الوسائل لتحقيق الأهداف التى يبتغيها . ولذلك فإن العراق يحاول الوفاء بما سبق أن أعلنه لكى لايفقد مصداقيته . فهو يتحمل الضربات القاسية من قوات التحالف تعزيزا لتأكيد قوته ، وترسيخا لقدرته على الصمود . ثم هو يضرب إسرائيل فى عاصمتها ليؤكد ما سبق أن أعلنه بضربه لها بغض النظر عن تأثير هذه الضربات عليها ، ثم هو يدمر إحدى حقول البترول (الوفرة) على الحدود الكويتية السعودية ليؤكد ما قاله عن ضربه لحقول البترول فى حالة المواجهة العسكرية ، ثم هو يضخ البترول فى مياه الخليج ، ثم هو يستخدم الأسرى كدروع بشرية للحد من الغارات المؤلمة من طيران التحالف . وهو فى النهاية يسعى لتحسين قدرته التفاوضية بديلا عن الاستسلام الذى كان يتوقعه الغرب أو الذين اكتفوا بالإمكانيات العسكرية كأساس للتوازن فقط ، إلا أنه لا يزال يحتفظ بقدرته على استخدام الأسلحة الشاملة من كيماوية وبيولوجية وجرثومية ونووية ، رغم محدوديتها فى ضوء المعلومات المتاحة حتى الآن بتدمير غالبيتها ، وذلك للوقت المناسب ، إضافة إلى استخدامه للشعارات الإسلامية لتأكيد هوية المواجهة العسكرية بين مسلمين وكفار . والواقع أن تبيان مخرجات الأطراف فى المواجهة العسكرية يشير إلى أن الحرب ذات أبعاد سياسية أكثر من كونها مواجهة عسكرية فحسب . وهذا ما يجعلنا نميل إلى أن المواجهة أضحت بين نظام إقليمى عربى وبين نظام عالمى جديد ، واستخدمت الأداة العسكرية كوسيلة لإخضاع النظام العربى ، وبالتالى النظم الإقليمية الأخرى ، للنظام العالمى الجديد . وبغض النظر عن نتيجة الأداة العسكرية فى هذه المواجهة ، إلا أن الذى سيطرح نفسه بإلحاح هو مدى قدرة النظام العالمى على ترويض النظام العربى . بعبارة أخرى : ما هى الجسور التى تحقق التحام النظامين معا فى ظل المتغيرات العالمية والإقليمية ؟

إن ميزانا جديدا للقوى ينتظر العالم كله بنظامه العالمى ونظمه الفرعية الإقليمية فى ضوء أزمة الخليج ، وإن نجاح النظام العالمى الجديد القائم على الترابط والحوار والاعتماد المتبادل وانتفاء الصراع الأيديولوجى ، وتعميق السلام العالمى ..... إلخ ، سيتوقف على احتواء هذه الأزمة سلميا ، وإلا سيكون هذا النظام مهددا بإستمرار مهما تلاقى العملاقان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى(.

ولذلك فإن فرص السلام لازالت قائمة فى أزمة الخليج لأن هذه المنطقة بمالها من أهمية وثقل استراتيجى إقليمى وعالمى لابد أن يحكمها توازن معين ، وأن أعمال المواجهة العسكرية من جانب التحالف بما يؤدى إلى اختفاء العراق من توازن المنطقة لايتفق ومصلحة الولايات المتحدة والغرب عموما ، ولايتفق ومصلحة النظام الإقليمى العربى.

فالمسألة تحتاج إلى مرونة الطرف العراقى وإدراكه لمصلحة النظام الإقليمى العربى ككل ، وليست مصلحته كدولة تسعى لدور منفرد ، وتحتاج أيضا إلى صبر النظام العالمى على مشاكل أخرى كثيرة فى العالم.

إن البعد السياسى يستلزم ضرورة استخدام كافة مخرجات المواجهة حتى الآن من جانب الطرف العراقى باعتبارها وسائل لتقوية موقفه التفاوضى كوسائل للسلام ، وكذلك استخدام ماتم من ضربات موجعة من دول التحالف لدولة العراق باعتبارها أيضا وسائل لهيبة هذه الدولة ، كرسائل أيضا للسلام . لأن الحرب التى تتم الآن هى حرب سياسية بكل المقاييس . وتقع المسئولية على كل من يدرك ذلك ، بأن يستثمر هذا الوضع لخلق مناخ السلام ، ومد الجسور بين الأطراف المتصارعة ليس تأييدا لهذا أو ذاك ، أو رفضا لهذا أو ذاك ، ولكن لقطع الطريق على حرب عالمية ثالثة بلا جدال . فيكفى ما خسرناه كعرب حتى الآن ، ولا يجب أن تمتد الخسارة لتشمل المستقبل.

قد يقال : من هو المرشح للدور الذى يخرجنا من هذه الحرب السياسية بسلام ؟ ونقول إن مصر بتاريخها وثقلها وزعاماتها ووزنها ، لابد أن تكون بؤرة التفاعلات فى المنطقة شاء البعض أم لم يشأ . وقد قطعت دورا لاشك فى أهميته حتى الآن . فمصر لها علاقات وطيدة بدول الغرب والشرق ودول عدم الانحياز وغالبية الدول العربية ، ويمكن لها أن تستثمر

كافة هذه الدوائر لخلق أساليب جديدة لوقف تدهور الموقف تدهور أكثر من ذلك ، ولتعميق ضرورة السلام بكافة الوسائل . ألا يكفى أن الحرب التى وقعت يمكن أنتكون الطريق إلى سلام عادل ؟ وإلى مقال قادم بإذن الله .

المبحث الثالث

"المصلحة القومية للأطراف المتصارعة فى أزمة الخليج"*

وصلت أزمة الخليج "العربى" إلى ذروتها بإعلان الحرب من جانب دول التحالف ضد العراق ، وثارت تساؤلات حول مغزى هذا الموقف أو ذاك ، من جانب هذه الدولة أو تلك . وترددت مقولة مفادها أن المبادئ والقيم التى حركت الأطراف المتصارعة فى الأزمة ، وترتب على ذلك توجيه النقد لهذا الطرف أو ذاك فى سلوكه الحالى مقارنا بالماضى ، أو موقفه من هذه القضية متعارضا مع موقفه فى قضية أخرى مشابهه . وقد قادتنا هذه المقولة التى ترددت كثيرا وعلى نطاق واسع إلى التساؤل عن مدى صلاحية المبادئ والقيم كمفسر لسلوك الدولة فى سياستها الخارجية ؟!

والواقع أن عامل القيم والمبادئ فى ظل عالم أصبحت له فى الوقت الحاضر من السمات التى تختلف عن وقت ماض تصبح دربا من المثالية السياسية ، والتمسك بها بشكل فعلى تعد انتحارا سياسيا للأنظمة السياسية الحاكمة إن لم تكن انتحارا شاملا للدول التى تأخذ بهذا العامل كمحدد لسلوكها السياسى فى المجال الخارجى . ولذلك فإن العامل الأكثر ملاءمة مع ضعف الصراع الأيديولوجى فى العالم الحالى ، يصبح هو المصلحة القومية .

والمصلحة القومية يمكن اللجوء إليها لتعاوننا فى تفسير مواقف الأطراف المتصارعة فى موقف دولى ما ، وتصبح إذن معيارا لتقييم السياسية الخارجية لهذا الطرف أو ذاك . فالمهم أن يكون هناك عائد من وراء السياسة الخارجية للدولة ، والذى يتمثل فى تحقيق المصلحة القومية للدولة . ولاشك أن الأخذ بهذا المعيار يتفق والمدرسة الواقعية فى تحليل السياسات الخارجية للدول ، ويتفق بتالى مع ظروف عالمنا المعاصر . ونحن هنا لسنا بصدد تقييم هذا المعيار ، ولكن بصدد الاستناد إليه كمفسر لسلوك

---

*نشرت بالأهرام الاقتصادى فى ١٩٩١/٣/١١، ص ٤٧،٤٦ .

الأطراف المتصارعة فى أزمة الخليج . وهو بهذا المعنى يعتبر مفهوما تحليليا ، ويتضمن مستويين هما : الثابت والمتغير .

فالمضمون الثابت يشير إلى الحفاظ على الوطن كمجتمع سياسى مستقل قادر على صيانة وحدة أراضيه وشعبه وحماية تقدمه . أما المضمون المتغير فيشير إلى الأساليب المختلفة ، والوظائف المتباينة لتحقيق الهدف الثابت . وهنا يمكن التطرق إلى شخصية الزعماء السياسيين ، والفلسفات المختلفة للأحزاب السياسية المتنافسة ، والظروف الدولية السائدة فى وقت معين ، والاتجاهات المعاصرة فى الرأى العام داخليا أو خارجيا ، وضغوط التكنولوجيا المتغيرة وتطوراتها المتلاحقة ... إلخ .

وفى محاولة تفسير مواقف الأطراف المتصارعة فى ضوء المصلحة القومية يتضح أن الغرب تحرك – تحت قيادة الولايات المتحدة – بدافع مصلحته القومية ، حيث تحرك لضمان تأمين منابع النفط الذى يشكل عصب النظام الاقتصادى للغرب الرأسمالى ، وبالتالى ضرورة السيطرة على هذه المنابع .

كما تحرك الغرب بدافع الحفاظ على أمن إسرائيل التى تحقق مصلحته من خلال استمرارها داخل الجسد العربى ، كما تحرك الغرب من خلال شعوره بالزهو والفخار بعد الانتصار الضخم على السوفييت فى معركة السيطرة على النظام العالمى الجديد ، وإن كنا نرى أنه انتصار مؤقت ، ومن ثم فإن الغرب لايسمح لظهور أى طرف دولى يهدد هذا الانتصار بعد تقويض النفوذ السوفيتى ، وهنا لابد من وقفة حاسمة مع العراق وغيره إن حدث منه تصرف مماثل أو أى تصرف يهدد الغرب . كذلك فإن العراق فى تصرفه بغزو الكويت تحرك بدافع مصلحته القومية بتوسيع دائرة نفوذه فى منطقة الخليج ، بل وفى المنطقة العربية والشرق الأوسط بأسره ، وهى فى المعنى الأخير مصلحة ذاتية للدولة العراقية تحت قيادة رئيسها صدام حسين فى لحظة تاريخية ما .

وإيران تحركت بدافع مصلحة قومية حيث حصلت على ما كانت تسعى إليه بالحرب والمفاوضات ، بسهولة ويسر ، ومن ثم تسعى إلى دور وساطى يعزز من وجودها الإقليمى والعالمى فى ظل ظروف دولية مستجدة. وإسرائيل تعرضت عاصمتها للضرب الصاروخى العراقى ، وكان سلوكها

إزاء ذلك بدافع المصلحة القومية أيضا إما لتجنب حرب شاملة فى المنطقة يمكن أن تودى بها هى الأخرى ، وإما أنها تستغل ذلك لتحقيق مكاسب اقتصادية وعسكرية ومعنوية .

أما الدول العربية الأطراف ، سواء المؤيد منها لهذا الطرف أو ذاك، وسواء المعارض بالعكس ، فقد سعت من خلال مواقفها إلى تحقيق قومية ذاتية . وكذلك الدول الخليجية ذاتها والتى طلبت الحماية الأجنبية ، فقد تحركت بدافع مصلحة قومية ذاتية للحفاظ على كيان دولها فى مواجهة أى اعتداءات من الطرف العراقى . وهذا ، ناهيك عن دول أخرى كثيرة كتركيا وباكستان تسعى إلى دور بدافع مصلحتها القومية وليس دفاعا عن مبدأ معين، وهكذا الاتحاد السوفيتى والصين وإن كان تحركهما بطيئا وغامضا إلا أن هذا أيضا كان بدافع المصلحة القومية لهما .

وبمزيد من التحليل لتأكيد هذه النظرة ، وبالمقارنة بين المبادئ وبين المصالح القومية للدول المتصارعة يتضح أن الطرف الغربى لم يأت بدافع السعى لتحرير الكويت وإلا فلماذا لم يجبر الغرب إسرائيل على الخروج من جنوب لبنان والأراضى العربية المحتلة وتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ؟ وهذا ما دفع العراق إلى استغلال ذلك لتعرية الموقف الغربى ، ومن ثم طرح ضرورة الربط بين موضوعين العلاقة بينهما قاصرة على سلوك الطرف الغربى فى التعامل معهما بطريقتين مختلفتين ، ولكن ألا يفسر ذلك بالمصلحة القومية للولايات المتحدة وحليفاتها لكى يسهل لنا التعامل بنفس المنطق ؟.

كذلك فإن الطرف العراقى فى سلوكه فى الأزمة استخدم أوراقا سياسية كالإسلام ، وعدالة التوزيع بين الدول الغنية والدول الفقيرة .. وغيرهما ، واستخدمها بطريقة تختلف عن ممارسات سابقة ، وبدافع أيضا من مصلحته القومية فى هذه المعركة ، فى إطار إعادة تحالفاته لتقوية موقفه فيها ، وهو ما ظهر فى تحالفه مع الطرف الإيرانى .

وهذا يقودنا إلى نقطة أخرى تتعلق بتحليل خريطة السلوط العربى إزاء الأزمة . فالمنطق الطبيعى للأمور طبقا للمصلحة القومية فى بعديها الثابت والمتغير أن يكون هناك ثمة اتفاق باعتبار أن المصلحة القومية هى عربية وليست قطرية ذاتية . ولكن موقف الدول العربية كلا على حدة انطلق فى حساباته من زاوية المصلحة القومية الذاتية بغض النظر عن الادعاءات

بأن هذا يتفق مع المصلحة العربية من عدمه . فالثابت لدى كل دولة عربية هو الحفاظ على كيان الدولة القطرية ، وهو متغير ثابت ولكن بالمعنى الضيق، ولم يراع إذن هذه الأطراف الثابتة بالمعنى الواسع الذى يتضمن المصلحة القومية العربية ككل . وهذا يكشف بوضوح عن مدى التباين الهائل فى إدراك كل طرف عربى لماهية المصلحة القومية العربية ، وذلك نظرا لعدم الاستقرار على أساسيات هذه المصلحة . وهذا هو مايدركه عنا الأطراف الخارجة عن النظام العربى ويتعاملون به معنا مستغلين أياه لتحقيق مصالحهم على حساب تضارب الأطراف العربية فى إدراكهم لمصلحتهم القومية الشاملة . بهذا المعنى فإن العرب مجتمعين لم يستطيعوا تحقيق مصلحتهم القومية بالمعنى الواسع والشامل من أزمة الخليج ، ولكن هناك مصالح قطرية قد تحققت فى إطار المستوى المتغير من ظروف محيطة وآثار للأزمة ، وسعى نحو الاستفادة الاقتصادية ، او غير ذلك من مصالح ذاتية ، وسيطرح هذا السلوك العربى إزاء أزمة الخليج تداعيات هائلة على مستقبل النظام العربى الذى يصاغ فى هذه الأيام والأيام التالية .

ولاشك أن الحديث يجرنا بالتالى إلى المصلحة القومية لمصر فى هذه الأزمة . فالأزمة طرحت أثارا سلبية كثيرة على الاقتصاد المصرى ، وكشفت عن قصور الدول التى تحالفت مصر معها فى تعاملها مع مصر . فالسؤال الطبيعى : ماذا جنيناه فى ظل تطورات الأزمة ؟ المتتبع لذلك يلحظ أن ما جنيناه هو النذر اليسير جدا . فالديون المصرية وفوائدها للغرب لابد من حسمها بالإلغاء فى هذه الأيام تحديدا ، وباستخدام كافة الأساليب فى الضغط على الغرب ومن أهمها وزن مصر فى استقرار المنطقة ، وذلك خشية أن تنتهى الأزمة دون أن نحل هذه المشكلة التى تمثل أكبر تحد إزاء أى تقدم اقتصادى بل واستقرار المجتمع . كذلك فإن إلغاء الديون العربية تمثل خطوة على الطريق فى علاقة مصر مع دول الخليج ، ولكن هذا ليس بالصورة الكافية فالمسألة تستلتزم تدخل هذه الدول الخليجية لمعالجة ديوننا مع الغرب فى حالة عدم إلغائها ، وذلك بشرائها وجدولتها مع مصر ، وكذا ضرورة توجيه استثمارات ضخمة إلى مصر وبما لاتقل عن (٣٠) مليار دولار لحل مشكلة البطالة فى مصر (الرقم مأخوذ من تقرير المجالس القومية المتخصصة والذى أشار إلى ضرورة هذا الرقم لحل مشكلة البطالة نهائيا) ،

إضافة إلى تدعيم الصناعة العسكرية فى مصر والمتمثلة فى الهيئة العربية للتصنيع ، والأكثر أن تقرر الكويت ضرورة التعاقد مع مصر للمشاركة بنسبة كبيرة فى إعادة تعمير الكويت ، ولمصر خبرة كبيرة فى هذا المجال .

وقد يقول البعض إن هذا ليس وقته تمسكا بشعارات أو مبادئ أو معان رومانسية لا معنى لها فى ظل طوفان هذا الزمن العاتى ؛ لأن أزمة العقل العربى أنه لا يدرك الأمر إلا فى خضم الأزمة ثم يتوقف الإدراك مسترخيا بعد ذلك . فالمسألة التى يجب إدراكها أن لمصر مصلحة فى استقرار الخليج بما يدره عليها من عائدات نتيجة العمالة المصرية هناك ، وكذلك ضمان تشغيل قناة السويس بطاقتها ، واستمرار السياحة ، كما يجب أن يدرك عرب الخليج أن استقرار مصر وحل مشاكلها هو صمام أمن واستقرار منطقتهم ، وأن حل مشكلتى البطالة والديون - وهما الهم الثقيل على رأس كل وطنى مصرى - سيقود إلى استقرار مصر بما يقودها إلى ممارسة دورها القيادى الرشيد فى ظل متغيرات عالمية جديدة عمقت من تراجع المبادئ ، لتتقدم المصلحة القومية . وكلى أمل أن تخرج من أزمة الخليج كعرب لكى نبحث فى أصول المصلحة القومية العربية الشاملة لتتحدد أركانها وتتعمق بما يقود إلى تطابق المصلحة القومية العربية الشاملة لتتحدد
أركانها وتتعمق بما يقود إلى تطابق المصلحة القومية العربية الشاملة لتتحدد
أركانها وتتعمق بما يقود إلى تطابق المصلحة القومية الذاتية لكل قطر عربى معها ، وهذا ما سيقودنا بالتالى فيما بعد للتعرف على موقع أقدامنا فى خريطة النظام العالمى الجديد .

المبحث الرابع

الخيار الوحيد أمام إسرائيل بعد سقوط وهم الحدود الآمنة*

تمخضت حرب الخليج عن نتائج ضخمة بعضها إيجابى وبعضها سلبى ، سيقف المحللون من مختلف أفرع العلم أمامها كثيرا بل إن تداعيات هذه الحرب التى تعد بحق فى سياق التاريخ العسكرى هى الحرب العالمية الثالثة ، ستظل تطرح نفسها بإلحاح خلال السنوات العشر القادمة . وإيجابية

---

* نشرت بالأهرام الاقتصادى بتاريخ ١٩٩١/٤/٨، ص٢٧ .

النتائج وسلبيتها هى مسألة نسبية تتوقف على علاقة الأطراف المعنية كتجمعات أو كدول فرادى بحرب الخليج .

ومن بين أهم النتائج الإيجابية التى طرحتها حرب الخليج من زاوية المصلحة العربية الشاملة فى إطار الصراع العربى الإسرائيلى ، تتمحور حول سقوط نظرية الحدود الآمنة لإسرائيل .

وبغض النظر عن تقييم الاستخدام العراقى لصواريخ سكود المعدلة فى إطار حرب الخليج ، إلا أن الذى يعنينا منها تلك الصواريخ التى أطلقت على إسرائيل ،فهذه الصواريخ قد أطلقت لتحقيق أهداف معينة من أهمها جر إسرائيل للدخول فى الحرب مباشرة ضد العراق بما يستتبع ذلك من توسيع دائرة الحرب بدخول أطراف عربية وإسلامية لمساندة العراق فى مواجهة إسرائيل .

وبغض النظر عن سلامة هذا التصور العراقى من عدمه ، فإن هذه الصواريخ أحدثت آثارا مباشرة على الاستراتيجية الإسرائيلية ستكون لها الكثير من التداعيات فى المستقبل ، وهو ما نحاول ان نلفت النظر إليه .

فنظرية الحدود الإسرائيلية الآمنة تقوم على فكرة الفواصل الطبيعية من أنهار وهضاب وصحراء وغيرها ، وكذلك على فكرة المناطق العازلة الصناعية أى مناطق معزولة السلاح مع الجيران العرب على حساب المساحات العربية وليس من الأراضى الإسرائيلية . وهذا هو السبب التبريرى فى احتفاظها بالجولان ، والشريط الحدودى فى جنوب لبنان ، وكذلك الضفة الغربية ، بل إن السلام مع مصر استلزم ضرورة الاتفاق على وضع عازل فى سيناء ، أى : تصبح سيناء منطقة عازلة عسكريا فى مواجهة إسرائيل .

فى نفس الوقت فإن لإسرائيل تفاخرا دائما بأنها قادرة على أن تطول وتصل إلى العواصم العربية فى تونس ، وفى لبنان، وفى العراق بضرب المفاعل النووى عام ١٩٨١ ، حيث أصبحت قادرة بصواريخها ذات المدى الطويل ، والمدى المتوسط وغيرها ومنها (أريحا١، وأريحا٢) ، على الوصول إلى العمق العربى فى أى مكان ، وهى تسير فى هذا الطريق بتطوير صواريخها إلى أبعد مدى ممكن لردع كل أرجاء الوطن العربى عن الرد عليها . ولكن للمرة الأولى تفاجأ إسرائيل بتعرض كل أجزائها للضرب

بصواريخ عربية من العراق . حيث أطلقت هذه الصورايخ علـى كافـة أنحـاء إسـرائيل ، فقد أطلقت علـى تـل أبيب (العاصمـة) ، وعلـى حيفـا ، ويافـا، وصحراء النقب حيث يوجد مفاعل ديمونة ، بل نشرت معلومات عن ضـرب مقر رئاسة الأركان الإسرائيلية ، ومقر وزارة الدفاع ، وغير ذلك من منشآت عسكرية هامة فى إسرائيل .

وقد أطلقت هذه الصواريخ من دولة عربية ليست لهـا حـدود مباشـرة مع إسرائيل ، وعلى بعد يصل إلى الألف كيلو متر . وهذا ما يقود إلى انهيار فكرة الحدود الآمنية لإسرائيل . فلم تعد الحـدود الطبيعيـة مـن أنهـار وبحـار وهضاب وصحراء تمثل حماية طبيعية لها ، ولم تعد الفراغـات الاسـتراتيجية بينها وبين جيرانها العرب تمثل حماية لهـا أيضـا ، بـل إن المنـاطق معزولـة السلاح بين إسرائيل ومصر ، والتى تطالب بها مع الدول الأخرى المجـاورة، بل وما يطرحه البعض من أفكار بشأن وطن للفلسطينيين منزوع السلاح ، لم يعد لهذا قيمة تذكر . بل أكثر من ذلك ، لم يعـد الاحتفـاظ بـالجولان وجنـوب لبنـان والضفـة الغربيـة وقطـاع غـزة يمثـل أهميـة اسـتراتيجية وحمايـة لأمـن إسرائيل .

وهذا يقودنا إلى أن السلام فى المنطقة أصبـح حتميـة لافكـاك منهـا ، وأن على إسرائيل أن تدرك حقيقة ومغزى هذه الصواريخ ، وعليها ألا تكـابر فـى خطـورة المسـتقبل بالنسـبة لهـا . فـالحرب القادمـة فـى ضـوء التطـورات التكنولوجية الهائلـة ، وفـى ضـوء الصواريـخ العراقيـة التـى أطلقت عليهـا ، ستكون حرب الصورايـخ طويلـة المـدى . وممـايذكر فـى هـذا الصـدد ماقالـه موشى أرينز (وزير الدفاع الإسرائيلى) ، من "أن سوريا ستتلقى قريبا كميـات إضافية من صورايخ "سكود" المتطورة من كوريا الشمالية التـى وافقت علـى تزويدها بهذه الصواريخ السوفيتية الصنع ، وذلك بعد تطويرها بحيـث يـزداد مـدى هـذه الصورايـخ إلـى ٥٠٠ ك . م وتكـون قـادرة علـى حمـل رأس وزنـه٧٠٠ كيلـو جـرام !! ، كمـا قـال أرينـز أيضـا فـى حديثـه للتليفزيـون الإسرائيلى " أن هذا المدى يغطى جميع أراضى إسرائيل ، وإن وزن الـرأس يصل إلى ثلاثة أضعـاف وزن الـرأس الـذى كـانت تحملـه صواريـخ "سـكود" العراقيـة التـى صوبـت نحـو إسـرائيل خـلال حـرب الخليـج . كمـا أن هـذه الصواريخ التى ستحصل عليها سوريا يمكن إطلاقهـا مـن منصـات متحركـة

اتضح خلال حرب الخليج صعوبة القضاء عليها " (المصدر – جريدة الأهرام – ١٩٩١/٣/٩) .

إذن ، لاسبيل أمام إسرائيل ســوى إدراك هـذه الحقيقـة الجديـدة ، والتفاعل معها – فالخيارات أمام إسرائيل قد ضاقت إلى حد أنه لم يعد أمامها سوى خيار وحيد وحتمى وهو السلام مع العرب والفلسطينيين إذا أرادت هى أن تعيش فى حدود آمنة . ولكـن فـى حالـة عدم تفـاعل إسـرائيل مـع حقـائق حرب الخليج فإنها تثبت من جديد أن نظرية الحدود الآمنة هى الوجه الآخر لنظريـة التوسـع الإسـرائيلى . وهذا مـا يجعـل المواجهـة الإسـرائيلية حتميـة لافكاك منها ، بل أكثر من ذلك فإن الآراء العربية المعتدلة التى أصبحت لها صفة الغلبة على الفكر العربى وهى التى توافق علـى التعـايش مـع إسـرائيل كدولة ضمن المنطقة العربيـة إلـى جوار دولـة فلسطينية تنفيذا لقرار الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ ، ستتقلص وتتراجع ، وربما تؤدى إلـى مزيـد مـن التشدد العربى . وهذا كله ليس فى صالح إسرائيل .

إن المكسب الواضح لإسـرائيل هـو اسـتعداد المنطقـة العربيـة علـى قبولها كـإحدى دولها ، وهذا هـو المـأمول لإسـرائيل مـن حيث رغبتهـا فـى اكتساب الشرعية-السياسية فى المنطقـة . وسيؤدى عدم تفـاعل إسـرائيل مع ذلك إلى فقدان هذا المكسب .

على إسرائيل إذن – فى ضوء المتغيرات الجديدة – أن تبادر بالتخلى عن الأراضى العربية المحتلـة فـى الجـولان وفـى جنـوب لبنـان وفـى الضفـة الغربية ، وقطاع غزة ، وأن تقبل بإنشاء دولة فلسطينية فى الضفة والقطاع ، وأن تقبل بالضمانات الدولية فى مؤتمر دولى تحت رعاية الأمـم المتحدة بمـا يحقق أمنها فى إطار سلام شامل فى المنطقة العربية .

فإسرائيل قبل حرب الخليج ، لم تعد هى إسرائيل بعد حرب الخليج ، وإن ماكانت ترفضه عليها أن تقبله لأنها أصبحت معرضة للتدمير من خـارج الـدول المجـاورة لهـا مباشرة ، وعليهـا إذن إدراك ذلـك قبـل فـوات الأوان . فإسرائيل مطالبة بالدخول فى دائرة السـلام تجنبـا لدائـرة العنـف التـى يسـعى الجميع إلى تجنبها ، ومطالبة بالمرونة فى موقفها بلا عناد ، وعليها بالتفـاعل مـع قـرارات الأمـم المتحـدة باعتبارهـا مصـدر الشـرعية الدوليـة ، وإلا فـإن المجتمع الدولى تحت الشرعية الدوليـة ، وفـى ضـوء مـا تـم فـى الخليـج مـع

العراق عندما احتل الكويت ، مطالب بإجبار إسرائيل على الالتزام بخيار السلام بكافة الوسائل السلمية والعسكرية . وبين الخيارين (المبادرة الإسرائيلية وتدخل المجتمع الدولى لفرض الشرعية الدولية على إسرائيل) ، ستظل الإرادة العربية هى العنصر الحاسم فى الاختيار متى توافرت ، وهذا ما ننشده فى أقرب وقت لاستثمار سقوط وهم الحدود الآمنة لإسرائيل كإحدى نتائج حرب الخليج !! .

المبحث الخامس

توازن القوى .. وحالة اللاحرب واللاسلم فى الخليج*

فى الوقت الذى تزداد فيه نغمة الحرب فى الخليج ، والضربة الأمريكية القاتلة ، وأيضا الحديث المتكرر عن الوجود الأجنبى فى تلك المنطقة ، نلاحظ استمرار الأوضاع بين اللاحرب واللاسلم رغم مضى مايقرب من شهر على بدء الغزو . ويرى البعض أن حالة الحرب حتمية ولافكاك منها ، وأن احتمالات المواجهة العسكرية أصبحت أكيدة . والحقيقة أننا نرى بداية أن الأوضاع كما هى فى الوقت الحاضر ستستمر بين حالة اللاحرب واللاسلم لفترة طويلة ، وذلك فى ضوء عدد من المرتكزات نجملها فيما يلى :

(١) أن القوة العراقية لايمكن الاستهانة بها بغض النظر عن رفض المحاولة العراقية بغزو الكويت أو موافقتها . وبكل الحسابات العلمية لقوة الدولة فإن العراق تحتل مكانة متقدمة جدا فى ترتيب القوة على المستوى الإقليمى وأكدت دراسات لنا ولغيرنا هذه الحقيقة . ويكفى للإشارة والتأكيد على ذلك ماقاله الرئيس الأمريكى (بوش) من أن العراق تعتبر القوة الرابعة فى العالم . وبعيدا عن ذلك فإنه من الكافى أن يجمع كافة المحللين ومصادر المعلومات الموثوق بها أن العراق تمتلك سلاحا كيميائيا وبيولوجيا وربما سلاحا نوويا ، ومن ثم فإن الإقدام على الحرب فى منطقة الخليج والتى تضم شريان حياة الغرب متمثلا فى البترول أمر محفوف بالمخاطر الجمة التى يجب أن يحسب حسابها بدقة .

---

* نشرت بجريدة الأهرام فى ١٩٩٠/١٠/١٠

(٢) أن الولايات المتحدة بكل ما تمتلك من قوة شاملة ، فهى دولة يحكمها موازين سياسية داخلية ، ولجماعات الضغط والرأى العام الأمريكى دور كبير فى التأثير على صانع القرار ، خاصة مسألة الدخول فى حرب يمكن أن تصل إلى " الورطة الفيتنامية" التى سببت عقدة أمريكية للشعب ولصانع القرار . ومن ثم فإن الولايات المتحدة تملك التأثير على المنظمات الدولية لاستصدار قرارات مضفى عليها شرعية دولية ، وتمتلك التأثير بأساليب مختلفة على دول عربية وفى العالم الثالث ودول الجوار العربى من أجل الإسهام فى استراتيجيتها الإعلامية والعسكرية بما يخدم الأهداف الأمريكية فى إبراز قوتها واستعراض عضلاتها . ولذلك فإنه على الرغم من الحشد الهائل الذى تجاوز حشد الحرب العالمية الثانية بمراحل ، من جانب القوات الأمريكية وحلفائها فى الشرق والغرب ، الا أن القرار الأمريكى بالتدخل العسكرى الفعلى لازال بعيدا ولن تسفر فى تقديراتنا الأحداث والتعبئة الإعلامية والعسكرية إلا عن مجرد التخويف والردع ، ومحاولة إجبار الخصم العراقى على التراجع عن "بعض" تطلعاته .

(٣) أن القرار الأمريكى بالدخول فى حرب وفى منطقة الخليج بالذات، وكرد فعل لتدخل العراق فى الكويت وغزوها ، لو تم اتخاذه ، فإن المتوقع حربا عالمية بكل المقاييس ، وذلك قياسا على بدء الحروب العالمية السابقة التى بدأت بأحداث صغرى ثم تطورات . وليس من المتصور أن تقف قوى عالمية صامتة رغم مايشاع عن الوفاق العالمى إذا ما تطورت الأمور إلى حالة حرب فعلية بعيدا عن مجرد التهديدات والتخويف والإرهاب الدولى للقوى الصغرى ليظل الوفاق بين العمالقة متجددا . وهذا مايقودنا إلى استبعاد الدخول فى حالة حرب .

(٤) أن العراق دولة مستهدفة من قبل الغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا ، وإسرائيل بصفة أخص ، وذلك للقوة التى أحرزتها ووصلت بها إلى تنسيق مستوى عالمى . ولذلك فإن كافة منشآتها العسكرية وأركان قوتها المختلفة مرصودة وتتم متابعتها أمريكيا وإسرائيليا .

وقد قدم العراقيون بغزوهم للكويت الفرصة لهما للإجهاز والانقضاض عليه . ولكن من يستطيع القول بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تستطيعان تنفيذ ذلك حاليا ؟ فالتحدى الذى يواجههما هو : كيف يتم الهجوم

الشامل على كافة هذه المنشآت فى وقت واحد قبل أن تتمكن العراق من استخدام أى منها بما تمتلكه من أسلحة كيميائية وبيولوجية وربما نووية ؟ وطالما الواقع يشهد باستحالة ذلك أو صعوبته ، فإن المتصور إذن استمرارحالة اللاسلم واللاحرب فترة طويلة إما للإعداد لذلك ، وإما للوصول إلى حالة جديدة . ولعل مايؤكد وجهة نظرنا أن العراق استطاع أن يلعب بكل الأوراق فى آن واحد بإنهاء النزاع مع إيران بغض النظر عن سلامة ذلك ، واعتبار الأجانب الغربيين رهائن لديه مع توزيعهم علـى المنشآت المستهدفة من الغرب ، إذا ما قرر الدخول فى حرب ، واستعداداته القصوى لحالة الحرب ، وزرعه الأمر الواقع فى الكويت ، وغير ذلك من أوراق لازال يضعها فى يده .

والواقع أن هذا يفسر لنا حالة الانتظار الأمريكى مع التعبئة الشاملة ، والترقب الإسرائيلى والمناورة التركية ، والسكوت الإيرانى ، والحديث المتكرر عن السلام رغم كل ما يحدث ، وهذا ما ترجمه بوش بموافقته على وساطة السكرتير العام للأمم المتحدة السلمية مع العراق .

وأخيرا : فإن كل مؤشرات توازن القوى ، والقراءة المتأنية لسير الأحداث ، والتعمق فى ترتيب القوة إقليميا وعالميا ، تقودنا إلى استمرار حالة اللاحرب واللاسلم لفترة ليست قصيرة إلى أن يبدو فى الأفق شيئا ، وهذا ما نترقبه باجتهادنا .

المبحث السادس

"أزمة الخليج فى مواجهة الوضع الدولي الجديد" *

منذ بدء الوفاق العالمى الجديد مع صعود جورباتشوف إلى الحكم فى الاتحاد السوفيتى عام ١٩٨٥ ، بدأت تتداعى حلول المشاكل الإقليمية ، وبدأت تتراجع حدة الصراع بين الدولتين العظميين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) ليحل التعاون محل الصراع وتتعمق فكرة الاعتماد المتبادل فيما بينهما وبإجماع كثير من المحللين المهتمين فى هذا المجال فإن النظام العالمى بدأ من منتصف الثمانينات يشهد مرحلة جديدة لها سمات ممتدة من وفاق السبعينات ، وسمات جديدة مختلفة تتوافق مع الظروف والمتغيرات

* نشرت بمجلة السياسة الدولية ،عدد(١٠٣) ،يناير ١٩٩١، ص٨٠-٨٦ .

التى دخلت بهما إحدى القوتين وهى الاتحاد السوفيتى إلى بؤرة النظام العالمى، بعبارة أخرى فإن هناك إجماعا على أننا نشهد فى عالمنا الحالى عصرا جديدا بكل المعايير للنظام العالمى.

وقد طفت أزمة الخليج إلى سطح النظام العالمى الجديد بكل سماته التى تعمقت خلال العامين الأخيرين ، فمع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات وهذه الأزمة هى أزمة إقليمية لها أبعاد دولية ، حيث وجد خلاف بين دولتين إقليميتين هما العراق والكويت لم تحله الوسائل السلمية التى تفاعلت ببطء ؛ فظهر استخدام وسيلة القوة العسكرية من جانب أحد الطرفين وبطبيعة الحال فإن المنطقة ليست هامشية بالقدر الذى يمكن تجاهل الأحداث أو التغاضى عنها فى الأولويات بالنسبة للدول الكبرى ، ومن هنا ظهرت الأبعاد الدولية فى الأزمة.

وطبقا لتراتيب القوة فى النظام العالمى ، فإن الأطراف المتنازعة فى هذه الأزمة هى بمثابة قوى صغرى مهما كان لديها من أسلحة وعتاد حجما ونوعا . ولكن هذه القوى لها فاعلية فى النظام الإقليمى مع منطقة حساسة عالميا باعتبارها محل تنافس دولى بين قوى كبرى لما تمتلكه من ثروات لها تأثير كبير على حياة الغرب ، خاصة "البترول" . وهذا ماجعل مكانة هذه الأزمة فى صدارة اهتمام النظام العالمى.

والقضية الأساسية هنا من واقع هذه الأزمة ومجريات الأحداث فيها حتى الآن ، وفى ضوء تطورات النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق والتداخل والاعتماد المتبادل – تكمن فى طبيعة العلاقة بين القوى الصغرى والقوى الكبرى من حيث درجة حرية الحركة للدول الصغرى وكيفية تعامل الأطراف الدولية الكبرى مع أزمة إقليمية طرفها الأساسى قوى صغرى أساسا بالمقارنة بها كقوى كبرى . وهذا يقود إلى عدد من التساؤلات الرئيسية هى :

– ما هى حدود وأبعاد دور دول العالم الثالث أو "الصغرى" تحديدا فى ظل المتغيرات الجديدة التى كونت نظاما عالميا جديدا يختلف عن نظام سابق بدأ يدخل متحف التاريخ ؟

– ما هى درجات الحرية فى الحركة وطبيعة القيود المفروضة على حركة الدول الصغرى فى خضم هذا النظام العالمى الجديد ؟

– هل تسمح طبيعة هذا النظام العالمى الجديد بأى أزمة تهدده أو تتحرك فى إطاره أم أنه قادر على حصار الأزمة واحتوائها ومواجهتها ؟
– هل كشفت هذه الأزمة عما يدور تحت سطح الوفاق الجديد بين الكتلتين ، ومن ثم يمكن القول أنه من المحتمل أن يكون هذا النظام الجديد شكليا ويتعامل مع "سطح" العلاقات وظاهرها القائم على "الوفاق البارد" لا الوفاق الدافئ والحقيقى" ؟ أو بعبارة أخرى : هل النظام الجديد لازال فى طور التكوين مضمونا أم أنه شهد اكتمالا حقيقيا شكلا ومضمونا فى ضوء التعامل مع هذه الأزمة ؟
– هل يمكن أن نصل فى تحليلاتنا إلى تصور لعدد أنماط الأزمات وليس مجرد نمط واحد يمكن أن نتحدث عنه فى ظل النظام الجديد ، وبالتالى نتحدث عن كيفية أو كيفيات مختلفة لكل نمط على حدة ؟ بعبارة أخرى : هل تمثل أزمة الخليج تحديا بارزا للنظام الجديد بحكم الوضع الجيبوليتيكى للمنطقة العربية فى خضم الصراع الدولى ، باعتبار أن هذا الموقع يمثل منطقة القلب من العالم جغرافيا وبؤرة حركة النظام الاقتصادى العالمى بما يوجد فيه من ثروات و.......إلخ ؟

والتساؤلات تتداعى . وهذا يقودنا إلى محاولة تحليل هذه التساؤلات فى إطار المراحل المختلفة للنظام العالمى .

أولا : دور الدول الصغرى فى المراحل المختلفة للنظام العالمى :-

شهد العالم بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أزمة خليج الخنازير فى بداية الستينات حربا باردة بين العملاقين (الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة) . ودخلت الحرب الباردة فى الأفول بعد بروز قدرة الاتحاد السوفيتى على إنتاج الصورايخ عابرة القارات ودخول مجال صراع الفضاء ، مما يشير إلى قدرته على تحقيق الردع فى الصراع مع الكتلة الغربية . وكانت أزمة خليج الخنازير ترجمة لقدرة السوفييت على ردع الولايات المتحدة من خلال قواعد الصورايخ التى أنشأتها فى كوبا آنذاك . وكادت هذه الأزمة تؤدى إلى مواجهة شاملة بين العملاقين بما يودى بالنظام العالمى كله . ولكن مع استشعار الغرب لقدرة المعسكر الشرقى على الردع والتكافؤ فى القوة معه ، بدأ التفكير فى مرحلة جديدة فى النظام العالمى تستبعد فيه الحرب

الباردة ليحل محلها تفكير جديد . ومكثت هذه المرحلة الانتقالية طوال فترة الستينات . ومع بدء السبعينات التقى زعيما الدولتين العظميين فى مايو عام ١٩٧٢ لتبدأ مرحلة الانفراج أو الوفاق بينهما ليعود الهدوء متأصلا بعد فترة انتقالية فى الستينات ، واستمر الوفاق سنوات قليلة ليتحول إلى "وفاق بارد" إلى أن جاء جورباتشوف ليعود الدفء إلى الوفاق ليدخل النظام العالمى مرحلة وفاق جديد . وفى إطار استعراض هذه المراحل المختلفة نلاحظ أن مرحلة الحرب الباردة شهدت حركات التحرير فى العالم الثالث والاستقلال عن الاستعمار الغربى ، وفى خضمها بدأت سمة الاستقطاب العالمى من جانب الدولتين الكبيرتين للدول الصغرى ، وتأصل الاستقطاب طوال الستينات – وهى المرحلة الانتقالية – وبدأ التفكير فى ضرورة انفراج العلاقات ، واستطاعت غالبية دول العالم الثالث أن تستقل وأن تتبلور فى حركة جماعية تعبر عن طموحاتها وآمالها ، وتكونت حركة عدم الانحياز مع عدد من المنظمات الإقليمية كمنظمة الوحدة الأفريقية .

وقد تعددت وجهات النظر حول مدى حرية الدول الصغرى فى صنع قراراتها باستقلالية بعيدا عن هيمنة القوى الكبرى . وفى ظل المرحلة الانتقالية والوفاق ، فهناك من يرى أن الدول الصغرى أصبحت مقيدة الحركة ، وآخرون رأوا أن الدول الصغرى فى العالم الثالث تتمتع بحرية أكبر فى الحركة فى ظل الوفاق العالمى . والواقع أن المسألة يمكن أن ينظر إليها من منظور عكسى ، وهو مدى اختبار طبيعة النظام العالمى الجديد فى ضوء نشوب أزمة إقليمية بين دول العالم الثالث . فبالقدر الذى يسود النظام العالمى من وفاق حقيقى ، فإن هذا النظام قادر على احتواء أى ازمة بالطرق السلمية وبعيدا عن استخدام القوة . وبالقدر الذى يسود النظام العالمى من وفاق ظاهرى ، فإن هذا النظام يصبح غير قادر على احتواء الأزمة . ومع ذلك فإننا نسلم بوجهة النظر القائلة بأن الدول الصغرى تستطيع أن تتمتع بحريتها فى الحركة – متى أرادت – فى ظل "النظام العالمى الوفاقى" . وهناك دلائل كثيرة على ذلك ، ومنها : الحرب الهندية – الباكستانية فى نهاية عام ١٩٧١ ، حرب أكتوبر والمبادرة العربية بها فى عام ١٩٧٣ ، بعد لقاءين بين العملاقين عامى ٧٢، ١٩٧٣، كما لم يمنع الوفاق من التدخل السوفيتى فى أفغانستان ، كما لم يمنع الردع الاستراتيجى فى بداية الستينات عن التدخل

الأمريكى فى فيتنام رغم استطاعة الأخيرة أن تهزم الولايات المتحدة وتحطم غرورها وتجبرها على الرحيل والاستسلام حتى أصبحت هناك مايسمى بعقدة فيتنام فى السياسة الأمريكية ، والأمثلة الأخرى كثيرة فى أفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وعلى الرغم من قوة الوفاق الدولى الجديد وتداعى أحداثه بشكل لم يسبق له مثيل ، وأن الجميع يتفق على أن مضمون النظام العالمى وشكله قد تغير حقيقة ، إلا أن هذا لم يمنع من بروز أزمة جديدة (وهى أزمة الخليج) بمبادرة من إحدى القوى الصغرة فى العالم الثالث وهى "العراق" . وهذا هو السؤال والتحدى : كيف تقع هذه الأزمة فى ظل المناخ الوفاقى العالمى ؟ وهذا يجعلنا نسلم بأن المسألة تعدت حرية الدول الصغرى فى الحركة فى ظل مناخ عالمى وفاقى ، فالتطور التاريخى للنظام أضحى يسلم بهذه الحقيقة . ولكن للسؤال بقية أخرى ، وهى : كيف يتعامل أطراف الوفاق العالمى الجديد مع هذه الأزمة لنقف على طبيعته الجديدة حقيقة ؟ وهذا هو مضمون النقطة التالية .

ثانيا : تعامل النظام العالمى مع أزمة الخليج :

من خلال استعراض وتحليل مواقف الدول الكبرى المختلفة إزاء الأزمة ، يتضح أن هناك عناصر التقاء يقابلها عناصر اختلاف أساسية . وهذا يتضح من خلال تناول موقف كل من الاتجاه الغربى ، والاتجاه الشرقى . وبداية فإنه يلاحظ بروز دور واسع للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن إزاء الأزمة . حيث صدر عن المجلس (١١) أحد عشر قرارا متتاليا ابتداء من الإدانة وحتى أقصى درجات الحظر – خاصة الحظر الجوى – كعقوبة اقتصادية ، إضافة إلى قرار بالتعويضات المطلوب من العراق دفعها فى ضوء غزوه للكويت ونهاية بقرار يجيز استخدام القوة . وكان من الواضح مدى تأثير الوفاق الجديد على صدور مثل هذه القرارات حيث تراجع استخدام الفيتو التقليدى من إحدى القوتين إزاء أزمة فى العالم الثالث فى ظل نظام الاستقطاب . وصدرت هذه القرارات بإجماع الخمسة الكبار فى المجلس مع تحفظ أو امتناع أو معارضة دولة أو أكثر من الأعضاء "الصغار" – بلغة تكوين المجلس – كما أنه اتضح مدى توافر القدرة لدى الولايات المتحدة فى

توظيف المنظمة الدولية فى صدور مثل هذه القرارات ، واستخدام نفوذها فى التأثير على الدول الأعضاء فى المجلس . وقد ساعد الولايات المتحدة على هذا التوظيف طبيعة المناخ الدولى القائم على الوفاق ، مما أعطى انطباعا بأنها تلتزم فى موقفها بقرارات المجتمع الدولى ، وهذا يجعلنا نتساءل : ماذا لو لم يكن المناخ الدولى يسمح بذلك التوظيف الأمريكى للأمم المتحدة .. هل كانت تصرفات الولايات المتحدة هى نفسها ؟ ! مجرد سؤال بالمخالفة يؤكد مدى التوظيف الأمريكى للمناخ الدولى ، وبالتالى لمنظمة الأمم المتحدة ، وليس مجرد محاولة أمريكية للالتزام بالشرعية الدولية للتعامل مع أزمة إقليمية ، وبغض النظر عن أى تقييم لهذا الدور من جانب الأمم المتحدة ، إلا أنه يبقى ظهور دور جديد حيث تلاقت فيه وجهات نظر الدول الخمس الأعضاء فى مجلس الأمن إزاء أزمة الخليج ، وهذا التلاقى أدى إلى صدور قرارات تمثل إجماعا لهؤلاء الأعضاء الخمسة ، وعلى الرغم من هذا التلاقى فى قرارات صدرت من الأمم المتحدة ، إلا أنه من الصعب القول أن هذا اتفق مع المواقف الفعلية لهذه الدول الخمس من الأزمة بشكل عام . فقد تكون هذه القرارات الدولية انعكاسا للتلاقى كحد أدنى من اتفاق الدول الكبرى معا ، وقد يكون مجرد قرارات رسمية تجنبا لإساءة فهم مواقف بعض الدول بأنها تؤيد الموقف العراقى . وهذا مايجعلنا نخوض فى محاولة تحليل التعامل الدولى مع الأزمة .

فالتعامل الدولى مع الأزمة يمكن بلورته فى اتجاهين رئيسيين ، يتضمن كل منهما عدة توجهات داخله . فهناك اتجاه غربى ، يقابله اتجاه شرقى .

<u>(١) الاتجاه الغربى:</u>

وهذا الاتجاه تقوده بالطبع الولايات المتحدة ، على الرغم من وجود آراء متعارضة معها ، ولكنها تدور فى نفس الإطار العام لهذا التوجه ، فالولايات المتحدة أخذت زمام المبادأة من البداية وأرسلت قواتها للمنطقة محبذة بذلك العمل العسكرى ضد العراق بغض النظر عن الأهداف العديدة من وراء ذلك التصرف السريع . وجعلت الولايات المتحدة سياستها ذات ركيزتين : الأولى : تصعيد الموقف الدولى إزاء الأزمة بفرض العقوبات

ضد العراق من خلال الأمم المتحدة ، وفى نفس الوقت وتسعى إلى تنمية وجودها العسكرى واستكمال قدراتها العسكرية فى منطقة الخليج لتكون فى أقصى درجة من درجات الاستعداد لخوض معركة عسكرية ضد العراق بالمبادأة أو برد الفعل ، وذلك كركيزة ثانية . وقد كانت للتصريحات المتتالية للرئيس الأمريكى ومساعديه تأثير كبير وترجمة للموقف الأمريكى . وكانت تمثل انعكاسا لتطور هذا الموقف مع استمرارية الأزمة . فقد صدر بيان مشترك عن وزيرى خارجية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ١٩٩٠/٨/٤ بإدانة الغزو ، وسعت الولايات المتحدة بكل الوسائل للحصول على موافقة السوفييت على استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ولكنها فشلت فى ذلك . وهذا ما يكشف عنه مؤتمر هلسنكى فى الأسبوع الثانى من سبتمبر ١٩٩٠ بين الرئيسين الأمريكى والسوفيتى ، حيث اتفقا على حل وسط يقضى باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة ، مع التأكيد على اعتراف أمريكى بعدم حتمية الحل العسكرى كما كان شائعا منذ بداية الأزمة (التيم الأمريكية ١٠،١٩٩٠/٩/١٧).

وقد ظهر الموقف الأمريكى بوضوح على لسان الرئيس بوش فى كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٠/١٠/١ ، حيث أشار إلى "ضرورة الانسحاب العراقى الكامل وغير المشروط ، ثم بعد ذلك يتم التوصل إلى تسوية دائمة وكاملة للخلافات التى كانت قائمة بين البلدين ، وأن تقوم دول منطقة الخليج بوضع ترتيبات أمنها المشترك ، وأن تنهى دول وشعوب المنطقة خلافاتها ونزاعاتها التى قامت بين العرب وإسرائيل ، وأن انسحاب القوات الأمريكية من السعودية سيتم بعد إنهاء مهمتها ، وأنه يأمل فى الحل السلمى لأزمة الخليج ، وأن يؤدى الانسحاب العراقى إلى تطورات سلمية للمنطقة كلها (الأهرام١٩٩٠/١٠/٢).

كما أكد الرئيس الأمريكى فى تصريح له لصحيفة الصنداى أكسبريس البريطانية فى ٩٠/١٠/٧ "أنه لا يعتقد أن الحل العسكرى لإنهاء الاحتلال العراقى للكويت يعد حلا حتميا ، وأنه يحدوه الأمل الكبير فى أن يدفع الحصار الدولى المفروض على العراق الرئيس صدام إلى إعادة حساباته والنظر فى تكاليف عدوانه والانسحاب من الكويت ، وأن تنتهى الأزمة سلميا وبدون حروب".

وفى تطور آخر ، أكد بيكر وزير الخارجية الأمريكى فى تقرير قدمه للجنة العلاقات الخارجية بمجلس النواب الأمريكى "بأن السلام فى الشرق الأوسط يتوقف على إزالة قدرة صدام حسين على شن الحرب" (الأهرام٢٠/١٠/١٩٩٠) . كما أكد وزير الدفاع الأمريكى فى تصريح له لصحيفة الواشنطن بوست الأمريكية فى ٢١/١٠/١٩٩٠ على أن الولايات المتحدة لم تعد فى حاجة إلى تفويض جديد من الأمم المتحدة للتحرك عسكريا ضد العراق . ومع ذلك فإن الإدارة الأمريكية متفائلة جدا إزاء إمكانات الحل السلمى ، وأن العقوبات الدولية ضد العراق قد تكون كافية لانسحابه من الكويت ، وأن الحرب فى المنطقة ليست حتمية·.

وتكررت التصريحات الأمريكية بعد ذلك وعلى لسان الرئيس بوش ومساعديه ، وأكدت على : أن الحل العسكرى غير حتمى ولكنه ليس مستبعدا. وهذا يتعارض مع الاستعدادات العسكرية الأمريكية فى الخليج إلى حد تحريك الرئيس بوش أخيرا للاحتياطى الأمريكى من القوات والبالغة (٢٠٠) مائتى ألف جندى ، وكذلك التدريبات الجارية فى المنطقة وخطط الحرب المعدة كما أشيع مرة باسم "جمل الليل" وأخرى باسم "الرعد الوشيك" إلا أن المسئولين الأمريكيين سرعان ما يعلنون ذلك ، وبسرعة جدا وفى اليوم التالى يتم نفى ذلك . وهذا مايفهم على أن كل ذلك يأتى فى إطار سياسة الردع الأمريكية على المستوى الفعلى لإجبار العراق عن العدول عن سياسته . وكما هو وأضح فإن الولايات المتحدة بدأت بالتشدد فى استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، ومع مرور عدة أشهر وفى ضوء عدد من المتغيرات فإن الولايات المتحدة تشير إلى إمكانية فى استخدام الحلول السلمية من أزمة الخليج .

وحتى ذلك القرار الصادر عن مجلس الأمن فى ١١/٢٩ والذى يجيز فى أحد بنوده استخدام التدابير العسكرية بعد منح العراق مهلة للانسحاب واتخاذ حل سلمى ، يعد فى أحد جوانبه نوعا من الضغط من أجل تمرير حل سلمى أكثر من كونه خطوة على طريق المواجهة العسكرية . وفى إطار توزيع الأدوار داخل الاتجاه الغربى ، نلاحظ التشدد البريطانى المتصاعد بضرورة استخدام القوة العسكرية ضد العراق ، وأن الموقف البريطانى لم يعتره تغير منذ بدء الغزو العراقى خارج نطاق التشدد بالميل للحل العسكرى

لكبح جماح العراق . وفى إطار التبعية الكاملة فى السياسة الخارجية البريطانية للسياسة الأمريكية ، يمكن فهم استمرارية التشدد البريطانى مع المرونة الأمريكية فى الوقت الحاضر على أنه نوع من توزيع الأدوار بينهما لا أكثر . ومن جانب آخر ، فإننا نلاحظ مرونة وموقفا وسطا من جانب فرنسا منذ بداية الغزو ، وقد وصل الموقف الفرنسى إلى حد إعلان مبادرة تمثل حلا وسطا لحل كل مشاكل المنطقة شاملة أزمة الخليج والصراع العربى الإسرائيلى ، وهذا ما أعلن على لسان الرئيس الفرنسى ميتران فى كلمته أمام الجمعية العامة ، إلى حد تصريح وزير خارجية فرنسا تعقيبا على تصريح بوش الذى قال فيه إن من شأن انسحاب العراق من الكويت أن يفتح الطريق أمام تسوية شاملة فى الشرق الأوسط ، بأن هذا الموقف يأتى قريبا جدا من الموقف الفرنسى الذى أعلنه الرئيس ميتران أمام الجمعية العامة إن لم يكن مطابقا (الأهرام فى ١٩٩٠/١٠/٣) . ومما يؤكد على طبيعة الموقف الفرنسى المستقل نسبيا عن الموقف الأمريكى ماصرح به وزير الدفاع الفرنسى (جان بيير شيفنمان) ، بأن فرص نشوب حرب فى الخليج مازالت أكبر بكثير من فرص السلام ، وأنه يتعين محاولة ترجيح كفة فرص السلام والعمل على الحل السلمى ؛ لأن التجربة أثبتت أن جميع الحروب فى العالم الثالث قد فشلت مثلما حدث للولايات المتحدة فى فيتنام ، والاتحاد السوفيتى فى أفغانستان ، وفرنسا فى الجزائر وأن العمليات الحربية فى الخليج ستكلف فرنسا من الآن وحتى نهاية العام (٣) مليار فرنك (الأهرام١٩٩٠/١٠/٢٤) وتأكيدا للموقف الفرنسى المستقل : عدم خضوع القوات الفرنسية فى الخليج للقيادة المشتركة للقوات متعددة الجنسيات . أما عن بقية الدول الغربية فإنها تدور فى الفلك الأمريكى إما بأداء دورها فى المساعدة الاقتصادية للدول المتضررة فى المنطقة من جراء الأزمة ، وإما بدعم مصاريف القوات الدولية فى الخليج ، كما يحدث من جانب اليابان مثلا ، أو بالتأييد الضمنى كالمانيا نظرا لانشغالها بأحداثها الداخلية المتعلقة بإتمام إجراءات الوحدة .. إضافة إلى تحفظات صامتة من دول أوروبية أخرى خاصة إزاء عدم الاستعداد فى التورط باستخدام القوة العسكرية فى الخليج . ويبقى أن الموقف الغربى تقوده الولايات المتحدة مستخدمة كل نفوذها حفاظا على تماسكه واستمرارية هيبتها وعدم تعرضها للاهتزاز .

(٢) الاتجاه الشرقي:

ويقود هذا الاتجاه الاتحاد السوفيتي ، وإن كان يتسم هذا الاتجاه أيضا بعدد من التوجهات في داخله ، فقد سار الاتحاد السوفيتي في طريق العقوبات الاقتصادية التي قررتها الأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن . وساير الولايات المتحدة في سعيها نحو حصار العراق وإدانته في تصرفه بغزو الكويت وذلك ما ظهر في البيان المشترك بين الدولتين في ٤/أغسطس ١٩٩٠ . ولكن الاتحاد السوفيتي رفض مسايرة الولايات المتحدة في فكرة استخدام القوة العسكرية لإجبار العراق على الخروج من الكويت ، وقد تأكدت السياسة السوفيتية إزاء أزمة الخليج بانتهاج طريق السلام ، ونبذ فكرة استخدام القوة العسكرية ، طوال الأزمة – منذ وقوعها وخلال الأشهر الأربعة الأولى – وقد ترجم هذا الموقف السوفيتي في لقاء قمة هلنسكي في ١٩٩٠/٩/٩ بين جورباتشوف وبوش ، حيث سعى الأخير إلى موافقة السوفيت على الخيار العسكري ، ورفض جورباتشوف ذلك ، وتم التوصل إلى حل وسط يقضي باستمرار العمل من أجل الوسائل السلمية لفترة قادمة وجاء الاعتراف الأمريكي بعدم حتمية الحل العسكري ، أي نبذ القوة كأسلوب وحيد وفقا لما كانت تستهدفه الولايات المتحدة . كما رفض جورباتشوف المشاركة بالانضمام لأي قوات سوفيتية للقوات المتعددة الجنسيات . وهذا ما أكده جورباتشوف في المؤتمر الصحفي عقب انتهاء لقاء هلنسكي ، مشيرا إلى إصراره على التسوية السلمية وأن صدام سيخضع في النهاية للضغوط العالمية ، كما تجلى الموقف السوفيتي في عدم سحب الخبراء السوفيت من العراق قبل انتهاء مدة تعاقدهم وفي تصريح لشيفرنادزة قال : "موسكو مستعدة لدعم القوات بالخليج تحت علم الأمم المتحدة وتحت إشرافها" الأهرام –١٩٩٠/١٠/١ – وفي ٩٠/١٠/٥ قال جورباتشوف "إنه يعتقد بأنه لن تكون هناك حرب في الخليج ، وإن الاتحاد السوفيتي لا يعتزم إرسال قوات إلى المنطقة ، كما أن القوات الموجودة حاليا في الخليج أكثر من اللازم ، وأن الاتحاد السوفيتي سيقوم بدوره في الأزمة حتى النهاية ". وجاء هذا التصريح مواكبا لبدء مهمة مبعوث جورباتشوف نفسه إلى المنطقة وهو "بريماكوف" لزيارة العراق وعدد من الدول العربية ، وهذا هو الترجمة

الأخرى للموقف السوفيتي : القيام بالدور الساعى للسلام وحل الأزمة سلميا وبعيدا عن العنف واستخدام القوة العسكرية . وفى تصريح للممثل السوفيتى عقب زيارته للعراق : "إنه متفائل إزاء إمكانات الحل السلمى لأزمة الخليج ، وإنه لم يعد متشائما .

وفى ١٦/١٠/١٩٩٠ ، أكد شيفرنادزة (وزير الخارجية السوفيتى) أمام البرلمان أن بلاده لا ترى وجود أية علاقة مباشرة بين أزمة الخليج والنزاعات الأخرى فى منطقة الشرق الأوسط ، وأنه يعتقد أن هناك إمكانية للتوصل إلى حل سلمى للنزاع فى الخليج ، وأشار إلى زيارة "أيفجينى بريماكوف" – مبعوث الرئيس السيوفيتى لبغداد قد حققت نتائج هامة" وفى ٩٠/١٠/١٨ أشار وزير الدفاع السوفيتى إلى " أن خطر الحرب لايزال قائما فى منطقة الخليج ، وأنه إذا كان لابد من التسوية السياسية فإنه يجب أن تقدم أطراف الأزمة على تنازلات متبادلة ، وأن خطوة الحرب بأنها خطرة جدا وتتسم بقدر عال من المغامرة (الأهرام١٦،١٨/١٠/٩٠) . وفى ختام مباحثات جورباتشوف فى مدريد قال الرئيس السوفيتى فى مؤتمر صحفى : "إن القيادة العراقية بدأت فيما يبدو تغير موقفها المتشدد من حل النزاع ، وإن إصرار بلاده على حل النزاع سلميا هو للصالح الدولى العام ، وإن نتائج أى مواجهة مسلحة ، ستكون أخطر مما نريد (الأهرام ٢٩/١٠/٩٠) . وفى ختام زيارة بريماكوف للعراق ولدول المنطقة فى أواخر أكتوبر الماضى ١٩٩٠ أكد الرئيس السوفيتى ضرورة عقد قمة عربية وإيجاد وسيلة عربية وهى أفضل طريقة للتعامل مع الرئيس العراقى لإيجاد حل لمشكلة احتلال العراق للكويت ، وبهذا يمكن التوصل إلى حل أسرع . وأشار إلى أن مناقشات بريماكوف أظهرت بعض الليونة فى موقف صدام حسين ، وأن هذه المباحثات جزء من عملية تشمل عدة دول وأن بعض أجزائها سرية ، ثم أكد رفضه للحل العسكرى للأزمة ، وأن الحل السياسى للنزاع يجب أن يأخذ فى الاعتبار موقف جميع الأطراف بما فى ذلك العراق (الأهرام ٣٠/١٠/٩٠) وفى ١٠/١١/١٩٩٠ أعلن شيفرنادزة علنا وللمرة الأولى " أن الاتحاد السوفيتى يوافق على استخدام القوة العسكرية لتحرير الكويت من قوات الاحتلال العراقية فى حالة فشل الجهود السلمية ، ولكن لابد من أن قرار استخدام القوة يتم من جانب الأمم المتحدة " ، ثم أكد الرئيس جورباتشوف أنه

ليس هناك خلاف مع واشنطن حول وسائل معالجة الأزمة ، وأن المجتمع الدولى بأسره يجب أن يظل موحدا متمسكا برفضه لضم العراق للكويت حتى يتخطى أول اختبار للسياسات الجديدة . وأن الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة متفقان على العمل من أجل تحقيق حل سياسى لأزمة الخليج ، وبذل كل ماهو ممكن لاستبعاد الحل العسكرى . ولايوجد انقسام بينهما فيما يتعلق بوسائل معالجة الأزمة ، وأن قرارات الأمم المتحدة (مجلس الأمن) والحشد العسكرى فى الخليج - كلها وسائل وخطوات على طريق تحقيق التسوية السياسية اللازمة (الأهرام ١٠/١١/١٩٩٠وجريدة الحياة البريطانية فى ١٠/١١/١٩٩٠) . ثم تتابعت التصريحات فى هذا الإطار فيما بعد .

والواضح من خلال استعراض التصريحات السابقة للمسئولين السوفيت ، أن الموقف السوفيتى يلتزم بالحل السياسى منذ بداية الأزمة ، ويرفض الحل العسكرى لها ، ويميل إلى الحلول الوسط أخذا فى الاعتبار المصالح العراقية ، ويربط الأزمة فى الخليج بأزمات المنطقة ، وأنه يميل إلى العمل الجماعى من خلال الأمم المتحدة وليس خارجها ، وفى هذا يرفض رغبة الولايات المتحدة فى الانفراد بالمنطقة وتحبيذها للخيار العسكرى ، فى نفس الوقت يوافق على قرارات الأمم المتحدة بفرض العقوبات الاقتصادية ضد العراق ، إضافة إلى أن السوفييت يؤكدون على الجهود العربية لاحتواء الأزمة سلميا وفى إطار عربى .

إلا أن عدم مرونة العراق مع الأفكار السياسية ومع جهود الاتحاد السوفيتى ذاته ، دفعت به فى النهاية إلى التجاوب مع السعى الأمريكى لاتخاذ قرار جديد من مجلس الأمن يعد بمثابة إنذار للعراق حتى يستجيب للضغوط السياسية ويوافق على تطبيق القرارات الدولية - والاتحاد السوفيتى حين فعل ذلك انطلق من ضرورة العمل الجماعى مع الولايات المتحدة داخل مجلس الأمن ، وفى نفس الوقت إتاحة الفرصة لعراق لإعادة حساباته والاستجابة للحلول السلمية . وأخيرا : إبعاد الخيار العسكرى لصالح العمل السياسى .

أما عن الموقف الصينى البارز فينطلق من أهمية الأمم المتحدة فى نظر المسألة ، ويستبعد الحل العسكرى ، ويسعى للحل السلمى . وظهر ذلك فى قيام وزير الخارجية الصينى بزيارة المنطقة فى نوفمبر الماضى . ومن المتابعة والتحليل نشرت بعض الأخبار أن الصين زودت العراق بالأسلحة

سرا . هذا يشير إلى دور صينى فى مواصلة تدعيم القدرة العسكرية للعراق بغض النظر عن الأحداث . وتأكيدا للموقف الصينى أعلن كيان كيشيان وزير خارجية الصين عند زيارته للقاهرة فى ١٩٩٠/١١/١٧ أن الموقف الصينى هو بذل كافة الجهود للتوصل إلى حل سلمى لنزاع الخليج ، وأن الجهود ستتركز على تجنب استخدام القوة ووقوع الحرب ، وهذا أمر يتمشى مع مصالح كل الأطراف (الأهرام فى ١٩٩٠/١١/٨) وإزاء بعض التصريحات التى نشرتها بعض الجرائد عن نية الصين فى طرح مبادرة سلام لأزمة الخليج ، ترددت تهديدات أمريكية بريطانية إلى الصين بوقف المساعدات الغربية فى حالة الاتجاه إلى تدعيم الموقف العراقى ، وفى حالة طرح مبادرة سلام ، (جريدة الحياة ١٩٩٠/١١/٥) . وكما يلاحظ فإن الموقف الصينى يتشابه إلى حد كبير مع الموقف السوفيتى مضمونا ، وإن كان هناك ميل صينى لتدعيم الموقف العراقى بصورة أوضح من السوفيت .

ثالثا : آفاق الأزمة فى ظل النظام العالمى الجديد :

يتضح من خلال استعراض أسلوب وتفكير وسياسات تعامل الدول الكبرى مع الأزمة ، أن هناك شبه إجماع على استبعاد الخيار العسكرى ، أو على الأقل جعله خيارا أخيرا ، تماما ، وبالمقابل الإصرار على الحل السلمى وممارسة الضغوط على العراق حتى يستجيب لإراداة المجتمع الدولى ، ولكن فى نفس الوقت فإن الواقع يشهد بأن هناك أنقساما واضحا فى أولوية الخيار العسكرى لدى كل من الدولتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى) ، حيث يسعى الأخير إلى أسلوب الوساطة والتدخل فى المنطقة وطرح أفكار ومبادرات آخرها أن يكون هناك لقاء قمة عربى كأفضل الوسائل لحل الأزمة سلميا ، وأنه يدعو إلى مراعاة مصالح كافة الأطراف ، وهذا الأسلوب يصب فى تدعيم تيار السلام فى مواجهة تيار الحرب.

هنا نتساءل عن تفسير الإصرار السوفيتى على الحل السلمى والتراجع الأمريكى عن أعتبار الحل العسكرى من خيار وحيد وحيد خيار أخير ؟ والواقع أنه بلاشك فإن التفكير السوفيتى إزاء الأزمة جاء متسقا مع فكره العام إزاء عهد الوفاق الجديد منذ تولى الرئيس السوفيتى جورباتشوف الحكم فى ١٩٨٥ وحتى الآن . فقد أقر الوفاق بين العملاقين الحل السلمى

لجميع المواجهات وكأسلوب لمواجهة الأزمات الإقليمية ، وتجنب أى مواجهة مهما كانت تأكيدا لأن طريق الحرب غير مجد وغير مفيد لأى طرف . ولذلك فإن ترسخ هذا المناخ إلى حد كبير فى خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد التوصل إلى حلول سلمية لمشاكل اتسمت بالصعوبة فى حلها إن لم يكن مجرد التفكير فى حلها فحسب ، وعلى مستوى العالم ، ومن الأمثلة الدالة على ذلك (ناميبيا ، والحرب العراقية الإيرانية ، وكمبوتشيا ، وأفغانستان) إضافة إلى تطورات الأوضاع فى أوروبا كلها وأتفاق الدولتين العظميين على نبذ المواجهة العسكرية فيها تأكيدا للسعى نحو مجتمع عالمى يسود فيه السلام الحقيقى ، ويسعى لرفاهية الإنسان . ولذلك لم تجد الولايات المتحدة من الاتحاد السوفيتى آذانا صاغية لكسب تأييده لسياستها التى جندت الخيار العسكرى ، وبدلا من استمالة الأمريكيين للسوفييت إزاء هذه السياسية ، تراجع الأمريكيون عن أولوية الخيار العسكرى لإعطاء الفرصة الكاملة لخيار السلام ، وهذا هو ماوضح فى مؤتمر هلسنكى بين العملاقين فى سبتمبر الماضى . ثم تطور موقفهما المشترك إلى مجرد التهديد بالقوة وبصورة غير مباشرة من أجل التسوية السياسية . ويؤكد المناخ الجديد اتفاق العملاقين على نبذ الحرب كوسيلة لمواجهة المشاكل الإقليمية فى دول العالم الثالث ، والمشاكل الدولية أيضا . وفى هذا الإطار فإن الخروج عن ذلك يعد بمثابة تحطيم للنظام الدولى الجديد والعودة به إلى حالة التوتر والصراع والحرب الباردة مرة أخرى . ولذلك فإن حياة النظام العالمى وقدرته على البقاء أصبحت كامنة فى كيفية احتواء هذه الأزمة سلميا ودون استخدام القوة العسكرية وإلا تناقض مع مضمونه الأساسى والوحيد والذى يتضمن الوفاق والسلام ومحاصرة الأزمات وتجاوزها بسرعة .

وهذا يقودنا إلى تساؤل آخر وهو : ما الدور المتوقع لدول العالم الثالث على ضوء هذه الأزمة ، وحريتها فى الحركة من عدمه فى إطار هذا المناخ العالمى الجديد ؟ وهنا فإن الذى يجب أن نسلم به أن طبيعة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق لم يمنع من قدرة إحدى الدول الصغرى (العراق) على المبادرة وحرية الحركة فى ظله . وعلى ضوء مرور عدة أشهر دون التوصل إلى حل نهائى للأزمة ، فإن هذا يؤكد إمكانية الدول الصغرى وحريتها فى الحركة فى ظل نظام عالمى قائم على الوفاق ، وهذا

يذكرنا بالقدرة العربية على المبادرة بحرب أكتوبر ١٩٧٣ فى ظل نظام وفاقى عالمى آنذاك . ولذلك فإنه من الواضح حتى الآن أن النظام العالمى إزاء الأزمة محكوم فى خياراته بضرورة اتفاق العملاقيين . والعملاقان اتفقا على كل ما هو سلمى من : عقوبات اقتصادية ، ووساطات ، واهتمام سياسى بالموضوع ... إلخ ، ولكنهما اختلفا على الخيار العسكرى ، خاصة أن الخيار العسكرى فى هذه المنطقة يشكل تهديدا مباشرا للأمن القومى السوفيتى، وأيضا لأن موقع الأزمة على مقربة إن لم تكن جزءا من الحزام الأمنى الاستراتيجى ، وأحد المحددات الجيبوليتيكية لصانع القرار السوفيتى .
وعلى ضوء التجارب التاريخية ، وفى ضوء الخيارات المطروحة منذ بدء الأزمة وحتى الآن ، فإنه يمكن تصور مزيد من حرية الحركة لدول العالم الثالث فى ظل الوفاق الجديد ، وذلك عكس مايراه آخرون من تلاشى دور دول العالم الثالث من خريطة النظام العالمى الجديد القائم على الوفاق ، وإن كانت حرية الحركة تحتاج إلى رؤية استراتيجية تعيد تماسك هذه الكتلة وتعيد صياغة أبعاد دورها فى النظام العالمى الجديد بما سيحافظ على مصالح هذه الكتلة الاستراتيجية ، ويحفظ بقاءها بإرادة مستقلة وفى ظل المتغيرات المتسارعة والمتزايدة فى العالم فى الوقت الحاضر . والأمر أيضا يتوقف على طبيعة الأزمة ومدى قدرة الأطراف على الحركة . وهذا يجعلنا نقول إن هناك أزمات يمكن ان يكون للدول الأطراف فيها حرية حركة أكبر ، والعكس صحيح . وهذا على هدى وفى ضوء مسار أحداث أزمة الخليج .